

حدود العراق الدولية

إرث النزاع وبوابة التكامل والسلام

مع ملحق: الإستراتيجية الوطنية للإدارة
المتكاملة للحدود في العراق 2025-2030

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. سعدون شلال ظاهر
أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد

الباحثون

أ.م.د. أحمد عبد الستار كاطع أ.د. ربيع حيدر الموسوي
أ.م.د. علي خليل أحمد أ.د. نجاة عبد الكريم عبد السادة
أ.د. نوار جليل هاشم أ.م.د. أنور فاضل الخالدي

مركز الأبحاث للحدود

حدود العراق الدولية

إرث النزاع وبوابة التكامل والسلام

مع ملحق: الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2030-2025

حدود العراق الدولية إرث النزاع وبوابة التكامل والسلام

مع ملحق: الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2030-2025

تحرير:

أ.د. أسعد كاظم شبيب

أ.د. سعدون شلال ظاهر

أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض

م.م. عمار كريم حميد

تم الإعداد الفني للخرائط الجغرافية وتدقيقها بواسطة: د. زين العابدين عزيز مزيد

الطبعة الأولى، بيروت/النجف الاشرف، 2026

First Edition, Beirut/Najaf, 2026

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
— R . C . D —

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 772 - 33 - 2

كانون الأول/ديسمبر 2026

حدود العراق الدولية

إرث النزاع وبوابة التكامل والسلام

مع ملحق: الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2030-2025

تحرير

أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. سعدون شلال ظاهر
أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد

الباحثون

أ.م. د. أحمد عبد الستار كاطع أ.د. ربيع حيدر الموسوي
أ.م. د. علي خليل أحمد أ.د. نجاة عبد الكريم عبد السادة
أ.د. نوار جليل هاشم أ.م. د. أنور فاضل الخالدي



الفهرس

15	جدول الخرائط
17	قائمة الجداول
19	مقدمة مركز الرافدين للحوار R.C.D
	الفصل الأول: الإطار التاريخي لتطور الحدود العراقية الدولية خلال العصور القديمة
25	والوسيط
25	مدخل: مفهوم الحدود الدولية وأهميتها
25	1 - رؤية عامة
26	2 - مفهوم الحدود (Boundaries)
28	3 - حدود العراق (إحصاءات أساسية)
32	تاريخ الحدود في العصور القديمة والوسيط
32	1 - الحدود العراقية في ظل الدول السومرية والأكدية والآشورية
41	2 - الجغرافيا السياسية للعراق: من الهيمنة الأجنبية إلى العصور الإسلامية
47	الخاتمة
48	المصادر
51	الفصل الثاني: الحدود العراقية - الإيرانية
51	مدخل: التداخل الجغرافي والجذور التاريخية للخلافات الحدودية
58	النزاع حول السيادة ودبلوماسية المعاهدات الحدودية في العهد العثماني
65	بروتوكول طهران لسنة 1911 وبروتوكول الآستانة (اسطنبول) لسنة 1913
66	معاهدة سنة 1937
69	العهد الجمهوري وعودة توتر العلاقات وانعكاسها على الحدود
70	اتفاقية الجزائر 1975
72	تداعيات الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية والمائية 1980 - 2003
75	العلاقات العراقية - الإيرانية بين التعاون وحلّ المشكلات الحدودية
75	1 - الأبعاد الأمنية
76	2 - التعاون والاقتصادي.. التحديات والفرص

3 - السياحة الدينية.....	78
تأثير الأوضاع الإقليمية على العلاقات بين إيران والعراق.....	80
التحديات العالقة في الملف الحدودي.....	80
استراتيجيات تطوير العلاقات الإيرانية - العراقية في المستقبل.....	83
التعاون في مجال الاقتصاد والاستثمار.....	84
مشروع طريق التنمية ودور الحدود فيه.....	84
الخاتمة.....	86
المصادر.....	87
الفصل الثالث: الحدود العراقية - التركية	91
مدخل: قيام المملكة العراقية وظهور مشكلة الموصل مع تركيا الحديثة.....	91
مشكلة الموصل من 1920 إلى خط بروكسل 1925.....	98
1 - مؤتمر لوزان والحدود العراقية التركية 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1922.....	98
2 - مؤتمر الخليج 19 أيار (مايو) 1924 ونقل مشكلة الموصل إلى جمعية عصبة الأمم.....	99
3 - أحداث عام 1924 وخط بروكسل.....	102
الأبعاد الأمنية خلال العهد الملكي لمعاهدة أنقرة 1926 لغاية 1958.....	106
الحدود والعلاقات العراقية التركية في العهد الجمهوري حتى 2003.....	112
الأمن والاقتصاد في العلاقات العراقية التركية بعد 2003.....	123
استفتاء إقليم كردستان 2017 والعلاقات العراقية التركية.....	126
الرؤية المستقبلية للعلاقات العراقية التركية.....	127
المصادر.....	132
الفصل الرابع: الحدود العراقية - الكويتية: عهدٌ جديد وملفاتٌ قديمة	141
مدخل: الحدود: هموم السيادة وتعزيز علاقات الجوار.....	141
الحدود العراقية - الكويتية في أواخر العهد العثماني 1899 - 1913.....	143
الحدود العراقية الكويتية في العهد الملكي (1921 - 1958).....	146
1 - اتفاقية المحمرة... مؤتمر العقير.....	146
2 - الاستقلال العراقي ومتطلبات إكمال السيادة.....	149
الحدود العراقية - الكويتية: منذ بداية العهد الجمهوري حتى عام 1990.....	153
العلاقات العراقية الكويتية: من الاجتياح إلى الانفراج المؤقت (1990 - 2003).....	158
2 - القرار 773 لسنة 1992.....	160
3 - القرار 833 لسنة 1993.....	161

الكويت و«العراق الجديد» بعد عام 2003: عودة العلاقات العراقية - الكويتية وتطبيعها	164
قضية خور عبد الله: الأزمة المتجددة في الحدود العراقية الكويتية	166
1 - بداية الأزمة	166
2 - الموقف السياسي والشعبي	168
الخاتمة	172
المصادر	173
الفصل الخامس: الحدود العراقية - السعودية	181
مدخل: الأهمية الجيوسياسية للحدود العراقية السعودية	181
خريطة التوزيع السيادي على الحدود	182
1 - جغرافية الفراغ	182
2 - التداخل الحدودي	184
الخلفية التاريخية لترسيم الحدود (1922 - 1932)	185
1 - النفوذ العثماني والتمدد السعودي في المنطقة الحدودية	185
2 - الترسيم القانوني والتاريخي للحدود	188
أ. الحدود في العهد البريطاني	188
ب - الهجمات الوهابية والنزاع الحدودي بين العراق ونجد - قراءة تحليلية في السياق السياسي والديني	189
ت - موقف بريطانيا والعراق من الهجمات (اتفاقتا المحمرة والعقير)	190
اتفاقية المحمرة	190
اتفاقية العقير (1922)	191
ث - بريطانيا وتقارب مصالحها مع العراق ضد إمارة نجد 1927 - 1929	194
تأثيرات اتفاقيات الحدود على السيادة العراقية (1932 - 1958)	195
1 - مرحلة التثبيت الدولي وبداية إشكال السيادة (1932 - 1939)	195
2 - مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها - تبلور المواقف الإقليمية (1940 - 1949)	196
3 - مرحلة التصعيد السياسي والحديث عن المطالب الإقليمية (1950 - 1958)	196
العلاقات الثنائية وتأثيرها على قضايا الحدود (1958 - 1975)	196
1. سقوط الملكية وتغيير التوازنات الإقليمية	196
أ - الخلاف حول المنطقة المحايدة	197
ب - الخلاف حول العلامات الحدودية	197

- ج - السيطرة على طرق البادية وحقوق العبور..... 198
2. البعد السياسي والأمني للحدود..... 198
- التسوية النهائية للحدود (1975)..... 198
1. اتفاق (1975) السياق، البنود، التطبيق..... 199
- 2 - جهود الترسيم الحدودي ومعاهدة كانون الأول (ديسمبر) 1981..... 200
- أ - مضامين الاتفاق..... 200
- ب - الدوافع العراقية وراء الترسيم..... 201
- تطورات ما قبل أزمة الخليج الثانية 1990..... 203
1. الحرب العراقية - الإيرانية، وأثرها على العلاقات العراقية - السعودية..... 203
- 2 - إعادة التسليح العراقي وتزايد القلق السعودي..... 204
- 3 - الخلافات الاقتصادية حول إنتاج النفط والأسعار (1989 - 1990)..... 204
- 4 - بؤادر الأزمة الخليجية في تموز (يوليو) 1990..... 205
- التحولات الإقليمية وأثرها على الحدود العراقية - السعودية بعد 1990..... 205
- 1 - أزمة 1990 - غزو العراق (التدخل العسكري) للكويت وإعادة تشكيل الحدود الجيوسياسية..... 205
- 2 - الصدمة الإستراتيجية والتحول في العقيدة الأمنية السعودية..... 205
- 3 - عسكرة الحدود وبناء الحاجز الدفاعي..... 206
- 4 - تجميد العلاقات الثنائية وتوسيع العزلة الإقليمية..... 207
- 5 - التحالف الدولي وأثره على شكل الحدود..... 208
- التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003..... 208
- 1 - هشاشة السيطرة العراقية على الحدود..... 208
- 2 - القلق السعودي من الحضور الإيراني بعد 2003..... 209
- المشاريع المستقبلية لتطوير المنافذ والعلاقات الحدودية..... 209
- 1 - المنافذ الحدودية..... 210
- 2 - التعاون الاقتصادي ومشاريع التنمية المشتركة..... 211
- أ - الربط السككي: مشروع نقل استراتيجي..... 211
- ب - إنشاء منطقة صناعية حدودية مشتركة..... 213
- ت - الأمن الحدودي والتنسيق الميداني..... 214
- ث - الربط الكهربائي والممرات اللوجستية..... 214
- ج - دعم المجتمعات الحدودية: التنمية كوسيلة استقرار..... 215

3 - الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية	215
4 - الأبعاد الاجتماعية والقبلية	215
5 - مخاطر الجريمة المنظمة: الجماعات المسلحة والتهريب	216
6 - الحاجز الأمني السعودي: استجابة وقائية	216
المصادر	218
الفصل السادس: الحدود العراقية مع دولتي (الأردن وسوريا)	225
مدخل: الحدود العراقية العربية (مفاهيم وتصورات أولية)	225
المحور الأول: الحدود العراقية - الأردنية (1921 - 2024)	226
الإطار المفاهيمي والنظري للحدود السياسية	226
السياق التاريخي للحدود العراقية - الأردنية	229
1 - الحدود العراقية - الأردنية في العهد العثماني والتفاهم الهاشمي - البريطاني (1850 - 1921)	231
2. ترسيم الحدود العراقية - الأردنية في عهد الانتداب البريطاني (1922 - 1932)	232
3. التحولات في الحدود العراقية - الأردنية بعد الاستقلال (1932 - 1958) (جدلية الدولة الوطنية والإرث الاستعماري في بناء الحدود الحديثة)	235
أ - الاستقلال والحدود	235
ب - التكوينات القبلية والحدود الصامتة	236
ج - الحدود كأداة أمنية في مرحلة التحالفات	237
4. إعادة تشكّل الحدود العراقية - الأردنية بين الانقسام السياسي والتفاعل الجيو - اقتصادي (1958 - 1990)	238
أ. إنهيار الرابط الهاشمي وتحول الحدود إلى «جدار أيديولوجي	238
ب - البعد الفلسطيني وتحولات الجغرافيا السياسية للحدود	239
ت - صعود البعث والحدود كمساحة للضبط الاستراتيجي	239
ث - التكامل التجاري في زمن الحرب (1980 - 1988)	240
ج - اتفاقية الحدود 1984 وتعديل الحدود لصالح الأردن	240
ح - نهاية الحرب وبرزو منطق التهديدات العابرة	242
5. تحولات الحدود العراقية - الأردنية في ظل النظام الدولي الجديد (1990 - 2003)	243
الحدود بين الحصار، التدخل العسكري، وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي	243
أ - تداعيات العقوبات الدولية على الجانب الحدودي	243
ب - الأردن كحلقة أساسية في إدانة الحياة الاقتصادية العراقية	243
ت - تأثير هجمات 11 أيلول (سبتمبر) على التحولات الأمنية الحدودية	244

- ث - الأبعاد الاجتماعية والإنسانية على سكان المناطق الحدودية..... 244
- د - الاقتصاد غير الرسمي والتهريب في مواجهة القيود..... 244
6. الهوية والحدود: إعادة صياغة التكامل العربي..... 245
- أ - المشاريع المستقبلية لتطوير المنافذ والعلاقات الحدودية بين العراق والأردن..... 245
- ب - مشروع المنطقة الاقتصادية المشتركة: بين آفاق التكامل الاقتصادي وتحديات التداخل السياسي..... 246
- ت - الربط السككي: مشروع ممر دولي معطل..... 248
- ث - أنبوب النفط العراقي - الأردني: أمن الطاقة وتكامل البنى التحتية..... 249
- ج - مشروع الربط الكهربائي: خطوة نحو أمن الطاقة..... 249
- المحور الثاني: الحدود العراقية - السورية..... 251
- تمهيد..... 251
- الإطار الجغرافي والتاريخي للحدود العراقية - السورية..... 253
- 1 - الخصائص الجغرافية والموقع الفلكي..... 253
- 2 - الخصائص السكانية والاجتماعية..... 256
- التحولات السياسية وأثرها على الحدود العراقية - السورية (1920 - 2003)..... 256
- 1 - من الانتداب إلى الدولة الوطنية..... 256
- 2 - مرحلة الجمهوريات القومية (1958 - 1979)..... 257
- 3 - الحرب العراقية - السورية وتجميد العلاقات..... 258
- 4 - الاجتياح العراقي للكويت (1990) ومرحلة العزلة..... 259
- الأزمة السورية والتحديات الأمنية على الحدود العراقية - السورية (2011 - 2020)..... 259
- 1 - انكماش الدولة المركزية وصعود التنظيمات المسلحة..... 259
- 2 - الفواعل غير الدولية وتداخل السیادات..... 260
- 3 - تحديات إعادة السيطرة على الحدود..... 260
- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الحدودية..... 260
1. النشاط الاقتصادي العابر للحدود قبل 2011..... 261
- 2 - التراجع الاقتصادي والقلق الاجتماعي بعد 2011..... 261
- 3 - واقع المجتمع المحلي في ظل الهاشمية الأمنية..... 261
- رؤى لتطوير الحدود العراقية - السورية والمشاريع المستقبلية..... 265
- الخاتمة..... 267
- المصادر..... 269

275	الفصل السابع: إدارة الحدود الذكية وإمكانية استفادة العراق من التجارب الدولية
275	مدخل
276	أولاً: في مفهوم إدارة الحدود
288	ثانياً: الحدود الذكية
296	ثالثاً: التجارب الدولية في إدارة الحدود الذكية وإمكانية استفادة العراق منها
296	1 - التجربة الأوروبية
300	2 - تجربة الولايات المتحدة
303	3 - التجربة الأفريقية
308	4 - التجربة الصينية
311	5 - التجربة السعودية
313	خاتمة واستنتاجات
315	المصادر
	ملحق جدول (3) جدول إجمالي بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات المنعقدة بين العراق ودول الجوار الست (إيران، تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الكويت).
321	ملحق الكتاب: الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2025-
327	2030
331	1. الرؤية الوطنية
331	2. الرسالة
331	3. الغاية الاستراتيجية
331	4. التقديم
332	5. التعريف بالاستراتيجية
335	6. التعريف بـ (هيئة المنافذ الحدودية) و(قيادة قوات الحدود) في العراق
335	أ. هيئة المنافذ الحدودية
335	ب. قيادة قوات الحدود
337	7. الحقائق العامة ذات العلاقة بالحدود والمنافذ الحدودية في العراق
337	أ. الحقائق الجغرافية والبشرية والطبيعية
	ب. الجهات والدوائر العاملة في المنافذ الحدودية حالياً، هي الجهات المدرجة في الملحق (3)
337	ج. المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية والمنافذ المقابلة لها
339	د. الجهات المستفيدة من عدم ضبط المنافذ الحدودية والشريط الحدودي
340	هـ. اهم مقومات المنفذ المثالي حسب رؤية هيئة المنافذ الحدودية

- و. اهم مقومات المخفر الحدودي المثالي حسب رؤية قيادة قوات الحدود..... 340
- ز. الهيكلية الحالية للجهات المسؤولة والمعنية بإدارة الحدود في العراق..... 340
8. تحليل البيئة الاستراتيجية لأدارة الحدود والمنافذ الحدودية في العراق..... 342
- أ. الوصف العام للبيئة الاستراتيجية..... 342
- ب. نقاط القوة..... 343
- ج نقاط الضعف..... 344
- د. التحديات..... 346
- هـ. الفرص..... 347
9. التخطيط للطوارئ في سياق الادارة المتكاملة للحدود في العراق..... 349
10. الاهداف الاستراتيجية للمهمة والأهداف الفرعية لها..... 349
11. متطلبات تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها..... 352
12. مصادر توفير التخصيصات المالية المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية..... 354
13. التوصيات حسب الاسبقية لمراحل تنفيذ الاستراتيجية..... 355
- الملاحق**..... 358
- الملحق (1) أسماء الجهات والذوات الذين أسهموا بإعداد الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق..... 359
- الملحق (2) تشكيلات قيادة قوات الحدود الماسكة للشريط الحدودي..... 363
- الملحق (3) جدول الجهات والدوائر العاملة في المنافذ الحدودية..... 366
- الملحق (4) مقومات المنفذ المثالي والمخفر الحدودي حسب رؤية هيئة المنافذ الحدودية وقيادة قوات الحدود..... 367
- الملحق (5) محاور تحليل البيئة الاستراتيجية..... 369
- الملحق (6) إجراءات ضبط الحدود العراقية مع سوريا وتركيا وإيران (2022 - 2024)..... 378
- الملحق (7) جدول بعض الحوادث المحتملة التي يجب ان يكون التعامل معها بمستوى الطوارئ في المنافذ الحدودية وعلى الشريط الحدودي..... 380
- الملحق (8) تشكيل فرق العمل الفرعية لتنفيذ محاور ومتطلبات الاستراتيجية، برئاسة المدراء العامين المناسبين من وزارة الداخلية وهيئة المنافذ الحدودية..... 383
- الملحق (9) الخطة التنفيذية الأساسية للاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق..... 387
- الملحق (10) اعتماد سياق واضح للمتابعة والتقييم والتقويم..... 404
- الملحق (11) المراجع والمصادر الوثائق المعتمدة لإعداد الاستراتيجية..... 406

- الملحق (12) الصور التوثيقية لجوانب من عمل فريق إعداد الاستراتيجية 411
- الملحق (13) قائمة العناوين والتعاريف للمصطلحات ذات العلاقة 415
- الملحق (14) مخطط مرتكزات نجاح الإدارة المتكاملة للحدود 429
- الملحق (15) الخدمات والجهد الساند الذي تم تحقيقه لدعم الجهات القطاعية وتطوير مستوى جهوزيتها وفق متطلبات الإدارة المتكاملة للحدود - اثناء فترة اعداد الاستراتيجية - من خلال استثمار الدعم المقدم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) 430
- الملحق (16) موقف المنافذ الحدودية التي تم إحالتها للبناء والتطوير 434
- مركز الرافدين للحوار: (R.C.D) 435

جدول الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خريطة العراق الحديث مثبت عليها حدوده الدولية الحالية	29
2	دويلات المدن العراقية القديمة الموزعة على جانبي وادي الرافدين	33
3	الدولة العيلامية الجارة الشرقية لدول سومر وأكاد العراقية	35
4	الإمبراطورية الأكديّة العراقية	36
5	الدولة البابلية الأولى: عهد الملك حمورابي	38
6	الدولة البابلية الثالثة	39
7	الإمبراطورية الآشورية في العراق	41
8	خريطة العراق ضمن الدولة العباسية	45
9	موقع الحدود العراقية الإيرانية في الوقت الحالي	53
10	البلدات والمدن العراقية والإيرانية المنتشرة على جانبي الحدود الدولية بينهما	57
11	خريطة ولاية شهرزور العراقية المحاذية للحدود الإيرانية	64
12	حدود شط العرب العراقي المحاذي لإيران قبل معاهدة 1937	68
13	تعديل الحدود العراقية الإيرانية عند شط العرب وفقاً لمعاهدة الجزائر لسنة 1975	71
14	الحقول النفطية المشتركة العابرة للحدود الدولية بين العراق وإيران	82
15	المنافذ الحدودية بين العراق وتركيا	92
16	انطلاق الجيش البريطاني من القيارة جنوب الموصل نحو الحدود العراقية التركية	96
17	الحدود العراقية التركية الحالية	97
18	نقطة التقاء الحدود العراقية التركية السورية	97
19	تظهر فيها محافظة دهوك العراقية والمجاورة لولاية حيكاري التركية	101
20	ما يُعرف بـ(خط بروكسل) وهو الأساس للحدود العراقية التركية	103
21	قرية بسكان على حافة الحدود العراقية التركية	114
22	خطوط أنابيب النفط التي تربط كركوك وأربيل في العراق مع مينائي جيهان ودورتبول التركيين	115
23	الدائرتان الحمراء والخضراء اللتان رسمتهما معاهدة 1913 بوصفهما نطاقات نفوذ وإدارة متداخلة للكويت	145
24	الحدود العراقية الكويتية من الاجتياح إلى 2003 وأهم التغييرات التي طرأت عليها ومنها ما تم منحه للجانب الكويتي	163
25	الحدود العراقية الكويتية بعد اتفاقية خور عبد الله	168

الرقم	العنوان	الصفحة
26	الدعامة الحدودية 162 في نهاية خور عبد الله	169
27	الحدود العراقية السعودية بشكلها الحالي، موضح عليها المنافذ الحدودية	183
28	يظهر الخليج العربي بإحدى تسمياته القديمة (بصرة كورفري) والحوضر المنتشرة على جانبيه	186
29	منطقة شمال الخليج العربي بنسج حضري وعشائري واحد من العراق حتى نجد	187
30	الوديان والصحاري وطرق النقل الرئيسة المنتشرة على جانبي الحدود العراقية السعودية	193
31	الحدود العراقية السعودية قبل اتفاق 1981 وبعده، موضح عليها عملية التغيير لا سيما المنطقة المحايدة	200
32	الحزام الأمني والتحصينات التي أنشأتها السعودية على حدودها مع العراق	207
33	خطوط السكك الحديدية المفترضة العابرة للحدود العراقية السعودية والمناطق الصناعية المنوي إقامتها	212
34	الحدود العراقية الأردنية بشكلها الحالي، موضح عليها المنافذ الحدودية	227
35	خط الحدود كما أقرته اتفاقية 1932 العراقية الأردنية والتعديل اللاحق عليه	235
36	بعض تجمعات السكان على جانبي الحدود العراقية الأردنية	237
37	التعديل الأخير الذي جرى بين العراق والأردن سنة 1984 مع مواقع الدعامات الحدودية	242
38	المنطقة الصناعية المفترضة والطرق الموصلة منها وإليها على الحدود العراقية الأردنية	247
39	خطوط نقل الطاقة الكهربائية العابرة للحدود العراقية الأردنية	250
40	الحدود الدولية العراقية السورية موضح عليها المنافذ الحدودية الأربعة	252
41	المثلث الحدودي الذي يجمع الحدود الدولية العراقية السورية التركية	253
42	نهر دجلة في المثلث الحدودي العراقي السوري التركي	255
43	الحدود الدولية العراقية السورية موضح عليها التوزيع العشائري	262
44	الحدود الدولية العراقية السورية موضح عليها توزيع البلدات الحدودية	263
45	الحدود الدولية العراقية السورية موضح عليها توزيع القوات العراقية والأمريكية للفترة 2014 - 2017	264

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أطوال حدود العراق مع البلدان المجاورة	31
2	المحطات الرئيسية في ترسيم الحدود العراقية - الأردنية	230
3	جدول إجمالي بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات المنعقدة بين العراق ودول الجوار الست (إيران، تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الكويت)	325-321

مقدمة مركز الرافدين للحوار R.C.D

تكتسب الحدود الدولية أهمية استثنائية في حياة الدول وتكوينها السياسي والقانوني والجغرافي، فهي تمثل إحدى أبرز تجليات السيادة الوطنية، ومؤشراً أساسياً على استقرار الدولة وقدرتها على حماية أمنها وإدارة علاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي، فضلاً عن كونها خطوطاً تُرسم على الخرائط، وليس مجرد فواصل بين إقليم دولة ودولة أخرى، ومن هذا المنطلق، فإن دراسة الحدود العراقية الدولية لا يمكن أن تُختزل في البحث في خطوط الترسيم أو الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت عبر التاريخ، بل ينبغي النظر إليها بوصفها جزءاً أساسياً من تاريخ الدولة العراقية، ومسار تشكلها السياسي، وعلاقاتها بجيرانها، والتحولت التي شهدتها المنطقة والعالم خلال القرنين الماضيين.

ويأتي إصدار مركز الرافدين للحوار R.C.D لكتاب (حدود العراق الدولية: إرث النزاع وبوابة التكامل والسلام) في سياق معرفي وطني بالغ الأهمية، إذ يتناول واحداً من أكثر الملفات تعقيداً وحساسية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وهو ملف الحدود الدولية الذي ظل، بدرجات متفاوتة، حاضراً في مسيرة الدولة العراقية منذ تأسيسها في عشرينات القرن العشرين، ومتداخلاً مع قضايا السيادة والأمن والاستقلال، وأصبح في العديد من المراحل عاملاً مؤثراً في تحديد طبيعة علاقات العراق بجيرانه، بل وفي صياغة بعض خياراته السياسية والاستراتيجية.

إن مركز الرافدين للحوار R.C.D، وهو يقدم هذا العمل إلى القارئ العربي والعراقي، ينطلق من إيمان راسخ بأن معالجة القضايا الوطنية الكبرى لا ينبغي أن تبقى أسيرة القراءات السياسية الآنية أو السجلات الإعلامية العابرة، وإنما تحتاج إلى دراسات علمية رصينة تستعيد جذور المشكلة، وتتبع مساراتها التاريخية، وتفكك أبعادها القانونية والسياسية والجغرافية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ثم تنتقل من تشخيص الإشكال إلى استشراف إمكانات تجاوزه وبناء علاقات أكثر استقراراً وتعاوناً مع دول الجوار. ولعل من أبرز ما يمنح هذا الكتاب أهميته أنه لا يتعامل مع الحدود العراقية باعتبارها ملفات منفصلة، بل يحاول تقديم رؤية شاملة لها من خلال دراسة الحدود مع إيران وتركيا والكويت والمملكة العربية السعودية

والأردن وسوريا، وهذه المقاربة الشاملة تتيح للقارئ أن يرى صورة أكثر تكاملاً للجغرافيا السياسية للعراق، وأن يدرك أن خصوصية موقع العراق جعلته على امتداد تاريخه منطقة تفاعل بين قوى ومراكز حضارية وسياسية متعددة، كما جعل حدوده في أحيان كثيرة موضعاً للتنافس والتفاوض وإعادة التشكيل.

لقد كان العراق، بحكم موقعه في قلب المشرق العربي، ومجاورته لإيران وتركيا ودول الخليج العربي وبلاد الشام، فضلاً عن اتصاله بعمقه العربي والإقليمي، أمام واقع جيوسياسي شديد التعقيد. فحدوده لم تتشكل جميعها في مرحلة تاريخية واحدة، ولم تكن دائماً نتيجة تفاعل متوازن بين إرادة العراق وإرادات جيرانه، بل أسهمت عوامل دولية وإقليمية واستعمارية، فضلاً عن التحولات الداخلية، في صياغة الكثير من مراحلها. ومن هنا فإن فهم الحدود العراقية المعاصرة يستدعي العودة إلى جذورها التاريخية، وإلى طبيعة العلاقات بين الإمبراطوريات والدول التي تعاقبت على المنطقة، وإلى مرحلة الانتقال من المجال الإمبراطوري إلى الدولة الوطنية الحديثة. وتكمن أهمية الفصل الأول من الكتاب في أنه يضع القارئ أمام الخلفية التاريخية الأعمق لمفهوم الحدود، من خلال تتبع تطور الجغرافيا السياسية للعراق منذ العصور القديمة والوسيطة، واستعراض التحولات التي عرفها الإقليم العراقي في ظل الدول السومرية والآكدية والآشورية، ثم الانتقال إلى العصور الإسلامية وما شهدته من تغييرات في مفهوم المجال السياسي والجغرافي. وتساعد هذه المقاربة على إدراك أن الحدود الحالية، بوصفها مفهوماً سياسياً وقانونياً حديثاً، تختلف عن أنماط تحديد المجال والنفوذ التي كانت سائدة في العصور القديمة والوسيطة، وأن الحدود الحديثة ارتبطت بصورة وثيقة بنشوء الدولة الوطنية الحديثة وتبلور مفهوم السيادة الإقليمية.

وعندما ننتقل إلى الحدود العراقية - الإيرانية، فإننا نكون أمام واحد من أكثر الملفات الحدودية امتداداً وتعقيداً في تاريخ العراق الحديث. فقد تراكمت حول هذه الحدود طبقات متعددة من التاريخ والسياسة والقانون والجغرافيا والمصالح الاقتصادية والأمنية. ومنذ العهد العثماني مروراً بالمعاهدات والبروتوكولات التي حاولت تنظيم الحدود، وصولاً إلى اتفاق الجزائر لعام 1975، ثم الحرب العراقية - الإيرانية وما أعقبها من تحولات، ظل هذا الملف حاضراً في العلاقات بين البلدين. ولا تقتصر أهمية دراسة الحدود العراقية - الإيرانية على الجانب التاريخي وحده، بل تتصل كذلك بمستقبل العلاقات بين دولتين ترتبطان بوشائج جغرافية وحضارية واقتصادية ودينية واجتماعية عميقة. ومن هنا فإن الكتاب لا يقف عند حدود استعراض النزاعات السابقة، وإنما ينتقل إلى بحث فرص

التعاون، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياحية ومشروعات البنية التحتية، فضلاً عن استكشاف الدور الذي يمكن أن تؤديه الحدود في مشاريع التكامل الإقليمي، وفي مقدمتها مشروع طريق التنمية، بما يحول الحدود من مساحة للمواجهة إلى مجال للتواصل والمصالح المشتركة.

أما الحدود العراقية - التركية، فتكتسب خصوصيتها من ارتباطها بملف الموصل، وبالتحولات التي رافقت تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وبالدور الذي لعبته القوى الدولية والإقليمية في تحديد مستقبل هذه المنطقة. وقد شكلت مشكلة الموصل واحدة من أبرز القضايا التي اختبرت قدرة الدولة العراقية الناشئة على الدفاع عن مصالحها وسيادتها، وانتهت إلى تسوية عام 1926 التي أرست إطاراً للحدود بين العراق وتركيا، ولم تنته أهمية الحدود العراقية - التركية بذلك، بل استمرت بفعل تداخل الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وفي مقدمتها قضية المياه، وحركة التجارة، والطاقة، والتطورات المرتبطة بإقليم كردستان العراق، فضلاً عن التحديات الأمنية العابرة للحدود. ولذلك فإن دراسة هذه الحدود في الكتاب تتجاوز التاريخ إلى البحث في حاضر العلاقات ومستقبلها، وفي إمكانية بناء نموذج للعلاقات يقوم على المصالح المتبادلة واحترام السيادة والتعاون الاقتصادي والأمني.

وتأتي الحدود العراقية - الكويتية في مقدمة أكثر الملفات حساسية في التاريخ العراقي المعاصر، لأنها ارتبطت بصورة مباشرة بقضية السيادة العراقية، وبالتحولات التي شهدتها المنطقة منذ أواخر العهد العثماني، ثم قيام الدولة العراقية الحديثة واستقلالها، وصولاً إلى أزمة عام 1990 وما ترتب عليها من تداعيات سياسية وقانونية وأمنية استمرت آثارها لسنوات طويلة، وقد شكلت قرارات مجلس الأمن الدولي بعد أزمة الكويت أبان عقد التسعينات محطة مفصلية في تاريخ الحدود العراقية - الكويتية، ولا سيما القرارات التي أسهمت في تثبيت الحدود وترتيب مجموعة من الالتزامات القانونية والسياسية ذات الصلة بها. ومن ثم فإن دراسة هذه الحدود تحتاج إلى الجمع بين القراءة التاريخية والقانونية والسياسية، مع التوقف عند التطورات اللاحقة للعلاقات العراقية - الكويتية، ومحاولات بناء صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد عام 2003.

وفي ذلك، يكتسب ملف خور عبد الله أهمية خاصة بوصفه واحداً من الملفات التي أعادت قضية الحدود البحرية العراقية - الكويتية إلى دائرة النقاش السياسي والقانوني والشعبي. ويؤكد تناول هذا الملف ضمن دراسة علمية أن معالجة القضايا الحدودية ينبغي أن تتم بعيداً عن التوتر والانفعال، وأن تستند إلى القانون والوثائق والتفاهات الشائنة،

بما يحفظ مصالح العراق ويعزز في الوقت ذاته علاقاته مع دولة الكويت بوصفها دولة جارة ترتبط بالعراق بمصالح تاريخية وجغرافية واقتصادية مشتركة. أما الحدود العراقية - السعودية، فقد ارتبطت هي الأخرى بمراحل معقدة من تاريخ المنطقة، وخصوصاً في مرحلة تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتحديد علاقاتها مع نجد ثم المملكة العربية السعودية. وقد تداخلت في هذه المرحلة الاعتبارات القبلية والدينية والأمنية والسياسية مع التحولات التي فرضتها البيئة الدولية والإقليمية، لتصبح الحدود العراقية - السعودية جزءاً من عملية أوسع لإعادة تنظيم المجال السياسي في شبه الجزيرة العربية والعراق.

ويُبرز الكتاب، في تناوله لهذا الملف، التحولات التي شهدتها العلاقات العراقية - السعودية من التوتر والمواجهة إلى مراحل جديدة من التقارب والانفتاح والتعاون. وهذه التحولات تؤكد أن الحدود ليست بالضرورة مناطق دائمة للصراع، وإنما يمكن أن تتحول، متى توفرت الإرادة السياسية والمصالح المشتركة، إلى جسور للتعاون والتنمية. ولعل مشاريع الربط الاقتصادي والنقل والطاقة والمنافذ الحدودية والمناطق الصناعية والتعاون الأمني تمثل اليوم فرصاً حقيقية لإعادة تعريف وظيفة الحدود العراقية - السعودية بما يخدم البلدين والمنطقة بأسرها.

وتحتل الحدود العراقية - الأردنية والعراقية - السورية موقعاً خاصاً في منظومة الأمن الإقليمي للعراق، بالنظر إلى طبيعة البيئة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بها. فقد شهدت هذه الحدود، على مدى عقود، انتقالاً بين حالات من الانفتاح والتعاون وبين مراحل من الانغلاق والتوتر، تبعاً للتحولات السياسية التي شهدتها العراق والأردن وسوريا والمنطقة عموماً.

وفي الحالة العراقية - السورية، ازدادت أهمية الحدود بصورة استثنائية بعد عام 2011، مع اندلاع الأزمة السورية وتراجع قدرة الدولة السورية على فرض السيطرة الكاملة على أجزاء من أراضيها، وصعود التنظيمات المسلحة والفواعل غير الدولية، وما رافق ذلك من تهديدات أمنية عابرة للحدود. وأصبح أمن الحدود العراقية - السورية جزءاً من منظومة أوسع للأمن الوطني العراقي، الأمر الذي يفرض مقاربة تجمع بين الإجراءات الأمنية، وتطوير المعابر الرسمية، ودعم التنمية المحلية، وتفعيل التعاون الاستخباري، وإعادة بناء الاقتصاد الحدودي المشروع. وفي المقابل، فإن الحدود العراقية - الأردنية تقدم نموذجاً مختلفاً نسبياً لإمكانات التكامل الاقتصادي، بما تمتلكه من فرص في مجالات التجارة والطاقة والنقل والربط الكهربائي والمشروعات المشتركة. ومن هنا فإن تطوير الحدود لا ينبغي أن يُفهم

فقط من زاوية الحماية الأمنية، وإنما كذلك من زاوية تحويلها إلى ممرات للتنمية والتجارة والاستثمار والتواصل الإقليمي. وتناول الفصل السابع وهو الأخير من هذا الكتاب آليات التحول الاستراتيجي من إدارة الحدود التقليدية إلى منظومات «الحدود الذكية»، مستعرضاً الأطر النظرية لدمج الذكاء الاصطناعي والتقنيات البيومترية المتطورة. كما حلل حزمة من التجارب الدولية والإقليمية الرائدة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين والسعودية؛ بهدف استخلاص الدروس والحلول التطبيقية التي يمكن للمنظومة الأمنية العراقية الاستفادة منها لتأمين شريطها الجغرافي ودعم الاستقرار والتنمية.

يتضمن ملحق الكتاب «الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق (2025-2030)»، المُعدة من مستشارية الأمن القومي، والتي تركز على رؤية تُحقق حدوداً آمنة تحت إدارة عالية الجودة، موازنةً بين صون السيادة والأمن القومي، وتسهيل حركة التجارة والسفر المشروعة. كما تهدف إلى تطوير البنى التحتية والتقنيات الفنية، وتعزيز التعاون الأمني والتنسيق الإقليمي والدولي مع دول الجوار لمواجهة التهديدات وإدارة الطوارئ وتحقيق الاستقرار المستدام.

وفي هذا الإطار، فإن تعزيز الحوار العراقي مع دول الجوار حول الملفات الحدودية ينبغي أن يكون جزءاً من سياسة خارجية أكثر فاعلية، تقوم على التواصل المستمر، واللجان المشتركة، والتفاوض الفني والقانوني، وتبادل المعلومات، وتطوير المنافذ، وحل المشكلات قبل تحولها إلى أزمات سياسية فالحدود المستقرة هي نتاج مؤسسات قوية، لكنها كذلك نتاج علاقات دبلوماسية مستقرة وثقة متبادلة بين الدول.

وإذ نضع هذا الكتاب بين أيدي القراء والباحثين وصناع القرار، فإننا نتطلع إلى أن يساهم في تعزيز المعرفة بالحدود العراقية، وأن يساعد في الانتقال من قراءة الحدود بوصفها خطوطاً جامدة على الخريطة إلى فهمها باعتبارها فضاءات حية تتقاطع فيها السيادة والأمن والاقتصاد والمجتمع والتنمية والدبلوماسية، كما نأمل أن تكون هذه الدراسة خطوة في اتجاه بناء ثقافة وطنية جديدة في التعامل مع القضايا الحدودية؛ ثقافة تجمع بين الاعتزاز بالحقوق الوطنية والحرص على سيادة العراق، وبين الانفتاح على الحوار والتعاون واحترام مصالح الدول المجاورة. فالدولة القوية ليست الدولة التي تعيش في عزلة عن محيطها، وإنما التي تعرف حدودها وتحمي مصالحها، وفي الوقت ذاته تبني علاقات مستقرة ومتوازنة مع جيرانها.

وختاماً، فإن مركز الرافدين للحوار R.C.D يؤكد أن دراسة الحدود العراقية ليست عودة

إلى الماضي من أجل استحضار النزاعات، وإنما هي محاولة لفهم الماضي من أجل بناء مستقبل أكثر استقراراً، فكلما فهمنا جذور الخلافات الحدودية بصورة علمية وموضوعية، ازدادت قدرتنا على تجاوزها، وكلما استطعنا تحويل الحدود إلى مساحات للمصالح المشتركة، تراجعت حالات الصراع وازدادت فرص السلام، آمليين أن يكون كتاب (حدود العراق الدولية: إرث النزاع وبوابة التكامل والسلام) إسهاماً في بناء معرفة عراقية وطنية صلبة بواحد من أكثر الملفات التصاقاً بتاريخ الدولة العراقية وحاضرها ومستقبلها.

الفصل الأول

الإطار التاريخي لتطور الحدود العراقية الدولية خلال العصور القديمة والوسيلة

أ. م. د. أحمد عبد الستار كاظم⁽¹⁾

مدخل: مفهوم الحدود الدولية وأهميتها

1 - رؤية عامة

يُعد العراق أحد أقدم الدول التي شهدت نشوء الحضارات، ما جعله محوراً للصراعات الإقليمية والدولية التي أثرت في تشكيل حدوده عبر التاريخ. فمنذ العصور القديمة، لم تكن هناك حدود ثابتة، بل كانت تتغير مع تقلب ميزان القوة أو الضعف للكيانات السياسية الحاكمة، سواء في العصر السومري والبابلي أو خلال العهد الإسلامي، وصولاً إلى ترسيم الحدود الحديثة، حيث كانت الحدود العراقية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى محط اهتمام القوى الاستعمارية، مما أدى إلى رسم هذه الحدود بطرق تتناسب مع مصالح هذه القوى، وكان لذلك تأثيرات كبيرة على العراق من الناحية السياسية والاجتماعية.

وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة، أدت هذه الحدود دوراً محورياً في تحديد ملامح تلك الدولة من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية، وشكلت نقطة ارتكاز للعديد من النزاعات والصراعات التي تتعلق بالأمن الوطني والعلاقات الخارجية.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض التطور التاريخي لحدود العراق، مع التركيز على المراحل الرئيسية التي مرت بها هذه الحدود والتحديات التي واجهتها بدءاً من بداية تشكّل دويلات المدن السومرية ومن ثم الدول البابلية والآشورية، مع بحث موقع العراق ضمن إطار الدولة العربية الإسلامية في العهود (الراشدي، الأموي، العباسي).

سيعتمد هذا الفصل على المنهج التاريخي في دراسة تطور الحدود العراقية الدولية، حيث سيتم تتبع تطور هذه الحدود من العصور القديمة حتى مطلع العصر الحديث باستخدام مصادر تاريخية وأخرى ذات طبيعة سياسية، تسلط الضوء على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ساهمت في رسم هذه الحدود. سيسرد الباحث الموضوعات ذات العلاقة بالصراعات والنزاعات الحدودية قدر المستطاع في العصور موضع الدراسة.

2 - مفهوم الحدود (Boundaries)

تعني الحدود الدولية إصطلاحاً الخطوط الافتراضية على سطح الارض التي تفصل بين إقليم دولة عن دولة أخرى ⁽¹⁾. أما التعريف القانوني لها فقد أُنْفَقَ معظم المختصين على أن تحدد سيادة الدولة عن طريق الخطوط بدلاً عن المناطق، والحدود هي تعيين حد الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط عليه سيادتها ⁽²⁾.

وتُعرَّفُ الحدود بحسب الكتابات المختصة بأنها: «الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة». وهي فواصل طبيعية أو اصطناعية بين أقاليم مختلفة. وهناك من يراها ظاهرة سياسية حية مؤقتة محكومة بعلاقات القوى، تخضع لعوامل الثبات والاستقرار بقدر ما تخضع لمتغيرات شتى تعكس التطور الحادث.

وتصنّفُ الحدود الدولية حسب ترسيمها أو تشكلها على أربعة أصناف: الحدود الطبيعية (بحسب التضاريس كالأنهار والجبال وغيرها). الحدود الفلكية (خطوط الطول ودوائر العرض). الحدود الحضارية (بحسب العرق واللغة والإثنيات العرقية). الحدود الجوية (المجال السيادي الجوي الواقع على بر الدولة ومياهها الإقليمية). وتُقسَمُ أيضاً إلى حدود طبيعية وأخرى اصطناعية. أن غلبة النوع الأخير على الحدود بين بعض الدول (اصطناعية) منشأ عوامل تاريخية وسياسية أو استعمارية.

ويرى باحثون أن الحدود الدولية ذات طابع مزدوج سياسي - قانوني، فهي ظاهرة سياسية لأنها خطوط للفصل بين سيادات الدول المتجاورة، وهي ظاهرة قانونية لأنها تتضمن امتداد القانون الداخلي للدولة عبر أراضيها، كما عُرِّفَتُ الحدود بأنها «الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، إذ تبدأ عندها سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها». فالحد الدولي هو عبارة عن خط يفصل دولتين تتفقان عليه من أجل تحديد

(1) عمر أحمد قذو، شكل الدولة واثره في تنظيم مرفق الأمن، (المؤسسة العامة للطباعة والنشر: الخرطوم، 1997)، ص 132.

(2) صالح محمد محمود، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، (دار الفكر العربي: بيروت، 1977)، ص 133.

ملكية وسلطة وسيادة وقوانين دولة بالنسبة للدولة التي تجاورها أو تحاددها، فهي الخطوط التي تشكل الإطار الخارجي للمساحة التي تقع تحت السلطة⁽¹⁾

من زاوية أخرى تعد الحدود الدولية ظاهرة سياسية يتم الاتفاق عليها بين دولتين أو أكثر من أجل تحديد ملكية وسلطة وسيادة الدولة بالنسبة للدول التي تجاورها أو تحاددها. وهي جزء مهم من الكيان السياسي للدولة القائمة حديثاً⁽²⁾.

ويمكن تعريف الحدود على أنها (الخطوط التي تحدد إقليم الدولة الذي تفرض سلطتها وسيادتها وتنظم نفسها عليه، وتفصلها عما يجاورها أو يحاددها من الدول). كما أنها تؤطر أوجه العلاقات المكانية بسبب تأثيرها الحتمي في العلاقات الإقليمية الدولية، فالمشكلات الحدودية كثيراً ما تكون مسؤولة عن أسباب التوتر أو النزاع بين الدول، فعند خط الحدود تتوقف المساحة والموارد الطبيعية والفعاليات الاقتصادية والبشرية للدولة، ويتحدد به المجال الجوي والمائي، وما في داخل الأرض من موارد معدنية وبترونية، والأمر ذاته ينطبق على الدولة المجاورة. ويمكن ان تعد بمثابة عوامل تحديد الملكية على المستوى الدولي⁽³⁾.

وتكتسب حدود الدولة في العصر الحديث أهمية اقتصادية وقانونية لا سيما بعد انتشار الانسان على مساحات واسعة من الأرض واكتشافه معظم أجزاء المعمورة، لتغدو الحدود في العصر الحديث من أهم أسباب المنازعات الدولية، مما جعل الدول في حالة اضطراب دائم، ووُلد الحاجة إلى أن تحظى الحدود بعناية وحماية القوانين الداخلية في الدول والقانون الدولي. ولقد كانت الحدود قديماً خاضعة في الغالب للقانون الداخلي فقط، حيث كان يجري تحديدها من جانب واحد.

أما في العصر الحديث فإن تحديدها يجري بموجب أربعة مصادر رئيسة هي: المعاهدات والاتفاقات الدولية المتفق عليها والمودعة لدى الأمم المتحدة، الأعراف والتقاليد المرعية، القواعد العامة للقانون، وأحكام المحاكم الدولية. وهي في كل هذه الحالات تخضع للقانون الدولي، الأمر الذي يسهل للدول المتجاورة الحصول على أفضل الروابط وعلاقات حسن الجوار

(1) إبراهيم محمد العناني، القانون الدولي العام، ط 3، (دار الفكر العربي للطباعة والنشر: القاهرة، 1976)، ص 287.

(2) مازن محارب المهندس، دراسة في الفكر الجيوستراتيجي، مجلة الفكر السياسي العدد (11 - 12)، دمشق، 2004، ص 2.

(3) يونس عبد الله الطائي، دور المراكز الجغرافية السياسية الرئيسة في العلاقات العراقية التركية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة الموصل، 1997، ص 77.

المبنية على أساس الاحترام المتبادل، شريطة أن تكون تلك الدول قائمة على أساس شرعي ومعترف بها من قبل الدول المحاذية⁽¹⁾.

3 - حدود العراق (إحصاءات أساسية):

تطور مفهوم الدولة في العراق مع مرور الزمن، وعبر عصور مختلفة (السومرية، الأكديّة، البابليّة، والآشورية)، من نظام المدن المتناثرة وضواحيها إلى كيان سياسي متماسك يتمتع بالسيادة على إقليم محدد.

كانت حدود العراق الطبيعية القديمة أوسع بكثير من الوقت اللاحق، إذ امتدت في بعض المراحل التاريخية لتشمل مناطق الفرات الأعلى أو أعالي الفرات (منطقة جغرافية تضم محافظة الأنبار بالكامل وقسم من الأراضي المرتفعة شرق ذلك النهر) ومناطق من بلاد الشام، كما كانت تشمل بعض الأجزاء الشرقية من تركيا المعروفة حالياً: ديار بكر، حيث منابع دجلة والفرات، وحتى أرمينيا شمالاً والسفوح الغربية لمرتفعات إيران شرقاً، وشملت أيضاً إقليم عربستان جنوب غرب إيران⁽²⁾.

وقد كان العراق القديم بحكم موقعه الجغرافي الفريد مركز الالتقاء والاشعاع الحضاري منذ عصور ما قبل التاريخ، إذ أنه كان يحتل مركز الوسط بين هضبة إيران شرقاً وآسيا الصغرى شمالاً وسواحل البحر المتوسط في الغرب، كما أنه كان الطريق الموصل من الممرات التي تخترق هضبة أرمينيا بين شمال القوقاز من جهة وسواحل الخليج العربي في الجنوب من جهة أخرى. أما صلاته بأفريقيا فقد كانت تتم بثلاث طرق: أولها عبر جنوب الجزيرة العربية، والثانية عبر لبنان (فينيقيا) القديمة وفلسطين، ومنهما عبر البحر المتوسط على شواطئه الغربية، وأخيراً عبر مصر إلى المغرب العربي⁽³⁾.

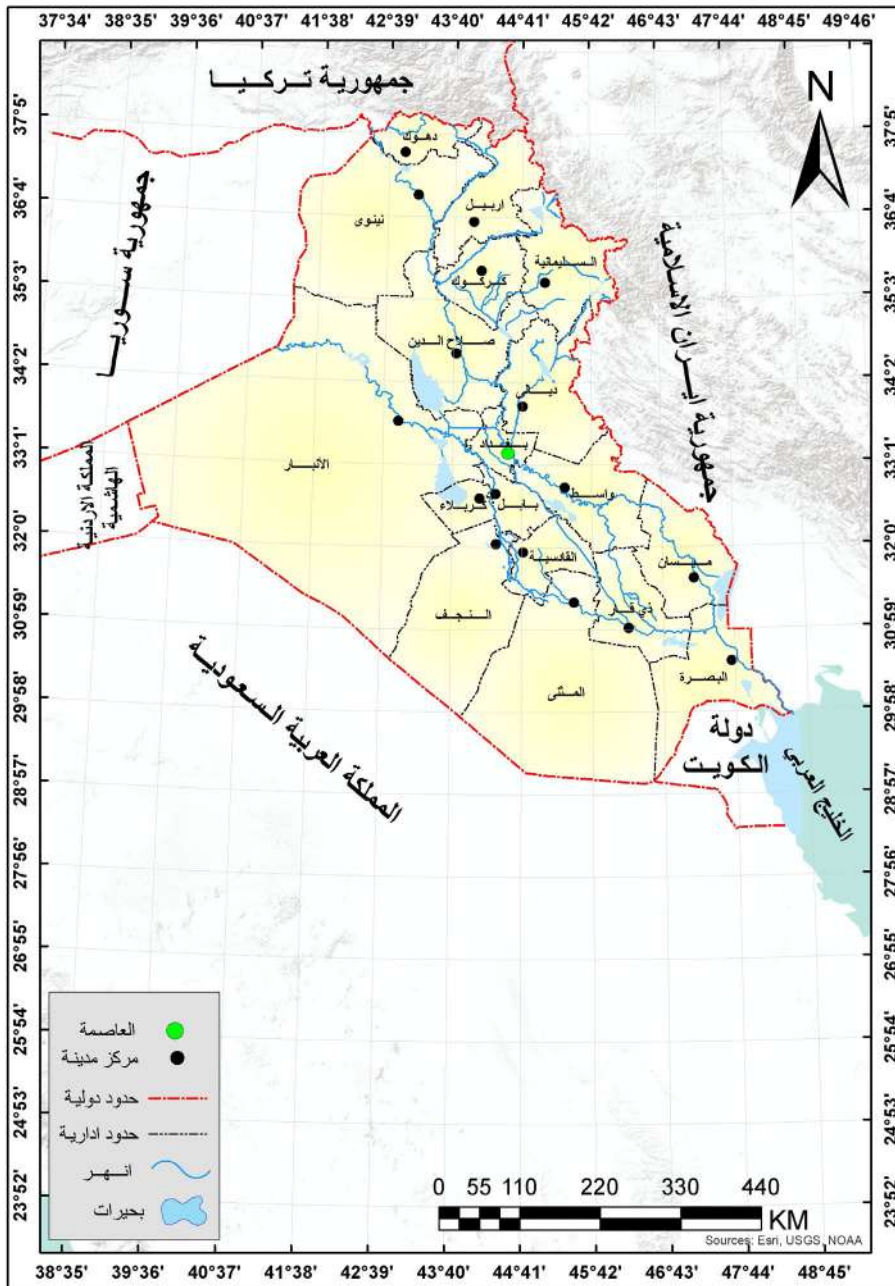
وبالتالي فإن تطور حدوده كان في العصور القديمة والوسيطة نتاجاً لصراعات وحروب بين الإمبراطوريات الكبرى، التي كانت تؤثر بشكل كبير في تحديد هذه الحدود. يضم العراق حدوداً دولية مع ستة بلدان عربية وأجنبية، مختلفة في أطوالها وطبيعتها الجغرافية والتضاريسية. يبلغ مجموع أطوالها جميعاً 3636 كم.

(1) صالح محمد محمود، المصدر السابق، ص 34.

(2) صلاح رشيد الصالحي، بلاد الرافدين دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم، ج1، (دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 2017)، ص 20.

(3) المصدر نفسه، ص 21.

خريطة رقم (1) خريطة العراق الحديث مثبت عليها حدوده الدولية الحالية



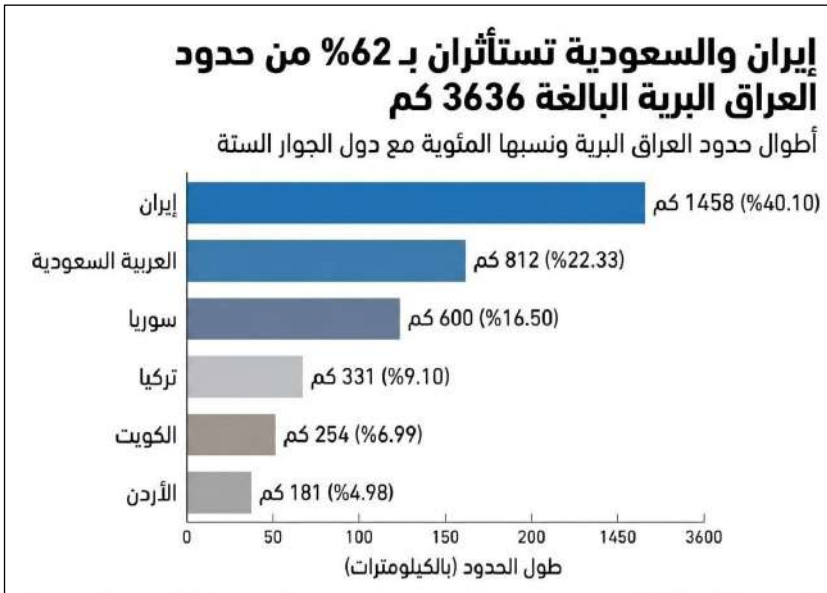
فمن الشمال يحدّ العراق تركيا بطول حدود يصل إلى 331 كم، وتغلب عليها الوعورة والسلاسل الجبلية ذات المنحدرات الحادة بنسبة 9.10%. ومن الشرق جمهورية إيران الإسلامية بطول حدود يصل إلى 1458 كم، وتمثّل المرتبة الأولى في طول الحدود الدولية للعراق، تتوزع على مناطق سهلية وجبلية وتلال وأنهار، مما يشير إلى إنها ذات حواجز طبيعية على الأكثر، مع تميزها في بعض جوانبها بوجود أرض منبسطة ممتدة بين البلدين، ساهمت في تسهيل عمليات التواصل والسفر والتجارة بينهما، وتشكل نسبة 40.10% من المجموع الكلي لحدود العراق الدولية.

وثم من الجنوب تقع الحدود العراقية - الكويتية بطول حدود يبلغ 254 كم وبنسبة 6.99%، وهي حدود اصطناعية لا تتخللها أية عوارض طبيعية، وفي مجملها أراضٍ صحراوية تكثر فيها الرمال. ومن الجنوب والجنوب الغربي فإن الحدود العراقية السعودية يصل طولها إلى 812 كم، وهي لا تختلف عن شكل الحدود مع الكويت، وتتسم بالصحاري الجرداء مع وجود آبار ووديان متناثرة هنا وهناك وبعض الآبار التي تنتشر عليها المراعي، فيما تتناثر الوديان المختلفة على طول المساحة الفاصلة بين الدولتين لتشكل مراعي طبيعية للقبائل والعشائر العربية القاطنة على هذه الحدود والتي تشكل نسبة 22.33% من أطوال الحدود العراقية مع الدول المجاورة له.

أما المملكة الأردنية الهاشمية فتقع حدودها إلى غرب العراق بطول 181 كم، ونسبة 4.98% من مجموع أطوال الحدود العراقية المجاورة. وأخيراً فإن الحدود السورية فتقع إلى غرب العراق بطول يبلغ 600 كم ونسبة 16.50% وترتبط معه بصحراء عميقة ومناطق حضرية متناثرة، وبمظاهر جغرافية لا تختلف عن حدوده مع جاراته العربيات، إلا إن نهر الفرات يخترق بعض هذه المناطق عند مدينة القائم الحدودية. وفي أدناه جدول ورسم بياني يُظهران أطوال الحدود والنسب المئوية مع دول جوار العراق.

جدول (1) أطوال حدود العراق مع البلدان المجاورة⁽¹⁾

الدولة	الطول بـ كم	النسبة
جمهورية إيران الإسلامية	1458	% 40.10
المملكة العربية السعودية	812	% 22.33
جمهورية سوريا	600	% 16.50
جمهورية تركيا	331	% 9.10
دولة الكويت	254	% 6.99
المملكة الأردنية الهاشمية	181	% 4.98
المجموع	3636	% 100



(1) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 1994، بغداد، 1995. نقلاً عن: ظلال جواد كاظم، الأهمية الجيوسياسية لموقع العراق الجغرافي، في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الكوفة 2005، ص 37.

سنستعرض في هذا الفصل تطور حدود العراق في العصور القديمة والوسطية، بدءاً من الحضارات السومرية وصولاً إلى العصر العباسي.

تاريخ الحدود في العصور القديمة والوسطية

1 - الحدود العراقية في ظل الدول السومرية والأكدية والآشورية:

إن معرفة الاسماء التي أُطلقت على بلاد وادي الرافدين عبر العصور يمكن أن تعطينا صورة تقريبية عن حدوده التاريخية. ففي بداية الألف الثالث ق.م أُطلق اسم (بلاد سومر) على المنطقة الواقعة في القسم الجنوبي من السهل الرسوبي مكانها حديثاً ضمن محافظات القادسية، ذي قار، المثنى، البصرة، ميسان، وتعني حرفياً «أرض سيد القصب». ثم ظهر في أواسط الألف الثالث ق.م مصطلح (بلاد أكد) ليمتد إلى منطقة أوسع ويشمل القسم الأوسط من العراق حتى هيت، سامراء، ديالى شمالاً. ومنذ مطلع الألف الثاني ق.م أُستخدم المصطلح (بلاد بابل) نسبة إلى مدينة بابل لتعني القسم الجنوبي والوسطي من العراق الحديث بصورة عامة. وكان القسم الشمالي يُعرف باسم (بلاد سوبارو). وعندما حلَّ الآشوريون في المنطقة الشمالية (مركزهم نينوى، محافظات كردستان) وحكموا العراق عامة، شاع استخدام المصطلح (بلاد آشور)⁽¹⁾.

وإجمالاً فقد شاع مصطلح العراق منذ القرنين الخامس والسادس الميلاديين للدلالة، في بداية الأمر، على أجزاء من العراق الحديث، على الرغم من وجوده ككيان بشري وحضاري منذ الألف الرابع قبل الميلاد، ثم أُطلق بعد ذلك على القسم الشمالي والوسطي والجنوبي منه، وتوسع في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين ليشمل ما جاور العراق من المناطق الجبلية في إيران حتى همدان أيام توسع الدولة العربية الإسلامية. وتُعد تسمية «العراق» حالياً مشتقة في إحدى أبرز النظريات التاريخية من كلمة «أوروك» (Uruk) السومرية القديمة، أو «الوركاء»، التي تعني المستوطن أو المكان السكني. وبذا فإن تسمية العراق هي أدق التسميات للدلالة على المنطقة التي نشأت وازدهرت فيها الحضارات العراقية القديمة: السومرية والأكدية والبابلية والآشورية.

(1) عبد القادر الشихلي، الوجيز في تاريخ العراق القديم، الطبعة 2، (مكتبة عدنان: بغداد، 2018)، ص 50 -

[illegible]

قامت دول العراق القديمة في الأرض التي تكونت من نهري دجلة والفرات، وقد سماها اليونانيون (ميزوبوتاميا) تعني حرفياً «بلاد ما بين النهرين» حيث تتكون من مقطعين: Mesos بمعنى «وسط» أو «بين»، و Potamos بمعنى «نهر». وهي لم تكن قبل 5 آلاف عام ق.م كما هي اليوم من حيث الوضع الجغرافي، لأن مياه الخليج العربي كانت تغمر أجزاء من جنوب

العراق في الوقت الحاضر مثل مدن البصرة حتى القرنه شمالاً وغيرها من أنحاء البلاد، قبل أن تنحسر جنوباً إلى موقعها الحالي، كما ان النهرين العظيمين كانا يصبان في الخليج المذكور مباشرة دون أن يلتقيا⁽¹⁾ كما في خريطة رقم (2)

عاشت بلاد الرافدين في تلك العصور القديمة تحت تأثير عددٍ من الحضارات، منها السومرية والآكدية والآشورية، ولم تكن الحدود في تلك الحقب معروفة كما هي اليوم، بل كانت تتسم بالنزاعات المستمرة بين المدن - الدول التي تتغير تبعاً لقوة الحكام المحليين وضعفهم، حيث كانت حدود السومريين تشمل مناطق مثل أور التي تقع بالقرب من الاهوار الحالية أي على مقربة من مدينة الناصرية في محافظة ذي قار بحدود 16 كم.

واستطاع الملك السومري لوكال زاكيزي (2400 ق.م) توحيد بعض المدن السومرية لمدة قصيرة في أول محاولة لتوحيدها عراقياً، لكنه هُزم لاحقاً على يد سرجون الأكدي (2371 - 2316 ق.م)⁽²⁾.

قام سرجون الأكدي (2300 - 2215 ق.م) بتوحيد العراق في مملكة واحدة، وهو من الأكديين المنحدرين من الأقوام التي نزحت من الوطن الأم في شبه جزيرة العرب، ربما في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد أو قبل ذلك بقليل، وليس من المستبعد أنهم قد عاشوا جنباً إلى جنب مع السومريين منذ أقدم العصور، حتى عُرف القسم الأوسط والجنوبي من العراق منذ ذلك الزمن باسم بلاد (سومر وأكد)⁽³⁾.

وبعد أن أتم سرجون توحيد بلاد الرافدين اتجه بنشاطاته العسكرية إلى تحصين حدود بلاده وتأمينها من التهديدات الخارجية، وخاصة من الجهة الشرقية والشمالية الشرقية، التي تمثلت ببلاد عيلام والمناطق الجبلية⁽⁴⁾، وقد واجه هذا التحدي من خلال قيامه بحملة عسكرية على هذه الجبهة، واستطاع انزال الهزيمة بها، وضم عدداً من المدن الحدودية،

(1) عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ط 4، (مطبعة دار الكتب: بيروت، 1971)، ص 12.

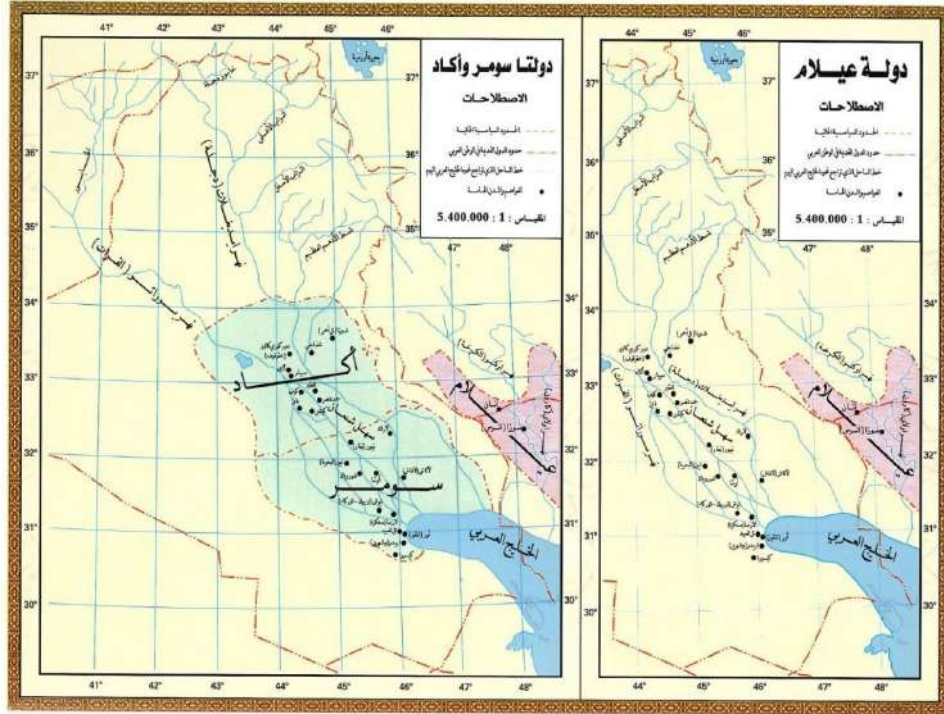
(2) هاني عبد الغني عبد الله بكر، حركات التحرير في العراق القديم من عصر فجر السلالات السومرية حتى نهاية الاحتلال الفارسي الأخميني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الموصل، 2005، ص 31.

(3) عبد العزيز حميد صالح، موجز تاريخ العراق القديم، 2004/10/3، <https://www.aljazeera.net>

(4) محمود شوقي وآخرون، النهايات المأساوية لحكام العراق القديم منذ عصر فجر السلالات السومرية حتى نهاية العصر الآشوري الحديث، المجلة العلمية جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بأسبوط، العدد الثالث والأربعون، نوفمبر 2024، ص 794.

وتمكن من التوغل إلى (عيلام) ليؤمّن حدوده من تهديداتها المستمرة⁽¹⁾. ومن أجل المساعدة في الحفاظ على سيطرته، عيّن سرجون الأكدي نبلاء أكديين كحكام للمدن المختلفة التي غزاها، مما سمح له بحكم تلك البلاد الموحدة⁽²⁾.

خريطة رقم (3) الدولة العيلامية الجارة الشرقية لدول سومر وأكاد العراقية⁽³⁾



وتشمل مملكة أور بحدودها السياسية آنذاك ونفوذها وهيمنتها منطقة غرب نهر الفرات وشمال غرب محافظة ذي قار (الناصرية) حالياً، وكامل المنطقة الجنوبية للسهل الرسوبي للعراق، من بابل شمالاً حتى الخليج العربي جنوباً. ومنذ أن اتخذها الملك أورنمو (2047 - 2030 ق.م) مؤسس سلالة أور الثالثة عاصمة له توسعت حدودها لتشمل بلاد آشور (كل شمال العراق/مركزها محافظة نينوى وتوابعها) وعيلام غرب بلاد فارس (إيران) حالياً، وسورية ووادي الخابور (شمال شرقها)، والأجزاء الشرقية من آسيا الصغرى (تركيا) وبعض المناطق في الخليج⁽⁴⁾.

(1) هاني عبد الغني عبد الله بكر، المصدر السابق، ص 35.

(2) محمود شوقي وآخرون، المصدر السابق، ص 794.

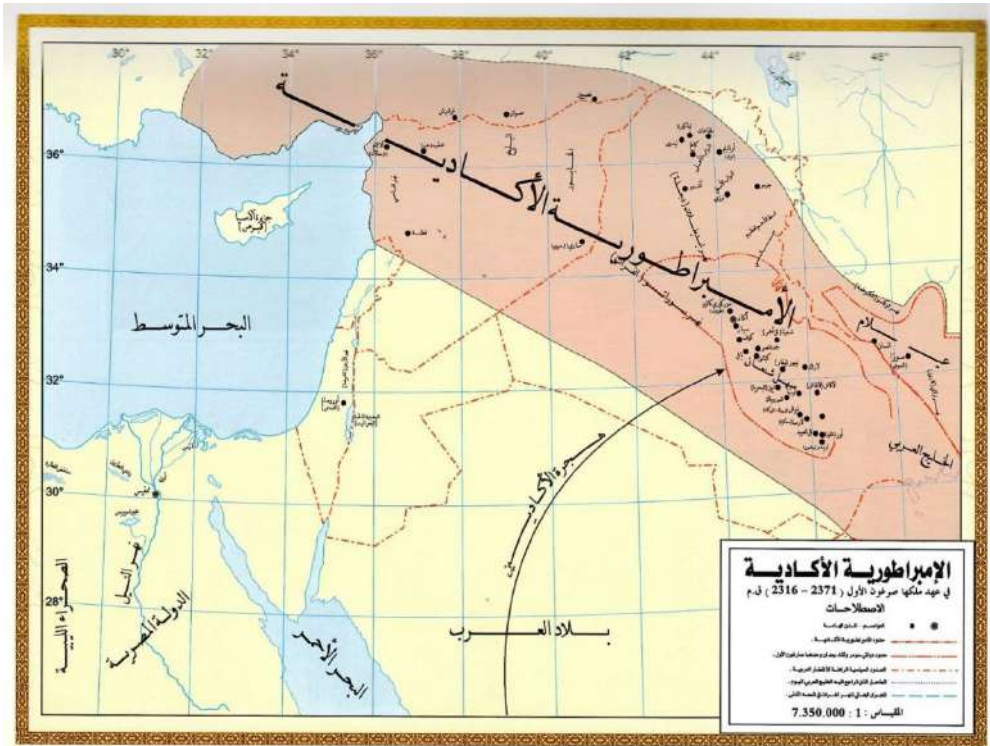
(3) سيف الدين الكاتب وآخرون، أطلس التاريخ القديم، (دار الشرق العربي: حلب، 2008)، ص 24.

(4) جين بوتيرو وآخرون، الشرق الأدنى والحضارات المبكرة، ترجمة: عامر سليمان، (الموصل، 1986)، ص 146.

ومن المناطق السومرية (أريدو) في جنوب ذي قار قرب الجبايش جنوب العراق. والتي تقع عاصمتها إلى الجنوب الغربي من مملكة أور وتشمل محافظة ذي قار حالياً، وتمتد بتأثيراتها من شواطئ الخليج العربي جنوباً، وتتجه شمالاً لمسافة 400 كم حتى تخوم بغداد الحالية.

وبانتهاء عهد دويلات المدن السومرية، وظهور الأكديين على مسرح السياسة ⁽¹⁾، أصبح العراق تحت ظل الدولة الأكديّة التي عُدّت أول دولة مركزية انضوت تحت لوائها جميع مدن العراق من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، وامتدت بسعة نفوذها وسيطرتها إلى خارج حدود بلاد بابل وآشور، فشملت اجزاءً من بلاد الشام واسيا الصغرى وضمت بلاد (عيلام) جنوب غربي إيران التي طالما تنازعت مع الدول العراقية القديمة على قضايا حدودية وأخرى سياسية ⁽²⁾.

خريطة رقم (4) الإمبراطورية الأكديّة العراقيّة ⁽³⁾



- (1) عماد عبد السلام رؤوف، هيت في التاريخ (من أقدم العصور حتى عهد الاحتلال البريطاني)، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص 6. <https://2u.pw/vqEpyA>
- (2) عامر سليمان، موجز تاريخ العراق القديم، ج 1، (دار الكتب للطباعة: الموصل، 1992)، ص 149.
- (3) سيف الدين الكاتب وآخرون، المصدر السابق، ص 25.

وفي عهد الملك نرام - سين (2291 - 2255 ق.م) الذي عُدَّ من الملوك الأكديين المشهورين في تاريخ العراق القديم، اتسعت حدود الدولة الاكديّة «العراقية»، لتشمل رقعة جغرافية واسعة، امتدت من آسيا الصغرى (في تركيا حالياً) شمالاً إلى الخليج العربي جنوباً ومن عيلام شرقاً إلى سواحل البحر المتوسط غرباً⁽¹⁾.

استطاع الملك الأكدي نرام سين عقد معاهدة مع حاكم بلاد عيلام، نصّت على وجوب أن تحترم تلك البلاد حدود الدولة الأكديّة، وتأمين تجارتها ودفع الخطر الذي كان يهدد حدودها الشمالية الشرقية، حيث كانت القبائل الكوتية (سكان الجبال) تتحين الفرص للانقضاض على مراكز المدن العراقية في الجنوب، وبذلك تمكن نرام - سين من تأمين جانب بلاد عيلام خلال مدة حكمه إلا أن المعاهدة سرعان ما تم نقضها من قبل العيلاميين بعد وفاة نرام سين، وأعلنوا سياستهم المعادية للدولة الأكديّة⁽²⁾.

وحينما عمّ الاضطراب في أواخر العصر الأكدي، بوصول حكام ضعاف تشجّع (الكوتيون)، وهم من الأقوام الجبلية شمالاً كما أسلفنا، على غزو بلاد (سومر وأكد)⁽³⁾.

وفي هذا الإطار فإن بعض تلك الدول التي تعاقبت على حكم العراق صاغت معاهدات تضمنت أبعاداً سياسية، نظّمت العلاقات الحدودية بين الدول والمدن ذات الحدود المشتركة. منها ما حصل في عهد الملك أوتو حيكال (2120 - 2114 ق.م)، الذي عمل على تعيين الحدود بين لكش وأور بصفته قوة مؤثرة ومهيمنة عليهما. ومن الجدير بالذكر إن أور نمو (2212 - 2095 ق.م) حاكم أور حينما رأى إن معاهدة الحدود المبرمة مع جارته لكش تتقاطع مع مصالح بلده أعلن العصيان والانفصال عن (أوتو - حيكال) إلى جانب أسباب أخرى⁽⁴⁾.

وخلال المدة (2004 - 1595) التي عُرفت بـ العصر البابلي القديم ودامت أربعة قرون، ميّزها من الناحية السياسية والسكانية تدفق هجرات الأموريين من بوادي الشام والجهات العليا من الفرات وقيام دويلات مدن متنافسة ومتحاربة⁽⁵⁾، انتهز العيلاميون الفرصة واستولوا على جنوب العراق أو ما يُعرف بمملكة (أور الكلدانيين) بعد حروب مريعة، في الوقت الذي كان فيه العراق منقسماً إلى قسمين: الجنوبي المسمى بـ (مملكة أور) والشامي المعروف

(1) هاني عبد الغني عبد الله بكر، المصدر السابق، ص 41.

(2) المصدر نفسه، ص 42.

(3) عبد العزيز حميد صالح، المصدر السابق.

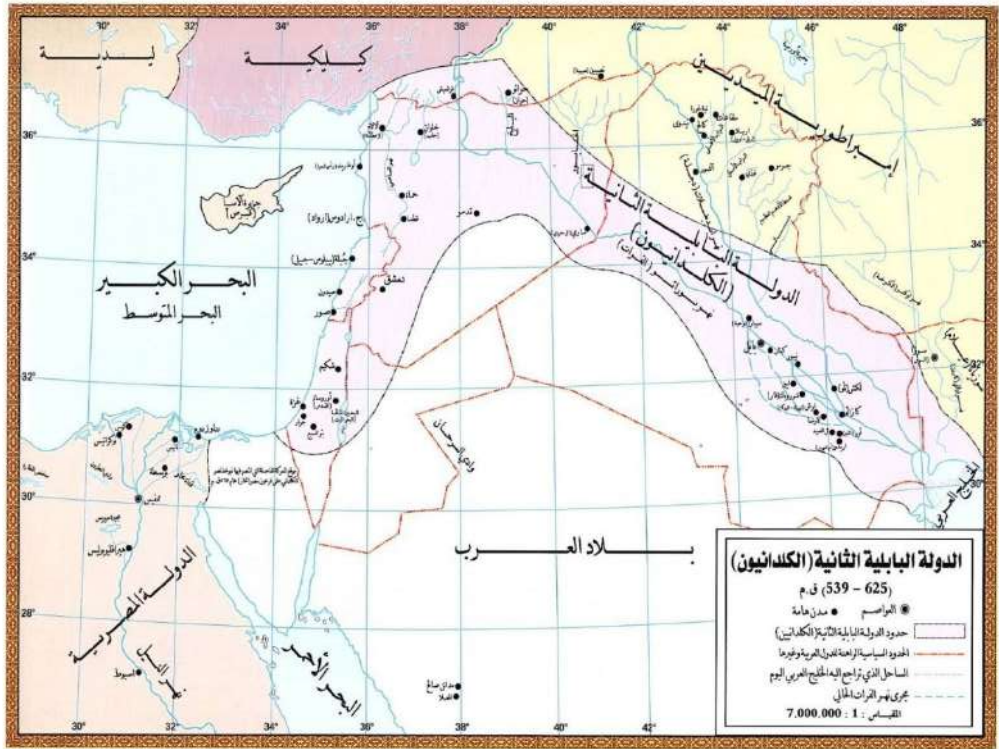
(4) محمد سياب محان، المعاهدات السياسية في العهد القديم، ط 1، (تموز للطباعة والنشر: دمشق، 2011)،

ص 74.

(5) المصدر نفسه، ص 83.

عاد العيلاميون من جديد لبيذلوا كل ما بوسعهم من أجل إضعاف بلاد الرافدين وضرب ركائز وحدتها، فقدّموا السلاح لبعض دويلات المدن للانفصال عن الدولة الموحدة التي أقامها حمورابي⁽¹⁾ والتي أصبح العراق من خلالها وحدة سياسية مركزية مع حدود غير ثابتة، وكانت الحدود العراقية تتسم بالمرونة والتوسع وفقاً لأطماع الدولة البابلية في أراضٍ جديدة⁽²⁾.

خريطة رقم (6) الدولة البابلية الثالثة⁽³⁾



(1) رشا العشري، المصدر السابق.

(2) سامي سعيد الأحمد، العراق: دراسة في تطور الحدود السياسية، (مطبعة جامعة بغداد: بغداد، 1975).

ص 40. محمد سعيد رمضان، تاريخ العراق القديم، (دار الأمان: بغداد، 1995)، ص 58.

(3) سيف الدين الكاتب وآخرون، المصدر السابق، ص 44.

من خلال الاستعراض التاريخي يتبين ان العراق كان مسرحاً للتنافس الدولي لا سيما من جهة الشرق التي كان حكامها يحاولون السيطرة على العراق على الدوام لما فيه من الخيرات والموقع الاستراتيجي المهم.

فيما غزت العراق في أواخر العصر البابلي القديم أقوامٌ جاءت من الشرق والشمال الشرقي عُرفوا بالكشيين، أسسوا سلالة حاكمة جديدة دام حكمها زهاء خمسة قرون، وقد عُرف هذا العهد بالعصر البابلي الوسيط⁽¹⁾.

أما الجزء الشمالي من العراق، فكان تحت حكم الآشوريين (مركزها محافظة نينوى ومحافظة كردستان العراق)⁽²⁾ والذين شغل عهدهم (912 حتى 612 ق.م)، وتميز ببناء مملكة قوية موحدة مستقلة، ظهر منها ملوكٌ أقوياء، استطاعوا فرض سلطتهم على القسم الشمالي من بلاد بابل⁽³⁾. كما استطاعوا القضاء على الدويلات الآرامية في سوريا وأزالوا خطرهما، وقاد شلمنصر الثالث (858 - 824 ق.م) حملة عسكرية ناجحة لإخضاع معظم المناطق الجبلية خاصة في سوريا وفلسطين وبابل ووأورارتو (أرمينيا)⁽⁴⁾. وكان لحملات الميديين في الشرق (كردستان)، والكلدانيين في الغرب دوراً مهماً في إضعاف الإمبراطورية الآشورية وتراجعها، فيما استطاع ملك الكلدانيين (بنو يولاسر) في سنة (612 ق.م) أن يستولي على نينوى، ويقضي على تلك الدولة العظمية⁽⁵⁾.

يتبين من خلال عرض الاحداث التاريخية ان السمة البارزة للدويلات التي تعاقبت على حكم العراق هو التنافس والصراع من اجل السيطرة على أكبر مساحة من الأرض، والتوسع في الحدود، فكانت النتائج على المستوى العسكري خسارة دويلات ومجيء أخرى، تحكم الجغرافية العراقية وتحاول جاهدة صد أي هجمات للمحافظة على حدودها من أي جماعات، سواء من الشرق او الشمال وحتى الجنوب.

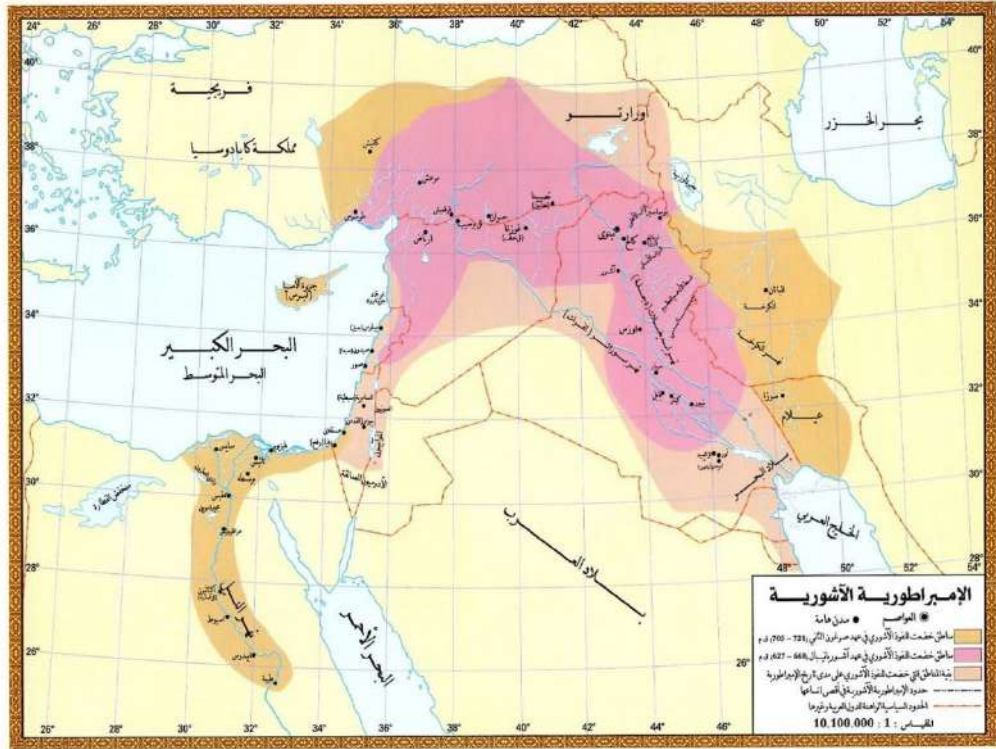
(1) عبد العزيز حميد صالح، المصدر السابق.

(2) محمد سياب محان، المصدر السابق، ص 113.

(3) محمد أسعد اطلس، عصر الانبثاق تاريخ الأمة العربية. ج1، - (دار كلمات عربية للنشر والتوزيع: القاهرة، 2003)، ص 30.

(4) بلخير بقة، أثر ديانة وادي الرافدين على الحياة الفكرية سومر وبابل 3200 - 539 ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص 25 - 27.

(5) محمد أسعد اطلس، المصدر السابق، ص 31.

خريطة رقم (7) الامبراطورية الآشورية في العراق⁽¹⁾

2 - الجغرافيا السياسية للعراق: من الهيمنة الأجنبية إلى العصور الإسلامية

حاولت بابل - حاضرة العراق آنذاك - التخلص من الاحتلال الأخميني (539 - 331 ق.م)، لكن محاولاتها أُخمدت بقوة، وبذلك أصبح العراق إحدى الولايات التي قُسمت إليها الامبراطورية الأخمينية الفارسية. وقد انتهى العهد الأخميني بغزو الإسكندر المقدوني للشرق ومن ضمنه العراق (330 - 336 ق.م)، وبدأ الإسكندر فتحه تلك البلاد بانتصاره على جيش الملك دارا الثالث في معركة كبرى بالقرب من أربيل⁽²⁾، ثم استولى على بابل، وبعد أن غزا الهند عاد إلى بابل، حيث توفي فيها عام (323 ق.م)⁽³⁾.

آلت الأجزاء الشرقية من الامبراطورية التي أسسها الاسكندر والتي ضمت بلاد الرافدين وآشور وبلاد الشام وإيران والأجزاء الشرقية من آسيا الصغرى، فضلاً عن الأقاليم الواقعة ما وراء

(1) سيف الدين الكاتب وآخرون، المصدر السابق، ص 39.

(2) تقع أربيل تاريخياً في السهل الواسع الخصب بين الزاب الأعلى شمالاً والزاب الأسفل جنوباً ودجلة غرباً.

(3) مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العربية، المجلد الثالث عشر، ص 19.

إيران، إلى قائد الاسكندر سلوقس الأول⁽¹⁾، ويعود تأريخ نشوء مملكته إلى عام 311 ق.م عندما استولى على مدينة بابل، إذ ضمت مملكته الاقاليم الشرقية وبعض أجزاء افغانستان الحالية، وإيران، والعراق، وسوريا، ولبنان، مع أجزاء من تركيا وأرمينيا، وتركمانستان، واوزبكستان، وطاجكستان. ونظراً لاتساع رقعة المملكة السلوقية وصعوبة إدارتها من مركز واحد، انقسمت منذ نشأتها إلى قسمين رئيسيين، ضم الأول الاقاليم الشرقية والعراق وأسست عاصمة لهذا القسم هي مدينة سلوقية، تقع على الضفة الغربية لنهر دجلة جنوب محافظة بغداد حالياً، أما الاقاليم الغربية فكان سلوقس مسؤولاً عنها، بينما عين ابنه انطيوخس نائباً له على الشرقية وأدارها انطلاقاً من مركزه في بلاد الرافدين⁽²⁾.

حكم هؤلاء الملوك السلوقيون بلاد الرافدين ما يقارب 186 عام، وتحديدًا بين عامي (311 - 126 ق.م)، وانتهى وجودهم بسيطرة الفرثيين على العراق وانتزاع الحكم منهم⁽³⁾. وتميز هذا العصر بكثرة الحروب بين الفرثيين والسلوقيين أولاً ثم الرومان لاحقاً. انتهى العصر الفرثي بقيام سلالة فارسية جديدة هي الساسانية (277 - 637م) التي مدت سلطتها إلى العراق، وكانت طيسفون عاصمة لتلك السلالة في العراق. تقع طيسفون في بلدة المدائن الحالية أو ما يُعرف الآن بـ سلمان باك، على بعد 35 كيلومتراً جنوب شرق مدينة بغداد، على طول نهر دجلة. وقد شهد العراق آنذاك استمرار الحروب الفارسية مع الرومان. واستمر الحكم الساساني في العراق حتى الفتح العربي الإسلامي خلال ما يُسمى العصر الراشدي (623م)⁽⁴⁾.

ومع اقتراب بزوغ الإسلام تكاثرت هجرات القبائل من شبه الجزيرة العربية نحو العراق، وبدأت تظهر ملامح حدود البلاد من جديد، فقد استقرت بعضها غرباً في الحيرة وعين التمر والانبار التي تكثرت فيها قبل ذلك قبائل لخم وكندة وطيء وغيرها، وتنقل آخرون في أطرافه وبواديته مثل باديتي الكوفة والبصرة وذي قار غرب الفرات حتى الأنبار وتكريت شمالاً، واستطاعت عددٌ منها أن تتغلب على بعض النواحي وتتحكم بها مثل إياد وبكر بن وائل وتميم وتغلب وكتب وقضاعة وأسد. ومن الجدير بالإشارة إلى الوجود الساساني في العراق كان سياسياً في الغالب، وتركزت جهودهم على إنشاء الحواجز لتقليل توافد

(1) جاسم عباس محسن المولى، احوال العراق ابان الاحتلال السلوقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الموصل، 2005، ص 15.

(2) المصدر نفسه، ص 13.

(3) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات، ط1، (شركة دار الوراق للنشر: بغداد، 2009)، ص 589.

(4) مجموعة من المؤلفين، المصدر السابق، ص 19.

العرب وصدّ هجماتهم على «أرض السواد» فكان أن بنى الملك سابور الفارسي (310 - 379م) ما يُعرف بالخندق العظيم (بضعة كيلومترات غرب الكوفة) بوصفه أول محاولة لترسيم الحدود بين العراق وبوادي الجزيرة العربية، الأمر الذي لم يستطع إيقاف التدفق العربي نحوهم⁽¹⁾. فيما شهدت البوادي الغربية نفوذاً واسعاً لملوك الحيرة المناذرة بوصفها مملكة ذات صبغة عراقية، حيث تمكنوا بفضل تحالفاتهم القبلية من بسط سيطرتهم في تلك الأصقاع؛ فمدّوا سلطتهم السياسية والعسكرية لتأمين طرق التجارة والقوافل حتى بوادي نجد الشمالية، وجعلوا من تلك القبائل حائط صدّ دفاعي يحمي حواضر العراق من الغزوات المفاجئة.

ويؤكد مؤرخون متقدمون إن العراق في العهد الساساني كان يُنظر إليه بوصفه إقليمين متميزين إدارياً، فالشمالي يُطلق عليه إقليم الجزيرة (نينوى وكردستان وتوابعهما)، وأطلق على الجنوبي تسمية بلاد السواد، ثم غلبت كلمة العراق عند الفتح الإسلامي.

أصبح العراق مركزاً للخلافة وعاصمة للدولة الإسلامية وأكثرها ثراءً في عهد الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام (656 - 661م)، لكنه في الوقت نفسه ظل منطقة مضطربة، وخارطته غير مكتملة الأركان، وبقي لاحقاً ساحة للصراع في عهود الأمويين (662 - 750م)⁽²⁾.

لا يكاد المؤرخون القدامى والمحدثون يتفقون على رسم الحدود السياسية للعراق خلال القرن الثامن الميلادي (العهد الأموي)، لكنها عموماً كانت تمتد من الجزيرة (الفراتية) شمالاً إلى عبادان جنوباً شرق شط العرب، ومن القادسية قرب الحيرة غرباً إلى حلوان شرقاً (بين شهرزور وخانقين)⁽³⁾. وقد حافظت هذه الحدود على شكلها العام في العصور الإسلامية اللاحقة، وإن اختلف الباحثون في التفاصيل الدقيقة. أما حدوده الشرقية والجنوبية والغربية فليس هناك اختلاف بين المؤرخين ويعدون حدوده مقاربة لمدلول مصطلح «السواد»، فالسواد هو تعبير جغرافي سائد للجزء المزروع من اقليم العراق أبان العصور الوسطى، حيث تميل أراضيه إلى الخضرة الداكنة، وهو أقدم اسم عربي للأراضي الغربية المحيطة بدجلة والفرات. إن الاختلاف يكمن في حدوده الشمالية، فمنهم من

(1) فاروق عمر فوزي، تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية 1 - 656هـ/622 - 1258م، (مكتبة النهضة: بغداد، 1988)، ص9.

(2) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الجزء 6، (دار الساقى: بيروت، 2001)، ص 245؛ عبد العزيز الدوري، العراق في العصور الإسلامية المبكرة، (دار الوراق: لندن، 2009)، ص 198.

(3) تُسمى حلوان العراق، تمييزاً لها عن حلوان البلد في مصر، وتقع تحديداً عند أقدام تلّول حميرين في منطقة خانقين.

يشير إلى أنها تبدأ من تكريت (180 كم شمال بغداد)، والآخر يجعل مدينة حديثة (230 غربها) هي البداية لشمال العراق، ولعل هذا التباين ناتج عن اختلاف الحدود الجنوبية للجزيرة (الفراتية) المجاورة لإقليم العراق⁽¹⁾.

أما في العهد العباسي فلم يكن العراق في دولة ذات حدود دولية بالمعنى الحديث، بل كان إقليمًا إداريًا - سياسيًا مركزيًا في الدولة العباسية، يُعرف في المصادر الحديثة بأنه يضم بلاد السواد ومدينتي البصرة والكوفة ثم بغداد التي تأسست سنة 145هـ/762م لتكون عاصمة الدولة المترامية الأطراف.

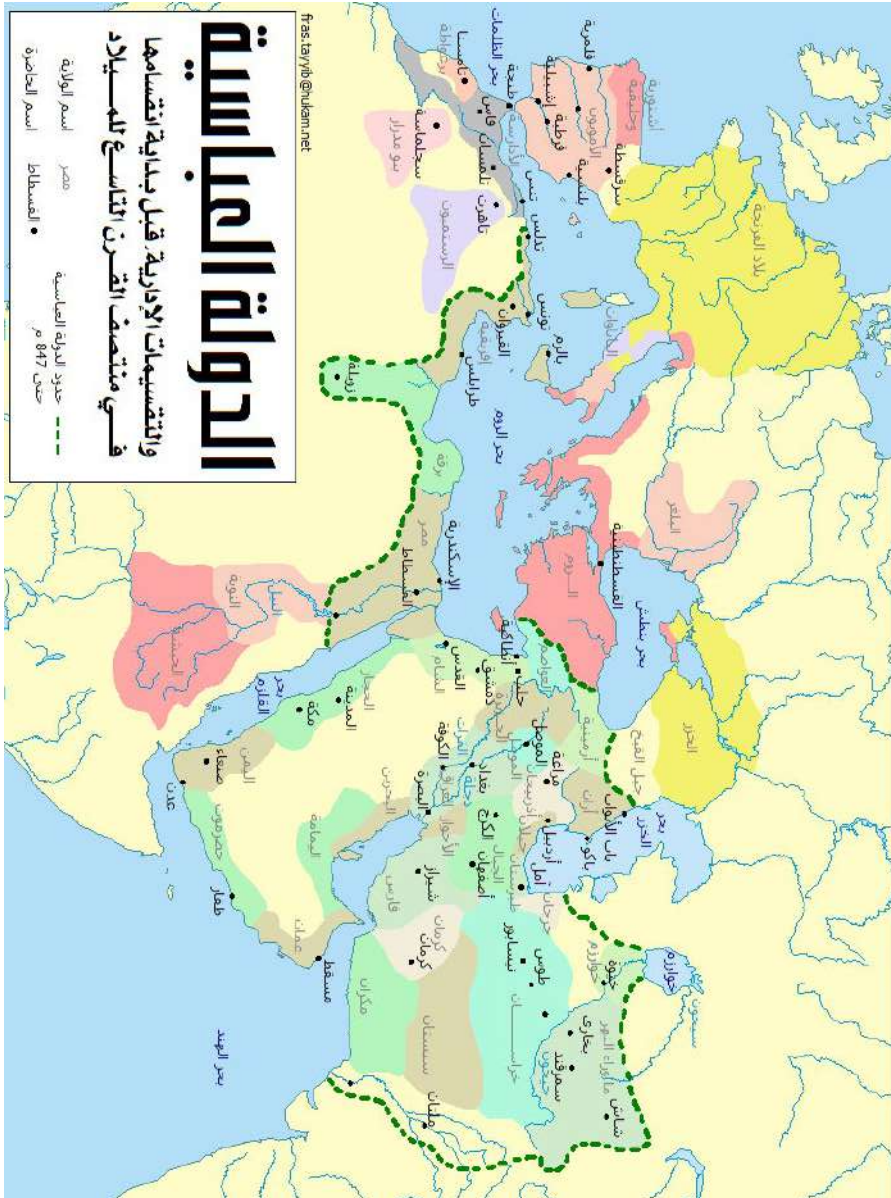
ومن الجدير بالملاحظة إننا نجد إشارة مبكرة من قبل المؤرخين لحدود أرض السواد أو العراق في ما ذكره المؤرخ ابن سلام (توفي 886م) إن حدّ السواد الذي وقعت عليه المساحة يبدأ من «تخوم الموصل ماداً مع الماء إلى ساحل البحر ببلاد عبادان من شرق دجلة هذا طوله، أما عرضه فحدّه منقطع الجبل من حلوان [بين شهرزور وخانقين شرق العراق] إلى منتهى طرف القادسية المتصل بالعُذيب [آبار تقع في بادية النجف غرب العراق] من أرض الغرب»⁽²⁾.

(1) نقلاً عن: ازهار فاضل مهدي، سياسة تعيين ولاية العراق في العهد الاموي (41 - 132هـ/661 - 749م)، ص 25 - 26.

<https://almerja.com/more.php?idm=102010>

(2) أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال شرحه: عبد الأمير مهنا، (دار الحداثة: بيروت، 1988)، ص 87.

خريطة رقم (8) خريطة العراق ضمن الدولة العباسية⁽¹⁾



في حين ذكر المؤرخ العربي الثبت والجغرافي الشهير المسعودي (توفي 957م) الحدود العامة لبلاد السواد: بالقول: «حدّ ما يلي الغرب وأعلى دجلة من ناحية أقور وهي الموصل والقريتان المعروفة أحدهما بـ(العلث) [قرية شرق دجلة قرب سامراء]، من الجانب الشرقي من دجلة والأخرى المعروفة بجزيرة عبادان [على الجانب الشرقي لشط العرب جنوباً] وراء البصرة مما يلي البحر، والحدّ الشمالي من عقبة حلوان إلى الموضع المشهور بالعذيب وراء القادسية من جهة الجنوب⁽¹⁾.

وقد اتفقت الدراسات الحديثة على أن العراق «العباسي» كان يُحدّد جغرافياً وفق التقسيمات الإدارية والخصائص الطبيعية أكثر من كونه كياناً مستقلاً بحدود سيادية ثابتة⁽²⁾. أما الحدود الشمالية للعراق فتشير الدراسات إلى أن حدّه الشمالي كان يمتد حتى منطقة تكريت وسامراء والموصل السفلى (ويُعنى بهذا المصطلح جميع الأراضي السهلية وقليلة التلج من الموصل، لتمييزها عن الجبال)، حيث يبدأ إقليم الجزيرة الفراتية (ديار ربيعة وديار مضر)، والتي عُدتّ إقليمًا مستقلاً إدارياً عن العراق، وإنّ خضعت للخلافة سياسياً. ويؤكد عبد العزيز الدوري أن العراق لم يكن يشمل الموصل العليا (ديار بكر جنوب تركيا)، بل كان ينتهي إدارياً عند تخومها الجنوبية، مع ارتباط اقتصادي وعسكري وثيق بين الإقليمين⁽³⁾. أما حدوده الشرقية فقد امتدت حتى منطقة حلوان المذكورة أعلاه وجبال زاغروس الغربية، وهي المنطقة الفاصلة بين العراق وإقليم الجبال (فارس الصغرى). وتُعد حلوان في الدراسات الحديثة آخر مدن العراق من جهة الشرق، وكانت تمثل حدّاً طبيعياً وإدارياً في آنٍ واحد، يفصل بين السهل الرسوبي العراقي والمناطق الجبلية الإيرانية.

أما حدود العراق الغربية فقد امتدت عبر بادية الشام، وكانت غير محددة بخط ثابت، بل منطقة تماس بين العراق وإقليم الشام، دون وجود حدود سياسية دقيقة، مع اعتماد مدن مثل الأنبار وهيت كنقاط إدارية وعسكرية متقدمة⁽⁴⁾. أما الحدود الجنوبية فقد وصلت إلى عبّادان ومصب شط العرب والخليج العربي. وتؤكد الدراسات الجغرافية الحديثة أن هذه المنطقة كانت تمثل الامتداد الطبيعي لبلاد السواد، وكانت البصرة مركز العراق الجنوبي، بينما

(1) فلاح حسن حسين الهلالي، سكان العراق قبيل الفتح الاسلامي دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - جامعة ذي قار، 2014، ص 7.

(2) عبد العزيز الدوري، العراق في العصر العباسي، ط2، (دار الطليعة: بيروت، 1985)، ص 15 - 18.

(3) عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ط3، (دار الطليعة: بيروت، 2007)، ص 142 - 145.

(4) حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ط2، (دار الزهراء: الرياض، 1987)، ص 176 - 178.

عُدَّ الخليج منفذ العراق البحري الرئيس. ولم تكن الأحساء أو عُمان جزءاً من العراق إدارياً، رغم ارتباطها التجاري به⁽¹⁾.

وهكذا يتبين من خلال ما سبق إن العراق لم يكن مستقراً سياسياً وأمنياً خلال المدة (1258 - 1534) وهي الحقبة الممتدة من سقوط بغداد على يد المغول حتى الاحتلال العثماني، إذ أن حدوده كانت عرضة للتبدل والتغير بحسب تطورات الأحداث.

الخاتمة

يُظهر تاريخ الحدود العراقية كيف تأثرت بتغير الأنظمة السياسية، والقوى الخارجية والعوامل الجغرافية من حدود غير ثابتة في العصور القديمة إلى تقسيمات سياسية في العهد الإسلامي، ثم ترسيم حديث فرضته جملة من العوامل التاريخية والاستعمارية، وظل العراق ساحة لصراعات إقليمية أثرت في حدوده حتى الوقت الحاضر، وتُظهر دراسة التطور التاريخي لحدود العراق الدولية كيف أن هذه الحدود كانت نتاجاً لتفاعلات معقدة بين القوى السياسية والجغرافية والاجتماعية عبر العصور، من حدود غير محددة في العصور القديمة إلى ترسيمات أكثر دقة في العصر الحديث، مع ملاحظة أن موضوع الحدود تعد قضية مركزية في تاريخ العراق، بسبب موقعه الجغرافي ودوره المركزي في التجارة مما جعله ساحة دائمة للتنافس الإقليمي والدولي. ومع دخول العهد العثماني كانت الحدود أكثر وضوحاً وفق التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية، ثم تطورت بشكل كبير نتيجة التغيرات الجيوسياسية والتدخلات الدولية، ولكنها بشكل عام تستند إلى معاهدات واتفاقيات دولية رسمت الإطار النهائي للحدود المعترف بها حالياً. ويكتسب البحث أهمية من حيث تحليل تطور الحدود العراقية الدولية، حيث يتيح فهم الإشكالات الحدودية بين العراق وجيرانه تاريخياً بما في ذلك تأثير القوى الاستعمارية على هذه الحدود، محاولة لفهم جذور الصراعات بين العراق وجيرانه، سواء في الجنوب والجنوب الغربي مع الكويت، أو في الشمال والشرق والشمال الغربي مع تركيا وإيران.

(1) أحمد سوسة، العراق في التاريخ، ط6، (دار الحرية للطباعة: بغداد، 1983)، ص 201 - 20.

المصادر

- إبراهيم محمد العناني، القانون الدولي العام، ط 3، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1976.
- أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، شرحه: عبد الأمير مهنا، (دار الحداثة، بيروت، 1988).
- أحمد سوسة، العراق في التاريخ، ط6، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983.
- أزهار فاضل مهدي، سياسة تعيين ولاية العراق في العهد الأموي (41 - 132هـ/661 - 749م).
- <https://almerja.com/more.php?idm=102010>
- بلخير بقة، أثر ديانة وادي الرافدين على الحياة الفكرية سومر وبابل 3200 - 539 ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.
- جاسم عباس محسن المولى، احوال العراق ابان الاحتلال السلوقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الموصل، 2005.
- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقى، بيروت، 2001، ج6.
- عبد العزيز الدوري، العراق في العصور الإسلامية المبكرة، دار الوراق، لندن، 2009.
- جين بوتيرو وآخرون، الشرق الأدنى والحضارات المبكرة، ترجمة: عامر سليمان، الموصل، 1986.
- حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، ط2، دار الزهراء، الرياض، 1987.
- رشا العشري، عرض كتاب للمؤلف نزار السامرائي الحروب واتفاقيات الحدود العراقية الإيرانية وأثرها في العلاقات بين البلدين، موقع كتابات، 12 نيسان 2017. [https:// kitabab.com](https://kitabab.com)
- سامي سعيد الأحمد، العراق: دراسة في تطور الحدود السياسية، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1975.

- سيف الدين الكاتب وآخرون، أطلس التاريخ القديم، (حلب: دار الشرق العربي، 2008).
- صالح محمد محمود، التحكيم في منازعات الحدود الدولية، بيروت، دار الفكر العربي، 1977.
- صلاح رشيد الصالحي، بلاد الرافدين دراسة في تاريخ وحضارة العراق القديم، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ج 1.
- طه باقر، مقدمة في تأريخ الحضارات، ط1، بغداد، شركة دار الوراق للنشر، 2009.
- ظلال جواد كاظم، الأهمية الجيوسياسية لموقع العراق الجغرافي، في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 2005.
- عامر سليمان، موجز تاريخ العراق القديم، ج 1، دار الكتب للطباعة، الموصل، 1992.
- عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، ط 4، بيروت: مطبعة دار الكتب، 1971.
- عبد العزيز الدوري، العراق في العصر العباسي، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1985.
- عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ط3، دار الطليعة، بيروت، 2007.
- عبد العزيز حميد صالح، موجز تاريخ العراق القديم، 2004/10/3، <https://www.aljazeera.net>
- عبد القادر الشихلي، الوجيز في تاريخ العراق القديم، بغداد، مكتبة عدنان، الطبعة 2، 2018.
- علي ظريف الاعظمي، تاريخ الدول الفارسية في العراق، مؤسسة هنداوي، مركز الكتاب الاكاديمي، العراق، 2017.
- عماد عبد السلام رؤوف، هيت في التاريخ (من أقدم العصور حتى عهد الاحتلال البريطاني)، بحث منشور على شبكة الالوكة. <https://2u.pw/vqEpyA>
- عمر أحمد قدو، شكل الدولة واثره في تنظيم مرفق الأمن، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، الخرطوم، 1997.
- فاروق عمر فوزي، تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الاسلامية 1 - 656 هـ/ 622 - 1258، بغداد، مكتبة النهضة، 1988.

- فلاح حسن حسين الهلالي، سكان العراق قبيل الفتح الاسلامي دراسة تاريخية، رسالة ماجستير - كلية الآداب جامعة ذي قار، 2014.
- مازن محارب المهندس، دراسة في الفكر الجيوستراتيجي، مجلة الفكر السياسي العدد (11 - 12)، دمشق، 2004.
- مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العربية، المجلد الثالث عشر.
- محمد سعيد رمضان، تاريخ العراق القديم، دار الأمان، بغداد، 1995.
- محمد سياب محان، المعاهدات السياسية في العهد القديم، ط1، تموز للطباعة والنشر، دمشق 2011.
- محمود شوقي عمر إسماعيل ومحمد الطاهر رضوان محمد إسماعيل، النهايات المأساوية لحكام العراق القديم منذ عصر فجر السلالات السومرية حتى نهاية العصر الآشوري الحديث، المجلة العلمية العدد الثالث والأربعون للعام 2024، نوفمبر 2024.
- هاني عبد الغني عبد الله بكر، حركات التحرير في العراق القديم من عصر فجر السلالات السومرية حتى نهاية الاحتلال الفارسي الأخميني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الموصل، 2005.
- يونس عبدا لله الطائي، دور المراكز الجغرافية السياسية الرئيسة في العلاقات العراقية التركية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة الموصل، 1997.

الفصل الثاني

الحدود العراقية - الإيرانية

أ.د. ربيع حيدر الموسوي⁽¹⁾

مدخل: التداخل الجغرافي والجذور التاريخية للخلافات الحدودية

كانت وما تزال مشكلة الحدود العراقية - الإيرانية تشغل حيزاً مهماً في السياسة الخارجية العراقية منذ كان جزءاً من الدولة العثمانية حتى تأسيس دولة العراق الحديثة في العهد الملكي وصولاً إلى العهد الجمهوري⁽²⁾، إذ تمثل تلك الحدود واحدة من أكثر المناطق الجيوسياسية قلقاً وحساسية وتعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، نظراً للتداخل التاريخي والديموغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين الدولتين، فضلاً عن التحديات والمشكلات الأمنية التي شهدتها المنطقة على مر العقود. وتمتد الحدود بين البلدين حوالي 1458 كم، لتشمل مناطق جبلية وصحراوية وهضاب وتلال وسهول وأنهار، مما يجعلها حدوداً ذات طابع جغرافي متنوع يؤثر على أمنها وإدارتها⁽³⁾.

يمكن وصف الحدود العراقية الإيرانية بأنها تحدّ العراق من جهة الشرق، وتشكل نسبة 34 % من مجموع أطوال حدود العراق الدولية البالغة 3462 كم. تنقسم الحدود إلى مناطق جبلية وأخرى سهلية، ويقع القسم الأعظم من الأولى على الجانب الإيراني لا سيما في الشمال وجزء من الوسط، ما يعطي إيران ميزة الإشراف والسيطرة الأمنية

(1) أكاديمي (كلية الآداب - جامعة الكوفة)

(2) حسين كريم حمود، الاتفاقيات الإيرانية - العراقية اتفاقية 1975 أمودجاً، مجلة العلوم الأساسية، العدد 15، 2023، ص 387.

(3) عباس حسن البياتي، بين قدر التاريخ واسر الجغرافيا، متغيرات العلاقات الإقليمية والدولية، (بغداد: دار الرواق، 2022)، ج 1، ص 292.

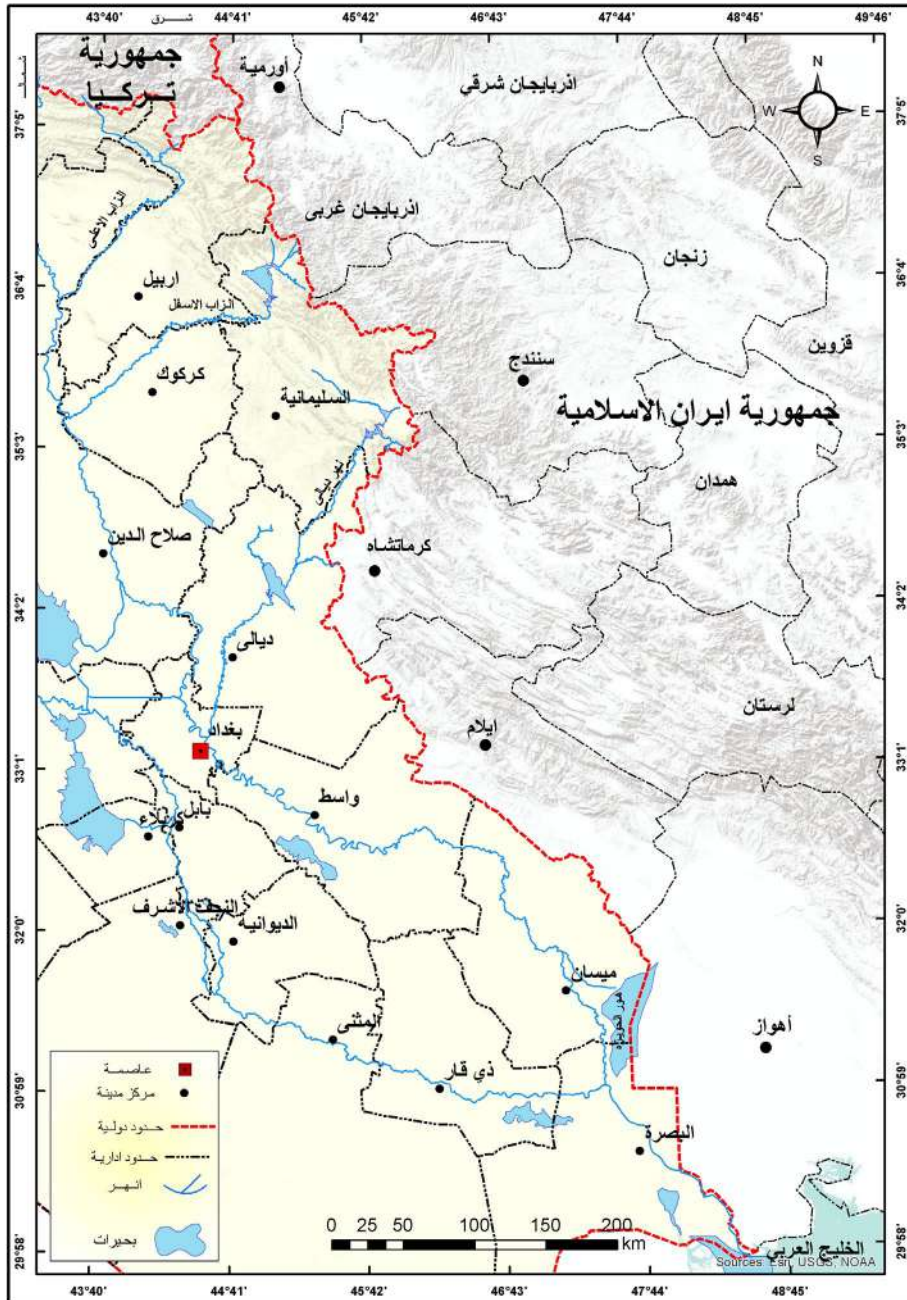
وإمكانية عالية للرصد، أما قسم من الوسط والجنوب الغربي فتغلب عليها السهول التي تكثر في الجانب العراقي أكثر⁽¹⁾.

يبدأ الخط الحدودي انطلاقاً من الخليج العربي عند أعرق نقطة في نهر شط العرب على الإحداثيات $29^{\circ}51'16''$ (WGS84.) $N 48^{\circ}44'45''E$ ، ثم تتواصل بالقرب من خط قاع النهر «التالوك» لما يقارب 105 كم، وصولاً إلى جزيرة أم الرصاص العراقية تاركَةً إياها للعراق، ومن هناك تتجه الحدود شمالاً، متتبعة سلسلة من العلامات الحدودية عبر السهول والتلال، وعبر جبال زاجروس، نهر الطيب، ونهر وادي. وتقابل المحافظات العراقية الحدودية (البصرة، العمارة، واسط، ديالى، سلیمانية، أربيل) نظيراتها الإيرانية (خوزستان، إيلام، كرمنشاه، كردستان «إيران»، أذربيجان الغربية)، حتى النقطة الحدودية الثلاثية المشتركة مع تركيا الحديثة في (كوه دالنبر) عند الإحداثيات $37^{\circ}08'44''$ شمالاً و $44^{\circ}47'05''$ شرقاً⁽²⁾.

(1) ظلال جواد كاظم ياسين، ظلال جواد كاظم، الأهمية الجيوسياسية لموقع العراق الجغرافي، في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 2005، 41 - 42.

(2) موقع المعرفة:

خريطة رقم (9) موقع الحدود العراقية الإيرانية في الوقت الحالي



شهدت الحدود تطورات تاريخية عميقة وخطيرة أثّرت بشكل مباشر على طبيعة العلاقات بين الدولتين، مما أدى إلى استمرار النزاعات حول ملكية بعض المناطق الحدودية وحقوق الملاحة في شط العرب. وتمثل عاملاً إضافياً في التأثير على العلاقات سلباً وإيجاباً، وهناك عدة ملفات ضاغطة وقضايا يتداخل فيها العراق مع إيران. منها: مخلفات الحرب العراقية - الإيرانية لمدة ثمان سنوات، والتواجد الأميركي في العراق، وقضية الكرد والحدود المائية في شط العرب، المحيط الديني المذهبي، اثر إيران في العراق على المستوى السياسي، وعبور السكان القاطنين في المناطق الحدودية المتاخمة في كلتا الدولتين⁽¹⁾.

إن العلاقة التاريخية الممتدة بين الواقع السياسي العراقي والتجاور الجغرافي الإيراني اللصيق تجعل الاخيرة من أكثر دول الجوار قدرةً وطموحاً في التأثير على الشأن العراقي، ويبدو ان اللاعب المذهبي كان قطب الرحى وحجر الزاوية، على اعتبار أن معظم الدول المجاورة للعراق سنية المذهب وتتحفّظ على التغييرات التي حصلت في العراق بعد سنة 2003، لذلك كانت قادرة على تحريك المشهد السياسي، مستخدمةً العديد من أوراق الضغط. إلا أن هذا الطموح واجه صعوبات وتعقيدات ليست قليلة، رغم قدرة طهران الفائقة على تنويع أساليب التدخل، سواء المباشر أو غير المباشر⁽²⁾.

تدافعت الأهداف والمصالح الإيرانية في الداخل العراقي في التدخل بالتأثير على الخريطة السياسية المستقبلية للعراق وعلى مراكز صنع القرار السياسي فيه، والضغط على الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق بمستقبل نظامها السياسي وأمنه، والملف النووي والمفاوضات حوله، ناهيك عن التدافع مع الدول الإقليمية والتنافس معها على الأدوار والزعامات في المنطقة⁽³⁾.

ومن ثم فإن ما عُرف بمصطلح (انتقام الجغرافيا) قد ألقى بظلاله القاتمة على تشابك قضية الحدود العراقية - الإيرانية وبقية الحدود مع الدول الأخرى. فهل من الممكن تطويع المصطلح وترويضه بواسطة الدبلوماسية الرشيدة والحكيمة بكافة أشكالها وصنوفها، فإذا

(1) محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، (عمّان، دار الجنان للنشر، 2016)، ص 130 - 131.

(2) محمد مجيد الربيعي العراقي وإيران، تفاعلات القوة والنفوذ بعد 2003، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 121.

(3) المصدر نفسه.

قُدِّر للبلاد أن تكون محاذية لمجموعة من الدول الإقليمية الطامعة والراغبة في تحويل البلاد إلى (حديقة خلفية) اقتصادية، اجتماعية، سياسية، مذهبية... إلخ، فهل من الممكن لصنّاع القرار السياسي التحول بمسار العلاقات العراقية - الإيرانية وحتى الإقليمية والدولية نحو التعاون المتبادل أو التنافس المتكافئ؟ وما هي الفرص والحلول المتاحة لبناء سلام عراقي إيراني مستقر، يفضي إلى أن يكون العراق ركيزة هذا الاستقرار وحجر الزاوية فيه⁽¹⁾.

تمتاز العلاقات العراقية - الإيرانية بالعمق التاريخي والجغرافي، إذ كانت الدولتان الصفوية والعثمانية تتنازعان على حكم العراق والسيطرة عليه، وتندلع بينهما العديد من الصراعات والحروب لنهب خيراته بالدرجة الأساس، وقد أدت عوامل وأسباب بأن تكون الكفة الراجحة للعثمانيين لمدة اربعة قرون⁽²⁾.

لم تكن التسويات تستند إلى الأحكام المضمونة التي تُنهي النزاعات بشكل نهائي، بل كانت تفرض بشروط غير متكافئة، مما يؤدي إلى اندلاع الحرب بين الفينة والأخرى بشكل مباشر أو غير مباشر⁽³⁾.

وتؤدي العديد من الأسباب والعوامل لاندلاعها، منها ما يتعلق بالضعف الذي ينتاب إحدى القوتين، ما يدفع الأخرى إلى محاولة تغيير قواعد المعادلة المتفق عليها سابقاً، ولعل السبب وراء ذلك ربما يرجع إلى تولي حاكم ضعيف أو اضطرابات ومشكلات وتمردات داخلية، أو تؤول إلى طمع الطرف الآخر في تغيير قواعد الاشتباك بين الطرفين، ما يؤدي إلى اندلاع خلاف أو نزاع يقود إلى حرب بين الطرفين أو في بعض الأحيان يكون التغيير بسبب رغبة احد الطرفين في الهروب الامام من المشكلات الداخلية التي يعاني منها، ومحاولة تأجيل مطالب أبناء شعبه في الإصلاح وسنّ قوانين جديدة، ما يدفعه إلى افتعال حرب بغية تحقيق نصر خارجي يلفت به الازدهان ويثنيها عن المطالبة في الإصلاحات، ما يؤدي ذلك إلى تأجيلها بعد حين. وهذا الامر غير مبرر على الاطلاق لأنه سيقود حتماً إلى العديد من المطامع والحروب بين الدولتين.

(1) المصدر نفسه.

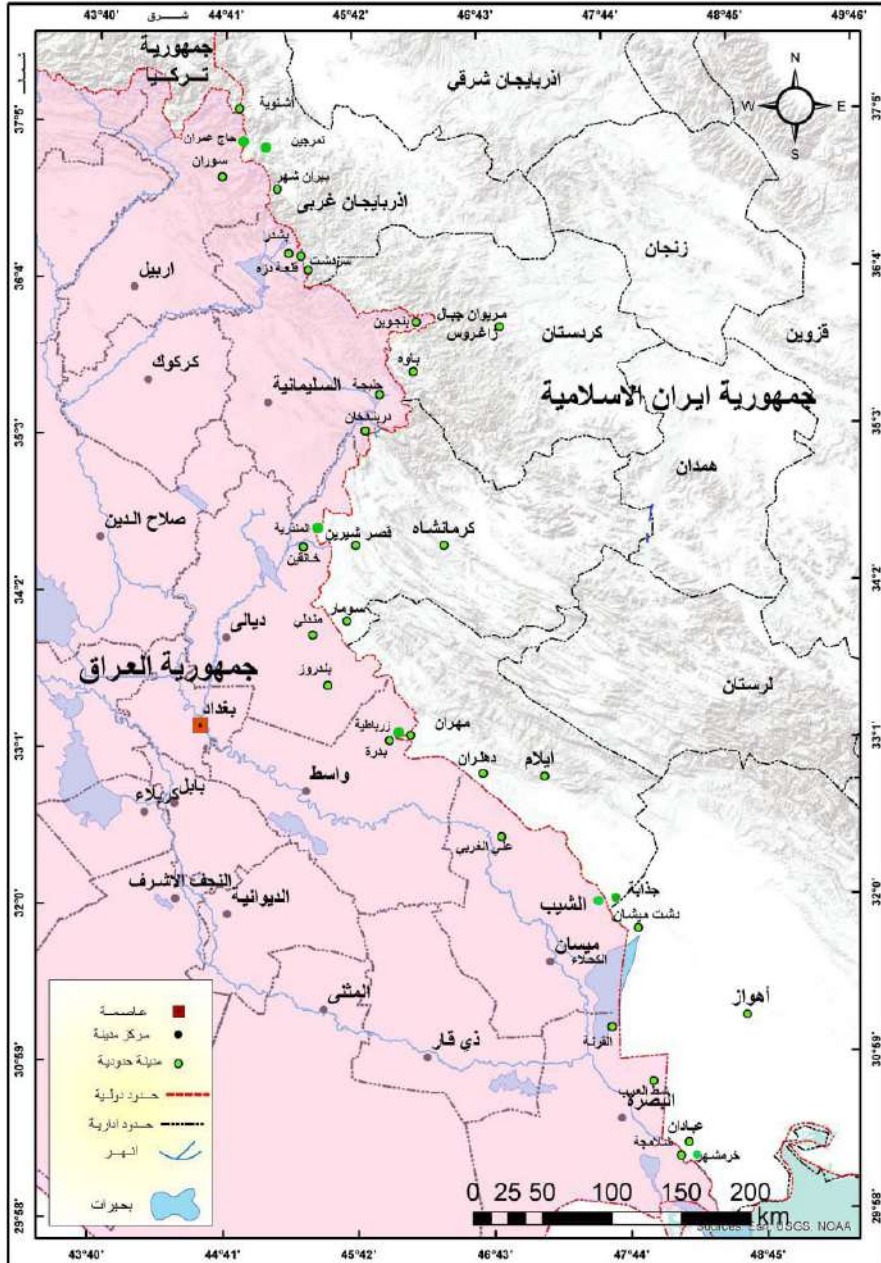
(2) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر - بلاد العراق - 1924 - 1999، (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، 1992)، ص 14 - 22.

(3) عباس حسن البياتي، المصدر السابق، ص 314.

بلدات الحدود العراقية من جهة وما يقابلها من نظيراتها الإيرانية من الشمال إلى الجنوب:

- بنجوين - مريوان جبال زاغروس - ممرات جبلية
- حلبجة - باوه
- خانقين - قصر شيرين
- قزانية - المنذرية - خسروي
- مندلي - سومار
- بدره - زرباطية - مهران
- جصّان - دهلران
- المشرح - دشت ميشان
- الشيب - چذابه (الإيراني)
- الشلامجة - خرمشهر/عبادان
- وطياً خريطة توضح ذلك

خريطة رقم (10) البلدات والمدن العراقية والإيرانية المنتشرة على جانبي الحدود الدولية بينهما



النزاع حول السيادة ودبلوماسية المعاهدات الحدودية في العهد العثماني

ازداد النزاع بين الدولتين العثمانية والصفوية، وقاد إلى حروب كثيرة ولقرون طويلة. وبعبارة أخرى أصبح العراق ساحة للمعارك الدائرة بينهما، فكان القتال المروّع يشتد كل مرة، فضلاً عن الفوضى وعدم الاستقرار، حتى جاءت معاهدة (اماسية Amasya) المنعقدة في 29 ايار (مايو) 1555م بوصفها أول معاهدة مدوّنة بين الدولتين العثمانية والصفوية والتي أنهت مرحلة طويلة من الصراع، في حين إن الاتفاقات والمعاهدات التي كانت تتم قبل هذا التاريخ وبعد كل حرب بينهما، لا تعد أكثر من هدنة طويلة الاجل يتفق عليها الطرفان، وبموجب المعاهدة هذه، أنشئت ولاية عثمانية باسم إيالة شهرزور (والتي تعني المدينة الصفراء أو الواسعة)، تقع في المنطقة الواقعة بين السليمانية الحالية وخانقين العراقية وكرمنشاه في إيران، وتمتد أراضيها في حوض واسع محاط بالجمال، يُعرف باسم سهل شهرزور، وتحيط به من الشرق جبال زاغروس الفاصلة بين العراق وإيران، حدودها التقريبية تاريخياً: من الغرب: كركوك وكفري، من الشرق: كرمينشاه وسندج (في إيران الحالية)، من الشمال: رواندوز وحرير، من الجنوب: خانقين ومنديلي، وتُعدّ محافظة السليمانية اليوم الامتداد الطبيعي لولاية شهرزور التاريخية، مركزها الأول كان في كركوك، ضُمَّت في مراحل لاحقة مناطق: (كركوك، كوي سنجق - كويسنجق، رواندوز، أربيل، السليمانية)، وكان للأمراء الكرد المحليين دور في إدارتها، مع وجود تركماني واضح، وفق نظام «الإقطاع العشائري» الذي اعتمدته الدولة العثمانية لتهدئة المناطق الكردية ⁽¹⁾، وطياً خريطة توضح ذلك.

وبموجب معاهد أماسية بقيت ولاية بغداد خاضعة للدولة العثمانية، وتنازل الصفويون رسمياً عن ادعاءات لهم في (وسط وجنوب العراق، بالإضافة إلى الموصل وشهرزور)، لتصبح تحت السيطرة العثمانية.

ثم جاءت من بعدها معاهدة (فرهاد باشا) في 21 اذار (مارس) 1590م، والتي فرضت الدولة العثمانية بموجبها سيادتها على مناطق جديدة كانت تسيطر عليها الدولة الصفوية ⁽²⁾،

(1) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الدولة العثمانية، (دار النهضة العربية: القاهرة، 1990)، ص ص 240 - 246؛ محمد أحمد زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة: محمد علي عوني، (القاهرة، 1931)، ص ص 45 - 53.

(2) شاكور صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، (دار البصري: بغداد، 1966)، ص 19؛ جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية، ومشكلة الحدود العراقية - الإيرانية، دراسة قانونية وثائقية، (دار السلام: بغداد، 1975)، ص 205؛ شعيب احمد سلمان، العلاقات العراقية الإيرانية، مجلة جامعة بغداد، العدد، 31، 1981، ص 344.

بينما وافقت على إعادة مدن شيروان وتبريز وداغستان إلى إيران شريطة إبقاء منطقة شهرزور ضمن السيادة العثمانية، وإلحاق منطقة لورستان بها (لورستان: غرب إيران، ضمن سلسلة جبال زاغروس).

وعند ترسيم الحدود بين العثمانيين والصفويين اعتمد نهج (الحدود الدائمة)، أي وضع حدود واضحة وثابتة بين الدولتين. وأصبح العراق كله (بغداد، الموصل، البصرة، ديالى، كركوك، السليمانية، شهرزور) عثمانيًا. بينما بقيت (أذربيجان، أرمينيا الشرقية، لورستان، إصفهان، فارس) صفوية. وصارت جبال زاغروس هي الحد الطبيعي الفاصل بين الجانبين، وتم ضمان وصول الزوّار الإيرانيين الشيعة إلى المراكز في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء بأمان، والتزام الطرفين بوقف الحملات العسكرية والاعتراف بسيادة كل منهما على مناطقه⁽¹⁾.

وقدر تعلق الأمر بالحدود فقد كانت لورستان منطقة حدودية متنازع عليها؛ حالياً هي محافظة إيرانية، تحدها محافظات مثل همدان، كرمنشاه، إيلام، خوزستان، وأصفهان. وكانت من الناحية التاريخية منطقة متداخلة مع مدن عثمانية عراقية رئيسة (كركوك، السليمانية، حلبجة، بنجوين)، وتقع على الحدود بين الإمبراطورية العثمانية والدولة الصفوية، وكانت منطقة جبلية صعبة النفوذ، لذلك غالباً ما تكون محط نزاعات حدودية. وتشير بعض المصادر العثمانية إلى أنه في مدد معينة تم إدراج أجزاء من لورستان ضمن ولاية شهرزور لأسباب إدارية وعسكرية، لاسيما لضمان السيطرة على طرق التجارة والمرتفعات الحدودية.

وكانت المدن الرئيسية في ولاية شهرزور: كركوك: هي مركز اقتصادي وعسكري مهم، وقلب الولاية أثناء الحقبة العثمانية، السليمانية: وكانت بمثابة مركز إداري وثقافي للمنطقة الشرقية من الولاية، مدينتي حلبجة وبنجوين تمثلان الضواحي الشرقية والجنوبية، وتشكلان مناطق زراعية وسكانية رئيسية. ولعل الأهمية الاستراتيجية لولاية شهرزور أنها كانت حلقة وصل بين سهول العراق السفلى وجبال كردستان ولورستان، وإن التحكم بالمنطقة يتيح السيطرة على طرق التجارة والمرتفعات الحدودية بين العثمانيين والإيرانيين⁽²⁾.

بقيت المنطقة تشهد صراعات بين الدولتين في محاولة لهذه القوى ترسيم حدود واضحة بين مناطق نفوذها، وتم التوقيع على **معاهدة زهاب أو قصر شيرين** في 17 أيار (مايو) 1639م (زهاب: تقع في محافظة كرمنشاه غرب إيران وتبعد حوالي 25 كم شرق الحدود العراقية قرب

(1) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، (دار المعارف: بغداد، ج2، 1936)، ص 112 - 120.

(2) نزار علوان عبدالله، تاريخ شهرزور من الحكم الاردلاني إلى الحكم العثماني 1329 - 1554، جامعة الكوفة، مجلة كلية التربية، مج 15، العدد 28، 2021، ص 89.

منفذ خسروي⁽¹⁾. كانت الحدود الرئيسية حسب المعاهدة، من شمال العراق وشرق تركيا الحالية: تسير الحدود على طول نهر دجلة حتى نقطة بلاد كرماشان/همدان. السهول الجنوبية الشرقية (مثل نينوى، الموصل): تبقى ضمن نفوذ العثمانيين. شهرزور وكرجوك: تقع ضمن النفوذ العثماني، لكن قرب حدود الدولة الصفوية (لورستان) تبقى منطقة جبلية حدودية. في حين منحت المعاهدة بعض السيادة العثمانية على أجزاء من لورستان القريبة من حدود شهرزور، مثل نهر دياي الذي أصبح يمثل خطأً طبيعياً مهماً للحدود بين الطرفين⁽²⁾.

ولعل من أبرز نتائج المعاهدة إنها أنهت صراعاً استمر أكثر من 100 عام وأرست حدوداً قريبة جداً من الحدود الدولية الحالية بين تركيا - إيران - العراق، ووقّرت استقراراً طويلاً نسبياً (حتى بداية القرن التاسع عشر) بين العثمانيين والصفويين ثم خلفائهم، وأصبحت نموذجاً للاتفاقيات الإقليمية اللاحقة، إذ يُعد خط الحدود الناتج عنها أحد أقدم الحدود الدولية المستمرة في العالم⁽³⁾.

أرست معاهدة زهاب مرحلة من الهدوء والسلام بين الجانبين، وتعد هذه الفترة واحدة من أطول فترات التهدئة التي لم تتعرض الأرض العراقية لهجمات الجانبين عليها قياساً بما سبقها⁽⁴⁾. وبذلك اعترف الصفويون مرة أخرى بتبعية العراق للدولة العثمانية⁽⁵⁾، بعد أن خاض الطرفان العديد من الحروب ضد بعضهما البعض للسيطرة عليه⁽⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر إن منطقة قصر شيرين تقع في غرب إيران اليوم، ضمن محافظة (كرمنشاه)، قريبة جداً من الحدود العراقية، يقابلها من الجانب العراقي قضاء خانقين في

(1) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ت: احسان حقي، (دار النفائس: بغداد، 1983)، ص ص 382 - 386. وعن المنافذ الحدودية العراقية باتجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية ينظر الجزء الأخير من هذا الكتاب: الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2030-2025. ص ص 336-337.

(2) حقي إسماعيل، الدولة العثمانية والعلاقات العثمانية - الإيرانية في القرن السادس عشر، (مركز الدراسات التاريخية العثمانية: أنقرة، 1994)، ص ص 112 - 118.

(3) للاطلاع على أهمية معاهدة زهاب في تسلسل المعاهدات الحدودية اللاحقة يُنظر: ملحق جدول (3) ص ص 321-325 جدول إجمالي بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات المنعقدة بين العراق ودول الجوار الست.

(4) محمد كامل عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه 1921 - 1941، (مطبعة دار العمال المركزية: البصرة، 1988)، ص 13.

(5) منال لؤي سعدي، العلاقات الإيرانية - العثمانية 1848 - 1896 وأثرها على أوضاع العراق الاقتصادية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد 114، 2022، ص 22.

(6) إسماعيل حامد، تاريخ العراق العثماني، (دار الفكر العربي: القاهرة، 2012)، ص 314؛ حسن ناصر، العراق في العهد العثماني، (مطبعة جامعة الموصل: الموصل، 1995)، ص 156.

محافظة ديالى. تقع المنطقة بين جبال زاغروس وتشكل ممراً طبيعياً يربط سهول العراق بجبال إيران. كانت قصر شيرين على خط التماس بينهما، وبموجب المعاهدة بقيت ضمن الأراضي الفارسية (الصفوية)، وأصبحت خانقين وبدرة وجصان ضمن الأراضي العثمانية، أي داخل العراق، وأُعتمدت الجبال والأنهار الطبيعية فواصل بين الجانبين⁽¹⁾.

جرت عدة محاولات إيرانية بهدف استرجاع ما فقدته من أراضٍ، فعقدت معاهدات جديدة لكنها غير مجدية، مثل معاهدة المقاسمة 1724 (بين روسيا والدولة العثمانية لتقسيم أراضٍ من الدولة الصفوية بينهما)، ومعاهدة أمير أشرف 1727 (اعترف فيها العثمانيون بالأفغان كحكام لجميع بلاد فارس - إيران، في المقابل اعترف الأمير أشرف الأفغاني بالأراضي الفارسية التي احتلها العثمانيون المحاذية لهم)، ومعاهدة أحمد باشا في 10 كانون الثاني (يناير) 1732 (وقعها والي بغداد العثماني أحمد باشا 1723 - 1732، أجبر من خلالها الإيرانيين على القبول بما حصل عليه من مكاسب في القوقاز وتخليه عن طموحاته في أراضيهم من جهة الغرب)، وكل هذه المعاهدات لم تمسّ جوهر ومضامين الحدود بين الدولتين وفق ما أقرته معاهدة قصر شيرين/زهاب لما لها من أهمية قصوى باعتبارها مرجعاً مهماً بين الدولتين في توزيع مناطق السيطرة والنفوذ⁽²⁾. كما تم التوقيع على (معاهدة كردن) بين الدولة العثمانية وإيران الأفشارية في 4 أيلول (سبتمبر) 1746، اعترف العثمانيون بموجبها بنادر شاه آفشار حاكماً شرعياً على إيران، وبالعودة إلى الحدود الدولية نفسها التي أقرتها معاهدة زهاب، وهي مقاربة جداً لخط الحدود الحديثة بين العراق وإيران⁽³⁾.

وكانت معاهدة أرضروم الأولى في 18 تموز/يوليو 1823 من المحاولات المهمة لتحديد الحدود، نظراً لتجدد النزاعات والحروب بين الدولتين العثمانية والقاجارية (الإيرانية)، وللظروف الصعبة التي تمر بها كلاهما فقد اضطرتا إلى إبرام هذه المعاهدة وجاء في بعض خطوطها العامة ما يأتي:

1 - لا يجوز تدخل الحكومة الإيرانية في شؤون الكرد في العراق، كما لا يجوز لها التدخل في أمور تعيينات بغداد لمتصرفيات الكرد والمحلات الأخرى.

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، (دار الشؤون الثقافية: بغداد، 1990)، ص 69.

(2) حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، (الدار العربية للموسوعات: بيروت، 2008)، المجلد 3، ص 90 - 92.

(3) جميل موسى النجار، العلاقات العثمانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها على 1823 - 1875، (دار الرافدين: بيروت، 2016)، ص 42 - 43.

2 - ضرورة مراعاة الزوار والحجاج الإيرانيين، مثل سائر المسلمين في البلاد العثمانية.

3 - منع العشائر من النهب والتخريب عبر الحدود الإيرانية، والسماح لمن يريد منهم عبور الحدود للسكن في إيران، ورفض عودته بعد ذلك لأقاليم الدولة العثمانية⁽¹⁾.

ويرى مؤرخون إنه من الواضح ومن خلال الاطلاع على مواد المعاهدة، أنها لم تعالج مسألة الحدود التي تعد مشكلة أساسية بين الدولتين، بما يتناسب مع حجمها وأهميتها، فتطرق إليها، وبقيت الحدود الإيرانية العثمانية كما أقرتها معاهدة كردن 1746، التي استندت بدورها إلى حدود معاهدة 1639⁽²⁾. ولم يتم وضع حدٍ لتتنقل وتذبذب عشائر الحدود بين الدولتين التي كانت من أسباب المنازعات بينهما، إضافة إلى أن إيران لم تتقيد بمعاهدة أرضروم الأولى، فبقيت قواتها تحتل بعض المناطق العراقية.

كما أن المعاهدة لم تكن كافية لإنهاء الخلافات بين الدولتين، ونظراً لأن النزاع على وشك الوقوع بين الإيرانيين والعثمانيين حول الحدود العراقية، فقد جرت مفاوضات شاقة ومثمرة بوساطة بريطانية وروسية انطلاقاً من مصالحهما لدى كلا الطرفين.

إدعت كلٌّ من الدولة العثمانية وإيران خلال المفاوضات بعائدات المناطق المختلف عليها. وفي هذا الإطار طرحت الدولة العثمانية ما كانت تراه من تجاوزات إيرانية على حدودها في بعض المناطق. أما إيران فقد طالبت بالمحمرة وزهاب وبعض المناطق التابعة لبغداد. وقد دفع ذلك الإصرار الإيراني بالعثمانيين إلى استئناف استعداداتهم العسكرية لمواجهة أي احتمال بنشوب حرب ومطالبة الإيرانيين بالانسحاب⁽³⁾. وفي تلك الأثناء تم التوصل إلى إبرام معاهدة أرضروم الثانية في 31 آذار (مارس) 1847 التي يمكن اعتبارها الأهم والاعظم في تاريخ الحدود العراقية الإيرانية في العصر الحديث، بأن نصت على الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية على بغداد والبصرة مقابل تنازلها عن المحمرة وزهاب وكالاتي⁽⁴⁾:

((تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة - أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب - وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك

(1) حسن مجيد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، (دار الأضواء: بيروت، 1980)، ص 120.

(2) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص 42.

(3) شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص ص 64 - 65.

(4) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق والصراع العثماني الفارسي، (دار الحرية للطباعة: بغداد، 1982)، ص

للحكومة الإيرانية القسم الشرقي - أي جميع الأراضي الجبلية من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كوند - (تقع في محافظة كرمنشاه تبعد حوالي 50 كم عن مدينة قصر شيرين وهي من المناطق القريبة من المعابر الحدودية للعراق).

((وتتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وتتعهد تعهداً رسمياً بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها. وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية التامة على مدينة المحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية - أي الضفة اليسرى - لشط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لإيران. وفضلاً عن ذلك فللمراكب الإيرانية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية، وذلك من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين)).⁽¹⁾

((نظراً للمصلحة المشتركة للفريقين الساميين المتعاقدين في الملاحة في شط العرب، كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة، فإنهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة، وأعمال الحفر، وإرشاد السفن، واستيفاء الأجور والعوائد، والتدابير الصحية، والتدابير اللازمة الأخرى)).⁽²⁾

(1) رجاء حسين حسني الخطاب، العلاقات العثمانية - الفارسية 1847 - 1981، (دار الحرية للطباعة: بغداد،

1985)، ص 60. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 257.

(2) مقتبس من المصدر نفسه.

خريطة رقم (11) خريطة ولاية شهربور العراقية المحاذية للحدود الإيرانية



وقد جاءت بعض البروتوكولات للتأكيد على هذه المعاهدات:

حثّت بريطانيا وروسيا، الدولتين المهتمتين باحتواء مشكلة النزاع الإيراني العثماني على حدود العراق على إجراء تسوية نهائية بشأن هذه المشكلة. وقد وافقت إيران والدولة العثمانية على عقد اتفاقية الحدود في 3 آب (أغسطس) 1869، بأن نصت على: ((تقوم الدولة العثمانية وإيران بإبقاء الحدود الفاصلة بينهما على ما هي عليه، وأن تبذلا قصارى جهدهما لاستتباب الأمن فيها)).

((يتعهد الطرفان بالعمل على وفق قاعدة الإبقاء على الوضع الراهن لحالة الحدود)).

((اتفق الطرفان على العمل بما جاء بهذه الاتفاقية حتى يتم تعيين الحدود على أن لا تخلّ الإتفاقية بالمباحثات الخاصة بالأماكن المتنازع عليها، ولا بادعاءات الطرفين في ملكية هذه الأماكن⁽¹⁾.

(1) شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص74.

وعقب ذلك مباشرة اتخذت الدولة العثمانية وإيران بعض الإجراءات العملية اللازمة لتعديل بعض مسارات خط الحدود التي رسمتها الخريطة الموحدة، ذلك أن هذا الخط لم يحظ، فيما يبدو، في بعض المناطق على رضاهما، وأهمها السليمانية⁽¹⁾. إن إخفاق العثمانيين والإيرانيين في تلك المهمة كان نتيجة لعدة أسباب، منها اختلافهما في تحديد مفهوم «الإبقاء على الوضع الراهن لحالة الحدود»، الذي ورد في المعاهدة، فقد كان كل منهما يفسره لصالحه. إلى جانب الاختلافات التي تنجم بينهما عن استمرار تنقل بعض العشائر على جانبي الحدود.

بروتوكول طهران لسنة 1911 وبروتوكول الآستانة (اسطنبول) لسنة 1913:

قدّمت طهران شكاوى متعددة إلى كلٍّ من بريطانيا وروسيا (الدولتين الوسيطتين) وفي مدد مختلفة، متّهمة الدولة العثمانية بانتهاك مواد وبنود معاهدة ارضروم الثانية. ونظراً للقضايا الخلافية التي برزت عند تطبيق تلك المعاهدة، لذا تم التوقيع على بروتوكول طهران بتاريخ 21 كانون الأول (ديسمبر) 1911 لحلّ تلك القضايا الخلافية بين الدولة العثمانية وإيران. وقد نصّ على تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين، تُكلف بمهمة تحديد الحدود على أساس معاهدة ارضروم الثانية، وتثبيت الدعامات الحدودية وعددها 233 دعامة⁽²⁾. لقد تشكلت تلك اللجنة إلا انها فشلت في وضع حدود ثابتة، مما أدى إلى استمرار حوادث الحدود. وبما ان مصلحة كلٍّ من بريطانيا وروسيا تتطلب الاستقرار والهدوء في المنطقة لتنفيذ اطماعهما وترويج تجارتهم، لذا تم، وبضغط منهما التوقيع على بروتوكول الآستانة في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1913م ليضع حداً لمشكلات الحدود. وقد تضمن أموراً عدة نذكر منها ما يأتي⁽³⁾:

تعريف الحدود العراقية - الإيرانية بشكل مفصل ودقيق ليبقى ميناء المحمرة الأعلى واسفل ملتقى نهر الكارون بشط العرب تحت السيادة الإيرانية، وجميع مياه النهر للدولة العثمانية (أي للعراق) مع بعض الاستثناءات، طبقاً لمعاهدة ارضروم الثانية، على ان يستمر شيخ المحمرة العربي في التمتع بحق ملكيته للأراضي العثمانية وفق أحكام القوانين العثمانية. ((تم الاتفاق على تعريف الحدود بين فارس والدولة العثمانية بحيث تبدأ من الشمال من علامة الحدود، رقم 37 على الحدود العثمانية الروسية الكائنة بالقرب من سردار بولان على

(1) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص 210.

(2) شعيب أحمد سلمان، المصدر السابق، ص 236.

(3) فاروق جميل جاويش، تسوية الحدود العثمانية الفارسية 1911 - 1914، مجلة كلية الآداب الجامعة، العدد 12، الجزء 2، 2005، ص 833.

القمة الواقعة بين أرارات الصغير وأرارات الكبير، ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب حتى قناة خاينين حيث نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر ناز الله. ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب حتى البحر تاركة النهر وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع مراعاة الشروط والاستثناءات الآتية: يعود ما يأتي إلى فارس، 1 - جزيرة محلة والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محلة والضفة اليسرى لشط العرب (ساحل عبادان الإيراني). 2 - الجزر الأربع الواقعة بين شطيط وماوية، والجزيرتان الواقعتان مقابل محكومي والتابعتان لجزيرة عبادان. 3 - جميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن أو التي تتكون فيما بعد مما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان، أو الأراضي الفارسية إلى أسفل نهر ناز الله⁽¹⁾.

((يتم تثبيت خط الحدود على الأرض من قبل لجنة تثبيت مؤلفة من ممثلي أربع حكومات (الدولة العثمانية، إيران، بريطانيا، روسيا)).

وبناءً على ما تضمنته المادة الثانية من البروتوكول، تشكلت اللجنة المقررة لمتابعة الأمور العالقة وعقدت اجتماعات لمدة عشرة أشهر دون التوصل إلى اتفاقات نهائية تُنهي الصراع الحدودي⁽²⁾.

معاهدة سنة 1937

لم تعترف إيران في عهد البهلوي بالدولة العراقية الفتية عند قيامها في آب (أغسطس) 1921م، وشهدت العلاقات تذبذباً واضحاً، لأسباب كثيرة منها مطالبة إيران بتمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية في العراق، والاطماع الإيرانية في الأراضي العراقية من لدن الشاه رضا بهلوي والتي رافقها عدم استقرار الحدود⁽³⁾. وقد تفاجأ العراق بالرد الإيراني على إعلان استقلاله، حيث وضعت طهران شروطاً لقاء الاعتراف بالحكم الجديد منها ما يتعلق بالحدود: يكون رعايا أبناء الفريقين المتعاقدين تابعين لجنسيات آبائهم، وتكون الملاحة الإيرانية حرة في شط العرب⁽⁴⁾.

(1) شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص 84.

(2) غزوة سعيد عبود الصراع الفارسي - العثماني وانعكاساته السلبية على العراق 1508 - 1914، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 27، العدد 1، 2016، ص 317.

(3) كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، (دار الحرية للطباعة: بغداد، 1985)، ص 25.

(4) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 47.

لم تتبادل طهران السفراء مع العراق حتى 20 نيسان (أبريل) 1929⁽¹⁾، وكانت من بين آخر الدول اعترافاً بالعراق في العالم، ثم عُقدت معاهدات وتحالفات مثل اتفاق (سعد آباد 8 تموز - يوليو 1937).

فمع الدخول في موجة الانقلابات العسكرية متمثلة بانقلاب بكر صدقي بتاريخ 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1936، سادت الاضطرابات الداخلية داخل العراق، فاستغلت الحكومة الإيرانية تلك الظروف، لتوقع مع العراق معاهدة سنة 1937م.

ولقد كان للظروف السياسية على الأصعدة الداخلية والعربية والعالمية اثر كبير في دفع العراق للموافقة على معاهدة الحدود في 24 تموز (يوليو) وتبثت 68 دعامة حدودية جديدة وتنازله عن جزء من مياهه الاقليمية⁽²⁾. وأهم ما جاء فيها:

- اعتبار بروتوكول الاستانة (إسطنبول) لسنة 1913م ومحاضر جلسات تحديد الحدود لسنة 1914م وثائق مشروعة، مع الإبقاء على نفس الحدود التي تم تعيينها فعلاً من قبل اللجنة الخاصة بذلك.

- تحديد خط الحدود في شط العرب، بحيث يتم تنازل العراق عن 7 كيلو متر أخرى من مياه شط العرب طولاً، وبعرض مجرى الملاحة «خط التالوك»⁽³⁾.

المادة الثالثة: تنظيم أعمال الدلالة

- منح العراق حق الإشراف الفني الكامل على أعمال الدلالة والإرشاد في شط العرب.
 - يسمح لإيران باستخدام المرشدين العراقيين وفق رسوم متفق عليها.
- #### المادة الرابعة: التسوية الودية للنزاعات النهرية
- أي نزاع حول الملاحة أو أعمال الإرشاد أو القنوات المائية يُحلّ عبر لجان فنية مشتركة.
 - وفي حال الفشل، يُرفع النزاع إلى عصبة الأمم.

(1) فراداد داود سلمان، العلاقات العراقية الإيرانية 1924 - 1932، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، 2005م، 1 - 2، ص 107.

(2) محمد مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص 207.

(3) التالوك Thalweg: أعمق نقطة في مجرى النهر أو الخط المتكون من امتداد اعمق نقطة بين ضفتيه، وهو مفهوم ملاحي ارتبط بشط العرب وامتد على شكل خط وهمي يربط بين هذه النقاط، ويشكل الحدود المائية بين العراق وايران، وموجبه تقاسم العراق السيادة على شط العرب. ينظر: جهاد عودة، علاء جمعة، الصراع الدولي حول إقليم الاحواز، (كنوز للنشر والتوزيع: الاحواز، 2017)، ص 104.

المادة الخامسة: الحدود البرية النهائية

- أكدت المعاهدة على اعتماد خطوط الحدود البرية استناداً إلى: معاهدة أرضروم الثانية 1847 وبروتوكول طهران 1911 ومحاضر لجنة الحدود العثمانية - الإيرانية 1914

- تُعتبر هذه الخطوط نهائية وملزمة للطرفين.

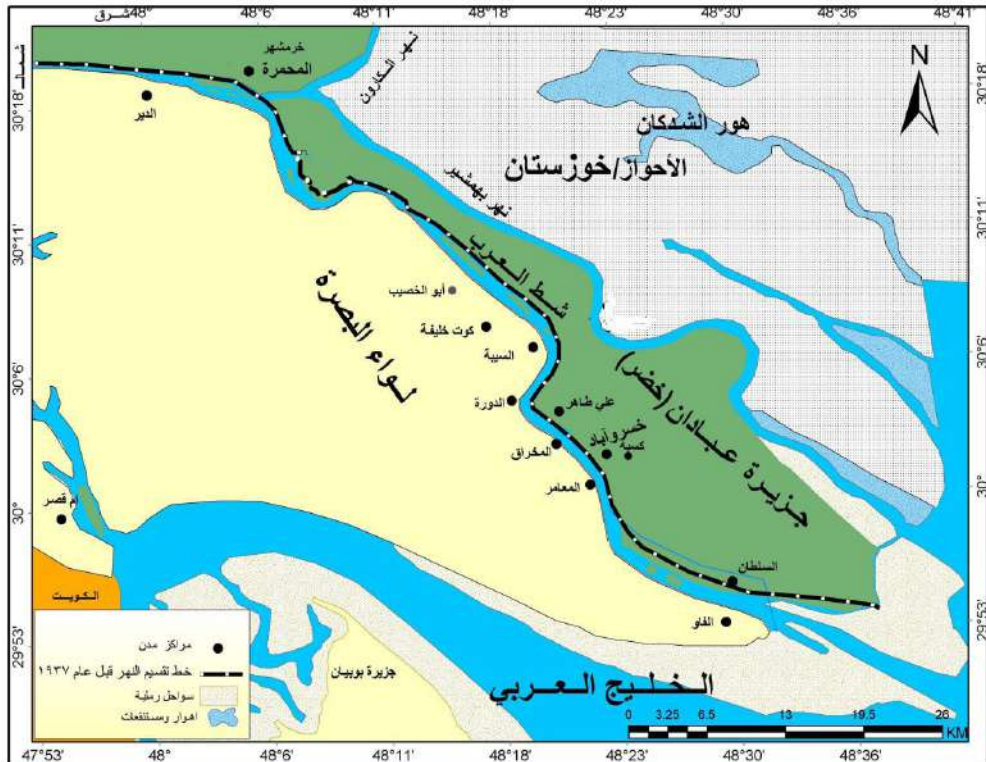
المادة السادسة: لجان فنية مشتركة

- تأسيس لجان حدود مشتركة لمتابعة ترسيم الحدود وصيانة العلامات الحدودية.

المادة السابعة: احترام السيادة وعدم التدخل.

- يلتزم الطرفان بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.
- يعترف كل طرف بسيادة الآخر على أراضيه وحدوده.

خريطة رقم (12) حدود شط العرب العراقي المحاذي لإيران قبل معاهدة 1937



العهد الجمهوري وعودة التوتر العلاقات وانعكاسها على الحدود

مع قيام النظام الجمهوري العراقي في تموز (يوليو) 1958 شعر النظام الملكي في إيران بالقلق من احتمال انتقال المدّ الثوري من العراق إليه، واستمرت الخلافات الحدودية لاسيما حول السيادة على شط العرب بوصفها محل خلاف محتدم، فضلاً عن الاتهامات العراقية المتكررة لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية، واستغلال الورقة الكردية كمصدر ضغط ضد نظامه، وكان التوتر السمة السائدة في العلاقات العراقية - الإيرانية طيلة العهد الجمهوري⁽¹⁾.

وفي مطلع عقد الستينات بُذلت جهوداً للتوفيق بين مطالب الدولتين حول المياه الاقليمية والجرف القاري، لا سيما بعد إعلان الحكومة العراقية امتداد بحرهما الاقليمي إلى اثني عشر ميلاً بحرياً بحسب اتفاقية جنيف الدولية، ودعت إيران إلى استقبال وفد عراقي لديها للمداولة حول الموضوع، وتعثرت المحادثات بعد إشعار شركة النفط الوطنية الإيرانية في نيسان (أبريل) 1963 استثمار المياه الاقليمية الإيرانية وأقسام من جرفها القاري، وردّ الحكومة العراقية عليها بالاحتجاج⁽²⁾. ولأن الحكومة العراقية كانت تعلق أهمية على إمكانية التوصل إلى حلّهما حفاظاً على حقوق العراق الطبيعية،

تم تبادل المذكرات الرسمية وإجراء المفاوضات بين شهري أيار (مايو) وآب (أغسطس) 1963، وقرر مجلس الوزراء العراقي في 23 حزيران (يونيو) 1963 تشكيل وفد لزيارة طهران. وفي المفاوضات التي دارت بين الحكومتين، وبعد عقد عدة اجتماعات بين الوزراء واللجان المختصة كانت المداولات تشير إلى قبول الطرفين اقتراح يقضي باستثمار واقتسام العوائد النفطية المتأتية من الاستثمار في المياه الاقليمية، لكن الجانب الإيراني أراد الحصة الأكبر منها، فضلاً عن حلّ مشكلة حقل نفط خانقين في هذه المفاوضات.

تطرقت المذكرات أولاً إلى خط الحدود، وأكدت أن تقدم شط العرب في منطقة الخليج، عبر سنوات طويلة لاسيما منذ الخمسين سنة الماضية، أدى إلى توسع خط الحدود، وإن جميع شط العرب حتى مصبه في البحر يقع ضمن الاقليم العراقي وتحت السيادة العراقية. لذا رأى العراق تشكيل مجلس مشترك من الحكومتين لتقرير طريقة الاستثمار، وتوزيع العوائد مناصفةً. وكانت وجهة النظر العراقية تستند على أساس أن حلاً كهذا يعد عادلاً، وإن أي نسبة مقترحة لتقسيم العوائد تُعطي طرف أكثر من الآخر ستكون مجحفة لكليهما، فمساحة المناطق العراقية تساوي نظيرتها الإيرانية، وإن أي حقول نفطية قد تكتشف في مناطق إحدى

(1) عباس حسن البياي، المصدر السابق، ص 303.

(2) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 298.

الدولتين، سيشترك فيها الطرفان بالتساوي، وستكون احتمالات النفع والضرر متعادلة كذلك. وقد أظهر الجانب الإيراني استعدادة لقبول هذا المبدأ شريطة أن تكون نسبة العوائد 60 % لإيران و40 % للعراق.

عقدت اللجنة الفرعية الفنية المشتركة جلساتها (3 - 4 آب/أغسطس 1963) لمناقشة المقترحات التي تقدم بها الجانب العراقي حول إمكان قيام استثمار مشترك لموارد النفط في البحر الاقليمي والجرف القاري بين الدولتين دون التطرق إلى موضوع سيادة كل دولة على بحرهما الاقليمي، وكانت كما يلي: يضع الجانب العراقي بحره الاقليمي قاطبة، عدا المنطقة الواقعة على بعد ثلاثة أميال بحرية من الخط الواطئ على قدم المساواة مع إيران - التي منحت امتياز بحرهما الاقليمي المشابه إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية العائدة للحكومة⁽¹⁾. لكن عندما رأى الجانب العراقي إصرار الإيرانيين في الحصول على الحصة الأكبر قرر إغلاق باب المفاوضات وترك الباب مفتوحاً لإجراء دراسات أخرى في المستقبل.

جاء انقلاب 17 تموز (يوليو) 1968 ليوقف عجلة تحسين العلاقات بين الدولتين، إذ سادت أجواء المنافسة بينهما على النفوذ في منطقة الخليج العربي والقطيعة على أكثر من مسار، وأقدمت بغداد على عدم الرد على الطلبات الإيرانية بالتفاوض، وأعلنت طهران إلغاء معاهدة 1937، وذلك في 19 نيسان (أبريل) 1969م، من جانب واحد، وضغطت باتجاه اقتسام شط العرب مناصفةً، خلافاً لواقع الحال والوضع القانوني الذي جعل النهر كلياً مياهاً عراقية، وليس لإيران سوى إطلائين لمسافة قصيرة أمام المحمرة وعبادان. ونظراً إلى أن المبدأ الثابت في القانون الدولي هو عدم مشروعية إلغاء أو فسخ المعاهدة من قبل أحد أطرافها إلا في حالة وجود نص يجيز له أو لكليهما ذلك، أو عند تغير الظروف، وبما أنه لا يوجد نص بهذا الخصوص في المعاهدة، كما لم تتغير الظروف بالنسبة لإيران، لذا فإن إلغاء المعاهدة من قبل إيران عدّ عملاً غير مشروع⁽²⁾. ومن خلال تتبع الاحداث نجد بأن السلطات الإيرانية في أواخر العهد البهلوي استغلت الأوضاع والتطورات الداخلية والانقلاب العسكري في العراق وأقدمت على إلغاء المعاهدة المذكورة.

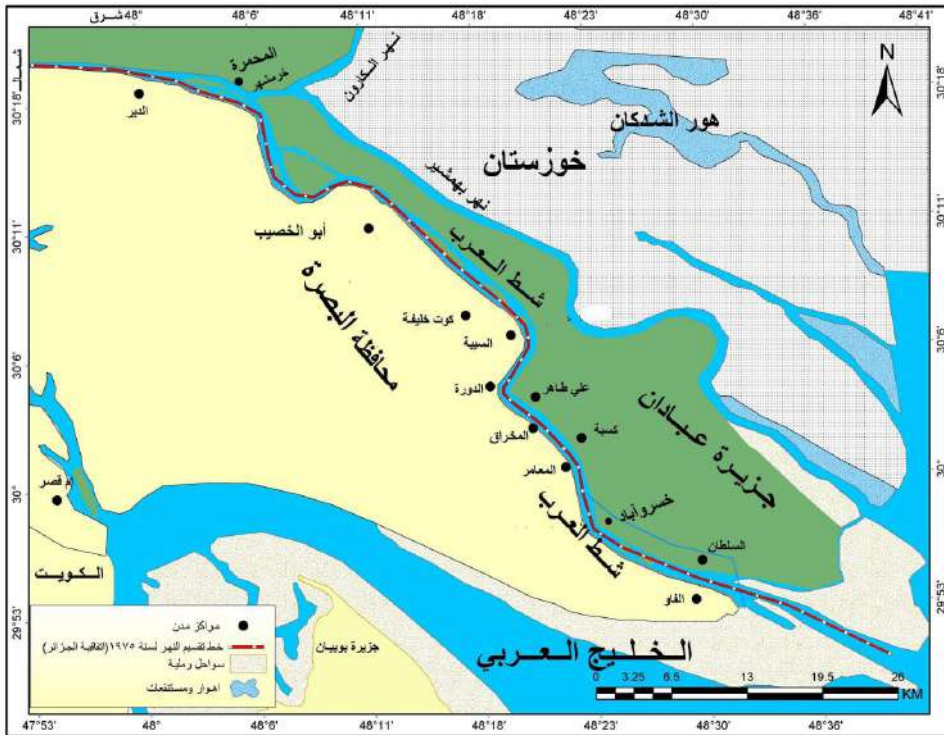
اتفاقية الجزائر 1975

بينما كان الصراع الحدودي محتدماً، دعمت إيران الحركة الكردية المسلحة داخل العراق، وساعدت الكرد على شنّ حرب استنزاف صعبة ضد الجيش العراقي والحكومة المركزية

(1) عباس حسن البياتي، المصدر السابق، ص308

(2) شعيب أحمد سلمان، المصدر السابق، ص 360.

خريطة رقم (13) تعديل الحدود العراقية الإيرانية عند شط العرب وفقاً لمعاهدة الجزائر لسنة 1975



- (1) جعفر المظفر، اتفاقية الجزائر 1975 بين القانون والسياسة، مجلة المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1980)، ص 37.
- (2) عباس حسن البائي، المصدر السابق، ص 318.

لقد جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية: يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان خط حدودهما البري والنهري ولا يجوز المساس به وانه دائم ونهائي، وفي حالة حصول خلاف سواء بالتفسير أم التطبيق للمعاهدة فإن الخلاف يتم حله في ظل الاحترام المتبادل الدقيق لخط الحدود العراقية الإيرانية مع حماية الأمن على طرفي الحدود⁽¹⁾. إلا أن الاتفاقية لم تدم طويلاً، إذ أعلن العراق إلغائها في عام 1980 مع بدء الحرب العراقية الإيرانية.

تداعيات الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية والمائية 1980 - 2003

وفقاً لمبادئ القانون الدولي، تُعد معاهدات الحدود من أكثر الاتفاقيات الدولية إلزاماً وثباتاً، إذ ينظر إليها عادة بوصفها ترتيبات دائمة لا يجوز التراجع عنها من جانب واحد. غير أن التجربة التاريخية للعلاقات العراقية - الإيرانية تكشف أن الاعتبارات السياسية والتحول الإقليمي قد تجعل هذه الاتفاقيات عرضة لإعادة التفسير أو حتى النقض، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى وصفها بأنها ليست أكثر من «قصاصة ورق» أمام المصالح المتغيرة للدول. فالعراق، على سبيل المثال، رفض الترتيبات التي فرضتها اتفاقية الجزائر لعام 1975 عندما تبدلت الموازين السياسية في المنطقة، لا سيما بعد الثورة الإيرانية عام 1979 وسقوط الأسرة البهلوية. وقد عدّ العراق أن الاتفاقية فُرضت عليه في ظرف سياسي ضاغط وإنها سلبت جزءاً ثميناً من مياحه الإقليمية في شط العرب، وبرر ذلك بعدم قيام طهران بتطبيق اتفاقية الجزائر، لاسيما في تثبيت العلامات الحدودية البرية وقصفها عدد من المدن المحاذية للحدود، واحتفاظها ببعض الأراضي في الشريط الحدودي - فأعلن عام 1980 إلغائها، ما مثّل علامة واضحة على مدى هشاشة الاتفاقات الحدودية عند غياب التوازن السياسي أو الثقة المتبادلة. وقد أفضت الخلافات الحدودية وأسباب أخرى إلى اندلاع حربٍ ضروس استمرت ثمان سنوات 1980 - 1988، لم تجن منها الدولتان سوى الخسائر التي يصعب إحصاؤها.

وأدت الوساطات الدولية والإقليمية دوراً مهماً في الحد من تفاقم النزاعات الحدودية بين البلدين، فالأمم المتحدة، إلى جانب دول الجوار، قامت بالعديد من المحاولات لدعم مسار التفاوض بين العراق وإيران، لاسيما خلال الحرب وبعدها، بهدف تحقيق استقرار دائم في شط العرب والحدود الشرقية. ومع ذلك، بقي غياب الثقة بين الطرفين أحد أبرز العوائق أمام

(1) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (مؤسسة العارف للمطبوعات: بيروت، 2007)، ص

التوصل إلى حلول مستدامة، رغم الإطار القانوني الواضح الذي يوفره القانون الدولي، إلا إن ضعف الثقة ما زال يمثل عقبة أمام التوصل إلى حلول دائمة⁽¹⁾.

وبالرغم من توقيع اتفاق وقف إطلاق النار عام 1988 برعاية الأمم المتحدة، إلا إن الخلافات استمرت حول بعض المناطق الحدودية، لا سيما حول شط العرب وحقول النفط المشتركة. لكن العلاقات أصابها انفراجٌ هشٌّ ومؤقت لاسيما بعد الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990م، إذ عاد العراق للاعتراف مجدداً باتفاقية الجزائر التي سبق أن رفضها، وأعلن موافقته على تسوية النزاع حول الحدود على اساس الاتفاقية المذكورة، على أمل ضمان ألا تقف إيران مع الولايات المتحدة في مساعيها لإخراج قواته من الكويت، والرغبة في تأمين حدوده معها تمهيداً للحرب المتوقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها⁽²⁾.

وبعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، شهدت العلاقات بين العراق وإيران تحولاً جديداً، حينما زاد النفوذ الإيراني، مما أثر على طبيعة التفاوض بشأن الحدود، بالرغم من محاولات التقارب بين الحكومتين، فإنه لا تزال هناك قضايا شائكة تتعلق بترسيم الحدود البرية والبحرية. كما استمر النزاعات حول حقول النفط المشتركة⁽³⁾.

إن إزالة النظام السابق سنة 2003 أدى ذلك إلى احتقان وتأزيم للواقع السياسي الداخلي وبرزت الهويات الفرعية، والذي دفع بالقوى الإقليمية ومنها طهران إلى الحضور الفاعل في الشأن العراقي الداخلي. ومع تصاعد موجة الصراعات الطائفية واحتدام الخلافات باتت الأطراف السياسية العراقية تبحث عن داعم إقليمي تحتمي به وتحافظ من خلاله على وجودها ودورها المهدد في العراق، ومن ثم برزت القوى الخارجية حامية للمكونات، كل حسب طبيعة العلاقة المذهبية (المحيط المذهبي) أو القومية أو السياسية التي تربطها بالدول الإقليمية، وكانت إيران الانشط والابرز تأثيراً⁽⁴⁾.

التأثيرات السياسية: أدى الدور الإيراني المتزايد في العراق بعد عام 2003 إلى تغييرات

(1) عبد الأمير الحمداني وآخرون، العلاقات العراقية - الإيرانية: دراسة في التاريخ السياسي والحدود، (مركز دراسات البصرة والخليج العربي: جامعة البصرة)، ص 48.

(2) رماح سعد مرهون المعموري، موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 - 1991 دراسة تاريخية، (مركز الرافيدين للحوار: بيروت/النجف الأشرف، 2021)، ص 61.

(3) بد الحق العاني، القانون الدولي والنزاعات الحدودية في الخليج العربي، (دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 1990)، ص 126.

(4) المصدر نفسه، ص 304 - 305.

كبيرة في طبيعة العلاقات بين الدولتين، إذ يعتقد البعض أن هذا الدور يجعل التوصل إلى اتفاقيات متوازنة بشأن الحدود موضع جدل.

على الرغم من سنوات التعاون، شهدت الحدود العراقية الإيرانية نزاعات تاريخية متعددة، من أبرزها الخلاف حول ممر شط العرب المائي، الذي يُعد ذا أهمية استراتيجية لصادرات النفط. عبر قرون طويلة عُقدت معاهدات مختصة بالحدود بهدف حلّ هذا النزاع كما أسلفنا. ومع ذلك، لم تُنه التوترات بشكل كامل، حيث استمرت نتيجة الطموحات الإقليمية والتغييرات السياسية في كلا الدولتين⁽¹⁾.

أربعة قرون من الجيوسياسية: المعاهدات والاتفاقيات الحدودية الكبرى (1555-1975)

المخططات التاريخية البارزة التي شكلت تطور الحدود الدولية بين العراق وإيران

- 1555 معاهدة أماسية**
 العهد الصفوي - الصفوي
 أول معاهدة مكتوبة بين العثمانيين والصفويين. انتهت السيادة العثمانية لبلاد فارس وظهرت نهاية عهد غزو من الحروب البرية.
- 1590 معاهدة فرهاد باشا**
 العهد الصفوي - الصفوي
 تنازل الصفويون مؤقتاً عن المقاطعات الغربية (بما فيها تبريز) في حين بقيت طهران تحت السيادة العثمانية.
- 1639 معاهدة زهاب (قصر شيرين)**
 العهد الصفوي - الصفوي
 أنهت أكثر من قرن من الصراعات. أرست حدوداً مستقرة على طول جبال زاغروس تنسب إلى حد كبير الحدود الحديثة.
- 1746 معاهدة كردن**
 العهد الصفوي - الأفشاري
 وُقعت مع بابر شاه وأُقيمت بأكمله الحدود المشتركة المستقرة بموجب معاهدة زهاب كمرجع نهائي بين الطرفين.
- 1823 معاهدة أرضروم الأولى**
 العهد الصفوي - القاجاري
 حاولت تحركات القبائل غير المموّدة، وأحياناً الحدود، وسلامة الرواد بين أحداث أو تعبير في خطوط الحدود الجغرافية.
- 1847 معاهدة أرضروم الثانية**
 العهد الصفوي - القاجاري
 حجر الزاوية في تاريخ الحدود الحديثة. تنازلت الدولة العثمانية عن المحمية الإيرانية، مقابل الاحتفاظ بحدود البصرة للسيادة العثمانية.
- 1911 برونوكول ملهران**
 العهد الصفوي - القاجاري
 قضى بتشكيل لجنة مشتركة للتحقق من الحدود بين إيران وفرنسا. نصت 233 نقطة حدودية على الأرض استناداً لمعاهدة أرضروم الثانية.
- 1913 برونوكول الأستانة**
 العهد الصفوي - القاجاري
 ترسيم دقيق للحدود بواسطة بريطانيا وفرنسا. أُنشئ خط العرب بأكمله للعراق العثماني مع استثناءات طفيفة لإيران.
- 1937 معاهدة عام 1937**
 المملكة العراقية - إيران الهاشمية
 أول اتفاقية بين العهد الملكي العراقي. عاين فيها العراق عن ترميط بطول 7 كم من خط العرب لتكون وفق خط البازوك أمام مرسى عبادان.
- 1975 اتفاقية الجزائر**
 الجمهورية العراقية - إيران البهلوية
 أقرت بتقسيم مياه شط العرب بالتكامل وفق خط البازوك (أخفق نقطة ملاحية) مقابل وقف إيران دعمها للتمرر الكردي المسلح.

(1) عباس حسن البياتي، المصدر السابق، ص 308.

العلاقات العراقية - الإيرانية بين التعاون وحلّ المشكلات الحدودية

شهدت العلاقات العراقية الإيرانية مراحل من التعاون، لاسيما في المجالات الاقتصادية والتجارية. تُعد المنافذ الحدودية الثمانية الرسمية بين الدولتين ممرات حيوية لتدفق السلع والخدمات، ففي عام 2012، دعت الحكومة الإيرانية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع العراق، مما أدى إلى زيادة أهمية هذه المنافذ في تسهيل حركة الزوار والبضائع الإيرانية إلى الأسواق العراقية. هذا التعاون يعكس الترابط الوثيق بين البلدين في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية⁽¹⁾.

تواجه الحدود تحديات أمنية مستمرة، أبرزها نشاط الجماعات المسلحة والتهريب، ففي عام 2023، دفعت الاحتجاجات في إقليم كردستان إيران إلى شنّ غارات جوية على معازل كردية داخل العراق، ما أدى إلى محادثات بين الدولتين لصياغة اتفاق جديد لأمن الحدود، يهدف إلى منع استخدام الأراضي العراقية كنقطة انطلاق لعمليات معادية ضد جارتها إيران، مع التزام العراق بإبعاد الجماعات المعارضة عن الشريط الحدودي. لذا اتخذت الحكومة العراقية خطوات لتعزيز الأمن على طول الحدود، شملت نصب كاميرات حرارية، وبناء أبراج مراقبة، وإزالة الألغام من مخلفات الحرب العراقية الإيرانية. كما تم إنشاء تحصينات وبناء مخافر جديدة لضمان مراقبة فعّالة ومنع التسلل والتهريب

1 - الأبعاد الأمنية

تعد المناطق الحدودية حرجة جداً بسبب التهديدات الأمنية، مثل تهريب السلاح، وتحركات الجماعات المسلحة، والتدخلات الخارجية، لذلك تؤثر الحدود على الاستقرار الإقليمي، نظراً للعلاقات المتشابكة بين الدولتين وتأثير الفاعلين الدوليين. ولطالما كانت هذه الحدود محوراً لصراعات متعددة، أبرزها: الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988) التي اندلعت بسبب نزاعات حدودية وخلافات سياسية، لاسيما فيما يتعلق بشط العرب. أما ما بعد 2003، وسقوط نظام صدام حسين، فقد ازداد النفوذ الإيراني في العراق، مما أدى إلى متغيرات أمنية جديدة⁽²⁾.

تواجه الحدود في هذا المجال عدة تهديدات، منها: تهريب الأسلحة والمخدرات: إذ يتم استخدام الطرق الجبلية والصحراوية لعمليات تهريب غير مشروعة من قبل جماعات مسلحة تنشط على الحدود العراقية الإيرانية، مثل حزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK) الذي تصنفه إيران كتنظيم إرهابي، فضلاً عن الهجمات الصاروخية والتوغلات العسكرية التي قامت بها إيران

(1) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 298.

(2) المصدر نفسه.

على شمال العراق بحجة استهداف المعارضة الكردية لها. الأمر الذي استدعى ضرورة التعاون الأمني بين الدولتين، وشُكلت لأجل ذلك لجان أمنية مشتركة، تعمل على ضبط الحدود ومنع التهريب. وتم إبرام اتفاقيات تعاون في مجال تبادل المعلومات الأمنية بين الدولتين لمواجهة الإرهاب، واستخدام التكنولوجيا والمراقبة الحدودية، مثل كاميرات الحرارية والطائرات المسيّرة. يمثل ضبط الحدود بين الدولتين تحدياً أمنياً مستمراً، مما يستوجب تعاوناً وثيقاً بين الأجهزة الأمنية لضمان استقرار المناطق الحدودية. وضرورة التوصل إلى الاتفاقيات الدفاعية المشتركة، بحيث يمكن للدولتين تعزيز التعاون الدفاعي من خلال توقيع اتفاقيات أمنية مشتركة تهدف إلى تعزيز قدراتهما في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية⁽¹⁾.

يتطلب تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة التزاماً مشتركاً من البلدين بتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، واحترام السيادة المتبادلة، والعمل على حل النزاعات بطرق سلمية وبناءة⁽²⁾. لذا يُعد التعاون المستقبلي بين العراق وإيران محوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتطوير العلاقات الثنائية. ويمكن أن يركز هذا التعاون على عدة مجالات رئيسية:

في آذار (مارس) 2023، وقّع العراق وإيران اتفاقاً أمنياً في بغداد، بحضور رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني. يهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز أمن الحدود المشتركة ومكافحة التهديدات الإرهابية، مما يساهم في استقرار المنطقة. كما نص على نزع سلاح المجموعات الكردية الإيرانية المعارضة المتمركزة في إقليم كردستان العراق، وإخلاء مقار هذه الجماعات ونقل عناصرها لمخيمات بعيداً عن الحدود.

2 - التعاون والاقتصادي.. التحديات والفرص

يُعد التكامل الاقتصادي بين العراق وإيران موضوعاً حيوياً، فهو يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، بهدف تحقيق منافع مشتركة ولتعزيز الاستقرار الإقليمي. يركز التكامل على عدة محاور رئيسية تشمل التجارة البينية، والاستثمارات المشتركة، وتطوير البنية التحتية، والتنسيق في السياسات الاقتصادية. وقد شهدت العلاقات التجارية بين العراق وإيران نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. حتى عُدت إيران من أبرز الشركاء التجاريين للعراق، إذ تصدّر له مجموعة متنوعة من السلع تشمل المواد الغذائية، والمنتجات الصناعية، والمواد الخام. وفي المقابل، يستورد العراق من إيران سلعاً استراتيجية تساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية⁽³⁾.

(1) عباس حسن البياي، المصدر السابق، ص 308.

(2) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 297.

(3) المصدر نفسه، ص 296.

على الرغم من وجود تبادل تجاري نشط بين الدولتين، إلا أن الميزان التجاري والاعتماد الكبير للعراق أظهر اعتماداً كبيراً له على السلع الإيرانية. هذا الوضع يثير تساؤلات حول ضرورة وجود توازن اقتصادي يخدم مصلحة البلدين⁽¹⁾.

ويمكن قراءة أوجه التعاون الاقتصادي التجاري بين العراق وإيران بما يأتي:
يُعتبر التعاون الاقتصادي والتجاري بين العراق وإيران محوراً أساسياً في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في هذا المجال، مع التركيز على عدة محاور رئيسية:

- **حجم التبادل التجاري:** تجاوز حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران 10 مليارات دولار خلال عام 2024، ويسعى البلدان للوصول إلى 15 مليار دولار بنهاية عام 2026. مما يعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ومن المتوقع أن يستمر الرقم في النمو مع تنفيذ مشاريع مشتركة جديدة.

- **مشاريع البنية التحتية المشتركة:** من أبرز المشاريع المخطط لها مشروع خط سكة حديد الشلامجة - البصرة، الذي يهدف إلى تسهيل حركة السلع والأفراد بين البلدين. وقد تم التأكيد على أهمية تسريع إنجاز هذا المشروع خلال لقاءات القادة من الجانبين.

- **التعاون في قطاع الطاقة:** يستورد العراق كميات كبيرة من الغاز والكهرباء من إيران لتلبية احتياجاته المحلية. يُعد هذا التعاون حيوياً لضمان استقرار إمدادات الطاقة في العراق.⁽²⁾

- **الاستثمارات المشتركة:** تم التوقيع على مذكرات تفاهم لتعزيز الاستثمارات المشتركة في مجالات الصناعة، الزراعة، والتعدين. تهدف هذه الخطوات إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل في كلا البلدين.

- **آلية من التعاون الاقتصادي:** شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ففي عام 2019، أبرمت الحكومتان اتفاقيات في مجالات النفط، التجارة، الصحة، التعليم، ووسائل النقل، بهدف تعزيز التبادل التجاري والاستثماري. يُتوقع أن يستمر هذا التعاون في التوسع، مع التركيز على مشاريع البنية التحتية والطاقة.⁽³⁾

على الرغم من التقدم الملحوظ في أوجه التعاون الاقتصادي إلا إنه يواجه بعض التحديات، مثل الحاجة إلى تطوير البنية التحتية التي نوهنا عنها سابقاً، فضلاً عن ضرورة

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه، 297.

(3) جامعة وارث الأنبياء (العراق)، «اتفاقات التعاون والتوأمة مع جامعات إيرانية» — اتفاق أكاديمي وثقافي مع جامعة قم الإيرانية.

تسهيل الإجراءات الجمركية. ويعتمد هذا على قوة العلاقات الثقافية والتاريخية بين الشعبين التي وجدت لها أساساً قوياً لتعزيز التعاون المستقبلي.⁽¹⁾

بشكل عام، يُتوقع أن يشهد التعاون بين العراق وإيران تعزيزاً في مختلف المجالات، مع التركيز على تحقيق الاستقرار الإقليمي والتنمية المستدامة. يؤدي العراق دوراً محورياً كوسيط في المنطقة، مستفيداً من علاقاته المتوازنة مع إيران والدول الأخرى. ويسهم هذا الدور في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

3 - السياحة الدينية

تُعد السياحة الدينية ركيزة أساسية في العلاقات بين العراق وإيران، حيث يتبادلان أعداداً كبيرة من الزوار سنوياً. وكلا الدولتين هما موطناً للعديد من المواقع الدينية المهمة، إذ يستقبل العراق أكثر من خمسة ملايين زائر إيراني سنوياً، لاسيما خلال مناسبة الزيارة الأربعينية في كربلاء. ومن جهة أخرى يُشكّل العراقيون النسبة الأكبر من الزوار الأجانب إلى إيران، مما يعزز الروابط الثقافية والدينية بين البلدين وتسهم السياحة الدينية بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، مع سعي الحكومة لزيادة هذه النسبة إلى 10%.

حتى يمكن وصف التعاون السياحي بين العراق وإيران بأنه محورٌ مهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما في مجال السياحة الدينية. شهدت السنوات الأخيرة توقيع عدة مذكرات تفاهم تهدف إلى تطوير هذا القطاع وتسهيل حركة الزوار بين الجانبين⁽²⁾.

إن تطوير البنية التحتية السياحية وتسهيل إجراءات السفر يمكن أن يرفع من عدد الزوار، مما يعزز الاقتصاد المحلي. ويكون ذلك عبر:

- تطوير المنافذ الحدودية مثل الشلامجة - زرباطية - المنذرية التي تُعد مسارات رئيسية لعبور الزائرين. إن تحسين البنية التحتية في هذه المنافذ (طرق سريعة، مواقف للحافلات، مرافق صحية) يزيد من فعالية الحركة.
- يتطلب كل ذلك التنسيق الأمني والإداري وتعاون السلطات العراقية والإيرانية لضمان مرور الملايين بأمان. استخدام تقنيات التعرف على الهوية وأنظمة المرور الذكية لتسريع إجراءات الدخول والخروج.

(1) المصدر نفسه.

(2) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 239.

- إدارة الحشود والأزمات وإعداد خطط طوارئ للتعامل مع الحشود الكبيرة، خاصة في مناسبات مثل زيارة الأربعين التي تشهد أعداداً تتجاوز 20 مليون زائر.
 - تعزيز التعاون الطبي والإسعافي بين الجانبين. تعزيز البنية التحتية في المدن الحدودية وإنشاء مراكز استراحة، فنادق صغيرة، محطات وقود، ومرافق صحية لتلبية احتياجات الزائرين.
 - ربط هذه المدن بشبكة طرق داخلية تربطها بالمراكز الدينية الرئيسة مثل كربلاء والنجف: يُعتبر مشروع خط سكة حديد الشلامجة - البصرة المقترح من المشاريع الحيوية التي تم الاتفاق على إنجازها، بهدف تسهيل حركة البضائع والأفراد وتعزيز التبادل التجاري. وقد أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أهمية هذا المشروع كجزء من التعاون الاقتصادي المشترك. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، يواجه التعاون الاقتصادي بين العراق وإيران تحديات تتعلق بالتنسيق في السياسات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية، والتعامل مع التوترات الإقليمية. مع ذلك، توفر الاتفاقيات المبرمة والإرادة السياسية فرصاً واعدة لتعزيز هذا التعاون وتحقيق المصالح المشتركة⁽¹⁾.
- يأتي الإيرانيون بالمرتبة الأولى بين السياح القادمين إلى العراق، خصوصاً خلال مراسم زيارة الأربعين، حتى وصل عددهم إلى حوالي 8 ملايين شخص خلال العام 2024 بهدف زيارة العتبات المقدسة، في مقابل سفر حوالي 3.5 ملايين عراقي إلى إيران⁽²⁾. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات عدة، أبرزها تأشيرات الدخول للزوار الإيرانيين⁽³⁾. بالإضافة إلى ذلك، يعاني قطاع السياحة في العراق من نقص التنظيم، حيث يفتقر إلى برامج سياحية متكاملة. كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران أثرت سلباً على أعداد الزوار الإيرانيين إلى المدن المقدسة في العراق وقدرتهم الشرائية فيها، مما أدى إلى تراجع إشغال الفنادق وركود الأسواق المحلية.

لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا القطاع الحيوي، يتطلب الأمر تعزيز التعاون بين الدولتين،

(1) حسين قاسم محمد الياسري، تأثير التداخل الإثني للمحافظات الحدودية على العلاقات بين إيران والعراق، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 2021، ص 235.

(2) الإيرانيون يتصدرون السياح إلى العراق.. 8 ملايين زائر خلال عام واحد

<https://baghdadtoday.news/285001-8.html>

(3) تُقدر العائدات المالية التي سوف يحصل العراق عليها إذا ما أراد فرض رسوم تأشيرة دخول أراضيها على الأجانب بصفة زيارة بمئات الملايين من الدولارات.

وتنظيم برامج سياحية متكاملة، وتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للزوار، بما يضمن تجربة دينية وسياحية مميزة تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوطيد العلاقات الثنائية⁽¹⁾.
ففي نيسان (أبريل) 2024، ناقش رئيس هيئة السياحة العراقية مع الجانب الإيراني سبل تعزيز التعاون السياحي، والاتفاق على وضع خريطة طريق تتضمن التنسيق المشترك ومتابعة النشاطات السياحية بين البلدين.

بشكل عام، يعكس التعاون السياحي بين العراق وإيران التزام البلدين بتعزيز العلاقات الثنائية وتطوير القطاع السياحي، مع التركيز على تسهيل حركة الزوار وتطوير البنى التحتية اللازمة لدعم هذا التعاون.⁽²⁾

تأثير الأوضاع الإقليمية على العلاقات بين إيران والعراق

1 - السياسات الإقليمية وتأثيرها على العلاقات الثنائية: تتأثر الدولتان بالوضع الجيوسياسي في المنطقة، حيث أدت الأزمات في سوريا واليمن ولبنان دوراً في توجيه سياسات كل من إيران والعراق. إن اختلاف وجهات النظر بشأن بعض القضايا الإقليمية قد يؤثر على مستوى التعاون بين البلدين.

2 - العقوبات الدولية والضغط الاقتصادي: تؤثر العقوبات المفروضة على إيران بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي، لاسيما أن العراق يعتمد بشكل كبير على الواردات الإيرانية في قطاعات كبيرة مثل الطاقة والمواد الغذائية والعبارة عبر الطرق البرية. ويمكن أن تؤدي العقوبات دوراً في توجيه العراق نحو الاضطرار للبحث عن بدائل تجارية أخرى.⁽³⁾

3 - التعاون في إطار المنظمات الإقليمية: يشترك البلدان في عدد من المنظمات الإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة أوبك وبعض المنظمات الاقتصادية الأخرى. يمكن أن يكون هذا التعاون أداة لتعزيز العلاقات الثنائية من خلال العمل المشترك داخل هذه المنظمات.

التحديات العالقة في الملف الحدودي

تستمر المفاوضات بين العراق وإيران لمحاولة إيجاد حلول مرضية للطرفين. وقد تم تشكيل لجان مشتركة لمراجعة ترسيم الحدود وتقييم سبل تحسين العلاقات الاقتصادية

(1) عباس حسن البياي، المصدر السابق، ص 309.

(2) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 298.

(3) المصدر نفسه، ص 298.

والأمنية بينهما، بهدف الوصول إلى حلول توافقية تعزز التعاون وتضمن مصالح الطرفين. يُعد الحوار المستمر والتفاهم المتبادل أساساً لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية. تبقى مسألة الحدود البحرية والبرية بين العراق وإيران موضوعاً معقداً يتطلب تعاوناً وثيقاً وحلولاً مبتكرة لضمان تحقيق مصالح البلدين وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

لكن على الرغم من الجهود فما تزال هناك بعض القضايا العالقة بين البلدين التي تحول دون الوصول إلى اتفاق شامل منها:

1 - ترسيم الحدود: هناك بعض المناطق الحدودية التي تشهد خلافات حول السيادة والتبعية، وتؤثر في إدارة الموارد الطبيعية وتعيق تنفيذ مشاريع تنمية مشتركة

2 - إدارة الموارد المائية: تُعد بعض روافد نهر دجلة من الموارد المائية الرئيسة التي يتشاركها العراق مع إيران. ولكن السدود والمشاريع المائية التي نفذتها إيران قطعت تدفق المياه إلى العراق⁽¹⁾، مما أدى إلى مشكلات كبيرة في الزراعة وتوفير المياه الصالحة للشرب⁽²⁾.

3 - المياه الإقليمية: هناك توترات مستمرة حول حقوق الملاحة وتزاحم شديد في منطقة حساسة تقع بين سواحل (العراق، إيران، الكويت) وخلاف حول ما يُسمى البحر الإقليمي وهو حزام بحري ساحلي يمتد حتى 12 ميلاً بحرياً من خط الأساس للدولة، مما قد يؤثر على تجارة العراق الإقليمية، وقد يفضي إلى تضيق إطلالته البحرية. ناهيك عن (شط العرب)، إذ لا يزال الطرفان يسعيان للحصول على مزيد من التمرکز في هذا الممر المائي الاستراتيجي، والذي يصرّ العراق على التمسك بسيادته عليه.

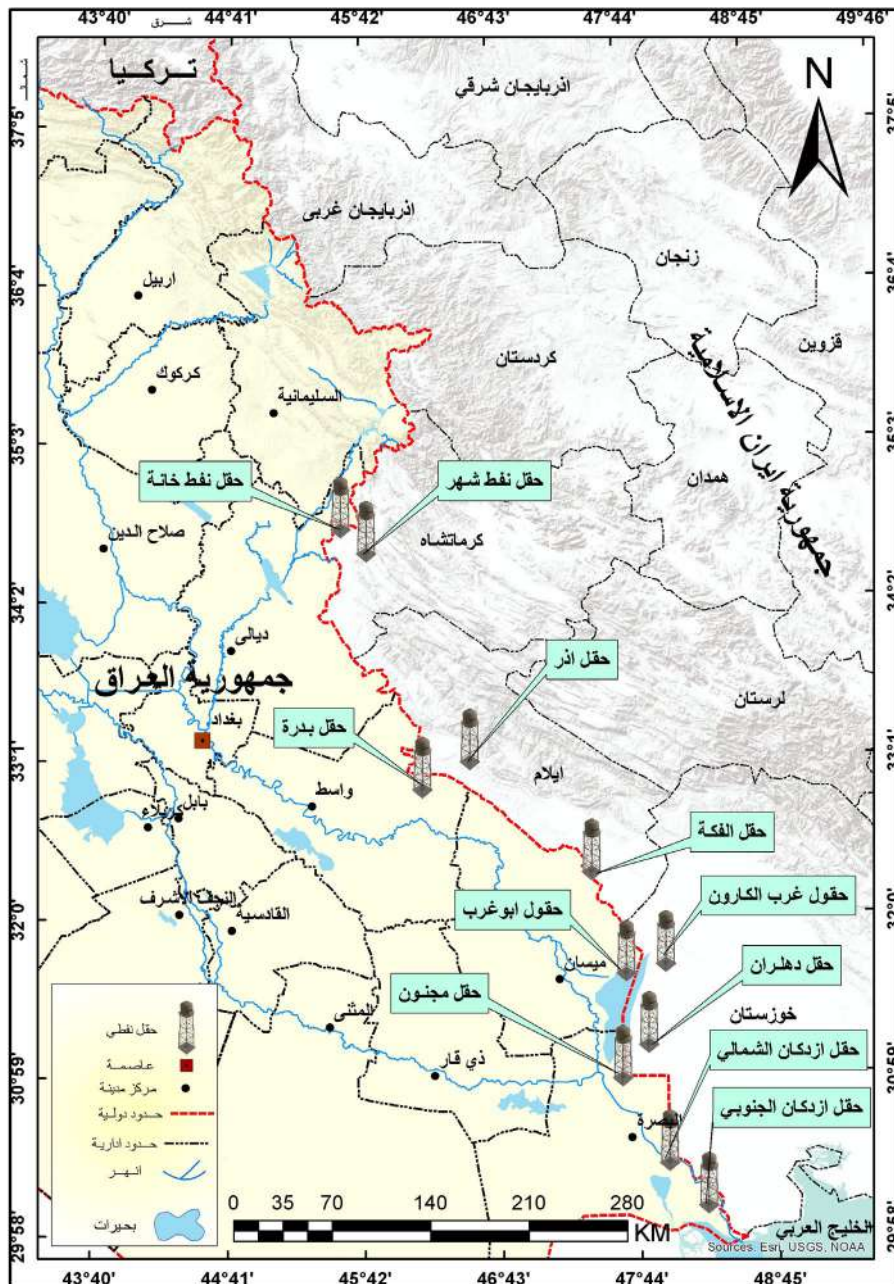
4 - حقول النفط المشتركة: يؤدي التنافس على استغلال الموارد الطبيعية إلى خلق بيئة غير مستقرة، قد تسفر عن خلافات مستمرة بين الدولتين⁽³⁾، إذ توجد حقول نفطية تقع على الحدود البحرية المشتركة، مما يستدعي اتفاقيات واضحة حول استغلال هذه الموارد وتوزيع العائدات. مثال ذلك (حقل الفكة). إذ اجتاحت المنطقة سنة 2009 توترات متكررة بسبب ادعاءات متبادلة بالسيادة على موارده الغنية. وكما يحصل اليوم في حقل (الدرة) الغني بالنفط والغاز، إذ تبلغ كمية الغاز الاحتياطي للاستخراج منه نحو 200 مليار متر مكعب، وتستثمره (الكويت، إيران، السعودية) في غياب الحقوق العراقية فيه.

(1) ونتيجة شح المياه فقد بلغ عدد الروافد التي حوّلتها إيران إلى داخل أراضيها والتي كانت تغذي الأراضي الزراعية العراقية على الجهة اليسرى لنهر دجلة 42 رافداً.

(2) عباس حسن البياتي، المصدر السابق، ص 308.

(3) المصدر نفسه.

خريطة رقم (14) الحقول النفطية المشتركة العابرة للحدود الدولية بين العراق وإيران



5 - **الملاحه وحقوق الصيد:** تتطلب إدارة الممرات المائية والتنسيق بشأن حقوق الصيد تعاوناً مستمراً بين البلدين لضمان الاستفادة المشتركة وتجنب النزاعات.⁽¹⁾

6 - **التلوث البيئي:** يؤثر التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والنفطية لدى الدولتين على البيئة البحرية في شط العرب، مما يتطلب جهوداً مشتركة لحماية النظام البيئي.⁽²⁾

7 - **التصدي للتغيرات المناخية:** يمكن للدولتين التعاون في مواجهة التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، مثل التصحر وارتفاع درجات الحرارة، عبر مشاريع مشتركة في مجال الزراعة والطاقة المتجددة. لقد أثرت السدود الإيرانية على تدفق المياه إلى الأنهار القادمة إلى العراق مثل نهر ديالى والكارون. فضلاً عن المخلفات وتلوث الهواء والمياه الناتج عن المصانع في المناطق الحدودية. والاحتباس والتغيرات المناخية وتأثيرها على الزراعة والموارد الطبيعية لكلا الدولتين.

8 - **مشاريع الطاقة البديلة:** الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح يمكن أن يكون مجاًلاً جديداً للتعاون بين البلدين.⁽³⁾

استراتيجيات تطوير العلاقات الإيرانية - العراقية في المستقبل:

1 - **إقامة شراكات استراتيجية طويلة الأمد:** يمكن للبلدين العمل على توقيع اتفاقيات

استراتيجية طويلة الأجل تشمل التعاون الاقتصادي، الأمني، والسياسي لضمان استقرار العلاقات وعدم تأثرها بالتحولات السياسية الإقليمية والدولية.

2 - **تطوير البنية التحتية المشتركة:** يمكن تطوير مشاريع البنية التحتية المشتركة مثل

السكك الحديدية والطرق السريعة بين البلدين لتسهيل حركة التجارة والتنقل.

3 - **تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتواصل السياسي:** يجب على البلدين إنشاء قنوات

اتصال دائمة لتعزيز الحوار السياسي وحل النزاعات المحتملة بطريقة سلمية.⁽⁴⁾

(1) كامل محمد مهدي، الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين العراق وإيران: التحديات والفرص، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2022، ص 146.

(2) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 299.

(3) عباس حسن البياتي، المصدر السابق، ص 311.

(4) المصدر نفسه، ص 310.

التعاون في مجال الاقتصاد والاستثمار:

1 - تعزيز الشراكة في قطاع النفط والغاز: نظراً لأهمية قطاع الطاقة لكلتا الدولتين، يمكن تعزيز التعاون من خلال تطوير مشاريع مشتركة في مجال استخراج النفط والغاز وتكريرهما.

2 - إنشاء مناطق اقتصادية حرة: يمكن للبلدين إنشاء مناطق اقتصادية حرة على الحدود المشتركة لتعزيز التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية والتجارية.

3 - تطوير الأنظمة المصرفية والمالية: يمكن تحسين التعاون في المجال المصرفي من خلال تسهيل التحويلات المالية وإنشاء آليات لدعم المشروعات الاستثمارية بين الدولتين⁽¹⁾.

4 - تفعيل الاتفاقيات السابقة: مراجعة وتحديث الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين لضمان توافقها مع المستجدات الحالية وتحقيق أقصى استفادة منها بما يخدم مصالحهما.

5 - إشراك القطاع الخاص: تشجيع الاستثمارات المشتركة بين رجال الأعمال من الدولتين وتقديم تسهيلات وحوافز لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. من خلال مواجهة التحديات بروح التعاون وتبني استراتيجيات مبتكرة، يمكن لإيران والعراق بناء شراكة قوية تسهم في استقرار وازدهار المنطقة بأكملها.

مشروع طريق التنمية ودور الحدود فيه

يُعد مشروع طريق التنمية العراقي من المبادرات البارزة التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. يربط هذا المشروع ميناء الفاو في جنوب العراق بتركيا عبر شبكة طرق حديثة، مما يسهل حركة التجارة بين دول الخليج وتركيا وأوروبا. أشارت الصحف الإيرانية إلى أن هذا المشروع يزيد من الأهمية الاستراتيجية للعراق كدولة مجاورة لإيران، ويخلق منافسة بين ممر الشمال - الجنوب الإيراني ومشروع طريق التنمية العراقي⁽²⁾.

إن تحويل الحدود العراقية - الإيرانية من خط فصلٍ سياسي إلى جسر تواصل اقتصادي وتنموي يتطلب:

(1) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 299.

(2) كامل مهدي محمد، المصدر السابق، ص 150.

- تطوير البنى التحتية للنقل، سكة الحديد، الطرق السريعة.
- إنشاء مجالس تنمية حدودية مشتركة لإدارة المشاريع الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية والطاقة ضمن مناطق حدودية خاصة. ودعم الاستقرار الأمني والإداري، باعتباره شرطاً أساسياً لجذب رؤوس الأموال. وتشكل الحدود العراقية - الإيرانية محوراً مركزياً في مشاريع التنمية الوطنية والإقليمية، فهي ليست مجرد خط ترسيم سياسي، بل فضاء اقتصادي وثقافي يمكن أن يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز الأمن الإقليمي، ودعم التنمية المستدامة في البلدين. إن تفعيل هذا الدور يتطلب رؤية مشتركة تستند إلى التعاون والتوازن بين السيادة والمصالح المتبادلة.
- على الرغم من الفرص الواعدة، يواجه التكامل الاقتصادي بين العراق وإيران تحديات عدة، أبرزها:
- التباينات في السياسات الاقتصادية التي تتطلب عملية التكامل تنسيقاً مستمراً للسياسات المالية والتجارية بين الدولتين.
- البنية التحتية بحاجة إلى تطوير وتحسين المرافق اللوجستية لضمان انسيابية حركة البضائع والأفراد والتوترات الإقليمية التي قد تؤثر الأوضاع السياسية في المنطقة على مسار التعاون الاقتصادي⁽¹⁾.
- مع ذلك، فإن الإرادة السياسية والتعاون المستمر يمكن أن يساهما في تجاوز هذه التحديات وتحقيق تكامل اقتصادي مثمر يخدم مصالح الدولتين. لذا يُعتبر التكامل الاقتصادي بين العراق وإيران خطوة استراتيجية نحو تعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة⁽²⁾.
- وتم توقيع عدة مذكرات تفاهم لتعزيز الاستثمارات المشتركة في مجالات متعددة، بما في ذلك النقل، والطاقة، والتجارة، والكهرباء، والغاز، والمياه. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين.

(1) محمد حسين شذر الوحيلي، المصدر السابق، ص 297.

(2) حسين قاسم محمد الياسري، المصدر السابق، ص 234.

الخاتمة

توصف الحدود العراقية - الإيرانية بأنها حدود مرنة قياساً بالمعطيات التاريخية التي حدثت بين الدولتين لاسيما بعد التقاطع في المصالح خلال السنوات التاريخية السابقة، وانعكست مآلات الاحداث بين الدولتين إلى مشكلات وخصومة ومن ثم العديد من الحروب. وألقت الصراعات بكافة صنوفها الداخلية والخارجية بظلالها على تلك الحدود بينهما. وتمثلت الخلافات الحدودية بين الدولتين في النزاعات البرية والبحرية، وأدت إلى تغيير موازين القوى في أحيان كثيرة بسبب تغيير نظام الحكم في الأخيرة بعد عام 2003. وتمثل الحدود العراقية - الإيرانية إذا ما أُحسن استخدامها بوابة واعدة للتعاون والتكامل وتحقيق مصالح الشعبين الجارين.

المصادر

- إسماعيل حامد، تاريخ العراق العثماني، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012.
- جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية، ومشكلة الحدود العراقية - الإيرانية، دراسة قانونية وثائقية، (بغداد: دار السلام، 1975).
- جامعة وارث الأنبياء (العراق)، «اتفاقات التعاون والتوأمة مع جامعات إيرانية» - اتفاق أكاديمي وثقافي مع جامعة قم الإيرانية.
- جعفر المظفر، اتفاقية الجزائر 1975 بين القانون والسياسة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.
- جميل موسى النجار، العلاقات العثمانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها على 1823 - 1875، (بيروت: دار الرافدين، 2016).
- جهاد عودة، علاء جمعة، الصراع الدولي حول إقليم الاحواز، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2017).
- حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، المجلد 3، ص 90 - 92.
- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، 2007).
- حسن مجيد الدجيلي، إيران والعراق خلال خمسة قرون، (بيروت دار الأضواء، 1980).
- حسن ناصر، العراق في العهد العثماني، جامعة الموصل، 1995.
- حسين قاسم محمد الياسري، تأثير التداخل الإثني للمحافظات الحدودية على العلاقات بين إيران والعراق، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 2021.
- حسين كريم حمود، الاتفاقيات الإيرانية - العراقية اتفاقية 1975 انموذجا، مجلة العلوم الأساسية، العدد 15، 2023.

- حقي إسماعيل، الدولة العثمانية والعلاقات العثمانية - الإيرانية في القرن السادس عشر، (أنقرة، مركز الدراسات التاريخية العثمانية، 1994).
- رجاء حسين حسني الخطاب، العراق والصراع العثماني الفارسي، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1982).
- رجاء حسين حسني الخطاب، العلاقات العثمانية - الفارسية 1847 - 1981، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1985).
- رماح سعد مرهون المعموري، موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 - 1991 دراسة تاريخية، بيروت، مركز الرافدين للحوار، 2021.
- شاكِر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، (بغداد: دار البصري، 1966).
- شعيب احمد سلمان، العلاقات العراقية الإيرانية، مجلة جامعة بغداد، العدد، 31، 1981.
- ظلال جواد كاظم، الأهمية الجيوسياسية لموقع العراق الجغرافي، في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 2005.
- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، (بغداد، دار المعارف، ج2، 1936).
- عباس حسن البياتي، بين قدر التاريخ واسر الجغرافيا، متغيرات العلاقات الإقليمية والدولية، (بغداد: دار الرواق، 2022)، ج 1.
- عبد الأمير الحمداني وآخرون، العلاقات العراقية - الإيرانية: دراسة في التاريخ السياسي والحدود، (مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة).
- عبد الحق العاني، القانون الدولي والنزاعات الحدودية في الخليج العربي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990).
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1990).
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الدولة العثمانية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1990).

- غزوة سعيد عبود الصراع الفارسي - العثماني وانعكاساته السلبية على العراق 1508 - 1914، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 27، العدد 1، 2016.
- فاروق جميل جاويش، تسوية الحدود العثمانية الفارسية 1911 - 1914، مجلة كلية الآداب، العدد 12، الجزء 2، 2005.
- فراق داود سلمان، العلاقات العراقية الإيرانية 1924 - 1932، مجلة الدراسات الإيرانية، 2005م، 1 - 2.
- كامل محمد مهدي، الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين العراق وإيران: التحديات والفرص، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2022.
- كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1985).
- محمد أحمد زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ت: محمد علي عوني، (القاهرة، 1931).
- محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، (عمّان، دار الجنان للنشر، 2016).
- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ت: احسان حقي، (بيروت: دار النفائس، 1983).
- محمد مجيد الربيعي العراق وإيران، تفاعلات القوة والنفوذ بعد 2003، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).
- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر - بلاد العراق - 1924 - 1999، (بيروت، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1992).
- منال لؤي سعدي، العلاقات الإيرانية - العثمانية 1848 - 1896 وأثرها علي أوضاع العراق الاقتصادية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد 114، 2022، ص 22.
- نزار علوان عبدالله، تاريخ شهرزور من الحكم الاردلاني إلى الحكم العثماني 1329 - 1554، جامعة الكوفة، مجلة كلية التربية، مج 15، العدد 28، 2021.

الفصل الثالث

الحدود العراقية - التركية

أ.م.د. علي خليل أحمد⁽¹⁾

مدخل: قيام المملكة العراقية وظهور مشكلة الموصل مع تركيا الحديثة

يبلغ طول حدود العراق مع تركيا 331 كم، وتشكل بهذا ما نسبته 9.10 % من مجموع أطوال حدود العراق، وتبدأ غرباً من ملتقى نهر الخابور مع نهر دجلة، وتتبع مسار التالوك أو القناة الرئيسية لنهر الخابور وروافده لمسافة 57 كم، ثم مساراً متعرجاً عبر الجبال متتبعة بالتناوب الجداول ثم الجبال حتى ملتقاها مع حدود إيران، تمر في منطقة جبلية معقدة الالتواء، ذات صخور كلسية. أما المنطقة السهلية فلا يتجاوز طولها أكثر من 31 كم تمتد من سيلوبي (أحد اقصية ولاية شرناق التركية) إلى زاخو (مركز قضاء في محافظة دهوك)، حتى تقاطع الحدود التركية السورية⁽²⁾.

ويلاحظ على المنطقة التي يسير فيها الخط بين العراق وتركيا تشابه التكوينات الجيولوجية والتضاريس والنبات الطبيعي والمناخ والتربة ونوع الاستثمار الزراعي وطبيعة الاستيطان البشري فيها. وعلى الرغم من وعورة المنطقة وتعقيداتها الجغرافية التي تقيد حركة التنقل وتُشكل فاصلاً طبعياً بين البلدين، فإنهما نجحا في إيجاد معابر للاتصال، ومدّ جسور العلاقات الاقتصادية، واستغلال مجاري الأنهار المشتركة، فضلاً عن تنظيم حركة السكان المتبادلة⁽³⁾.

تمتد الحدود العراقية التركية فلكياً بشكل رئيسي بمحاذاة دائرة العرض 37 شمالاً، بين أقصى نقطة شمالية: تقع عند خط عرض 37 شمالاً تقريباً. ونقطة البداية غرباً بإحداثيات

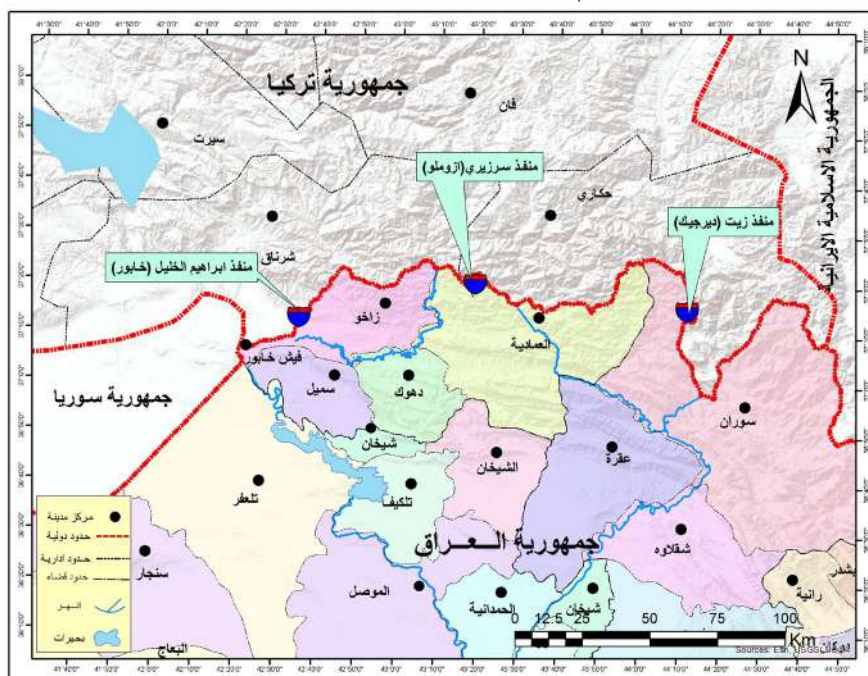
(1) أكاديمي، كلية الآداب - جامعة الكوفة.

(2) Enes Demir, Türkyenin Irak Kuzyine Yönlük Asker Herekat ve Stratejisiniy Tarihse Ark Plan, 18 Türk Tarihi Koncersi, 9 cilt, Ankara, Türk Tarihi Kurumu, 2022, S. 199

(3) ظلال جواد كاظم ياسين، الأهمية الجيوسياسية لموقع العراق الجغرافي، في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 2005، ص 38 - 39.

تقريبية 37 شمالاً و 42 شرقاً. نقطة النهاية شرقاً (المثلث الحدودي العراقي التركي الإيراني): تقع في منطقة جبلية وعرة عند إحداثيات تقريبية 37 شمالاً و 44 شرقاً. لا توجد مدن تركية كبيرة قريبة على الحدود مع العراق، أكبرها على الحدود هي مدينة كولمريك على بعد 34 كيلو متر، إحدى مراكز محافظة حيكاري الحدودية مع العراق. أما في الجانب العراقي فالمدن التالية تقع بالقرب من الحدود وهي: زاخو على بعد 5 كم، العمادية على بعد 12 كيلومتر، زيبار على بعد 19 كم، عقرة على بعد 35 كم⁽¹⁾. وتقع أربع نقاط تفتيش على طول الحدود العراقية التركية. وباستثناء بوابة إبراهيم الخليل الحدودية (الخابور) الرئيسية، تُفتح وتُغلق بوابات أخرى من حين لآخر من قبل الحكومة التركية⁽²⁾.

خريطة رقم (15) المنافذ الحدودية بين العراق وتركيا



(1) United States OF Amerca Department of Satate, international Boundary Study Iraq - Turkey Boundary (country codes:12 - tu) p.2

(2) Eda Kirişioğlu, Borders at the Agenda of the Turkish Parliament: An Analysis of Debates on Mass Refugee Flows from Bulgaria (1989), Iraq (1991) and Syria (2011 - 2013), Degree of Master, Graduate School of Social Sciences in Partial Fulfilment of the Requirements for the of Arts in International Relations Koç University, 2018,s.48

وعن المنافذ العراقية على تركيا ينظر الجزء الأخير من هذا الكتاب: الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2030-2025. ص 336-337

رُسمت الحدود العراقية التركية بعد الحرب العالمية الأولى التي أفرزت عالماً جديداً بعد انتهائها، إذ تشكلت المملكة العراقية بتوحيد الولايات الثلاث: بغداد، البصرة، الموصل، تحت الانتداب البريطاني بعد اندحار الدولة العثمانية⁽¹⁾، وتوقيع هدنة وقف إطلاق النار (مودروس) في 30 تشرين الأول (أكتوبر) 1918 بشروط أملتها دول الوفاق⁽²⁾.

ولهذه مودروس أهمية تاريخية كبيرة ليس للدولة العثمانية فقط، التي أصبحت تحت سيطرة الحلفاء⁽³⁾، بل لترسيم حدود العراق مع الجمهورية التركية الوريثة للدولة العثمانية، فعند إعلان الهدنة كانت القوات العثمانية تأخذ مواضع دفاعية على الخط في غرب نهر دجلة: الرقة⁽⁴⁾، دير الزور⁽⁵⁾، ميادين⁽⁶⁾، سنجار⁽⁷⁾ تلعفر⁽⁸⁾، وفي شرق نهر دجلة: حمام العليل⁽⁹⁾، ونزولاً

(1) للتفاصيل يُنظر: فيليب ويلارد إيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، (بيروت، 1949).

(2) Resul Yavuz, Mondros Ateşkes Antlaşmasından Sever Antlaşmasına Giden Süreçte Türk Diplomasisi, Doktora Tezi, T.C. Dokuz Eylül Üniversitesi, Atatürk İlke VE İnkılapları Enstitüsü, İzmir, 2016, s. 120 - 127.

(3) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين الجزء الأول تطور أحداث ما بين الحربين 1914 - 1945، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، بلا «ت»)، ص 108.

(4) الرقة: مدينة سورية تقع على الضفة الشرقية لنهر الفرات قبل التقائه بنهر البليخ 160 كم شرق مدينة حلب. وللإطلاع على البلدات الحدودية بين تركيا والعراق وسوريا يُنظر الخريطة رقم (17) و(18) والفصل السادس الخاص بالحدود العراقية السورية والأردنية.

(5) دير الزور: محافظة سورية تبعد عن الحدود العراقية 122 كم، و450 كم عن شمال شرق دمشق.

(6) ميادين: قضاء تابع لمحافظة دير الزور السورية، كانت سابقاً تُعرف بالرحبة، تقع على الضفة اليمنى لنهر الفرات، على بعد 45 كم من الجهة الجنوبية الشرقية لدير الزور.

(7) سنجار: شكال باللغة الكردية: قضاء تابع لمحافظة نينوى، على بعد 80 كم عنها، ونحو 10 - 12 كم عن الحدود العراقية السورية.

(8) تلعفر: قضاء تابع لمحافظة نينوى، يقع غرب مدينة الموصل بـ 70 كم، جنوب المثلث الحدودي العراقي التركي السوري، يبعد عن الحدود السورية التركية نحو 60 كم.

(9) حمام العليل: ناحية تابعة لقضاء الموصل (مركز محافظة نينوى) تقع على ضفاف نهر دجلة تبعد عن جنوب شرق الموصل 24 كم.

مع منسوب نهر الزاب الكبير، قنطرة كوير⁽¹⁾، ديبكة⁽²⁾، قاضي خانه⁽³⁾، طقطق⁽⁴⁾، چمچمال⁽⁵⁾، السليمانية⁽⁶⁾، حلبجة⁽⁷⁾، بينما كانت القوات البريطانية في شرق النهر في قرى كيار (قيارة) 60 كم جنوب الموصل، التون كوبري⁽⁸⁾، مدينة كركوك⁽⁹⁾، طوزخورماتو⁽¹⁰⁾، كفري⁽¹¹⁾، خانقين⁽¹²⁾.

- (1) كوير: قصبة في قضاء مخمور في محافظة نينوى تقع عند التقاء الحدود الإدارية لنينوى واربيل وكركوك.
ABixAxiABDIKAYQABixAxiABDIHCAcQABiABDIQCAgQLHjHARixAxjRAXiABNI
BCTkyOThqMGoxNagCCLACafEFotAwnVol6Ig&sourceid=chrome&ie=UTF-8
- (2) ديبكة: قصبة تقع ضمن قضاء مخمور إلى الجنوب الغربي من أربيل وجنوب شرق الموصل بحوالي 80 كم.
- (3) قاضي خانه: وتعرف باللغة الكردية قازيه، كانت تقع شمال غرب قضاء كويسنجق قرب طريق كويسنجق - ديبكة
- (4) طقطق: ناحية تابعة لقضاء كويسنجق في محافظة أربيل، تبعد عن شمال كركوك 60 كم وعن شرق أربيل 90 كم.
- (5) چمچمال: قضاء يقع ضمن الحدود الادارية لمحافظة السليمانية، ويمثل الحدود الشرقية لمحافظة كركوك المحاذية للسليمانية بطول 90 كم. يُنظر: بشرى أحمد عباس فرحان، دراسة مؤشرات جودة مياه الآبار في قضاء چمچمال شمال شرق العراق، مجلة دراسات في الانسانيات والعلوم التربوية، العدد: 7، 2024، ص 302.
- (6) تقع مدينة السليمانية في الجهة الشمالية الشرقية من العراق، تبعد عن بغداد 370 كم، وهي مركز محافظة السليمانية، تقع في القسم الوسط من سهل شهبازور، ويعد هذا السهل من أكثر السهول الداخلية في جبال العراق. تحدها من الشمال الشرقي إيران ومن الجنوب محافظة ديالى ومن الغرب محافظة كركوك ومن الشمال الغربي محافظة أربيل.
- (7) حلبجة: أصبحت الآن المحافظة التاسعة عشر في العراق، تقع جنوب شرق السليمانية بـ 65 كم، ولا تبعد عن حدود العراق مع إيران سوى 14 كم.
- (8) التون كوبري: ناحية تابعة لقضاء الدبس في محافظة كركوك على بعد 40 كم إلى الشمال في الطريق إلى أربيل.

<https://alsabaah.iq/36573.html>

- (9) كركوك: مركز محافظة كركوك، تقع في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من العراق، تبعد عن العاصمة بغداد 265 كم، يحدها من الشمال ناحيتي شوان والتون كوبري ومن الجنوب ناحيتي ليلان وتازة خور ماتو (طوزخورماتو) ومن الشرق ناحية قره هنجير. يُنظر: مروان ياسين سلطان، تحليل جغرافي لتركز السكان في مدينة كركوك لمدة 1997 - 2024، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية مجلد 6 العدد 3، 2025، ص 6022.
- (10) طوزخورماتو: قضاء يقع في الجزء الشمالي الشرقي من العراق يتبع محافظة صلاح الدين، يحده من الشمال قضاء داقوق في كركوك، ومن الجنوب قضاء كفري، ومن الشرق ناحية قادر كرم ومن الغرب قضاء الدور. تبعد عن كركوك 80 كم. يُنظر: عذراء طارق خورشيد وفخري خلف عبد الله، التحليل المكاني لنمو السكان في قضاء طوز خورماتو للمدة 1977 - 2012، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 29، العدد، 2، 2018، ص 2253.
- (11) كفري: قضاء تابع لمحافظة السليمانية. يبعد 106 كم عن مركز المحافظة بطريق مستقيم، و127 بالمتعرج.
- (12) خانقين: قضاء تابع لمحافظة ديالى، يقع إلى الشمال الشرقي من بعقوبة مركز المحافظة بحوالي 97 كم،

فأسرع الجيش البريطاني لانتهاز انهيار العثمانيين وتقهرهم بالسيطرة على ولاية الموصل كلها، واستندت قيادته العسكرية في ذلك إلى المادة السابعة من الهدنة التي أقرت بأنه يحق للحلفاء ان يحتلوا أي نقاط استراتيجية في حالة ظهور وضع يهدد أمن قواتها⁽¹⁾. وكانت ولاية الموصل، يحدها قضاء جزيرة ابن عمر شمالاً الذي يفصل ولاية ديار بكر التركية عن الموصل. وتشكل ناحية بنسوان في سنجق السليمانية حدود الولاية والدولتين العثمانية والقاجارية (الإيرانية) شرقاً. وتفصل تكريت ولاية بغداد عن الموصل جنوباً، وسنجق الزور غرباً. ومركز الولاية مدينة الموصل⁽²⁾.

فاحتلت القوات البريطانية بعد الهدنة مدينة السليمانية في 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1918، والموصل في 15 منه، وبعد يومين من احتلال الموصل احتلت أربيل⁽³⁾، وفي الثلاثين من الشهر المذكور احتلت: سنجار، تلعفر، راوندوز⁽⁴⁾، زاخو⁽⁵⁾، العمادية⁽⁶⁾،

بالقرب من الحدود العراقية - الإيرانية. للتفاصيل عنه ينظر: جمعة علي داي، مدينة خانقين دراسة في الجغرافية الطبيعية والبشرية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 35، 2019، ص 83.

Musul - kerkük İle ilgili Arşiv Belgeleri 1525 - 1919, T.C.Başbakanlık Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı Yayını: 11, Ankara, 1993, S.57.

(1) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 - 1950، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الجزء 1، (الفكر للنشر والتوزيع: بغداد، 1983)، ص 156.

(2) EROĞLU Murat BABUÇOĞLU Orhan ÖZDİL Cengiz MOSUL IN THE OTTOMAN VİLÂYET SALNÂMES, tr, Ümit ildan, Ankara, 2012, sç 117

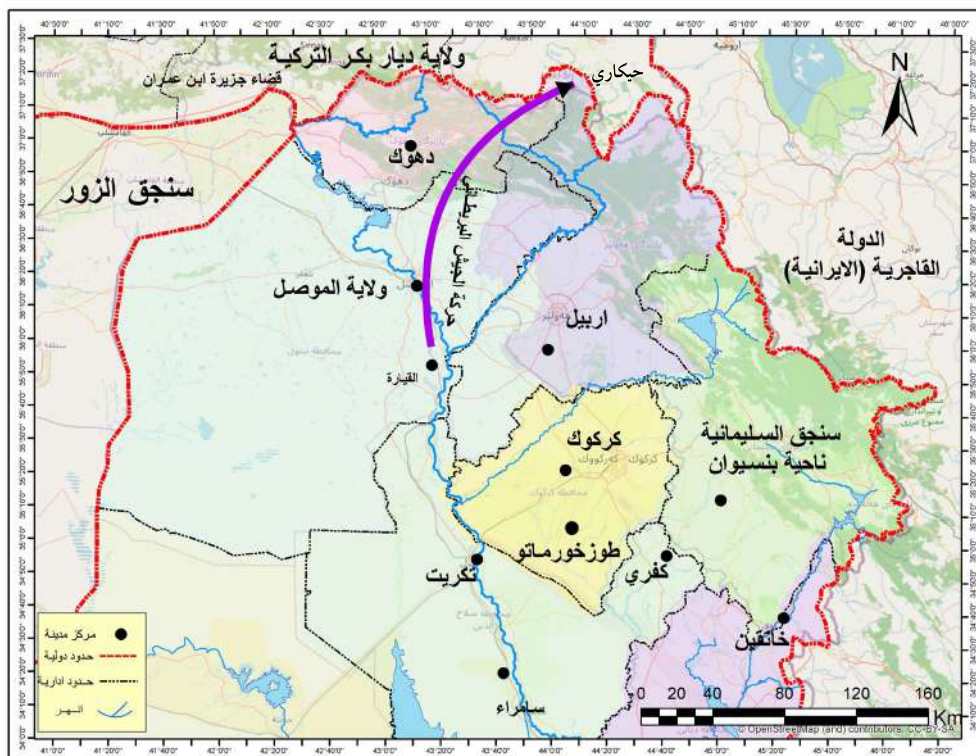
(3) EROĞLU Murat BABUÇOĞLU Orhan ÖZDİL Cengiz MOSUL IN THE OTTOMAN VİLÂYET SALNÂMES, tr, Ümit ildan, Ankara, 2012, sç 117

(4) راوندوز: قضاء تابع لمحافظة أربيل يقع شمال شرقها بـ 130 كيلو متر، و 1500 متر فوق مستوى سطح البحر، تحيطه الجبال من جميع جهاته، جبال زوراك شمالاً، جبال كورك جنوباً، جبال هندرين شرقاً، جبال برادوست غرباً.

(5) زاخو: من أفضية محافظة دهوك الشمالية، يمر نهر الخابور من وسطها، تبعد عن دهوك 85 كم، تحدها تركيا من الشمال وسوريا من الغرب. عن قضاء زاخو يُنظر: منال رأفت خالد، سعد صالح خضر، العلاقة المكانية بين العوامل الجغرافية واستعمالات الارض الزراعية في قضاء زاخو، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، مجلد 19، العدد الثاني - الجزء الثاني، 2024، ص 359.

(6) العمادية: واحدة من المدن التاريخية البارزة في العراق، الآن قضاء تابع لمحافظة دهوك، يبعد عنها 70 كم، وعن الحدود التركية 10 كم، على ارتفاع يقدر 1400 متر فوق مستوى سطح البحر

خريطة رقم (16) انطلاق الجيش البريطاني من القيارة جنوب الموصل نحو الحدود العراقية التركية 1918

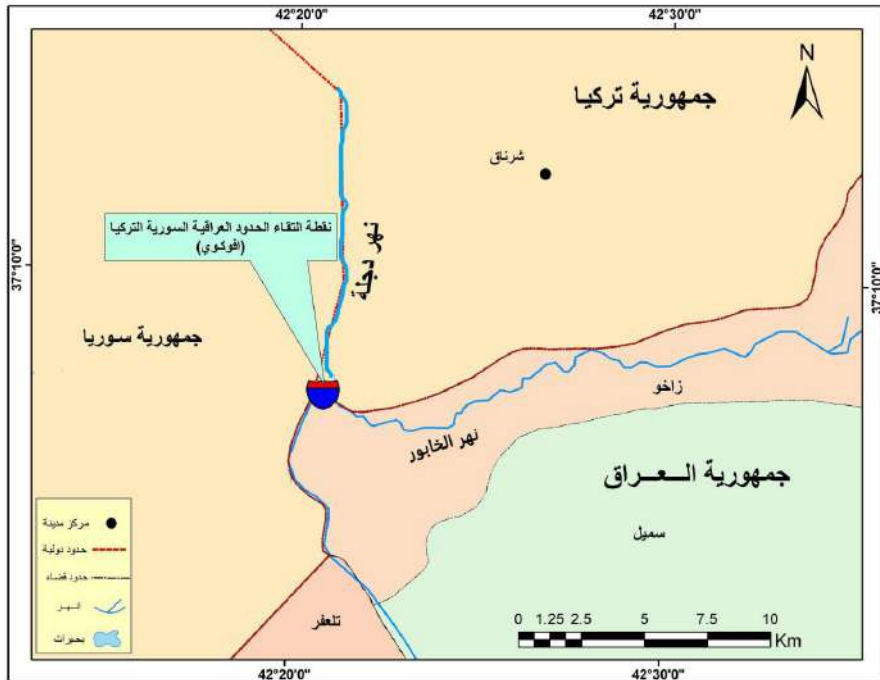


- AEneş Demir,a,g,e,s.18; İhsan DENLİ, Cumhuriyet'in 100. Yılında Şırnak İli, Şırnak Üniversitesi İktisadi ve İdari Yaklaşımlar Dergisi Cilt/; 5, Sayı/; 2, Yıl: 2023.s.79

خريطة رقم (17) الحدود العراقية التركية الحالية



خريطة رقم (18) نقطة التقاء الحدود العراقية التركية السورية



والجدير بالذكر إن القائد العثماني في الموصل علي احسان باشا اعترض على إجباره إخلاء الموصل في 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1918 بدعوى إن شروط الهدنة التي لم تحتو على ما ينص على «تخلي الأتراك عن الموصل»، لذلك نشأ ما عُرف بمشكلة الموصل⁽¹⁾، التي تسببت في خلاف كبير حولها بين العراق وتركيا استمر حتى عام 1926⁽²⁾.

مشكلة الموصل من 1920 إلى خط بروكسل 1925

لم تعترف الحكومة العثمانية بالاحتلال البريطاني لولاية الموصل، فأقر مجلس المبعوثان العثماني (النواب) في دورته الأخيرة في 22 كانون الثاني (يناير) 1920، بأن حدود الدولة التركية هي حدودها في 30 تشرين الأول (أكتوبر) 1918، التي كانت تسيطر عليها القوات العثمانية عند وقف إطلاق النار، والسكان الذين يعيشون ضمن هذا الموقع ولهم صفات مشتركة يشكلون وحدة وطنية غير قابلة للتجزئة⁽³⁾. فانطلقت في تركيا (حرب الاستقلال) بقيادة مصطفى كمال، لا من أجل الموصل بالتحديد، وإنما لطرد الحلفاء من تركيا. وتمكنت بعد سلسلة من المعارك الناجحة من إلغاء معاهدة سيفر (10 آب/أغسطس 1920) التي كانت موادها (62، 63، 64) تتيح قيام دولة كردية مستقلة وانضمام كرد الموصل طواعية - بالحصلة - إلى هذه الدولة في حال تأسيسها⁽⁴⁾، فاضطرت دول الوفاق إلى دعوة الأتراك إلى مدينة لوزان السويسرية لحضور مؤتمر وعقد معاهدة جديدة مع الأتراك.

1 - مؤتمر لوزان والحدود العراقية التركية 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1922

عُقد مؤتمر لوزان منذ 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1922 لكن تباين وجهات النظر بين الوفدين البريطاني والتركي أدى إلى اخفاقهما في التوصل إلى السلام خلال أيامه الأولى⁽⁵⁾.

(1) إبراهيم خليل أحمد، الاحتلال البريطاني والمقاومة الموصلية، بحث ضمن: موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الخامس، (دار الكتب للطباعة والنشر: الموصل، 1992)، ص 23.

(2) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا حقبة من الصراع 1914 - 1958، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000)، ص 19.

(3) Aysel Okan, Misakk - I Milli, Yüsek Lisans Tezi, t.c., Trakya Üniversitesi, Sosyal B işimler Enstitüsü, İstanbul, 2007, s.53.

(4) وللاستزادة يُنظر: علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884 - 1973، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - جامعة المستنصرية، 2006، ص 53.

(5) فاضل حسين واخرون، تاريخ العراق المعاصر، (مطبعة جامعة بغداد: بغداد، 1980)، ص 43
Mustafa kemal Atatürk Nutuk, Istanbul, Şirharf 2008, s.500

وكذلك لم تُحل مشكلة الموصل، إذ أصر الطرفان التركي والبريطاني على حلها وترسيم الحدود لصالحهما، بسبب موقع الموصل الجغرافي الاستراتيجي، ويصبح من يستولي عليها مسيطراً على بغداد نفسها، مما يهدد أمنها، ثم ان الخلاف كان جوهرياً بين الطرفين في تلك المفاوضات فمن وجهة نظر البريطانيين كان النقاش في لوزان لتحديد الحدود العراقية التركية، وليس من اجل تحديد مصير ولاية الموصل ⁽¹⁾.

وبعد استئناف المفاوضات في مرحلتها الثانية في 23 نيسان - ابريل 1923 والتي جرت بسلاسة، تم التوقيع على معاهدة لوزان في 24 تموز (يوليو) 1923. تألفت المعاهدة من 114 مادة، والذي يهمنها منها الفقرة الثانية/المادة الثالثة التي تركت حل مشكلة الموصل وترسيم الحدود إلى مفاوضات مباشرة بين الطرفين التركي والبريطاني، فنصت على: «يتم تعيين الحدود بين تركيا والعراق بموجب هذه المعاهدة خلال تسعة أشهر صلحاً بين تركيا وبريطانيا العظمى. وإذا لم يتم التوافق خلال المدة المذكورة يعرض موضوع الخلاف على مجلس عصبة الأمم، وريثما يتخذ القرار بشأن الحدود لن تجري أي تحركات عسكرية او تحركات أخرى من شأنها ان تغير بأي شكل من الأشكال الوضع الراهن للأراضي التي سيتوقف مصيرها النهائي على هذا القرار» ⁽²⁾.

2 - مؤتمر الخليج 19 أيار (مايو) 1924 ونقل مشكلة الموصل إلى جمعية عصبة الأمم

بدأت المفاوضات الثنائية بين تركيا وبريطانيا والتي حددت مدتها بموجب معاهدة لوزان بتسعة اشهر في 19 أيار (مايو) 1924 في اسطنبول، في البناية القديمة لوزارة البحرية، لذلك عرف هذا المؤتمر باسم مؤتمر الخليج (Haliç Konferansı)، استمر لغاية الخامس من حزيران (يونيو) من العام المذكور ⁽³⁾.

وقد بدت الفجوة كبيرة بين الجانبين منذ اليوم الأول من المفاوضات، إذ أكد الجانب التركي على ان تحديد الحدود العراقية التركية بطريقة تترك الموصل والسليمانية وكركوك لتركيا مطلب واقعي وجغرافي وتاريخي، وطلب إجراء الاستفتاء لمعرفة رغبات سكان الموصل، وبيّن الحاجة إلى سلام دائم بين الطرفين ⁽⁴⁾.

(1) Sırhat Güvenc ve ayrilari, Güncel Tartışmalar İşğnda Lozan, İstanbul: Kıssmen Reskî, 2017, s.55.

(2) توركيا بويوك ملت مجلسي خارجية وكالآتي، لوزان صلح معاهده نامه سي مقالات وسندات سائره 24 تموز 1339 - 1923، (استانبول: احمد احسان وشركاسي، 1339هـ)، ص 12.

(3) فاضل حسين وآخرون، المصدر السابق، ص 41.

(4) المصدر نفسه.

وطبقاً لدراسات تركية معاصرة فإن الأتراك كانوا يريدون ان يمر خط الحدود من «نهر ديالى، جبال حميرين، جبال مكحول، وادي ثرثار وجبال سنجار» وبهذه الصورة تبقى ولاية الموصل لهم شمال خط الحدود⁽¹⁾. أما برسي كوكس، رئيس الوفد البريطاني، فكانت له وجهة نظر أخرى، إذ أكد على مد حدود العراق إلى شمال الموصل، بضم: قسبة بيت الشباب على بعد 20 كم من الحدود العراقية السورية الحالية، وجولاميرك (حيكاري) الذي كان سنجقاً تابعاً لولاية وان في العهد العثماني، طبقاً لتعليمات تلقاها من حكومته، لإيجاد موطن للآثوريين الفارين من حيكاري إلى الموصل، وإلا فإن بريطانيا ستحتفظ لنفسها بحرية العمل التامة فيما يخص الحدود التي تطالب بها امام عصبة الأمم⁽²⁾. وعلى الرغم من أن البريطانيين كانت لديهم مخاوف أمنية متقدمة لتبرير إنشاء حدود استراتيجية في المناطق الجبلية بين تركيا والعراق، فإن الأولويات البريطانية والعراقية بشأن ولاية الموصل كانت محددة بـ «الرغبة في ضمان بقاء حقول النفط على الجانب العراقي من الحدود الفعلية، وثانياً الحفاظ على سلامة الدولة العراقية كما تصورها السياسيون البريطانيون والعراقيون في عشرينات القرن الماضي»⁽³⁾.

ويبدو ان تنفيذ المطالب البريطانية كان يحقق لها أهدافاً عديدة منها: انها ستضمن تأييد الآثوريين الكامل لها، وتتخلص من عبء التزاماتها المالية التي ارهقت كاهل دافع الضريبة البريطاني، ثم انها توسع نفوذها في المنطقة، بوجود اقلية مؤيدة لها، يمكن تحريكها للضغط على الحكومات العراقية عند الحاجة. وقد حاولت الحكومة البريطانية إقناع العراقيين بإلحاق قسم من مناطق الآثوريين في تركيا بالعراق ومنحهم الحكم الذاتي، بقولها ان ذلك الامر سيؤدي إلى حماية الحدود العراقية من قبل الآثوريين، إذ «تدفعهم مصلحتهم لصد أي هجوم تقوم به تركيا»⁽⁴⁾، وطبقاً لدراسات رفضت بريطانيا حل القضية لصالح الأتراك مقابل تعهد تركي بإشراك بريطانيا مناصفةً في الشركات النفطية التي ستعمل في الأراضي التي تعاد إلى

(1) Ferhat Tekin, Sosyolojik Açidan Sınır: Hakkari Örneği, Doktora Tezi Selçuk Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Konya, 2012, S.147.

(2) Musul - kerkük İle ilgili Arşiv Belgeleri 1525 - 1919, S.57.

(3) Jordi Tejel, RETHINKING STATE AND BORDER FORMATION IN THE MIDDLE EAST Turkish - Syrian - Iraqi Borderlands, 1921 - 1946, Edinburgh University Press, 2003, p.49.

(4) رياض رشيد ناجي الحيدري، الآثوريين في العراق 1918 - 1936، (مطبعة الجيلوي: القاهرة، 1977)، ص 251.

تركيا⁽¹⁾، لذلك يبدو إن وفدها لم يكن يريد حل مشكلة الموصل في اسطنبول، بل كسب الوقت وتحويل القضية إلى عصبة الأمم⁽²⁾، إذ كانت بريطانيا صاحبة النفوذ الأقوى في العصبة. وفعلاً بعد ان انقضت مدة التسعة اشهر المحددة للمفاوضات من دون حل، نقلت بريطانيا النزاع إلى عصبة الأمم في 6 آب/أغسطس 1924⁽³⁾.

خريطة رقم (19) تظهر فيها محافظة دهوك العراقية والمجاورة لولاية حيكاري التركية



(1) Murat Şenoğlu, Nesturi İsyanı Ve Musul Sorununa Etkileri, Yüksek Lisans Tze, T. C. İstanbul Ticaret Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 2015, 42.

(2) Murat Fatih Teker, Musul - kerkük ve Türkiye'nin Güney Sınırları Güvenliği, T.C. Cbü, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Manisa, 2007, s.63.

(3) فاضل حسين وآخرون، المصدر السابق، ص 43.

3 - أحداث عام 1924 وخط بروكسل

حاول الأتراك التقرب من الآثوريين وإقناعهم بالانضمام إلى تركيا⁽¹⁾ لكن البريطانيين كان لهم مخطط مختلف، فحرّضوا الآثوريين ضد الحكومة التركية، ودفعوهم إلى التمرد بمساعدة الكرد⁽²⁾ فلم يكن من القوات التركية إلا أن واجهتهم منذ 12 أيلول (سبتمبر) 1924، وأجبرتهم على الفرار إلى الموصل⁽³⁾. وفي الوقت الذي كانت جمعية عصبة الأمم مشغولة بمناقشة قضية الموصل، مع استمرار الإصرار التركي على ضم الولاية ورفض البريطانيين، وبعد ان عجزا عن التفاهم، حدثت اشتباكات ميدانية على الحدود بين القوات التركية والبريطانية، فأغارت قوات تركية غير نظامية على قضاء زاخو والعمادية 70 كم إلى الشمال من مدينة دهوك، وعلى إثرها أعلنت الحكومة العراقية برئاسة ياسين الهاشمي الأحكام العرفية في القضاء المذكورين في يوم 14 أيلول (سبتمبر) 1924⁽⁴⁾، فأرسلت بريطانيا إنذاراً نهائياً إلى الأتراك في 9 تشرين الأول (أكتوبر) 1924 وطالبت بانسحاب القوات التركية خلال ثمان واربعين ساعة والا تستخدم القوة، وعندما استمرت القوات التركية في ملاحقة الآثوريين استخدمت القوات البريطانية الطائرات ضدها وألحقت بها خسائر كبيرة⁽⁵⁾.

وكان مجلس العصبة قد شكّل لجنة استشارية خاصة في 30 أيلول (سبتمبر) 1924⁽⁶⁾، وطلبت تركيا من المجلس ترسيم خط حدود مؤقت لمنع اصطدام القوات التركية والبريطانية على الحدود، فعقد المجلس اجتماعاً طارئاً في بروكسل في 27 تشرين الأول (أكتوبر)، 1924، طرح المقرر مشروع ترسيم خط حدود مؤقت حظي بموافقة الطرفين، كما حصل على موافقة المجلس بأكمله، عُرف باسم (خط بروكسل). وهو خط يطابق تقريباً الحدود القديمة بين ولايتي الموصل العراقية وحيكاري العثمانية، ويمتد إلى الجنوب من الخط الذي كانت تطالب به بريطانيا. ضمّ سنجق السليمانية والجزء الأكبر من ولاية الموصل إلى العراق، وجزءاً صغيراً

(1) رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص 225.

(2) Murat Şenoğlu, ag.e,s.8

(3) Murat Şenoğlu, ag.e,s.82.

(4) عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية، ط2، (صيدا، 1963)، ج 2، ص 244.

(5) Hüseyin Sevinç, a,g,e,s.186.

(6) عصبة الأمم، مسألة الحدود بين تركيا والعراق، وهو التقرير الذي رفعته البعثة المؤلفة وفقاً لقرار المجلس في 30 أيلول 1924، (مطبعة الحكومة: بغداد، بلا: ت)، ص، 1؛

by Ranjdar Azeez Al - Jaf, BRITISH POLICY TOWARDS THE GOVERNMENT OF THE MOSUL VILAYET 1916 - 1926, degree of Doctor of Philosophy, University of Leicester, 2018, p.177.

من شمال الموصل وحيكاري كلها إلى تركيا⁽¹⁾. والوصف الرسمي لهذا الخط أورده المؤرخ الحسني بالشكل الآتي:

خريطة رقم (20) ما يُعرف بـ(خط بروكسل) وهو الأساس للحدود العراقية التركية



«من ملتقى دجلة والخابور متبعاً وسط مجرى الخابور إلى ملتقاه مع نهر الهيزل، ثم يسير مع وسط مجرى نهر الهيزل إلى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلو مترات فوق ملتقى ذلك النهر بالجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز). ومن هناك يسير على خط مستقيم نحو الشرق إلى القمة الشمالية لحوض الجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز) ثم يتبع قمة هذا الحوض الشمالية إلى جبل (بيلاكيش). من هناك يسير على خط مستقيم إلى منبع رافد (بيجو) في (رابوزاق) ومن هناك يتبع هذا الرافد إلى ملتقاه في جنوب (رابوزاق). مع نهر آت من نقطة 6843 في شرقي جنوب شرق (رابوزاق). ثم يتبع خطاً مستقيماً إلى التل الواقع إلى شمال شرقي نقطة 6834 ثم من وسط مجرى نهر صغير آت من الجهة الشرقية لهذا التل إلى ملتقاه بالخابور، ومن هناك يسير مع الخابور نازلاً

(1) رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص 228.

مسافة نحو 1 كم ونصف إلى ملتقاه بنهر قادم من منطقة (اروش) و(جراموس) وعلى طول هذا النهر تاركا إلى الشمال النهر القادم من (قاشورا) إلى ملتقى الرافيين الكبيرين الآتيين الأول من (جراموس) والثاني من (آروش). ومن هذا الملتقى يسير على طول قصر الوادي المقابل من جهة الشرق لنقطة 6571 على خط تقسيم المياه بين الرافيين المذكورين. ثم يتبع خط تقسيم المياه الأنف الذكر نقطة 9063 شرقي نقطة 6571 ومن هناك يسير على قمة حوض الرافد الذي يمر من (جراموس) إلى نقطة ملتقاه بالقمة التي على الجانب الجنوبي من نهر (ليزان) ومن هذه القمة الأخيرة يسير على القمة الواقعة إلى شمال حوض رافد نهر الزاب الآتي من (أورا) ثم إلى نقطة في غربي شمال غربي (دوسكية) وعلى بعد كيلومترين ونصف من ذلك المكان. ثم على خط مستقيم من تلك النقطة إلى منبع رافد الزاب في شمال شرقي (دوسكية) وبالقرب منها، ومن هناك يتبع مجرى هذا الرافد إلى نهر الزاب. ثم يسير مع الزاب إلى أسفل نقطة على بعد كيلومتر واحد في جنوب (بيشوكة) وعلى خط مستقيم نحو الشرق إلى شمال قمة واقعة جنوب حوض النهر الذي يمر من جنوب (بيهي) وشمال (ثال) ومن هناك على طول القمة الجنوبية لوادي رافد الزاب الذي يمر من (به ريجان) إلى اقرب نقطة من منبع (اقه مارك) في غرب جنوب غربي (شيلوك) ثم يتجه إلى هذا المنبع على خط مستقيم. ومنه على طول الفرع الغربي (اقه مارك) ابتداءً من هذا المنبع إلى ملتقاه بنهر صغير آت من التل الواقع بين (قازه ريك) و(ترويك). ثم على طول هذا النهر الصغير إلى منبعه. ويتبع خطأً مستقيماً من هذا المنبع إلى رافد الفرع الشرقي (اقه مارك) الذي يصب في شمال (ترويك) ثم على طول هذا الرافد إلى مصبه. ومن هنا على خط مستقيم إلى خط تقسيم مياه (اقه مارك) و(ردبريشين) ويسير على خط تقسيم المياه المذكور إلى اقرب نقطة من منبع رافد (ردبريشين) الذي يصب في ذلك النهر في شمال (شيخ مومار) تماماً على خط مستقيم إلى منبع ذلك النهر. ان الرافد المتقدم ذكره هو ردبريشين الذي يسير نازلاً إلى مصب النهر في جنوب ده قليلاً ثم على طول النهر إلى منبعه. وعلى خط مستقيم من منبع ذلك النهر إلى خط تقسيم مياه (ردبريشين) ورافد (شمسدينان صو) الذي يمر من شرق (حركي) تماماً. ومن هناك على خط مستقيم إلى اقرب جدول جانبي من هذا الرافد. وعلى طول الجدول الجانبي، ثم على طول الرافيين المذكورين إلى (شمسدينان صو). ومن ملتقى هذين الجدولين يسير على خط مستقيم إلى القمة الجنوبية لحوض نهر(شمسدينان صو). ويسير على طول هذه القمة إلى نقطة ملتقاه بخط تقسيم المياه الواقع بين حوضي نهر (حاجي بك) ورافده الذي يمر من شرقي (اوبا) تماماً. وبعد ان

يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأساً إلى نهر (حاجي بك) ثم يسير مع نهر حاجي بك معاكساً الجريان إلى الحدود الإيرانية»⁽¹⁾.

بدأت لجنة عصبة الأمم أعمالها في 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1924، فذهبت إلى أنقرة وبعد ان حصلت على إجابات الحكومة التركية لبعض أسئلتها، غادرتها إلى بغداد وزارت الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية، لدراسة الوثائق الإدارية والاقتصادية ومقابلة المسؤولين المعنيين والجهات الحكومية والشعبية وعدد من ممثلي المجتمع⁽²⁾. وأنهت كتابة تقريرها في 16 تموز (يوليو) 1925، فاجتمع المجلس في 3 أيلول (سبتمبر) من العام المذكور لدراسة تقرير لجنة التحقيق، فاعتبر الاحصاءات المقدمة من العراق فيما يتعلق بالحجج الجغرافية والإثنية صحيحة، والکرد ليسوا تركاً ولا عرباً، وتم طرح خط بروكسل حدوداً جغرافية بين العراق وتركيا.

وفي 16 كانون الثاني (يناير) وافق المجلس على القرار الآتي بالإجماع⁽³⁾:

1 - اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق، مع تغيير طفيف في المنطقة الواقعة جنوب قرיתי الومان واشوتا ليشمل طريقاً بين هاتين النقطتين، داخل الأراضي التركية.

2 - دعوة الحكومة البريطانية ان تقدم إلى المجلس معاهدة جديدة مع العراق، تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة.

3 - دعوة الحكومة البريطانية ان تقدم إلى المجلس التدابير الإدارية لتأمين ضمانات للكورد

4 - دعوة الحكومة البريطانية ان تطبّق توصيات اللجنة.

وهكذا أنهت عصبة الأمم مشكلة الحدود بين العراق وتركيا⁽⁴⁾.

(1) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص 68.

(2) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية 1921 - 1933، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية، 1990، ص 185؛ نواف فلاح الحميدي العبيسان، موقف عصبة الأمم من مشكلة ولاية الموصل، (1924 - 1926)، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد 84، العدد 1، 2024، ص، 144؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج1، 266؛ فاضل حسين، المصدر السابق، ص42.

(3) فاضل حسين وآخرون، المصدر السابق 48 - 49؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص254.

(4) للاطلاع على أهمية الخط الحدودي المذكور في التأسيس للمعاهدات الحدودية اللاحقة يُنظر: ملحق

الأبعاد الأمنية خلال العهد الملكي لمعاهدة أنقرة 1926 لغاية 1958

كانت القبائل الكردية قبل القرار تستقر على جانبي الحدود العراقية التركية كوحدة واحدة، لكنها تفرقت بعده، فانعزل أفراد القبيلة بعضهم عن بعض، وتحولت الروابط القديمة إلى مشكلة، واستمرت القبائل في العبور إلى كلا الجانبين، لذلك وُصفت رغبتهم في الحفاظ على أنماط حياتهم القديمة بأنها تهديدات لوحدة الوطن وسلامته⁽¹⁾.

كما ترتب على قرار عصبة الأمم تبعات سياسية تحملها العراق منها: عقد اتفاقية جديدة مع بريطانيا في 1926، إذ مُدّدت معاهدة التحالف لسنة 1922 خمسة وعشرين عاماً، اعتباراً من 16 كانون الأول (ديسمبر) 1925 ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضواً في عصبة الأمم⁽²⁾ فأجبت بريطانيا مخاوف العراقيين من احتمال فقدان جزء عزيز من بلادهم، وضغطت عليهم لإقناعهم بضرورة بقاء انتدابها الكامل على العراق كقوة دفاعية لهم، وبذل جهود لتجنب خسارة الموصل لتحقيق المصالح العليا لبريطانيا⁽³⁾.

رفعت بريطانيا المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1926 إلى جمعية عصبة الأمم، فوجدت الجمعية أنها كافية لاستمرار الانتداب البريطاني على العراق لمدة خمسة وعشرين عاماً، وبذلك اعتبرت قرارها الصادر في 16 كانون الثاني (يناير) 1925 بخصوص الحدود العراقية نهائياً⁽⁴⁾.

لم تعترف الحكومة التركية بقرار مجلس عصبة الأمم وعدّته مجحفاً بحقوقها، إلا أن الظروف التي كانت تمر بها حالت دون لجوئها إلى القوة العسكرية، لاسيما أحداث الحركة العسكرية للشيخ سعيد بيران وإعدامه في 29 تموز (يوليو) 1925 لمطالبته بإقامة دولة كردية

جدول (3) ص 321-325 جدول إجمالي بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات المنعقدة بين العراق ودول الجوار الست.

(1) Ferhat Tekin, Turkey - Iraq Borderland in the context, tandfonline. <https://doi/full/10108/>

(2) فاضل حسين وآخرون، المصدر السابق، ص 50.

(3) Ozhan Meriç, Türkiye Doğu Politikası, Ve Bağdat Pakti, Yüksek Lisans Tze, T. C. Ankara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Ankara, 2009, S.55.

عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج 2، ص 31؛ وعن ظروف عقد المعاهدة والمعارضين لها يُنظر: علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، ط2، (بيروت: دار الكتب العراقية، 2010)، ص 188 - 189.

(4) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص56.

في جنوب شرق تركيا وإعادة حكم الخلافة⁽¹⁾. فاضطرت تركيا إلى أن تدخل في مفاوضات مع الحكومة البريطانية للوصول إلى حل نهائي⁽²⁾. ويبدو ان بريطانيا كانت على علم بمقدار الضغط الأمني والضائقة الاقتصادية التي عانتها تركيا آنذاك، لذا أوصت سفيرها في أنقرة بالاستفادة من هذا الظرف لإجبار تركيا على الدخول في مفاوضات ثنائية لحل مشكلة الحدود العراقية التركية⁽³⁾.

ويبدو ان كلا الطرفين العراقي والتركي كانا يريدان حلّ مشكلة الحدود وإقامة علاقات إيجابية، وبخاصة إن تركيا كانت تعاني من عزلة دولية، حياد سوفيتي، ضغط إيطالي فرنسي، وبعد سلسلة من المباحثات تركزت على مقدار المبلغ الذي تطلبه تركيا لقاء تنازلها المطلق عن المطالبة بالأرض⁽⁴⁾، تم التوصل إلى اتفاقية أنقرة في 5 حزيران (يونيو) 1926⁽⁵⁾. وبعد يومين وافق عليها المجلس الوطني التركي الكبير بحضور 145 عضواً من أصل 333 عضو، وبموافقة 142 عضواً مقابل معارضة اثنين، وامتناع آخر عن التصويت⁽⁶⁾. وهذه المعطيات تبين إنه على الرغم من إنها لم تفض إلى نزاعات حدودية، إلا إن هذه التسوية قد أفرزت تصورات حدودية بديلة لدى الطرف التركي، فبعد تنازلها عن الموصل فكرت جهات تركية فاعلة في إعادة ترسيم الحدود كاحتمال، بحجة إن الأراضي المتنازع عليها تم الاستيلاء عليها بالقوة⁽⁷⁾، وهذا هو محور الادعاءات التركية بخصوص الحدود العراقية التركية حتى الوقت الحاضر.

(1) ينظر نص خطاب رئيس الوزراء إلى رئيس مجلس النواب العراقي في بيان أسباب عقد معاهدة 1926: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص74.

(2) Payman Abdullah Hamad Lak, Türkiye - Irak İlişkileri (1920 - 2010), Yüksek lisans Tezi, Kahramanmaraş Sütçü İmam Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Kahramanmaraş, 2015, s.25

(3) Çağlar Yerlikaya, Stratejik Bir Toprak: Musul (1914 - 1926), Yüksek lisans Tezi, Kırıkkale Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Kırıkkale, 2019, s.91.

(4) a,e.

(5) Ferhat Tekin, a,g,e, s.156.

(6) Hüsni Bayraklı, Cemiyet - İakvam Türkiye Irak Hududu Meselesi Eserinin Transkripsiyon Ve Değerlendirmesi, Yüksek lisans Tezi, Zonguldak Bülent Ecevit Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Zonguldak, 2019, s.66.

(7) Lacin Idil Oztig & Mehmet Akif Okur, Border Settlement Dynamics and Border Status Quo: A Comparative Analysis of Turkey's Borders
حدود20% من file:///C:/Users/dell/Desktop/

ووافق مجلسا النواب والأعيان العراقيان على المعاهدة في 12 حزيران (يونيو) 1926، بالإجماع، ثم وقّعها الملك فيصل الأول، وتبادل نسخها مع الجانب التركي في 18 حزيران (يونيو) من العام المذكور⁽¹⁾.

جاء في المادة الأولى من المعاهدة: إن خط الحدود بين تركيا والعراق قد عُيّن بصورة نهائية بالتخطيط الذي أقرّه مجلس جمعية عصبة الأمم في جلسته في 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1924 (خط بروكسل)، ونصّت المادة الخامسة: يقبل كلّ من المتعاقدين الساميين بخط الحدود المعيّن في المادة الأولى، خطأً نهائياً للحدود، مصوناً من كل تعرض، ويتعهد باجتناّب كل محاولة لتبديله، ونصّت المادة الرابعة عشر: على ان تدفع الحكومة العراقية إلى الحكومة التركية مدة 25 سنة ابتداء من دخول المعاهدة حيز التنفيذ عشرة من المئة من كل عائداتها من: 1 - شركة النفط التركية 2 - الشركات أو الأشخاص الذين قد يستغلون النفط عملاً بأحكام المادة السادسة من الامتياز المتقدم⁽²⁾.

وقد حرص كلا الطرفين على استقرار الأحوال في مناطق الحدود بين الطرفين بتشكيل لجنة الحدود، وهذه المسألة تناولتها المعاهدة في الفصل الثاني، الفصل الذي تعدّه الدراسات التركية المعاصرة العمود الفقري للاتفاقية⁽³⁾، إذ أكدت المادة السادسة على تعهد الطرفين على أن يقاوما بكل الوسائل في المنطقة المجاورة للحدود، مرور «الاشقياء» عبر الحدود، وإذا مروا يتم توقيفهم ووضعهم تحت تصرف الفريق الآخر الذين هم من رعاياه، وعدم إجازة إقامة تشكيلات للدعاية في منطقة الحدود، ولاجتماعات موجهة ضد أي من الدولتين. أنشئت منطقة بعرض 75 كيلومتراً (45 ميلاً) على جانبي الحدود، بحيث تسعى كل دولة إلى ضمان عدم وقوع أي غارات أو أعمال عدائية أخرى عبر الحدود⁽⁴⁾.

بدأت لجنة ترسيم الحدود العراقية التركية عملها في 20 آذار (مارس) 1927، وانتهت بتوقيع التقرير في 23 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه. خلال هذه الفترة، عُقد ثمانية وخمسين اجتماعاً، ووضعت تسعة وتسعين دعامة حدودية. ولم تُجرَ تعديلات على خط بروكسل، باستثناء المنطقة الواقعة جنوب قرّيتي ألومان وأشوتا التركيتين، اللتين حُصّستا لتركيا، كخدمة، من أجل تضمين طريق يربط بين هاتين النقطتين في الأراضي التركية.

(1) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص74.

(2) المصدر نفسه، ص72.

(3) Ramazan Nerede, 19. Yüzyıldan Günümüze Musul Meselesi, Yüksek lisans Tezi, Harran Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Şanlıurfa, 2019, S.39.

(4) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج2، ص 70 - 72.

وبينما أصبح مركز الحدود في زاخو البوابة الرئيسية للتجارة بين تركيا والعراق بعد عام 1924، فقد أكملت سلسلة من المباني الإدارية ومراكز الحدود ونقاط التفتيش وشبكة البنى التحتية الحدودية التي نظّمت التنقل عبر الحدود⁽¹⁾.

وبذلك أخذت العلاقات العراقية التركية في التحسن تدريجياً⁽²⁾، مستندة إلى أسس الصداقة والصلح وحسن الجوار، وتم تعيين سفير لدى الجانبين بين عامي 1928 و 1929، وقام الملك فيصل الأول بزيارة إلى أنقرة في 6 تموز (يوليو) 1931، أجرى خلالها الاتفاق على سياسة الحدود مع تركيا⁽³⁾، أعقبته زيارة لرئيس الوزراء نوري السعيد، استمرت 26 يوماً، بدأت من 20 كانون الأول/ديسمبر 1931، وتم توقيع المعاهدات العراقية التركية الخاصة بالإقامة، والمتاجرة، وتسليم المطلوبين⁽⁴⁾.

ووقّعت المعاهدة التجارية عام 1932 وصدق عليها في 1934، كما تم ضمان روابط الحدود بصفة جيدة، فاضمحت أزمة الموصل وغدت من حوادث الماضي⁽⁵⁾. وأغلقت تركيا حدودها أمام الآثوريين أثناء تمردهم على الحكومة العراقية عام 1932. وحفاظاً على أمن حدودها واستناداً إلى مواد معاهدة أنقرة المتعلقة بحسن الجوار طلبت من الحكومة العراقية عدم إسكان الآثوريين في المناطق القريبة من الحدود، وابعادهم عن قضاءي: زاخو والعمادية⁽⁶⁾.

واستمراراً للالتزام ببنود معاهدة أنقرة الموقعة في عام 1926، جددت الحكومتان أحكام الفصل الثاني من المعاهدة المتعلقة بالحدود وحسن الجوار التي كانت تنتهي في 18 تموز (يوليو) 1936، في كانون الثاني (يناير) من العام المذكور⁽⁷⁾.

توجت العلاقات السلمية بانضمام الدولتين إلى ميثاق سعد آباد الذي تم توقيعه

(1) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 353.

(2) Gürbüz ARSLAN, NURİ SAİT PAŞA'NIN TÜRKİYE ZİYARETİ VE 1946 TÜRKİYE-IRAK DOSTLUK VE İYİ KOMŞULUK ANTLAŞMASI, Yakın Dönem Türkiye Araştırmaları Yılı: 20182/, Cilt:17, Sayı: 34, s. 271.

(3) علي عبد الواحد حسون الصائغ، موقف دول ميثاق سعد آباد من الاحداث الإقليمية (1937 - 1945)، (مطبعة تموز: دمشق، 2013)، ص 102.

(4) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 353.

(5) المصدر نفسه، ج 2، ص 429.

(6) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ج 3، ص 175 وص 294.

(7) المصدر نفسه، ج 4، ص 291.

في 8 أيلول (سبتمبر) 1937، في طهران والذي ضمّ، فضلاً عنهما إيران وأفغانستان، بعد نجاح المساعي التركية في حل الخلافات الحدودية العراقية الإيرانية، وعند دراسة بنود المعاهدة نرى إنها وقعت للمحافظة على الأمن الإقليمي وكانت أولوية المؤسسين تجنّب أي خلاف يهدد أمن المنطقة. ونظّم الميثاق العلاقات بين الدول المنضوية بعشر مواد، هدفها الحفاظ على حرمة حدود كل منها، فنصت المادة الثانية من الميثاق على: «يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون، تعهداً صريحاً، بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة»، كما نصّت بنود الميثاق على استشارة بعضهما البعض في القضايا المشتركة، وعدم اعتداء أي طرف على الآخر وحل المشكلات بالطرق السلمية. وجاء في المادة السابعة ما نصه: « يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين كلّ داخل حدوده بعدم إعطاء مجال في تأليف العصابات المسلحة، والجمعيات، أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة أو قيامها بأعمال لغرض الاخلال بالأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر ⁽¹⁾ ».

رأى الكرد إن الميثاق كان موجهاً ضد تطلعاتهم الاستقلالية، لاسيما إنه جاء بعد سلسلة من حركاتهم وانتفاضاتهم المسلحة في تركيا والعراق وإيران، لذلك كانت مكافحة الحركات المعارضة للحكومات في مقدمة أهداف هذا الميثاق، استمرت المادة المتعلقة بالكرد أي المادة السابعة التي تنص «يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين السامين بمنع إنشاء أو عمل العصابات أو الوحدات أو المنظمات المسلحة داخل حدوده بهدف تدمير مؤسسات الطرفين المتعاقدين الآخرين، أو تقويض النظام والأمن، أو قلب نظام الحكم» فاعلة حتى عام 1979 ⁽²⁾.

واستمرت الصداقة العراقية التركية اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وجددا تفعيل العلاقات بتوقيع اتفاقية الصداقة التركية - العراقية وحسن الجوار مع تسليم المطلوبين، والتعاون المشترك في 29 آذار (مارس) 1946. وقد أولت الاتفاقية أهمية بالغة لأمن الحدود بين الطرفين، إذ وردت التفاصيل المتعلقة به في المادة الأولى، لقناعة الطرفين بأنه لا يمكن بناء علاقات سليمة من دون أمن الحدود، أي حماية سيادة الدولة على أراضيها ومنع أي اختراق أو تهديد يأتي من خارجها، ⁽³⁾ جاء في نصها: «يحترم كل طرف من الطرفين سلامة أراضي

(1) عبد الرزاق الحسني المصدر السابق، ج 4 ص 348.

(2) <https://www.lekolin.org/sadabad-pakti-ve-kurtler/>

(3) Bilal N. Şimşir, Mosul Sorunu ve - Türkiye İngiltire ve Irak İlişkileri, Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi Say:2163,2005/, s.889.

الطرف الآخر والحدود بينهما المحددة والمرسمة في معاهدة 1926⁽¹⁾. ونظم البروتوكول رقم 69 الملحق بالمعاهدة، قضايا الحدود بين الدولتين. فنصت المادة 25 من البروتوكول المذكور على أن «يحل هذا البروتوكول محلّ الجزء الثاني من المعاهدة الموقعة بين تركيا والعراق في أنقرة في 5 حزيران (يونيو) 1926، والمتعلقة بعلاقات حسن الجوار». وتنص المادة الأولى منه على أن أيّ حادث أو نزاع ينشأ بين الطرفين داخل منطقة 75 كيلومتراً على جانبي الحدود «والذي قد يؤدي إلى نزاع حدودي، يُحلّ وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في هذا البروتوكول». وعند تقييم هذا البروتوكول ككل، يتّضح جلياً أن الدولتين تهدفان بشكل متبادل إلى منع الأنشطة الإرهابية التي قد تُشكّل تهديداً لنظاميهما السياسيين، وضمان أمن الحدود. وفي هذا الصدد، تُشدّد المادة 11 على أن الدولتين «تتعهدان بشكل متبادل بمنع استخدام مناطقيهما الحدودية لأعمال تستهدف أمن الطرف الآخر وسلامة أراضيّه، من خلال اتخاذ التدابير المناسبة وفقاً لتقديرهما». تتضمن المادة 12 من البروتوكول اللائحة التالية: «إذا علمت سلطات الحدود المختصة أن فرداً أو أكثر يجري تحضيراته في منطقة الحدود لتنفيذ أعمال موجهة ضد نظام أو أمن الطرف الآخر، فعليها إخطار بعضها البعض على الفور وتزويد بعضها البعض بجميع المعلومات التي يمكنها الحصول عليها في هذا الصدد»⁽²⁾. تفرض هذه اللوائح التزامات متبادلة على كل من تركيا والعراق في الحفاظ على أمن الحدود ومنع أعمال اللصوصية المحتملة.

انتهجت تركيا عموماً موقفاً موالياً للغرب في سياستها الخارجية. وقد تشكّلت سياساتها تجاه الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق، كنتيجة طبيعية لذلك. وساهم الخوف من المدّ السوفيتي وعوامل أخرى في دفع الطرفين معاً إلى حلف بغداد الذي رعته بريطانيا في 1955⁽³⁾. ومن الجدير بالذكر إن الدعم السوفيتي للحركة الكردية والحزب الشيوعي في العراق كان من أسباب عدم الاستقرار على الحدود، فانضمت إلى الحلف فضلاً عن تركيا والعراق: بريطانيا في 5 نيسان/أبريل 1955، وباكستان في 23 أيلول (سبتمبر) من العام المذكور،

(1) Gürbüz ARSLAN, a.g.e,s.272.

(2) Kamuran REÇBER, Türkiye'nin Irak'ın Kuzeyi'nde Sınır Ötesi Operasyon ve Sıcak Takip Hakkı, Uluslararası Hukuk ve Politika Cilt 3, No: 9, 2007 ,s.20

(3) MURAD KH. HUSSEN I, DEVELOPMENTS IN NORTHERN IRAQ AND TURKISH - IRAQI RELATIONS 1990 - 2005, DEGREE OF MASTER, MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY OF SCIENCE IN THE DEPARTMENT OF INTERNATIONAL RELATIONS, 2005, P.20.

وإيران في 3 تشرين الثاني (نوفمبر) ⁽¹⁾. ومما لا شك فيه ان الأتراك وضعوا مسألة الصداقة مع العراق في كفة الميزان وفي الكفة الأخرى ما يحصلون عليه، فرجحوا كفة الصداقة على الكفة الأخرى، فالتزم الطرفان بالتعاون في مجالي الأمن والدفاع وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وهذا يعني تخلي تركيا عن اطماعها في الأراضي العراقية بانضمامهما إلى الحلف نفسه ⁽²⁾.

الحدود والعلاقات العراقية التركية في العهد الجمهوري حتى 2003

استمرت العلاقات بين تركيا والعراق تسير بشكل حسن خلال العهد الملكي، حتى 14 تموز (يوليو) 1958، إذ أصيبت القيادة التركية بالصدمة عند سماعها نبأ سقوط النظام الملكي، ما عُدَّ ضربة قوية لسياستها الشرق الأوسطية ⁽³⁾، ولم يمنعها من التدخل عسكرياً لحماية النظام الملكي في العراق إلا ضغط الاتحاد السوفيتي الذي أرسل مذكرة يطالبها فيها بعدم اتخاذ أي إجراء ضد العراق ⁽⁴⁾، فاعترفت تركيا بالحكومة العراقية الجديدة في 31 تموز (يوليو) من العام المذكور ⁽⁵⁾.

طرأت على العلاقات العراقية التركية الكثير من الصعوبات، بسبب القضية الكردية على الحدود، إذ شهدت المنطقة الشمالية صراعاً بين الكرد المعارضين للشيوعية، والعناصر الموالية للبرزانيين، نجم عنها لجوء عدد كبير من العناصر الكردية المعادية للشيوعية إلى الأراضي التركية، على الرغم من الإجراءات التي اتخذها العراق للحيلولة دون ذلك، حتى بلغ عددهم في 23 تموز (يوليو) 1959 نحو 1700 شخص ⁽⁶⁾. وازادت العلاقات توتراً بعد إعلان الكرد انتفاضتهم على الحكومة العراقية في أيلول (سبتمبر) 1961، فشنت الجماعات الكردية هجوماً على الجيش العراقي في الحادي عشر من الشهر المذكور، واندلعت حرب حقيقية، اضطر معها أن يبقى نحو ثلثي الجيش العراقي في الشمال. ولمواجهة مقاومة البارزاني، استغل الرئيس عبد الكريم قاسم

(1) Ozhan Meriç, a.g.e, S.122.

(2) جب. درزويل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العلم من الحرب العلمية الثانية إلى اليوم، ترجمة: نور الدين حاطوم، (دار الفكر: دمشق، 1983)، ص 370 - 371.

(3) Ozhan Meriç, a.g.e, s.175.

(4) Ebu Bekir Sıddık Kaplan, - Türkiye Irak İlişkileri (1918 - 1960) Yüksek lisans Tezi, Kırıkkale Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Kırıkkale, 2011, S.179.

(5) عوني عبد الرحمن، علاقات تركيا الخارجية، في تركيا المعاصرة، (جامعة الموصل: الموصل، 1987)، ص 225.

(6) İsa KALAYCI, ORTADOĞU'DAN TÜRKİYE'YE YAPILAN GÖÇLER 1923 - 2000 (IRAK VE SURİYE GÖÇLERİ), DOKTORA TEZİ, T.C. FIRAT ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ TARİH ANABİLİM DALI, DOĞANAY Elazığ - 2014 KS.228.

العداوات القبلية التقليدية بين الكرد، فسُلِّحَ آلافاً من رجال القبائل الكردية المعادية لبارزاني⁽¹⁾، وشُنَّ عملية واسعة النطاق ضد المناطق الكردية، كما نُشرت القوات المسلحة التركية على طول الحدود العراقية لمنع الكرد الفارين من التسلل نحو مناطقها الحدودية، وفرضت طوقاً أمنياً على طول الحدود في تموز (يوليو) 1962، أُعلنت منطقة بعرض (12 ميلاً، ما يعادل 19.3 كم) على طول الحدود منطقة محظورة لمنع أي عبور غير قانوني⁽²⁾.

أدت العمليات العسكرية العراقية ضد الانتفاضة الكردية إلى أزمات طفيفة بين تركيا والعراق من حين لآخر، وصلت إلى ذروتها يوم 15 أغسطس/آب 1961، عندما قصفت الطائرات العراقية قرية (بسكان) الحدودية التركية⁽³⁾ وقتلت اثنين من رجال الدرك الأتراك وأصابت العديد من القرويين⁽⁴⁾، فاعتذرت الحكومة العراقية لتركيا، مُصرحةً بأن الحادث كان خطأً. ورداً على ذلك، أمرت تركيا طائراتها الحربية بدوريات على الحدود لمراقبة الأجواء التركية، وفي اليوم التالي أي في 16 أغسطس/آب، عبرت الطائرات العراقية الحدود التركية وقصفت قرية تركية، فأسقطت الطائرات التركية اثنتين من الطائرات العراقية⁽⁵⁾. وبعد يومين من الحادث، أصدر العراق بياناً لاذعاً، متهماً تركيا بدعم المتمردين الكرد في العراق، مدعياً أن الحادث وقع على بُعد 80 كيلومتراً داخل الحدود العراقية، بينما نفت تركيا هذه المزاعم واستدعت سفيرها لدى العراق في 23 أغسطس/آب من العام المذكور⁽⁶⁾.

(1) بقيت قبائل برادوست والزيباري موالية للحكومة المركزية

Öğr. Gör. Hasan Tevfik GÜZEL Soğuk Savaş Sürecinde Irak'ta Kürt Hareketi ve Molla Mustafa Barzani, Journal of History Studies, Volume 10 Issue 4, June 2018, S 132.

(2) İsa KALAY, e, a, s. 228. Onur ÖZTÜRK, TÜRKİYE - IRAK İLİ KİLERİ VE KÜRT SORUNU (1926 - 1990), Yüksek Lisans T.C. ANKARA ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ ULUSLARARASI İLİ KİLER ANABİLİM DALI Tezi Tez ,Ankara, 2010 2, s. 101.

(3) يُنظر خريطة رقم (21).

(4) Onur ÖZTÜRK, s. 101

(5) للتفاصيل عن الحادثة ونوع الطائرتين العراقيتين ونوع الطائرات التركية التي أسقطتها والإجراءات التي اتخذتها قيادة القوة الجوية التركية إطلع على اللقاء الذي أُجري مع العميد الطيار التركي المتقاعد نور الدين غول على الرابط:

<https://strasam.org/savunma/askeri-harekat/irak-ucagini-dusurme-emrini-kim-verdi-2426> Onur ÖZTÜRK ,a,g,e, s. 101.

(6) Onur ÖZTÜRK ,a,g,e, s. 101.

خريطة رقم (21) قرية بسكان على حافة الحدود العراقية التركية



لم يستمر عبد الكريم قاسم في حكم العراق طويلاً، إذ تمت الإطاحة به بانقلاب عسكري دموي في 8 شباط (فبراير) 1963، فاعترفت تركيا بالحكومة الانقلابية، ووجدت فيها فرصة لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الطرفين وهذا ما نستشفه من برقية اعتراف الحكومة التركية بحكومة عبد السلام عارف «نعترف بحكومة الثورة الجديدة، نولي أهمية للصداقة مع العراق، عانينا من مضايقات نظام الجنرال قاسم، الآن نحن ممنونين من النظام الجديد، نريد علاقات صداقة واخوة مع العهد الجديد»⁽¹⁾. وتعاونت تركيا وإيران مع العراق لتعزيز الأمن على الحدود ومواجهة الحركة الكردية، بعد أن تجاوزت الحرب ضدها الحدود الوطنية وأصبحت مشكلة دولية. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن عمليات عسكرية مشتركة ضد كورد العراق، وأغلقت الحدود بين تركيا وإيران والعراق. وسُميت هذه الخطة الشاملة، التي تضمنت هجوماً على كردستان العراق، «خطة دجلة» في 12 تموز (يوليو) 1963، وهو إجراء يتعلق بالحدود فقط»⁽²⁾.

(1) Bilal N. Şimşir, a.g.e, s.893ç

(2) Onur ÖZTÜRK ,a.g.e, s. 101

عموماً نستطيع القول ان العلاقات العراقية التركية خلال الستينات كانت توصف بأنها حسنة، لاسيما ان للأتراك موقفاً ثابتاً من القضية الكردية، وهو عدم مساعدة حركاتهم المسلحة في العراق وإيران أو دعم مطالبتهم بالانفصال أو الحكم الذاتي⁽¹⁾.

وترسخت مسألة التجارة والأمن على الحدود في العلاقات العراقية التركية بعد انقلاب 17 - 30 تموز (يوليو) 1968، إذ تم توقيع «اتفاقية خط أنابيب النفط الخام» في 27 آب (أغسطس) 1973، فكان للنفط أهمية بالغة بالنسبة لتركيا، بما يدرّه من إيرادات كبيرة لها من خلال تدفق النفط والغاز الطبيعي العراقيين عبرها إلى أوروبا⁽²⁾. بدأ العمل في الخط عام 1973 وانتهى العمل منه في 1976 بطول 1125 كم 625 كم منها داخل الأراضي التركية. يبدأ من منابع النفط في كركوك إلى مدينة دور تيول - مروراً بجزيرة ابن عمر - ماردين - بوزاوا، عثمانجق - أضنة.

خريطة رقم (22) خطوط أنابيب النفط التي تربط كركوك وأربيل في العراق مع مينائي جيهان ودورتبول التركيين



(1) صبحي عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد، العراق في سنوات الستينات 1960 - 1968، (دار بابل: بغداد، 2009)، ص 127.

(2) Yeşim DEMİR, 1960 - 1980 DÖNEMİ TÜRK - ARAP EKONOMİK İLİŞKİLERİ, TTAD, VIII/18 - 19, (2009/Bahar - Güz), s.216.

وبعد توصل الحكومة العراقية إلى اتفاقية الجزائر مع إيران عام 1975، وانتهاء الحركة الكردية بعد فقدانها الدعم الإيراني، استجابت الحكومة التركية للطلب العراقي وأغلقت الحدود ومنعت الكرد من اللجوء إلى أراضيها⁽¹⁾. ولكن وقعت بعض الأحداث على الحدود عكّرت صفو العلاقات، منها ما قيل عن مقتل عشرة أتراك عبروا الحدود من حيكاري في 1 حزيران (يونيو) 1980، فعلى الرغم من ادعاء الحكومة العراقية بأنهم كانوا مسلحين وأطلقوا النار على القوات العراقية، اعتبرت الحكومة التركية تلك الحادثة خرقاً لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين الطرفين في 29 آذار (مارس) 1946 وبروتوكولاتها⁽²⁾. وخلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988، اتبعت تركيا سياسة الحياد الذي تصفه المصادر التركية بالحياد النشط بين الطرفين، وفي أحيان دعم تركي غير مباشر للعراق، كان النفط العامل الأساسي فيها، فلذلك تم بناء خطٍ ثانٍ لنقل النفط العراقي: كركوك - ميناء جيهان (يومورتالق) عام 1984، وتم إنجازه خلال ثلاث سنوات وبطاقة 35.9 مليون طن، طوله 909 كم، 641 منها يمر في الأراضي التركية وهو خط مواز للخط الأول ويسير جنوبه مروراً بشمال الموصل⁽³⁾، وبذلك أصبحت الطاقة الاستيعابية للخطين 70.9 مليون طن سنوياً، فتمكنت تركيا من سد معظم احتياجاتها النفطية من العراق وبالتحديد 63.8% منها عن طريق الخطين المذكورين وبأسعار ادنى من سعر السوق⁽⁴⁾، فشهدت ثمانينات القرن العشرين ازدهاراً كبيراً في علاقات البلدين الاقتصادية، فتصدر العراق قائمة الدول العشر المصدرة إلى تركيا في العامين 1981 و1982⁽⁵⁾، وأصبحت تركيا منفذاً لتجارة العراق، فبلغ

(1) Onur ÖZTÜRK ,a,g,e, s. 110.

(2) a,e.

(3) David Aliyev, Transit ülke olarak türkiyenin önemi, LİSANS BİTİRME TEZİ, AZERBAIJAN CUMHURİYETİ EĞİTİM BAKANLIĞI AZERBAIJAN DEVLET İKTİSAT ÜNİVERSİTESİ TÜRK DÜNYASI İŞLETME FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER, BAKÜ, 2018 s.30.

(4) Zayıttın Diri, Turgut Özal (1983 - 1993) Dönemi Türk Dış Politikası, Yüksek Lisans Tezi, İstanbul Gelişim Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, İstanbul ,2018, S.56; Mevlüt Akçapa, Soğuk Savaş Sonrası Türkiye'nin Irak İle İlişkilerinin Ekonomi Politik Analizi, Yüksek Lisans Tezi, Uludağ Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Bursa, 2014, S.18.

(5) رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، (دار زهران: عمان، 2011)، ص 231.

حجم التبادل التجاري بين البلدين ما يقارب مليار و300 مليون دولار في أواخر عام 1984⁽¹⁾، واحتل العراق المركز الثاني من بين الدول المصدرة إلى تركيا عام 1986⁽²⁾.

والجدير بالذكر بأن التطورات السياسية الداخلية التركية وانشغال الجيش العراقي في الحرب مع إيران خلق واقعاً جديداً على الحدود العراقية التركية، فتطورت الحركة الكردية في تركيا، وتسلسل بعض عناصر حزب العمال الكردستاني إلى العراق مستغلين وعورة الحدود، وأقاموا معسكرات لهم في شمال العراق بالتفاهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتسلسل قادة الحزب المذكور إلى شمال العراق من إيران وسوريا، مما أدى إلى أن تكون القضايا الأمنية أكثر تأثيراً من العامل الاقتصادي في تحديد مسار العلاقات التركية العراقية⁽³⁾. فعقدت الحكومة التركية مذكرة تفاهم مع العراق في شباط (فبراير) 1983، ينتهي أمدها في العام التالي، حصلت بموجبها على حق دخول قواتها الحدود العراقية لمسافة تصل إلى عشرة كيلو مترات، لمطاردة العناصر الكردية المعارضة للحكومة التركية بعد مشاورة الطرف العراقي⁽⁴⁾، وهي المنطقة التي كانت تتركز فيها معسكرات حزب العمال الكردستاني والتي شكّلت تهديداً أمنياً لتركيا. واستناداً إلى أحكام الاتفاقية المذكورة، نفذت تركيا أول عملية عبر الحدود في الأراضي العراقية بين 25 أبريل/نيسان و26 أيار (مايو) 1983، وذكرت وزارة الخارجية التركية بأن «الهدف من العملية هو السيطرة على المنطقة الحدودية التي كانت تشهد حوادث وعمليات تسلل وتمت بعد مشاورات مع حكومة العراق»⁽⁵⁾.

واستغلت تركيا الوضع الاقتصادي العراقي الصعب بسبب الحرب وغلق سوريا انابيب النفط العراقي إلى البحر المتوسط وصعوبات التصدير عن طريق الخليج العربي، فوقّعت بروتوكولاً مع الحكومة العراقية «البروتوكول الأمني التركي العراقي» في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1984. أصبح بموجبه للجيش التركي الحق في دخول الأراضي العراقية حتى عمق 5

(1) عوني عبد الرحمن، علاقات تركيا الخارجية، في تركيا المعاصرة، (جامعة الموصل: الموصل، 1987)، ص 227.

(2) رواء زكي يونس الطويل، المصدر السابق، ص 231.

(3) Zayittin Diri, s.g.e.s.53

(4) Muhammed Türkmen, 1 Mart Tezkeresi Bağlamında Türkiye'nin Irak Politikası, Bölgesel Araştırmalar Bergisi, cilt:5, Say:1, 2021, s.198.

تركيا والكرد العراقيين: تنازع ام تعاون؟، تقرير الشرق الاوسط لمجموعة الازمات رقم 81 - 13 نوفمبر 200.

(5) Onur ÖZTÜRK, a.g.e, s. 118.

كيلومترات للمطاردة الحثيثة دون الحصول على إذن من العراق، أي ألغى بروتوكول عام 1984 شرط الإذن المنصوص عليه في معاهدة 1983⁽⁶⁾. فشكّل هذا البروتوكول الأساس القانوني للعمليات العسكرية التركية في شمال العراق.

استمرت سلسلة هجمات القوات التركية على معاقل حزب العمال الكردستاني استناداً إلى البروتوكول المذكور، وكانت اعنفها في آذار (مارس) 1987، إذ هاجمت جواً معاقل الحزب المذكور بـ 30 طائرة، وصفته الولايات المتحدة بتمارين لاحتلال كركوك والموصل⁽⁷⁾.

استمر انعدام الأمن على الحدود العراقية التركية، ليس فقط بسبب فعاليات الحكومة التركية وما تمخض عن ذلك من اختلاف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني فقط، بل بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية تجاه الكرد (عمليات الانفصال) في عام 1988، إذ اضطر آلاف الكرد العراقيين إلى عبور الحدود إلى الأراضي التركية، وعندما رفضت تركيا السماح للقوات العراقية بمطاردتهم داخل أراضيها ألغت الحكومة العراقية بروتوكولات التفاهم الحدودية، وبذلك فقدت العمليات العسكرية التركية داخل الأراضي العراقية قانونيتها⁽⁸⁾.

وهنا لابد من التذكير بالتغيير الجوهرى الذي حصل في السياسة التركية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، إذ اتبعت سياسة إعادة النفوذ التركي على الأراضي التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية سابقاً، لاسيما على الموصل وكركوك، وعُرفت هذه (السياسة بـ)العثمانية الجديدة) وأُطلق على السياسيين المتبنين لها بـ«العثمانيين الجدد»⁽⁹⁾ في محاولة منها استعادة هيمنتها الإقليمية.

إلا أن الحدث الأهم في مسألة الأمن على الحدود العراقية التركية، هو ما نتج عن غزو العراق للكويت 2 آب (أغسطس) 1990، وأصبحت فكرة احتلال الأتراك للموصل وكركوك وتغيير الحدود مع العراق من المواضيع المثيرة التي تُناقش داخلياً في تركيا، فبدأ الرئيس توركوت أوزال أولاً بطلب بعض الكتب التي تدرس مشكلة الموصل لاستعادة المعلومات التاريخية، ودرس بشكل خاص مفاوضات لوزان، ودراسة قضية الموصل وكركوك، شعر معها أن

(6) a,e, s. 118.

(7) Berkan Ögür Ve Ayrilari, Irak - Türkiye İlikleri: PPK,Güvenlik ve İşbirliği, yayin:Ortadoğu Araştırmalar merkezi, 2014,s.23.

(8) Berkan Ögür Ve Ayrilari, a,g,e,s.23.

(9) Ramazan Nerede,a,g,e.s.54.

الوضع في العراق لن يستمر كما كان من قبل، وأن هناك بعض التغييرات. وفي هذا السياق، ذكر أيضاً أنه إذا أُريدَ تشكيل طاولة حوار في المنطقة مستقبلاً، فيجب أن تكون تركيا حاضرة فيها، لأن التطورات في العراق تُهمّ تركيا بشكل كبير، فكان أوزال يؤكد اثناء لقاءاته مع القادة العسكريين أن الموصل وكركوك تقعان ضمن حدود الميثاق الوطني، وجادل بأن هذه القضية يجب ان تُحلّ بشكل عملي وديناميكي، لا بطريقة أكاديمية وبيروقراطية.⁽¹⁾ وقال اثناء نقاشه مع قادة الجيش التركي: « عندما تطأ قوات التحالف الدولي الاراضي العراقية، فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى موصل وكركوك... عند ذلك يكون باستطاعتنا المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك ». ولم يتراجع عن تحقيق طموحه إلا بعد ان عَلمَ بحجم الخسائر البشرية الكبيرة المتوقعة، اذ أجاب أحد قادة جيشه عن ذلك حينما قَدَّر الأخير تلك الخسائر المتوقعة بين 30 - 40 ألفاً، وطبقاً لدراسات تركية معاصرة فإن وزير الدفاع ورئيس الأركان كانا يختلفان مع توركوت أوزال بشأن شمال العراق، فقدّم رئيس الأركان استقالته من منصبه في 3 كانون الثاني (يناير) 1990، وبذلك لم تدخل خطط أوزال موضع التنفيذ، وأصبح الطموح التركي في الأراضي العراقية ضرباً من الخيال.⁽²⁾

لا حاجة للخوض في العلاقات التركية العراقية خلال المدة من 1990 - 2003 إلا بقدر ما يتعلق بموضوع الحدود والأمن، فبعد غزو العراق للكويت أوقف الرئيس التركي توركوت أوزال شحنات النفط العراقي عبر خط أنابيب كركوك - جيهان استناداً إلى قرار مجلس الأمن 661، الذي فرض حظراً على جميع صادرات النفط العراقية، وعقوبات اقتصادية أخرى⁽³⁾، وحظراً على الأسلحة، ونشرت تركيا لاحقاً قواتها على الحدود العراقية، وسمحت للطائرات الأمريكية باستخدام قواعد حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أراضيها⁽⁴⁾. وعندما اندلعت الحرب - (حرب الخليج الثانية) في 16 كانون الثاني (يناير) 1991 لبّت تركيا مطالب الولايات

(1) Anıl Acar, 1. Kürfez Savaşının Türk Dış Politikasına Etkisi, Yüksek Lisans Tezi, Dumlupınar Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Kütahya, 2017, S.50.

(2) Ramazan Nerede, a.g.e.s.54.

(3) تقدّر دراسة تركية معاصرة خسارة تركيا بسبب تنفيذ الحظر على العراق بثمانين مليار دولار Yusuf SAYIN, Esra AKSOY, Türkiye - Irak Dış Politik İlişkileri Üzerine Bir İncelem ,Necmettin Erbakan Üniversitesi Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi (NEUSBF Dergisi), Cilt: 5, Sayı: 2 Yıl: 2023S.196.

(4) Zülfü Dağdeviren, Türkiye İle Irak Kürddistan Bölgesel Yönetimi Arasında Siyasi İlişkiler: Devlet Hükümet İlişkiler, Akademik Tarih VE Araştırmalar Dergisi, cilt:5, sayı:2, 2020, S.166-160.

المتحدة، فسمحت لها باستخدام قواعدها في تركيا في عملياتها العسكرية ضد العراق، وحشدت قواتها على حدوده⁽¹⁾.

لكن موقف الولايات المتحدة المساند للقضية الكردية أثار خشية تركيا من إقامة دولة كردية في العراق «تكون مستقلة بالاسم وتدور في الفلك الأمريكي والإسرائيلي في الواقع» حسب تعبير أحد الباحثين الأتراك، لذلك شهد الموقف التركي من وحدة الأراضي العراقية تغييراً دراماتيكياً، فأصبحت مواجهة إقامة دولة جديدة في العراق، والحفاظ على وحدة التراب العراقي أساس سياسة وحركة تركيا⁽²⁾.

ومن الأحداث المهمة التي شهدتها الحدود تشكيل الكرد في شمال العراق «حكومة الامر الواقع»، فبعد تقاطر نحو 500 ألف كردي⁽³⁾ بعد فشل انتفاضتهم في آذار (مارس) 1991، ضد الحكومة العراقية، خلقوا أزمة لاجئين جماعية، ففتحت تركيا حدودها في 5 نيسان (أبريل) فاندفعت أعداد كبيرة من اللاجئين إلى داخل الأراضي التركية، بينما احتُجز الباقون في ظروف صعبة في الجبال القريبة من الحدود، وسرعان ما أغلقت تركيا الحدود بوجههم خشية تفاقم مشكلاتها الأمنية الداخلية وبدأت بمفاوضات مع دول التحالف لاتخاذ الاحتياطات ومساعدة الكرد وحل أزمة اللاجئين. وطلبت من الأمم المتحدة الضغط على العراق وإنشاء منطقة آمنة لهم في إقليم كردستان العراق. كان هدف رئيس الحكومة التركية توركوت أوزال هو ضمان عودة اللاجئين من تركيا إلى العراق، وإنشاء مناطق آمنة، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأراضي العراقية تحت رعاية الأمم المتحدة.⁽⁴⁾ ونتيجةً لجهوده الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة، نجح أوزال في اصدار القرار رقم 688 في 5 نيسان (أبريل) 1991 من مجلس الأمن، وبموجبه وُضعت المنطقة التي يسكنها الكرد في العراق تحت الحماية الدولية، فتم نقل الكرد من المناطق الجبلية التي التجأوا إليها إلى المنطقة الواقعة على الجانب العراقي من الحدود (المنطقة الآمنة)⁽⁵⁾ مساحتها 240 كيلومتراً ومركزها قضاء زاخو⁽⁶⁾.

(1) Nuri Cem TABANLI, İki Körfez Savaşı Arasında Türkiye - Irak İlişkileri (1990 -2003 Journal of History and Strategy, Issue: 1, Mart 2025 ,S. 163.

(2) Ramazan Nerede,a.g.e.s.54.

(3) Eda Kirişcioğlu,a.g.e, s.48.

(4) muri Cem TABANLI ,a.g.e,s.167.

(5) Zülfü Dağdeviren ,a.g.e,s.160.

(6) ناظم يونس عثمان، الكرد على طرفي الحدود العربية التركية، التداعيات السياسية والاجتماعية، في، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر، 2012)، ص 181 - 182.

ولتسهيل تقديم المساعدات، وحماية المنطقة من أي هجوم عراقي محتمل، مُنِعَتْ القوات الجوية العراقية في 10 نيسان (أبريل) 1991 من استخدام المجال الجوي للمنطقة الواقعة شمال خط عرض 36. وبقيت قوة جوية وبرية تُعرف باسم «قوة المطرقة»، متمركزة في قاعدة تابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) قرب الحدود العراقية⁽¹⁾.

تألفت قوات «المطرقة» من 1862 جندي وضابط و77 طائرة، و44 مروحية، اشتركت فيها: الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا والقوات التركية، أنشئت بمحاذاة الحدود التركية مع الجانب العراقي، تمركزت في سيلوبي أحد أقضية شرناق، ثم تحولت إلى قوة جوية قاعدتها في انجريك على بعد 8 كم من مدينة أضنة بالقرب من نهاية خطوط انابيب النفط العراقية على البحر المتوسط، فتحولت من قوة برية إلى جوية، استمرت تعمل حتى 2003، ونفذت عدة طلعات استطلاعية إلى العراق⁽²⁾. وقد أدى إنشاء «المنطقة الآمنة» إلى عجز العراق على الحفاظ على سيطرته على شماله وبسط النظام والقانون في المنطقة. بمعنى آخر، كان نطاق عمل العراق محدودًا، بحكم الواقع⁽³⁾، وعلى إثر هذه التطورات انسحب جميع الموظفين الحكوميين العراقيين من شمال العراق في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1991،⁽⁴⁾ ففقدت الحكومة العراقية المركزية سيادتها وأصبح الجانب العراقي من الحدود العراقية التركية تحت السيطرة الكردية، وتمكن الكرد من تشكيل كيان مستقل في المنطقة الآمنة بدعم من الولايات المتحدة، وسيطر عليها الحزبان: الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وخير وصف لهذا الكيان جاء على لسان رئيسها رئيس جمهورية العراق الأسبق فؤاد معصوم: «ان المكان الذي وصلنا إليه لم يكن الحكم الذاتي ولا الاستقلال، بل هو مكان بين الاثنين»⁽⁵⁾.

أثرت هذه التطورات على الحدود العراقية التركية، لاسيما بعد تعزيز نفوذ حزب العمال الكردستاني، إذ تعارضت إمكانية تحول الحكومة الكردية إلى دولة مع مصالح تركيا، وشكلت تهديدًا لسلامة أراضيها. كما عدَّ العراق هذا الوضع تهديدًا وتحديًا لاستقلاله الوطني وسلامة أراضيه. وبناءً على ذلك، شملت سياسات تركيا شُنَّ عمليات عسكرية عبر الحدود ضد معسكرات حزب العمال الكردستاني، وإقامة علاقات جيدة مع حكومة إقليم كردستان،

(1) Kamuran REÇBER ka,g,e,s.23.

(2) Yusuf Sayın, Esra Aaksoy, Türkiye - Irak Dış politik İlişkileri Uzerine Bir İnceleme, Necmettin Erbakan Üniversitesi, Sosyal B ilimler Fakültesi Dergisi, Cilt:5, Sasy:2, 2023 ,s.197.

(3) Zülfü Dağdeviren ,a,g,e,s.160.

(4) a,,e,s.167.

(5) Anıl Acar, a,g,e,S.85

والمطالبة بإغلاق معسكرات الحزب⁽¹⁾. لذلك تعرضت إدارة حكومة توركوت أوزال الخاصة بالهجرة والحدود لانتقادات واسعة من نواب المعارضة، فاتهم بعض النواب الحكومة بتعريض أمن الحدود للخطر من خلال قبول طالبي اللجوء، ودعوة «قوى خارجية» تحت غطاء عملية «توفير الراحة» لبسط الأمن⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى أصبح حزب العمال الكردستاني عاملاً فعالاً في الساحة السياسية في شمال العراق، ففرض تقييداً على المعابر التجارية على الحدود العراقية التركية في 24 حزيران (يونيو) 1992⁽³⁾. ثم تحولت واردات الحدود إلى واحدة من العوامل التي أدت إلى الصراع المسلح بين الحزبين الرئيسيين: الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي في 17 أيار (مايو) 1994 استمر حتى توقيع وقف إطلاق النار في 17 أيلول (سبتمبر) 1998⁽⁴⁾.

شرعت القوات التركية بدخول الأراضي العراقية عسكرياً، ففي أكتوبر/تشرين أول 1992 أرسلت تركيا 20 ألف مقاتل إلى شمال العراق لضرب حزب العمال، وقامت في العشرين آذار (مارس) 1995 بأكبر حملة عسكرية، إذ عبر خمسة وثلاثون ألفاً من القوات التركية على كامل امتداد الحدود العراقية التركية وبعثت خمسة وثلاثين كيلومتراً، حتى ضمنت السيطرة على مدينة زاخو والنطاق الممتد بينها وبين الحدود السورية واستمرت هذه العمليات بمعدل إثنين أو أكثر سنوياً، وجمالاً دخلت القوات التركية الأراضي العراقية تسع مرات في عام 1994 حتى تخلت تركيا عن التوغلات الكبيرة بعد عام 1997، ولجأت إلى أسلوب الدخول بأعداد قليلة⁽⁵⁾.

وفضلاً عن الجانب الأمني كلفت التطورات التي شهدتها الساحة العراقية بعد 1991 تطبيق تركيا قرار الحصار على العراق وقطع خط انبوب كركوك يومورتالوق، والمشاركة في قوات المطرقة، مالية الدولة التركية خسائر كثيرة، قدّرتها دراسات تركية بـ 2.5 - 3 مليار دولار سنوياً حتى 1996، عندما تم فتح الخط المذكور لتطبيق برنامج الأمم المتحدة: النفط مقابل الغذاء والدواء⁽⁶⁾، لكن ذلك لم يحسّن الوضع كثيراً، إذ تؤكد الإحصاءات المالية

(1) Yusuf Sayın, Esra Aaksoy, a.g.e, s.197

(2) Eda Kirişioğlu, a.g.e, s.69.

(3) Anıl Acar, a.g.e, S.85.

(4) a.e.168.

(5) آسنا لندكرين، السياسة التركية حيال إقليم كردستان العراق، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، (دار المرتضى: بغداد، 2013)، ص 113 - 115.

(6) Mevlüt Akçapa, a.g.e, s.24.

التركية بأن العراق تراجع إلى المرتبة الأربعين في قائمة الدول التي تصدر إليها تركيا خلال 1990 - 2000 والمرتبة السابعة والأربعين في قائمة الدول التي تستورد منها خلال المدة المذكورة ⁽¹⁾.

الأمن والاقتصاد في العلاقات العراقية التركية بعد 2003

من النقاط الجديرة بالاهتمام هي الموقف التركي من العراق اثناء الغزو الأمريكي له 2003، بعد أن رفض المجلس الوطني التركي الكبير تحشد القوات الامريكية في الأراضي التركية والانطلاق من الجبهة الشمالية لاحتلال العراق في 1 آذار (مارس) 2003 ⁽²⁾، إذ كان من المفترض ان يحتشد نحو 62 ألف عسكري، و255 طائرة حربية و65 طائرة مروحية في الأراضي التركية للانطلاق منها إلى شمال العراق ⁽³⁾، بسبب عدم الاتفاق على الثمن الذي يجب دفعه لتركيا ⁽⁴⁾.

وتذكر دراسة تركية ان الحكومة التركية طلبت من الولايات المتحدة منع قيام دولة كردية في شمال العراق، ومنح التركمان حقوق الحكم الذاتي نفسها التي يتمتع بها الكرد. كما طالبت الولايات المتحدة بعدم حماية حزب العمال الكردستاني، وتصنيفها كمنظمة إرهابية. وأكدت تركيا أنها ستسمح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها للعبور إلى العراق في حال تلبية هذه المطالب ⁽⁵⁾.

رفضت الولايات المتحدة إعطاء ضمانات مكتوبة للأتراك بخصوص عدم إقامة دولة كردية في شمال العراق وعدم سيطرة الكرد على مدينتي الموصل وكركوك، وإعطاء تعويضات مالية عن الخسائر الاقتصادية التركية الناجمة عن العملية العسكرية تلك ⁽⁶⁾.

من المهم معرفة انعكاس سياسة تركيا تجاه التحالف الدولي على الاطماع التركية في الأراضي العراقية، إذ أدى الموقف التركي المعارض للتحشد الأمريكي في أراضيها إلى إبعاد تركيا عن التأثير في الشأن العراقي، وما إلقاء القبض على عدد من أفراد القوات الخاصة

(1) a,e,s.35.

(2) Muhammed Türkmen,ag,e,s.190

(3) Mevlüt Akçapa, a,g,e,s.41.

(4) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية - التغيير، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2012)، ص118.

(5) Yusuf Sayın,Esra Aaksoy,a,g,e,s.198.

(6) لقمان عمر محمود، تركيا في الإستراتيجية الامريكية المعاصرة دراسة في موقف تركيا من حربي أفغانستان والعراق، (مركز الدراسات الإقليمية: جامعة الموصل، 2006)، ص9.

التركية في السليمانية من قبل القوات الامريكية والبيشمركة الكردية في 4 تموز (يوليو) 2003 وإرسالهم إلى بغداد إلا مصداقاً لذلك الإبعاد⁽¹⁾.

لذلك أصبحت المخاوف الأمنية للأتراك الناجمة عن احداث شمال العراق تحتل الصدارة في اهتمامات السياسة الخارجية التركية خلال المدة (2003 - 2007)، وجوهرها الخشية من إقامة دولة كردية في شمال العراق، إذ كانت ترى حصول الكرد على كيان ذاتي شبه مستقل ما هو إلا الخطوة الأولى لإقامة دولة كردية، والعامل الآخر الذي أدى إلى توتر العلاقات العراقية التركية لاسيما بين عامي 2004 - 2007 نشاط حزب العمال الكردستاني في مناطق إقليم كردستان العراق، لذلك خرقت تركيا السيادة العراقية ونقّذت قواتها المسلحة عدة عمليات عسكرية في شمال العراق اعتباراً من عام 2004، إلا ان الهواجس الأمنية التركية خفّت بعد 2007، إذ اضطرت إلى تطوير علاقاتها مع الإقليم بعد ان أخفقت في تطوير علاقاتها مع بغداد بسبب منافسة إيران لها، فتم فتح خط أنبوب النفط كركوك - جيهان لتصدير النفط العراقي عبر تركيا في حزيران (يونيو) 2009، وبلغ عدد الشاحنات التي عبرت منفذ خابور- إبراهيم الخليل الحدودي (3000) شاحنة شهرياً في العام المذكور، وتوجت تلك العلاقات مع الإقليم بزيارة مسعود بارزاني إلى تركيا في حزيران (يونيو) 2010، بعد انقطاع دام تسع سنوات، والتي أثمرت عن فتح تركيا قنصلية لها في أربيل بعد ذلك بوقت قصير. ثم زار رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، أربيل لأول مرة في آذار (مارس) 2011، والتقى مسعود بارزاني⁽²⁾.

ويشير باحثون إلى هذا التحول بالقول إن السياسة الخارجية التركية شهدت تحولاً بعد عام 2007 وخصوصاً بعد تعيين أحمد داود أوغلو وزيراً للخارجية عام 2009، وهو صاحب نظرية «صفر مشكلات» مع الجيران والتكامل الإقليمي، ثم إن هذا التحول يشير بوضوح إلى ظهور نهج سياسي قائم على نزع الطابع الأمني في السياسة الخارجية التركية⁽³⁾. وبدقة كان (اوغلو) يربط بين التعاون الاقتصادي من جهة والاستقرار الأمني من جهة أخرى، والى هذا أشار في زيارته للعراق بأن التعاون بين الأتراك والكرد قد تطور، ونتيجة هذا التعاون ستصبح الحدود بينهما حدوداً للأمن والاستقرار والازدهار⁽⁴⁾.

(1) عن احتجاز الجنود الأتراك يُنظر: آسا لنكرين، المصدر السابق، ص 148.

(2) اجنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، ترجمة: جان جبور (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2019)، ص 221 - 222.

(3) Tolga Dem, Hasan Deniz Pekşen, EnerjiVEGüvenlik Ekseninde Türkiye - Irak İlişkileri (1990 - 2018), Türkiye Ortadoğu Çalışmalar Dergisi, cilt:5, Sayı:2, 2018.s.

(4) Zülfi Dağdeviren, a.g.e,s.177.

والحقائق التالية تفسّر سبب اهتمام تركيا بعلاقاتها مع حكومة إقليم كردستان العراق، وإثارها قضية كركوك، فطبقاً لدراسة أكاديمية تركية فإن الأراضي التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان العراق تحتوي على 6% من مجموع الاحتياطي العراقي من النفط والبالغ 143 مليار برميل، أي 8.57 مليار برميل، بينما نسبة الاحتياطي في كركوك تبلغ 14%، أي 20.2 مليار برميل⁽¹⁾، لذلك تحولت العلاقات التركية مع الإقليم إلى تحالف حيوي، وقامت حكومة الإقليم بمد خط أنبوب إضافي لنقل النفط المستخرج من الإقليم إلى الأسواق الغربية عبر تركيا في 2009 كما أسلفنا على الرغم من معارضة الحكومة المركزية⁽²⁾. وأكدت دراسات معاصرة بأن المدة من 2007 - 2014 تعد أكثر ازدهاراً في العلاقات التركية مع الإقليم وأسوأها في العلاقات مع الحكومة المركزية العراقية⁽³⁾.

ومن الجدير بالقول إنّ تغيير النظام السياسي في العراق أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني السياسي والعسكري في العراق، لاسيما بعد دخول تنظيم داعش الارهابي عام 2014، مما أدى إلى اشتداد المنافسة بين تركيا وإيران، فبدأت تركيا بتوسيع علاقاتها مع أربيل (عاصمة الإقليم) بدلاً عن بغداد⁽⁴⁾، وأقامت قاعدة عسكرية (معسكر زليكان) في كانون الأول (ديسمبر) 2015 في بعشيقه على بعد 25 كليومتر عن الموصل. وبلغ التدخل العسكري التركي في العراق ذروته بعد العام 2014، إذ وصل مجموع القواعد العسكرية والنقاط والمراكز التركية قرابة 80 قاعدة على خط طول يتجاوز 200 كيلومتر وبعرض يتراوح بين 10 إلى 40 كيلومتر، فيما يتجاوز عديد الجنود خمسة آلاف جندي وخبير عسكري مع مئات المدرعات والدبابات، فيما أُقيمت في بعض القواعد مرابض مدفعية ومهابط طيران، مع نقاط تفتيش وسيطرة⁽⁵⁾.

فأججت التصرفات التركية الغضب بين الأوساط الشعبية والقيادات الدينية، ووصفت الحكومة العراقية وجود القوات التركية هناك بأنه «احتلال»، ودعت تركيا إلى سحبها، واستمرت أزمة قاعدة بعشيقه حتى أواخر 2016، حينما حُسمت بفضل الجهود الدبلوماسية بحلول 2017⁽⁶⁾. ومن أجل تقنين الوجود التركي وتحويله إلى جزء من حالة تفاهم بين

(1) a,e,s.81.

(2) Zülfü Dağdeviren, a,g,e,s.182.

(3) Tolga Demiryol, HasanDeniz Pekşen,a,g,e,S.140

(4) Muhammed Türkmen,a,g,e,s.186 .

(5) الاتفاقيات الأمنية بين بغداد وأنقرة

<https://nlka.net/archives/12256>

(6) Fatih Oğuzhan Aipeş, Türkiye - Irak İlişkilerinde Tarihi Dönemeç ve Stratejik Ortaklık Fırsatı, Seta,Anliz,Say: 413, İstanbul,2024,S.8.

الجارين، تقرر وفقاً لاتفاق وُقِع بتاريخ 15 آب (أغسطس) 2024 إقامة مركزين مشتركين لمحاربة الإرهاب، أحدهما للتنسيق الأمني في بغداد والآخر للتدريب والتعاون في مدينة بعشيقية شمالي العراق⁽¹⁾.

استفتاء إقليم كردستان 2017 والعلاقات العراقية التركية

أدى الاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان في 25 أيلول (سبتمبر) 2017 إلى تغيير الموقف التركي تجاه الإقليم بشكل كبير وقلبته رأساً على عقب، إذ خشيت تركيا من إقامة دولتين كرديتين في العراق وسوريا، ونقل النفط عبرهما إلى البحر المتوسط مما يشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي، لذلك توافقت مع إيران والحكومة المركزية في العراق ضد الاستفتاء⁽²⁾، على الرغم من المصالح التركية الواسعة في الإقليم إذ بلغ حجم التبادل التجاري مع الإقليم في عام 2016 نحو 11 مليار دولار، وبلغت قيمة استثماراتها 8 مليارات، أي ما نسبته 75 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة، وتم تسجيل 1226 شركة تركية في الإقليم⁽³⁾.

وصفت تركيا الاستفتاء بالخطأ الفادح، وإنه يشكل تهديداً لسلامة أراضي العراق ووحدته وهددت حكومة كردستان بأنها ستدفع ثمناً باهظاً إذا لم يتم التخلي عنه، وفعلاً بعد رفض القيادة الكردية الاستجابة لطلبات: الحكومة العراقية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، ومعظم الدول الكبرى، والإقليمية، وأجرت الاستفتاء في التاريخ المحدد، نفّذت إيران وتركيا تحذيراتها السابقة وفرضتا حصاراً شاملاً على الاقليم: سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، واجتماعياً⁽⁴⁾.

وبعد قيام العراق باستعادة كركوك إلى الحكومة المركزية تراجعت العلاقات التركية مع الاقليم، وبدأت تركيا تنسق مع الحكومة العراقية بشأن المنافذ الحدودية والتجارة، وإقترحت فتح منفذ حدودي مع في نقطة التقاء الحدود العراقية السورية التركية

(1) تركيا والعراق يقرران إنشاء مركزين مشتركين لمحاربة الإرهاب

<https://2u.pw/EX4Nxa>

(2) a.e. S.129.

(3) جنى جبور، المصدر السابق، ص 223.

(4) اويميد رفيق فتاح، فاتح محمد حسين، استفتاء إقليم كردستان - العراق في 2017: الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد السابع العدد الأول، 2024، ص 18، 35.

(افوكوي)⁽¹⁾، وهي منطقة خارج السيطرة الأمنية لإقليم كردستان مما يؤثر ايجابياً على العلاقات التركية العراقية الاقتصادية، إذ بفتحه ستُزال العوائق التي كانت تُسببها التجارة عبر معبر الخابور، وستُتاح للحكومة المركزية العراقية فرصة استخدام بوابة ثانية كأداة ضغط على حكومة الاقليم⁽²⁾.

وختاماً يمكن القول ان تقلُّب الاحداث وتهديد أمن تركيا أدت إلى ظهور دعوات رسمية بإعادة ترسيم الحدود مع العراق، فصرح احد الوزراء: « لقد ناقشنا مع السيد أوزال والجيش التحرك على الحدود لإعادة ترسيم الحدود من سفوح الجبال. علينا أن نبدأ بتأمين الحدود من سفوح الجبال في العراق. لن يكثرثوا (يقصد سكان المناطق الحدودية العراقية) بهذا الأمر. لا أحد يذهب إلى تلك المنطقة. إذا لم تنزل تركيا من الجبال وتُرس حدودها في الأراضي المنخفضة، فإن هذه المشكلة (الإرهاب والهجرة) ستبقى قائمةً إلى الأبد بسبب روابط القرابة. وبهذه الطريقة، سيخضعون لنا (الدولة التركية)»⁽³⁾.

الرؤية المستقبلية للعلاقات العراقية التركية

إذا أردنا إعطاء تصورٍ عن طبيعة العلاقات العراقية التركية في قادم الأيام، لابد من القول ان العامل التاريخي لا يزال فاعلاً في تحديد التوجهات التركية السياسية تجاه العراق، فضلاً عن العوامل الجغرافية والاقتصادية، إذ ما برح الأتراك يعيشون فوبيا معاهدة (سيفر) أي الخوف من أي تحرك يؤدي إلى قيام دولة للكورد في شمال العراق، لذلك سيقف الأتراك ضد أي محاولة كردية للسيطرة على كركوك والموصل، لأن ذلك سيجعل الاستقلال الكردي ممكناً اقتصادياً، مما يهدد الأمن القومي التركي، فهذا مبدأ ثابت في السياسة الخارجية التركية، ويبدو ان التوجه التركي المذكور يتوافق مع توجهات الحكومة المركزية في العراق، لذلك يعد من أهم عوامل التقارب العراقي التركي.

ولكن هذا التفاؤل المستند إلى التاريخ يعكّر صفوه عاملٌ تاريخي آخر، هو مشكلة الموصل، إذ ما زال جزء من الأتراك حتى وقت كتابة هذه السطور يدعون بحقهم في

(1) يُنظر الخريطة رقم (18).

(2) FATİH MUSLU, OVAKÖY SINIR KAPISI KAPSAMINDA TÜRKİYE - İRAK İLİŞKİLERİ, ANALİZ SAYI 26. 2019 s.21.

(3) Eda Kirişcioğlu, a.g.e, S.75.

الموصل، ويكررون الذرائع السابقة نفسها، وأهم النقاط التي تثيرها تركيا في الوقت الحاضر بهذا الخصوص، بأن ولاية الموصل، وليست مدينة الموصل فقط، تم احتلالها من قبل القوات البريطانية خلافاً لبنود هدنة مودروس. والنقطة الجديرة بالاهتمام استمرار الجامعات التركية في تغذية هذه الفكرة للشباب التركي، بالعديد من الرسائل الجامعية، أنجزت أغلبها بعد 1991، وأكدت احتواء ولاية الموصل كميات هائلة من النفط، والحدود التركية تقع في المنطقة عندما ينتهي النفط. ليس هذا فقط بل يرى الباحث اهتمام الأتراك كثيراً بموضوع الموصل ونشره في وسائل التواصل الاجتماعي المعاصرة مثلاً (يوتيوب)، فهناك عناوين مثيرة ك: لماذا لم نأخذ الموصل⁽¹⁾، والأشد من ذلك الادعاء بأن مصطفى كمال أتاتورك أوصى باستعادة الموصل عندما تكون الفرصة سانحة⁽²⁾، ما يدل على إن قضية أو مشكلة الموصل ما زالت حية في الوجدان التركي، بل الاخطر من كل ما ذكرت هو وجود حزب سياسي له قوته ونفوذه في الساحة السياسية التركية، وأقصد (حزب الحركة القومية)⁽³⁾، ممثلاً برئيسه دولت بهجلي المقرَّب من الرئيس الحالي رجب طيب اردوغان، ما زال يرى بأن الموصل تركية، فعلى الرغم من مرور تسع وتسعين عاماً على حل مشكلة الموصل، الذي ما زال يتمسك بالميثاق الوطني، وينادي بأعلى صوته بضم ولاية الموصل إلى الجمهورية التركية، ويكفي في هذا الصدد ان نشير إلى ما قاله في عام 2017، مخاطباً أعضاء حزبه: «عندما يحين الوقت وتنضج الشروط، ويكون التاريخ ضيفاً على الجغرافية سوف ينهض الميثاق الملي، وتكون كركوك الولاية 82 بعد ولاية دوزجة 81، وتكون الموصل الولاية 83 التركية، عندها لن تكون هناك قوة قادرة على الوقوف ضد استرداد هذا الحق»⁽⁴⁾.

ولازال التاريخ يحكم العلاقات العراقية التركية، إذ هناك تقاطعاً في المصالح والتوجهات الإيرانية التركية في العراق «ولربما تنظر القيادة التركية للعراق بوصفه حديقة خلفية

(1) <https://www.youtube.com/watch?v=npF84m1yH3I>

(2) <https://www.youtube.com/watch?v=ubbkUpsvY78>.

(3) تعود جذور تأسيس الحزب إلى سنة 1944، كان يعمل بصورة سرية باسم الجمعية التركية العنصرية، كانت تنادي بتحرير أتراك آسيا وتوحيدهم في دولة تركية واحدة. للاستزادة يُنظر: فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية 1970 - 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية «الملغي» - الجامعة المستنصرية، 1988، ص 73 - 81.

(4) زعيم حزب الحركة القومية حليف اردوغان يتوعد بضم كركوك والموصل لتركيا!!!! - YouTube، يوم المشاهدة 2025/5/30

لإيران»⁽¹⁾، وهذا التوجه المستند إلى الجذور التاريخية للعلاقات العثمانية الإيرانية، دفع تركيا إلى أن ترى نفسها قائدة العالم العربي (السنّي)، وكذلك حددت تركيا علاقاتها مع الأحزاب الكردية الفاعلة في إقليم كردستان استناداً إلى مدى قرب الحزب أو بعده من إيران، وهذا الأمر له تداعياته على مستقبل العلاقات العراقية التركية، لكن الأحداث التي جرت أثناء تدويننا هذه الورقة يمكن أن تكون عوامل مؤثرة إيجاباً من وجهة نظر تركيا، فتراجع النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي العراق خاصة، بعد العدوان الذي شنّه كيان الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة على إيران في حزيران (يونيو) 2025 وما بعده، ربما يؤدي إلى تعزيز علاقات أنقرة مع الحكومة المركزية أكثر بدلاً عن حكومة الإقليم، لاسيما إن علاقاتها مع الإقليم في مجال الطاقة محل خلاف مع الحكومة المركزية، ثم إن إعلان حزب العمال الكردستاني عن إلقاء السلاح وحلّ نفسه أنهى المخاوف الأساسية للحكومة التركية من نشاطات الحزب المذكور في شمال العراق، وكذلك حججها في خرق السيادة العراقية وقصف معقل الحزب المذكور في الأراضي العراقية والتواجد فيها.

وعلاوة على ذلك لا بد من أخذ الجغرافية كمعيارٍ أساس عند الحديث عن مستقبل العلاقات بين الدولتين الجارتين العراق وتركيا، فهي عامل شبه ثابت في تأثيره، وفي هذا الصدد أركز على مسألة المياه التي يؤكد الباحثون بأنها من أهم المشكلات التي تواجه البشرية في الوقت الحاضر، واساسها اعتماد العراق في تأمين موارده المائية على نهري دجلة والفرات بصورة رئيسية، فـ 82% من مياههما تأتي من الخارج: 71% من تركيا، 7% من إيران، 4% من سوريا⁽²⁾، وبعبارة أكثر دقة فإن تركيا تساهم بنحو 88.6% من مياه نهر الفرات، وسوريا 31.58% أما نهر دجلة فتتخفف مساهمة تركيا إلى 51% وإيران إلى 10% بينما تساهم الأراضي العراقية بإمداد النهر بـ 39.5% من مياهه⁽³⁾.

يعاني العراق من أزمة المياه بسبب الجفاف وسيطرة تركيا على منابع النهرين بإقامة العديد من السدود والخزانات، وتقليل الاطلاقات المائية، لذلك على تركيا احترام حقوق العراق في مياه النهرين باعتبارهما نهرين دوليين، بينما تدّعي تركيا أن إقامة هذه المشاريع

(1) عبدالله ناهض عباس، العلاقات العراقية التركية.. قراءة في التحديات والفرص، (مركز حمواري للبحوث والدراسات الاستراتيجية: بغداد، 2024)، ص1.

(2) المصدر نفسه.

(3) Muhammed Türkmen, 1Mart Tezkeresi Bağlamında Türkiyenin Irak Politikası, Bölgesel Araştırmalar Bergisi, cilt:5, Say:1, 2021, S.18.

لم تؤثر على تلك الاطلاقات وان لها حق السيادة المطلقة على مواردها المائية في حوضي دجلة والفرات داخل أراضيها⁽¹⁾. وسبب الأزمة في العراق هو عدم امتلاكه بنية تحتية مائية، واعتماده في الري على وسائل قديمة.

من جهة أخرى لا تخفي تركيا اعتمادها المياه وسيلة لتحقيق اهداف سياسية، منها خطاب الأتراك للعرب (بأن الله حباكم واعطاكم النفط، والله رزقنا الماء، لذلك النفط مقابل الماء)، وتجسّد هذا التوجه في مشروع «أنابيب السلام» عام 1986، إذ خطّطت تركيا لنقل ستة ملايين متر مكعب من مياه نهر سيحون إلى البلاد العربية إلا ان المشروع لم يرَ النور بسبب معارضة سوريا والمملكة العربية السعودية بسبب اشتراك كيان الاحتلال الإسرائيلي في المشروع، إذ امتنعت المملكة عن دعم المشروع مالياً بينما وصفت سوريا المشروع بأنه «لعبة» الهدف منها توفير المزيد من المياه للكيان⁽²⁾. لذلك يرى الباحث ان المياه ورقة رابحة بيد الأتراك في المستقبل لاسيما ان العراق يعاني من شحّ الامطار ومن أوائل الدول المتأثرة بالتغيير المناخي، وهناك دراسات تتوقع جفاف النهرين خلال السنوات العشر القادمة، فعلى العراق استخدام أوراق ضغط أيضاً على تركيا، علّها تكون وسائل سياسية واقتصادية مقابلة.

ففي ثمانينات القرن الماضي دعمت سوريا المعارضة السياسية التركية في داخل الاراضي السورية، (حزب العمال الكردستاني) للضغط على تركيا، وفعلاً أدى هذا الدعم إلى حرب بين الأتراك والحزب المذكور، استمرت خمسة عشر عاماً، فاضطرت تركيا إلى توقيع بروتوكول مع الحكومة السورية في 1987، تعهدت ان تجعل حصة سوريا في الفرات 500 متر مكعب في الثانية، وهذا يشكل ما نسبته 56% من مياه نهر الفرات. واتفق العراق وسوريا على تقسيم هذه الحصة بنسبة 58% للعراق و42% لسوريا⁽³⁾. ومن الممكن ان تُحل مشكلة المياه في العراق بالتوصل إلى اتفاقية تحصل بموجبها تركيا على النفط العراقي بأسعار مخفضة مقابل اطلاقات مائية مستدامة، إلا ان هذه الورقة ستكون غير فعالة بيد الحكومة الاتحادية في بغداد بسبب عدم حلّ مشكلة النفط والغاز مع حكومة إقليم كردستان العراق، إذ تعتمد

(1) عبد الرزاق حمزة عبد الله، أزمة المياه في العراق: التحديات واشكالية الحلول، مجلة دراسات دولية، العدد 99، 2024، ص 260.

(2) Ali Faik Demir, Farat - Dicle Sorununun Teknik - Hukuki - Siyasi Turkiyenin Güney KomşularınaYönelik Politikası, Yüksek Lisans Tezi, İstanbul Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, İstanbul, 1994,S.102 - 106.

(3) Mehmet Tunç ,a,g,e,S.25.

تركيا على النفط المصدّر من الإقليم، وحاجة الإقليم إلى المياه المتدفقة من تركيا ليس بحجم حاجة الحكومة المركزية.

فضلاً عما ذكر من القضايا التي يمكن ان تُثار بين العراق وتركيا فهناك قضية التركمان في كركوك، إذ تعد تركيا نفسها راعية لهم، بل انها على استعداد لانتهاك الأعراف الدبلوماسية لدعم مصالحها في العراق، وما زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو إلى كركوك في آب (أغسطس) 2012 دون الرجوع إلى موافقة وزارة الخارجية العراقية واللجوء إلى القنوات الرسمية الدبلوماسية إلا مصداق ما ذهبنا إليه ⁽¹⁾.

إن احتمالية تحسّن العلاقات العراقية التركية قائمة، لكنها مرتبطة بحلّ مسألة النفط والغاز العالقة بين حكومتي المركز والاقليم، ويمكن إدانة الاطلاقات المائية للنهرين دجلة والفرات إذا ما ضمنت تركيا تدفق نفط عراقي إليها بأسعار منخفضة قياساً للأسعار العالمية. وختاماً إذا تم انجاز طريق التنمية حسب التوقعات في عام 2029 والذي سوف يربط ميناء الفاو العراقي بميناء مرسين التركي فإن ذلك سيقوي أواصر حسن الجوار بين الدولتين.

(1) عن الزيارة وتصريحات احمد داود اوغلو ورد فعل الحكومة العراقية ينظر:

<https://www.aljazeera.net/news/2012/3/8/%D8> %

المصادر

أولاً: الوثائق المنشورة

- 1 - تركيا بويوك ملت مجلسي خارجية وكالاتي، لوزان صلح معاهده نامه سي مقالات وسندات سائره 24 تموز 1339 - 1923، (استانبول: أحمد احسان وشركاسي، 1339).

ثانياً: المصادر باللغة العربية والمترجمة

أ - الكتب

- 1 - إبراهيم خليل أحمد، الاحتلال البريطاني والمقاومة الموصلية، في موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الخامس، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1992).
- 2 - اجنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، ترجمة: جان جبور (بيروت: لمرطز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).
- 3 - آسنا لندكرين، السياسة التركية حيال إقليم كردستان العراق، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، (بغداد: دار المرتضى، 2013).
- 4 - جب. درزويل، التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العلم من الحرب العلمية الثانية إلى اليوم، تعريب الدكتور نور الدين حاطوم، (دمشق: دار الفكر، 1983).
- 5 - رياض رشيد ناجي الحيدري، الآثوريين في العراق، 1918 - 1936، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، 1977).
- 6 - رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين الجزء الأول تطور احداث ما بين الحريين 1914 - 1945، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، بلا).
- 7 - ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 - 1950، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، (بغداد: الفكر للنشر والتوزيع، 1983).
- 8 - صبحي عبد الحميد، مذكرات صبحي عبد الحميد، العراق في سنوات الستينات 1960 - 1968، (بغداد: دار بابل، 2009).

- 9 - عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية، ط2، (صيدا، 1963).
- 10 - عبدالله ناهض عباس، العلاقات العراقية التركية.. قراءة في التحديات والفرص، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بغداد، 2024).
- 11 - عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية - التغيير، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- 12 - علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، ط2، (بيروت، دار الكتب العراقية، 2010).
- 13 - علي عبد الواحد حسون الصائغ، موقف دول ميثاق سعد اباد من الاحداث الإقليمية (1937 - 1945)، (دمشق: تموز، 2013).
- 14 - عوني عبد الرحمن، علاقات تركيا الخارجية، في تركيا المعاصرة، (موصل: جامعة الموصل، 1987).
- 15 - فاضل حسين المصدر، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الراي العام، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1955).
- 16 - _____، المساومات الدولية حول ولاية الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الخامس (جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1992).
- 17 - فاضل حسين واخرون، تاريخ العراق المعاصر، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1980).
- 18 - فليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، (بيروت، 1949).
- 19 - كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محد الملا عبد الكريم ط3 (بيروت: دار الفارابي، أربيل: دار أراس، 2013)،
- 20 - لقمان عمر محمود، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة دراسة في موقف تركيا من حربي أفغانستان والعراق، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006.
- 21 - محمد حمدي الجعفري، بريطانيا حقبة من الصراع 1914 - 1958، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2000)

ب - الرسائل والأطاريح الجامعية:

- 1 - ظلال جواد كاظم، الأهمية الجيوسياسية لموقع العراق الجغرافي، في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 2005.
- 2 - عبد المجيد كامل عبد اللطيف، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية 1921 - 1933، أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات القومية والاشتراكية - الجامعة المستنصرية، 1990.
- 3 - عدنان زيان فرحان، السياسة البريطانية تجاه الأقليات الدينية في العراق 1914 - 1941، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة دهوك، 2009.
- 4 - عصام كاظم عبد الرضا، انتفاضة عام 1925 في تركيا وانعكاساتها على قضية الموصل، أطروحة دكتوراه، كلية التربية - الجامعة المستنصرية، 2011.
- 5 - علاء طه ياسين، عصمت اينو ودوره السياسي في تركيا 1884 - 1973، أطروحة دكتوراه، كلية التربية - جامعة المستنصرية، 2006.
- 6 - فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية 1970 - 1980، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية الملغي، الجامعة المستنصرية، 1988.
- 7 - قاسم خلف عاصي الجميلي، التطورات السياسية الداخلية التركية «1923 - 1928» رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1985.
- 8 - نصير محمود شكر، السياسة الخارجية لعراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء العراقي (1958 - 1963)، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد، 2004.

ت - بحوث علمية

- 1 - اسراء طالب توفيق، ميثاق سعد اباد عام 1937 قراءة معاصرة في العلاقات العراقية التركية، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد: 78، 2021.

- 2 - اواميد رفيق فتاح، فاتح محمد حسين، استفتاء إقليم كردستان - العراق في 2017: الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد السابع العدد الأول، 2024.
- 3 - عبد الرزاق حمزة عبد الله، أزمة المياه في العراق: التحديات وإشكالية الحلول، مجلة دراسات دولية، العدد 99، سنة 2024.
- 4 - علي عبد الكريم صالح، التحليل الجغرافي سياسي الترسيم الحدود بين العراق وتركيا ومشكلات ناجمة عنها، مجلة دياالى للعلوم الإنسانية، مجلد 2، العدد 101، 2024.
- 5 - نواف فلاح الحميدي العبيسان، موقف عصبة الأمم من مشكلة ولاية الموصل، (1924 - 1926)، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد 84، العدد 1، 2024.

ثالثاً: المصادر والمراجع التركية

أ - الكتب

- 1 - Enes Demir, Türkyenin Irak Kuzyine Yönlük Asker Herekat ve Stratejisiniy
- 2 - Tarihsel Arka Plan ,18 Türk Tarihi Koncersi,9 cilt,ankara, Ankar,Türk Tarihi Kurumu,2022.
- 3 - Srrhat Güvenc ve ayrilari,Güncel Tartışmalar İşğnda Lozan,İstanbul: Kıssmen Reskı,2017.

ب - الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1 - Abdulkadir Kaya, Sevr ve Lozan Sınırlar ve Toprak Meselesi, yuksek lisans Tezi, T. C. Ankara Üniversitesi ,Türk İnkilab Tarihi Enstitüssü,Ankara, 2007.
- 2 - Ali Faik Demir, Farat - Dicle Sorununun Teknik - Hukuki - Siyasi

- Turkiyenin Güney KomşularnaYönelik Politikasi , Yüksek Lisans Tezi, İstanbul Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, İstanbul ,1994.
- 3 - Anıl Acar, 1. Körfez Savaşının Türk Dış Politikasına Etkisi, Yüksek Lisans Tezi , Dumlupınar Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Kütahya,2017,
- 4 - Berkan Öğür Ve Ayrıları, Irak - Türkiye İlikleri: PPK,Güvenlik ve İşbirliği, yayın:Ortadoğu Araştırmalar merkezi, 2014.
- 5 - Çağlar Yerlikaya,Stratejik Bir Toprak: Musul (1914- 1926) ,Yüksek lisans Tezi , KırıkkaleÜniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü , Kırıkkale,2019.
- 6 - Ebu Bekir Sıddık Kaplan, - Türkiye irak İlişkileri(1918 - 1960) Yüksek lisans Tezi,Kırıkkale Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Kırıkkale,2011.
- 7 - Ferhat Tekin,Sosyolojik Açından Sınır: Hakkari Örneği, DoktoraTezi Selçuk Üniversitesi , ,Sosyal Bilimler Enstitüsü, Konya,2012.
- 8 - Harun Karakütük, Türk Basınında Saka rya Meydan Muharabesi(Temmuz - Ekim 1921), Yuksek Lisans tezi,Çankale Onsekız Mart Üniversitesi , Lisansüstü Eğitim Enstitüsü,Çanakkale ,2018.
- 9 - Hüsnü Bayraklı,Cemiyet- İakvam Türkiye Irak Hududu Meselesi Eserinin Transkripsiyon
- 10 - Ve Değerlendirmesi, Yüksek lisans Tezi , Zonguldak Bülent Ecevit Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Zonguldak ,2019.
- 11 - Levent İşcan,Türk Kurtuluş Savaşında İnönö Muharebeleri,Yuksek Lisans tezi,Eskişehir Osmangazi Üniversitesi , Sosyal B işimler Enstitüsü,Eskişehir,2018.

- 12 - Mevlüt Akçapa, Soğuk Savaş Sonrası Türkiye'nin Irak İle İlişkilerinin Ekonomi Politik Analizi, Yüksek Lisans Tezi, Uludağ Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Bursal ,2014.
- 13 - Murat Şenoğlugil, Nesturi İsyanı Ve Musul Sorununa Etkileri , Yüksek Lisans Tze , T. C. İstanbul Ticaret Üniversitesi,, Sosyal B ilimler Enstitüsü ,İstanbul,2015.
- 14 - Murat Fatih Teker, Musul - kerkük ve Türkiye'nin Güney Sınırarı Güvenliği,T.C. Cbü , Sosyal B ilimler Enstitüsü ,Manisa,2007.
- 15 - Payman Abdullah Hamad Lak, Türkiye - Irak İlişkileri (1920 - 2010) ,Yüksek lisans Tezi , Kahramanmaraş Sütçü İmam Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü , Kahramanmaraş ,2015.
- 16 - Ramazan Nerede, 19.Yüzyıldan Günümüze Musul Meselesi, Yüksek lisans Tezi, Harran Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, Şanlıurfa,2019.
- 17 - Resul Yavuz, Mondros Ateşkes Antlaşmasından Sever Antlaşmasına Giden Süreçte Türk Diplomasisi , Doktora Tezi ,T.C. Dokuz Eylül Üniversitesi ,Atatürk İlke VEİnkılapları Enstitüsü,İzmir,2016.
- 18 - Seyhan, Akbulut, Lozan Konferansı Sürecinde İsmet Paşa, Yüksek Lisans Tezi, T.c. Atatürk İlkeleri ve İnkılap Tarihi Enstitüsü ,Erzurum,2019.
- 19 - Zayıttin Diri, Turgut Özal (1983 - 1993) Dönemi Türk Dış Politikası, Yüksek Lisans Tezi, İstanbul Gelişim Üniversitesi, Sosyal B ilimler Enstitüsü, İstanbul ,2018.

ت - بحوث ودراسات

- 1 - Bilal N. Şimşir, Mosul Sorunu ve - Türkiye İngiltere ve Irak İlişkileri, Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi Say:21/63,2005,
- 2 - Fatih Oğuzhan Aipeş, Türkiye - Irak İlişkilerinde Tarihi Dönemeç ve Stratejik Ortaklık Fırsatı, Seta, Anlız, SaYİ:413, İstanbul, 2024.
- 3 - Hasan Acar , Türk Siyasal Hayatında Şeyh Said İsyini, Manas Sosyal Dergisi , CİLT:8, Sayı:3, 2019.
- 4 - Hüseyin Sevinc, Atatürk Dönemi Türkiye - Irak ilişkileri Uluslararası Dergisi, cilt:4, say:1, Yıl:2020.
- 5 - Muhammed Türkmen, 1 Mart Tezkeresi Bağlamında Türkiye'nin Irak Politikası, Bölgesel Araştırmalar Dergisi, cilt:5 , Sayı:1, 2021.
- 6 - Necmi Yganık, Cengiz Kartın , Yerli ve Yabancı Kaynakların Işığında Misakı Milli Süreci Üzerine, yeni türkiye , sayı: 93, 2016.
- 7 - Sezen Kılıç, Mosul Sorunu ve Lozn, Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi, cilt:24, Sayı:71 , 2008.
- 8 - Temuçin Faik Ertan , Sever Lozan Antlaşmaları Hakkında Karşılaştırmalı Bir Değerlendirme, Ankara , Türk İnkılap Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi sayı 58 , yıl: 2016.
- 9 - Tolga Dem, Hasan Deniz Pekşen, Enerji ve Güvenlik Ekseninde Türkiye - Irak İlişkileri (1990 - 2018) , Türkiye Ortadoğu Çalışmalar Dergisi, cilt:5, Sayı:2, 2018.
- 10 - Yusuf Sayın, Esra Aaksoy, Türkiye - Irak Dış politik İlişkileri Üzerine Bir İnceleme, Necmettin Erbakan Üniversitesi, Sosyal Bilimler Fakültesi Dergisi, Cilt:5, Sayı:2, 2023.
- 11 - Zülfü Dağdeviren, Türkiye İle Irak Kürdistan Bölgesel Yönetimi

Arasında Siyasi İlişkiler: Devlet Hükümet İlişkiler ,Akademik Tarih VE Araştırmalar Dergisi, cilt:5, sayı:2, 2020.

رابعاً: الانترنت

1 - الاتفاقيات الأمنية بين بغداد وأنقرة

<https://nlka.net/archives/12256>

2 - تركيا والعراق يقران إنشاء مركزين مشتركين لمحاربة الإرهاب

<https://2u.pw/EX4Nxa>

3 - <https://www.youtube.com/watch?v=npF84m1yH3I>

4 - <https://www.youtube.com/watch?v=ubbKUpsvY78>

الفصل الرابع

الحدود العراقية - الكويتية: عهدٌ جديد وملفاتٌ قديمة

أ.د. نجاة عبد الكريم عبد السادة⁽¹⁾

مدخل: الحدود: هموم السيادة وتعزيز علاقات الجوار

تعد قضية الحدود العراقية الكويتية واحدة من أكثر الملفات الحدودية تعقيداً في الخليج العربي بشكل خاص وتاريخ المنطقة الحديث على نحوٍ عام، إذ لم تكن تلك الحدود مجرد مسارات جغرافية رُسمت على الخرائط؛ بل تحولت إلى بؤرة نزاع، وذريعة لشن الحروب، ومحفزٍ للتدخلات الدولية التي أعادت، في غير مرة، تشكيل المنطقة. ومنذ مطلع القرن العشرين، ومع تداعي أركان الدولة العثمانية وتعاظم النفوذ البريطاني، بدأت معالم النزاع الحدودي بين العراق والكويت تتشكل ضمن سياقات استعمارية وانتدابية متباينة. لم يكن ترسيم الحدود مجرد إجراء إداري، بل كان صراعاً بين (التبعية التاريخية) التي نادى بها العراق فيما يتعلق بالكويت، وبين الكيان السياسي المستقل حديثاً الذي سعت الكويت لتثبيتته بدعم دولي غربي.

تتمحور الحجة الأساسية لهذا الفصل على أن قضية الحدود العراقية الكويتية لم تكن وليدة صدفة جغرافية، بل نتيجة خلل بنيوي واضح في عملية الترسيم التي تمت في الحقبة الاستعمارية، مما جعلها قضية تكاد تكون عصية على الحل طيلة القرن الماضي وبداية القرن الحالي؛ فقضية الحدود افتقرت إلى التوافق الثنائي الحقيقي منذ البداية، وأهملت الاعتبارات الجيوسياسية للعراق كدولة تسعى لتأمين منفذ بحري حيوي يُسهم في إرساء سيادتها البحرية (فضلاً عن البرية)، مما أسهم في جعل ملف الحدود «ناراً تحت الرماد» يتم إشعالها في كل مرة تتأزم فيها العلاقة السياسية بين البلدين أو تتبدل فيها موازين القوى ضمن البنية الإقليمية.

(1) كلية الآداب - جامعة البصرة.

يفترض هذا الفصل أنه على الرغم من الأبعاد القانونية والمكانية للحدود العراقية الكويتية التي عملت القرارات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (833) لسنة 1993، فإن استدامة الاستقرار الحدودي يتطلب تحولاً بيئياً في عقلية النزاع السيادي نحو سلوك التكامل لا سيما الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، فإن تجاوز إرث الماضي يتطلب تجاوز القراءة التقليدية للحدود كعائق جغرافي، وتحويلها إلى مناطق مصالح مشتركة تضمن للعراق وصولاً آمناً للمياه الدولية بكامل حقوقه، وتضمن للكويت، في الوقت ذاته، أمناً سيادياً مستداماً، بعيداً عن تقلبات الأنظمة السياسية ومداركها المتباينة الضيقة.

يهدف هذا الفصل إلى تتبع المسار الزمني لهذا النزاع، بدءاً من أواخر العهد العثماني ومن ثم العهد الملكي للعراق مروراً بالعهد الجمهوري، عبد الكريم قاسم وما بعده، والحرب العراقية الإيرانية واحتياح الكويت وصولاً إلى «العراق الجديد» بعد عام 2003. وقد حرصنا على دراسة أهم ما يتعلق بقضية الحدود من قرارات الأمم المتحدة التي تلت الاجتياح عام 1990، وما تبعها من ترسيم أفرز واقعاً قانونياً وسياسياً جديداً، والقضايا المتجددة في هذا النزاع لا سيما قضية (خور عبد الله).

تقع الحدود العراقية الحالية مع الكويت إلى الجنوب، حيث يبلغ طولها 254 كيلومتراً، وتشكل نسبة 6.99% من حدود العراق الكلية. تنتشر عليها 192 دعاماً، منها 106 برية والباقية بحرية. تتميز بطابع صحراوي منبسّط، وتغلب عليها الكثبان الرملية والسطح المستوي. تبدأ الحدود من جهة الغرب عند النقطة الحدودية الثلاثية (السعودية الكويتية العراقية) على وادي الباطن⁽¹⁾. ثم تتبع هذا الوادي باتجاه الشمالي الشرقي. ثم تعطف الحدود شرقاً، متبعة خطٍ مستقيمٍ طوله 32 كيلومتراً، قبل أن تنحرف إلى الجنوب الشرقي لمسافة 26 كيلومتراً، وتنتهي عند الساحل الجنوبي (أم قصر) حيث يتلاقى خور الزبير مع (خوري عبد الله والصبية). ومن ثم تتقابل المياه الدولية للطرفين بين شبه جزيرة الفاو العراقية في الشرق مع جزيرتي وربة⁽²⁾ وبوبيان⁽³⁾، الكويتيتان غرباً.

(1) وادي الباطن: وادٍ صحراوي شهير واسع، يمتد بحدوده الطبيعية بين الكويت والعراق والسعودية، وينتهي قرب البصرة، يبلغ طوله حوالي 539 كم، ويمثل أهمية بيئية، تصب فيه مياه السيول من الهضاب المحيطة وتنتشر حوله المراعي، فضلاً عن قيمته التاريخية بوصفه ممراً هاماً في الجزيرة العربية.

(2) وربة: جزيرة تقع في شمال الكويت قبالة السواحل العراقية، وتبعد مسافة كيلو متر واحد عن الساحل العراقي، وإجمالي مساحتها 37 كم².

(3) بوبيان: جزيرة تقع في أقصى شمال شرق الكويت. يحدها من الغرب (خور الصبية) ومن الشرق (خور عبد الله)، ومن الشمال (خور بوبيان) و(جزيرة وربة). تعد ثاني أكبر جزيرة في الخليج العربي، تبلغ مساحتها 5% من المساحة الكلية للكويت وهي 890 كم².

يملك العراق منفذاً برياً رئيسياً واحداً مع الكويت يُستخدم لمرور البضائع والمسافرين، هو منفذ سفوان يتبع لناحية تحمل الاسم نفسه والتي تحولت إلى قضاء سنة 2024 تتبع إدارياً لمحافظة البصرة، يقابله من الجانب الكويتي منفذ العبدلي. وهناك منفذ آخر تُشرف عليه قوات التحالف الدولي وتوفر الأمن حوله، هو جريشان، موقعه في منطقة جريشان في مقاطعة خضر الماي غرب قضاء سفوان، ويغلق حين دخول البضائع الخاصة للقوات بالاتفاق مع الحكومة العراقية لأغراض أمنية.

كما تتوزع حقول نفطية مشتركة على جانب الحدود، ففي جنوب العراق تمتد حقول الزبير والقرنة ومجنون، وفي شمال الكويت حقول الروضتين والصابره وبحره، وهناك حقل واسع يعبر أراضي الدولتين من الشمال إلى الجنوب، يسميه العراقيون حقل الرميلة وفي الكويت يُسمى الرتقة.

الحدود العراقية - الكويتية في أواخر العهد العثماني 1899 - 1913

كان التنافس البريطاني - العثماني على الكويت يأخذ طابع الصراع من أجل إحكام السيطرة عليها. كما عازمت بريطانيا على التصدي لسياسة التقارب بين خصمتها ألمانيا القيصرية والدولة العثمانية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، والتي أثمرت عن اتفاق استراتيجي طموح، يقضي بمبدأ الألمان ما يُعرف بـ (سكة حديد بغداد - برلين) تربط أوروبا بالخليج العربي، وأن تكون نهايتها البصرة⁽¹⁾. من هنا تقدمت بريطانيا لتطويق المشروع ووأده في مهده، بأن عرضت حمايتها السياسية والأمنية على شيخ إمارة الكويت (مبارك الصباح 1896 - 1915) الذي رحّب بها فوراً، وعقد اتفاق 1899، تعهد من خلاله بعدم بيع أو تأجير أو رهن أي جزء من أراضيه لأي قوة أجنبية إلا بموافقة بريطانيا⁽²⁾، مع بقاء تبعيته الاسمية لسلطان الدولة العثمانية. وهو ما يعني عملياً حرمان العثمانيين والعراق بالنتيجة من أي إطلالة مريحة على المياه الدولية. وجرّت محاولات عثمانية بين عامي 1899 - 1913 دون جدوى لفرض سيطرة فعلية على الكويت وسواحلها بوصفها أرضاً عراقية وجزءاً من ولاية البصرة⁽³⁾، قابلتها مساعٍ

(1) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، ط9، (بيروت: دار الفارابي، 2007)، ص 387 - 388.

(2) راشد عبد الله فرحان، مختصر تاريخ الكويت، مراجعة: عبد الله زكريا الانصاري، ط2، (دار آفاق: الكويت، 2011)، ص 124 - 125.

(3) ثائر يوسف عيسى، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والاقليمية والدولية 1930 - 1991، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة دمشق، 2010، ص 46 - 48.

بريطانية لوضع اللمسات الأولى لرسم حدود الإمارة المحمية من قبلهم، وكانت البداية بتثبيت مطالب شيخ الإمارة بسيادته على جزيرتي (وربة وبوبيان) المحاذيتين مباشرة للفاو العراقية⁽¹⁾. عززت في الواقع هيمنة بريطانيا، إذ ضُمت جزيرة (وربة) للشيخ مبارك حاكم الكويت على الرغم من ضعف الاثباتات التاريخية، وبهذا ضمنت حقوقاً حصرية في امتيازات النفط المستقبلية.

ومن هنا جاءت الرغبة البريطانية لترسيم حدود إمارة الكويت، مستغلةً ضعف الدولة العثمانية وتراجع نفوذها سياسياً وعسكرياً. وبدأت مفاوضات عثمانية - بريطانية، بهدف حل المشكلات العالقة في الخليج العربي (الرسوم الجمركية، سكة حديد بغداد، منطقة شط العرب)، واستمرت حتى عام 1913، تمسك العثمانيون بسيادتهم على الكويت مع تضيق حدودها ما أمكن، على عكس البريطانيين تماماً، الذين أرادوها نقطة أمامية للدفاع عن مصالحهم. وفي نهاية المطاف تغلبت الإرادة البريطانية بأن تبقى تبعية الكويت للدولة العثمانية إسمية فقط وذلك في ما يُعرف بـ(بروتوكول الاستانة) (إسطنبول) المنعقدة بتاريخ 29 تموز (يوليو) 1913⁽²⁾.

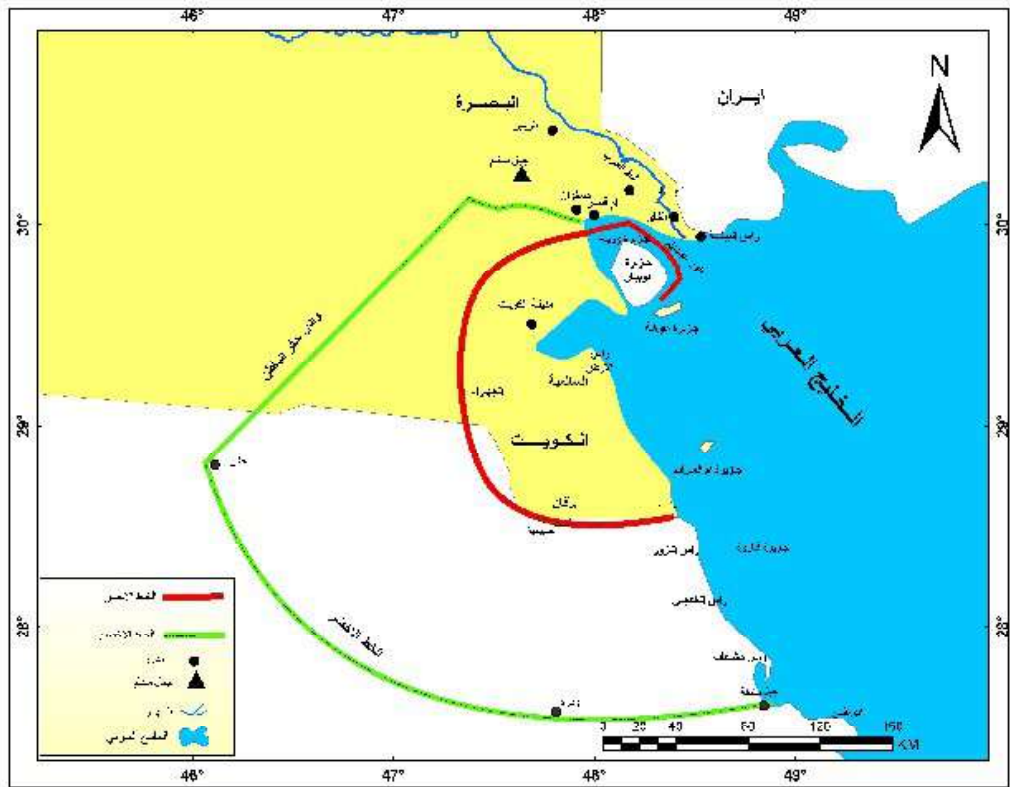
ومن اللافت أن المعاهدة رسمت دائرتين لحدود الكويت، الأولى الحمراء التي شملت مدينة الكويت العاصمة وخور الزبير في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي وجزر وربة وبوبيان وجزر أخرى، يمارس فيها شيخ الإمارة استقلالته شبه الكاملة. أما الخضراء، فيتمتع فيها بحكم الشريك في الإدارة الذاتية بوصفه «قائماً عثمانياً» تابعاً لولاية البصرة، وأن لا يجري العثمانيون أي أمر إلا بمشورته. وهنا موضع الإشكال التاريخي الواقع بين العراق والكويت فيما بعد، إذ قضت المعاهدة باعتراف الدولة العثمانية بالاتفاقيات المبرمة سابقاً بين الشيخ المذكور والبريطانيين، ما يعني عملياً تنازلها عن سيطرتها الفعلية على الكويت وارتكابها خطأً فادحاً بأن تعهدت في بروتوكول ملحق بأن لا تتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية، كما حددت سلطات شيخ الكويت «الجزئية» في المادة السابعة على هذه المنطقة (الخضراء) التي صارت فيما بعد حدوده مع العراق وتمت صياغتها كالآتي: «خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير

(1) وليد حمدي الاعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752 - 1960، (رياض الريس للنشر: لندن، د.ت)، ص 74.

(2) للاطلاع على أهمية اتفاق الاستانة 1913 في تسلسل المعاهدات الحدودية العراقية - الكويتية اللاحقة يُنظر: ملحق جدول (3) ص 325-321 جدول إجمالي بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات المنعقدة بين العراق ودول الجوار الست.

في الشمال الغربي ويعبر تماماً جنوب أم قصر [و] صفوان وجبل سنام وبمثل الطريقة تُترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها وعند الوصول إلى [وادي] الباطن تتبعها حتى الجنوب الغربي ثم تستدير نحو الجنوب الشرقي حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة»⁽¹⁾.

خريطة رقم (23) الدائرتان الحمراء والخضراء اللتان رسمتهما معاهدة 1913 بوصفهما نطاقات نفوذ وإدارة متداخلة للكويت



(1) للإطلاع على نص الاتفاقية يُنظر: محمد حسن العيدروس، الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية، (د. م: دار الكتاب الحديث، 2002)، ص 122 - 125.

الحدود العراقية الكويتية في العهد الملكي (1921 - 1958)

مرّ ملف الحدود العراقية - الكويتية بمراحل مختلفة تشكّلت وفقاً لما فرضه الواقع السياسي عبر هذه المراحل بدءاً من عدم استقلالية الدولتين قبل وأثناء قيامهما، والتبعية للمحتل وتنوع مصالحه، وليس انتهاءً بعدم امتلاكهما لقرارهما بسبب طبيعة نشأة كل منهما. أسهمت عوامل قديمة وحديثة في تحريك ملف العلاقات العراقية - الكويتية نحو مسارات تركت بصمتها لمدد زمنية تاريخية طويلة، أثرت بشكل أو بآخر في البلدين ونظرة أحدهما إلى الآخر. وباستعراض تاريخي لتاريخ العراق المعاصر منذ دخوله تحت الانداب البريطاني في 5 نيسان (أبريل) 1920، يمكن لمس الآثار التي تركتها السياسات البريطانية والإجراءات الإدارية التي اتبعتها هذه الإدارة في العراق بما يخدم مصالحها، وإلحاق الكويت بالحماية البريطانية منذ 1898، على ملف الحدود العراقية الكويتية والقضايا التي أثرت، نتيجة لذلك، في مسار العلاقات بين البلدين (العراق والكويت).

1 - اتفاقية المحمرة... مؤتمر العقير:

تمسك العراق لاحقاً بحقيقة أن الاتفاق بقي معلقاً لوجود مادة تنص على تصديقه من قبل الحكومتين، الأمر الذي لم يحصل لانشغالهما بالحرب العالمية الأولى. وفي سنة 1914م تلقى الشيخ مبارك الصباح تأكيداً من بريطانيا إنها ستعترف بالكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية، بشرط أن تتعاون في الاستيلاء على البصرة، وقد تم ذلك وأصبحت الكويت في الحرب العالمية الأولى خاضعة للسيطرة البريطانية وقاعدة عسكرية أساسية متقدمة في حرب احتلال بريطانيا للعراق 1914 - 1918⁽¹⁾.

وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة بتتويج الامير فيصل بن الشريف حسين ملكاً عليها (1921 - 1933)، أعدت بريطانيا العدة لإرساء كيانه السياسي ورسم حدود سيادته. وهكذا فعلت مع حليفها أمير سلطنة نجد عبد العزيز آل سعود (1901 - 1953) وشيخ الكويت الجديد أحمد جابر الصباح (1921 - 1950). فكان أن عقدت مؤتمراً لبحث المسائل الحدودية بين الأطراف الثلاثة في مدينة المحمرة، أسفرت عن اتفاقية في 5 أيار (مايو) 1922 والتي بموجبها أُبقيت الحدود العراقية - الكويتية على وفق الاتفاقية العثمانية - البريطانية عام 1913م⁽²⁾. وحظيت بموافقة مجلس الوزراء العراقي وتم تصديقها من قبل الملك فيصل

(1) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، معضلة السيادة والشرعية، (مركز الدراسات الاستراتيجية، البحوث والتوثيق: بيروت، ط1، 1993)، ص 64 - 65.

(2) صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء امراء (نجد، الكويت، الحجاز، حائل)، (الدار العربية للعلوم: بيروت، 2016)، ص 99.

الأول نفسه. إلا أنها لم تنفذ بسبب رفض ابن سعود لها، بدعوى إنها لم تراعى حقوقه في بوادي العراق الواقعة غرب الفرات⁽¹⁾.

مما دفع بريطانيا إلى تجديد اتصالاتها مع الأطراف الثلاثة وجمعهم من جديد في ميناء العقير (يقع غرب القطيف على الخليج العربي) بتاريخ في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1922 لتسوية حدودهم المشتركة والمتداخلة. استمرت المفاوضات لمدة خمسة أيام متتالية دون أي نتيجة، واتسمت المناقشات بالمساومات بين الأطراف، مما يدل على أن مهمة المجتمعين لم تكن سهلة أبداً، إذ لم تعرف شبه الجزيرة العربية حدوداً واضحة تفصل بين إماراتها وكياناتها السياسية⁽²⁾. مارس خلالها المندوب السامي البريطاني برسي كوكس نفوذاً واسعاً عليهم⁽³⁾، وأستثمر الخلافات المتأججة بدهائه السياسي، فافرضاً عليهم خطأً حدودياً يبدأ من الخليج العربي وينتهي إلى جبل عنيزة الواقع بالقرب من حدود إمارة شرق الأردن، معطياً العراق حقه في مساحة من الأراضي بعيداً عن غرب الفرات، وأعطى نجد الكثير من الأراضي التي تطالب بها إمارة الكويت، بينما جعل إطلالة العراق على الخليج ضيقة، ولم يترك له منفذاً على الخليج سوى مسافة قصيرة (58 كم) يصعب تطويرها واستعمالها، وظل ذلك مثار جدل وأزمات بين البلدين⁽⁴⁾.

ونظراً لأهمية الترسيم الحدودي الوارد في مؤتمر العقير حول الحدود العراقية الكويتية ولكونه بقي مستنداً رسمياً لعقود من الزمن، لذا فإننا نوردته كما يأتي: تبدأ الحدود «عند تقاطع وادي العوجا مع وادي الباطن وهي نقطة التقاء المثلث الحدودي (العراقي - الكويتي - السعودي) وتسير مع وادي الباطن شمالاً حتى نقطة تقع جنوب بلدة سفوان أو (صفوان)، ومن ثم تتجه شرقاً، مارة جنوبي آبار البلدة المذكورة وجبل سنام وأم قصر حتى ملتقى خور الزبير وخور عبد الله، وتكون جزيرة ورية وبوبيان وأم المرادم ومسكان ضمن الأراضي الكويتية. وفي حال تتبع خط الحدود من جهة جزيرة بوبيان فإنه يبدأ من شمالها نحو الغرب قاطعاً طريق صفوان بثلاثة أميال ثم ينعطف إلى الجنوب الغربي محاذياً الطريق العام القادم من (قصر بن دريهم - حليبه) متجهاً إلى الجنوب الغربي حتى وادي الباطن، ثم يعقب

(1) صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية 1920 - 1931، (دار الجاحظ: بغداد، 1975)، ص 99.

(2) أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام 1939م، (مطبعة الارشاد: بغداد، 1979)، ص

110.

(3) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (دار أسامة: عمان، 2003)، ص 877.

(4) مروة عبد الجبار النعماني، الموقف الدولي والعربي تجاه أزمة العلاقات العراقية - الكويتية 1961 -

1963، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة، 2020، ص 17 - 18.

أخفض نقطة من وادي الباطن ماراً بجريشان الكائن في رأس منخفض وادي الباطن متجّهً نحو الجنوب محاذياً طريق البصرة - الكفر، ومن ثم ينحدر الوادي حتى نقطة ملتقى الحدود العراقية - النجدية»⁽¹⁾.

أُبرمت نصوص مؤتمر العقير بتاريخ 2 كانون الأول (ديسمبر) 1922، وعُدت بروتوكولاً ملحقاً لمعاهدة المحمرة⁽²⁾. ولم تمرّ إلا مدة قصيرة حتى أظهر الشيخ أحمد الصباح رفضه للترسيم المذكور وخشي أن يتحول إلى أمر واقع ويسلبه المكاسب الحدودية التي حصل عليها أمراء بلاده السابقين، وبعث رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني لدى الكويت جيمس ك. مور (1920 - 1929) بتاريخ 4 نيسان (أبريل) 1923 ذكّره فيها بأن حدود الكويت المفترض أن تكون هي تلك التي حددها سلفه سابقاً الشيخ سالم الصباح (حكم بين عامي 1917 - 1921) في رسالته إلى الوكيل نفسه بتاريخ 3 محرم 1339 هـ - 15 أيلول (سبتمبر) 1920، والتي نصّت على إن الحدود تبدأ». من نقطة التقاء وادي العوجة مع الباطن، إلى جهة الشرق جنوبي آبار صفوان، وجبل سنام، وأم قصر، إلى سواحل جزائر بوبيان ووربة، إلى ساحل البحر شمالي الحدود الكويتية النجدية الحالية. والجزر البحرية يعني مسجان، فيلكا، عوهه، كُبر، قاروة، أم المرامد. داخله في تلك الحدود. فهذه الحدود التي ندعي بها تابعة للكويت»⁽³⁾.

بناءً على هذه المطالبة، أبلغ الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، وفي التاريخ نفسه، المندوب السامي البريطاني في العراق (السير برسي كوكس)، بما يريده أمير الكويت، موضحاً فيها أنه يجهل معالم الحدود العراقية الكويتية، وأن شيخ الكويت يتمسك بالمطالبة بالأجزاء الشمالية وفقاً لـ «الخط الأخضر» المرسوم في مسودة الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية في تموز (يوليو) 1913⁽⁴⁾. بعد ذلك، جاء رد (كوكس) متوافقاً تماماً مع ما أراده

(1) قيس جواد علي الغريزي، امتيازات نفط الكويت وأثارها الاقتصادية والاجتماعية 1934 - 1961م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - جامعة المستنصرية، 2005، ص 23 - 24.

(2) حسن علي إبراهيم، الكويت دراسة سياسية (دار النهار: بيروت، 1972)، ص 96.

(3) نص رسالة أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في 4 نيسان/أبريل 1923 يطالب فيها بالحدود نفسها، التي طالب بها الشيخ سالم بن مبارك الصباح. هناك نسخة من الوثيقة مصورة عن الأصل تجدها في: يعقوب يوسف الغنيم، الشيخ أحمد الجابر الصباح ومسألة الحدود الكويتية، (دار الصفاة: الكويت، 1999)، ص 117.

(4) عن تحركات الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والمندوب السامي البريطاني في العراق بخصوص الحدود بين الكويت والعراق يُنظر: ديكسون، ه. ر، الكويت وجاراتها، الطبعة 2، (صحاري للطباعة والنشر، 1990)، 277 - 287؛ وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة

الكويتيون، ففي 19 نيسان (أبريل) من العام نفسه، أرسل إلى الوكيل (مور) يخبره بالآتي: «يمكن إخبار الشيخ بأن طلبه حول الحدود والجزر، المشار إليها أعلاه، معترف به، من قِبَل حكومة صاحب الجلالة»⁽¹⁾.

مثّل هذا القرار الصادر عن الحكومة البريطانية، والذي جاء عبر المندوب السامي في العراق، الوثيقة الرسمية الأولى التي وضعت إطاراً توضيحياً لترسيم الحدود بين الكويت والعراق في أعقاب تأسيس الدولة العراقية الحديثة. إن هذا الإجراء عُدَّ بمثابة إقرار سيادي مبكّر وليس مجرد خطوة إدارية، الهدف منه تثبيت الحدود الدولية للبلدين الناشئين تحت مظلة الانتداب البريطاني، مما منحه صفة المرجعية القانونية في الخرائط الموروثة عن الحقبة العثمانية⁽²⁾.

2 - الاستقلال العراقي ومتطلبات إكمال السيادة

ومما يُلاحظ على الحدود العراقية - الكويتية هو ضبابية الترسيم وكثرة التفسيرات حولها، حتى سُميت بـ«المعضلة»، مما ولّد أزمات وقضايا خلافية تجددت عبر الزمن، وأوجدت حالة من التوتر الدائم بين البلدين. ونبع الاختلاف في فهم إطار الشريط الحدودي من عدة نقاط منها: الأول: ما المقصود بـ«تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله». هناك اختلافاً في التسميات على الخرائط عن مثيلاتها في الاستخدام المحلي المتداول، إذ ظهر تفسير يرى أن المقصود بنقطة تقاطع الخورين، هو تقاطع خور الزبير مع ذراع قصيرة من الماء، تصب في القناة الرئيسية تقع شمال قلعة أم قصر، بينما يرى تفسير آخر أن المقصود تقاطع خور الزبير مع خور شتانة، في النقطة التي يلتقيان فيها مع خور الصبية بالقرب من جزيرة ورّبة. **الخلاف الثاني:** موقع النقطة الواقعة جنوب صفوان، أثّر الجدل حولها استناداً إلى الاختلاف في آراء الأطراف المتنازعة، فرأي يقول إن هذه المنطقة تقع ضمن مئة ياردة فقط، ورأي آخر إنها على بعد ميل واحد جنوب أقصى نخلة من صفوان⁽³⁾.

(قانونية - سياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا - الجامعة المستنصرية، 2002، ص 87.

(1) رسالة المندوب السامي البريطاني (برسي كوكس)، إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، (جون مور) في 19 نيسان/أبريل 1923 في شأن تبليغ أمير الكويت اعتراف الحكومة البريطانية بالحدود الكويتية - العراقية.

(2) كريم العاني، الحدود العراقية الكويتية، (دار الوراق: بغداد، د.ت)، ص 107؛ حسين مجيد عبد علي الحسنائي، أزمات الحدود العراقية الكويتية، (البصائر: بيروت، 2013)، ص 35.

(3) ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق، ص 83 - 84.

فأين تقع هذه النخلة المقصودة؟ فمن غير المنطقي أن تكون ضمن بستان ملاصق لمركز البلدة مباشرة كما قُسر لاحقاً

ومنذ ذلك الحين ظهرت تصريحات للمسؤولين العراقيين، لتحريك مقولة «الكويت جزء من العراق». ففي آذار (مارس) 1925 قام رئيس الوزراء ياسين الهاشمي في عهد حكومته الأولى⁽¹⁾ بزيارة إلى البصرة وأكد على أن جميع الأراضي العراقية التي كانت تحت الإدارة العثمانية يجب أن تبقى تحت سيادة دولة العراق الجديدة، في إشارة ضمنية للكويت. وفي عهد حكومة جعفر العسكري الثانية⁽²⁾، أُثيرت قضية الأراضي والبساتين المملوكة لآل صباح في البصرة بوصفها أراضي عراقية يجب أن تخضع للقوانين المحلية السارية⁽³⁾. تزامن هذا مع قضية المطالبة بعودة العراق إلى الكويت من خلال بعض الصحف العراقية ومنها (صحيفة النهضة العراقية)، في عهد حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة (14 كانون الثاني (يناير) 1928 - 20 كانون الثاني (يناير) 1929)⁽⁴⁾.

عادت بريطانيا من جديد عام 1932 لتضغط على العراق لتثبيت حدوده مع الكويت، حينما قررت إنهاء انتدابها عليه ومنحه الاستقلال. فكان أن ألزمت رئيس وزراء العراق نوري السعيد (1888 - 1958) تقديم وثائق رسمية تثبت أن دولته تمتلك حدوداً واضحة معترف بها، كجزء من متطلبات حصول بلاده على عضوية كاملة بمجلس عصبة الأمم. فتعمدت الحكومة البريطانية بالإسراع في تسوية الحدود وأن تكون مجرد تبادل مذكرات جرى بين نيسان (أبريل) وآب (أغسطس) 1932 بين أطراف أربعة هي: الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والمندوب السامي البريطاني في العراق وشيخ الكويت ورئيس الحكومة العراقية، توافقوا جميعاً على أن تكون الحدود طبقاً لما جاء في مؤتمر العقير⁽⁵⁾. وبحسب ما رآه أو أرادته حاكمة الكويت الشيخين سالم وأحمد الصباح المدعومة من ممثلي بريطانيا في الخليج والعراق.

(1) 20 آب/أغسطس - 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1925.

(2) 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1926 - 11 كانون الثاني/يناير 1928

(3) يُنظر: المادة (92) القانون الأساسي لعراقي لعام 1925.

(4) سعد محمود المكدمي، مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب

الخليج الثانية 1991، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون - جامعة الشرق الأوسط، 2015.

(5) جمعان عيد الوندة، مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات ما بين 1921 - 1961م، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، 2010، ص 36؛ ثائر يوسف عيسى، المصدر

السابق، ص 69 - 71؛ مروة عبد الجبار النعماني، المصدر السابق، ص 22 - 23.

مع ذلك، لم تهدأ القضايا المتعلقة بالحدود بين العراق والكويت بسبب عدم حلها بشكل كامل، كما لم تخفّ المشكلات المتعلقة بهذا الملف كمشكلة اعفاء بساتين النخيل لآل الصباح من الضرائب، ومشكلة التهريب التي برزت بعد عام 1932، وتجارة الاسلحة التي كانت تدخل إلى العراق عبر الحدود الكويتية.

وفي عهد الملك غازي (1933 - 1939)، دخل ملف الحدود وترسيمها بين البلدين منعطفاً صعباً؛ إذ دعا الملك غازي إلى إعادة ضمّ الكويت إلى العراق في 1938 و1939، إذ استعان بالإعلام والصحف المناهضة للنفوذ البريطاني وأنشأ محطة إذاعة قصر الزهور، بوصفها أداة إعلامية لتحريض الجماهير مما جعل القضية تأخذ منحاً شعبياً انعكست آثاره في العراق والكويت على حدٍ سواء، مما جعل قضية ضم الكويت للعراق تأخذ طابعاً سياسياً. تزامن ذلك مع بروز التيار القومي في الكويت وانبثاق شعار «إعادة الكويت إلى المحيط العربي» وأطروحات الوحدة مع العراق، حيث كان الجو السياسي في الكويت مشجعاً لهذا التحرك⁽¹⁾.

وبعد وفاة الملك غازي أو مقتله في 4 نيسان (أبريل) 1939⁽²⁾، أثّرت قضية تثبيت الحدود بين الطرفين، وكان ذلك عندما رفع وزير خارجية العراق علي جودة الأيوبي مذكرة إلى السفارة البريطانية في بغداد طالب فيها اتخاذ الإجراءات الضرورية لتثبيت الحدود العراقية الكويتية «في الحدود الواقعة جنوب صفوان الذي استقر الرأي بشأنها أن تكون على مسافة ميل واحد إلى الجنوب، ووضع مراكز للمراقبة بين البلدين وتوقيع معاهدة حسن الجوار بينهما»⁽³⁾.

وفي الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا، على الرغم من ظروف الحرب، قد استمرت في التأكيد على العراق لتثبيت حدوده ووضع علاماتها مع الكويت استناداً إلى (مذكرة العام 1932) المقصود بها رسالة رئيس الوزراء نوري السعيد. في مقابل ذلك، رأت الحكومة العراقية في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 1940 أنه من المناسب تأجيل ذلك⁽⁴⁾، حيث كانت ترفض

(1) أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 150، 1991، ص 86

(2) للتفاصيل عن الرواية الرسمية العراقية التي تحدثته عن مقتله في حادث سيارة عابر، وعن الروايات الأخرى حول مقتله ومؤامرة يُنظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج5، (دار الشؤون الثقافية: بغداد، 1988)، ص 76 - 90.

(3) جمال زكريا قاسم، دراسة في الامارات العربية المتحدة (1914 - 1945)، (الجمعية التاريخية المصرية: القاهرة، 1972) ص162.

(4) حسين مجيد عبد علي الحسناوي، المصدر السابق، ص 67.

الاعتراف برسم الحدود بناءً على المذكرة المشار إليها كونها أُعدت على عجل ودون غطاء تشريعي. وبعد أحداث حركة أيار (مايو) 1941 توقفت مسألة ترسيم الحدود مع الكويت، بعودة بريطانيا لاحتلال العراق مرة ثانية بشكل مباشر.

يُلاحظ إن الكويت سعت، وبدعم بريطاني، إلى تحويل الملف الحدودي من مجرد مسائل إجرائية إلى حقائق قانونية دولية برعاية دولة كبرى. في مقابل ذلك، جوبهت المحاولات العراقية، المتمحورة حول إحياء تبعية الكويت التاريخية لولاية البصرة، برفض بريطاني؛ وإن تعيين النقاط الحدودية كحجج قانونية للحيلولة دون وقوع الكويت في الطموحات المركزية لبغداد.

وبحلول نهاية عام 1957، وصل النزاع الحدودي إلى طريق مسدود دبلوماسياً، وقد تمحور النزاع حول الأراضي الاستراتيجية والممرات البحرية، ورفض العراق ترسيم الخط رسمياً ما لم تتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان أو تؤجرهما له. ولكن الكويت أصرت على عدم إمكانية النظر في أي إيجار قبل ترسيم الحدود رسمياً⁽¹⁾. إن مطالبة العراق بالجزر (وربة/ بوبيان) كان لتأمين موانئه، لذا كان التحكم في الممرات البحرية المؤدية إلى الخليج العربي الدافع الرئيسي لتردد العراق.

خلال الأشهر الأخيرة من الحكم الملكي في العراق، عاد النزاع الحدودي بين البلدين إلى الواجهة، فنظراً لاحتياطات الكويت النفطية الهائلة والمغرية، سعى رئيس الوزراء نوري السعيد، إلى الحصول على مساعدة بريطانية لوضع الإمارة الصغيرة تحت حماية بغداد، لكن دون جدوى. ولم تجدِ نفعاً أيضاً الدفع باتجاه نحو إمكانية ضم الكويت إلى الاتحاد «الهاشمي» العراقي الأردني المنشأ حديثاً آنذاك. وعلى الرغم من فشل هذه الجهود، فإن الحكومة البريطانية أدركت بأن ضم الكويت بالكامل لا يزال هدفاً عراقياً أساسياً. ومع ذلك، خلص المسؤولون البريطانيون إلى أن مثل هذه الطموحات من غير المرجح أن تُنفذ، لإدراك العراق بأن أي تحرك ضد حكم آل صباح في الكويت سيؤدي إلى تدخل عسكري بريطاني حاسم، وهو وضع راهن اعتقدت وزارة الخارجية البريطانية أنه سيستمر⁽²⁾. وهكذا ظلت مسألة (الطموح مقابل الواقع) ثابتة تقريباً حتى مع تحوّل العراق من نظام ملكي إلى نظام جمهوري.

(1) Richard Schofield, Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, A report compiled for the Middle East Programme of the Royal Institute of International Affairs (London; Royal Institute of International Affairs 1991), p. 101.

.Ibid (2)

الحدود العراقية - الكويتية: منذ بداية العهد الجمهوري حتى عام 1990

عقب ثورة 1958 بقيت المطالبات العراقية بالكويت كامنة تحت السطح، إذ أبدت حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم في البداية عدم اكتراث ملحوظ بالشؤون الكويتية، مما رسّخ مرحلة من العلاقات التي اتسمت بالودية. هذا الهدوء الدبلوماسي، الذي سبق العاصفة، جعل حاكم الكويت، عبد الله سالم الصباح (1950 - 1965)، لا يُدرك نوايا العراق حتى تدهورت العلاقات بشكل حاد في الربع الأول من العام 1961⁽¹⁾.

قبل ذلك وبمحلول أواخر عام 1960، بدأت المفاوضات مع بريطانيا بخصوص استقلال الكويت⁽²⁾، وبناءً على ذلك شعر الشيخ عبد الله سالم الصباح بثقة كافية في مكانة إمارته الإقليمية، مستمداً إياها من نجاحاته الدبلوماسية، أبرزها اتفاقية حدودية مع السعودية، وتزايد قبول الكويت في المنظمات الدولية. وبتشجيع من الوكيل السياسي البريطاني السير جون ريتشموند، سعى عبد الله الصباح إلى تأمين حدود إمارته مع العراق، قبل الانتقال الرسمي إلى السيادة الكاملة بعد الاستقلال. فحاول في غير مرة إشراك عبد الكريم قاسم في تشكيل لجنة حدودية مشتركة للتسوية، لكن محاولاته قوبلت بصمت عراقي. ولم تقدم الحكومة العراقية اعتذاراً عن ذلك التأخير إلا في أيار (مايو) 1961، وتحديداً عشية الاستقلال، تاركةً قضية الحدود الحساسة دون حل⁽³⁾.

مع سير الكويت نحو السيادة الكاملة، تصاعدت حدة معارضة عبد الكريم قاسم فيما يتعلق باستقلال الكويت، وتجلّى ذلك في تحول خطابه السياسي الذي تضمن تصنيف الكويت كـ «كيان» فقط، وليس دولة. وبلغت التوترات ذروتها في نيسان (أبريل) 1961 عندما أبدى الزعيم العراقي رداً مباشراً حول الشائعات التي ترددت حول انضمام الكويت إلى ما يُعرف بـ «الكومنولث البريطاني»، معتبراً هذه الخطوة استمراراً لـ «النفوذ الإمبريالي». وفي السياق ذاته، أكد في تصريح لافت، على الروابط التاريخية مع الكويت، عدم وجود حدود رسمية بين العراق و«الشعب الكويتي». وعلى الرغم من محاولة الدبلوماسيين العراقيين في البداية

(1) يُنظر:

Mustafa M. Alani, Operation Vantage: British military intervention in Kuwait 1961 (Surbiton, Surrey: LAAM; 1990)

(2) يُنظر البرقية المؤرخة في 4 تموز/يوليو 1961 الموجهة من وزير خارجية الكويت إلى رئيس مجلس الأمن الدولي:

<https://digitallibrary.un.org/record/631383?v=pdf#files>

(3) Richard Schofield, Op. cit., p. 104

التقليل من شأن هذه التصريحات واعتبارها مجرد ملاحظات تاريخية، فإن رفض قاسم الاعتراف باستقلال الكويت الذي أُعلن في 19 حزيران (يونيو) 1961 خلق حالة من القلق العميق لدى كل من بريطانيا والقيادة الكويتية على حدٍ سواء، ممهداً للنزاعات الحدودية التي ستُهدد العلاقات المستقبلية للبلدين⁽¹⁾.

ففي 25 حزيران (يونيو) 1961 دعا قاسم في مؤتمر صحفي ضمّ العراق إلى الكويت، وهدد بقطع العلاقات مع كل دولة تعترف باستقلالها أو تعترف بها، وجاء في إعلانه في المؤتمر «ان الجمهورية العراقية قد قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي استولى عليها الاستعمار بالقوة والتي هي جزء من لواء البصرة، وبناء عليه فإننا سنصدر مرسوماً لتعيين شيخ الكويت قائمقاماً للكويت، والذي سيصبح تابعاً للسلطة في لواء البصرة»⁽²⁾.

وأتبعها عبد الكريم قاسم خطوات أخرى، إذ أوقف جميع الاتصالات مع الكويت، وقام بتعديل الخريطة السياسية للبلاد مضيفاً الكويت إليها، كما قطع علاقاته مع الدول التي اعترفت باستقلال الكويت أو أقامت علاقات دبلوماسية معها، مما أدى إلى عزله على الصعيدين العربي والدولي. في السياق ذاته، نجح العراق في تأجيل قبول دخول الكويت كعضو جديد في الأمم المتحدة بتأييد من الاتحاد السوفيتي. في مقابل ذلك، قامت الكويت بإغلاق حدودها مع العراق⁽³⁾.

رفضت الكويت بشكل قطعي جميع الحجج التي استند إليها عبد الكريم قاسم⁽⁴⁾. وجاء رد فعلها عن طريق أميرها عبد الله سالم الصباح الذي صرّح بأن «الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً وإن حكومة الكويت والشعب الكويتي مصممان على الدفاع عن استقلال بلادهما»⁽⁵⁾.

شهدت المنطقة توتراً سياسياً حاداً بعد استمرار المطالبة العراقية بضم الكويت. ونتيجة

(1) Mustafa M. Alani, Op. cit., pp. 50 - 56

(2) محمد ثامر السعدون، الحدود البحرية العراقية - الكويتية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون - جامعة بغداد، 2006، ص 106

(3) يُنظر: مجموعة باحثين، ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية، (مركز البحوث والدراسات الكويتية: الكويت، 1993).

(4) المصدر نفسه، ص 105

(5) نقلاً عن: خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود العراقية واثره على السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 71

لهذا التهديد، وتطبيقاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 1777 بتاريخ 20 تموز (يوليو) 1961، تشكلت قوات عُرفت بـ «قوات الجامعة العربية» كبديل للقوات البريطانية التي كانت قد وصلت في البداية. تألفت هذه القوات من نحو 3300 جندي من دول عربية مختلفة، أبرزها (السعودية، مصر، الأردن، السودان)، وتمركزت على طول الحدود العراقية الكويتية لضمان «سيادة الكويت واستقرارها»⁽¹⁾.

بعد ذلك، جرت مفاوضات ومسااعي دبلوماسية في سويسرا لم تثمر عن نتيجة، جمعت ممثلي البلدين العربيين أبان شهر أيار (مايو) 1962، ودارت حول ضرورة اعتراف العراق أولاً باستقلال الكويت وسيادتها على أراضيها، مقابل دخولها معه بعد ذلك في اتحاد فيدرالي. لكن العراق طلب أن تتم الخطوتين في آنٍ واحد⁽²⁾.

بقي الزعيم عبد الكريم قاسم طوال عهد وحتى مقتله في انقلاب 8 شباط (فبراير) 1963 متمسكاً بموقفه تجاه الكويت، ولم يتم ترسيم الحدود معها على الرغم من إنه خفف نبرته وصرّح في مقابلة صحفية قائلاً: «لقد رفضت ان أهاجم الكويت حتى لا أريق الدماء العربية، ويشتبك العرب في حرب يفيد منها الاستعمار، ان تحرير الكويت لا يكون عن طريق العنف ولا عن طريق الصحافة...»⁽³⁾.

بعد الانقلاب الأخير وحاجة الانقلابيين إلى تحسين صورتهم وتعزيز مقبوليتهم أمام العالم دخل موضوع ترسيم الحدود بين البلدين مرحلة جديدة؛ إذ تم فيها إعادة العلاقات الودية مع الكويت، وبدأت مفاوضات تثبيت الحدود وانتهت باتفاق وقّعه رئيس الوزراء أحمد حسن البكر، الذي كان رئيساً للوزراء آنذاك في تشرين الأول (أكتوبر) 1963⁽⁴⁾.

تجسد التحول الجوهري بتوقيع (المحضر المشترك) في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1963، الذي مثل وثيقة دبلوماسية أرست دعائم الاعتراف المتبادل؛ إذ أقرّت الجمهورية العراقية بسيادة الكويت واستقلالها بحدودها الموثقة في المراسلات المتبادلة عام 1932، دون اتفاق

(1) يُنظر:

- قرار جامعة الدول العربية رقم 1777 في 20 تموز/يوليو 1961.

- غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، (دار قرطاس للنشر: الكويت، 1996).

(2) محمد اسماعيل دشتي، شقائق النعمان في تاريخ الكويت والخليج وإيران وعمان، (دار المحبة: دمشق، 2004)، ص 339.

(3) مروة عبد الجبار النعماني، المصدر السابق، ص 180.

(4) عبد الله يوسف الغنيم، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي: الكويت، د: ت)، ص 107.

نهائي على ترسيم الحدود بالتفصيل. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل تضمن صياغة إطار وظيفي، تُرجم عبر التزامات متبادلة شملت تزويد العراق للكويت بقرابة 120 مليون جالون من المياه الصالحة للشرب يومياً، مقابل تقديم الكويت (قرضاً تنموياً) بقيمة 30 مليون دينار كويتي معفى من الفوائد. وقد تعزز هذا المسار باتفاقية اقتصادية وتجارية لاحقة في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، تتمحور حول إلغاء الرسوم الجمركية⁽¹⁾.

قامت الكويت بتسجيل الاتفاق في منظمة الأمم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1963، وكذلك في جامعة الدول العربية. وفي ضوء ذلك، تحسنت العلاقات السياسية بين البلدين وأقيمت علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء. وتم خلال الزيارة التي قام بها أمير الكويت عبد الله سالم الصباح إلى بغداد بتاريخ 27 آذار (مارس) 1965 على تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين البلدين، ويتم تحديد اختصاصها بالاتفاق بين الطرفين خلال شهرين، وبالفعل تم تشكيل اللجنة وعقدت اجتماعها الأول في بغداد والثاني في الكويت، لكن عملها لم يسفر عن أي اتفاق، لرغبة العراق في الحفاظ على منفذ بحري كافٍ على الخليج العربي⁽²⁾.

لم تسر الأمور بعد هذه التحركات على ما يرام؛ إذ تأزمت مرة أخرى بسبب مطالبة العراق من جديد باستئجار (جزيرة وربة) لمدة (99) عاماً، وهذا ما طرحه رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف (1963 - 1966). وفي السياق ذاته قامت فرقة عسكرية باقتحام جزيرة بوبيان في تشرين الأول (أكتوبر) 1966 احتجاجاً على المحادثات الإيرانية السعودية حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون إشراك العراق فيها، متهمَةً الطرفين بتعمد محاصرة العراق بحرياً، فبعث أمير الكويت صباح سالم الصباح (1965 - 1977) رسالة إلى الرئيس العراقي في 19 نيسان (أبريل) 1967 طالبه فيها بعدم إثارة المشكلات مع بلاده. كما اجتاحت قوة عراقية الحدود وهاجمت بعض البدو التابعين للكويت في 18 نيسان (أبريل) 1967، فردّت الكويت بإرسال تعزيزات عسكرية، وقدمت احتجاجاً رسمياً إلى العراق بسبب هذا السلوك.

ومما له دلالة فيما يتعلق بالحدود إن العراق احتج على تداخل جرفه القاري مع الكويت في زاوية وليس في خط مستقيم، علماً إن خط تقسيم الجرف القاري في الخليج تمّ على قاعدة رسم خط وهمي مستقيم في منتصف الخليج لتحديد تقسيماته بين الدول⁽³⁾.

(1) ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق، ص 152.

(2) محمد عزيز عبد الحسن، الأمم المتحدة والأزمات الدولية، دراسة في أزمة الخليج الثانية، رسالة ماجستير

غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، ص 107.

(3) ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق، ص 152 - 153.

وفي 11 تشرين الأول (أكتوبر) 1967 هدأت الأمور وصدر بيان مشترك عن الجانبين أكدوا فيه إجراء عملية مسح شامل للمنطقة على أن يكون الاجتماع في بغداد للنظر في الدراسات الفنية ونتائج عملية المسح لتعود العلاقات بين البلدين إلى التحسن الجزئي⁽¹⁾.

استقرت بعد ذلك العلاقات بين العراق والكويت، وكان للوضع الإقليمي وتوتر العلاقة بين إيران والعراق دور في ذلك؛ إذ دخلت الكويت لأداء دور الوسيط بينهما⁽²⁾. وفي مطلع عهد أحمد حسن البكر (1968 - 1979) عادت الدعاوى العراقية بضم الكويت لكن بصورة اتفاقيات ومشاريع دفاعية، وهذا ما ظهر على لسان وزير الدفاع (حردان التكريتي) والداخلية (صالح مهدي عماش) خلال زيارتهما للكويت في نيسان (أبريل) 1969⁽³⁾. وقدم العراق في أيار (مايو) 1972 مشروعاً دبلوماسياً رفضته الكويت، تضمن من بين بنود أخرى: إقامة تعاون دفاعي مشترك بين العراق والكويت. استخدام الاموال الكويتية في المشروعات العراقية⁽⁴⁾.

فقام العراق بشق طريق يمر جنوب مركز الصامطة الحدودي الكويتي. وفي 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1972، مما جعل الكويت تعتقد إن ذلك ما هو إلا محاولة لتطويق المركز المذكور الواقع على مرتفع استراتيجي، لذلك فقد احتجت على أعمال القوات العراقية داخل أراضيها. وحاولت التخفيف من حدة التوتر، بأن بغداد وفد كويتي برئاسة وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الجابر (26 شباط (فبراير) - 1 آذار (مارس) 1973)، رفض خلالها طلب الساسة العراقيين بالسيادة على جزيرتي (وربة) و(بوبيان)، وألحّ بدلاً عن ذلك على ضرورة الدخول في مفاوضات حتى ينتهي الأمر بترسيم الحدود بين البلدين⁽⁵⁾. فازداد التوتر وبدأ وكأن العراق مستعد للقيام بعمل عسكري⁽⁶⁾، مندفعاً من جهة وادي الباطن. في مقابل ذلك، ردت الكويت بإعلان حالة الطوارئ في البلاد وإغلاق الحدود، واتخذت تدابير عسكرية لمعالجة الموقف، كما جمعت الكويت سفراء الدول العربية والأجنبية وأعلنت رغبتها في إجراء محادثات لتسوية أزمة الحدود⁽⁷⁾.

(1) سعد محمود سلمان المكدي، المصدر السابق، ص 57.

(2) حسين مجيد عبد علي الحسناوي، المصدر السابق، ص 74.

(3) لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، (مركز دراسات العربي الاوربي: باريس، 2000)، ص 16.

(4) محمد اسماعيل دشتي، المصدر السابق، ص 350.

(5) خالد عبد الرحمن العصيمي، المصدر السابق، ص 75.

(6) ماجد الماجد، احتلال الكويت، (دار دانية للطباعة والنشر: دمشق، 1990)، ص 70.

(7) عبد الرحيم أبو طالب، أزمات العراق والكويت أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الاهرام منها، (مكتبة نهضة الشرق: القاهرة، 1995)، ص 53.

وفي مطلع عقد الثمانينات تحرك العراق نحو التهدة وتطبيع علاقاته العربية تمهيداً لحربه المتوقعة مع إيران، فأعلن سعدون حمادي وزير خارجية العراق في 22 تموز (يوليو) 1980 بأن «موضوع الحدود بين العراق والكويت غير مبتوت فيه، وهو مؤجل، ولا يشكل الموضوع في الوقت الحاضر نقطة ساخنة بين البلدين، ونحن سنبقى نتحاور إلى أن نصل إلى حل، ونحن غير متفقين إلى أين تمتد الحدود، لأنه لم يكن حدود متفق عليها بين البلدين في أي وقت مضى»⁽¹⁾. وعندما اندلعت الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)، التزمت الكويت الحياد في السنوات الأولى لكنها أعلنت لاحقاً وقوفها إلى جانب العراق بوصفها حليفاً له، وقامت بتقديم القروض والدعم اللوجستي والسماح للجيش العراقي باستخدام أجوائها ومياها الإقليمية وأجازت مرور الأسلحة إليه عبر أراضيها لكنها رفضت في الوقت ذاته استخدامه جزيرتي وربة وبوبيان للأغراض العسكرية تجنباً لأي أعمال انتقامية من إيران، مما جعل العراق يتيقن أكثر بأهمية الجزيرتين استراتيجياً بالنسبة لتقوية مواقعه البحرية. وبالمجمل فقد ساعد موقف الكويت المساند للعراق في الحرب على خلق أجواء إيجابية بين الطرفين، وأبعدت خطر المواجهة مؤقتاً⁽²⁾.

العلاقات العراقية الكويتية: من الاجتياح إلى الانفراج المؤقت (1990 - 2003)

شكّل الاجتياح العراقي للكويت نقطة التحول الأهم في تاريخ العلاقات بين البلدين؛ إذ لا يزال البلدان يعيشان تداعياتها إلى اليوم، وبقيت الملفات العالقة وغير المحسومة تثير جدلاً واسعاً على المستويين الرسمي والشعبي فيهما؛ إذ لم تلبث البيئة المتفائلة التي أوجدتها الحرب أن تلاشت. كان للعامل الاقتصادي دوره في تحريك الأزمة، وذلك بعد أن زادت الكويت والامارات انتاجهما النفطي دون الالتزام بالحصّة المقررة وعودة الكويت التذكير مرة أخرى بمعاودة العراق الاعتداء والتجاوز على أراضيها في بداية عام 1989. ومن هنا بدأت رحلة الاتهامات وتأزمت العلاقة بين الجانبين⁽³⁾. شهدت المدة من شباط (فبراير) 1989 إلى آب (أغسطس) 1990 تحركات دبلوماسية من أطراف عربية وأجنبية عديدة، انتهت بمؤتمر جدة 31 تموز (يوليو) 1990⁽⁴⁾ الذي فشل في تطويق التوتر بامتناع الكويت عن إطفاء الديون على العراق، وتسوية مشكلة الآبار النفطية

(1) خالد عبد الرحمن العصيمي، المصدر السابق، ص 66.

(2) المصدر نفسه، ص 66؛ غسان بنیان جلود، العلاقات العراقية الكويتية 1968 - 1990: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة البصرة، 2013، ص 159.

(3) المصدر نفسه، ص 168.

(4) غسان بنیان جلود، المصدر السابق، ص 225.

في الحقول المشتركة بين البلدين إلا بعد حسم المطالبات بمسألة الحدود⁽¹⁾. كل ذلك قاد إلى قيام العراق باجتياح الكويت في 2 آب (أغسطس) 1990.

بعد إخراج الجيش العراقي من الكويت عقب انتهاء ما يُعرف بـ(حرب الخليج الثانية) في أواخر شباط (فبراير) 1991، عادت قضية ترسيم الحدود بين البلدين إلى الواجهة، ولكن هذه المرة بتدخل أممي واضح؛ إذ فرض مجلس الأمن الدولي قراراتاً مُلزمة فيما يتعلق بالحدود، وهي كالآتي:

1 - القرار رقم (687) في 3 نيسان (أبريل) 1991:

الذي أوجب على العراق التزاماتٍ مشددة، منها: نزع أسلحة الدمار الشامل، ترسيم الحدود، تعويضات الحرب، وغيرها. وتمّ بموجبه إنشاء عدّة لجان، مثل لجنة تخطيط الحدود الدولية. وأقام القرار منطقة منزوعة السلاح بين البلدين⁽²⁾.

يُمثل قرار مجلس الأمن رقم (687) تحولاً جذرياً في التوصيف القانوني للحدود العراقية الكويتية، إذ نقلها من حيز التوافقات الثنائية إلى إطار الالتزام الدولي الجبري المحمي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ حيث قضى بأن تُشكّل لجنة لضمان التحديد الدقيق للإحداثيات وتثبيت العلامات الحدودية ميدانياً، مع وضع تلك الحدود تحت الضمانة المباشرة لمجلس الأمن، معتبراً أن أي مساس بها يعد تهديداً للسلم والأمن الدوليين ويستوجب التدخل الفوري.

وفيما يتعلق بالمنطقة منزوعة السلاح، رسم القرار (منطقة عازلة) لضمان عدم الاحتكاك العسكري بين البلدين تمتد المنطقة لمسافة 10 كم داخل الأراضي العراقية و5 كم داخل الأراضي الكويتية على طول الحدود المشتركة بينهما، ومنع وجود أي قوات عسكرية أو شبه عسكرية، واقتصر الوجود فيها على مراقبي الأمم المتحدة والشرطة المدنية، لضمان الأمن المحلي فقط. كما استحدث القرار بعثة (UNIKOM) لمراقبة الملاحاة في خور عبد الله والمنطقة منزوعة السلاح، ورصد أي انتهاكات حدودية.

وفي حين أعربت الكويت عن موافقتها على القرار فإن العراق بتاريخ 23 نيسان (أبريل) 1991 وقبل عمل اللجنة أبدى اعتراضه عليه، وانتقد المعيار الذي سوف تعمل اللجنة على أساسه وهو المحضر المشترك بين البلدين لسنة 1963، ووصفه بأنه قرار «ظالم ويتضمن تدابير جائرة وانتقامية»⁽³⁾.

(1) حسين مجيد عبد علي الحسناوي، المصدر السابق، ص 79.

(2) خالد عبد الرحمن العصيمي، المصدر السابق، ص 116.

(3) عبد العزيز رمضان الخطاي، ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحاة البحرية، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد 16، تشرين الأول/أكتوبر 2001، ص 195.

2 - القرار 773 لسنة 1992:

غلب الجانب النظري على القرار السابق، وللانتقال إلى الواقع التطبيقي في الميدان شكّل الأمين العام للأمم المتحدة في حينها **خافيير بيريز دو كويلار** (Javier Pérez de Cuéllar) لجنة لتخطيط الحدود مؤلفة من ثلاثة خبراء، ومندوبين إثنين عن الدول ذات العلاقة، وأختير أعضاء اللجنة (الخبراء) من ثلاثة بلدان، هي اندونيسيا، السويد، نيوزلندا، كان الاختيار قائم على إعطاء طابع الموضوعية والاختصاص للعمل، والاستقلال عن التبعية لأي طرف. ولإنجاز هذه المهمة، احتاجت اللجنة إلى عقد (11) دورة شملت (82) اجتماعاً، فضلاً عن الزيارات اللازمة للمنطقة. وقامت بالأعمال الميدانية، معتمدة على خبراء الجيوديسيا⁽¹⁾ والمساحة والتصوير المساحي. وفي المرحلة الأولى حددت اللجنة المرجع الجيوديسي الخاص بها ويسمى (1K80 - 92)، ومن ثم بدأت بالتصوير الجوي ووضع الخرائط الأولية. وخلال المرحلة الثانية، وضعت علامات الحدود الدولية. وفي الثالثة، تم إنجاز الأعمال الإضافية المتعلقة بقطاعات الحدود البرية⁽²⁾.

اعتمد خبراء اللجنة على إيجاد نقطة انعطاف لمسار الحدود في سفوان «صفوان»، وهي نقطة ستتحكم في مجمل مسار الحدود في القطاع الشمالي وباتجاه الشرق، حيث تم تثبيت النقاط الأساسية على وجهة مسحية استندت بالدرجة الأساس إلى المراسلات والخرائط التي تعود لفترة الوجود البريطاني في المنطقة، وأيضاً على خرائط عراقية. وتم الطلب من مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة إعداد تقرير عن المنفذ الملاحي للدولتين لكي يتم الاطلاع عليه من قبل اللجنة.

وفي منتصف نيسان (أبريل) 1992، أعلنت لجنة الأمم المتحدة رأيها حول الحدود البرية، وهي كالاتي: «يمتد الجزء الغربي من الحدود من تقاطع وادي العوجة مع وادي الباطن شمالاً على طول الوادي المذكور ومن نقطة التقاء الحدود العراقية السعودية الكويتية، ثم تتجه شمالاً من نقطة تقاطع محور وادي الباطن مع خط العرض الذي يمر خلال النقطة الواقعة جنوبي ناحية سفوان مباشرة وباتجاه الشرق جنوبي جبل سنام، وبعدها على طول أقصر خط إلى ميناء أم قصر، ومن هناك إلى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله»⁽³⁾.

احتج العراق على نقاط كثيرة في القرار، منها: إن اللجنة في تفسيرها لمسار الحدود من

(1) الجيوديسيا: علم قياس وفهم خصائص الأرض الأساسية، وكيفية تغير عناصرها بمرور الوقت. تُعد أساساً لنظم تحديد المواقع العالمية (GPS) ورسم الخرائط.

(2) غسان بنيان جلود، المصدر السابق، ص 225.

(3) محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، (أطلس للنشر والتوزيع: القاهرة، 2005)، ص 142.

جنوبي سفوان اعتمدت على وجهة نظر مسحية صرفة، وجعلت الخط ملاصقاً لهذه البلدة العراقية، في حين إنه من المفترض في الحقيقة أن يكون بعيداً عنها بعدة كيلومترات. مما يعني اقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي العراقية من ناحيتي سفوان وأم قصر، فضلاً عن تقليص المياه الإقليمية العراقية.

واستندت اللجنة إلى مراسلات سابقة بين بريطانيا والعراق ولم تُفسح للأخير تقديم أدلة أخرى، مدعياً أن الكويت حرّكت مراكز الحدود نحو 7 كم في عمق الأراضي العراقية⁽¹⁾. بعد ذلك أصدر مجلس الأمن قراره أعلاه بتاريخ 26 آب (أغسطس) 1992، وفيه رحّب بتقرير لجنة ترسيم الحدود، وأكد التزامه بحرمة الحدود الدولية البرية، والتحرك لضمانها والإيعاز للجنة نفسها للقيام برسم الحدود البحرية.

3 - القرار 833 لسنة 1993⁽²⁾.

اعتمدت اللجنة في تخطيطها للحدود البحرية على الرسم البياني البريطاني المرقم 1235، وقامت بتقسيم مياه (خور عبد الله) إلى قسمين متساويين، نصف لكل بلد. لكنها أشارت إلى حق المرور الملاحي في الخور (بين جزيرة بوبيان الكويتية وشبه جزيرة الفاو العراقية) بحسب ما منصوص عليه ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. وبناء على تخطيط اللجنة، أصدر المجلس قراره المرقم 833 لسنة 1993 في 27 أيار (مايو) 1993، والذي شدد فيه على حرمة الحدود الدولية والتأكيد على الالتزام بقرارات لجنة الحدود دون أي خرق من أي جانب⁽³⁾. وقد تم تحديد إحداثيات الحدود البرية من النقطة الثلاثية مع السعودية إلى الساحل، وهناك عُيِّنت نقطة عند مدخل خور الزبير مع خور أم قصر، تنطلق منها الحدود البحرية بمنصفة مياه الخور والاحتفاظ بحق المرور لكلتا الدولتين⁽⁴⁾.

عدّ العراق القرار 833 لسنة 1993 انتهاكاً لسيادته في حقوقه الإقليمية والتاريخية، لأنه ألحق ضرراً جغرافياً بإطلالته الضيقة والصغيرة على بحر شبه مغلق هو الخليج العربي، فضلاً

(1) كريم كاظم الركابي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء أحكام القانون الدولي العام، جامعة البصرة، كلية القانون، 2012، ص 117 - 118. وهناك تفاصيل وافية عن معارضة العراق للقرار وملاحظاته حوله تجدها في: جاسب عبد الحسين الخفاجي ورواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية - الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مجلة آداب الكوفة، المجلد 10، 2017، ص 133 - 134.

(2) S/RES/687, S/RES/733, S/RES/833.

(3) S/RES/833.

(4) علي عبد الحسين جار الله، حقوق العراق في الملاحة البحرية طبقاً لاتفاقية خور عبد الله وانعكاساتها الدولية، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، (العدد 7، المجلد 1)، 2023، ص 367.

عما عدّه تدخلاً من مجلس الأمن في مسألة ترسيم الحدود، في سابقة تاريخية، من دون أن يكون للعراق أي رأي فيه⁽¹⁾.

شرح العراق معارضته لشكل تخطيط الحدود برسالة بعثها وزير خارجية العراق لدى الأمم المتحدة في 26 أيار (مايو) 1993 وكان جوهر هذا الاعتراض أن اللجنة اقتطعت أجزاءً من الأراضي العراقية وضمتها للكويت، وحُدّد الاعتراض على النحو الآتي: «.. اللجنة اقتطعت جزءاً من أم قصر وجزءاً من القاعدة البحرية في أم قصر وضمتها إلى الكويت، علاوة على زحزحة الحدود بين البلدين إلى الشمال مما كان عليه في السابق»⁽²⁾. واحتج على اعتماد اللجنة على مبدأ التقسيم الصفري الذي يعني تقسيم مساحة المياه المعينة إلى المنتصف، وطالب بضرورة أن يتم التقسيم وفقاً لأعمق نقطة، وهو ما يطلق عليه «خط التالوك»⁽³⁾، وفي ذلك إشارة إلى أن النصف المائي المفترض للعراق ضلّ وغير مثالي للملاحة كالجانب الكويتي العميق، ما يعني إن القرار المشار إليه فيه إجحاف سافر لحقوق العراق التاريخية.

ورغم ملاحظات العراق ورفضه المتكرر للقرارات السابقة، إلا إنه ونتيجة الضغط الدولي والقيود الخارجية والعقوبات الاقتصادية أقرّ أخيراً بتاريخ 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1994 بالحدود المرسومة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (833) لسنة 1993⁽⁴⁾.

في المدة التي تلت الاجتياح، كانت العلاقة مقطوعة تماماً بين البلدين، ولم يكن بينهما أي تواصل رسمي. كانت الكويت تدعم استمرار العقوبات الدولية على العراق، واستمر التوتر الحدودي لا سيما قرب أم قصر وسفوان. وفي قبال اعتراض العراق المبطن على قرار الترسيم الأخير، عززت الكويت وجودها العسكري وأقامت سياجاً أمنياً على طول الحدود⁽⁵⁾. وبدا واضحاً أن عامل عدم الثقة بين البلدين هو ما ميز علاقتهما في تلك المرحلة⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: حمد فارس إدريس، إشكالية خور عبد الله بين العراق والكويت - بين السيادة والالتزام الدولي، كلية الحقوق - جامعة الموصل، (26 تموز/يوليو 2025):

<https://url-shortener.me/DO35>

(2) غسان بنیان جلود، المصدر السابق، ص 225.

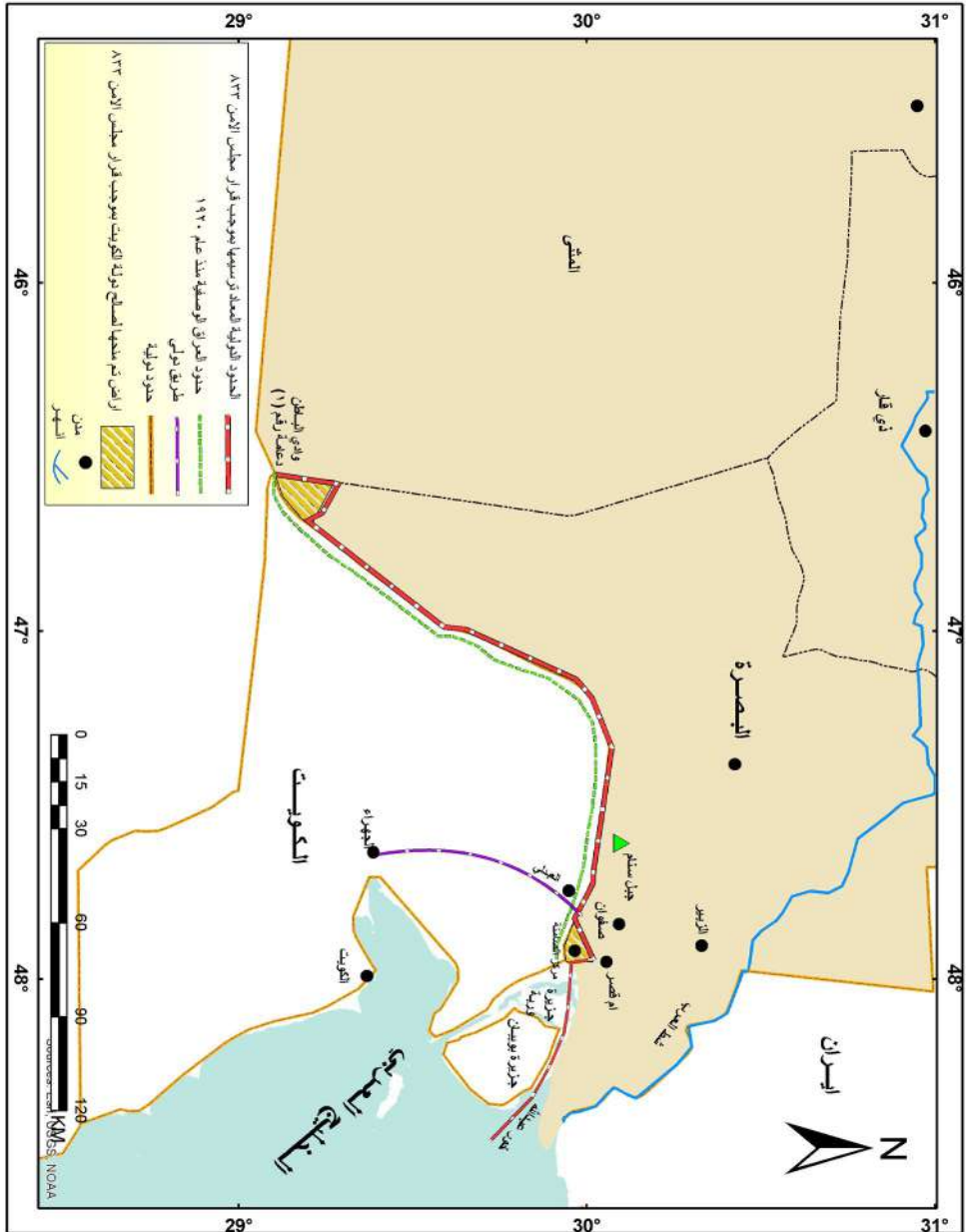
(3) ضاري رشيد السامرائي، مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار، (دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 1992)، ص 118.

(4) جاسب عبد الحسين الخفاجي ورواء صباح الجنابي، المصدر السابق، ص 135 - 136.

(5) خالد عبد الرحمن العصيمي، المصدر السابق، ص 116.

(6) يُنظر: طلال زيد عبد الله المرزوق العازمي، تحركات السياسة الكويتية تجاه العراق من 2001 - 2003، من خلال الوثائق، (مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية المجلد 65، العدد 76 - فبراير 2015).

خريطة رقم (24) الحدود العراقية الكويتية من الاجتياح إلى 2003 وأهم التغييرات التي طرأت عليها ومنها ما تم منحه للجانب الكويتي



كان عقد التسعينيات حافلاً بالأحداث بين الطرفين؛ إذ بدأت الكويت في هذا العقد، بإعادة تقييم سياستها الخارجية إزاء العراق واتباع سياسة الاحتواء ضده، بهدف عزله إقليمياً ودولياً لإجباره على تنفيذ القرارات الدولية، وذلك بعد محاولات العراق فكّ العزلة المفروضة عليه⁽¹⁾. وقد حاولت الدول العربية التدخل للمصالحة بين البلدين من خلال صيغة توافقية حظيت بموافقة عربية، وقد أُدرجت المبادرة ضمن بند (الحالة بين العراق - الكويت) في القمة العربية في عمان - الأردن في آذار (مارس) 2001. وشملت أهم البنود⁽²⁾: رفع الحصار الاقتصادي عن العراق. احترام استقلال سيادة كلا البلدين.

ومنذ عام 2002، توجهت الأنظار نحو العراق، إذ بدأت الادعاءات تتصاعد حول امتلاكه أسلحة كيميائية، وعلاقته مع تنظيم القاعدة. كان ملف العراق حاضراً بقوة في هذه الأحداث، وعليه بدأ العراق منذ كانون الأول (ديسمبر) 2002 بالتقرب من الكويت لتحبيدها ضد أي عمل عسكري مرتقب يقوم به التحالف الدولي ضده، فكان خطاب الذي وجهه وزير الخارجية آنذاك محمد سعيد الصحاف لأول مرة في 7 كانون الأول (ديسمبر) 2002 يتأسف فيه للشعب الكويتي عن أحداث الاجتياح 1990. وأشار إلى أن العراق حافظ على التزاماته التي تعهد بها، لكن المسؤولين الكويتيين خالفوا ذلك، مشيداً بمن سماهم «أحرار الكويت الذين يقومون بمقاومة الوجود الأجنبي على أرضهم»⁽³⁾. كما حضر وفد عراقي اجتماعات (اللجنة الثلاثية)⁽⁴⁾ الخاصة بقضية (الأسرى الكويتيين) في جنيف في كانون الأول (ديسمبر) 2002، بعد مقاطعة العراق لاجتماعاتها منذ 1998.

الكويت و«العراق الجديد» بعد عام 2003: عودة العلاقات العراقية - الكويتية وتطبيعها

قدّمت الكويت تسهيلات استثنائية لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في عملية إسقاط النظام العراقي في آذار (مارس) - نيسان (أبريل) 2003، إذ أتاحت لها استخدام

(1) يُنظر: تقارير مجلس الأمن الدولي، الحالة بين العراق والكويت، 16 حزيران/يونيو 1997 إلى 5 حزيران/يونيو 1998، حول حركة المفتشين.

(2) الاردن ورئاسة القمة العربية: تحديات وفاق، تقرير مركز دراسات الشرق الاوسط، (العدد 16، الاردن، 2001) ص56

(3) صدام يعتذر للكويتيين في خطاب تحذيري، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2026/3/18

<https://2u.pw/xQeOl4>

(4) اللجنة الثلاثية: اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين الكويتيين (2002)، اجتماعات الأسرى الكويتيين، الكويت، ص3 - 6.

بعض قواعدها الجوية وموانئها وأراضيها، بهدف التخلص من ذلك النظام؛ لأنها عدته تهديداً مباشراً لها، وأن إزالته تمثل مكسباً استراتيجياً⁽¹⁾.

أخذت العلاقات العراقية الكويتية منحاً إيجابياً في مرحلة ما بعد 2003، إذ حرصت الحكومات العراقية الجديدة على إغلاق الملفات العالقة، من خلال الجهود الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي بهدف خلق حالة من التقارب المستدام ومد الجسور للخروج من طائلة العقوبات التي فُرضت وفقاً لبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

كما رحّبت الكويت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز (يوليو) 2003 لإدارة شؤون العراق بعد الاحتلال مباشرة، وعدته «خطوة بناءً وتاريخية»، لاستعادة الأمن والاستقرار⁽²⁾. كما أبدت ارتياحها أيضاً لتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي 2004 وبالانتخابات النيابية 2005⁽³⁾. وكان لذلك أصداء إيجابية على صناع قرارها؛ فبعد هذا التغيير تم إعادة العلاقات الدبلوماسية، وتبادل السفراء، وتشكلت لجان مشتركة لمعالجة القضايا العالقة.

تميزت المرحلة ما بين عامي (2004 - 2013) بمحاولة تطبيع العلاقات بين البلدين، وأسهمت عدة أنشطة وتحركات في تشكيلها مثل: مساندة الكويت للمؤتمرات الدولية الداعمة للعراق، النشاطات الثقافية والإعلامية، تفعيل الأنشطة الشعبية المشتركة، ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين، الأرشيف الكويتي في العراق، الزيارات الرسمية المتبادلة التي كان هدفها مد جسور التواصل والدعوة إلى حل المشكلات بالطرق الدبلوماسية⁽⁴⁾. وتضمنت أيضاً محاولة فتح صفحة جديدة للتعاون وحسن الجوار وخفض حالة التوتر وتفعيل المرتكزات التعاونية⁽⁵⁾.

(1) كارل مير، جنود ومواطنون، ترجمة: سيمون أكرم العباس وآخرون، (مركز الرافدين للحوار: بيروت/النجف الأشرف، 2021)، ص 67.

(2) دولة الكويت ترحب باتفاق مجلس الحكم الانتقالي في العراق على دستور مؤقت، وكالة الأنباء الكويتية (كونا): <https://url-shortener.me/AX1C>

(3) عبد الرزاق خلف الطائي، العلاقات العراقية الخليجية بعد العام 2003، حلقة نقاشية، مركز الدراسات الاقليمية، (28 نيسان/أبريل 2021). ولتفاصيل أكثر يُنظر: إيناس مجبل دليان، السياسة الخارجية العراقية بعد 2003، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 95 - 96، 2004).

(4) يُنظر: حيدر صبحي عفات الجوراني، العلاقات العراقية - الكويتية 1990 - 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 2012؛ منى حسين عبيد، العلاقات العراقية - الكويتية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (27) العدد (4)، 2016.

(5) السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي العراقي في عام مضطرب، ندوة علمية، بيت الحكمة، (28 شباط/فبراير 2024):

ولكن أبرز ما تخلل العلاقة هو: إعادة المباحثات حول القضايا الخلافية التي عُدَّت مهمة وأبرزها: ترسيم الحدود التي تم تناولها خلال الزيارات الرسمية بين العراق والكويت⁽¹⁾. مثل زيارة رئيس الحكومة المؤقتة إياد علاوي للكويت في 2 آب (أغسطس) 2004، وزيارة رئيس الوزراء العراقي ابراهيم الجعفري في 18 حزيران (يونيو) 2005، ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك الصباح لبغداد في 11 حزيران (يونيو) 2013. فضلاً عن ذلك فقد توصل الطرفان إلى اتفاق بتاريخ 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 يتيح للكويت استكمال بناء الحاجز الحديدي على طول الحدود بين البلدين ودفع التعويضات للمتضررين العراقيين. كما اتفقا خلال المباحثات على استكمال المتطلبات العملية كافة لترسيم الحدود بشكل نهائي⁽²⁾.

قضية خور عبد الله: الأزمة المتجددة في الحدود العراقية الكويتية

1 - بداية الأزمة

تشكّل قضية خور عبد الله وإعادة طرحها الحدث الأبرز في مرحلة عراق ما بعد 2003 فيما يتعلق بترسيم الحدود العراقية الكويتية البحرية التي حسمها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (833) لسنة 1993 بأنّ قسّمها مناصفةً بين الطرفين بعدما كان العراق يرى نفسه إنه هو الذي يدير شؤون الملاحة فيه بمفرده.

تكمّن أهمية خور عبد الله إنه المنفذ الوحيد لعدد من الموانئ العراقية، فهو يتصل بخور الزبير العراقي ومن ثم يستدير ويشكل جزيرة بوبيان⁽³⁾.

كانت نقطة التحول قد بدأت في عام 2012 عندما شرعت الكويت بوضع حجر الأساس لبناء ميناء مبارك الكبير على الضفة الغربية للخور، وفي الوقت نفسه، أعلن العراق نيته إنشاء ميناء الفاو الكبير في الضفة المقابلة. ونظراً لأنهما شريكان في النشاط الملاحي في الممر

(1) فراقداوود سلمان، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 23، كانون الأول، ديسمبر 2017.

(2) نهى جاسم حسين، السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية، المركز العربي للبحوث والدراسات، تقديرات موقف، 16 أيار/ مايو 2022

<https://www.acrseg.org/429805>

(3) محمد الغزي، طالباني.. كل مستلزمات ومبررات العلاقة الثنائية الممتازة بين العراق والكويت متوفرة، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 8 كانون الأول/ديسمبر 2012:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2279459&language=ar#>

ولهما حق الملاحة، أقدم البلدان على عقد اتفاقية ثنائية للإدارة المشتركة للقناة الملاحية (خور عبد الله)⁽¹⁾. وبالفعل، تم توقيعها في بغداد بتاريخ 29 نيسان (أبريل) 2012. ووافق مجلس النواب ورئاسة الجمهورية في العراق عليها، وصدر القانون الخاص بالمصادقة رقم (42) في 26 آب (أغسطس) 2013، بـ (الأغلبية البسيطة)⁽²⁾. تُعدّ اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، معالجة فنية وإدارية للممر الملاحي المشترك، وقد أكّدت مادتها السادسة أنها «لا تؤثر على الحدود بين الطرفين في خور عبد الله المقررة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (833) لسنة 1993».

وعلى الرغم من أن البعض في العراق عدّ الاتفاقية (غير دستورية) لأنها لم تحصل على أغلبية الثلثين فيما يتعلق بالتصويت عليها في مجلس النواب وهي نسبة التصويت المطلوبة للاتفاقيات السيادية، فإن الاتفاق على وضع خطة مشتركة لضمان سلامة الملاحة ودوامها وتنفيذها وإجراءات الملاحة البحرية مثل التوسيع والتعميق قد تم في حينها. ووفقاً لما جاء فيها، ستكون هذه الاتفاقية صالحة إلى أجل غير مسمى، ويجوز لكل طرف إنهاؤها بإخطار كتابي للطرف الآخر في غضون ستة أشهر بشرط أن يتم الانهاء باتفاق الطرفين، ويجوز تعديل العقد بالاتفاق⁽³⁾.

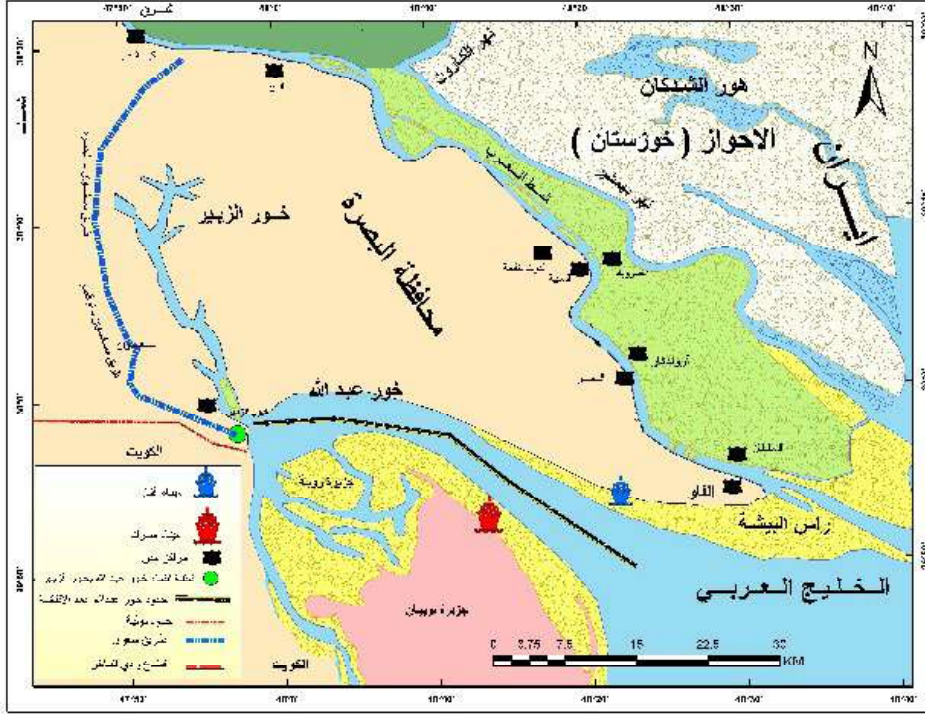
تُعد هذه الاتفاقية الأولى المبرمة بين البلدين لتسوية المشكلات العالقة بينهما بعد أن كانت قرارات مجلس الأمن هي الفيصل في ذلك. وقد أودعت نسخة منها لدى الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً لأحكام المادة (102) من الميثاق.

(1) فائز ذنون، نظره على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت، مجلة كلية التراث الجامعة، (العدد 17، 2017)، ص 218.

(2) سوسن صبيح حمدان، الملاحة في خور عبد الله واتفاقية الإدارة المشتركة العراقية - الكويتية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (العدد 57، 2017)، ص 114.

(3) قانون تصديق اتفاقية بين حكومة العراق وحكومة دولة الكويت رقم (42)، جريدة الوقائع العراقية، (العدد 4299، 2013)، ص 1 - 6.

خريطة رقم (25) الحدود العراقية الكويتية بعد اتفاقية خور عبد الله



2 - الموقف السياسي والشعبي

واجهت الاتفاقية امتعاضاً لدى الرأي العام في العراق، بدءاً من العام الذي وقّعت فيه الاتفاقية والعام الذي تلاه، بدعوى إنها تعد «تنازلاً عن سيادة العراق»، وقُدمت طعونٌ للمحكمة الاتحادية بعدم دستورية المصادقة عليها، لكن المحكمة رفضت الطعون لأسباب شكلية. وفي المقابل شهدت العلاقات تحسناً نسبياً لا سيما في المدة (2015 - 2018)، وتجلّى ذلك من خلال الزيارات المتبادلة، والتعاون في ملف الإعمار بعد الحرب والانتصار على تنظيم داعش الإرهابي، ولم تحدث أزمات جديدة.

لكن ذلك لم يدم طويلاً؛ إذ ظهر الجدل مجدداً في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي العراقية، وما يُكتب من مقالات على المنصات الرقمية، مما أعاد الجدل حول شرعية الاتفاقية، وخاصة حول ما وُصف به (خسارة العراق لمنفذه البحري وتحديدًا حول العلامة البحرية 162)⁽¹⁾.

(1) العلامة 162: هي النقطة الأخيرة التي عبّئ العراقيون والكويتيون حدودها في المراسلات التي سبقت حرب الخليج عام 1990، وهي التي توقف عندها ترسيم الحدود وفق قرار مجلس الأمن (833) لسنة 1993، وعدها العراق دليلاً إن ما بعدها هي مياهه الإقليمية وليس للكويت. للمزيد من التفاصيل يُنظر: عمر

خريطة رقم (26) الدعامة 162 في نهاية خور عبد الله



وفي آب (أغسطس) 2019، قامت الكويت بإنشاء منصة بحرية في منطقة (فشت العيج)⁽¹⁾، انطلاقاً من رؤيتها أن مياهها تنتهي عند هذه المنطقة، ومن ثم فهي تقع ضمن حدودها وسيادتها. في مقابل ذلك، أكد العراق خطورة هذه الخطوة وعدّها إنها ستؤدي إلى تغيير في حدوده البحرية. لذا تقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة بّين فيها أن بعض المناطق بعد العلامة (162) لا تزال غير محسومة في الاتفاقية التي وقّعت.

استمر الرفض العراقي على هذه السلوك الكويتي، واتهم السياسي العراقي (عامر عبد الجبار) الكويت في 14 أيلول (سبتمبر) 2019 باستغلال الاتفاقية، مبيناً أنها اصطنعت جزيرة لتكون آخر نقطة مائية لها للضغط على البحر الإقليمي للعراق⁽²⁾.

عبود خليل، ترسيم الحدود البحرية العراقية الكويتية وفقاً لأحكام القانون الدولي، (مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية - عدد خاص بالموّهم العلمي الدولي الرابع 2023)، ص 288 - 297.

(1) فشت العيج: هي مساحة من الأرض متكونة طبيعياً فوق سطح البحر حين يكون الجزر منخفضاً، وتقع في المياه الإقليمية الكويتية القريبة من حدود العراق قرب خور عبد الله بعد النقطة 162.

(2) نهى جاسم حسين، المصدر السابق.

وفي المدة (2021 - 2022)، بدأ نشاط نيابي عراقي جديد لإعادة النظر في (اتفاقية خور عبد الله)؛ إذ طالب عددٌ من النواب في البرلمان بإعادة دراستها تمهيداً لتعديلها، وعدّوها غير شرعية وأُبرمت في ظروف غير مناسبة. وفي 4 أيلول (سبتمبر) 2023، أقرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق «عدم دستورية قانون المصادقة على الاتفاقية»⁽¹⁾.

استندت المحكمة في بطلان التصديق إلى العديد من المواد الدستورية، منها ما جاء في المادة (61) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ؛ حيث لم تُتبع الإجراءات الدستورية اللازمة للتصويت، معتبرةً أن مجلس النواب لم يصوت عليها بأغلبية الثلثين كما ينص الدستور على ذلك؛ فالتصويت الذي حدث في جلسة 22 آب (أغسطس) 2013 جاء بموافقة (122 نائباً فقط) لصالح الاتفاقية، بينما اعترض عليها (80 نائباً) من أصل المجموع الكلي لعدد الأعضاء البالغ (329 نائباً)، مما يعني عدم تحقق الأغلبية المطلوبة بحسب ما نصّ عليه الدستور العراقي في المادة (61).

أثار قرار المحكمة ردود فعل شعبية عراقية وكويتية، قابله صمت رسمي من حكومتي البلدين، حتى أن الاتصال الذي جرى بين وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين)، والكويت (سالم عبد الله الجابر الصباح) بعد صدور قرار المحكمة، لم يتطرق، بحسب الجهات الرسمية، إلى بحث مسألة الحدود البحرية، فضلاً عن اللقاء الحضورى بينهما في 30 تموز (يوليو) 2023 في بغداد الذي نُوقش فيه مسار العلاقات بين البلدين⁽²⁾.

بعد ذلك، جاء الرد الكويتي الرسمي حول قرار المحكمة الاتحادية؛ حيث عبّرت الكويت عن استيائها وقلقها من القرار، ودعت العراق إلى احترام الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن⁽³⁾. فيما اعتبرت وسائل إعلام كويتية وصحف يومية مهمة أن بغداد تريد عبر مجلس

(1) المحكمة الاتحادية العليا: عدم دستورية قانون تصديق اتفاقية الملاحة البحرية في خور عبد الله، موقع المحكمة الاتحادية العليا، (4 أيلول/سبتمبر 2023):

<https://www.iraqfsc.iq/news.5038/>

(2) نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين يستقبل وزير الخارجية الكويتي في بغداد، موقع وزارة الخارجية العراقية، 30 تموز/يوليو 2023:

<https://url-shortener.me/DSZA>

(3) يُنظر: الكويت: طعن العراق على حكم أبطل اتفاقية خور عبد الله «شأن داخلي»، الجزيرة، 16 نيسان/أبريل 2025:

<https://url-shortener.me/DT0K>

نوابها حسم مصير الاتفاقية⁽¹⁾. يُشير الاهتمام الصحفي إلى القلق في الوسط الإعلامي والشعبي الكويتي حول مصير العلاقات وخشية العودة إلى نقطة الخلافات من جديد. أقدمت وزارة الخارجية العراقية على خطوة استباقية مهمة بأن أودعت قوائم إحداثيات خط الأساس للبحر الإقليمي العراقي والمناطق البحرية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، جرى ذلك بتاريخ 19 كانون الثاني (يناير) و9 شباط (فبراير) 2026، وشمل قوائم بالإحداثيات الجغرافية لنقاط محددة مرفقة بخريطة توضيحية. وبينت أن الإيداع تضمن تحديد خطوط الأساس المستقيمة، وخطوط الأساس المستندة إلى أدنى الجزر لقياس عرض البحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لجمهورية العراق، وذلك وفق النظام الجيوديسي العالمي لعام 1984 (WGS - 84) المعتمد دولياً. وأكدت أن هذا الإيداع يحل محل الإيداعات السابقة المؤرخة في 7 كانون الأول (ديسمبر) و15 نيسان (أبريل) 2011، ويأتي في إطار ينسجم مع أحكام القانون الدولي، ويعزز الوضوح القانوني لحدود المناطق البحرية الخاضعة لسيادة العراق⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن ترسيم الحدود ما يزال محكوماً بقرارات مجلس الأمن السابقة ولا يُعدّل إلا بتوافق ثنائي أو عبر التحكيم الدولي، فإن الخطوة عُدت دعماً قانونياً لموقف بغداد التفاوضي في أي نزاع محتمل يُرفع إلى المحاكم الأممية المختصة، فهي عبارة عن إبلاغ عراقي للأمم المتحدة والمكاتب المعنية، بالتحديثات أو التثبيتات في الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية في المياه الإقليمية كما يراها ويريدها العراق.

وختاماً نقول، إن إثارة الخلاف والجدل بين العراق والكويت حول الاتفاقية الموقعة عام 2013، وصدور قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق، لم يحسم الأمر بعد، ولم تتغير الاتفاقية، مما يعني أن آليات تحسين العلاقات وتعزيز التقارب والوصول إلى اتفاقٍ مرضٍ لكلا البلدين لا تزال قائمة.

(1) يُنظر:

- العراق: اتفاق على حسم مصير «خور عبدالله» في مجلس النواب، صحيفة الأنباء، 9 تموز/يوليو 2025:

<https://www.alanba.com.kw/1315656>

- النواب العراقي» يحسم مصير اتفاقية خور عبدالله، صحيفة الوسط، 8 تموز/يوليو 2025:

<https://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=164521>

- العراق يعيد اتفاقية خور عبدالله مع الكويت لمجلس النواب لحسم مصيرها، 8 تموز/يوليو 2025:

<https://url-shortener.me/DT20>

(2) وزارة الخارجية تودع قوائم إحداثيات خط الأساس لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة

<https://mofa.gov.iq/2026/61553/>

الخاتمة

بناءً على ما تقدّم، يتضح أن قضية الحدود العراقية الكويتية لم تكن يوماً صراعاً على أمتار أو أميال من الأراضي البرية والمياه البحرية فحسب، بل كانت انعكاساً لديناميكيات ومخاضات تأسيس الدولة الوطنية في المنطقة (والشرق العربي على نحو خاص) وصراع المصالح الدولية. لقد أثبتت القراءة التاريخية أن الركون إلى الحجج القانونية الصرفة أو التمسك بالمطالب التاريخية المنفردة لم يفضِ إلا إلى دورات من التوتر وعدم الاستقرار؛ لذا فإن تجاوز إرث القرن العشرين يتطلب بالضرورة الانتقال من الحدود أو المناطق العازلة إلى الحدود لتكون جسوراً أكثر مما هي عوازل. إن الفرضية التي طرحها الفصل في مقدمته تؤكد أن استدامة السلم الحدودي لا تتحقق فقط بالاعتراف المتبادل بالخرائط الدولية، بل بخلق شراكات وتكامل ومصالح اقتصادية وتنموية، تجعل من استقرار الحدود مصلحة وجودية للطرفين. ومن ثم، يبقى هذا الملف اختباراً حقيقياً لقدرة البلدين على تحويل الجغرافيا من عبء سياسي تاريخي إلى فرصة للتعاون الإقليمي، بما يضمن سيادة الكويت وحق العراق في إطلالة بحرية آمنة ومزدهرة بعيداً عن لغة التصادم.

المصادر

أولاً: المصادر العربية والمعرّبة:

- أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام 1939م، (بغداد: مطبعة الارشاد، 1979).
- أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 150، 1991).
- الاردن ورئاسة القمة العربية: تحديات وافاق، تقرير مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد 16، الاردن، 2001).
- إيناس مجبل دليان، السياسة الخارجية العراقية بعد 2003، مجلة دراسات دولية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 95 - 96، 2004).
- تقارير مجلس الأمن الدولي، الحالة بين العراق والكويت، 16 حزيران/يونيو 1997 إلى 5 حزيران/يونيو 1998، حول حركة المفتشين.
- ثائر يوسف عيسى، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية والدولية 1930 - 1991، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة دمشق، 2010.
- جاسب عبد الحسين الخفاجي ورواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية - الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مجلة آداب الكوفة، المجلد 10، 2017.
- جمال زكريا قاسم، دراسة في الامارات العربية المتحدة (1914 - 1945)، (الجمعية التاريخية المصرية، القاهرة، 1972).
- جمعان عيد الوند، مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات ما بين 1921 - 1961م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، 2010.

- حسن علي إبراهيم، الكويت دراسة سياسية (بيروت: دار النهار، 1972).
- حسين مجيد عبد علي الحسنائي، أزمات الحدود العراقية الكويتية، (بيروت: البصائر، 2013).
- حيدر صبحي عفات الجوراني، العلاقات العراقية - الكويتية 1990 - 2011، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد 2012.
- خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود العراقية واثره على السياسة الخارجية، (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، 2012).
- راشد عبد الله فرحان، مختصر تاريخ الكويت، مراجعة: عبد الله زكريا الانصاري، ط2، (الكويت: افاق، 2011).
- ديكسون، ه. ر، الكويت وجاراتها، الطبعة 2، (صحارى للطباعة والنشر، 1990).
- سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، معضلة السيادة والشرعية، (مركز الدراسات الاستراتيجية، البحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1993).
- سعد محمود المكدمي، مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية 1991، رسالة ماجستير، كلية القانون - جامعة الشرق الأوسط، 2015.
- سوسن صبيح حمدان، الملاحه في خور عبد الله واتفاقية الادارة المشتركة العراقية - الكويتية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (العدد 2017، 57).
- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية 1920 - 1931، (بغداد: دار الجاحظ، 1975).
- صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء امراء (نجد، الكويت، الحجاز، حائل)، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2016).
- ضاري رشيد السامرائي، مستقبل الخليج العربي في ضوء قانون البحار، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992).
- طلال زيد عبد الله المرزوق العازمي، تحركات السياسة الكويتية تجاه العراق من 2001

- 2003، من خلال الوثائق، (مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية المجلد 65، العدد 76 - فبراير 2015).
- عبد الرحيم أبو طالب، أزمت العراق والكويت أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الاهرام منها، (مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995).
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج5 (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1988).
- عبد الرزاق خلف الطائي، العلاقات العراقية الخليجية بعد العام 2003، حلقة نقاشية، مركز الدراسات الإقليمية، (28 نيسان/أبريل 2021).
- عبد العزيز رمضان الخطابي، ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحة البحرية، مجلة الرافيدين للحقوق، مجلد 16، تشرين الأول/أكتوبر 2001.
- عبد الله يوسف الغنيم، الكويت وجوداً وحدوداً: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، د:ت).
- علي عبد الحسين جار الله، حقوق العراق في الملاحة البحرية طبقاً لاتفاقية خور عبد الله وانعكاساتها الدولية، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، (العدد 7، المجلد 1)، (2023).
- عمر عبود خليل، ترسيم الحدود البحرية العراقية الكويتية وفقاً لأحكام القانون الدولي، (مجلة بلاد الرافيدين للعلوم الانسانية والاجتماعية - عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع 2023).
- غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، (دار قرطاس للنشر، الكويت 1996).
- غسان بنیان جلود، العلاقات العراقية الكويتية 1968 - 1990: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة البصرة، 2013.
- فائز ذنون، نظره على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت، مجلة كلية التراث الجامعة، (العدد 17، 2017).
- فراقداوود سلمان، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 23، كانون الأول، ديسمبر 2017.

- فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، ط9، (بيروت: دار الفارابي، 2007).
- قانون تصديق اتفاقية بين حكومة العراق وحكومة دولة الكويت رقم (42)، جريدة الوقائع العراقية، (العدد 4299، 2013).
- قرار جامعة الدول العربية رقم 1777 في 20 تموز/يوليو 1961.
- قيس جواد علي الغريبي، امتيازات نفط الكويت وأثارها الاقتصادية والاجتماعية 1934 - 1961م، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - جامعة المستنصرية، 2005.
- كارل ميرا، جنود ومواطنون، ترجمة: سيمون أكرم العباس وآخران، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، 2021).
- كريم العاني، الحدود العراقية الكويتية، (بغداد: دار الوراق، د.ت)، ص 107.
- كريم كاظم الركابي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء أحكام القانون الدولي العام، جامعة البصرة، كلية القانون، 2012.
- اللجنة الثلاثية: اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين الكويتيين (2002)، اجتماعات الأسرى الكويتيين، الكويت.
- لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، مركز دراسات العربي الاوربي، باريس.
- ماجد الماجد، احتلال الكويت، (دار دانية للطباعة والنشر، دمشق، 1990).
- المادة (92) القانون الأساسي لعراقي لعام 1925.
- مجموعة باحثين، ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية، (مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1993).
- محمد اسماعيل دشتي، شقائق النعمان في تاريخ الكويت والخليج وإيران وعمان، (دار المحبة، دمشق، 2004).
- محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، (القاهرة: أطلس للنشر والتوزيع، 2005).
- محمد ثامر السعدون، الحدود البحرية العراقية - الكويتية، (أطروحة دكتوراه، كلية القانون - جامعة بغداد، 2006).

- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية، (د. م: دار الكتاب الحديث، 2002).
- محمد عزيز عبد الحسن، الأمم المتحدة والأزمات الدولية دراسة في أزمة الخليج الثانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 2005.
- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (عمان: دار أسامة، 2003).
- مروة عبد الجبار النعماني، الموقف الدولي والعربي تجاه أزمة العلاقات العراقية - الكويتية 1961 - 1963، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة، 2020.
- منى حسين عبيد، العلاقات العراقية - الكويتية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (27) العدد (4)، 2016.
- وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة (قانونية - سياسية)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا - الجامعة المستنصرية، 2002.
- وليد حمدي الاعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752 - 1960، (لندن: رياض الريس للنشر، د.ت).
- يعقوب يوسف الغنيم، الشيخ أحمد الجابر الصباح ومسألة الحدود الكويتية، (الكويت: الصفاة، 1999).

ثانياً: مواقع الإنترنت

- حمد فارس إدريس، إشكالية خور عبد الله بين العراق والكويت - بين السيادة والالتزام الدولي، كلية الحقوق - جامعة الموصل، (26 تموز/يوليو 2025) [https://url:\(2025\)shortener.me/DO35](https://url:(2025)shortener.me/DO35)
- دولة الكويت ترحب باتفاق مجلس الحكم الانتقالي في العراق على دستور مؤقت، وكالة الأنباء الكويتية (كونا): [https://url:\(2025\)shortener.me/AX1C](https://url:(2025)shortener.me/AX1C)
- صدام يعتذر للكويتيين في خطاب تحذيري، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2026/3/18: <https://2u.pw/xQeOl4>
- السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي العراقي في عام مضطرب، ندوة علمية، بيت

الحكمة، (28 شباط/فبراير 2024): https://www.baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=1968

- محمد الغزي، طالباني.. كل مستلزمات ومبررات العلاقة الثنائية الممتازة بين العراق والكويت متوفرة، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 8 كانون الأول/ديسمبر 2012:
- [#https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2279459&language=ar](https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2279459&language=ar)
- نهى جاسم حسين، السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية، المركز العربي للبحوث والدراسات، تقديرات موقف، 16 أيار/مايو: 2022 <https://www.acrseg.org/429805>
- المحكمة الاتحادية العليا: عدم دستورية قانون تصديق اتفاقية الملاحة البحرية في خور عبدالله، موقع المحكمة الاتحادية العليا، (4 أيلول/سبتمبر 2023: <https://www.iraqfsc.iq/news.5038>
- نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية فؤاد حسين يستقبل وزير الخارجية الكويتي في بغداد، موقع وزارة الخارجية العراقية، 30 تموز/يوليو 2023: <https://url.shortener.me/DSZA>
- الكويت: طعن العراق على حكم أبطل اتفاقية خور عبد الله «شأن داخلي»، الجزيرة، 16 نيسان/أبريل: 2025: <https://url.shortener.me/DT0K>
- العراق: اتفاق على حسم مصير «خور عبدالله» في مجلس النواب، صحيفة الأنباء، 9 تموز/يوليو 2025: <https://www.alanba.com.kw/1315656>
- النواب العراقي «يحسم مصير اتفاقية خور عبدالله، صحيفة الوسط، 8 تموز/يوليو 2025: <https://www.alwasat.com.kw/ArticleDetail.aspx?id=164521>
- العراق يعيد اتفاقية خور عبدالله مع الكويت لمجلس النواب لحسم مصيرها، 8 تموز/يوليو 2025: <https://url.shortener.me/DT20>
- وزارة الخارجية تودع قوائم إحداثيات خط الأساس لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة: <https://mofa.gov.iq/202661553>
- البرقية المؤرخة في 4 تموز/يوليو 1961 الموجهة من وزير خارجية الكويت إلى رئيس مجلس الأمن الدولي: <https://digitallibrary.un.org/record/631383?v=pdf#files>

- Richard Schofield, Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, A report compiled for the Middle East Programme of the Royal Institute of International Affairs (London; Royal Institute of International Affairs 1991), p. 101
- Mustafa M. Alani, Operation Vantage: British military intervention in Kuwait 1961 (Surbiton, Surrey: LAAM; 1990)
- S/RES/687, S/RES/733, S/RES/833
- S/RES/833

الفصل الخامس

الحدود العراقية - السعودية

أ. م. د. أنور فاضل الخالدي⁽¹⁾

مدخل: الأهمية الجيوسياسية للحدود العراقية السعودية

يشكل فهم الامتداد الجغرافي لهذه الحدود ودراسة أهميتها الجيوسياسية ركيزة أساسية لفهم الديناميكيات التي تحكم العلاقات بين جمهورية العراق والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى تأكيد ضرورة التعاون الأمني والاقتصادي للحفاظ على استقرار المنطقة⁽²⁾. فالاختلاف في التصورات الجغرافية والتاريخية فرض الحاجة إلى إجراء تفعيل مفاوضات استمرت لمدة طويلة بين الطرفين. وعلى الرغم من الجهود الثنائية المثمرة، فإن البلدين كانا قد استغرقا سنوات ليست بالقصيرة لمعالجة موضوع الحدود بشكل حاسم⁽³⁾. وقد تطورت الحدود العراقية - السعودية لتصبح منطقة ذات دلالات سياسية وإستراتيجية متزايدة، خاصة في ظل التحولات العميقة التي شهدتها الإقليم. كما تحولت إلى مسرح للرهانات الإقليمية، سواء خلال الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، أو أثناء حرب الخليج الثانية (1990 - 1991)، وصولاً إلى التحديات الأمنية المعاصرة، لا سيما ظواهر الإرهاب بعد 2003، وتهريب الأسلحة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود. ويمكن القول ان مشكلات الحدود بينهما كانت أحد أسباب بطء تطور العلاقات العراقية السعودية، خاصة في ظل التحولات الإقليمية التي شهدتها الشرق الأوسط⁽⁴⁾.

(1) جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة

(2) Cordesman, A. H. *Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century*. Praeger Security International. 2003. P.7

أنور فاضل الخالدي، موقف القوى الوطنية العراقية من الاحتلال البريطاني، (دار الرشاد: بيروت، 2013)، ص ص 10 - 14.

(3) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، (الفجر للنشر والتوزيع: بغداد، 1989)، ص 185.

(4) جاسم النعيمي، العلاقات العراقية - السعودية بعد 2003، (دار الحكمة: بغداد، 2019)، ص 115.

لذا فإن فهم الحدود العراقية - السعودية لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق الجيوسياسي الأوسع، الذي تشكل بفعل التداخل المعقّد بين العوامل الاستعمارية والتنافس الإقليمي والتحديات الأمنية المستمرة، ما يجعل هذه المنطقة نقطة ارتكاز في تحليل تحولات الشرق الأوسط الحديث والمعاصر⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أثّرت التطورات السياسية التي شهدتها العراق بعد تأسيس دولته الحديثة، والتغييرات في السياسة السعودية، على ديناميكيات العلاقة الحدودية بين البلدين.

خريطة التوزيع السيادي على الحدود

1 - جغرافية الفراغ

تقع المملكة العربية السعودية إلى الجنوب والجنوب الغربي من العراق، وله حدود مشتركة معها، صحراوية مفتوحة في الغالب، تتخللها الوديان والهضاب والمناطق الصخرية الجرداء والكثبان الرملية المتحركة، يبلغ طولها (812) كم، وتشكل نسبة 22.33% من مجموع أطوال حدوده، تبدأ الحدود من جبل عنيزة في قضاء الرطبة العراقي المتاخم لشمال محافظة طريف في السعودية بالقرب من نقطة التقاء الحدود الأردنية العراقية السعودية، وتتكون من ستة خطوط مستقيمة موجهة بشكل عام نحو الجنوب الشرقي، لتصل في النهاية إلى نقطة التقاء الحدود الثلاثية مع الكويت على وادي الباطن.

تقع الحدود فلكياً في المنطقة الواقعة عند خط عرض 29 - 32 درجة شمالاً أي شمال خط الاستواء، وتمر عند مدار السرطان تقريباً، مما يجعل المنطقة حارة وجافة جداً. وهناك بين الدولتين 265 دعامة حدودية، وعلى هذه الحدود منفذ عرعر الحدودي العراقي المقابل لمنفذ جديدة عرعر السعودي المعبر الحدودي الأهم، وفي هذه الحدود منفذ آخر، يجري إنشاؤه اسمه منفذ (جميمة) الحدودي في قضاء السلمان ضمن محافظة المثنى العراقية المقابل لمحافظة رفحاء السعودية⁽²⁾ كما إن إنشاء منفذ حدودي جديد يربط محافظة النجف الأشرف بالمملكة العربية السعودية، بالتكامل مع منفذ الجميمة، يمثل ركيزة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي بين البلدين. يسهم هذا الممر المقترح في تنشيط حركة التجارة البينية، وتقليص مسافات النقل والشحن، فضلاً عن تسهيل حركة المسافرين والوفود الدينية والسياحية بشكل مباشر. كما سيشكل المنفذ شرياناً استثمارياً واعدّاً، ويوفر فرص عمل لأبناء المحافظة، بما يخدم المصالح المشتركة⁽³⁾.

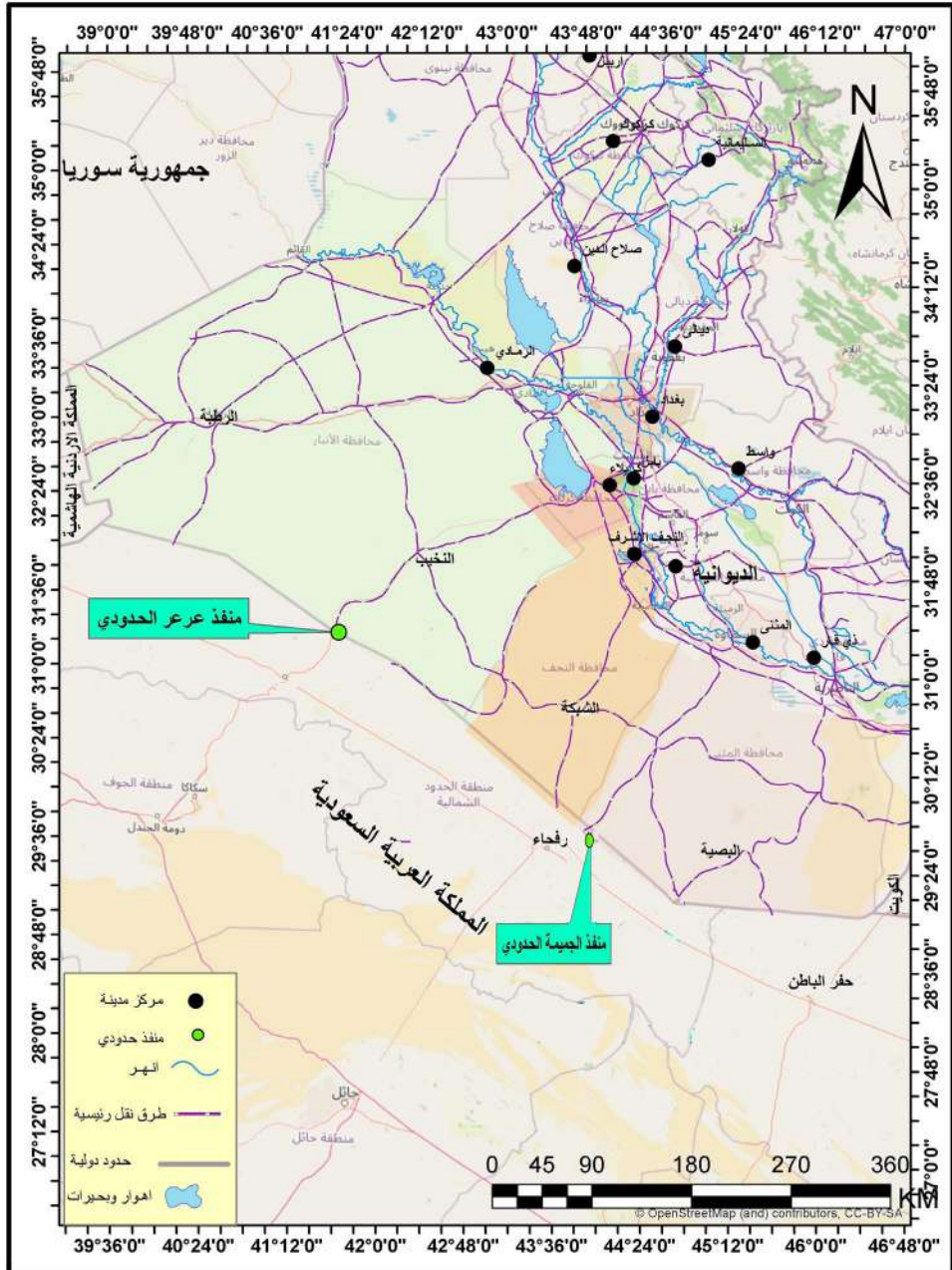
(1) عبدالله النفيسي، تاريخ الخليج العربي السياسي، (دار الآفاق العربية: الكويت، 2000)، ص 112 - 113.

(2) وعن المنافذ الحدودية العراقية باتجاه المملكة العربية السعودية ينظر الجزء الأخير من هذا الكتاب:

الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2030-2025. ص 336-337

(3) محافظ النجف يعلن عن مشروع انشاء منفذ حدودي مع السعودية

خريطة رقم (27) الحدود العراقية السعودية بشكلها الحالي، موضح عليها المنافذ الحدودية



تمتاز الحدود بين العراق والمملكة العربية السعودية بموقع استراتيجي بالغ الأهمية في قلب منطقة الشرق الأوسط، حيث تمثل نقطة التقاء بين شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط العراقي، إذ أنها تمثل ممراً برياً استراتيجياً محتملاً للتبادل التجاري، فضلاً عن كونها حلقة وصل بين دول الخليج والدول العربية الشمالية⁽¹⁾. وتعد هذه الحدود بمثابة حاجز أمني يساهم في ضبط تدفق الهجرات والتجارة غير القانونية، كما تلعب دوراً رئيسياً في حماية المصالح الاقتصادية والسياسية للبلدين⁽²⁾.

في سياق الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، تُمثل الحدود العراقية - السعودية واحدة من أبرز المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية، لاعتبارين رئيسيين: أولهما، الموقع الجغرافي المهم الذي تحتله هذه الحدود باعتبارها نقطة تماس بين شبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب، وأيضاً كخط تماس بين الخليج العربي من جهة، ومنطقة الهلال الخصيب من جهة أخرى، وثانيهما، الأهمية الاقتصادية البالغة لكل من العراق والمملكة العربية السعودية، بوصفهما من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، ما يُضفي على هذه الحدود بُعداً دولياً يتجاوز نطاقها الإقليمي، ففي ظل التنافس الدولي تكتسب هذه الحدود أهمية بالغة في رسم سياسات الأمن.

2 - التداخل الحدودي:

تمتد حدود العراق والسعودية لمسافة تُقدَّر بحوالي 812 كيلو متراً، وهي من الحدود البرية الطويلة في الشرق الأوسط، وتشكل منطقة حيوية في التفاعل بين المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية. يتميز هذا الامتداد بطبيعته الصحراوية القاسية، حيث تمر معظم أجزائه عبر مناطق نائية وخالية من السكان، مما يضفي عليها طابعاً جغرافياً خاصاً ذا أبعاد أمنية وإستراتيجية⁽³⁾. وتبدأ هذه الحدود من النقطة الثلاثية التي تلتقي فيها حدود العراق والسعودية والأردن شمالاً، وتمتد جنوباً عبر المناطق الصحراوية الغربية والجنوبية لمحافظة الأنبار والنجف والمثنى في العراق. ومن الجانب السعودي، تحدّها مناطق تابعة لمناطق **عرعر ورفحاء**، ضمن منطقة الحدود الشمالية في المملكة العربية السعودية.

بينما من الجانب العراقي تمر عبر **محافظة الأنبار ومحافظة المثنى**، التي تحتوي على

(1) Wehrey, F. *Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings*. Columbia University Press, New York, USA. 2014. P.102.

(2) Barzegar, K. *The Saudi-Iraqi Rivalry and Regional Security*. Middle East Policy, 18(2) 2011. P. 62 - 74.

(3) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لا، ت، ص 127 - 139.

أراضٍ شبه مهجورة تمتد إلى **بادية السماوة**. وعلى الرغم من الطبيعة الصحراوية للمنطقة الحدودية، فإنها تضم احتياطات نفطية ومصادر مائية مهمة، ما يجعل السيطرة عليها هدفاً استراتيجياً لكلا البلدين. كانت الاكتشافات النفطية في منطقة الحدود عاملاً حاسماً في إعادة تأكيد أهمية هذه الحدود، إذ تحولت من مجرد خط جغرافي إلى منطقة اقتصادية ذات ثقل سياسي⁽¹⁾. تعد الموارد الطبيعية عاملاً محفزاً للنزاعات والتوترات، خصوصاً في نطاق البادية الشمالية الصحراوية، التي تخضع لتقاسم أو نزاع على السيادة⁽²⁾.

هذه الديناميكيات الاقتصادية أضافت بعداً جديداً على طبيعة العلاقة بين العراق والسعودية في العقود الأخيرة. أضحت الحدود العراقية - السعودية ذات أهمية أمنية بالغة في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة، ولا سيما بعد اندلاع الحروب الأهلية وتصادم وتيرة النزاعات المسلحة في العراق منذ أواخر القرن العشرين. وقد ترافق ذلك مع بروز جماعات مسلحة وحركات نزوح واسعة نتيجة الاضطرابات الأمنية وغياب الاستقرار الداخلي، الأمر الذي استدعى من كلا البلدين تعزيز الوجود العسكري على طول الشريط الحدودي، وهو ما ساهم في تكريس البُعد الجيوسياسي لهذه الحدود بوصفها خط دفاع استراتيجي في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية وأثرت في السياسات الأمنية للبلدين⁽³⁾.

الخلفية التاريخية لترسيم الحدود (1922 - 1932)

1 - النفوذ العثماني والتمدد السعودي في المنطقة الحدودية:

تعد الحدود العراقية - السعودية خطاً فاصلاً ذا أهمية استراتيجية وجيوسياسية، وكانت محط نزاعات جزئية قبل ترسيمها رسمياً تاريخياً. تعود جذور هذه الحدود إلى الاتفاقيات المبكرة بين القوى الإقليمية، لا سيما اتفاقية 1922، التي أسهمت في تحديد الخطوط الأساسية بين العراق وملكيّات شبه الجزيرة العربية، مع الإشارة إلى أن بعض المناطق الحدودية بقيت محل نزاع جزئي. وشكلت هذه الحدود مرتكز للعلاقات بين الطرفين،

(1) Blanchard, C. M. *Saudi Arabia: Background and U.S. Relations*. Congressional Research Service, **Washington, D.C., USA**. 2010. P. 143.

(2) Sluglett, P. *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*. I.B. Tauris, **London, UK**. 2007. P.160.

(3) Cordesman, A. H.. *Iraq and the War of Sanctions: Conventional Threats and Weapons of Mass Destruction*. Praeger Security International, **Westport, USA**. 2007. P.55

وتأثرت بالتغيرات الإقليمية الكبرى مثل حرب الخليج الأولى والثانية، والحرب العراقية - الإيرانية⁽¹⁾.

خريطة رقم (28) يظهر الخليج العربي بإحدى تسمياته القديمة (بصرة كورفري) والحواضر المنتشرة على جانبيه



(1) الخريطة العثمانية أعلاه برقم (28) مستمدة من الوثائق الجغرافية التاريخية المهمة التي أُنجزت في أواخر القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين، وتُظهر (خليج البصرة/الخليج العربي والمدن المطلة عليه بتسمياتها القديمة) بشكل واضح، مع امتداد جغرافي يشمل: البصرة، الكويت، القطيف، البحرين، الأحساء، القطيف، والبحرين، إضافةً إلى تلميحاحات نحو سواحل عُمان وقطر والإمارات الحالية. هذه الخرائط تُعد وثيقة تؤكد تصور الدولة العثمانية لوحدة الخليج والبصرة جغرافياً، ودليلاً مهماً في الدراسات المتعلقة بتاريخ الحدود العراقية - الكويتية والخليجية عامة. كما أنها من أقدم الوثائق الرسمية التي تبين العلاقة بين البصرة والخليج العربي ضمن الإدارات العثمانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد محمود زوين وعلاء الرهيمي، أطلس العراق والمشرق العربي، (جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، 2012)، ص 4 - 9.

خريطة رقم (29) منطقة شمال الخليج العربي بنسج حضري وعشائري واحد من العراق حتى نجد



قبل نهاية القرن التاسع عشر، كان النفوذ العثماني يهيمن على العراق بشكل كامل، بينما كانت قبائل نجد تتوسع تدريجياً نحو المناطق الحدودية الجنوبية الغربية، هذا الوضع أرسى أساس الصراع على النفوذ والسيطرة على مناطق ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية، خاصة في ضوء الموارد الطبيعية وممرات التجارة، إذ نجد العثمانيين حاولوا ترسيخ سلطتهم على المناطق الحدودية العراقية، لكن القبائل النجدية كانت تمارس نفوذاً متزايداً، وتضغط على بوادي غرب الفرات العراقية، خاصة بعد توحيد نجد تحت حكم آل سعود في بداية القرن العشرين⁽¹⁾. وتعد مناطق اقتسام النفوذ قابلة للتغير بحسب الظروف وتغير موازين القوى والاتفاقات⁽²⁾.

مرّت المنطقة الصحراوية الممتدة بين العراق ونجد في مطلع القرن العشرين بحالة من

(1) أنور فاضل الخالدي، المصدر السابق، ص 56 - 57.

(2) ويظهر في الخريطة رقم (29) خليج البصرة (الذي يقابل اليوم منطقة الخليج العربي وشط العرب). ويلاحظ وجود تقسيمات عشائرية واضحة، حيث كُتبت أسماء قبائل ك: بنو خالد في مناطق الأحساء، آل كعب قرب نهر كارون والأحواز. المنتفق جنوب العراق (الناصرية). تعود الخريطة إلى الأرشيف العثماني في إسطنبول (Başbakanlık Osmanlı Arşivi)، وتحمل الرقم المرجعي HRT.0460، وهو من ملفات الخرائط الجغرافية التي كانت تُستخدم لأغراض سياسية وإدارية وعسكرية في أواخر العهد العثماني.

الغموض السيادي، نتيجةً لطبيعتها الجغرافية المفتوحة وضعف سلطة الدولة العثمانية سابقاً، إذ كانت تسيطر على هذه المناطق اسمياً دون وجود إداري أو عسكري فعلي، وعقب الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، برز فراغ سياسي في صحراء الشمال والجنوب الغربي من العراق، ما أوجد ساحة مفتوحة للنزاعات القبلية والتوسعات المسلحة، خصوصاً مع صعود الحركة الوهابية بقيادة الأمير عبد العزيز آل سعود.

2 - الترسيم القانوني والتاريخي للحدود:

أ. الحدود في العهد البريطاني:

تعود جذور ترسيم هذه الحدود إلى بدايات القرن العشرين، حيث ظهرت الحاجة الملحة إلى وضع حدود سياسية واضحة بين الدول العربية الحديثة الولادة، وذلك في أعقاب انهيار الدولة العثمانية وظهور نظام الانتدابات الاستعمارية، وخاصة الانتداب البريطاني على العراق⁽¹⁾.

ارتبطت عملية ترسيم الحدود بين العراق ونجد بالرعاية البريطانية لتأمين المصالح الاستراتيجية للإمبراطورية. وقد شكلت الاضطرابات على الحدود مع القبائل النجدية عاملاً حاسماً لدفعها والحكومة العراقية إلى الإسراع في تثبيت الحدود الرسمية. لذا لم يكن ترسيم الحدود مجرد إجراء إداري؛ بل استجابة مباشرة لواقع أمني متأزم ولتحولات القوة الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى⁽²⁾.

وهكذا، تم ترسيم هذه الحدود عبر سلسلة من الاتفاقيات التي عُقدت في مطلع القرن العشرين، وعلى رأسها اتفاقية مؤتمر العقير في 2 كانون الأول (ديسمبر) لعام 1922⁽³⁾، التي أبرمت في ظل النفوذ البريطاني، وأسهمت في تحديد الإطار الأولي للحدود بين سلطنة نجد (التي أصبحت لاحقاً المملكة العربية السعودية) والعراق الخاضع آنذاك للانتداب البريطاني. بعد انهيار الدولة العثمانية واحتلال العراق من قبل البريطانيين في عام 1917، ظهرت الحاجة إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، خاصة بعد فشل مشروع الوحدة العربية الذي نادى به الثورة العربية الكبرى عام 1916، بقيادة الشريف حسين بن علي. وقد أفرزت هذه التحولات واقعاً جديداً، تميز بظهور دول وطنية مستقلة، كل منها تسعى لترسيخ

(1) Al - Rasheed, M. *A History of Saudi Arabia*. Cambridge University Press. 2010. P143.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، (دار الشؤون الثقافية: بغداد، 1988)، ص 145 - 147.

(3) نجود حمد فالح الشهري، الدور البريطاني في ترسيم الحدود السعودية العراقية 1340 - 1351هـ/1921 - 1932م، مجلة القلم للدراسات التاريخية والحضارية، العدد 4، 2021.

حدودها، في ظل التنافس الدولي والتدخلات الاستعمارية⁽¹⁾. على الرغم من التحولات، ظلت القبائل والعلاقات الاجتماعية عبر الحدود عاملاً من عوامل التداخل الثقافي بين المشرق العربي والجزيرة العربية، ما يتطلب مقارنة سياسية تأخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي إلى جانب الضرورات الأمنية والسيادية.

ب - الهجمات الوهابية⁽²⁾ والنزاع الحدودي بين العراق ونجد - قراءة تحليلية في السياق السياسي والديني

ارتبطت الاضطرابات التي شهدتها الحدود العراقية الجنوبية خلال العقد الثالث من القرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بالهجمات التي شنها مقاتلو «الإخوان» الوهابيون القادمون من منطقة نجد. فقد نشأت هذه الهجمات ضمن إطار دعوي عقائدي تبنته الحركة الوهابية، القائمة على فكرة تجاوز الحدود السياسية المصطنعة التي أقيمت عقب انهيار الدولة العثمانية، وهو ما فسره أنصار الدعوة بأن لا شرعية لهذه الحدود أمام مقتضيات العقيدة والجهاد⁽³⁾. وفي خضمّ التحضيرات لتنصيب الأمير فيصل نجل الشريف حسين ملكاً على العراق، تعرّضت أراضي البادية العراقية في كانون الثاني (يناير) من عام 1921 لغزوات وهابية، استهدفت عشائر معروفة كـ«الظفير» وعشائر السماوة. وقد تزايدت وتيرة هذه الهجمات بالتزامن مع تنويع فيصل ملكاً على العراق في 23 آب (أغسطس) 1921. وفي ظلّ احتدام الخلاف السياسي والديني بين الأسرتين الحاكميتين: الهاشمية في الحجاز والسعودية في نجد، شنّ الإخوان الوهابيون سلسلة من الغارات الحدودية سنة 1922 على القرى والمدن العراقية سنة 1922، خاصة في القبائل القريبة من السماوة والرميثة والنجف كربلاء⁽⁴⁾.

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، ص 360.

(2) الوهابية: حركة دينية سلفية ظهرت في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي في بلاد نجد على يد مؤسسها محمد بن عبد الوهاب (1703 - 1797) الذي استوحى أفكار دعوته من ابن تيمية (1263 - 1328م)، أطلق عليه وعلى أصحابه اسم (الموحدّين) في حين أطلق خصومه وباحثون على حركته اسم (الوهابية) وعلى أصحابه (الوهابيين). للتفاصيل ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، حياة الشيخ محمد عبد الوهاب، (بيروت: مطابع دار الكتب، 1968)، ص 157 - 158؛ عبد العال وحيد عبود العيساوي، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني 1921 - 1932 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 2008.

(3) غلوب باشا، مذكرات غلوب باشا، ترجمة جورج حتر - فؤاد فياض، ط 1، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 111-112؛ صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية 1920 - 1931 دراسة في العلاقات السياسية، (مطبعة دار الجاحظ: بغداد، 1975)، ص 68 - 69.

(4) Winstone, H. V. F. *The Iraqi Revolt of 1920*. London: Jonathan Cape, 1978, pp. 214 - 219.

هذه الهجمات خلّفت أضرارًا بشرية ومادية جسيمة، وأثارت ذعرًا واسعًا في الوسط الشيعي العراقي، كما شكّلت إحراجًا لبريطانيا التي كانت تمسك بزمام السلطة العليا في العراق بموجب الانتداب. أثارت تلك الهجمات هلعًا واسعًا في الأوساط العشائرية العراقية، لا سيما في مناطق الفرات الأوسط والأسفل، ما أدى إلى تحركات عاجلة من الزعامات الدينية والعشائرية والوطنية. وفي هذا السياق، انعقدت اجتماعات تشاورية موسّعة في مدينة النجف، أفضت إلى الدعوة لعقد مؤتمر وطني موسّع في كربلاء. وفي 17 نيسان (أبريل) 1922، توصل المؤتمرين إلى وثيقة رسمية رُفعت إلى الملك فيصل، تتضمن المطالبة باتخاذ إجراءات صارمة لحماية حدود البلاد، والدفاع عن المقدسات، ووقف التعديات المسلحة.

ت - موقف بريطانيا والعراق من الهجمات (اتفاقيتا المحمرة والعقير)

اتفاقية المحمرة⁽¹⁾

في مطلع العقد الثالث من القرن العشرين، كانت بريطانيا تواجه تصاعدًا لافتًا في وتيرة المطالب الوطنية العراقية. وفي هذا السياق، سعت بريطانيا إلى توظيف الهجمات الوهابية القادمة من نجد كأداة ضغط غير مباشرة لتقويض الحراك الوطني العراقي، لا سيما مع بروز بوادر تحالف محتمل بين الملك فيصل وبعض الزعامات العشائرية، في محاولة لتسليح القبائل ومواجهة التدخلات العسكرية القادمة من الجنوب النجدي. ومن المهم التأكيد على أن تلك الهجمات كانت جزءًا من مشروع سياسي - ديني متكامل تبناه عبد العزيز آل سعود، يهدف إلى فرض الهيمنة النجدية في شبه الجزيرة العربية. وقد شكّلت هذه التحركات تحديًا مباشرًا لكل من بريطانيا والدولة العراقية الوليدة، إذ استهدفت مناطق لطالما اعتُبرت ضمن دائرة النفوذ العثماني سابقًا، والبريطاني لاحقًا⁽²⁾.

ونظرًا لغياب نظام حدودي واضح في تلك المرحلة، وما مثّله ذلك من تهديد مباشر للمصالح البريطانية في العراق، سعت لندن إلى احتواء الموقف من خلال تنظيم مؤتمر المحمرة سنة 1922، الذي عُقد بهدف تهدئة التوتر الحدودي وتحسين العلاقات العراقية -

(1) تم التطرق لاتفاقية المحمرة ومؤتمر العقير أيضاً في الفصل الرابع من هذا الكتاب، كونهما يتعلقان بالحدود العراقية بالكويت.

(2) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، (دار العلم للملايين: بيروت، 1970)، ص 213 -

النجدية. وفي 5 أيار (مايو) 1922، توصل المؤتمر إلى معاهدة وقّعها ممثل الملك فيصل، إلا أنّ عبد العزيز آل سعود رفض المصادقة عليها، بحجة أنّ ممثله «أحمد الثنيان» لم يكن مخوّلًا بالتوقيع، ما أدى إلى استمرار التصعيد الحدودي. كانت الخلافات بين الطرفين موضع اهتمام بريطانيا التي نشطت في بذل جهود دبلوماسية، حيث اقترح المندوب السامي البريطاني برسي كوكس، بناءً على موافقة حكومته، خطاً حدودياً يسير حسب أماكن استقاء ماء الآبار في أطراف بوادي البلدين ليكون حداً فاصلاً بين عشائر العراق وعشائر نجد. وفي حالة تجاوز أحد الطرفين لهذا الخط يصبح المتجاوز عرضة لردع القوات البريطانية.

اتفاقية العقير (1922)

أدركت بريطانيا أنّ استمرار الغارات قد يعجّل بصدام حدودي أوسع، لذا سعت إلى تسوية سريعة عبر مؤتمر العقير، الذي لم يشارك فيه وفد عراقي فعلي، بل مثله برسي كوكس نيابة عنهم. واستغل كوكس الهجمات الوهابية كورقة ضغط لإجبار عبد العزيز على توقيع اتفاق يمنع أي غارات مستقبلية على العراق، مع تقديم تنازلات حدودية لصالح نجد.

ولمنع انزلاق المنطقة في الفوضى تحرّك المندوب السامي البريطاني الجديد في العراق، السير هنري دوبس، لعقد مؤتمر آخر العقير بتاريخ 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1922، نتج عنه توقيع بروتوكولين مكملين في 2 كانون الأول (ديسمبر) من العام ذاته، تضمّنًا خطوات أولية لترسيم الحدود بين العراق ونجد⁽¹⁾. ورغم توقيع معاهدة العقير، إلا أنّ عبد العزيز آل سعود عبّر عن تحفظه الواضح تجاه عدد من بنودها، معتبراً أنّها لا تُنصف مصالحه ولا تحفظ حقوق قبائله.

وهكذا، فإن اتفاق العقير لم يكن مجرد ترسيم حدود، بل كان آلية لاحتواء التهديد العسكري الوهابي على جنوب العراق، وتم بموجبه تثبيت «الخط الأزرق» كفاصل مؤقت. إنشاء «المنطقة المحايدة» لضمان عدم نشوب نزاعات فورية⁽²⁾. حيث تعد هذه الاتفاقية من أول الاتفاقيات التي وقعت بين العراق ونجد وقّع هذه الاتفاقية المندوب السامي

(1) عبد العزيز آل سعود، «رسائل ومراسلات مع المفوضية البريطانية»، ضمن وثائق العقير 1922، الأرشفة الوطني البريطاني، ملف FO. 371/7777.

(2) Philby, H. St. J. B., *Saudi Arabia*. London: Ernest Benn, 1955. pp. 93 - 97.

البريطاني برسي كوكس مع ممثلي العراق ونجد، ودفعت إليها مجموعة من العوامل أبرزها:

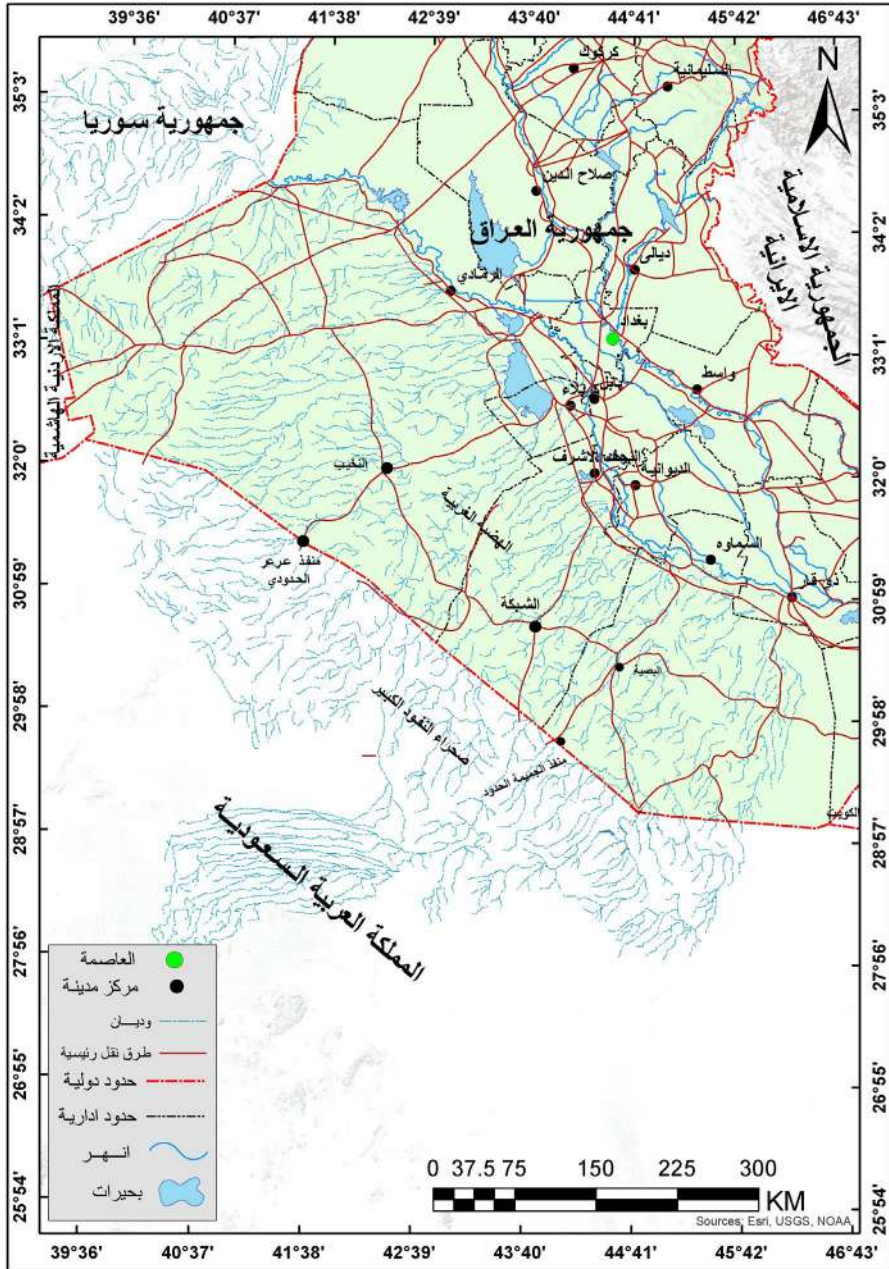
- الحد من النزاعات الحدودية المتكررة بين نجد والكويت والعراق.
- تأمين المصالح البريطانية في المنطقة، لا سيما حماية خطوط المواصلات والتجارة.
- السيطرة على حركة القبائل البدوية التي اعتادت التنقل بحرية بين هذه الأراضي دون التقيد بحدود واضحة.

تضمنت الاتفاقية عدة بنود جوهرية، منها:

- ترسيم الحدود بين نجد والعراق: حيث تم رسم خط حدودي يمتد من منطقة «العرجة» حتى «جبل عنيزة»، وهو ما حدد مناطق النفوذ الإقليمي للطرفين.
- ترسيم الحدود بين نجد والكويت: وقد نتج عن ذلك تقليص مساحة الكويت بشكل كبير، إذ أصبحت حدودها الجنوبية عند منطقة «الوفرة»، ما أتاح لنجد مساحة إضافية⁽¹⁾.
- وتضمنت الاتفاقية كذلك، إنشاء منطقتين محايدتين:
- منطقة محايدة بين نجد والعراق، حُصِّصت لتنقل القبائل وممارسة الرعي.
- منطقة محايدة أخرى بين نجد والكويت، عززت نفوذ آل سعود في مقابل تقليص النفوذ الكويتي، مع احتفاظ الكويت ببعض الحقوق التقليدية.

(1) Sluglett, P. *Britain in Iraq: Contriving King and Country*. London: Ithaca Press, 1976. pp. 145 - 150.

خريطة رقم (30) الوديان والصحاري وطرق النقل الرئيسية المنتشرة على جانبي الحدود العراقية السعودية



رغم أن الاتفاق أوقف مؤقتاً الهجمات، إلا أنه ترك أثراً سلبياً عميقاً على الوعي السياسي العراقي، لعدة أسباب:

- تغيب الدولة العراقية عن المفاوضات الحدودية، ما أضعف شرعيتها في الجنوب⁽¹⁾.
 - شرعنة المنطقة المحايدة، ما أنتج غموضاً طويلاً الأمد حول السيادة الفعلية فيها.
- كانت لبريطانيا مصالح إستراتيجية في استغلال الهجمات الوهابية، بوصفها ورقة ضغط ضد القوى الوطنية العراقية، وأداة لتقويض أي توجهٍ استقلاليٍّ قد يُهدّد نفوذها ومصالحها في العراق. غير أنّ هذا الموقف البريطاني شهد تحولاً ملحوظاً عقب توقيع معاهدة عام 1922، مع العراق، والتي ضمنت من خلالها لندن امتيازاتها السياسية والاقتصادية داخل البلاد. ومع تزايد وعيها بخطورة المشروع التوسعي الذي تبناه عبد العزيز آل سعود، والرامي إلى فرض هيمنته على عموم شبه الجزيرة العربية، بدأ القلق يتسرّب إلى دوائر القرار البريطاني. وقد تعزّز هذا القلق نتيجة تصاعد الضغط الداخلي في العراق⁽²⁾. إزاء هذا المشهد المتوتر، استشعرت بريطانيا خطر اندلاع حركة تمرّد جديدة، فبادرت إلى التحرك السريع⁽³⁾.

ث - بريطانيا وتقارب مصالحها مع العراق ضد إمارة نجد 1927 - 1929:

أقامت الحكومة العراقية - ولأول مرة بإيعاز من الحكومة البريطانية - مخفراً في أراضي البصية (ناحية بقضاء السلطان في محافظة المثنى)، داخل الحدود العراقية على مسافة (125) كيلو متراً من الحدود النجدية، ووضعت فيه حامية من الشرطة لمنع تسلسل القبائل واجتياز الحدود النجدية⁽⁴⁾.

استمرت المراسلات والمباحثات بين العراق ونجد وبريطانيا حول قضية إنشاء المخافر في الصحراء دون نتائج حاسمة، بل زادت الأمور تعقيداً. ففي 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1927، بعث السكرتير البريطاني «ستيرجز» (Starges) رسالة شديدة اللهجة إلى رشيد علي بك، أحد المقربين من ابن سعود، عبّر فيها عن ذهول الحكومة البريطانية من الهجمات النجدية

(1) Batatu, H. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*. Princeton University Press, 1978, pp. 321 - 327.

(2) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، تاريخ نجد من خلال وثائق مصرية وبريطانية، ج2، (دار النفائس: بيروت، 1990)، ص 225 - 235.

(3) Philip S. Khoury and Joseph Kostiner (Eds.), *Tribes and State Formation in the Middle East*, University of California Press, 1990, pp. 155 - 165.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص 166.

الأخيرة، مطالبًا بالتعويض، ومنع تكرار الغارات مستقبلاً. لكن ابن سعود نفسه تعرض لحركة تمرد خطيرة هددته نظامه، قادها الزعيم الوهابي «فيصل الدويش» الذي سارع إلى عقد اجتماع مع أتباعه، وقرّر شنّ غارات جديدة على العشائر العراقية، ما أشعل نيران التوتر من جديد. ومع حلول عام 1929، بدأت بريطانيا تتحول في سياستها؛ فتخلّت عن دعم التوسع العسكري الإخواني، ولجأت إلى استخدام القصف الجوي لقمع تمرداتهم، بالتوازي مع جهود لتقريب وجهات النظر بين الملك فيصل الأول وعبد العزيز بن سعود. وبالفعل، ساعدت حالة الهدوء النسبي في السنوات اللاحقة على سحب الجيش العراقي من بعض المناطق الحدودية مثل السلمان، واستبداله بقوات من شرطة الحدود في 8 كانون الثاني (يناير) 1929.

تأثيرات اتفاقيات الحدود على السيادة العراقية (1932 - 1958):

تمثل القضايا الحدودية متحكماً أساسياً في مسار العلاقات العراقية - السعودية، وظلّت قائمة ومتجددة عبر مختلف المراحل السياسية، سواء في العهد الملكي أو في ظل الجمهوريات المتعاقبة، لتبقى مسألة الحدود عاملاً مؤثراً في طبيعة العلاقة بين البلدين في مرحلته المختلفة ومنها:

1 - مرحلة التثبيت الدولي وبداية إشكال السيادة (1932 - 1939)

عند انضمام العراق إلى عصبة الأمم، حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة مراجعة اتفاق العقير، مشيرة إلى أن بريطانيا لم تكن مفوضة بتحديد حدود العراق بصورة نهائية. إلا أن الجغرافيا الصحراوية المعقدة وضعف الإمكانيات العراقية حال دون إعادة النظر الجدية في الاتفاق⁽¹⁾.

بعد اعتراف المجتمع الدولي باستقلال العراق (1932) بقيت الحدود الخارجية - لا سيما الحدود الجنوبية المبنية على بروتوكول العقير 1922 - مصدرًا لقيود عملية على ممارسة السيادة، لأن رسم الحدود جاء بألية بريطانية أحادية الحضور، وأدخل مناطق حياد ونقاط خلافية بين بغداد ونجد/الكويت. هذا ترك أثراً دائماً على قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة في إدارة موارد حاکمة ومراقبة تحركات القبائل في الجنوب⁽²⁾.

(1) فاضل الطالب، مؤتمر العقير 1922: دراسة تاريخية في الحدود والسيادة، (دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 2022)، ص 143 - 146.

(2) إبراهيم خليل، العراق وجيرانه: دراسة في العلاقات السياسية 1932 - 1958، (دار الحرية للطباعة: بغداد، 1988)، ص 208 - 212.

2 - مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها - تبلور المواقف الإقليمية (1940 - 1949):

خلال الأربعينيات تكثفت التفاعلات الإقليمية: بعض الاتفاقات اللاحقة (مثل اتفاقيات/ بروتوكولات ثانوية) حاولت تنظيم مسائل حدودية محددة، لكن الإطار العام الذي أرسته «العقير» بقي صامدًا، فيما طغت الاعتبارات الأمنية والتحالفات البريطانية في تشكيل مواقف بغداد تجاه مطالب السيادة على الممرات القبلية جنوبًا⁽¹⁾.

3 - مرحلة التصعيد السياسي والحديث عن المطالب الإقليمية (1950 - 1958):

مع تصاعد القومية العربية والضغط الاقتصادي والسياسية، وضع العراق قضاياها الإقليمية والحدودية في سياق إعادة تأكيد السيادة الوطنية. رغم ذلك بقيت آثار اتفاقية العقير التاريخية في شكل خطوط حدودية ونقاط اختلاف قانوني - سياسي، وساهمت في تقييد خيارات بغداد الدبلوماسية في تلك الفترة حتى قيام التغيير السياسي في 1958 وتحول الأولويات السياسية⁽²⁾.

وهكذا، استمرت الحدود العراقية - السعودية تشهد حالة من الازدحام بسبب التسلل القبلي، وعمليات نهب بين قبائل من الجانبين، خصوصاً في المنطقة المحايدة، مما دفع الحكومتين إلى تكثيف الدوريات الحدودية ومحاولات ضبط الأمن المشترك⁽³⁾.

العلاقات الثنائية وتأثيرها على قضايا الحدود (1958 - 1975):

1. سقوط الملكية وتغيير التوازنات الإقليمية

مثّلت المرحلة ما بين عامي 1958 و1975، فترة حساسة في مسار العلاقات الثنائية بين العراق والمملكة العربية السعودية، حيث تداخلت الاعتبارات الأيديولوجية مع حسابات الأمن الإقليمي، لتؤثر بشكل مباشر في مسألة ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين. فعقب سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، وتحولّه إلى جمهورية ذات توجهات قومية، نشأت

(1) Tripp, C. A History of Iraq (3rd ed.). Cambridge: Cambridge University Press. 2007. pp. 84-87.

(2) للمزيد من التفاصيل عن الاتفاقيات والمعاهدات العراقية - السعودية يُنظر:

Yaphe, J. Saudi Arabia and Iraq as friends and Enemies: Borders, Tribes and a History shared. Liverpool University Press. 2022, PP 27 - 59.

(3) Alnasrawi, A. *The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950, 1994, 2010* - Westport: Greenwood Press, pp. 17 - 21.

فجوة سياسية وأمنية بين بغداد والرياح. أسهم هذا التباعد السياسي في تعقيد ملف الحدود العراقية - السعودية، الذي كان في الأصل متأثراً بإرث المنطقة المحايدة 'Neutral Zone'. وقد تسببت هذه الإشكالية في توترات متقطعة على الحدود الجنوبية الغربية للعراق، لا سيما في المناطق الصحراوية الممتدة بين النخيب وعرعر، حيث كانت السيادة غير محددة بشكل دقيق، وتغيب السيطرة الفعلية على الأرض في بعض المواقع⁽¹⁾. إذ تأثرت العلاقات الحدودية بالمواقف المتباينة من القضايا العربية الكبرى، وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، ودور كل من العراق والسعودية في الجامعة العربية، ما جعل التنسيق الثنائي حول الأمن الحدودي أمراً معقداً ومحملاً بالشكوك المتبادلة. ورغم محاولات متكررة لفتح قنوات حوار بشأن الحدود، فإن ضعف الثقة، وتضارب الحسابات الإستراتيجية، حال دون التوصل إلى تسوية نهائية خلال معظم هذه المرحلة⁽²⁾.

أدت أحداث 14 تموز (يوليو) 1958، في العراق إلى تغيير موازين القوى في المنطقة، مما أدى إلى توتر العلاقات مع الأنظمة الملكية، ومنها السعودية، وانعكس على مسألة الحدود وتجميد الحوار بشأن تسوية الحدود بشكل نهائي. وكانت نقاط الخلاف تركز على عدة نقاط أهمها:

أ - الخلاف حول المنطقة المحايدة:

استمر الخلاف حول السيطرة على المنطقة المحايدة. وفي هذه الفترة، استثمر العراق جزءاً من المنطقة في أنشطة التنقيب عن النفط، ما أثار اعتراض السعودية التي اعتبرت ذلك تعدياً على السيادة المشتركة⁽³⁾.

ب - الخلاف حول العلامات الحدودية:

بقيت مسألة ترسيم الحدود عملياً بين البلدين عالقة، إذ لم تُستكمل عملية وضع العلامات

(1) سحر هاشم أيوب صبري العنزي، العلاقات العراقية السعودية 1958 - 1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية، 2013، ص 62 - 71؛ محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية 1958 - 1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 1980، ص 144 - 149.

(2) عبد العزيز البسام، المملكة العربية السعودية والقضايا العربية 1945 - 1975، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: الرياض، 1999)، ص 131 - 138.

(3) Dawisha, A. (2009). *Iraq: A Political History*. Princeton: Princeton University Press, pp. 130- 135.

على طول الحدود الممتدة من صفوان حتى بادية السماوة. اتهم العراق السعودية بمحاولة تغيير بعض العلامات لصالحها، فيما رأت السعودية أن العراق يتباطأ في حسم الترسيم⁽¹⁾.

ج - السيطرة على طرق البادية وحقوق العبور:

ارتبطت الحدود بقضايا البدو والقبائل الرحّل التي تنتقل عبر الصحراء بين البلدين. فقد تكررت النزاعات بشأن حقوق الرعي والمياه وعبور القبائل، ما أدى إلى حوادث حدودية متفرقة، غدّت التوتر السياسي بين الطرفين⁽²⁾.

2. البعد السياسي والأمني للحدود:

لم تقتصر الخلافات على مسائل تقنية، بل ارتبطت بالأبعاد الأمنية. فالسعودية رأت في خطاب العراق الجمهوري الجديد تهديداً مباشراً لنظامها الملكي، خاصة مع دعم العراق بعد 1963 للتيارات القومية والمعارضة داخل الجزيرة العربية. وبالتالي، تحولت الحدود إلى حاجز أمني - سياسي أكثر من كونها مجرد خط جغرافي، وهو ما حال دون أي تقدم في الترسيم أو التسوية⁽³⁾. ومن الأهمية بمكان القول، إن الخلاف لم يكن محصوراً بالمنطقة المحايدة فقط، بل شمل العلامات الحدودية، حقوق القبائل في البادية، والأبعاد الأمنية والسياسية للحدود، وهذا التداخل بين الجغرافيا والسياسة جعل من قضية الحدود ملفاً معقداً ظلّ بلا حسم، لذلك برزت الحاجة إلى إيجاد تسوية نهائية.

التسوية النهائية للحدود (1975):

بعد دخول العراق في الحرب مع إيران وانشغاله في الجبهة الشرقية، أصبح من الضروري معالجة المشكلات العالقة مع السعودية وتسوية بعض القضايا الحدودية القائمة، لضمان تفرغه الكامل لمواجهة الحرب وتأمين حدوده الأخرى أثناء المعارك. ومن هذا المنطلق، بدأت المفاوضات التي أفضت إلى توقيع معاهدة عام 1975.

(1) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، العلاقات السعودية - العراقية 1932 - 1958، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2004)، ص 345.

(2) علي عطية الحلو، الحدود السياسية للعراق وتطورها التاريخي، (دار الحرية للطباعة: بغداد، 1984)، ص 276.

(3) حازم البكري، السياسة الخارجية للعراق 1958 - 1963، (مكتبة النهضة: القاهرة، 1990)، ص 198.

1. اتفاق (1975) السياق، البنود، التطبيق:

واجه العراق تحديات متعددة على حدوده الجنوبية مع السعودية. ومع وجود طموحات عراقية في بناء دولة قوية وتصفية المشكلات الداخلية، والتخلص من النزاعات العالقة على مناطق معينة، كان من الضروري تسويتها لضمان عدم انشغال القوات العراقية بملفات ثانوية أثناء التركيز على الجبهة الشرقية وكانت هناك أسباب موجبة للاتفاق ومنها:

جاء التفاهم الحدودي بين العراق والمملكة العربية السعودية في عام 1975 ضمن سياق سياسي إقليمي بالغ الحساسية⁽¹⁾، إذ شهد العام نفسه توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في 6 آذار (مارس) 1975، التي أنهت النزاع الحدودي في منطقة شط العرب ووضعت حداً للدعم الإيراني للحركة الكردية في شمال العراق⁽²⁾. في ضوء ذلك، سعى العراق إلى تسوية ملفاته الحدودية الأخرى لتعزيز الاستقرار الإقليمي وتهيئة المناخ الداخلي لمرحلة جديدة من التنمية والتسليح.

وكانت المنطقة المحايدة بين العراق والسعودية من أبرز الملفات العالقة التي تعود إلى اتفاق العقير عام 1922، وبقيت غير مرسمة رسمياً رغم كل المحاولات السابقة⁽³⁾. ومع تحسن العلاقات بين البلدين جرت اجتماعات ثنائية في عاصمتي بغداد والرياض بين ممثليهما بتاريخ 12 نيسان (أبريل) إلى 18 نيسان (أبريل) 1975، واجتماعات أخرى في بين أواخر حزيران (يونيو) ومطلع تموز (يوليو) تمخضت عن الاتفاق بتاريخ 2 تموز (يوليو) 1975، على تشكيل لجان لتعديل خط الحدود بين البلدين وتثبيت الدعائم الحدودية، وتقسيم «المنطقة المحايدة» مناصفةً من حيث المساحة والثروات الطبيعية، ليكون الجزء الشمالي منها للعراق والجنوبي للسعودية⁽⁴⁾.

ومن ضمن دوافع العراق في ذلك:

(1) Cordesman, A. H. *Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy Dimensions*. Greenwood Publishing Group, London, 2003, PP. 312.

(2) عبد الرحمن البزاز، العراق والقانون الدولي: دراسات في السيادة والمياه والحدود، (دار الحرية للطباعة: بغداد، 1975)، ص 143 - 147.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص 89 - 92.

(4) جريدة السفير، لبنان، العدد 457، 1975/7/3.

- التركيز على التنمية الاقتصادية بعد خروج الكرد من المعادلة العسكرية في الشمال.
- تعزيز النفوذ الإقليمي للعراق في الخليج، وإظهار نفسه كقوة مستقرة سياسياً وأمنياً، وله حدود متماسكة مع جيرانه.

خريطة رقم (31) الحدود العراقية السعودية قبل اتفاق 1981 وبعده، موضح عليها عملية التغيير لا سيما المنطقة المحايدة



2 - جهود الترسيم الحدودي ومعاهدة كانون الأول (ديسمبر) 1981:

أ - مضامين الاتفاق

وبعد سنوات من المباحثات والاجتماعات الفنية والجولات الميدانية لتسوية الملف الحدودي وتحديدًا في 26 كانون الأول (ديسمبر) 1981، تم التوصل في بغداد إلى معاهدة بين العراق والمملكة العربية السعودية بشأن تثبيت الحدود البرية حسبما جاء في محاضر اللجان التخصصية المشتركة بين الطرفين. ثم تم التوقيع في الرياض بتاريخ 22 شباط (فبراير) 1982 على بروتوكولين إثنين، الأول يحدد صلاحيات سلطات الحدود لدى كليهما. وثاني لوضع

مبادئ محددة لضمان تمتع مواطنيهما بالمراعي الواقعة في المنطقة الحدودية، والرغبة في تنظيم مسائل الرعي والحصول على المياه⁽¹⁾.

وقد مثل الاتفاق لحظة مفصلية في العلاقات الثنائية⁽²⁾، وكالاتي:

- الموافقة على ترسيم الحدود بصورة نهائية وفق الإحداثيات الجغرافية الدقيقة، ووضع الدعامات الحدودية.
- إلغاء المنطقة المحايدة تمامًا التي كانت تشكل نحو 7,044 كم².
- تقسيم المنطقة بالتساوي بين البلدين، بحيث أصبحت نصفها ضمن السيادة العراقية، والنصف الآخر تابعًا للمملكة العربية السعودية، كما اعتمدت المعاهدة خرائط تفصيلية لتثبيت الحدود.
- إنشاء معبر حدودي مشترك في منطقة عرعر - النخيب لتسهيل التنقل التجاري والحجاج⁽³⁾.

ب - الدوافع العراقية وراء الترسيم

- رغبة العراق في إنهاء الملفات الحدودية كانت مدفوعة بعدة عوامل ومنها:
- تحقيق السيادة الكاملة على البادية الغربية التي كانت تمثل مساحة غير مُدارة رسميًا.
- كما اعتبر العراق أن تثبيت الحدود مع السعودية يشكل حاجزًا استراتيجيًا ضد أي تدخل محتمل من الجنوب، ووسيلة لتأمين حدوده الصحراوية الطويلة التي يصعب ضبطها من الناحية الأمنية⁽⁴⁾.

اضطربت المصادر التاريخية حول هذا الاتفاق، فهل هو معاهدة حدودية جديدة أم مجرد تجديد لاتفاق سابق وتثبيت دعائم حدودية. وجرت التكهنات بأن السبب في ذلك يعود إلى

(1) للاطلاع على نصوص معاهدة 1975 والبروتوكولات الملحق بها يُنظر باللغة الفرنسية:

United Nations - Treaty Series * Nations Unies - Recueil des Traités, 1991, p. 83 - 101.

(2) جريدة الراية، قطر، العدد 628، 27 ديسمبر 1981.

(3) مركز الروابط للبحوث والدراسات، السعودية والعراق يفتتحان معبر عرعر الحدودي الانعكاسات الاقتصادية والسياسية

<https://2u.pw/MXMj5F>

(4) فاطمة يحيى وسعيد القحطاني، أثر الخلافات الحدودية المشتركة بين كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت، حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس، العدد 52 (7)، 2024، ص 120 - 127.

عدم إعلان البلدين عن تفاصيل التغييرات التي طرأت على ترسيم الحدود بموجب الاتفاق بخرائط تفصيلية، ولم يتم ايداع وثيقة ما أُتفق عليه لدى الامم المتحدة، الأمر الذي يعد من متطلبات الاعتراف بالاتفاقيات الدولية حسب نصوص اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية بين الدول، وذلك لأسباب غير معلومة.

لاحقاً ومع قرب اندلاع أزمة الاجتياح العراقي للكويت 1990، ألغى العراق كل الاتفاقات المبرمة مع السعودية منذ عام 1968 من جانب واحد. وردّت الأخيرة بتوثيقها أممياً جميعاً. ومما لا شكّ فيه فإن ما جرى هو إقرار عراقي سعودي بإجراءات فنية وبحسابات ومسافات مدونة قانونياً عملت بها لجانها الحدودية تنفيذاً لما جاء في بنود معاهدة 1975 السالفة الذكر، وقد جاء التصديق على الاتفاق بوصفه بروتوكولاً ملحقاً من قبل قرار مجلس قيادة الثورة المنحلّ موضحاً بشكل قطعي هذا الرؤية، إذ نصّ على ما يأتي: «انطلاقاً من الروابط الاخوية والمصير الواحد والمصلحة المشتركة ورغبة في تعزيز اواصر الاخوة والتعاون بين الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية ونظراً لانتهااء اعمال المسح وتثبيت الحدود وبناء الدعامات الحدودية بين القطرين الشقيقين فقد عُقدت معاهدة الحدود الدولية بينهما من اجل تثبيت نتائج الاعمال المذكورة. فقد تم التوقيع على معاهدة تثبيت الحدود بين البلدين بتاريخ 26 - 12 - 1981. ولأجل ذلك وُضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ»⁽¹⁾.

وفي هذا المقام ينبغي أن ننوه إلى إن الجانب السعودي كان متعاقداً مع شركة كورية لتثبيت الدعامات الحدودية بشكل مشترك، وهي مصنوعة من الكونكريت مثبتة في الأرض بعمق لا يسمح برفعها بسهولة والقسم الظاهر منها بإرتفاع متر أو أكثر، مكتوب عليها من جهة الغرب المملكة العربية السعودية ومن جهة الشرق جمهورية العراق وكانت الرؤيا متبادلة بين عارضة وأخرى⁽²⁾.

(1) نصوص القوانين والتشريعات العراقية منذ سنة 1960 إلى 2011 كما نشرت في الوقائع العراقية الرسمية، قانون تصديق معاهدة الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية رقم (19) لسنة 1982:

<https://wiki.dorar - aliraq.net/iraqilaws/law/19408.html>

(2) هناك مشاهدات عيانية كتبها ضابط في الجيش العراقي عن ذلك. يُنظر: فوزي البرزنجي، إتفاقية ترسيم الحدود الجنوبية الغربية لجمهورية العراق مع المملكة العربية السعودية، مجلة الكاردينيا، 11 شباط/فبراير 2018:

<https://www.algardenia.com/terathwatareck/34097 - 2018 - 02 - 11 - 11 - 32 - 18.html>

تطورات ما قبل أزمة الخليج الثانية 1990

يمثل عقد الثمانينات مرحلة بالغة الحساسية في مسار العلاقات الثنائية بين العراق وجيرانه العرب، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، والأردن، والكويت. فقد جاءت هذه المرحلة في أعقاب الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، التي شكّلت عاملاً ضاعطاً على البنية الأمنية والسياسية في المنطقة، ودفعت العراق إلى تعزيز تحالفاته الإقليمية، لا سيّما مع الدول الخليجية المحافظة، بوصفها امتداداً استراتيجياً ومصدراً رئيسياً للدعم المالي والسياسي في مواجهة التحرك الإيراني.

1. الحرب العراقية - الإيرانية، وأثرها على العلاقات العراقية - السعودية:

شكّلت الحرب العراقية - الإيرانية منعطفاً حاسماً في طبيعة العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية، إذ دفع شعور البلدين بالتهديد المشترك من الثورة الإيرانية إلى تجاوز العديد من الخلافات التاريخية، ومنها الخلافات الحدودية، لصالح تنسيق سياسي وأمني واقتصادي غير مسبوق. وعلى الرغم من أن السعودية كانت تنظر إلى العراق بحذر في فترة ما قبل 1980، خاصة بسبب مواقفه القومية الراديكالية ومناهضته للأنظمة الملكية الخليجية، فإن اندلاع الحرب مع إيران أعاد رسم خريطة الاصطفافات الإقليمية. فقد رأت السعودية في النظام الإيراني الثوري، خطراً يهدد بنية نظامها المحافظ ولذلك، وابتداءً من عام 1981، بدأت المملكة تقدم دعماً مادياً ولوجستياً واسعاً للعراق، شمل:

- منح مالية وصلت إلى مليارات الدولارات عبر صناديق عربية مشتركة.
 - تسهيلات في شراء السلاح عبر أطراف ثالثة.
 - فتح المجال الجوي السعودي لطائرات الشحن العراقية.
 - التنسيق الأمني لضبط المناطق الحدودية المشتركة، لا سيما في منطقة النخيب وعرعر.
- وعلى الرغم من أن السعودية لم تشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية، فإنها شكّلت «العمق الاستراتيجي المالي والسياسي» للعراق خلال الحرب. وقد ساهم هذا التنسيق في تقوية العلاقة بين البلدين ولو بشكل ظرفي، كما أدى إلى تجميد أي مطالب حدودية عالقة في تلك المرحلة⁽¹⁾.

(1) Gause, F. G. *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1994. PP.103 - 107.

2 - إعادة التسلح العراقي وتزايد القلق السعودي:

مع انتهاء الحرب في 1988، بدأ العراق عملية إعادة بناء قواته العسكرية وتعزيز ترسانته من الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك تطوير قدراته الصاروخية والكيماوية. وقد رافق ذلك خطاب قومي عدائي ومتوسع أطلقه الرئيس صدام حسين، ركز فيه على قيادة العراق للعالم العربي وضرورة «استعادة الحقوق القومية المسلوبة»، في تلميح ضمني إلى النزاعات الحدودية والخليجية.

في هذا السياق، بدأت القيادة السعودية تبدي قلقاً متزايداً إزاء طموحات النظام العراقي، خصوصاً في ظل: ارتفاع حدة التصريحات العراقية تجاه دول الخليج بشأن ديون الحرب. استخدام العراق لخطاب مزدوج يجمع بين امتداح التعاون مع الخليج وانتقاد سياسات السعودية والكويت في الأوبك⁽¹⁾. مؤشرات على تعزيز وجود عسكري عراقي قرب الحدود الجنوبية، خاصة في مناطق السماوة والنخيب. وقد حاولت السعودية امتصاص التوتر من خلال الدعوة إلى مؤتمرات مصالحة عربية - مؤتمر بغداد 1989 - لكنها بقيت متوجسة من تحول العراق إلى قوة عسكرية لا يمكن احتواؤها.

3 - الخلافات الاقتصادية حول إنتاج النفط والأسعار (1989 - 1990):

من أبرز أسباب التوتر المتصاعد بين العراق ودول الخليج، وفي مقدمتها السعودية والكويت، تلك المتعلقة بالسياسات النفطية. فقد اتهم العراق، علناً، الكويت والإمارات بتجاوز حصصهما الإنتاجية المقررة من منظمة «أوبك»، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي إلى أضرار جسيمة على الاقتصاد العراقي الذي خرج منهكاً من الحرب. طالب العراق، بشكل غير مباشر، السعودية - باعتبارها أكبر منتج ومتحكم في السوق - بلعب دور «أكثر مسؤولية» في خفض الإنتاج ورفع الأسعار. غير أن السعودية تمسكت بمواقفها القائمة على استقرار الأسواق ومنع الصعود المفاجئ للأسعار خشية الإضرار بالاقتصاد العالمي. هذه الخلافات الاقتصادية كشفت حدود التحالف التكتيكي الذي ربط الطرفين خلال الحرب الإيرانية، وبدأت تعيد إنتاج التوترات القديمة، لا سيما في ظل تصاعد لهجة القيادة العراقية ضد جيرانه الخليجيين⁽²⁾.

(1) Karsh, E., Rautsi, I.. *Saddam Hussein: A Political Biography*. London: Hutchinson, 1991, pp. 154 - 159.

(2) Khalidi, R. *The Gulf Crisis: The View from the Middle East*. *Journal of Palestine Studies*, 20(2), 1991, pp. 5 - 19.

4 - بؤادر الأزمة الخليجية في تموز (يوليو) 1990:

بحلول منتصف عام 1990، بدأت إشارات الأزمة تظهر بوضوح، عقدت اجتماعات طارئة في جدة وبغداد لمناقشة تجاوزات الإنتاج النفطي. أطلق العراق تصريحات صريحة يهدف فيها باتخاذ «إجراءات حاسمة» ضد من يعبث بأمنه الاقتصادي، إذ حشدت القوات العراقية قرب الحدود الكويتية، ما دفع السعودية إلى رفع حالة التأهب القصوى على طول حدودها الشمالية مع العراق⁽¹⁾. في هذا المناخ المتوتر، سعت القيادة السعودية إلى تجنب التصعيد، لكنها في الوقت نفسه بدأت بالتحضير الدبلوماسي والعسكري لاحتمالات المواجهة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة.

التحولات الإقليمية وأثرها على الحدود العراقية - السعودية بعد 1990

1 - أزمة 1990 - غزو العراق (التدخل العسكري) للكويت وإعادة تشكيل الحدود الجيوسياسية

انتهت تلك التطورات بشكل كارثي في 2 آب (أغسطس) 1990، حين اجتاحت القوات العراقية الكويت، ما شكّل نقطة فاصلة في تاريخ المنطقة وأعاد تشكيل النظام الأمني الخليجي بكامله. وعقب ذلك انطلقت أزمة دولية كبيرة استدعت تحرك المجتمع الدولي للتصدي لهذا التوسع الأحادي. فقد شهدت المنطقة دخول القوات الأمريكية ضمن تحالف دولي واسع، ترافق مع جهود عربية ودولية تهدف إلى إعادة الشرعية الدولية، وتفكيك الهيمنة الصدامية على الأراضي الكويتية.

تأثرت العلاقات العراقية - السعودية بعد دخول العراق للكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، الذي يعد أكثر الأحداث زلزلة في تاريخ العلاقات الإقليمية الحديثة. وأدى التدخل العسكري إلى انهيار الثقة المتبادلة، ودفع السعودية إلى إعادة تقييم شاملة لأمنها الوطني، وعلى رأسه أمن الحدود مع العراق، التي تمتد لمسافة تفوق 800 كم.

2 - الصدمة الإستراتيجية والتحوّل في العقيدة الأمنية السعودية:

لم تكن الحدود العراقية - السعودية قبل عام 1990، مصدر تهديد مباشر للأمن الوطني السعودي، على الرغم من وجود خلافات سياسية غير معلنة، غير أنّ اجتياح

(1) Freedman, L., & Karsh, E. *The Gulf Conflict, 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order*. Princeton University Press. 1993. PP 33 - 60.

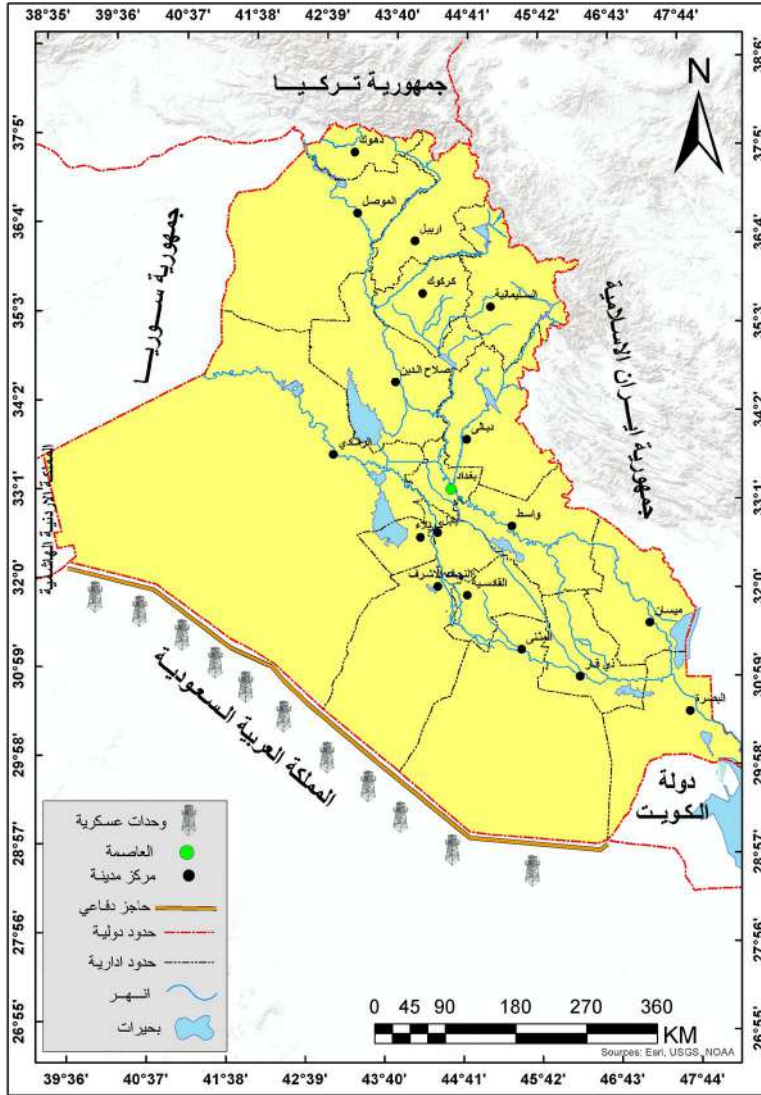
العراق للكويت مثل منعطفًا حاسمًا في مسار العلاقات بين بغداد والرياض، حيث كشف عن حجم التوتر الكامن والتنافس الإقليمي بين الطرفين، وأعاد ترتيب أولويات الأمن الخليجي. ومع تقدّم القوات العراقية واقتربها من الحدود السعودية عبر الأراضي الكويتية، اعتبرت المملكة ذلك تهديدًا وجوديًا لبنيتها الأمنية، لاسيما أن المسافة الفاصلة بين القوات الغازية ومواقع سعودية حساسة تقلّصت إلى أقل من مئة كيلومتر، شملت مدينة حفر الباطن والمنشآت النفطية في المنطقة الشرقية، وهو ما أثار حالة من القلق الإستراتيجي البالغ داخل الأوساط السياسية والعسكرية السعودية. شكّلت هذه التطورات نقطة تحوّل جوهريّة في العلاقات الخليجية البينية، إذ لم تعد الحدود مجرد خطوط إدارية صامتة أو تقسيمات جغرافية ثابتة، بل تحولت إلى جبهات صراع محتملة، بما تحمله من تداعيات أمنية عميقة⁽¹⁾.

3 - عسكرة الحدود وبناء الحاجز الدفاعي:

استجابةً للواقع الجديد، سارعت المملكة العربية السعودية إلى اتخاذ سلسلة من التدابير الأمنية والعسكرية غير المسبوقة، شملت نشر وحدات قتالية جديدة على طول الحدود الشمالية الغربية، لاسيما في مناطق رفحاء وعرعر والطريف. بناء تحصينات عسكرية وملاجئ إسمنتية عند نقاط التماس المحتملة. تنفيذ طلعات استطلاع ومراقبة جوية مكثفة، باستخدام طائرات استطلاع أميركية وسعودية على حد سواء، ونشر بطاريات صواريخ باتريوت الدفاعية ضمن خطة الدفاع عن العمق النفطي، خصوصًا بعد التهديدات العراقية باستخدام صواريخ سكود ضد الرياض. وفي هذه الفترة، تحولت المناطق الحدودية من مجرد فراغات جغرافية إلى مساحات أمنية حساسة و«حدود حرجة» في الأدبيات الأمنية، ما أدى إلى إغلاق رسمي ونهائي لمعبر عرعر - جديدة» الحدودي في 1990.

(1) Gause, F. G. III). *The International Relations of the Persian Gulf*. Cambridge University Press. 2010.P. 112

أدى التدخل العسكري إلى انقطاع تام في العلاقات الرسمية بين بغداد والرياض، وتحوّلت السعودية إلى الدولة الخليجية الأشدّ عداءً للنظام العراقي. ليس فقط على المستوى السياسي، بل أيضاً عبر المشاركة العسكرية الكاملة في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت ودعم مباشر أو غير مباشرة للمعارضة ضد النظام.



وقد استمرت هذه القطيعة حتى سقوط نظام صدام حسين عام 2003. يذكر الباحث جوزيف كوستينر (Joseph Kostiner) أن «السعودية تعاملت مع العراق بعد 1990، باعتباره تهديداً هيكلياً للأمن الإقليمي، لا مجرد خصم سياسي مرحلي»، معتبراً أن الحدود كانت في تلك المرحلة جزءاً من استراتيجية دفاع كبرى⁽¹⁾.

5 - التحالف الدولي وأثره على شكل الحدود:

أدى تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت، والذي انطلقت عملياته العسكرية من الأراضي السعودية، إلى تدويل المسألة الحدودية بين العراق والسعودية. فباتت مناطق مثل «حفر الباطن» و«عرعر» قواعد انطلاق للقوات المتعددة الجنسيات.

وقد أدى ذلك إلى تغيير جذري في فهم السعودية للحدود، حيث ودفعها لاحقاً إلى المطالبة بتحسينات دائمة وتعاون استخباراتي مع الولايات المتحدة، استمر حتى بعد انسحاب القوات الأميركية من الخليج.

التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003

شكّل التدخل العسكري الأمريكي للعراق في آذار (مارس) 2003، تحولاً جذرياً في البنية السياسية والأمنية للدولة العراقية، فقد أسقط نظام صدام حسين، وفتح البلاد على حقبة من التفتت المؤسسي والتدخلات الخارجية، وعلى المستوى الحدودي، كانت المناطق الغربية من العراق، خاصة محافظة الأنبار، من أكثر المناطق تأثراً بهذا الانهيار، نظراً لقربها الجغرافي من الحدود السعودية، واتساع مساحتها، وهشاشة تواجد الدولة فيها.

1 - هشاشة السيطرة العراقية على الحدود:

بعد انهيار أجهزة الأمن العراقية، وخاصة جهاز المخابرات وحرس الحدود، أصبحت مناطق شاسعة من الحدود مع السعودية غير خاضعة لأي سلطة فعلية، شهدت مرحلة ما بعد التدخل العسكري مباشرة شهدت «تفككاً شبه كامل لمؤسسات الدولة، وفقدان القدرة على ضبط المجال الجغرافي الحدودي، وهو ما ترك فراغاً أمنياً واسعاً تسلل عبره المسلحون والمهربون على حد

(1) Kostiner, J. *Conflict and Cooperation in the Gulf Region*. Wiesbaden: VS Verlag. 2009. P. 88 - 89.

سواء»⁽¹⁾. ولم تكن الحكومة الانتقالية ولا قوات التحالف قادرة على فرض انضباط فعلي على المناطق الصحراوية المحاذية للسعودية. ونتيجةً لذلك، باتت هذه المناطق مسرحاً لعبور عناصر متطرفة، وشبكات تهريب، وواجهات لوجستية لجماعات مسلحة متعددة الولاءات.

2 - القلق السعودي من الحضور الإيراني بعد 2003

من وجهة النظر السعودية، لم يكن انهيار النظام البعثي مجرد نهاية لخصم تاريخي؛ وقد تعاملت السعودية مع هذا التطور بقلق بالغ، واعتبرته تهديداً استراتيجياً مزدوجاً: أولاً من حيث وجود مجموعات مسلحة قد تهددها قرب حدودها، وثانياً لأن هذا الوجود كان مدعوماً من خصمها الإقليمي الأبرز إيران⁽²⁾. نتيجة لذلك، اتبعت السعودية سياسة «العزل الحدودي» في السنوات الأولى بعد التدخل العسكري، وركزت على تأمين حدودها دون السعي إلى أي تقارب أو تعاون فعلي مع الحكومة العراقية. لم يكن هناك أي تواصل رسمي يُذكر بين البلدين حتى عام 2015، وبقي معبر «جديدة عرعر» مغلقاً.

المشاريع المستقبلية لتطوير المنافذ والعلاقات الحدودية

تمثل المنافذ الحدودية نقاط التقاء جغرافية وسياسية واقتصادية بين الدول، وتُعد من أهم أدوات التفاعل الثنائي والإقليمي، سواء في المجال التجاري أو الأمني أو الدبلوماسي. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير المنافذ الحدودية والمشاريع المستقبلية المرتبطة بها يمثل ركيزة استراتيجية في تعزيز العلاقات بين الدول المتجاورة، لا سيما في المناطق ذات التاريخ الحدودي المعقد أو التي شهدت توترات سياسية⁽³⁾، وتمتلك المناطق الحدودية بين العراق والسعودية إمكانيات اقتصادية واعدة، لا سيما في مجالات التعدين والنفط والغاز، فضلاً عن إمكانيات الطاقة الشمسية في ظل المناخ الصحراوي. وقد أدت هذه الإمكانيات إلى اهتمام كل من البلدين بتأمين حقوقهما في استغلال الموارد الطبيعية المتواجدة على الحدود، مما شكل أحد مصادر النزاع وأيضاً التعاون في آن واحد⁽⁴⁾. وأبرز المشاريع المشتركة بين العراق والسعودية:

(1) Dodge, T. *Iraq: From War to a New Authoritarianism*. London: Routledge. 2013. P.53 - 55.

(2) Kostiner, J. *Conflict and Cooperation in the Gulf Region*. Wiesbaden: VS Verlag. 2009. P.101.

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية (نايف الغربية للعلوم: الرياض، 2005)، ص 64 - 67.

(4) جاسم محمد العزاوي، الجغرافية السياسية للعراق، (بغداد: دار الحرية للطباعة للطباعة، 2005)، ص 209 - 211.

1 - المنافذ الحدودية

- من أبرز المنافذ الحدودية على هذه الحدود هو منفذ عرعر الحدودي، الذي يُعدّ المعبر الرئيسي بين الدولتين. يربط هذا المنفذ بين مدينة عرعر السعودية ونظيرتها العراقية في محافظة الأنبار، وهو منفذ مهم ليس فقط في الجانب التجاري، بل أيضاً في الجانب الديني، إذ يستخدمه آلاف الحجاج والمعتنمين العراقيين سنوياً للوصول إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- إلى جانب ذلك، هناك منفذ الجميمة الواقع في قضاء السلطان بمحافظة المثنى العراقية، والمقابل لمحافظة رفحاء السعودية. وعلى الرغم من أنه أقل استخداماً من منفذ عرعر، إلا أنه يمثل نقطة مهمة في تنقل البضائع والسلع، خاصة في فترات الأزمات والطوارئ.
- تطوير منفذ جديدة عرعر - عرعر/النخيب: من نقطة عبور إلى بوابة اقتصادية⁽¹⁾.
- يُعدّ منفذ جديدة عرعر من أبرز المنافذ الحدودية بين العراق والسعودية. وقد خضع لعملية تطوير شاملة بعد افتتاحه رسمياً عام 2020، عقب إغلاق دام ثلاثين عاماً، ليتحول من مجرد نقطة عبور إلى بوابة للتكامل الاقتصادي. وتشمل الخطط المستقبلية:
- إنشاء مراكز لوجستية وشركات شحن وتخليص جمركي مشتركة.
- توسيع الطريق الدولي الرابط بين عرعر - بغداد لتسهيل مرور البضائع.
- تعزيز البنية الأمنية والتقنية للمنفذ باستخدام أنظمة التفتيش الذكية⁽²⁾.
- إن تطوير منفذ «جديدة عرعر» لا يُعدّ مجرد خطوة ذات طابع اقتصادي بحت، بل يُجسّد تحولاً استراتيجياً في البنية الجيوسياسية للمنطقة، حيث يعيد صياغة العلاقة بين المشرق العربي والخليج ضمن إطار تكاملي جديد. فهذا المنفذ لم يُفتح فقط لتيسير حركة السلع والخدمات، وإنما يُرسّخ دور العراق بوصفه معبراً برياً حيوياً يربط العمق الجغرافي لبلاد الشام وتركيا بمنظومة الخليج العربي، ويمنح المملكة العربية السعودية منفذاً سياسياً واقتصادياً نحو الأسواق العراقية المتعطشة للاستثمار وإعادة الأعمار. ومن ثم، فإن إعادة تفعيل هذا المنفذ وتطويره تمثل امتداداً وظيفياً للجغرافيا السياسية، يُفَعّل المساحات الحدودية بين

(1) يُنظر الخريطة رقم (27)

(2) وزارة التخطيط العراقية، استراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظة الأنبار والمثنى، (دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم التنمية المكانية: بغداد، 2021).

البلدين، ويحولها من خطوط فصل جامدة إلى جسور تواصل وتكامل، تعكس مساراً جديداً في العلاقات العراقية - السعودية، يتجاوز الاعتبارات الأمنية السابقة نحو أفق من الشراكة التنموية والأمن الإقليمي المشترك⁽¹⁾.

2 - التعاون الاقتصادي ومشاريع التنمية المشتركة:

على الرغم من المشكلات المتعددة والتحديات السياسية والتاريخية التي سادت بين العراق والسعودية خلال فترات مختلفة ولكنها بدأت تأخذ منحاً جديداً في القرن الواحد والعشرين، وتبتعد عن السياسات التي أعاقَتْ أحياناً تحقيق التعاون الكامل، شهدت العقود الأخيرة محاولات متزايدة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق والسعودية في المناطق الحدودية. شملت هذه الجهود مشاريع بنية تحتية مشتركة، مثل تطوير طرق النقل والاتصالات، بالإضافة إلى إقامة مناطق صناعية مشتركة تستهدف جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل.

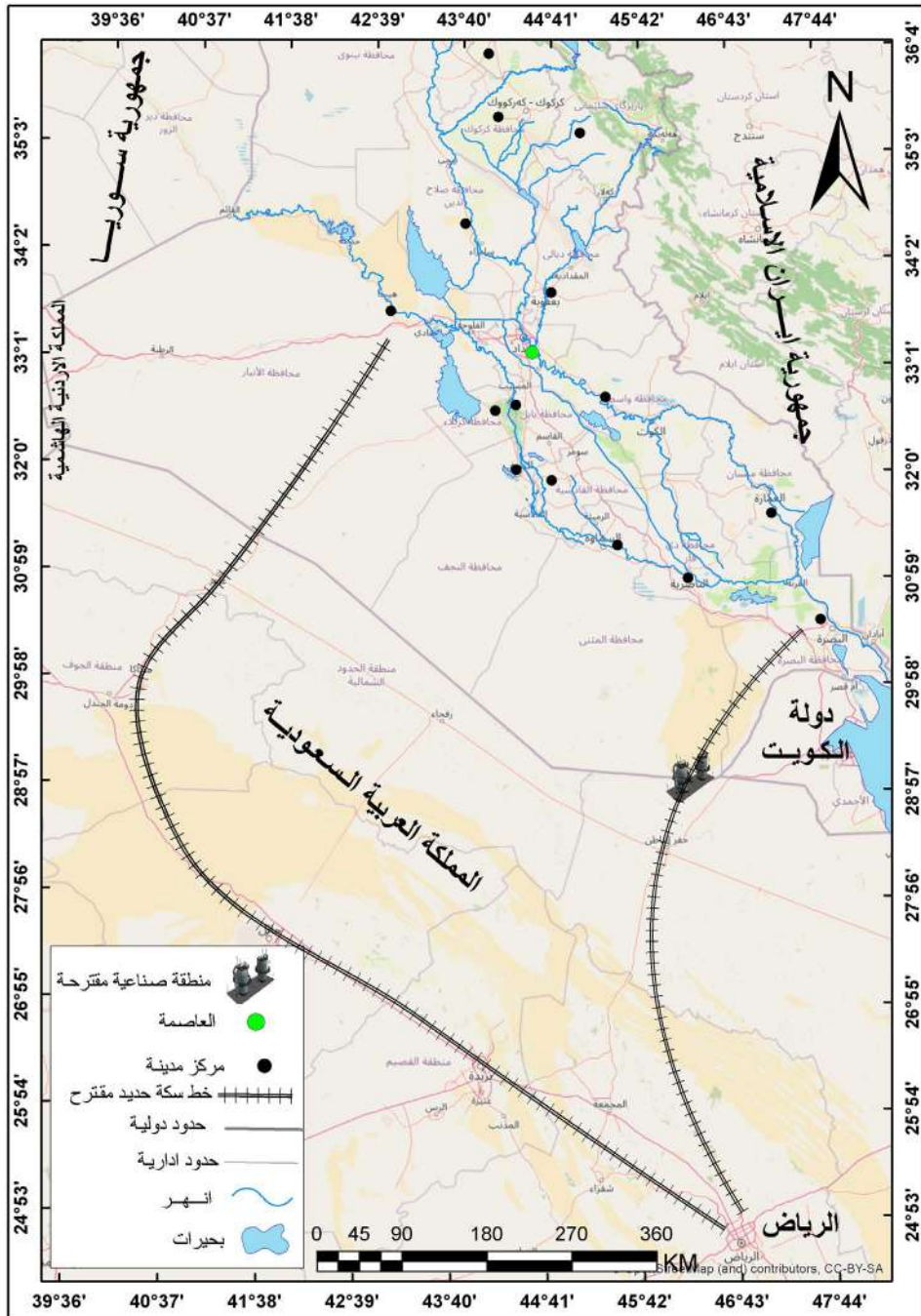
أ - الربط السككي: مشروع نقل استراتيجي:

تسعى كل من بغداد والرياح إلى إنشاء خط سكك حديد يربط البصرة - عرعر - الرياض، ليكون أحد أبرز مشاريع الربط الإقليمي. ويُتوقع أن يساهم المشروع في تقليل تكاليف النقل، وتوسيع التجارة العابرة (Transit)، فضلاً عن تخفيف الضغط على الطرق البرية. إذ يمكن أن يسهم هذا الربط السككي المحتمل في زيادة الأرباح الاقتصادية، وكذلك أن يشكل ممراً استراتيجياً للبضائع القادمة من الموانئ الخليجية والمتجهة نحو تركيا وأوروبا. وتجدر الإشارة، أن ربط العراق بشبكة السكك السعودية يُعد استثماراً استراتيجياً ضمن جهود المملكة لتعزيز دورها في الربط الإقليمي⁽²⁾.

(1) نزار فيصل الكبيسي، الحدود السياسية للعراق وتفاعلاتها الجيوسياسية، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2010، ص 161 - 165.

(2) Cordesman, A. H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: An Analysis of the Gulf Crisis and Its Aftermath*. Boulder, CO: Westview Press. 1996, PP174.

خريطة رقم (33) خطوط السكك الحديدية المفترضة العابرة للحدود العراقية السعودية والمناطق الصناعية المنوي إقامتها



ب - إنشاء منطقة صناعية حدودية مشتركة:

في إطار التوجهات الاستراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق والمملكة العربية السعودية، طرحت اللجان التنسيقية الثنائية مقترحاً طموحاً لإنشاء منطقة صناعية وتجارية حدودية مشتركة، يُتوقع أن تكون نواة لتكامل اقتصادي فعّال في المناطق الطرفية بين البلدين. ويهدف المشروع إلى إقامة مجمع صناعي متكامل يضم مصانع تحويلية ومعامل تغليف وتعبئة، إضافة إلى مراكز تصدير واستيراد من شأنها أن تدعم حركة التجارة الثنائية وتفتح المجال أمام استثمارات القطاعين العام والخاص.

كما يُنظر أن تسهم هذه المنطقة الصناعية في معالجة الاختلالات التنموية في المناطق الحدودية، من خلال توفير فرص تشغيل محلية لأبناء محافظتي الأنبار والمثنى، وتفعيل الطاقات البشرية العاطلة، وإعادة دمجها في دورة الاقتصاد الوطني⁽¹⁾. إلا أن إقامة منطقة صناعية على الشريط الحدودي تُعد آلية فاعلة لتوطين التنمية في مناطق عانت لعقود من التهميش، وتحوّلت في كثير من الأحيان إلى فراغات أمنية أو اقتصادية. وهكذا، نجد ان المنطقة الصناعية لا تقتصر أهميتها على بعدها الثنائي بين العراق والسعودية، بل تمثل حلقة وصل لوجستية بين الخليج العربي من جهة، وبلاد الشام وتركيا من جهة أخرى، وهو ما يجعلها منصة استراتيجية لتبادل السلع على مستوى إقليمي أوسع⁽²⁾.

ويمكن القول، أن «المناطق الصناعية الحدودية، خصوصاً الواقعة ضمن خطوط التماس الاقتصادي، يمكن أن تتحول إلى روافع استراتيجية لربط العراق ببيئته الإقليمية، شريطة توفير البنية التحتية اللازمة والدعم السياسي المتبادل. وفي السياق نفسه تعد المناطق الاقتصادية المتقدمة على خطوط الحدود تشكل أدوات ضغط ناعمة ذات طبيعة مزدوجة، فهي تعزز التبادل التجاري وتُستخدم في الوقت ذاته كوسيلة لتحقيق الاستقرار الأمني والاندماج السياسي بين الدول المجاورة، ويعيد رسم الجغرافيا الاقتصادية في المنطقة، بما يكرّس العراق مركزاً لعبور وتوزيع البضائع على مستوى المشرق العربي والخليج.

حيث طرحت اللجان التنسيقية الثنائية فكرة إقامة منطقة صناعية وتجارية قرب الحدود، تتضمن:

(1) أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، (المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية: القاهرة، 2008)، ص 111 - 119.

(2) سهاد حسن علي، تحولات السياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية: من التباعد الحذر إلى الشراكة الإستراتيجية (2003 - 2025)، مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 3، العدد 2 (2026)، ص 350 - 355.

- مصانع تحويلية ومعامل تغليف.
 - مراكز تصدير واستيراد تعزز الاستثمار الثنائي.
 - فرص تشغيل محلية في محافظتي الأنبار والمثنى.
- ولذلك، فإن إقامة منطقة صناعية حدودية تشكل وسيلة لتوطين التنمية في المناطق الطرفية التي تعاني من التهميش التنموي منذ عقود⁽¹⁾. إذ يمكن أن تصبح هذه المنطقة الصناعية منصة رئيسية لتبادل السلع بين الخليج وبلاد الشام عبر العراق.

ت - الأمن الحدودي والتنسيق الميداني:

تشكل السيطرة الأمنية أحد أعمدة نجاح التعاون الحدودي، لا سيما في مناطق واسعة تعاني من هشاشة الرقابة. وقد بدأت وزارة الداخلية العراقية ونظيرتها السعودية بتنفيذ خطط تشمل:

- تسيير دوريات مشتركة.
 - إنشاء مراكز تنسيق معلوماتي.
 - استخدام طائرات مراقبة من دون طيار لمراقبة الحركة غير النظامية.
- أن تعزيز الأمن الحدودي بين العراق والسعودية يمثل حجر الأساس لجذب الاستثمارات وتنشيط التجارة.

ث - الربط الكهربائي والممرات اللوجستية:

وقّعت بغداد والرياض في عام 2022، اتفاقاً لربط شبكتي الكهرباء عبر محافظتي المثنى ورفحاء. ويُعد هذا المشروع مقدمة لإنشاء ممر طاقة - نقل - اتصالات على طول الحدود الجنوبية الغربية.

يشير تقرير الأمم المتحدة الإسكوا (UNESCWA, 2022, pp. 43 - 45) إلى أن الربط اللوجستي بين الدول العربية - خصوصاً عبر المنافذ الحدودية - يمثل عنصراً حيوياً لتحقيق تكامل اقتصادي عربي حقيقي⁽²⁾.

(1) أمين ساعاتي، المصدر السابق، ص 305.

(2) UNESCWA. *Facilitating Cross-Border Trade in the Arab Region*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).E/ESCWA/CL3.SEP/2022/TP.5. 20 December 2022.

ج - دعم المجتمعات الحدودية: التنمية كوسيلة استقرار:

لا تقتصر المشاريع المستقبلية على الجوانب الفنية أو التجارية، بل تمتد إلى دعم السكان المحليين على طول الحدود، من خلال:

- إنشاء مراكز صحية ومدارس في مناطق النخيب والشبكة «شبكة» والبُنية وغيرها
 - تمكين الشباب من خلال فرص تدريب وتشغيل في مشاريع المنافذ.
 - دعم الزراعة الحديثة باستخدام تقنيات متقدمة⁽¹⁾.
- كذلك أن التنمية في مناطق الأطراف الحدودية تمثل ضمانة أساسية لمنع تحولها إلى بؤر تهريب أو مناطق رخوة أمنياً⁽²⁾.

3 - الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية:

تحتوي المناطق الحدودية بين العراق والسعودية على ثروات طبيعية هائلة، وتعدّ امتداداً للحقول النفطية المشتركة، مثل امتدادات **حقل الرتقة وحقل الوفرة**. وتشير الدراسات الجيولوجية إلى أن هذه المنطقة تدرج ضمن أحواض غنية بالنفط والغاز، ما يمنحها أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبرى في ظل الاعتماد الإقليمي والعالمي على موارد الطاقة، من الناحية التجارية، تعتبر هذه الحدود معبراً مهماً لخطوط التجارة البرية، خاصة مع انفتاح العراق تدريجياً بعد فترات طويلة من العزلة السياسية والاقتصادية. كما تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز التبادل التجاري مع العراق في إطار رؤية 2030، مستفيدة من هذا الامتداد الحدودي المشترك لتسهيل حركة السلع والبضائع.

4 - الأبعاد الاجتماعية والقبلية:

كانت المنطقة الحدودية بين العراق والسعودية تتميز بوجود ترابط قبلي واجتماعي عميق، لم يكن فجائياً، ووليد سنوات قليلة؛ بل يعود إلى ما قبل تأسيس الدول الحديثة. فقد كانت القبائل العربية تنتقل بحرية عبر هذه الأراضي، قبل أن تُرسم الحدود السياسية في بداية القرن العشرين. ومن أبرز القبائل التي لها امتداد بين البلدين: **شمر، عنزة، الظفير، والجبور**، وغيرها من العشائر التي لا تزال تحتفظ بروابط اجتماعية ومصاهرات وعلاقات

(1) وزارة التخطيط العراقية، المصدر السابق، ص 94.

(2) نزار فيصل الكبيسي، المصدر السابق، ص 207 - 209.

متينة⁽¹⁾. قد أدّى ظهور الحدود السياسية إلى تقييد هذه الحركة التقليدية، لكنه لم يُلغِ الصلات الاجتماعية والثقافية، ما جعل من المنطقة نقطة التقاء ثقافي لا تُعبر عنه فقط بالجغرافيا، بل أيضاً بالهوية والانتماء.

5 - مخاطر الجريمة المنظمة: الجماعات المسلحة والتهريب

مع اتساع الفراغ الأمني، ظهرت مخاطر من نوع جديد على الحدود السعودية - العراقية، لا سيما بعد صعود الجماعات الجهادية مثل القاعدة ثم داعش، التي اتخذت من محافظة الأنبار مركزاً لنشاطها العسكري. سيطرة داعش وتهديد المعابر الحدودية، مع وجود الكثير المطالبات من الجانب العراقي للسعودية بوقف تمويل الإرهاب العابر للحدود. عام 2014، سيطر تنظيم داعش على أجزاء واسعة من غرب العراق، من الموصل شمالاً حتى الرمادي والفلوجة جنوباً، واقترب من الحدود السعودية. وقد تزايدت المخاوف السعودية من احتمال حدوث عمليات تسلل، أو حتى هجمات عسكرية مباشرة على أراضيها. وفي 5 كانون الثاني (يناير) 2015، نفذ التنظيم هجوماً انتحاريًا على نقطة حدودية سعودية في «جديدة عرعر»، أسفر عن مقتل ثلاثة جنود سعوديين، وهو ما أكد أن التهديد لم يعد نظريًا، بل تحوّل إلى خطر فعلي على أمن الدول⁽²⁾.

6 - الحاجز الأمني السعودي: استجابة وقائية:

ردًا على هذه التطورات، شرعت السعودية ببناء سياج أمني إلكتروني ذكي يمتد لأكثر من 900 كم، يحتوي على أبراج مراقبة، وكاميرات حرارية، وأجهزة رادار. وقد اعتُبر هذا المشروع جزءًا من عقيدة «الدفاع المتقدّم» التي اتبعتها المملكة بعد 2015، لتأمين حدودها من المخاطر غير النظامية⁽³⁾، وفي المقابل بدأت القوات العراقية بمسك الأرض في المناطق القريبة من السعودية لمنع دخول المقاتلين العرب.

(1) Khoury, P. S., Kostiner, J. *Tribes and State Formation in the Middle East*. University of California Press. 1990. pp. 88 - 104.

(2) Dodge, T. *State and Society in Iraq Ten Years after Regime Change*. International Affairs, 2016. PP. 519 - 533.

(3) Gause, F. G. III. *Op. cit.*, p. 112159.

صورة من الحزام الأمني السعودي ذو المسارين على الحدود مع العراق



المصادر

أولاً: المصادر العربية:

- إبراهيم خليل، العراق وحيرانه: دراسة في العلاقات السياسية 1932 - 1958، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1988.
- أمين ساعاتي، الحدود الدولية للملكة العربية السعودية التسويات العادلة، المركز السعودية للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2008.
- أنور فاضل الخالدي، موقف القوى الوطنية العراقية من الاحتلال البريطاني، دار الرشاد، بيروت.
- جاسم النعيمي، العلاقات العراقية - السعودية بعد 2003، بغداد: دار الحكمة، 2019.
- جاسم محمد العزاوي، الجغرافية السياسية للعراق، بغداد: دار الحرية للطباعة، 2005.
- جريدة الراية، قطر، العدد 628، 27 ديسمبر 1981.
- جريدة السفير، لبنان، العدد 457، 1975/7/3.
- حازم البكري، السياسة الخارجية للعراق 1958 - 1963، القاهرة: مكتبة النهضة، 1990.
- حسين خلف الشيخ خزعل، حياة الشيخ محمد عبد الوهاب، بيروت، مطابع دار الكتب، 1968.
- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، بيروت: دار العلم للملايين، 1970.
- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لا. ت.
- سحر هاشم أيوب صبري العنزي، العلاقات العراقية السعودية 1958 - 1968، رسالة ماجستير، كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية، 2013.
- سهاد حسن علي، تحولات السياسة الخارجية العراقية تجاه السعودية: من التباعد الحذر

- إلى الشراكة الإستراتيجية (2003 - 2025)، مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 3 عدد2 (2026).
- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية 1920 - 1931 دراسة في العلاقات السياسية، بغداد: مطبعة دار الجاحظ، 1975.
 - عبد الرحمن البزاز، العراق والقانون الدولي: دراسات في السيادة والمياه والحدود، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975.
 - عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 2، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988.
 - عبد العال وحيد عبود العيساوي، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني 1921 - 1932 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة الكوفة، 2008.
 - عبد العزيز آل سعود، «رسائل ومراسلات مع المفوضية البريطانية»، ضمن وثائق العقير 1922، الأرشيف الوطني البريطاني، ملف 371. FO. 7777.
 - عبد العزيز البسام، المملكة العربية السعودية والقضايا العربية 1945 - 1975، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1999.
 - عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، العلاقات السعودية - العراقية 1932 - 1958، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
 - عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، تاريخ نجد من خلال وثائق مصرية وبريطانية، ج2، بيروت: دار النفائس، 1990، ص 225 - 235.
 - عبدالله النفيسي، تاريخ الخليج العربي السياسي، الكويت: دار الآفاق العربية، 2000.
 - علي عطية الحلو، الحدود السياسية للعراق وتطورها التاريخي، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1984.
 - غلوب باشا، مذكرات غلوب باشا، ترجمة جورج حتر - فؤاد فياض، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع 2005.
 - فاضل الطالب، مؤتمر العقير 1922: دراسة تاريخية في الحدود والسيادة، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2022.

- فاطمة يحيى وسعيد القحطاني، أثر الخلافات الحدودية المشتركة بين كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت، حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس، العدد 52 (7)، 2024.
- فوزي البرزنجي، إتفاقية ترسيم الحدود الجنوبية الغربية لجمهورية العراق مع المملكة العربية السعودية، مجلة الكاردينيا، 11 شباط/فبراير 2018:
<https://www.algardenia.com/terathwatareck/34097> 32 - 11 - 11 - 02 - 2018 - 18 .html
- محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية 1958 - 1978، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، 1980.
- محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف الغربية للعلوم، الرياض، 2005.
- محمد محمود زوين وعلاء الرهيمي، اطلس العراق والمشرق العربي، جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، 2012.
- مركز الروابط للبحوث والدراسات، السعودية والعراق يفتتحان معبر عرعر الحدودي الانعكاسات الاقتصادية والسياسية
<https://2u.pw/MXMj5F>
- نجود حمد فالح الشهراني، الدور البريطاني في ترسيم الحدود السعودية العراقية 1340 - 1351هـ/ 1921 - 1932م، مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية، العدد 4، 2021.
- نصوص القوانين والتشريعات العراقية منذ سنة 1960 إلى 2011 كما نشرت في الوقائع العراقية الرسمية، قانون تصديق معاهدة الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية رقم (19) لسنة 1982:
<https://wiki.dorar - aliraq.net/iraqilaws/law/19408.html>
- نزار فيصل الكبيسي، الحدود السياسية للعراق وتفاعلاتها الجيوستراتيجية، بغداد، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2010.
- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، بغداد، الفجر للنشر والتوزيع، 1989.

- وزارة التخطيط العراقية، استراتيجية التنمية الإقليمية لمحافظة الأنبار والمثنى، بغداد: دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم التنمية المكانية، 2021.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Alnasrawi, A. The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950 1994 .2010 -, Westport: Greenwood Press.
- Al - Rasheed, M. A History of Saudi Arabia. Cambridge University Press.2010.
- Barzegar, K. The Saudi - Iraqi Rivalry and Regional Security. Middle East Policy, 18(2) 2011.
- Batatu, H. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. Princeton University Press, 1978.
- Blanchard, C. M. Saudi Arabia: Background and U.S. Relations. Congressional Research Service, Washington, D.C., USA. 2010.
- Cordesman, A. H. Saudi Arabia Enters the Twenty - First Century. Praeger Security International. 2003. P.
- Cordesman, A. H. Saudi Arabia Enters the Twenty - First Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy Dimensions. Greenwood Publishing Group, London, 2003.
- Cordesman, A. H. The Gulf and the Search for Strategic Stability: An Analysis of the Gulf Crisis and Its Aftermath. Boulder, CO: Westview Press. 1996.
- Cordesman, A. H.. Iraq and the War of Sanctions: Conventional Threats and Weapons of Mass Destruction. Praeger Security International, Westport, USA.2007.
- Dawisha, A. (2009). Iraq: A Political History. Princeton: Princeton University Press.

- Dodge, T. Iraq: From War to a New Authoritarianism. London: Routledge. 2013.
- Dodge, T. State and Society in Iraq Ten Years after Regime Change. International Affairs, 2016.
- Freedman, L., & Karsh, E. The Gulf Conflict, 1990 1991 -: Diplomacy and War in the New World Order. Princeton University Press. 1993.
- Gause, F. G. III. The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press. 2010.
- Gause, F. G. Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States. New York: Council on Foreign Relations Press, 1994
- Karsh, E., Rautsi, I.. Saddam Hussein: A Political Biography. London: Hutchinson, 1991.
- Khalidi, R. The Gulf Crisis: The View from the Middle East. Journal of Palestine Studies, 20(2),1991.
- Khoury, P. S., Kostiner, J. Tribes and State Formation in the Middle East. University of California Press. 1990.
- Kostiner, J. Conflict and Cooperation in the Gulf Region. Wiesbaden: VS Verlag. 2009.
- Kostiner, J. Conflict and Cooperation in the Gulf Region. Wiesbaden: VS Verlag. 2009.
- Philby, H. St. J. B. ,Saudi Arabia. London: Ernest Benn, 1955.
- Philip S. Khoury and Joseph Kostiner (Eds.), Tribes and State Formation in the Middle East, University of California Press, 1990, pp. 155 .165 -
- Sluglett, P. Britain in Iraq: Contriving King and Country. London: Ithaca Press, 1976.

-
- Sluglett, P. Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship. I.B. Tauris, London, UK. 2007.
 - Tripp, C. A History of Iraq (3rd ed.). Cambridge: Cambridge University Press. 2007.
 - UNESCWA. Facilitating Cross - Border Trade in the Arab Region. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). E/ESCWA/CL3.SEP/2022/TP.5. 20 December 2022.
 - United Nations - Treaty Series * Nations Unies - Recueil des Traités, 1991.
 - Wehrey, F. Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings. Columbia University Press, New York, USA. 2014.
 - Winstone, H. V. F. The Iraqi Revolt of 1920. London: Jonathan Cape, 1978.
 - Yaphe, J. Saudi Arabia and Iraq as friends and Enemies: Borders, Tribes and a History shared. Liverpool University Press. 2022.

الفصل السادس

الحدود العراقية مع دولتي (الأردن وسوريا)

أ. م. د. أنور فاضل الخالدي⁽¹⁾

مدخل: الحدود العراقية العربية (مفاهيم وتصورات أولية)

تُعدّ الحدود العراقية مع الدول العربية المجاورة من أعقد القضايا الجيوسياسية في المنطقة، إذ لا يمكن اختزالها في كونها مجرد خطوط فاصلة أو تقسيمات جغرافية، بل هي فضاءات مشبعة بعوامل سياسية ودينية واجتماعية متشابكة. وتنبع أهميتها من موقعها الإستراتيجي وثرائها بالموارد الاقتصادية المشتركة، فضلاً عن اختلاف الانتماءات المذهبية وتباين التحالفات الإقليمية والدولية، إلى جانب الفوارق الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات المتجاورة. وقد تضافرت هذه العوامل لتجعل المشهد الحدودي شديد التعقيد، مما أضفى عليه حساسية خاصة ومكانة محورية في حسابات القوى الإقليمية. وتُشكّل الحدود الفاصلة بين العراق من جهة، وكلّ من الأردن وسوريا من جهة أخرى، حاجزاً أمنياً فاعلاً يضبط حركة التبادل التجاري ويلاحق محاولات عبور المسلحين والهجرة غير الشرعية ويحدّ من أنشطة التهريب والتجارة غير المشروعة. كما تضطلع هذه الحدود بدور أساسي في حماية المصالح الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالمناطق الحدودية المشتركة. وفي ظل تصاعد حدة التنافس بين القوى الدولية والفاعلين الإقليميين، تزداد هذه الحدود أهمية إستراتيجية، كونها ركيزة أساسية في صياغة سياسات الأمن الإقليمي ورسم الاستراتيجيات المستقبلية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تناول الحدود العراقية - العربية بوجه عام، مع التركيز على الصراعات والتدخلات التي شهدتها، عبر تحليل الأدوات والسياسات التي اعتمدتها الدول المختلفة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية⁽²⁾؛ أي أنها تبدأ بتحليل الوسائل التي

(1) جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة

(2) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، (دار النهضة العربية: بيروت، لا. ت)، ص 127 - 139.

استخدمتها كل من الدول في سياساتها لتحقيق غاياتها وأهدافها السياسية والاقتصادية عبر تلك الحدود.

وفي ضوء ذلك وُضع هذا الفصل في محورين أساسيين:

المحور الأول: الحدود العراقية - الأردنية (1921 - 2024)

الإطار المفاهيمي والنظري للحدود السياسية

تقع الأردن إلى الغرب من العراق، وتشارك معه بخط حدود طوله 181 كم، يمثل 4.98 % من مجموع أطوال حدوده الدولية، حيث تبدأ من تقاطع خط الطول 39 شرقاً مع خط العرض 32، قرب ما يُسمى «جبل عنزة» على المثلث الحدودي العراقي - السعودي - الأردني، ثم تسير في الشمال الغربي عند أقرب نقطة على الحدود بين سوريا والأردن على مشارف جبل «التنف»، على خط العرض 33 شمالاً. تتميز بكونها منطقة صحراوية شبه منبسطة تقع ضمن بادية الشام (الهضبة الغربية للعراق والبادية الشمالية الشرقية للأردن)، إلى جانب غياب الموانع الطبيعية، فالمنطقة تفتقر تماماً إلى الجبال أو الأنهار أو التضاريس الوعرة المعقدة⁽¹⁾. يقع على جانبي الحدود معبران حدوديان هما مجمع قضاء طريبييل الحدودي التابع لمحافظة الأنبار العراقية، يقابله مركز حدود الكرامة بالقرب من بلدة الرويشد الأردنية في محافظة المفرق، وتبعد الحدود حوالي 320 كيلومتراً عن العاصمة الأردنية عمان، و575 كيلومتراً عن بغداد، علماً إن الطريق بين العاصمتين هو جزء من الطريق الدولي العابر للدول العربية المسمى (حيفا - بغداد)، وُضعت أسسه منذ عامي 1938 - 1941 لربط فلسطين - الأردن - العراق⁽²⁾.

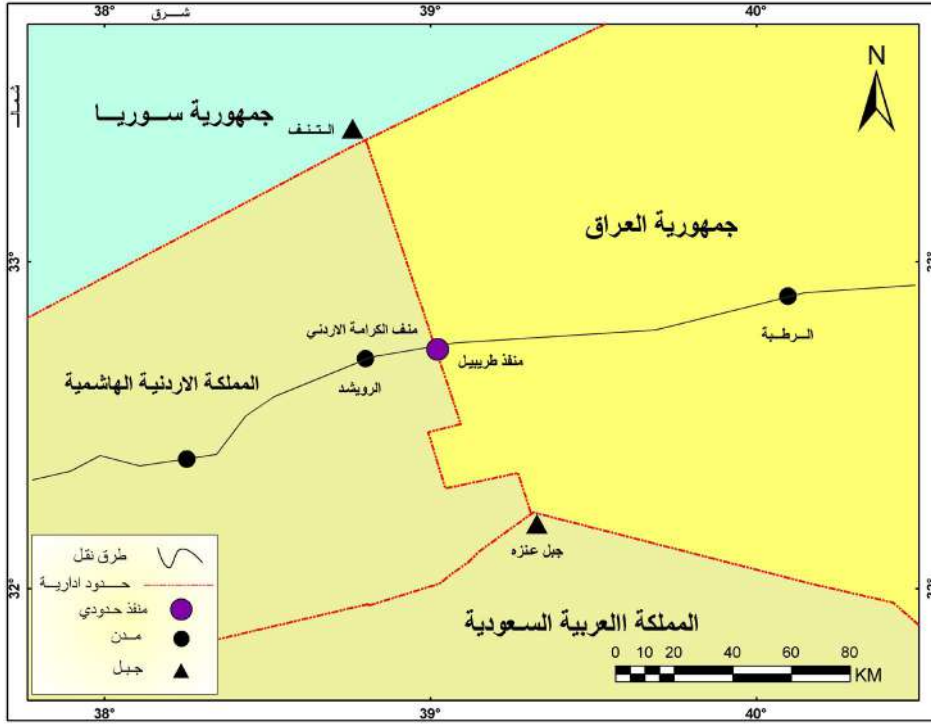
(1) «VARTAN MANOUG AMADOUNY, The British role in the development of an infrastructure in Transjordan during the mandate period» 1921 - 1946, university of Southampton, Thesis Submitted for the Degree of Doctor, Department of Geography, p. 46.

(2) Ibid, p. 139.

See; Hussam Al - Bilbisi, Topography and Morphology, <https://books.openedition.org/ifpo/4859>

وعن المنافذ الحدودية العراقية باتجاه المملكة الأردنية الهاشمية ينظر: الجزء الأخير من هذا الكتاب: الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2030-2025. ص 336-337

خريطة رقم (34) الحدود العراقية الأردنية بشكلها الحالي، موضح عليها المنافذ الحدودية



على الرغم من غياب الفواصل الطبيعية الواضحة بين الحدود العربية عمومًا، والحدود العراقية - الأردنية على وجه الخصوص، إلا أن هذه الحدود تشهد جملة من المفارقات التي تعكس التباينات السياسية بين الحكومات، وتترك أثرًا بالغًا على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنى المفصلية للدول المعنية. فالحدود لا تُختزل بخط جغرافي مرسوم فحسب، بل تمثل حالة جيوبوليتيكية معقدة، تعبّر عن تشابك عناصر القوة والهوية والمصلحة، وتسهم في تفسير طبيعة العلاقات الثنائية بين بغداد وعمّان. وتُعدّ الحدود العراقية - الأردنية مثالًا صارخًا على أنماط ترسيم الحدود الاستعمارية الحديثة في الشرق الأوسط، حيث لم تتبع هذه الحدود من تفاعلات محلية أو تفاهات طبيعية بين دولتين جارتين، بل كانت نتاجًا مباشرًا لسياسات الانتداب البريطاني، التي سعت إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية في المنطقة بما ينسجم مع مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، بعد تفكك الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى.

وهكذا، وفي السياق نفسه، رُسمت الحدود بين العراق والأردن عبر ما عُرف بـ«خط

فيلبي - كوكس» عام 1922، وهو الخط الذي حاول التوفيق بين التطلعات الهاشمية من جهة، والمصالح البريطانية من جهة أخرى. وقد ظلّ هذا الخط الجغرافي، الذي يتجاوز طوله 181 كم، في قلب التفاعلات الحدودية والسياسية بين البلدين، خاصة في ضوء التطورات الإقليمية الكبرى مثل ما يُسمى نكبة 1948، والوحدة الهاشمية (1958)، وحرب الخليج الثانية (1990 - 1991)، وسقوط النظام العراقي في 2003، وصولاً إلى الحرب ضد داعش، ثم اتفاقيات التعاون الاقتصادي والأمني في السنوات الأخيرة.

في السياق العربي، ظلّ مفهوم الحدود غائماً حتى بدايات القرن العشرين، نظراً للطبيعة البدوية للمجتمعات، وعدم وجود سلطات مركزية موحدة تفرض حدوداً فاصلة بين الأقاليم. فالقبايل كانت تنتقل بحرية بين العراق والحجاز والشام، دون أن تعترف بوجود كيان سياسي أو خط فاصل يمنعها من عبور الصحراء⁽¹⁾. كما أن الإدارة العثمانية لم تكن تولي اهتماماً جاداً لتحديد الحدود الداخلية بين الولايات، وخصوصاً في المناطق الصحراوية الممتدة، بل كانت تكتفي بضبط المراكز الإدارية والمدن الرئيسة دون ترسيم فعلي دقيق⁽²⁾، إلا أن التدخل الاستعماري الغربي في مطلع القرن العشرين غير من هذه الصورة جذرياً. فقد أصبحت الحدود أداة لرسم كيانات جديدة، ضمن مخططات التقسيم وفرض الهيمنة. ويُعد اتفاق سايكس - بيكو (1916)، أبرز مثال على ذلك، حيث اقتُسمت أراضي الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وفق مصالحهما الاستراتيجية، متجاهلتين البنية الاجتماعية والديموقراطية للمنطقة⁽³⁾. بل إن رسم الحدود بين العراق والأردن جاء بقرار بريطاني صرف⁽⁴⁾.

ومن الملاحظ أن طبيعة الحدود قد تطورت وظيفياً في العقود الأخيرة. فهي لم تعد مجرد خطوط جامدة، بل تحولت إلى فضاءات للتحكم في التجارة، وتنظيم الهجرة، ومحاربة الإرهاب، بل وأصبحت بعض الحدود تُستخدم بوصفها أدوات ضغط سياسي أو اقتصادي. وفي

(1) طه عبد الرحمن الحاج، الحدود السياسية في الوطن العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، (دار الفكر: دمشق، 2005)، ص 33 - 34.

(2) محمد جابر يونس، تطور الحدود السياسية للدول العربية بعد الحرب العالمية الأولى. جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، 2012، ج 102 العدد (4)، ص 77 - 93.

(3) فاضل حسين، سايكس - بيكو ومسألة الحدود العراقي، (دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 1983)، ص 19 - 21.

(4) أحمد العتوم، الاتفاقيات الدولية وترسيم الحدود العربية الحديثة، مجلة دراسات الشرق الأوسط، (1)32، 2010، ص 55 - 74.

حالات أخرى، كما في الحدود العراقية - الأردنية، أضحت ممراً استراتيجياً لمشاريع التكامل العربي، مثل خطوط النقل والطاقة، والمنطقة الحرة المشتركة⁽¹⁾.

وعليه، فإن دراسة الحدود السياسية بين العراق والأردن تتطلب فهماً عميقاً للتطور التاريخي لمفهوم الحدود، وإدراكاً للأبعاد السياسية والقانونية التي تحكم نشأتها، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الاستعماري الذي فرض هذه الحدود بعيداً عن الوقائع الاجتماعية أو الاقتصادية الطبيعية. وسيتم في الفصول التالية تتبع هذا التحول من الخط إلى المفهوم، ومن الجغرافيا إلى السياسة، ومن الحدود بوصفها حاجزاً إلى كونها مكوناً من مكونات العلاقة بين الدولتين.

السياق التاريخي للحدود العراقية - الاردنية

تمثل الحدود العراقية - الأردنية نتاجاً لتفاعلات تاريخية وجيوسياسية معقدة تعود جذورها إلى بدايات القرن العشرين، حينما بدأت القوى الاستعمارية، لاسيما بريطانيا، في رسم خرائط النفوذ السياسي في المشرق العربي عقب انهيار الدولة العثمانية. وقد أفرزت اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916، ومن بعدها مؤتمر سان ريمو 1920، واقعاً سياسياً جديداً أسهم في بلورة الكيانات الحديثة في المنطقة، ومن بينها العراق وشرق الأردن. لقد اتخذت هذه الحدود طابعاً سياسياً واستراتيجياً أكثر منه جغرافياً، حيث لعبت الظروف الإقليمية، وتوازنات القوى الاستعمارية، والعلاقات الثنائية بين الهاشميين في العراق والأردن، دوراً محورياً في تحديد معالمها. وبمرور الوقت، ظلت هذه الحدود تخضع لإعادة التفاوض والترسيم⁽²⁾، لا سيما مع تطور التحديات الأمنية والاقتصادية. إن فهم السياق التاريخي لهذه الحدود لا يقتصر على تتبع مراحل ترسيمها، بل يتطلب أيضاً دراسة العوامل الداخلية والإقليمية التي أثرت في طبيعة العلاقة بين البلدين، بما في ذلك التحولات السياسية، والتغيرات في أنظمة الحكم، والتقلبات في الأوضاع الجيوسياسية للمنطقة.

(1) Alterman, Jon B. *Iraq and the Arabs: The Future of Regional Integration*. Washington, DC: CSIS Press, 2004. p. 51.

(2) محمد جمال باروت، الحدود والقبائل في المشرق العربي بعد سايكس بيكو، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 212 - 217.

جدول (2) المحطات الرئيسية في ترسيم الحدود العراقية - الأردنية⁽¹⁾.

العام	أهم الأحداث الاتفاقية	أبرز المحطات التاريخية في العلاقات الحدودية
1916	اتفاقية سايكس - بيكو	تقاسم النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في المشرق العربي، وأسس غير مباشرة لترسيم الحدود لاحقاً.
1921	تأسيس إمارة شرق الأردن والمملكة العراقية	بداية نشوء كيانهن سياسيين بإشراف بريطاني، دون حدود دقيقة بينهما.
1932	اتفاقية رسم الحدود بين العراق وشرق الأردن	أول اتفاق رسمي لترسيم الحدود، تضمن الاعتراف بخط حدود مستقيم يبدأ من نقطة الثلاثية مع سوريا شمالاً (جنوب جبل التنف) وينتهي عند نقطة الثلاثية مع نجد (السعودية لاحقاً) بالقرب من جبل عنزة
1946	استقلال المملكة الأردنية الهاشمية	أكد على استمرار الحدود المتفق عليها مع العراق، مع بعض التعديلات الإدارية البسيطة.
1958 - 1970	محاضر تبادل بين الحكومتين العراقية والأردنية	إعادة التأكيد على الحدود القائمة، خصوصاً بعد التغييرات السياسية في العراق وظهور تحديات أمنية جديدة في البادية.
1980	تطوير الطريق الدولي بين عمان وبغداد	تعزيز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للحدود، وتأكيد على نقاط العبور الرسمية مثل طريبيل - الكرامة.
1984	منح العراق جزءاً من أراضيه للأردن مقابل قاعدة جوية و«عروق» فوسفات متداخلة بين الدولتين	اتفاقية الحدود 1984 وتعديل الحدود لصالح الأردن

يتضح لنا من خلال الجدول العديد من التفاصيل أبرزها:

- الطابع المصطنع للحدود: يتضح أن الحدود العراقية - الأردنية لم تنشأ بناءً على اعتبارات جغرافية أو اجتماعية طبيعية، بل كانت نتيجة مباشرة لاتفاقيات استعمارية، خصوصاً اتفاقية سايكس - بيكو (1916) وتدخل بريطانيا في تأسيس الكيانين العراقي والأردني (1921)، مما أكسبها طابعاً سياسياً أكثر منه طبيعياً.
- دور بريطانيا الحاسم في ترسيم الحدود: يظهر من الجدول الأول أن بريطانيا كانت الجهة الفاعلة والمحورية في رسم وتثبيت الحدود، عبر دعم اتفاقية 1932، وهو ما يؤكد اعتماد المنطقة على قرارات فوق وطنية رسمت حدوداً من دون مراعاة للتركيبة القبلية والاجتماعية.
- استقرار نسبي في الترسيم مقابل تقلبات سياسية داخلية: رغم تغير الأنظمة السياسية

(1) عصمت إبراهيم، جغرافية الحدود السياسية في الوطن العربي، (مكتبة النهضة: القاهرة، 2007)، ص 134 -

في العراق (من ملكية إلى جمهورية) وفي الأردن (من إمارة إلى مملكة)، إلا أن الخط الحدودي ظل شبه ثابت، ما يشير إلى وجود تفاهات استراتيجية مبكرة حافظت على هذا الخط الجغرافي.

1 - الحدود العراقية - الأردنية في العهد العثماني والتفاهم الهاشمي - البريطاني (1850 - 1921):

شكلت الحدود العراقية الأردنية قبل تحديدها وتحويلها إلى خط جغرافي مرسوم بقرارات استعمارية، كانت تلك البقعة الممتدة بين بادية الشام وجنوب العراق، فضاءً مفتوحاً تتحرك فيه القبائل والعشائر بحرية، ضمن منظومة اجتماعية لا تعترف بحدود ثابتة أو موانع سياسية مصنعة. لم تكن الدول بمعناها الحديث قد تشكلت بعد، بل كانت السلطة العثمانية تُمارس نفوذها الإداري على مناطق متباعدة عبر وكلاء محلّيين، ولم يكن ثمة تصوّر واقعي لمفهوم «الحدود الدولية» كما نعرفه اليوم.

فمنذ منتصف القرن التاسع عشر، كانت المنطقة الممتدة من ولاية بغداد إلى حوران⁽¹⁾، تخضع إدارياً لحكم عثماني لامركزي، يعتمد على التفاهات القبلية أكثر من الرقابة الفعلية. وفي تلك المرحلة، لم تكن الحدود سوى تخوم تقريبية بين ولايات أو مناطق نفوذ، تُحدّد أحياناً بمسالك الطرق القديمة، أو آبار المياه، أو مواطن القبائل وظلّ هذا الوضع قائماً حتى بدايات الحرب العالمية الأولى، حين بدأت خارطة النفوذ العثماني بالتآكل تحت ضغط التدخل الأوروبي المتزايد.

في خضم هذا الانهيار التدريجي للإمبراطورية العثمانية، ظهر الحراك القومي العربي، مدفوعاً برغبة الاستقلال، وتحالف مع بريطانيا في إطار ما عُرف لاحقاً بـ«المراسلات الهاشمية - البريطانية» (1915 - 1916)، بين الشريف حسين بن علي والمندوب البريطاني هنري مكماهون. وتعهّدت بريطانيا بموجب تلك الرسائل بدعم قيام مملكة عربية موحدة، تشمل الحجاز، والشام، والعراق، مقابل إشعال الثورة ضد الحكم العثماني لكن هذا الوعد سرعان ما تلاشى تحت وطأة الاتفاقات الاستعمارية السرية، وعلى رأسها «اتفاق سايكس - بيكو» عام 1916، الذي قسّم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا، وحدّد مناطق النفوذ خارج أي اعتبار للمراسلات أو للتركيبة السكانية. وبهذا، تقاطعت

(1) تشكل منطقة حوران امتداداً جغرافياً وتاريخياً يربط بين جنوب سوريا وشمال الأردن وصولاً إلى بادية العراق (عبر وادي حوران في محافظة الأنبار).

الطموحات الهاشمية مع المصالح الاستعمارية، وأُحبط المشروع القومي العربي لصالح مشاريع التقسيم⁽¹⁾.

في هذا السياق، أدت الحدود بين العراق وشرق الأردن دورًا محوريًا، بوصفها ترجمة لتوازنات القوى، إذ تأسست الدولة العراقية عام 1920، تحت الانتداب البريطاني، ثم عُيّن فيصل بن الحسين ملكًا عليه عام 1921، بينما أنشئت إمارة شرق الأردن في العام نفسه تحت حكم شقيقه الأمير عبد الله، بدعم بريطاني مباشر. لكن رسم الحدود بين الكيانين لم يكن عملًا داخليًا، بل تمّ تحت إشراف ضباط ومسؤولين بريطانيين، أبرزهم برسي كوكس في العراق وسانت جون فيليب في الأردن⁽²⁾. كان «خط فيليبي - كوكس» الذي وُضع في عام 1922 بمثابة أول صياغة واضحة للحد الفاصل بين العراق والأردن. ولم يستند الخط إلى اعتبارات اجتماعية أو جغرافية، بل كان نتيجة تسوية بريطانية لإرضاء الطرفين الهاشميين، وتنظيم خطوط الإمداد العسكرية والاقتصادية. وهكذا، أصبح الخط الذي لم تعترف به القبائل أصلًا، أساسًا قانونيًا لاحقًا لرسم الحدود.

ورغم أن الوضع بقي مستقرًا شكليًا، فإن العلاقة بين العراق والأردن كانت دائمًا مرهونة بالتقلبات الإقليمية، حيث تداخلت فيها الطموحات السياسية الهاشمية، مع مصالح بريطانيا الاستراتيجية في المشرق العربي، لا سيما تأمين الطرق البرية بين الهند والبحر المتوسط⁽³⁾. وبذلك، يُمكن القول إن الحدود العراقية - الأردنية، كما نعرفها اليوم، بدأت في التشكّل تحت تأثير الانهيار العثماني، وجرى ترسيخها تحت مظلة الانتداب البريطاني. وهذه الحقيقة التاريخية تُلقِي بظلالها على فهمنا لوظيفة الحدود، لا بوصفها ناتجًا طبيعيًا، بل كترسيم سياسي فرضته قوى خارجية.

2. ترسيم الحدود العراقية - الأردنية في عهد الانتداب البريطاني (1922 - 1932):

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، دخلت منطقة المشرق العربي مرحلة تحول جذري في بنيتها السياسية والجغرافية، حيث أُعيد رسم الخرائط وتوزيع مناطق النفوذ وفق مصالح

(1) حسن صبري، الاتفاقيات الدولية وأثرها في الوطن العربي، (الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1999)، ص 49.

(2) أحمد العتوم، المصدر السابق، ص 61.

(3) جون ألترمان، الحدود كأدوات جيوبوليتيكية في الشرق الأوسط، ترجمة، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث: دبي، 2004)، ص 51.

القوى الاستعمارية المنتصرة، لا بناءً على رغبة شعوب المنطقة. وكان من أبرز معالم هذه المرحلة فرض نظام الانتداب البريطاني على العراق وشرقي الأردن، ما وقّر الإطار القانوني والسياسي لإعادة تشكيل الكيانات الوطنية، ومن ضمنها ترسيم الحدود العراقية - الأردنية المعاصرة.

أدارت بريطانيا ملف الحدود بين العراق وشرق الأردن انطلاقاً من هدفين رئيسيين: أولاً، تأمين استقرار مستعمراتها، ولا سيما العراق الذي شهد سلسلة من الثورات والاضطرابات في بدايات العقد الثالث من القرن العشرين؛ وثانياً، تنظيم العلاقة بين الكيانين الهاشميين الناشئين بما يضمن تجنّب أي صراعات إقليمية قد تهدد المصالح البريطانية أو تقلل من فاعلية هيمنتها الإدارية والسياسية على المنطقة.

في هذا الإطار، بدأت المشاورات لترسيم الحدود في عام 1922، إذ أنيطت المهمة بكل من «برسي كوكس»، المفوض السامي البريطاني في العراق، «وسانت جون فيليبي»، مستشار الشؤون الشرقية في شرق الأردن. وقد خلصت مشاوراتهما إلى رسم ما بات يُعرف بـ«خط فيليبي - كوكس»، الذي شكّل أول ترسيم فعلي للحدود بين الكيانين، وتُبت 1922⁽¹⁾، تم وضع هذا الخط بناءً على اعتبارات استراتيجية بريطانية خالصة، تراعي الاتصال الجغرافي بين مستعمراتها ومرافقها الحيوية، مثل خطوط التلغراف والطريق البري الرابط بين البصرة والعقبة. وقد أُهملت إلى حد كبير العوامل الجغرافية والقبلية، ما أثار استياء السكان المحليين الذين اعتبروا هذا الترسيم مفروضاً دون مراعاة لتركيب المنطقة.

وتجدر الإشارة، انه تم اعتماد هذا الخط رسمياً من قبل عصبة الأمم في سياق إقرار الانتدابين البريطانيين على العراق وشرق الأردن، دون إجراء أي مفاوضات عربية حقيقية بشأن الحدود. وبالرغم من أن الوثائق البريطانية وصفت الخط بأنه «مؤقت» و«قابل للتعديل»، فإنه بقي عملياً على حاله حتى يومنا هذا، باستثناء بعض التعديلات الشكلية التي أعقبت استقلال الدولتين⁽²⁾. أسفر هذا الترسيم عن فصل مجتمعات بدوية وقبلية متداخلة بين الكيانين، كما أضعف الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين بادية العراق

(1) Fieldhouse, D. K.. *Western Imperialism in the Middle East 1914-1958*. Oxford University Press. 2006 . Pp302 - 303.

(2) Tucker, S. C. *The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan, and Iraq Conflicts*. ABC - CLIO. (2011). P55.

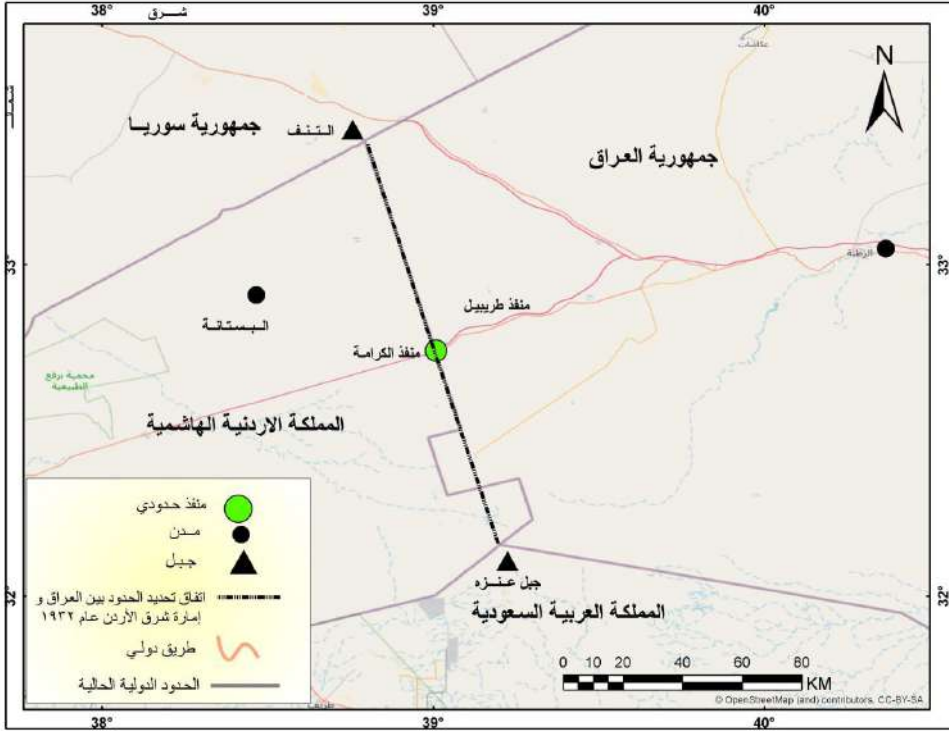
وبادية الأردن. وتسبب في تعطيل مسارات التجارة التقليدية ومناطق الرعي، مما خلق واقعاً حدودياً ساهم في التبعاد بدلاً من التكامل. وكذلك، قد انعكس هذا الترسيم بشكل مباشر على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الحدودية، إذ أدى إلى تقطيع الامتدادات القبلية المشتركة، وإلى إضعاف شبكات الرعي الموسمية والتبادل التجاري بين البادية العراقية ونظيرتها الأردنية. أما على الصعيد السياسي، فقد مثل الخط أداة فعالة لضبط الحركة عبر الحدود، وتقييد إمكانيات التمرد أو التنسيق العشائري العابر للكيانين الوليدين. في المقابل، فإن البعد التنموي أو إعادة هيكلة الاقتصاد الحدودي لم يكن ضمن أولويات بريطانيا، التي نظرت إلى الحدود كآلية ضبط أكثر من كونها عنصراً من عناصر البناء الوطني⁽¹⁾.

وهكذا، لم يُباشَر بوضع علامات دقيقة على الأرض إلا بعد عام 1932، مع انتهاء الانتداب البريطاني على العراق، واعتراف عصبة الأمم به كدولة مستقلة ذات سيادة اسمية. عندها فقط بدأت أعمال المسح الطبوغرافي الرسمي، لكن ذلك لم يغيّر من مسار الخط الذي أقر قبل عقد من الزمن. وهو ما يكشف عن الطبيعة الفوقية لهذا الترسيم الذي تأسس خارج أي عملية تفاوضية ثنائية. وعليه، فإن العقد الممتد من 1922 إلى 1932 لا يُعدّ مجرد مرحلة تأسيس حدود، بل يمثل طوراً مفصلياً في رسم «الخرائط القسرية» للمنطقة. لقد كانت السيادة في تلك المرحلة شكلية إلى حد كبير، فيما كانت اليد الطولى للبريطانيين، سواء في تحديد المجال الإقليمي للدولة أو في صياغة معايير الانتماء والجوار. وفي أدناه خريطة تبيّن خط الحدود الذي اتفق عليه العراق ومملكة شرق الأردن ضمن اتفاقية 1932⁽²⁾:

(1) Munson, H. *Islam and Revolution in the Middle East*. Yale University Press. 2013. pp.81 - 83.

(2) خطاب سعد محييميد الجبوري، الحدود العراقية الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة تكريت، 2005، ص 87.

خريطة رقم (35) خط الحدود كما أقرته اتفاقية 1932 العراقية الأردنية والتعديل اللاحق عليه



3. التحولات في الحدود العراقية - الأردنية بعد الاستقلال (1932 - 1958) (جدلية الدولة الوطنية والإرث الاستعماري في بناء الحدود الحديثة):

مع انقضاء عهد الانتداب البريطاني على العراق عام 1932، ثم استقلال شرق الأردن عام 1946، دخلت العلاقة الحدودية بين الدولتين طوراً جديداً، يُفترض فيه أن يعكس منطق الدولة ذات السيادة. إلا أن الواقع التاريخي والوثائق السياسية تشير إلى أن الخط الحدودي الذي رُسم في ظل الاحتلال البريطاني ظل قائماً دون مراجعة، بل تحول إلى مرجعية قانونية ومؤسسية ثابتة، ما يكشف عن خلل بنيوي في تشكّل الدول الحديثة في المشرق العربي.

أ - الاستقلال والحدود

شهد العراق في الثلاثينيات من القرن العشرين بداية التأسيس لمؤسسات الدولة الوطنية في ظل نظام ملكي دستوري بقي تحت تأثير بريطاني واسع النطاق، سياسياً

وعسكرياً واقتصادياً. ولم يكن غريباً أن تظل اتفاقية الحدود مع شرق الأردن، التي أقرّت خط «فيلبي - كوكس»، بمنأى عن أي مراجعة أو تفاوض جديد. وكذلك الأمر بالنسبة للأردن، الذي ظل النظام فيه مرتبطاً عضوياً بالمؤسسة البريطانية حتى ما بعد الاستقلال، لاسيما مع استمرار وجود المستشارين البريطانيين في إدارة الجيش والديوان والمالية⁽¹⁾. وقد عززت الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين في هذه المرحلة مفهوم «القبول بالواقع الحدودي الموروث»، وتم تحويل الخط الذي كان مؤقتاً في زمن الانتداب إلى «خط دائم» بفعل تقادم الزمن وغياب الإرادة السياسية لتعديله. ولم تظهر في الوثائق الرسمية العراقية أو الأردنية أي مبادرة حكومية لإعادة النظر في الترسيم، رغم وجود تباينات محلية واجتماعية تعكس هشاشة هذا الخط⁽²⁾.

ب - التكوينات القبلية والحدود الصامتة:

رغم وضوح الحدود في الخرائط الرسمية، فإن الواقع على الأرض بقي أكثر تعقيداً. فالامتدادات العشائرية الكبرى، مثل قبائل شمر وعنزة والحويطات، لم تكن تعترف عملياً بالفاصل السياسي بين البلدين. وقد استمرت هذه القبائل في التنقل الموسمي والتبادل التجاري والزواج المختلط على نحو يتجاوز فكرة «الحدود الدولية». وواجهت الحكومتان إشكالات متعددة في ضبط هذا الفضاء القبلي، خاصة في ظل ضعف أدوات الدولة الحديثة في المناطق الطرفية، وضعف البنية الإدارية والأمنية في البادية الشرقية والغربية⁽³⁾. وتشير تقارير وزارة الداخلية العراقية في الأربعينيات إلى أن «الاختراقات العشائرية للحدود مع شرق الأردن لا يمكن ضبطها إلا بتفاهم سياسي أوسع»، غير أن هذا التفاهم لم يحدث، بل تم التعاطي مع الظاهرة بوسائل أمنية مؤقتة لا تعالج جذور المشكلة⁽⁴⁾.

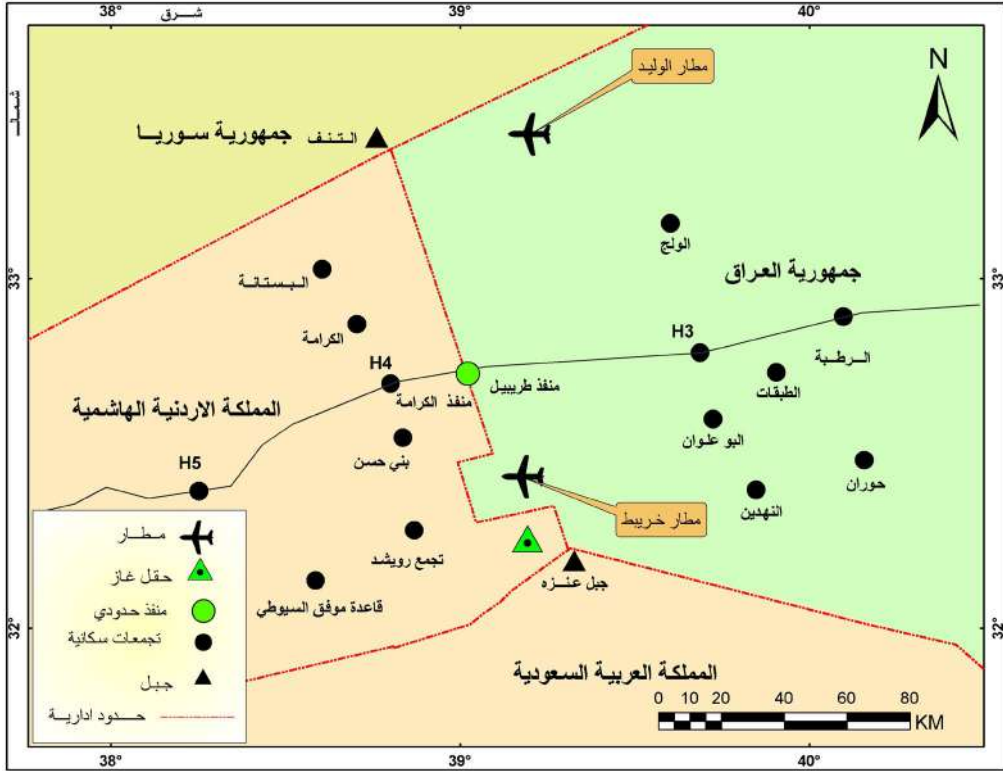
(1) علي محافظة، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900 - 1959) (دار الشروق: عمان، 1986)، ص 119 - 120.

(2) مصطفى الخالدي، إشكاليات الحدود في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2005)، ص 143 - 144.

(3) عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ العراق الاقتصادي الاجتماعي، (دار الحرية للطباعة: بغداد، 1982)، ص 75 - 76.

(4) وهناك خريطة مماثلة لما مذكور أعلاه. يُنظر: خطاب سعد محييميد الجبوري، المصدر السابق، ص 42.

خريطة رقم (36) بعض تجمعات السكان على جانبي الحدود العراقية الأردنية



ج - الحدود كأداة أمنية في مرحلة التحالفات:

مع تصاعد الأحداث الإقليمية، وخصوصاً بعد نكبة فلسطين عام 1948، دخلت الحدود العراقية - الأردنية حيزاً استراتيجياً جديداً، إذ أصبحت منطقة عبور للأجانب، ومحوراً لمرور القوات والعتاد، ومسرحاً لتحركات استخبارية تتجاوز وظيفة الخط كمجرد فاصل بين كيانات سياسيين. وشهدت المرحلة الممتدة من 1948، إلى 1958، محاولات تنسيق متعددة بين بغداد وعمّان في إطار «التحالف الهاشمي»، الذي سعى إلى تشكيل محور محافظ في مواجهة المد القومي الذي تقوده القاهرة. وكان الخط الحدودي العراقي - الأردني جزءاً من هذا التصور، حيث أُقيمت مراكز اتصال عسكرية، وتم تسهيل مرور القوافل بين البلدين، دون أن يعني ذلك إعادة هندسة الحدود، بل إدماجها وظيفياً ضمن شبكة إقليمية أوسع. وقد ظهر ذلك جلياً في مشروع «الاتحاد العربي» بين العراق والأردن عام 1958، الذي نصّ في أحد بنوده على اعتبار الحدود مفتوحة للحركة الاقتصادية والعسكرية، دون التطرق إلى مراجعة

الخط الحدودي ذاته، وهو ما يعكس من جديد هيمنة المفهوم الإداري للحدود على حساب أي تفكير سيادي يعيد النظر في إرث التقسيم⁽¹⁾.

4. إعادة تشكّل الحدود العراقية - الأردنية بين الانقسام السياسي والتفاعل الجيو - اقتصادي (1958 - 1990):

تمثل المرحلة الممتدة من سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958 حتى مطلع التسعينيات واحدة من أكثر الفترات حساسية في تاريخ الحدود العراقية - الأردنية. فقد تميّزت هذه العقود الثلاثة بتصاعد التحولات الجذرية في طبيعة الدولة، والتشابك المعقد بين البعد الأمني والاقتصادي في إدارة الحدود. ويمكن اعتبار هذه الفترة حاسمة في إعادة تعريف وظيفة الحدود، ليس كخط يفصل بين كيانين فحسب، بل كبنية سياسية - أمنية تخضع باستمرار لتحولات داخلية وخارجية.

أ. إنهيار الرابط الهاشمي وتحول الحدود إلى «جدار أيديولوجي»:

مثّلت ثورة العراق عام 1958، لحظة مفصلية في التاريخ الحديث للدولة العراقية، ليس فقط من حيث الإطاحة بالنظام الملكي، بل أيضاً من حيث التحوّل الجذري في رؤية الدولة للمنطقة، ولل علاقة مع الأردن. فبزوال الرابط الهاشمي بين البلدين، دخلت العلاقات العراقية - الأردنية مرحلة من الفتور السياسي، وبدأت السلطات الجمهورية الجديدة في بغداد تنظر إلى الحدود مع الأردن بوصفها مجالاً لتسرب الأفكار «الرجعية»، وهو المصطلح الذي استخدمه الإعلام الرسمي العراقي في وصف الأنظمة الملكية المجاورة.

وقد انعكس هذا التحول على طريقة إدارة الحدود، حيث جرى تعزيز الوجود العسكري على المنافذ، وتقييد حركة العبور، وإعادة تقييم مراكز الاتصال السابقة. لكن مع ذلك، لم تتغيّر طبيعة الخط الحدودي نفسه، ولم تُطرح أي مفاوضات جديدة بشأن إعادة الترسيم، وهو ما يشير إلى أن الحدود الاستعمارية قد ترسّخت في الوعي الرسمي كنقطة نهاية، لا كنقطة بداية.

لم تعد الحدود مجرد امتداد لترسيم استعماري، بل تحوّلت إلى جبهة رمزية بين مشروعين: قومي جمهوري في بغداد، وملكي محافظ في عمان. انعكست هذه القطيعة في الإجراءات

(1) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الجزء 1، (مؤسسة الأبحاث العربية: بيروت، 1991)، ص 337.

الميدانية، إذ شُددت الرقابة على المعابر، وتزايدت نقاط التفتيش العسكرية، وتراجعت الحركة العشائرية العابرة للحدود التي كانت نشطة في العقود السابقة. ومع اشتداد الخطاب السياسي بين الطرفين، أصبحت السلطات العراقية تُنظر إلى الأردن بوصفه «نقطة اختراق محتملة» لقوى معادية أو فلول النظام السابق، وهو ما جعل الخط الحدودي أشبه بحاجز أمني أكثر منه حدود سيادية مرنة.

ب - البعد الفلسطيني وتحولات الجغرافيا السياسية للحدود:

شكّلت حرب 1967، نقطة تحوّل جذرية في دور الحدود العراقية - الأردنية، حيث أصبح الأردن دولة مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، بينما سعت الفصائل الفلسطينية إلى استخدام الجغرافيا الأردنية كقاعدة عمليات خلفية. ومع هذا التغيّر، تعاظمت أهمية الحدود الغربية للعراق بوصفها ممراً لوجستياً غير معلن لدعم الفصائل، خاصة بعد معركة الكرامة عام 1968. لقد استُخدمت الحدود آنذاك بمرونة وظيفية تخدم الأهداف الإيديولوجية والرمزية أكثر من الالتزام بالقوانين الجمركية أو السياسات الحدودية التقليدية. ولكن هذه المرحلة لم تدم طويلاً، إذ انقلب المشهد بعد أحداث ما يطلق عليه «أيلول الأسود» في الأردن عام 1970، حين انقلبت عمّان على التشكيلات الفلسطينية، ودخلت في مواجهات مسلحة معها. هنا، أعادت الحكومة الأردنية فرض سيطرتها الصارمة على حدودها، وخصوصاً مع العراق - بسبب الخوف من مساندة عراقية للفصائل الفلسطينية - الذي اعتبر أن ما جرى يشكّل «ردة على المشروع العربي التحرري»، وفق توصيف الإعلام العراقي في وقتها⁽¹⁾.

ت - صعود البعث والحدود كمساحة للضبط الاستراتيجي:

مع تسلّم حزب البعث السلطة في العراق بعد انقلاب 1968، انتقل خطاب الدولة من مرحلة الشعارات الثورية إلى التركيز على بناء دولة مركزية، تُحكم فيها السيطرة على الأطراف، وتُدار الحدود بوصفها جبهات حساسة لا تحتمل التساهل. وقد أولت الأجهزة الأمنية العراقية أهمية خاصة للحدود الغربية، حيث تم تعزيزها بالوحدات الاستخباراتية وحرس الحدود، وتم إنشاء سلاسل مراقبة متقدمة، لا سيما في المناطق القبلية ذات الامتدادات التاريخية مع الداخل الأردني. لم يكن التعامل مع الحدود في هذه المرحلة مقتصرًا على الاعتبارات الأمنية، بل تضمن أيضاً رقابة أيديولوجية صارمة، إذ اعتُبرت أي حركة غير مرخصة خرقاً محتملاً

(1) رغيذ الصلح، الحدود في المشرق العربي: جدلية الإرث العثماني والاستعمار البريطاني، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1992)، ص 211 - 213.

لمنظومة الدولة، خاصة في ظل ازدياد نشاط المعارضة العراقية في الخارج، واتخاذ بعض عناصرها من الأردن منطلقاً للدعاية أو التسلل. وقد بدأت الدولة العراقية في إصدار تعليمات داخلية تلزم السكان المحليين بالحصول على تراخيص خاصة للتحرك ضمن الشريط الحدودي، مما حدّ من الحركة العشائرية والتجارية التقليدية⁽¹⁾.

ث - التكامل التجاري في زمن الحرب (1980 - 1988)

جاءت الحرب العراقية - الإيرانية لتقلب الكثير من المعادلات. فقد وجد العراق نفسه معزولاً عن الخليج العربي، بعد إغلاق بعض المنافذ البحرية. ونتيجة لذلك، أصبحت الحدود العراقية - الأردنية المنفذ التجاري الأهم، وبرز ميناء العقبة كحبل نجاة اقتصادي للعراق، بينما أصبح معبر طربيل - الكرامة شرياناً استراتيجياً لنقل السلع، والوقود، والمعدات العسكرية. هذه المرحلة مثلت تقاطعاً فريداً بين الحاجة الاقتصادية والمصلحة السياسية؛ فقد تجاوزت الدولتان خلافاتهما السابقة، ونسّقتا آلية سلسلة لتسهيل التجارة والنقل، رغم وجود شكوك متبادلة ظلت حاضرة في دوائر الأمن. وتم التوقيع على اتفاقيات تعاون اقتصادي وبري تُتيح للعراق استخدام الميناء الأردني بأسعار تفضيلية، ما جعله يعتمد كلياً على هذا المسار طيلة سنوات الحرب.

ج - اتفاقية الحدود 1984 وتعديل الحدود لصالح الأردن⁽²⁾:

لقد أدى الدافع السياسي والاقتصادي والعسكري دوره على حد سواء في إحداث عملية التغيير في خط الحدود الدولية باتفاق بين الطرفين مكوّن من ثلاثين مادة تم توقيعه بتاريخ 19 آذار (مارس) سنة 1984، كان نتيجته أنْ خسر العراق مساحة (70) كم² من أرضه غنية بالموارد المعدنية كحقول الغاز الطبيعي وآبار النفط قيد التنفيذ في المنطقة القريبة من رويشد الحالي - طربيل العراقية سابقاً، مقابل 70 كم من الأراضي الأردنية، كما ان منطقة البستانة العراقية إلى الجنوب من التنف أصبحت بعد هذه الاتفاقية بيد الأردن، حيث تراجع العراق ومخفره الحدودي إلى مسافة (2) كم داخل العمق العراقي حتى الطريق العام الرابط بين الأردن والعراق. فوفقاً للمادة الأولى من معاهدة الحدود الدولية بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية فقد تُبنت اثنتان وستين

(1) شاكر محمود الدليمي، القبائل والحدود في بادية العراق الغربية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1985، ص 103 - 107.

(2) خطاب سعد محييميد الجبوري، المصدر السابق، ص 90 - 95.

دعامة بين دعامة الحدود العراقية السورية الأردنية المشتركة في التنف ذات الرقم (1) شمالاً، ودعامة الحدود العراقية السعودية الأردنية المشتركة أيضاً في جبل عنزة ذات الرقم (265)⁽¹⁾.

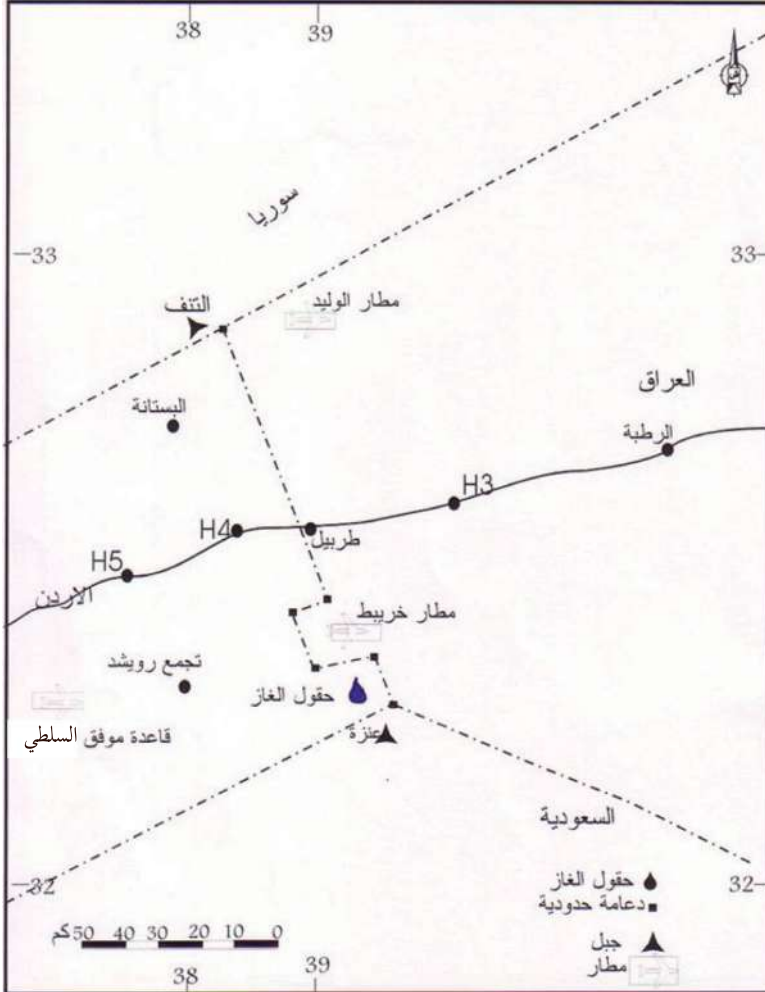
لقد كانت الحدود العراقية الأردنية تمتد على شكل خط مستقيم بين نقطتين شمالية وجنوبية هما جبل التنف السوري وعنزة السعودي وبعد ان عقدت هذه المعاهدة حدث هناك تغييرات في الجزء الجنوبي من خط الحدود الدولية بينهما، بأن زحفت الأردن إلى عمق الأراضي العراقية مسافة (2 كم) على طول الحدود، وعلى الرغم من الاتفاق أن تكون المساحات المتبادلة متساوية إلا إن العراق تنازل عن منطقة مليئة بحقول الغاز الطبيعي والنفط داخل أراضيه قرب (تل النهدين) في الجهة الجنوبية من الحدود، مما يجعل الاتفاق غير منطقي، خصوصاً إن تغييرات الحدود لم تتم تحت شهادة الأمم المتحدة أو الاستناد إلى المحكمة الدولية لتثبيت ذلك.

لقد مرّ العراق بظروفٍ صعبة خلال حربه مع إيران، يقابلها موقف الأردن الرسمي المساند للعراق، حيث كانت حاجة العراق لجارته الغربية باعتبارها عمق الاستراتيجي آنذاك، والمنفذ التجاري الوحيد باتجاه الغرب عن طريق ميناء العقبة، ما دفع الأردن لاقتناص الفرصة بإتمام هذه العملية لوجود خصائص ومميزات ذات جاذبية لها ووجود ثروة معدنية يفتقر اقتصادها لمثلها.

كان العراق يطمح في الحصول على مطار جوي كبير جداً قريب في منطقة خريبط على حدوده تقع داخل الأراضي الأردنية لأهميته العسكرية كقاعدة متقدمة في الإسناد الجوي الهجومي المحتمل على كيان الاحتلال الإسرائيلي. لم يتردد الأردن في منحه إياه مقابل التنازل عن ممتلكات عراقية لا تقدّر بثمن في الجزء الجنوبي من منطقة الحدود العراقية الأردنية.

(1) تشريعات الأردن، معاهدة الحدود الدولية بين الاردن والعراق لسنة 1984

خريطة رقم (37) التعديل الأخير الذي جرى بين العراق والأردن سنة 1984 مع مواقع الدعامات الحدودية⁽¹⁾



ح - نهاية الحرب وبروز منطق التهديدات العابرة:

مع توقف العمليات العسكرية عام 1988، دخل العراق في مرحلة ما بعد الحرب مُثَقَّلًا بالديون والتحديات الاقتصادية. ورغم استمرار التعاون مع الأردن، إلا أن البعد الأمني عاد للهيمنة على عقل الدولة العراقية، خصوصًا مع تنامي نشاط الجماعات المعارضة في الخارج، وتلقيها دعمًا لوجستيًا من بعض المنافذ الإقليمية، من بينها الأراضي الأردنية⁽²⁾. وفي هذا

(1) خطاب سعد محييد الجبوري، المصدر السابق، ص 90.

(2) Bengio, O. *Saddam's Word: Political Discourse in Iraq*. Oxford University Press. 1998. pp 23 - 29.

السياق، أعادت الدولة العراقية نشر وحدات أمنية متقدمة على طول الحدود، وشددت إجراءات الدخول والخروج، وعادت لتعامل مع الحدود كـ«حاجز وقائي» من التدخلات الخارجية. وأصبحت التقارير الاستخباراتية تركز على مراقبة حركة الأشخاص أكثر من البضائع، واعتُبر بعض العابرين مشتبهاً بهم لمجرد صلاتهم بعشائر لها امتدادات عبر الحدود⁽¹⁾.

5. تحولات الحدود العراقية - الأردنية في ظل النظام الدولي الجديد (1990 - 2003): الحدود بين الحصار، التدخل العسكري، وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي

تشكّل الفترة من بداية التسعينيات حتى عام 2003 مرحلة حاسمة في تاريخ الحدود العراقية - الأردنية، إذ تجسدت خلالها تحولات عميقة في طبيعة الحدود، انعكست في إعادة تعريف أدوارها ووظائفها في ظل متغيرات النظام الدولي الجديد، وما رافقه من تداعيات الحصار الاقتصادي، والتوترات الإقليمية والدولية، إلى جانب التطورات الأمنية والإنسانية التي صاحبت هذه الفترة.

أ - تداعيات العقوبات الدولية على الجانب الحدودي:

مع فرض مجلس الأمن الدولي حزمة من العقوبات الاقتصادية الصارمة على العراق بعد غزوه للكويت عام 1990، تحولت الحدود العراقية - الأردنية إلى ممر حيوي لاستمرارية حياة النظام العراقي وشعبه، حيث أصبح المعبر الحدودي عند طربيبيل مركزاً محورياً لعمليات نقل المواد الغذائية والأدوية والسلع الأساسية ضمن إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لعام 1995⁽²⁾.

جاء ذلك وسط رقابة دولية مشددة، وتداخل مع عمليات تهريب واسعة نظمها السكان المحليون والعشائر عبر الخط الحدودي، ما أدى إلى تكوين شبكة معقدة تجمع بين المصالح الرسمية وغير الرسمية، وأدت إلى إحداث توازن هش بين الأمن والسيادة والاقتصاد المحلي⁽³⁾.

ب - الأردن كحلقة أساسية في إدامة الحياة الاقتصادية العراقية:

استناداً إلى موقعه الاستراتيجي، لعب الأردن دوراً جوهرياً في ضمان مرور شحنات المواد

(1) كمال عبد الله الجبوري، الحدود السياسية في الوطن العربي: دراسة جغرافية - سياسية، (دار الحكمة: بغداد، 1990)، ص 66.

(2) UNSCR 986. *United Nations Security Council Resolution 986 (Oil-for-Food Programme)*. United Nations Archives. 1995 .

(3) محمد الصالح، الاقتصاد العراقي في ظل الحصار الدولي (1990 - 2000)، (دار الجاحظ: بغداد، 2000)، ص 214 - 215.

الأساسية للعراق، مسهلاً بذلك استمرار النظام رغم الضغوط الدولية. وقد انعكس هذا الدور في توثيق آليات التعاون الحدودي، وتطوير إجراءات رقابية مشتركة تهدف إلى تسهيل التجارة المشروعة، وتقليل التهريب بقدر الإمكان.

ولم يقتصر تأثير ذلك على الجانب العراقي فقط، بل أسهمت هذه العلاقة في دعم الاقتصاد الأردني عبر الرسوم الجمركية والعائدات اللوجستية، ما أدخل بعداً اقتصادياً جديداً لشراكة الحدود، في ظل بيئة إقليمية مضطربة⁽¹⁾.

ت - تأثير هجمات 11 أيلول (سبتمبر) على التحولات الأمنية الحدودية:

شكلت هجمات 11 أيلول (سبتمبر) 2001، نقطة تحول جوهريّة في الإستراتيجية الأمنية الإقليمية والدولية، حيث وضعت العراق في دائرة الاستهداف المباشر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. وباتت الحدود العراقية - الأردنية محور مراقبة استخباراتية مشددة، من خلال تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية الأمريكية والأردنية، ما أدّى إلى تصعيد عمليات التفتيش، والرقابة المتقدمة على المعابر الحدودية، بهدف منع تسلل العناصر المعادية والأسلحة غير القانونية⁽²⁾.

ث - الأبعاد الاجتماعية والإنسانية على سكان المناطق الحدودية:

عانى سكان المناطق الحدودية من انعكاسات الحصار والتوترات الأمنية، إذ أدى تضيق حركة التنقل والتجارة إلى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي التقليدي، لا سيما التجارة والرعي التي كانت تشكل العمود الفقري لمعيشة العشائر عبر الحدود. وتوثقت الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وازداد شعور الإقصاء والاغتراب، مما أضعف الروابط الاجتماعية التاريخية بين المجتمعات المتجاورة⁽³⁾.

د - الاقتصاد غير الرسمي والتهريب في مواجهة القيود:

في ظل القيود الصارمة، برز الاقتصاد الموازي كقوة أساسية للحفاظ على حياة السكان

(1) أحمد النعيمي، الأردن والعراق: الشراكة الحدودية في زمن الحصار، (دار الرأي: عمان، 2002)، ص 169 - 170.

(2) Gerard, P. *U.S. Security Cooperation with Jordan: Post 911/ Dynamics*. Middle East Review of International Affairs, 8(3).2004. pp 34 - 51.

(3) علي محمد الزيدان، الآثار الاجتماعية للعقوبات على سكان الحدود العراقية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14، 2001، ص123.

في مناطق الحدود، حيث توسعت شبكات التهريب لتشمل الوقود والمواد الغذائية والأدوية والأسلحة، مع استغلال بعض القبائل دور الوسيط بين الجانبين، ما أدى إلى ظهور شبكة مصالح محلية معقدة، وسط محاولات مستمرة من الحكومتين للسيطرة أو التكيف مع هذه الظاهرة⁽¹⁾.

6. الهوية والحدود: إعادة صياغة التكامل العربي:

تشكل الحدود العراقية - الأردنية نموذجًا معقدًا يبرز التداخل العميق بين التاريخ السياسي، والجغرافيا الاستراتيجية، والاجتماع الثقافي، في منطقة المشرق العربي التي شهدت منذ مطلع القرن العشرين تغييرات جذرية غيرت من ملامحها السياسية والجغرافية. لقد كانت هذه الحدود، منذ نشأتها، نتاجًا لتداخل مصالح دولية واستعمارية فرضت واقعًا جغرافيًا متناقضًا مع طبيعة الشعوب والقبائل التي عاشت على جانبيها⁽²⁾.

لقد برزت هذه الحدود كميدان يتقاطع فيه الإرث الاستعماري مع المحاولات الوطنية لإعادة صياغة السيادة، وما بينهما تجاذبات سياسية وأمنية كثيرة، فرضتها التحولات الكبرى في النظام الإقليمي.

أ - المشاريع المستقبلية لتطوير المنافذ والعلاقات الحدودية بين العراق والأردن:

تمثل الحدود الدولية بين جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية إحدى المساحات الجيوسياسية الحيوية في المشرق العربي، لما تنطوي عليه من أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية. فهي ليست مجرد خط ترسيم سياسي، بل تشكّل رافدًا للتكامل الإقليمي، ومسارًا محوريًا لحركة الترانزيت والتجارة العابرة بين دول الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط. ورغم تشغيل منفذ طريبيل - الكرامة كحلقة وصل رئيسية بين البلدين، إلا أن مستوى التعاون الحدودي ما زال دون المستوى المنشود الذي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة والفرص التنموية الممكنة⁽³⁾.

(1) خالد النجار، الاقتصاد الموازي وتأثيره على الأمن في المناطق الحدودية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد 18، 2003، ص 87.

(2) غسان العطية، العراق والتحولات الإقليمية: تحديات السياسة والاقتصاد، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2019)، ص 212 - 219.

(3) جريدة الرأي الأردنية، تقرير بعنوان: «مشروع المنطقة الاقتصادية بين الأردن والعراق: تكامل اقتصادي واستثمار مشترك»، عدد 17 حزيران 2017؛ حسين علاوي، «الرؤية الإستراتيجية للعلاقات العراقية الأردنية»، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 34، 2021، ص 144 - 158.

وفي ظل التحولات التي يشهدها الإقليم، وتنامي التحديات الأمنية والاقتصادية، تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة الرؤية الإستراتيجية المشتركة نحو الحدود، من خلال مشاريع تنموية مستدامة تُعيد تعريفها كمصدر للتكامل والازدهار بدلاً من كونها نقاط توتر أو حواجز أمنية. وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من المشاريع المستقبلية التي تستند إلى الإرادة السياسية والرغبة المتبادلة في تعزيز الشراكة الثنائية، أبرزها مشروع المنطقة الاقتصادية المشتركة.

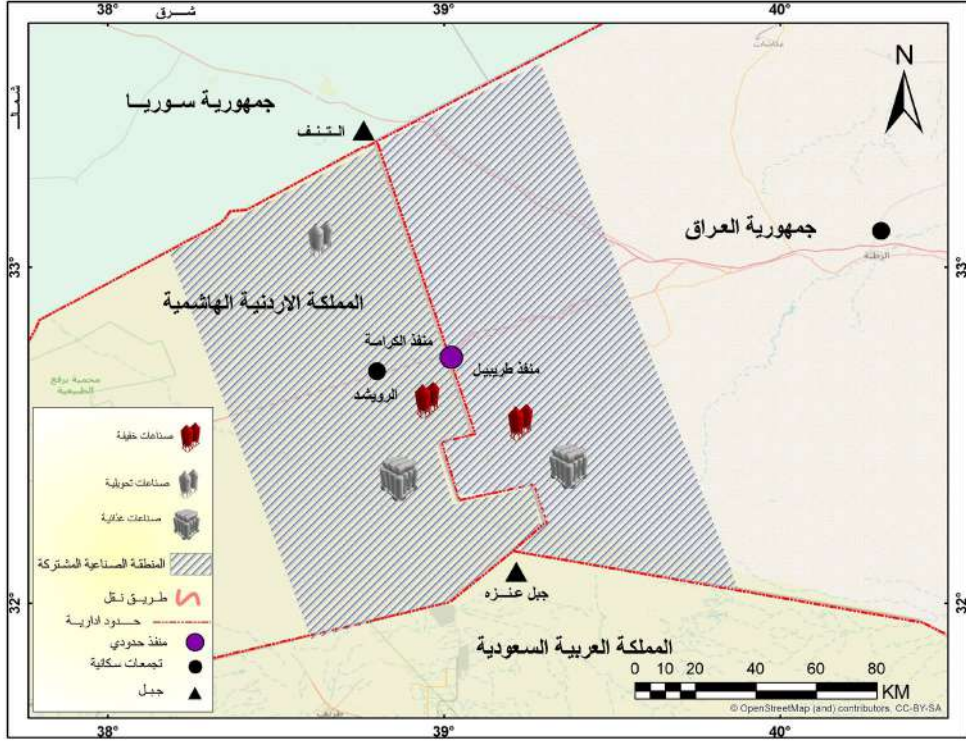
ب - مشروع المنطقة الاقتصادية المشتركة: بين آفاق التكامل الاقتصادي وتحديات التداخل السياسي:

يُعد مشروع المنطقة الاقتصادية المشتركة بين العراق والأردن من أبرز المبادرات الاستراتيجية التي طُرحت في السنوات الأخيرة، ويهدف إلى تحويل الحدود من مساحة عبور إلى مركز إنتاج اقتصادي متكامل. وقد تم التوصل إلى الاتفاق بشأن هذا المشروع في عام 2017، حيث تقرر أن يُنشأ في المنطقة الحدودية بين الكرامة الأردنية وطريبيل العراقية، ضمن مساحة تُدار بإشراف لجنة عليا مشتركة تُعنى بمتابعة تنفيذ المخطط ووضع الأطر التنظيمية والتشريعية المناسبة.

- الأبعاد الاقتصادية للمشروع:

- القيمة اللوجستية إذ من المتوقع أن تُشكّل المنطقة نقطة مركزية لإعادة تصدير البضائع الواردة من أوروبا والخليج العربي، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي على خطوط النقل الدولي، مما يمنحها بعداً لوجستياً كبيراً.
- تنشيط قطاع الصناعة والزراعة حيث سيتاح في هذه المنطقة تأسيس مصانع للصناعات التحويلية والخفيفة، بالإضافة إلى مشاريع زراعية قائمة على التصنيع الغذائي، ما يسهم في توظيف الموارد الطبيعية والبشرية في المناطق المجاورة.
- خلق فرص العمل حيث من المؤمل أن يُسهم المشروع في توليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، خصوصاً في محافظة الأنبار التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة والتهميش، ما يعزّز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

خريطة رقم (38) المنطقة الصناعية المفترضة والطرق الموصلة منها وإليها على الحدود العراقية الأردنية



- الأبعاد السياسية والإستراتيجية:

يُجسّد المشروع أداة من أدوات التكامل السياسي بين البلدين، خاصة في ظل المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة، ويساهم في بناء نموذج تعاون إقليمي قابل للتكرار على حدود العراق مع دول الجوار الأخرى.

كما يشكل المشروع حلاً عملياً لتعزيز التنمية المكانية على طول الحدود، وكسر مركزية التنمية في العواصم والمدن الكبرى.

- البعد الأمني - السياسي: هذه المنطقة تُعد تجربة لبناء الثقة في مناطق حدودية تضررت بفعل الإرهاب والتهريب. وجود منطقة صناعية نشطة يعني حضوراً أمنياً أكثر تنظيمًا، ويخفف من نشاطات التهريب.

- المشكلات التي تعرقل التنفيذ: غياب التمويل المستقر، فمعظم التمويل كان معتمداً على استثمارات خاصة لم تصل إلى المرحلة التنفيذية. غياب البنية التحتية اللوجستية

الأساسية: مياه، كهرباء، مراكز خزن. تردد المستثمرين الأجانب بسبب عدم وضوح البيئة القانونية والاستثمارية في العراق، لا يمكن لأي منطقة حرة أن تنجح إن لم تتوفر البنية المؤسسية والإدارية المشتركة التي تضمن الاستقرار والتشغيل المستمر⁽¹⁾.

ت - الربط السككي: مشروع ممر دولي معطل:

بدأ الحديث عن مشروع الربط السككي بين العراق والأردن منذ أوائل عام 2000، وتحديداً ضمن مبادرة إعادة ربط العراق بمحيطه العربي بعد الغزو الأمريكي. ويُخطط أن يمتد الخط من البصرة إلى الرطبة، ثم إلى طريبيل، ومنها إلى عمان وميناء العقبة.

الجدوى الجيو - اقتصادية:

- يُعيد للعراق صلته بموانئ البحر الأحمر، ويقلل اعتماده على الخليج في التصدير والاستيراد.
- يخدم مشروع الربط العربي - الأوروبي الذي كانت تطمح إليه مبادرة «الشام الجديد».
- يخلق سلسلة لوجستية متكاملة تخدم الأردن أيضاً عبر تصدير الفوسفات والأسمدة ومنتجات البحر الميت.

لكن المشروع يعاني من عدة تحديات ومنها:

- تدمير البنية التحتية في الأنبار بفعل الحروب والعمليات العسكرية ضد «داعش».
- اختلاف المعايير الهندسية والتقنية بين سكك البلدين.
- التحفظات الإقليمية، خصوصاً من بعض القوى الإقليمية التي ترى في المشروع تهديداً لمصالحها اللوجستية.

ويمكن القول، أن الربط السككي هو «جزء من صراع صامت على النفوذ اللوجستي في الهلال الخصيب»، حيث تتنافس عدة دول على قيادة طرق التجارة⁽²⁾.

(1) فواز الشوبكي، المنطقة الحرة الأردنية العراقية: تحديات وآفاق، (دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، 2020)، ص 112 - 113.

(2) Al - Marasshi, Marr, P, the modern history of Iraq, Westview, press, 2017.

ث - أنبوب النفط العراقي - الأردني: أمن الطاقة وتكامل البنى التحتية:

من أبرز المشاريع الإستراتيجية التي طُرحت منذ 2013 هو أنبوب النفط الممتد من البصرة إلى العقبة. ويعد هذا المشروع بالغ الأهمية في:

- تنويع صادرات العراق النفطية، وتقليل اعتماده على الخليج.
- منح الأردن مصدرًا طاقيًا دائمًا بأسعار تفضيلية، مما ينعكس على استقرار اقتصاده.
- تأمين خط تصدير خارج مضيق هرمز، ما يُعد مسألة أمن قومي بالنسبة للعراق.
- **العقبات**، توجد العديد من العقبات ومنها أن العراق يخشى أن تُفسر شراكته مع الأردن على أنها اصطاف سياسي في بيئة إقليمية متوترة من جانب، وكذلك رفض العراق ان يصدر النفط إلى كيان الاحتلال الاسرائيلي مما يؤدي على غضب شعبي في العراق وتوجد كذلك عقبات أخرى منها:

- عدم توافر الضمانات الاستثمارية من الشركات العالمية.
- التقلبات السياسية العراقية التي جعلت المشروع يفقد زخمه.
- الضغوط الإقليمية الخفية التي لا ترغب بإنشاء ممر نفطي بديل عن الخليج.
- وقد ذكرت وزارة النفط العراقية في تقريرها السنوي أن «تأخير المشروع لا يرتبط بعدم الجدوى، بل بعوامل خارجية أكثر من كونها داخلية»⁽¹⁾.

ج - مشروع الربط الكهربائي: خطوة نحو أمن الطاقة

يُعد مشروع الربط الكهربائي من المشاريع ذات الطابع الفني - الاستراتيجي، حيث يهدف إلى مد خطوط من الأردن إلى الأنبار، لتغذية محافظة تعاني من ضعف البنى التحتية بعد الحرب.

أهمية المشروع:

- دعم استقرار الكهرباء في المناطق الغربية وإدماج الأردن في الشبكة الكهربائية العراقية مستقبلاً. تقليل الاعتماد على الغاز والكهرباء المستوردة من إيران. لكن المشروع لم يصل إلى مراحله التنفيذية الكاملة بسبب:

(1) وزارة النفط العراقية، خطة التصدير الاستراتيجي للعراق 2020 - 2025، (دائرة الدراسات والتخطيط - وزارة النفط: بغداد، 2020)، ص 17 - 18.

- مشكلات في التمويل الفني.
- تردد في الجانب العراقي بسبب الضغوط السياسية.
- غياب استراتيجية طويلة الأمد للطاقة.

خريطة رقم (39) خطوط نقل الطاقة الكهربائية العابرة للحدود العراقية الأردنية



المحور الثاني: الحدود العراقية - السورية

تمهيد

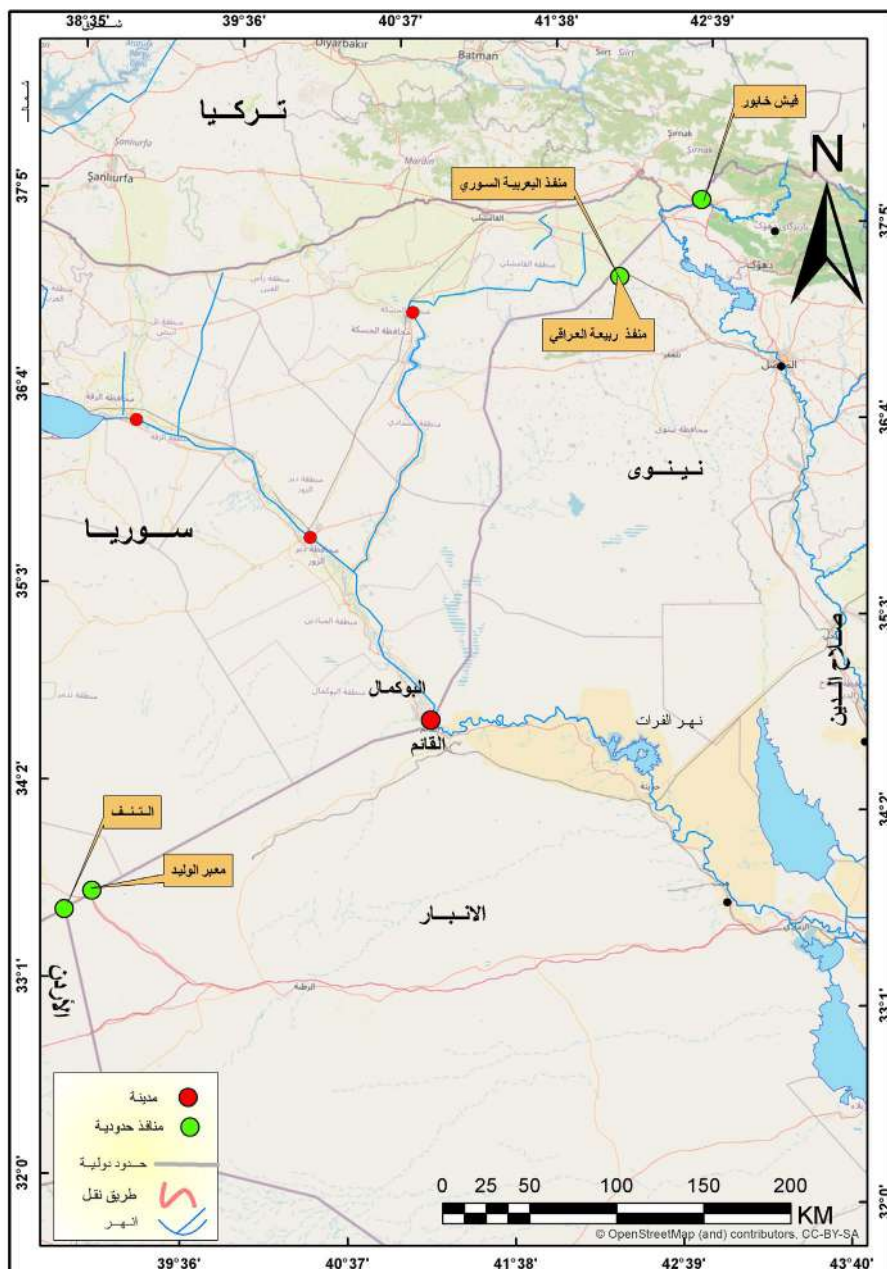
تعد الحدود العراقية - السورية نموذجًا بالغ الحساسية من حيث الجغرافيا السياسية والتاريخ الإقليمي. فهي تمثل نتاجًا لاتفاقيات استعمارية مفروضة مثل اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916، دون اعتبار للحقائق الاجتماعية أو الاقتصادية لسكان المناطق الحدودية. يمتد الخط الحدودي بين العراق وسوريا لمسافة تقارب 600 كيلومتر بنسبة مئوية تبلغ 16.50 % من مجموع أطوال الحدود العراقية مع دول الجوار. ويمر عبر مناطق ذات طبيعة صحراوية وعشائرية معقدة، تشمل محافظات الأنبار ونيوى من الجانب العراقي، والحسكة ودير الزور من الجانب السوري.

وقد شهدت هذه الحدود تحولات عميقة منذ تأسيس الدولتين، إذ كانت ميدانًا للتعاون أحيانًا، وساحة للتوتر والصراع في أحيان أخرى، إذ لم تعد الحدود مجرد فاصل جغرافي؛ بل أضحت تمارس دورًا فاعلاً في تشكيل هويات سياسية واجتماعية متباينة، فتعزز الانتماء للدولة المركزية مع ترافقه بشعور بالاغتراب والتهميش في المناطق النائية، ما أدى إلى توترات متكررة بين القبائل والدولة، وأحيانًا ظهور توجهات تمردية محدودة عكست صراعات الهوية في ظل الواقع الحدودي⁽¹⁾

دخلت الحدود العراقية - السورية منذ 2003، في طور جديد من الهشاشة، تمثل في نشاط التنظيمات المسلحة، وتهريب السلاح، وتسلل المقاتلين، لاسيما بعد اندلاع الأزمة السورية عام 2011. كما برزت إشكاليات في السيطرة على المعابر، وتداخل النفوذ الإقليمي، وتنامي الفواعل غير الدولية. لذلك، فإن الحدود يمتد تأثيرها للتحويل من مرتكزات جغرافية إلى منظور شامل يتجاوز الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

(1) حسان حلاق، قضايا العالم العربي، (دار النهضة العربية: بيروت، 2010)، ص 13 - 16.

خريطة رقم (40) الحدود الدولية العراقية السورية موضحة عليها المنافذ الحدودية الأربعة

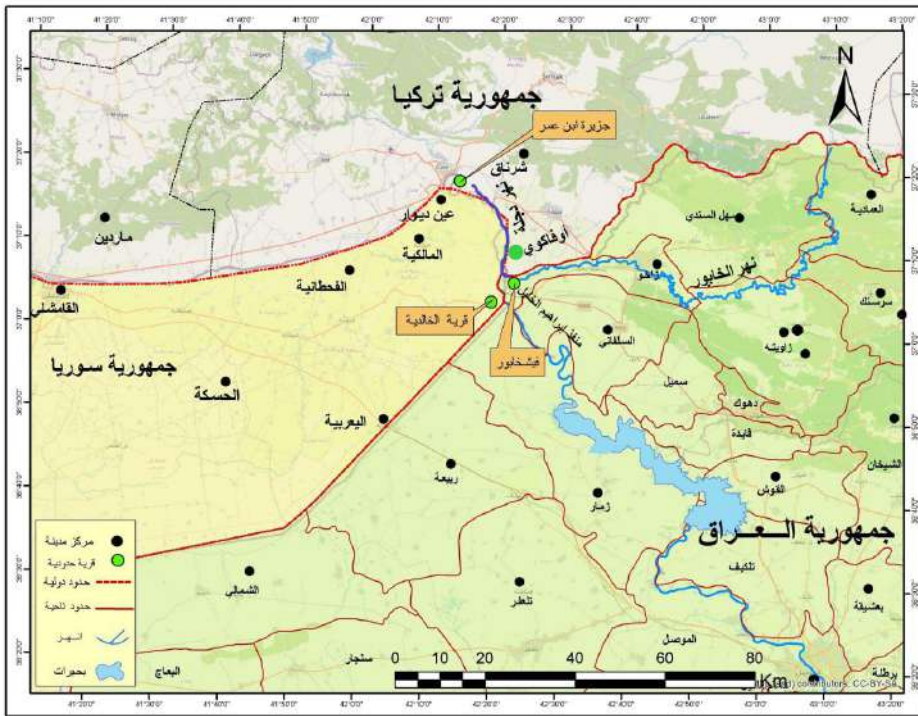


الإطار الجغرافي والتاريخي للحدود العراقية - السورية

1 - الخصائص الجغرافية والموقع الفلكي:

تمتد الحدود العراقية - السورية من شمال غرب العراق إلى جنوبه الغربي، عبر بيئة صحراوية قاسية وقليلة السكان، وتفتقر المنطقة إلى موانع طبيعية، مما سهّل تاريخياً حركة القبائل والتجار والمسلحين عبرها، وتضم هذه المناطق تجمعات عشائرية متشابكة مثل شمر والعكيدات والجبور، وتوزعت المعابر الرئيسة عند القائم - ألبوكمال، والوليد - التنف. تعد هذه الحدود تمثل بيئة جغرافية هشّة من حيث السيطرة الأمنية، لكنها ذات إمكانات استراتيجية عالية بسبب قربها من منابع الطاقة وخطوط التجارة⁽¹⁾⁽²⁾.

خريطة رقم (41) المثلث الحدودي الذي يجمع الحدود الدولية العراقية السورية التركية



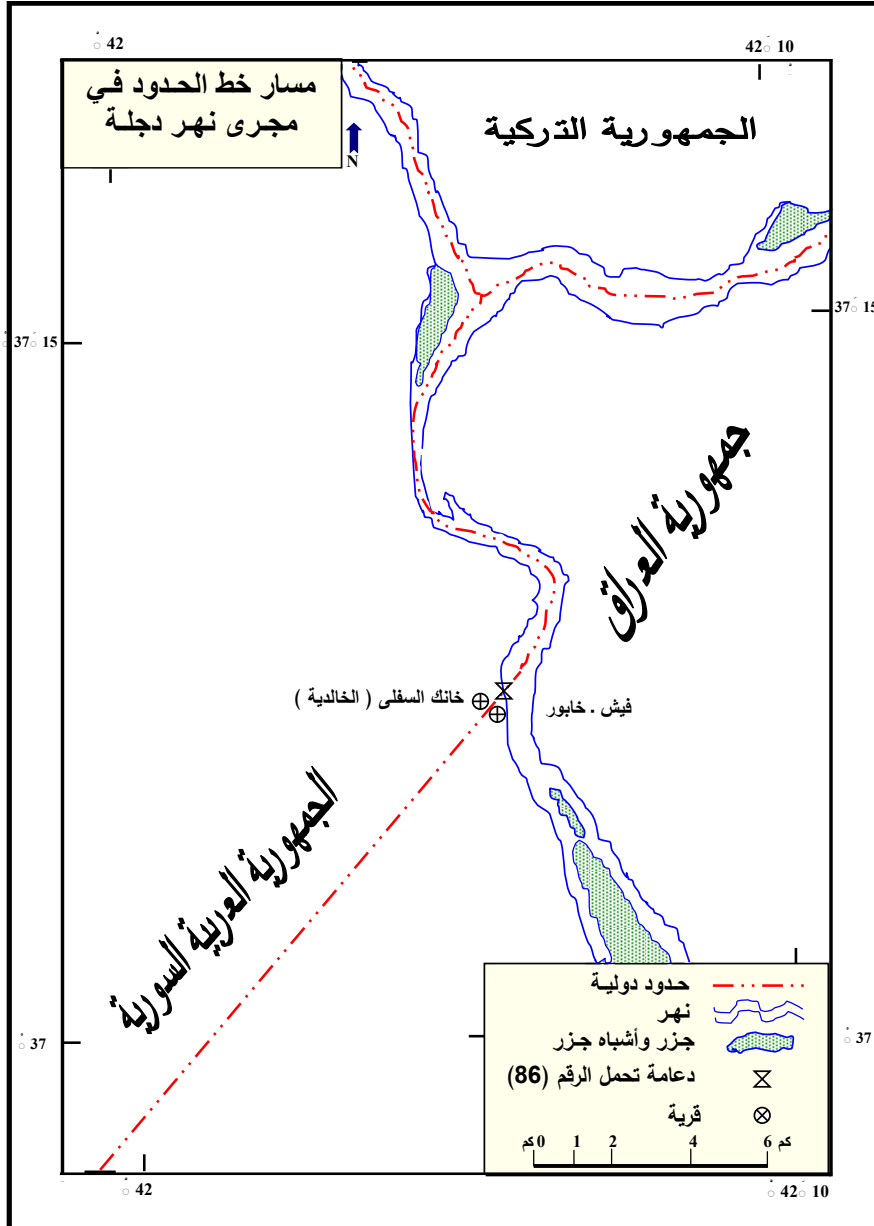
(1) جاسم محمد العزاوي، المصدر السابق، ص 121 - 122.

(2) وعن المنافذ الحدودية العراقية باتجاه الجمهورية السورية ينظر الجزء الأخير من هذا الكتاب: الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2020-2030. ص 336-337

وتقع الحدود العراقية - السورية بين دائرتي عرض (26° 22' 33°) شمالاً في الجزء الجنوبي من خط الحدود حتى دائرة عرض (46° 03' 37°) في الجزء الشمالي منها، وبين خطي طول شرقية (28° 47' 38°) في جنوبها و(07° 22' 42°) في شمالها، من بدايتها في الجنوب عند نقطة التقاء الحدود (العراقية - السورية - الأردنية) في منطقة (التنف) حتى أقصى امتداد لها في الشمال عند قرية (فيش - خابور) العراقية، وتقابلها قرية (خانك السفلى/الخالدية) السورية لتشكل الحدود مع تركيا. ولقد تم تثبيت (الدعامات) على طول خط الحدود الدولي الفاصل بين البلدين، فيمر في المناطق الآتية، ابتداءً من الجنوب صوب الشمال وعلى التوالي وتعرف تلك المناطق بمناطق التخوم وهي: (الوليد «التنف» - بريم - الصليب - الولج - غرب جبل الحري - وادي صواب - الرتيمي - عكلة صواب - مكر الذيب - وادي عكاش - وادي الرتقة - عكاش - حصيبة - القائم - سبخة ابو غارس - سبخة المكاسير - البوارة (غرب) - سبخة الروضة - حلسية - وادي ملح - الجاسمية - خزنة - بارة - بئر قاسم - سيياية - كوهبل - بئر خطاف - ربيعة - تل إبو ظاهر - فيش خابور)⁽¹⁾.

(1) عمار شريف كاظم العظماوي، الحدود العراقية - السورية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 2007، ص 14 - 15.

خريطة رقم (42) نهر دجلة في المثلث الحدودي العراقي السوري التركي⁽¹⁾



(1) عمار شريف كاظم العظموي، الحدود العراقية - السورية دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2007، 81.

2 - الخصائص السكانية والاجتماعية:

أُرسِت الحدود رسميًا عام 1932 نتيجة اتفاق بين سلطات الانتدابيين البريطاني والفرنسي، بالاستناد إلى اتفاقية سايكس - بيكو 1916. وقد اعتمد الترسيم على خطوط مستقيمة لا تراعي الامتدادات القبلية والاجتماعية، مما أسفر عن تمزيق وحدات اجتماعية قائمة، وبث بذور نزاعات لاحقة. أن الترسيم البريطاني - الفرنسي اعتمد على اعتبارات عسكرية لا جغرافية، وتركز على تأمين خطوط النفط والمواصلات الإمبريالية أكثر من مصلحة السكان⁽¹⁾.

تسكن المناطق الحدودية عشائر ذات امتدادات في كلا البلدين، وقد شكّلت هذه البنية الاجتماعية عاملاً في بروز أشكال من الاقتصاد العابر للحدود، شملت التجارة، والرعي، وتهريب السلع. وتاريخياً، لم تكن الحدود تُعامل كحاجز سياسي، بل كمساحة مرنة للتفاعل. إلى أن النظام العشائري في تلك المناطق خلق نوعاً من السيادة الأهلية التي كانت تتجاوز سلطة الدولة في كثير من الأحيان، مما أعاق بناء مؤسسات حدودية فعالة⁽²⁾.

التحولات السياسية وأثرها على الحدود العراقية - السورية (1920 - 2003)

1 - من الانتداب إلى الدولة الوطنية:

خضعت كل من العراق وسوريا بعد الحرب العالمية الأولى إلى نظام الانتداب، حيث أُخضع العراق للنفوذ البريطاني، وسوريا للنفوذ الفرنسي. وقد تميزت هذه المرحلة بتفاوت في تطور مؤسسات الدولة والجيش والأمن في كلا البلدين، ما انعكس على إدارة المناطق الحدودية. ظلت الحدود العراقية - السورية غير مؤهلة إدارياً وأمنياً، تُركت لحكم العشائر والسلطات المحلية. أن التداخل العشائري بين طرفي الحدود جعل من فرض السيادة الفعلية أمراً صعباً، حيث ظلت المناطق الحدودية بمثابة «جزر خارج نطاق السيطرة الرسمية»⁽³⁾.

وعلاوة على ذلك فقد عملت السلطات المنتدبة الفرنسية والبريطانية في سوريا والعراق على التوالي منذ 23 كانون الأول (ديسمبر) 1920 على وضع حدٍ للمنازعات وتأمين الحدود السورية العراقية، وعملاً تحديد حدود نفوذ الانتداب البريطاني في العراق بعد ضم الموصل ونفوذ الانتداب الفرنسي في سوريا، إلا أن خط الحدود كان يمر في وسط جبل سنجار ويقسمها

(1) أكرم حسين الهلالي، السياسة البريطانية في العراق وسوريا بين الحربين، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، 1998)، ص 94.

(2) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية المصدر السابق، ص 145.

(3) أكرم حسين الهلالي، المصدر السابق، ص 102.

على شطرين ونظراً لمطالبة الحكومة العراقية بضم جبل سنجار، أُجري استفتاء عام 1932 كانت نتيجته بجانب العراق على ضم الجبل في 5 آب (أغسطس) عام 1933 لذلك أصبح خط الحدود يبدأ من قرية خانك السفلى وينتهي جنوب خط التنف حيث ملتقى الحدود مع الأردن»⁽¹⁾.

وجرت بعض التفاهات التي من خلالها تقرر تقسيم الحدود على منطقتين الأولى (المنطقة الشمالية) وتشمل قضاء تلعفر في العراق وقضاء دير الزور في سوريا، والأخرى (المنطقة الغربية) وتشمل قضاء سنجار العراقي وما يقابله من لواء الحسكة السوري، إذ تقرر استمرار المباحثات بين موظفي الإدارة لدى العراق وسوريا، وإذا حصل اختلاف بينهما تحال القضية إلى سلطات اللواء في الموصل ودير الزور، وأن يجتمع الموظفون السوريون والعراقيون مرة واحدة كل شهرين مناوبة في الأقضية العراقية - السورية⁽²⁾.

وفي العام 1935 تم تشكيل هيئة خاصة لحسم الحوادث التي قد تقع على الحدود المشتركة للبلدين العراق وسوريا، وعقد الاتفاق بين الحكومتين العراقية والفرنسية ونص على تسوية الحوادث التي من شأنها أن تخل بالأمن في مناطق الحدود المنتشرة على طول امتداد الخط الدولي⁽³⁾. ولم يتوقف التعاون بين السلطات العراقية - السورية على مستويات تأمين الحدود وتشكيل الهيئات الخاصة، انما تعداها إلى عقد اتفاق حسن الجوار في نيسان (أبريل) 1937 لضمان سلامة الحدود والنقل والري والزراعة بين العشائر الرحل والحضر وفصل النزاعات التي تنشب بين البلدين⁽⁴⁾.

2 - مرحلة الجمهوريات القومية (1958 - 1979):

تميّزت هذه المرحلة بانتشار الفكر القومي العربي بوصفه الإطار الأيديولوجي المسيطر على الحياة السياسية في عدد من الدول العربية، ولا سيما العراق وسوريا. فقد تزامنت ثورة 14 تموز (يوليو) 1958، في العراق مع صعود التيارات القومية واليسارية في المنطقة، وكانت سوريا تسير في اتجاه مواز، إذ دخلت في وحدة اندماجية مع مصر بقيادة جمال عبد الناصر، لتشكل

(1) ظلال جواد كاظم وأحمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة، 2018، المجلد 1، العدد 27، ص 283 - 295.

(2) قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي، العلاقات العراقية - السورية 1958 - 1968، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة الموصل، 2005، ص 33.

(3) المصدر نفسه، ص 101.

(4) غير طه ياسين، العراق واشكالية الحدود مع دول الجوار دراسة تاريخية، مجلة التربية والعلم، المجلد 20، العدد 1، لسنة 2013، ص 131، ص 132.

الجمهورية العربية المتحدة (1958 - 1961)، وهو ما عكس انقسامًا مبكرًا في تصورات «الوحدة العربية» وعلى الرغم من تبني الطرفين العراقي والسوري لشعارات متشابهة كـ«الوحدة، الحرية، الاشتراكية»، إلا أن التباينات في الزعامة الإقليمية، والتوجهات الأيديولوجية، والتنافس على تمثيل المشروع القومي، أدت إلى تضارب المصالح القومية، مما فجّر توترات متكررة بين الطرفين. فقد رفض عبد الكريم قاسم الدخول في الوحدة الثلاثية مع مصر وسوريا، وبدلاً من ذلك تبني رؤية خاصة تتمحور حول «الوحدة الفدرالية»، ما أثار غضب القوميين والناصريين، ودفعهم إلى دعم محاولات الانقلاب عليه. وفي عقد الستينيات، ومع الانقسام الحاد الذي أصاب حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1966، إلى جناحين أحدهما سوري والآخر عراقي، تحولت العلاقات العراقية - السورية إلى نمط من الصراع الأيديولوجي والأمني غير المباشر. وبدأ كل من الطرفين باستخدام أدوات «الحرب الباردة العربية»، عبر دعم المعارضات المسلحة والإعلامية، واتهامات متبادلة بتهرب السلاح، وتأجيج الثورات الداخلية، خاصة في المناطق الحدودية ذات الطبيعة القبلية المفتوحة. وفي السياق نفسه، نجد أن منطقتي القائم العراقية والبوكمال السورية تحولتا إلى ساحة نشطة للصراع السياسي والدعائي، إذ استُخدما كمراكز لانطلاق المعارضين وترويج الحملات الإعلامية عبر الحدود⁽¹⁾. إذ نجد أن النزاع بين النظامين كان جزءاً من صراع أوسع على قيادة المشروع القومي العربي، حيث رأى كل طرف في الآخر تهديداً لشرعيته الثورية⁽²⁾.

وتؤكد اغلب المصادر الأجنبية⁽³⁾ أن ما يسمّى بـ«النزاعات البينية في النظام العربي الرسمي» كانت نتيجة حتمية لغياب مؤسسات إقليمية قادرة على تنظيم الخلافات، مما جعل الحدود المشتركة ممرات للصراع بدلاً من أن تكون فضاءات للتكامل. ومن المنظور الجيوبوليتيكي، فإن الحدود العراقية - السورية خلال هذه المرحلة لم تكن مجرد خطوط فاصلة، بل تحولت إلى واجهة صراع تمثل انعكاساً مباشراً للتنافس على الزعامة القومية، وتأثيراً حاسماً في ميزان القوة الإقليمي. فقد كانت تُستخدم للتحكم في تدفق الأشخاص والمعلومات والدعاية.

3 - الحرب العراقية - السورية وتجميد العلاقات:

تدهورت العلاقات العراقية - السورية في ثمانينيات القرن العشرين إلى أدنى مستوياتها،

(1) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية، المصدر السابق، ص 207 - 208.

(2) Seale, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study in Post - War Arab Politics*. Oxford University Press, 1965, p. 237.

(3) Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal Abd al- Nasir and His Rivals, 1958-1970*. Oxford University Press, 1971, p. 64.

بعدها وقفت سوريا إلى جانب إيران ضد العراق في حرب الخليج الأولى. أُغلقت الحدود رسمياً، وتم نشر قوات عراقية على طول الشريط الحدودي. وبالرغم من ذلك، استمرت بعض الأنشطة غير الشرعية عبر طرق بديلة. مما أدى إلى مرحلة مثلت بداية عسكرة الحدود، وتحويلها إلى خط دفاعي أكثر من كونها ممراً اقتصادياً⁽¹⁾.

4 - الاجتياح العراقي للكويت (1990) ومرحلة العزلة:

بعد التدخل العسكري العراقي في الكويت عام 1990، عانى العراق من عقوبات دولية شاملة (حصار)، وقد اتخذت سوريا موقفاً مناهضاً للنظام العراقي، وانخرطت في التحالف الدولي. ما جعل الحدود بين البلدين مشلولة تماماً، واستُخدمت لاحقاً من قبل المهربين وشبكات السوق السوداء لتوفير المواد الأساسية داخل العراق، وسمح انهيار الرقابة المركزية في تلك المرحلة بانتعاش اقتصاد الظل في المناطق الحدودية، وغالباً ما كانت تتم هذه العمليات بعلم أو مشاركة من أفراد في الأجهزة الأمنية⁽²⁾.

الأزمة السورية والتحديات الأمنية على الحدود العراقية - السورية (2011 - 2020):

على الرغم من أن البلدين توصلا إلى تفاهات مرحلية في السبعينيات بشأن المعابر الحدودية والتعاون الاقتصادي، لكن ومع مطلع الألفية الثالثة، زادت أهميتها الاستراتيجية في ظل الوجود الأميركي في العراق بعد 2003، حيث شكّلت منفذاً رئيسياً لحركة المقاتلين الأجانب نحو الداخل العراقي، وأسهم في ذلك العديد من الأسباب ومنها:

1 - انكماش الدولة المركزية وصعود التنظيمات المسلحة:

مثّلت الانتفاضة السورية عام 2011 نقطة تحول فارقة في تاريخ الحدود العراقية - السورية، إذ أدت إلى تراجع سلطة الدولة السورية، لا سيما في المحافظات الحدودية الشرقية كدير الزور والرققة. ما أوجد فراغاً أمنياً سرعان ما استغلته التنظيمات المسلحة. برز تنظيم داعش بوصفه الفاعل الأبرز على جانبي الحدود، إذ أعلن عام 2014 «دولة الخلافة» بين الموصل والرققة، ما ألغى عملياً أي معنى للحدود الدولية بين العراق وسوريا في تلك المرحلة. واستُخدمت مناطق مثل القائم - ألبوكمال كمعبر استراتيجي لتحرير المقاتلين، وتهريب

(1) Kanan Makiya, Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World, New York, 1993, PP.285 - 294.

(2) جاسم محمد العزاوي، المصدر السابق، ص 137 - 138.

النفط، وتخزين الأسلحة؛ وبالتالي نجد أن «داعش» استخدم الحدود العراقية - السورية كنقطة ارتكاز استراتيجية لربط أجنته المختلفة، وتحقيق مرونة في الانتشار والتنقل⁽¹⁾.

2 - الفواعل غير الدولية وتداخل السیادات:

بالتوازي مع تمدد داعش، برزت فواعل أخرى غير دولية أثرت في المشهد الحدودي، منها: الحشد الشعبي العراقي، الذي دخل إلى العمق السوري في إطار مكافحة «داعش»، وشارك في عمليات عسكرية داخل ألبوكمال. وعدت بعض الأطراف في سوريا والدول العربية أن الحشد جماعة مسلحة متحالفة مع إيران، استخدمت المنطقة بوصفها ممراً برياً استراتيجياً من طهران إلى بيروت. متناسية إنه قوة رسمية نظامية أثبتت قدرات قتالية عالية في الحفاظ على الدولة العراقية والسورية.

هكذا، تحولت الحدود العراقية - السورية إلى «نطاق سيادي مشترك»، تتداخل فيه السياسات والقرارات وتتقاطع فيه الإرادات⁽²⁾.

3 - تحديات إعادة السيطرة على الحدود:

بعد تحرير الموصل والرقعة من داعش، أعلنت الحكومتان العراقية والسورية عام 2019 إعادة فتح معبر القائم - ألبوكمال رسمياً. غير أن التحديات الأمنية ظلت قائمة، من أبرزها:

- نشاط خلايا داعش المتبقية في البادية الغربية.
 - التهديدات الجوية الإسرائيلية التي تستهدف مواقع إيرانية قرب الحدود.
 - غياب التنسيق الأمني المتكامل بين بغداد ودمشق.
- ويشير تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان إلى أن إعادة السيطرة الفعلية على الحدود تتطلب اتفاقاً ثنائياً أمنياً - استخباراتياً، وتطهيراً مؤسساتياً من الفصائل الموازية للدولة.

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الحدودية

تعتمد الحدود بين البلدين اقتصادياً، على الرعي والزراعة البسيطة والتجارة البينية مع نشاط ملحوظ للتجارة غير الرسمية والتهريب بسبب هشاشة الرقابة. اجتماعياً، يسودها النسيج القبلي الممتد على جانبي الحدود، ما يمنحها مرونة اجتماعية لكنه يزيد من تحديات

(1) Lister, C. *The Syrian Jihad: Al - Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency*. Oxford University Press. 2019. P. 77.

(2) Perthes, V. *The Political Economy of the Middle East*. Hurst Publishers. 2015. p. 142.

الأمن. ومع الأزمات الإقليمية، خاصة بعد 2011، تأثرت هذه المناطق بنزوح السكان وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما جعل تعزيز التنمية والأمن الحدودي ضرورة ملحة لاستقرارها.

1. النشاط الاقتصادي العابر للحدود قبل 2011:

قبل اندلاع الأزمة السورية، شهدت المناطق الحدودية بين العراق وسوريا نشاطاً اقتصادياً ملحوظاً، لا سيما عبر معبر القائم - ألبوكمال، الذي شكّل شرياناً تجارياً للسلع والمنتجات الزراعية والماشية والوقود. استفادت الأسواق المحلية في الأنبار والحسكة من هذا التبادل، وارتبطت به شبكات نقل وتخزين وتجارة منظمة وشبه منظمة. تجدر الإشارة إلى أن مناطق الحدود لم تكن فقط مناطق طرفية مهمشة، بل كانت في كثير من الأحيان أكثر حيوية من مراكز الدولة في ما يخص حركة السلع والتجار. كما ساعدت الروابط العشائرية في تسهيل التجارة العائلية عبر الحدود، حيث كانت بعض القرى الحدودية تعمل كوحدات اقتصادية متكاملة تتجاوز الحدود السياسية⁽¹⁾.

2 - التراجع الاقتصادي والقلق الاجتماعي بعد 2011

أدت الحرب السورية وتداعياتها إلى تدمير البنية التحتية في مدن مثل ألبوكمال، وانهيار شبه تام في الخدمات الأساسية، وغياب المؤسسات الحكومية، مما تسبب في نزوح واسع للسكان، وتراجع شبه كامل للنشاط التجاري المشروع. من الجانب العراقي، تأثرت مدينة الأنبار بشدة جراء سيطرة «داعش» والحرب ضده، مما أدى إلى توقف التجارة الحدودية، وتعطل بعض مشاريع الزراعة والنقل، وازدياد نسب البطالة والفقر، خاصة في المدن والقرى القريبة من الحدود إلى أن الاقتصاد غير الرسمي - الذي ازدهر سابقاً - تحول بعد 2014، إلى «اقتصاد تهديدي»، يعتمد على تجارة السلاح، والمخدرات، وابتزاز المدنيين من قبل جماعات مسلحة⁽²⁾.

3 - واقع المجتمع المحلي في ظل الهشاشة الأمنية:

عانى سكان المناطق الحدودية من هشاشة مزدوجة: يُعد الأمن من المرتكزات الأساسية في بناء المجتمعات واستقرارها، إذ يُفضي غيابه إلى حالة من الهشاشة المجتمعية واضطراب في الوظائف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي ظل تصاعد التهديدات الأمنية⁽³⁾، لاسيما

(1) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 202.

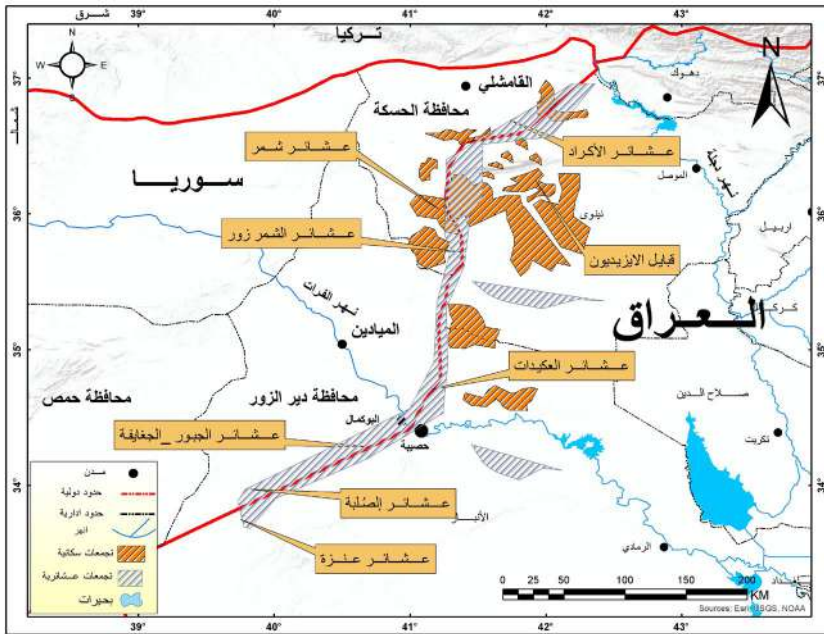
(2) جاسم محمد العزاوي، المصدر السابق، ص 143 - 144.

(3) تُظهر الخريطة رقم (45) مواقع القوات الأميركية وبعض القوات العراقية على طول الحدود العراقية - السورية، مع تركيز خاص على منطقتي القائم في العراق، ألبوكمال في سوريا اللتين تمثلان نقطة عبور استراتيجية بين البلدين. تبين الخريطة التوزيع المكاني للقوات، حيث تنتشر القوات الأميركية في بعض القواعد والمواقع الحدودية. ينظر:

في المناطق الحدودية أو الهامشية، تبرز أزمة ما يُعرف بـ«الهشاشة الأمنية» بوصفها حالة مركبة تؤثر في بنية المجتمع المحلي، وتُضعف من قدرته على التماسك والتعافي. وتُفضي هذه الهشاشة إلى تفكك الروابط التقليدية، وانتشار أنماط من الاقتصاد غير الرسمي، وتراجع في سلطة القانون لصالح سلطات موازية (قبلية، دينية، أو عسكرية⁽¹⁾).

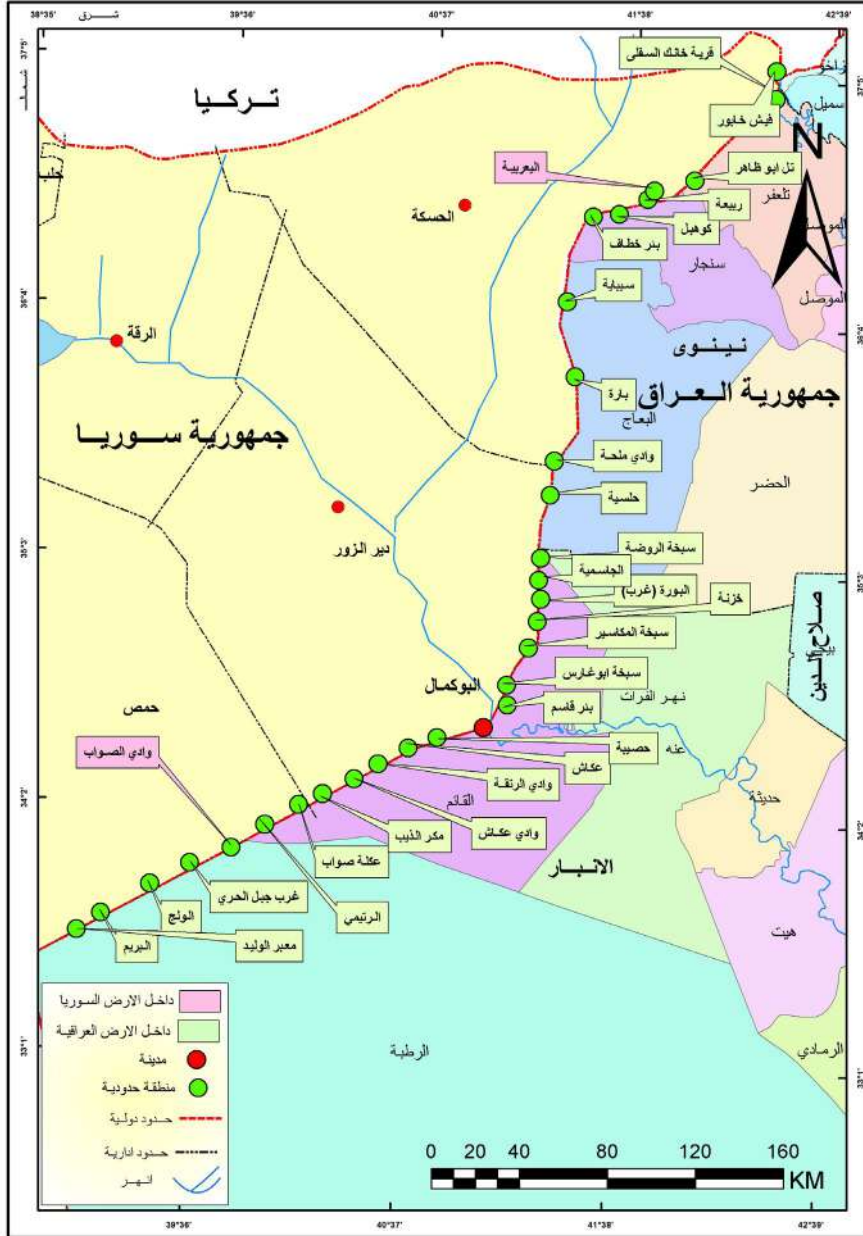
إن دراسة واقع المجتمع المحلي في ظل الهشاشة الأمنية يتطلب مقارنة متعددة الأبعاد؛ تشمل التحليل الاجتماعي، والجغرافيا السياسية، والدور الوظيفي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ويكمن الإشكال في فهم كيف تؤثر الهشاشة الأمنية في تشكيل أنماط السلوك الاجتماعي، وفي إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، خاصة في البيئات التي تعاني من صراعات أو ضعف في مؤسسات الضبط⁽²⁾.

خريطة رقم (43) الحدود الدولية العراقية السورية موضحة عليها التوزيع العشائري

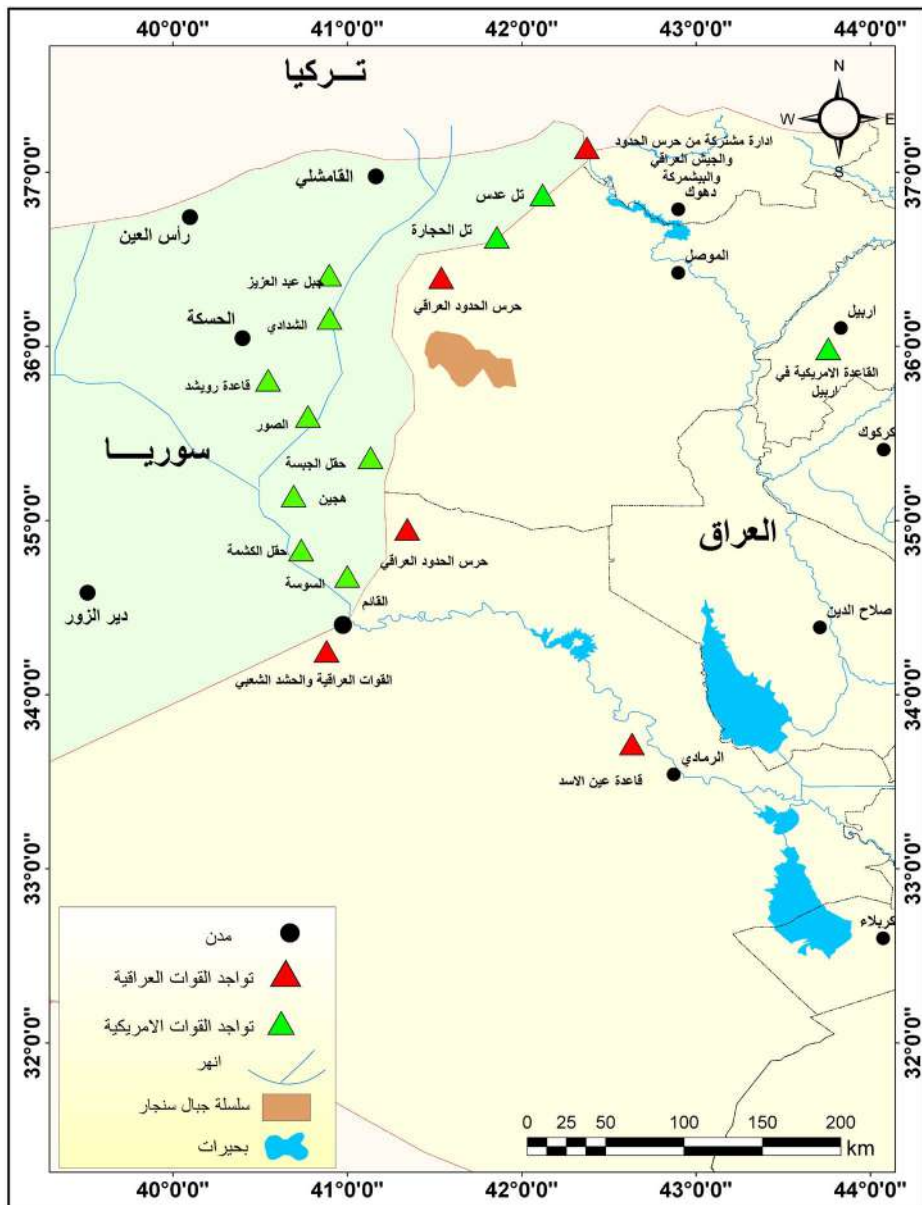


- Knights, M. (2020). *U.S. troops and Iranian - backed militias near the Iraqi - Syrian border.* Policy Watch No. 3318. Washington Institute for Near East Policy. Retrieved from [https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis] (https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis)
- (1) خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير (طبعة موسعة مع مستقبل العراق)، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2006)، ص 268 - 271.
- (2) وليد عبد الحي، المجتمع والدولة في الوطن العربي: دراسة في جدلية الأمن والهوية، (دار الفكر: دمشق، 2016)، ص. 89.

خريطة رقم (44) الحدود الدولية العراقية السورية موضحة عليها توزيع البلدات الحدودية



خريطة رقم (45) الحدود الدولية العراقية السورية موضحة عليها توزيع القوات العراقية والأمريكية للفترة 2014 - 2017



- أ - غياب الحماية من الدولة
- ب - الخضوع لسلطة أمراء الحرب، وأدى ذلك إلى:
- اضطراب في الهوية والانتماء لدى بعض الفئات الشبابية زيادة نسبة الأمية والتسرب من المدارس نتيجة النزوح والفقر.
- تراجع الخدمات الصحية والتعليمية إلى مستويات خطيرة.
- إذ تعد الحدود كفضاء مهمّش إلى أن المجتمعات الحدودية فقدت الثقة بالمركز، وطوّرت آليات محلية للبقاء، منها التحالفات العشائرية، أو التعاون مع سلطات الأمر الواقع⁽¹⁾.

رؤى لتطوير الحدود العراقية - السورية والمشاريع المستقبلية

ترتبط التجارة والنشاطات الاقتصادية بالعديد من العوامل، أهمها طرق النقل بصورة كبيرة، والتفاهات السياسية بين الدول بشكل أكبر. ويرتكز التطوير الاقتصادي على جوانب متعددة ومنها:

1 - أهمية تطوير الحدود في السياق الجيوسياسي:

في الحالة العراقية - السورية، فإن تطوير الحدود لا يُعد فقط أداة للأمن، بل يُمثّل محوراً لإعادة التوازن الإقليمي والاندماج الاقتصادي. إن المناطق الحدودية في الشرق الأوسط إذا ما تم دمجها ضمن مشاريع تنمية إقليمية، يمكن أن تتحول من نقاط ضعف إلى نقاط جذب استثماري وتبادل حضاري⁽²⁾.

2 - إعادة تأهيل البنى التحتية والمعابر الرسمية:

من أبرز الخطوات العاجلة لتطوير الحدود العراقية - السورية:

- إعادة إعمار معبر القائم - ألبوكمال وتحديث تجهيزاته الفنية والجمركية.
- ربط المعابر بشبكات السكك الحديدية والطرق السريعة داخل العراق وسوريا -
- إنشاء مراكز لوجستية حديثة لتخزين وتوزيع البضائع.

(1) عمار شريف كاظم العظموي، الحدود العراقية السورية: دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 2007، ص 16 - 19.

(2) ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، برنامج لمستقبل العراق، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2005)، ص 183 - 186.

وهكذا، أن تطوير المعابر لا يرتبط فقط بالبنية التحتية، بل يحتاج إلى شراكة أمنية - اقتصادية بين بغداد ودمشق⁽¹⁾.

3 - إنشاء منطقة اقتصادية حدودية مشتركة:

تقترح العديد من الدراسات إنشاء منطقة صناعية وتجارية حرة على جانبي الحدود تشمل:

- مصانع تحويلية ومعامل تغليف للمنتجات الزراعية والحيوانية.
- مراكز جمركية موحدة لتسهيل حركة التصدير والاستيراد.
- حاضنات أعمال لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأنبار ودير الزور. إلى أن إقامة منطقة صناعية حدودية تشكل وسيلة فعالة لتوطين التنمية، وتخفيف الضغط عن المدن المركزية، وخلق فرص عمل محلية⁽²⁾.

4 - التعاون الأمني - الاستخباراتي الثنائي:

لا يمكن لأي مشروع تنموي أن يستقر ما لم تُؤمن الحدود أمنياً. لذلك، يجب:

- توقيع بروتوكولات أمنية مشتركة بين وزارتي الدفاع والداخلية في البلدين
- تشكيل غرف تنسيق ميداني بين وحدات الجيش وحرس الحدود.
- تبادل المعلومات الاستخبارية حول الجماعات المسلحة والخلايا النائمة.
- ومن الأهمية بمكان القول أن، استقرار الحدود في المشرق يحتاج إلى «سياسات دمج أمني إقليمي وليس فقط ردع عسكري منفرد»⁽³⁾.

5. إشراك المجتمع المحلي في مشاريع التنمية:

لا يمكن استدامة أي تطوير حدودي دون دمج السكان المحليين في التخطيط والتنفيذ من خلال:

- برامج تدريب مهني للشباب في مناطق القائم والبوكمال.
- تمويل مشاريع زراعية صغيرة بالتعاون مع منظمات التنمية.

(1) معهد الشرق الأوسط، تقرير تطوير معابر العراق وسوريا، (بيروت، 2019)، ص 58.

(2) للمزيد من التفاصيل يُنظر: علي ياسين عبد الله، التوجهات الحديثة في الإستراتيجية بين (العراق سوريا تركيا)، مجلة دبالى للبحوث الانسانية، العدد 1 (38) 2009.

(3) Luizard, P. - J. Syria and Iraq: Regional Security and Political Change. Palgrave Macmillan. 2006. p. 176.

- تعزيز التعليم والخدمات الصحية كجزء من البنية الداعمة للأمن الاجتماعي.
- المواطن الحدودي هو خط الدفاع الأول، لا العسكر»، مما يستدعي بناء ثقة بين السكان والدولة عبر الاقتصاد والخدمات⁽¹⁾.

الخاتمة

تُعدّ الحدود العراقية مع كلٍّ من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، واحدة من الملفات الحساسة والمتشابكة في الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، فهي لم تكن مجرد خطوط فاصلة جغرافية، بل مثّلت عبر التاريخ مساحات تماسّ ونفوذ بين مشاريع دولية وإقليمية متنافسة، وشهدت تحولات حادة نتيجة للتغيرات السياسية التي رافقت فترات الاحتلال، والاستقلال، وتشكيل الدولة الوطنية الحديثة.

لقد أظهر هذا الفصل أنّ ترسيم الحدود لم يكن مجرد فعل إداري تقني، بل جاء محمّلاً على إرث من التناقضات الاستعمارية، والمصالح الجيوسياسية، والتحالفات المتبدّلة. وبينما اكتسبت العلاقة مع الأردن بُعداً استراتيجياً بوصفه منفذاً برياً واقتصادياً مهماً للعراق، ظلت العلاقة مع سوريا مرهونة بموازين القوى الإقليمية، والتجاذبات السياسية، وتقاطعات الأمن والمصالح المشتركة.

التوصيات:

- تعزيز التكامل الحدودي فمن الضروري تطوير مشاريع تنمية واقتصادية مشتركة في المناطق الحدودية، بما يُسهم في تحقيق الاستقرار ويوظّف الحدود كجسور للتعاون لا كمصدر للتوتر.
- تفعيل الدبلوماسية الحدودية، إذ ينبغي على العراق أن يعتمد دبلوماسية نشطة لتسوية المسائل العالقة، وتثبيت الاتفاقيات السابقة، بما ينسجم مع القانون الدولي ويضمن سيادة الدولة.
- الاستثمار في البنية التحتية الحدودية: يُستحسن أن تتبنى الحكومة العراقية خطة متكاملة لتأهيل المنافذ البرية، وتسهيل حركة التجارة والعبور، مع الأردن وسوريا، لما لها من أهمية اقتصادية وجيوسياسية.

(1) جاسم محمد العزاوي، المصدر السابق، ص 151 - 152.

- بناء آليات أمنية مشتركة اذ توصي الدراسة بإنشاء غرف تنسيق أمني مشتركة لضبط الحدود، ومكافحة التهريب والإرهاب، بما يُعزز أمن العراق وجيرانه.
 - إعادة قراءة التاريخ الحدودي: يُستحسن دعم دراسات تاريخية معمّقة لإعادة تقييم مسار الترسيم والاتفاقيات السابقة، بما يفتح أفقاً لفهم أدقّ للعوامل التي صنعت الواقع الحدودي الراهن.
- ختاماً، إنّ استقرار الحدود العراقية مع جيرانها العرب لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن مشروع وطني شامل يعيد تعريف العلاقة مع الجوار على أساس المصالح المتبادلة، والاحترام المتبادل، والانطلاق من مبدأ أنّ الأمن الحدودي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل. وبين الإرث التاريخي، وتعقيدات الجغرافيا، وتحديات الحاضر، يظل الأفق مفتوحاً نحو إعادة تشكيل هذه العلاقات إلى أسس من التعاون والتنمية والتكامل الإقليمي.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- أحمد العتوم، الاتفاقيات الدولية وترسيم الحدود العربية الحديثة. مجلة دراسات الشرق الأوسط، 32(1)، 2010.
- أحمد النعيمي، الأردن والعراق: الشراكة الحدودية في زمن الحصار، عمان: دار الرأي، 2002.
- أكرم حسين الهاللي، السياسة البريطانية في العراق وسوريا بين الحربين، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998.
- تشريعات الأردن، معاهدة الحدود الدولية بين الاردن والعراق لسنة 1984
<https://2u.pw/l3fB5c>
- جريدة الرأي الأردنية، تقرير بعنوان: «مشروع المنطقة الاقتصادية بين الأردن والعراق: تكامل اقتصادي واستثمار مشترك»، عدد 17 حزيران 2017.
- جون ألترمان، الحدود كأدوات جيوبوليتيكية في الشرق الأوسط، ترجمة، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2004.
- حسن صبري، الاتفاقيات الدولية وأثرها في الوطن العربي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.
- حسين علاوي، «الرؤية الإستراتيجية للعلاقات العراقية الأردنية»، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 34، 2021.
- حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الجزء 1، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1991.
- خالد النجار، الاقتصاد الموازي وتأثيره على الأمن في المناطق الحدودية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد 18، 2003.

- خطاب سعد محييميد الجبوري، الحدود العراقية الأردنية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية - جامعة تكريت، 2005.
- خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير (طبعة موسعة مع مستقبل العراق)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- رغيد الصلح، الحدود في المشرق العربي: جدلية الإرث العثماني والاستعمار البريطاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لا. ت.
- عمار شريف كاظم العظماوي، الحدود العراقية السورية: دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد، 2007، ص 16 - 19.
- شاكر محمود الدليمي، القبائل والحدود في بادية العراق الغربية، جامعة بغداد - كلية الآداب. 1985.
- طه عبد الرحمن الحاج، الحدود السياسية في الوطن العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، دمشق: دار الفكر، 2005.
- ظلال جواد كاظم وأحمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة، 2018، المجلد 1، العدد 27.
- عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ العراق الاقتصادي الاجتماعي، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1982.
- عصمت إبراهيم، جغرافية الحدود السياسية في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة، 2007.
- علي محافظة، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1900 - 1959) عمان: دار الشروق، 1986.
- علي محمد الزيدان، الآثار الاجتماعية للعقوبات على سكان الحدود العراقية الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 14، 2001.

- علي ياسين عبد الله، التوجهات الحديثة في الإستراتيجية بين (العراق سوريا تركيا)، مجلة دىالى للبحوث الانسانية، العدد 1 (38) 2009.
- عمار شريف كاظم العظماوي، الحدود العراقية - السورية دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2007.
- غسان العطية، العراق والتحول الإقليمي: تحديات السياسة والاقتصاد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- فاضل حسين، سايكس - بيكو ومسألة الحدود العراقي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1983.
- فهد المنصور، الحدود والهوية في العراق: دراسات ميدانية، بغداد: دار الشرق، 1999.
- فواز الشوبكي، المنطقة الحرة الأردنية العراقية: تحديات وآفاق، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2020.
- قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي، العلاقات العراقية - السورية 1958 - 1968، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة الموصل، 2005.
- كمال عبد الله الجبوري، الحدود السياسية في الوطن العربي: دراسة جغرافية - سياسية، بغداد: دار الحكمة، 1990.
- محمد الصالح، الاقتصاد العراقي في ظل الحصار الدولي (1990 - 2000)، بغداد: دار الجاحظ، 2000.
- محمد جابر يونس، تطور الحدود السياسية للدول العربية بعد الحرب العالمية الأولى. جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، 2012، ج 102 العدد (4).
- محمد جمال باروت، الحدود والقبائل في المشرق العربي بعد سايكس بيكو، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- مصطفى الخالدي، إشكاليات الحدود في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- معهد الشرق الأوسط، تقرير تطوير معابر العراق وسوريا، بيروت، 2019.

- ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، برنامج لمستقبل العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- نمير طه ياسين، العراق وإشكالية الحدود مع دول الجوار دراسة تاريخية، مجلة التربية والعلم، المجلد 20، العدد 1، لسنة 2013.
- وزارة النفط العراقية، خطة التصدير الاستراتيجي للعراق 2020 - 2025، بغداد: دائرة الدراسات والتخطيط - وزارة النفط، 2020.
- وليد عبد الحي، المجتمع والدولة في الوطن العربي: دراسة في جدلية الأمن والهوية، دمشق: دار الفكر، 2016.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Al - Marasshi, Marr, P, the modern history of Iraq, Westview, press, 2017.
- Alterman, Jon B. Iraq and the Arabs: The Future of Regional Integration. Washington, DC: CSIS Press, 2004.
- analysis] (<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis>)
- Bengio, O. Saddam's Word: Political Discourse in Iraq. Oxford University Press. 1998.
- Fieldhouse, D. K. Western Imperialism in the Middle East 1914 - 1958. Oxford University Press. 2006.
- from [<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis>]
- Gerard, P. U.S. Security Cooperation with Jordan: Post 9/11 Dynamics. Middle East Review of International Affairs, 8(3).2004.
- Kerr, Malcolm H. The Arab Cold War: Gamal Abd al - Nasir and His Rivals, 1958 - 1970. Oxford University Press.
- Knights, M. (2020). *U.S. troops and Iranian - backed militias near the

- Iraqi - Syrian border.* Policy Watch No. 3318. Washington Institute for Near East Policy. Retrieved
- Lister, C. The Syrian Jihad: Al - Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency. Oxford University Press. 2019.
 - Luizard, P. - J. Syria and Iraq: Regional Security and Political Change. Palgrave Macmillan. 2006.
 - Kanan Makiya, Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World, New York, 1993.
 - Munson, H. Islam and Revolution in the Middle East. Yale University Press. 2013.
 - Perthes, V. The Political Economy of the Middle East. Hurst Publishers. 2015.
 - Seale, Patrick. The Struggle for Syria: A Study in Post - War Arab Politics. Oxford University Press, 1965.
 - Tucker, S. C. The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan, and Iraq Conflicts. ABC - CLIO. (2011).
 - UNSCR 986. United Nations Security Council Resolution 986 (Oil - for - Food Programme). United Nations Archives. 1995

الفصل السابع

إدارة الحدود الذكية وإمكانية استفادة العراق من التجارب الدولية

أ.د. نوار جليل هاشم⁽¹⁾

مدخل

شهد مفهوم إدارة الحدود تحولاً مهماً فرضته التفاعلات المعقدة بين متطلبات الأمن القومي وضرورات العولمة والتجارة الدولية. وفي عصرنا هذا، لم تعد الحدود مجرد خطوط ترسيم جغرافية جامدة، بل أضحت منظومات ديناميكية تتطلب التوازن بين منع التهديدات العابرة للحدود وتسهيل الحركة المشروعة للأفراد والبضائع. ومع الثورة الرقمية ودخولنا لعصر الذكاء الاصطناعي (AI)، برز مفهوم الحدود الذكية كخيار استراتيجي يعتمد على التقنيات البيو - مترية، والتحليلات التنبؤية، وأنظمة الاستشعار المتقدمة لرفع كفاءة السيطرة وتحذير المنظومات الأمنية في الوقت المناسب.

في هذا الفصل، سنقوم ببحث الأطر النظرية والإجرائية لإدارة الحدود الذكية والامتكاملة، مع الخوض في التحديات الأمنية والاقتصادية والأخلاقية المرتبطة بتطبيقها. كما نقوم برصد تجارب إقليمية وعالمية مختلفة (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأفريقي، والسعودية) لمعرفة أفضل الممارسات في بناء منظومات أمنية متطورة واستخلاص التجارب النافعة.

وتأتي أهمية هذا الفصل من تمحوره حول العراق وضرورة استفادته من هذه التجارب. فالعراق يواجه تحديات أمنية وجغرافية معقدة تتطلب الانتقال من الأساليب التقليدية إلى نماذج ذكية فاعلة. ويهدف هذا الفصل تقديم مادة يمكن أن تكون مدخل تحليلي يبحث في إمكانية استفادة المنظومة الحدودية العراقية من هذه التجارب

(1) كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية.

الدولية، عبر تبني استراتيجية وطنية متكاملة توازن بين صون السيادة الوطنية ودعم الاستقرار والتنمية.

أولاً: في مفهوم إدارة الحدود

عند الحديث عن إدارة الحدود، يجب الأخذ بعين الاعتبار التحول الكبير الذي شهدته الحدود على مر السنين، حيث تكيّفت مع التفاعل المعقد بين العولمة والأمن وحقوق الأفراد. تقليدياً، كان يُنظر إلى الحدود على أنها خطوط ترسيم صارمة، مصممة للتحكم في تدفق الأشخاص والبضائع، وفرض السيادة الوطنية، وتوفير الأمن. ومع ذلك، فإن ظهور الاتحادات الجمركية والتكتلات الاقتصادية تطلّب اتباع نهج أكثر مرونة في مراقبة الحدود، وهو نهج يوازن بين الحاجة إلى الأمن وضرورات التجارة الحرة والتنقل⁽¹⁾. وتعود أهمية إدارة الحدود الى عدد من الأسباب، بعضها خارجي وبعضها الآخر داخلي، من أبرزها: (1) الاندماج في الحركة العولمية، (2) تصدع الدولة الوطنية المركزية، (3) التحول من الصراع على «خطوط الحدود» إلى الصراع على مناطق الحدود، (4) الإدارة المزدوجة لأمن المناطق الحدودية، (5) تبلور نمط الاقتصادات الحدودية، (6) تغير اتجاهات العلاقة بين الجهات الأمنية وعصابات التهريب، (7) تزايد الفجوات التنموية (داخل وبين الدول)⁽²⁾.

ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، فإن إدارة الحدود تحدد بشكل فعال الحدود الإقليمية للدولة التي يجب تأمينها وجعلها آمنة لصالح الأمن الداخلي، والذي يحدد بدوره سيادة الدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القانونية تجاه أولئك الذين ينتمون إليها، فيما يتعلق بكيفية إيقاف الأشخاص المحظورين والمواد الضارة والمهربة⁽³⁾. لذا، فإن إدارة الحدود هي وظيفة أنواع الأنظمة المعمول بها لغرض الحفاظ على إدارة الحدود؛ وتشمل الإدارة الروتينية التي يجب القيام بها عند الحدود وفي المناطق

(1) التحكم في الحدود: تعديلات مراقبة الحدود في عصر الاتحادات الجمركية كإيطاليا فاستر، 9 كانون الأول/ديسمبر 2025:

<https://shortlink.uk/1m99B>

(2) يُنظر:

محمد عز العرب، الحدود السائبة: المشاكل المستعصية لضبط الحدود بالشرق الأوسط، دورية (اتجاهات

الأحداث)، العدد 1، 2014

(3) المصدر نفسه، ص 207

الحدودية. وتعتمد إدارة الحدود بشكل عام على وكالات المراقبة الحكومية مثل قوات الهجرة والجمارك والشرطة لضمان التدفق القانوني للموارد البشرية والاقتصادية⁽¹⁾.

يتبنى هذا المنظور الأممي رؤية أكثر اتساعاً للحدود، حيث يقدم مفهوم إدارة الحدود، الذي يخلق توازناً بين الأمن والتدفق المشروع للأشخاص والسلع. ويستند هذا المفهوم إلى فهم وجود توتر بين الحاجة إلى منع الأشخاص وبين السلع غير المرغوب فيهم من عبور الحدود. ويقترح هذا المنظور فرصاً لتعزيز الأمن مع تحسين تدفق المسافرين والسلع المشروعة في نفس الوقت من خلال السياسات والبرامج واللوائح والأنشطة الوطنية. وينبغي أن تخدم المبادئ الثلاثة التي سيرد ذكرها الآن في توجيه الجهود الرامية إلى تطوير التوازن الدقيق المتأصل في إدارة الحدود: أولاً، ينبغي النظر في دمج الأمن والتدفق المشروع للأشخاص والتجارة في أي نظام لإدارة الحدود؛ فتصميم وبناء إدارة الحدود في الأنظمة يكون أكثر فعالية وكفاءة عندما يتم دمجها بالكامل في أنشطة الحدود. ثانياً، ينبغي تطوير نهج متكامل لإدارة الحدود، ولن يكون الهيكل المادي أو المفهوم التشغيلي كافياً؛ بل إن النظام الشامل المتكامل؛ والتخطيط؛ والمعدات المناسبة؛ والتدريب والتمارين ضرورية لإدارة الحدود. وأخيراً، يتطلب نظام إدارة الحدود إنشاء وحدة الجهود عبر جميع الحكومات ذات الصلة. وفي المجمل فإن إدارة الحدود هي عملية معقدة تتطلب تعاون أصحاب المصلحة الوطنيين وغير الحكوميين الذين يتحملون مسؤوليات أو مصالح فيما يحدث على الحدود الوطنية⁽²⁾.

ومن ثم، فإن صميم عمل أنظمة إدارة الحدود للدول يكمن في الرغبة في تحقيق التوازن بين هدفين متناقضين على ما يبدو: منع وتقليص التهديدات الأمنية عبر الحدود من ناحية، وتسهيل حركة السلع والأشخاص لتحسين التجارة من ناحية أخرى. وبالتالي فإن إدارة الحدود تشمل تقاطع مصالح التنقل والأمن. وعلى سبيل المثال، شملت في السنوات الأخيرة قضايا الأمن في جنوب إفريقيا الإرهاب والتطرف (كما يحدث حالياً في الأجزاء الشمالية من موزمبيق) الجرائم العابرة للحدود الوطنية مثل الإتجار بالبشر، وتجارة المخدرات، وسرقة الماشية، وغيرها. وبذا، فإن تحقيق التوازن الجيد بين أهداف الأمن والتنقل يعتمد على سياسات وممارسات إدارة الحدود الفعالة في المجالات الرئيسية

(1) المصدر نفسه، ص 212

(2) Daniel M. Gerstein et al, Managing International Borders :Balancing Security with the Licit Flow of People and Goods, (RAND Corporation, 2018), pp. 1 - 2

لإدارة الهوية، وأنظمة معلومات إدارة الحدود، والإدارة المتكاملة للحدود، وإدارة الحدود الإنسانية⁽¹⁾.

شهد مفهوم ادارة الحدود تطوراً لافتاً بعد دخول التكنولوجيا على خط هذا المفهوم. تمثل هذا التطور بظهور **مفهوم الحدود الذكية** والتي تم استخدامه لأول مرة عام 2001 في اتفاقية بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث تم تحديد مجالات التطوير والتعاون حول إنشاء حدود ذكية من خلال استخدام البيانات البيو - مترية للأفراد والمرافق المشتركة وتبادل البيانات الجمركية للسلع، فيما أعلن الاتحاد الاوروبي عن برنامجه الخاص بالحدود الذكية في عام 2013 والذي يركز على استخدام التكنولوجيا والبيانات البيو - مترية لتسهيل حركة الأشخاص عبر حدود منطقة شنغن الخارجية، ويتضمن عناصر وآليات مختلفة مثل (برنامج المسافرين المسجل). ويمكن القول ان مفهوم الحدود الذكية الذي ينطوي على استخدام التكنولوجيا الحديثة وادارة المخاطر والتعاون المحلي والدولي واستخدام أحدث المعايير الدولية لإنشاء حدود آمنة، باعتبار ان الافراد والسلع يحملون مخاطر مختلفة، يجب ان يتم ادارتها بشكل محدد ومختلف عن آلية الحدود التقليدية⁽²⁾.

يمثل تكامل تدابير مراقبة الحدود الذكية نسيجاً معقداً من التحديات والفرص التي تواجهها الدول في العصر الحديث، وبينما تسعى الدول إلى تبسيط عمليات الجمارك والهجرة، يتعين عليها أن توازن بين ضرورات الأمن والكفاءة وتسهيل التجارة والسفر المشروعين. وقد أدى ظهور الاتحادات الجمركية إلى زيادة تعقيد هذا المشهد، مما استلزم إجراء تعديلات على النماذج التقليدية لمراقبة الحدود. ويمكن مناقشة الفرص والتحديات هذه على النحو الآتي:

التحديات الأمنية: إن الاهتمام الأساسي في مراقبة الحدود هو الحفاظ على الأمن القومي، إذ يجب أن تكون الأنظمة المتكاملة قوية بالقدر الكافي لمنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ودخول البضائع المهربة. على سبيل المثال، واجهت منطقة شنغن في أوروبا انتقادات بسبب ثغرات أمنية محسوسة، مما أدى إلى ظهور دعوات لفرض ضوابط أقوى على الحدود الخارجية وتبادل المعلومات الاستخبارية. فضلاً عن ذلك، يظل خطر اختراق البيانات من أهم مثالب الحدود الذكية؛ إذ إن الحدود الذكية تعتمد على البيانات الضخمة والحيوية، مثل جمع

(1) State of Border and Movements, (A Policy Brief, Southern Africa Trust, June 2021). p. 1

(2) يُنظر: سحقي سمر، الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجاً، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، (العدد 15، 2021). ينظر أيضاً: صالح زياني، العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، (العدد 5، 2010)، ص 68

معلومات بصمات الأصابع وشبكية العين من قبل وكالات أمن الحدود في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، تم الإبلاغ في حزيران/يونيو 2019 عن انتهاك قاعدة بيانات هيئة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة⁽¹⁾.

العجز عن منع صراعات الحدود: على الرغم من المزايا العديدة لتقنيات الحدود الذكية، فإنها لا تجعل الصراع الحدودي أو الهجمات المباشرة من قبل الأعداء أقل احتمالاً؛ ففي عصر الهجمات الإلكترونية والأخبار المزيفة وهجمات الطائرات من دون طيار، يمكن لأطراف ثالثة، بما في ذلك الإرهابيون، ضرب أي مكان في العالم⁽²⁾.

التقدم التكنولوجي: تنشأ الفرص مع اعتماد أحدث التقنيات مثل القياسات الحيوية والمراقبة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز دقة التحقق من الهوية وتقييم المخاطر. فمثلاً إن استخدام الكيان الإسرائيلي للبيانات البيو - مترية على حدودها هو بمثابة شهادة على الفعالية المحتملة لهذه التقنيات.

الآثار الاقتصادية: تعتبر المراقبة الفعالة للحدود أمراً بالغ الأهمية للتشغيل السلس للاتحادات الجمركية. ويمكن أن يكون للتأخير تداعيات اقتصادية كبيرة. ويهدف تنفيذ نظام النافذة الواحدة في دول مثل دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، على سبيل المثال، إلى تسريع عملية التخليص، وبالتالي تعزيز كفاءة التجارة.

اعتبارات حقوق الإنسان: قد تؤدي الضوابط الحدودية الأكثر صرامة إلى إثارة المخاوف بشأن معاملة المهاجرين وطالبي اللجوء. وتدعو منظمات مثل منظمة العفو الدولية إلى إيجاد توازن بين الأمن والمعاملة الإنسانية للأفراد، كما يتضح من الجدل الدائر حول مراكز المعالجة الخارجية في أستراليا⁽³⁾.

تنسيق السياسات: يعتمد نجاح المراقبة المتكاملة للحدود على تنسيق السياسات عبر الدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية. ويسعى نظام اللجوء المشترك للاتحاد الأوروبي إلى توحيد إجراءات اللجوء، على الرغم من أنه يواجه تحديات في تحقيق التوحيد.

(1) كلاوس دودز، كيف تُعيد الجغرافيا تشكيل حروب المستقبل؟، عرض انترريجونا للتحليلات الاستراتيجية: 32022/1/https://www.interregional.com/article/

(2) المصدر نفسه.

(3) يُنظر: كيف تحدث منظمة العفو الدولية ثورة في تحسين CVR، فاستر كابيتال، 29 كانون الأول/ديسمبر 2025:

ومن منظور اقتصادي، تقوم الاتحادات الجمركية بإلغاء التعريفات الجمركية وإنشاء تعريفات خارجية مشتركة (CET). ومن وجهة نظر أمنية، تتطلب الاتحادات الجمركية تعزيز التعاون بين وكالات مراقبة الحدود. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين تبادل المعلومات والعمليات المشتركة لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر والجرائم الأخرى العابرة للحدود⁽¹⁾.

في هذا السياق، نفذ الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا (SACU) العديد من المبادرات لتعزيز أمن الحدود ومكافحة أنشطة التجارة غير المشروعة. وتمثل الاتحادات الجمركية خطوة مهمة في التكامل الاقتصادي، وغالباً ما تؤدي إلى زيادة كفاءة التجارة والحركة. وقد استلزم ظهور الاتحادات الجمركية اعتماد تقنيات متطورة لإدارة التوازن الدقيق بين الحدود المفتوحة داخل الاتحاد والحماية القوية ضد التهديدات الخارجية⁽²⁾. علاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي ظهور الاتحادات الجمركية والاتفاقيات الإقليمية إلى إعادة تشكيل المفاهيم التقليدية للسيادة والسلامة الإقليمية، مما يؤدي إلى نهج أكثر تعاوناً وتكاملاً في السيطرة على الحدود. من الأمثلة التي تسلط الضوء على هذه الأفكار هو (منطقة شنغن) التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي طبقت سياسات وتقنيات مشتركة لإدارة حدودها الخارجية. والمثال الآخر هو استخدام البوابات الإلكترونية في المطارات مثل مطار دبي الدولي، والتي تسمح للمسافرين بالتخليص للهجرة باستخدام التحقق البيو - متري. ويُتوقع للعقد القادم أن تتميز إدارة الحدود بتوازن دقيق بين تسهيل الحركة المشروعة وضمان الأمن الوطني. وسيكون اعتماد التكنولوجيات الجديدة، إلى جانب التعاون الدولي، حاسماً في تحقيق هذا التوازن. ومع هذه التغييرات، سيكون من الضروري أن تظل وكالات الحدود مرنة ومستجيبة للبيئة العالمية الديناميكية⁽³⁾.

التصور العام والثقة: يعد الحصول على الدعم العام لمبادرات مراقبة الحدود المتكاملة أمراً ضرورياً. ومن الممكن أن تؤدي الأخطاء إلى فقدان الثقة، كما في رد الفعل العنيف ضد أساليب الفحص التدخلية التي تتبعها إدارة أمن النقل الأمريكية.

التكلفة المرتفعة: تتطلب تقنية الحدود الذكية مبالغ ضخمة من أجل تصنيع أو

(1) يُنظر: ما وراء الحدود: دور الاتحادات الجمركية في تعزيز التجارة، فاستر كابيتال، 15 كانون الأول/ديسمبر 2025:

<https://shortlink.uk/1m98a>

(2) التحكم في الحدود، المصدر السابق.

(3) المصدر نفسه.

اقتناء الأجهزة الرقمية المتطورة والمستخدمة في تأمين الحدود، إضافة الى تكلفة تكوين مستخدميها، وهذا ما يقف كعائق أمام الدول الفقيرة في تطبيق الحدود الذكية، وتبقى هذه الآلية متاحة فقط للدول الغنية⁽¹⁾.

يعد تكامل مراقبة الحدود مجالاً ديناميكياً يتميز بقدرته على إحداث ثورة في العلاقات الدولية والتجارة. ومع ذلك، فإنه يتطلب دراسة متأنية لمجموعة واسعة من العوامل، من الابتكار التكنولوجي إلى المعايير الأخلاقية. وتؤكد الأمثلة المذكورة تعقيدات العالم الحقيقي والحاجة إلى نهج دقيق لإصلاح أنظمة مراقبة الحدود⁽²⁾.

ومع ذلك، يجب النظر إلى هذه الخيارات على أنها تعزز بعضها البعض بدلاً من كونها أولويات متنافسة. ومع ذلك، يمكن لإدارة الحدود الفعّالة أن تساعد الدول والتجمعات الإقليمية على تحقيق نهج أكثر توازناً يعزز أمنها الوطني، بما يتوافق مع القانون الدولي، مع حماية حقوق وتقليص نقاط الضعف المحتملة لأولئك الذين يعبرون الحدود. وبالتالي فإن الإدارة الجيدة للحدود تخدم غرضاً مزدوجاً، حيث تساعد في تحقيق التوازن بين مصالح الدول في تسهيل الحركة عبر الحدود والحفاظ على الأمن. ويعتمد تحقيق هذا التوازن على سياسات إدارة الحدود التي تركز على أربعة مجالات عمل: (1) إدارة الهوية، (2) أنظمة معلومات إدارة الحدود BMIS، (3) إدارة الحدود المتكاملة IBM، (4) إدارة الحدود الإنسانية HBM. وإدراكاً منها للعواقب المترتبة على هياكل إدارة الحدود غير الفعّالة وغير الكفؤة، ينبغي للحكومات أن تستمر في الاستثمار في إصلاح إدارة الحدود، وتعزيز القدرات من حيث هياكل وإجراءات إدارة الحدود والهجرة. وقد يكون هذا إنجازاً رئيسياً للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والذي من شأنه أن يخدم الحكومات جيداً من خلال تحديد تدابير محددة وملموسة، لتسهيل الحركة عبر الحدود مع الحفاظ على الأمن الوطني أيضاً.

تضمن إدارة الحدود المتكاملة تبسيط عمليات الجمارك والهجرة قدر الإمكان وتحسين تبادل المعلومات على عدة مستويات، وتوفير معلومات قابلة للتنفيذ في الوقت المناسب. تهدف إدارة الحدود الإنسانية إلى ضمان قدرة المهاجرين في حالات الطوارئ على عبور الحدود عندما يحتاجون إليها، مع الحفاظ على مستويات التحكم اللازمة. يتم تقديم تفاصيل أكبر حول كل من مجالات التدخل هذه، وكما يلي:

(1) نوال بلحري، التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية، مجلة أبحاث قانونية

وسياسية، (المجلد 7 العدد 1، 2022)، ص 1183

(2) التحكم في الحدود، المصدر السابق.

إدارة الهوية: لتعزيز قدرات الحكومات على إدارة الهوية، قد يساعد ميثاق عالمي بهذا الصدد في تسجيل جميع المواطنين عند الولادة، والتشاور بشأن أمن الوثائق، ومراجعة عمليات إصدار وثائق السفر وتسهيل إصدار وثائق هوية موثوقة. ولضمان وضع علامة على وثائق السفر المزيفة أو الاحتيالية عند نقطة الدخول، قد ترغب الدول أيضاً في الاستفادة من خبرة المنظمات الدولية في فحص وثائق السفر. يتضمن ذلك تدريب مسؤولي الحدود في الخطوط الأمامية على كيفية التعرف على المحتالين وعلامات التلاعب ووثائق السفر المزيفة، وضمان وجود عدد كافٍ من الموظفين والمعدات في مختبرات التفتيش الثانوية وقد يمتد أيضاً إلى إنشاء مراكز إقليمية لفحص الوثائق لإحالة الوثائق المشتبه بها والتحقق منها وتخزينها⁽¹⁾.

أنظمة معلومات إدارة الحدود: يتيح استخدام نظام معلومات إدارة الحدود (BMIS) للحكومات جمع ومعالجة وتخزين وتحليل المعلومات المتعلقة بوصول المهاجرين واللاجئين ومغادرتهم. ومن الناحية المثالية، يفعل ذلك في الوقت الفعلي، مما يسمح لمسؤولي الحدود بتكوين صورة دقيقة للحركات عبر الحدود وتزويدهم بالقدرة على إنشاء ملفات تعريف مخاطر المسافرين القائمة على الأدلة.

إدارة الحدود المتكاملة: قد ترغب الحكومات في تشجيع التعاون الوثيق بين خدمات الجمارك والهجرة الخاصة بها وتلك الخاصة بالدول الأخرى. وبهذا الصدد، طورت المفوضية الأوروبية مفهوم إدارة الحدود المتكاملة (IBM) (يشار إليها أيضاً باسم إدارة الحدود المنسقة من قبل منظمة الجمارك العالمية) لوصف هذا النهج. من خلال إقامة تعاون وثيق على المستويات بين الخدمات والوكالات والدولية، تسعى إدارة الحدود المتكاملة إلى تقليل التكرار وتعظيم الاستخدام الفعال والكفء للموارد في المراكز الحدودية. إن أحد النماذج التي حظيت بقدر كبير من النجاح في سياق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو نموذج نقاط العبور الحدودية الشاملة. وقد صُممت هذه النقاط خصيصاً لتحسين أوقات المعالجة عند نقاط العبور الحدودية على طول طرق التجارة الرئيسية، وهي تضم خدمات الحدود في الدول المجاورة في الهيكل نفسه، مما يحسن بشكل كبير التعاون والفعالية وأوقات الانتظار.

وبعد تقديم المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2001، برنامج إدارة الحدود المتكاملة (IBM)، أصبح الموضوع شائعاً للغاية، حيث بدأ يُشار إليه في وثائق مختلفة للمجلس والمفوضية، وخاصة في برنامج لاهاي بشأن تعزيز الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد

(1) Mariya Polner, Op cit., pp. 6 - 8

الأوروبي، الذي أيد «إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية»، والمعروفة باسم (FRONTEX). يمكن العثور على تعريف واضح لإدارة الحدود المتكاملة في المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية لإدارة الحدود المتكاملة لغرب البلقان: التنسيق والتعاون الوطني والدولي بين جميع السلطات والوكالات المعنية بأمن الحدود وتيسير التجارة لإنشاء إدارة حدودية فعالة وكفؤة ومنسقة من أجل الوصول إلى هدف الحدود المفتوحة ولكن الخاضعة للسيطرة الجيدة والأمنة. وعملت المفوضية على تطوير المفهوم من خلال التمييز بين ثلاثة مستويات من التعاون: التعاون داخل الخدمة (داخل وكالة واحدة)، والتعاون بين الوكالات (التنسيق) التكامل بين الوكالات في بلد واحد) والتعاون الدولي (بما في ذلك التعاون مع الدول المجاورة وغيرها)⁽¹⁾.

وتعد الإدارة المتكاملة للحدود نهجاً معاصراً يهدف إلى تنسيق إجراءات العبور بين الوكالات الوطنية والدول المجاورة، سعياً لتحقيق التوازن الدقيق بين تيسير حركة الأفراد والبضائع وبين ضمان الأمن الحدودي الصارم. ويتفرع هذا المفهوم إلى تكامل محلي بين أجهزة الدولة الواحدة، وتكامل دولي يعتمد على توحيد المعايير واللوائح وساعات العمل مع الدول المتاخمة، وهو نموذج تبناه الاتحاد الأوروبي كركيزة أساسية في استراتيجياته الأمنية وبرامج المنظمة الدولية للهجرة. ويشدد هذا النهج على ضرورة العمل الجماعي الفعال الذي يتجاوز الحدود الجغرافية، معتمداً على ثلاثة مستويات جوهرية من التنسيق تشمل التعاون داخل الخدمة الواحدة، والتعاون بين الوكالات المختلفة، والتعاون الدولي العابر للحدود لضمان كفاءة السلطات المختص⁽²⁾.

إدارة الحدود الإنسانية: تعد إدارة الحدود الإنسانية قطاعاً رئيسياً في إطار عمل أزمة الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة، وتصف العمليات الحدودية قبل الأزمات الإنسانية وأثناءها وبعدها، والتي تنطوي على تحركات عبر الحدود على نطاق واسع. وإذا تم تطبيقها بشكل صحيح، فإن تدخلات إدارة الحدود الإنسانية تحمي الأفراد المتضررين من الأزمة، بما في ذلك حقهم في عدم الإعادة القسرية، مع احترام السيادة الوطنية والأمن⁽³⁾. إن بناء

(1) Ibid, p. 52

(2) Boakye Danso Ephraim Kobe, an Assessment of The Challenges Associated with The Implementation of Integrated Border Management (IBM) System In Ghana, (Master Thesis, Kwame Nkrumah University Of Science And Technology, 2020), p. 16

(3) Border Management, Global Compact Thematic Paper (International Organization of Migration), pp. 5 - 6: IOM - Thematic - Paper - Border - Management.pdf

القدرات الإدارية، هو عملية بناء معيارية؛ فهو يخلق توقعات للحكومات لتطوير قدرات وكالاتها الحدودية، وبناء المؤسسات الضرورية، وضمان التدريب المناسب لحرس الحدود، وضمان إمكانية إنفاذ معايير إدارة الحدود. إن القدرة الإدارية معيارية لأنها تقترح ضرورة لإنفاذ إدارة الحدود بمسؤولية وفعالية، وتصوغ توقعات السلوك المناسب في بيئة اجتماعية معينة. إن كتابة (بناء القدرات) في الاتفاقيات الإقليمية بشأن إدارة الحدود يثير التوقعات بأن الدول المشاركة ستبذل جهداً كبيراً لمواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الإقليمية⁽¹⁾.

ولذلك ينبغي تشجيع التعاون بين الوكالات المعنية بقضايا الحدود في الدول المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية والمتعددة الجنسيات ومنها:

(أ) **التعاون بين المسؤولين على جانبي الحدود على المستوى المحلي:** يركز هذا التعاون على تحسين التعاون اليومي بين السلطات المحلية والإقليمية والدولية.

(ب) **التعاون بين الدول المجاورة على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف:** قد تفتقر بعض الدول الأعضاء إلى الموارد اللازمة لتحسين معايير إدارة الحدود بشكل عام، والتعاون عبر الحدود وسياسات مراقبة الحدود الخضراء والزرقاء بشكل خاص، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. الى جانب ذلك، ينبغي أن يشمل التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف عقد اجتماعات منتظمة بين الدول المجاورة على المستويات المحلية والإقليمية والمركزية لبحث القضايا المتعلقة بإدارة الحدود. ويشمل هذا، على سبيل المثال لا الحصر، تنسيق دوريات على جانبي الحدود، وإقامة دوريات وعمليات مشتركة، وتحديد وضع نقاط التفتيش الحدودية المختلفة (بما في ذلك تحديد الأولويات وساعات العمل)، وإنشاء مراكز للتعاون الحدودي لتكثيف الاتصالات وتبادل المعلومات، فضلاً عن إعداد الإجراءات اللازمة لحالات الطوارئ (على سبيل المثال الحوادث في المناطق الحدودية)، والتنسيق والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالبنية الأساسية وإمكانية إنشاء ضوابط متتالية. ويجب حل قضايا ترسيم الحدود وترسيمها على أساس حكومي ثنائي (أو متعدد الأطراف حيثما ينطبق ذلك) من أجل التعاون الناجح عبر الحدود، وينبغي ضمان وسائل بديلة لضمان أمن الحدود وإدارتها بشكل فعال في غياب اتفاق بشأن ترسيم الحدود.

(ج) **التعاون مع التركيز على قضايا تهريب البشر في بعد متعدد الجنسيات:** يمكن تبادل المعلومات ذات الصلة وتوفيرها وتنظيم ندوات تدريبية منتظمة بسهولة أكبر من خلال التعاون المتعدد الجنسيات. كما يمكن للندوات المنظمة على المستوى المتعدد

(1) Franziska Plümmer, «Contested administrative capacity in border management: China and the Greater Mekong Subregion», China Information, Vol. 36, No. 3 (2022), p. 408

الجنسيات أن تعزز بناء الثقة وإنشاء شبكة غير رسمية من مسؤولي خدمات الحدود من الوكالات الشقيقة، والتي ستكون أكثر ميلاً إلى الاتصال ببعضها البعض. وينبغي أن تركز جهود التعاون المتعدد الجنسيات على إعداد وصول الدول إلى قواعد البيانات الدولية المختلفة، مثل مستندات السفر المسروقة والمفقودة لدى الإنتربول وقواعد البيانات الأخرى المتاحة من خلال برنامج إدارة الحدود لدى الإنتربول ونظام (goCASE) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتخزين المعلومات والاستخبارات ومعالجتها وتحليلها. ينبغي للدول المجاورة أن تنظر في تطوير اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بين وكالات إنفاذ القانون الحدودية ذات الصلة، حيث قد تسهل هذه الاتفاقيات أو الترتيبات التواصل الواضح وتبادل المعلومات⁽¹⁾.

هناك مشاكل تواجه هذا التعاون؛ منها جودة البيانات ودقتها، التحليل والتفسير، الخصوصية والأمان، التعامل مع البيانات الكبيرة، قدرة الاعتماد والتكامل، التحديات القانونية والأخلاقية، تهديدات الهجمات السيبرانية، الترخيص والتشريعات القانونية.

وعند الحديث عن نهج تحليل الاستخبارات لأمن الحدود، نجد أن تحليل الاستخبارات الفعال لأمن الحدود يتضمن نهجاً قائماً على المخاطر يركز على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بأمن الحدود. ويستند التحليل إلى إطار تقييم المخاطر الذي يأخذ في الاعتبار احتمالية تأثير التهديدات المحتملة. إن النهج متعدد التخصصات الذي يدمج المعرفة من مختلف المجالات مثل إنفاذ القانون والعمليات العسكرية والتكنولوجيا ضروري لتحديد التهديدات والثغرات المحتملة وتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهتها. تتضمن بعض الأساليب الرئيسية لتحليل الاستخبارات لأمن الحدود ما يلي: التعاون، النهج المدعوم بالتكنولوجيا، الاستخبارات البشرية (HUMINT)⁽²⁾.

يطرح تحليل الاستخبارات لأمن الحدود العديد من التحديات التي يجب معالجتها لتطوير استراتيجيات فعالة، وهذه التحديات تشمل:

(1) Good Practices in the Area of Border Security and Management in the Context of Counterterrorism and Stemming the Flow of «Foreign Terrorist Fighters», (United Nations Office to Counter - Terrorism), pp. 6-8

(2) Cornelis Jan G, Intelligence Analysis and Border Security: Approaches, Challenges, and Best Practices for Effective Border Protection, LinkedIn, (March 12, 2023), <https://www.linkedin.com/pulse/intelligence - analysis - border - security - approaches - best - groeneveld/>

الحمل الزائد للمعلومات: مع الكميات الهائلة من البيانات التي تولدها عمليات أمن الحدود، يجب أن يكون المحللون قادرين على إدارة وتحليل البيانات بشكل فعال. يتطلب هذا استخدام تقنيات وأدوات تحليل البيانات المتقدمة مثل التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية.

التنسيق بين الوكالات: يتضمن تحليل الاستخبارات لأمن الحدود وكالات ومنظمات وأفراد متعددين. يعد التنسيق والتعاون الفعالان ضروريين لاكتساب فهم شامل للتهديدات المحتملة وتطوير استراتيجيات فعالة.

الموارد المحدودة: غالبًا ما تكون عمليات أمن الحدود مقيدة بالموارد المحدودة، بما في ذلك الأفراد والتكنولوجيا. يمكن أن يجعل هذا من الصعب جمع البيانات وتحليلها وتحديد التهديدات المحتملة.

التهديدات المتطورة: تتطور التهديدات لأمن الحدود باستمرار، ويجب أن يكون تحليل الاستخبارات قادرًا على التكيف مع هذه التغييرات. وهذا يتطلب مراقبة مستمرة للتهديدات المحتملة وتطوير استراتيجيات مرنة لمواجهتها.

أما أفضل الممارسات في تحليل الاستخبارات لأمن الحدود، فيجب على محلي الاستخبارات الالتزام بالعديد من أفضل الممارسات لتطوير استراتيجيات فعالة لأمن الحدود وتشمل: تقييم المخاطر، التعاون، المراقبة المستمرة، النهج المدعوم بالتكنولوجيا، نماذج المحاكاة، التدريب والتعليم⁽¹⁾.

هناك بعض النظريات التي ظهرت لدراسة أمن الحدود الذكية⁽²⁾ هي:

1 - **نظرية الذعر في مراقبة الحدود:** تسعى هذه النظرية إلى تفسير حقيقة أن سياسات الحدود عاقلة بين هذين الذعرين: الفشل الأمني والأزمة الاقتصادية.

2 - **نظرية المنافع المتبادلة:** تسعى هذه النظرية إلى توضيح أن إدارة الحدود المتكاملة تجلب منافع متبادلة للدول التي تدمج أنظمة إدارة الحدود الخاصة بها. غالبًا ما تستفيد الدول المتقدمة من التعقيد والكفاءة الأكبر لشركائها الأقل تطورًا في السابق. إذ يعتمد مفهوم إدارة الحدود المتكاملة على فرضية مفادها أن الوكالات والمجتمع الدولي بحاجة إلى العمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة تعود بالنفع على جميع الأطراف. وهو يتميز بمفهوم «الحدود

(1) Cornelis Jan G. ; op.cit

(2) Boakye Danso Ephraim Kobe, Op. cit., p16 - 20

الافتراضية» التي تشمل سلسلة النقل والتوريد بأكملها حيث يمكن تقييم البضائع والركاب من حيث القبول والتخليص قبل الوصول إلى الحدود المادية.

3 - **نظرية التجزئة:** تسعى نظرية التجزئة إلى توضيح أن الأنشطة المعقدة يتم تنفيذها بشكل أفضل عندما يتم تقسيمها وأدائها من قبل أشخاص ذوي مهارات متنوعة وفقاً لتخصصهم. أن تقسيم العملاء يساعد سلطات الحدود على تكييف البيانات والمنتجات مع المتطلبات المحددة لفئات العملاء المختلفة.

من الناحية العملية، يمكن القيام بالأنشطة التالية لتعزيز أمن الحدود⁽¹⁾:

- أ. التنسيق داخل وكالات إدارة الحدود في الدولة وفيما بينها.
- ب. الدوريات المنسقة والدوريات المشتركة مع الدول المجاورة، في إطار التعاون الثنائي أو الثلاثي. وقد نشرت بعض الدول مثل أوغندا وجنوب إفريقيا ورواندا أفراداً عسكريين لدوريات حدودها بينما تفضل دول أخرى مثل كينيا نشر وحدات الشرطة. وتفترض الدول التي تستخدم الجيش أن الجيش أقل عرضة للرشوة من الشرطة.
- ج. إنشاء مراكز حدودية مشتركة مكاتب اتصال حدودية لزيادة الاتصال عبر الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية الحاسمة. إن هذا من شأنه أن يبني الثقة والحوار بين وكالات مراقبة الحدود المتعارضة ويزيد من تبادل المعلومات التلقائي حول حركة البضائع والمشتبه بهم والمركبات عبر الحدود المشتركة. ومن الممكن إشراك المجتمعات المحلية في إدارة وتأمين الحدود.
- د. تركيب معدات المراقبة في المناطق الحدودية. وعادة ما تكون مثل هذه المعدات باهظة الثمن من حيث الشراء والصيانة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بيع أدوات أمن الحدود أصبح صناعة متنامية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.
- هـ. نشر فرق المنع المتنقلة لحراسة الحدود الطويلة والمسامية والتي غالباً ما يتم عبورها بسهولة.
- و. إنشاء قدرة على مراقبة الحدود تعتمد على الاستخبارات وتهدف إلى السيطرة على الجرائم عبر الحدود.

وفي كتابه «تحديث إدارة الحدود» يستخدم البنك الدولي مصطلح «إدارة الحدود التعاونية» في إشارة إلى أهمية التعاون في المسائل الحدودية⁽²⁾. وفي ديسمبر/كانون الأول 2005،

(1) Wafula Okumu, Border Management and Security in Africa, June 2011, <https://shortlink.uk/1rlIM>

(2) Gerard McLinden et al (eds), Border Management Modernization, (Washington DC; World Bank, 2011)

اعتمد المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مفهوم الأمن والإدارة الحدودية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي أصبح بمثابة حجر الأساس لآلية بناء الثقة. وعلى وجه الخصوص، تفضل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا استخدام مصطلح «الإدارة الشاملة للحدود» والذي يستلزم اتباع نهج حكومي شامل لقضية الحدود. وتتركز الفكرة الأساسية في هذا المفهوم على الحاجة إلى التعاون بين الوكالات في بيئة شديدة التعقيد والترابط. وبصرف النظر عن تحليل العوامل المؤثرة على بيئة الحدود، تتبع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مفهوم ثلاثة مستويات محتملة للتعاون: التنسيق والتعاون والتكامل. ومن بلد إلى آخر من حيث التركيز أو حتى الوجود، اعتماداً على متغيرات مثل الأولويات الوطنية والجغرافيا⁽¹⁾.

ومن ثم يجب أن يكون بناء القدرات مصمماً وفقاً للمتطلبات الوطنية. كما يجب أن تستجيب أي قدرة لإدارة الحدود يتم تطويرها لاحتياجات الدولة التي يتم دعمها ولا يمكن فرضها على الدولة من قبل الشريك. سيكون مراعاة الأولويات والمتطلبات والعادات والثقافات الوطنية أكثر أهمية من بناء ما قد تعتبره الدولة الشريكة نظام إدارة الحدود «الأمثل».

ويجب أيضاً النظر بعناية في قدرة الشريك على استيعاب القدرات الجديدة. ويجب فهم القدرة الاستيعابية للدولة الشريكة ووضعها في الاعتبار عند إدارة الحدود⁽²⁾.

ثانياً: الحدود الذكية

في عصر العولمة وزيادة القدرة على التنقل، اضطلعت إدارات الهجرة ومراقبة الحدود بدور بالغ الأهمية في دعم الأمن الوطني وتسهيل التدفق السلس للأشخاص والبضائع عبر الحدود الدولية. ومع تزايد ترابط العالم، تواجه الحكومات مهمة معقدة تتمثل في حماية حدودها ضد التهديدات المحتملة مع تعزيز النمو الاقتصادي والتبادل الثقافي والتعاون الدولي في الوقت نفسه. لقد أدى التقدم السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) إلى تحول عميق في مجال الهجرة ومراقبة الحدود. يتميز هذا التحول بتقارب ابتكارات الذكاء الاصطناعي المتطورة مع ممارسات إدارة الحدود التقليدية، مما يعد بحلول مبتكرة واعدة لمجموعة لا حصر لها من التحديات التي تواجهها الحكومات في جميع أنحاء العالم⁽³⁾.

(1) Mariya Polner, Op cit., pp. 52 - 53

(2) Managing International Borders, Op.cit., p. 23

(3) Md Shahin Kabir, Easmat Jabin Sumi, Mohammad Nazmul Alam ; Artificial Intelligence (AI) and Future Immigration and Border Control, International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR) E - ISSN: Volume 5, Issue 5, p1 - 4

وباتت الابتكارات التقنية ركيزة جوهرية في رسم استراتيجيات أمن الحدود الحديثة، حيث لم يعد دورها مقتصرًا على أعمال المراقبة التقليدية، بل تطور إلى منظومات ذكية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن الدقيق بين صون السيادة الوطنية وحماية أمن البلاد، وبين ضمان انسيابية الحركة التجارية والسفر المشروع، بما يكفل إيجاد حدود آمنة وفعالة في آن واحد⁽¹⁾. وتتجلى فاعلية الذكاء الاصطناعي عند تحليل توظيفه في منظومات مراقبة الحدود والتحقق من الهوية، وهي مجالات تبرز فيها حاجة ملحة للتفاعل البشري نظرًا لطبيعة التقييمات التقديرية المنوطة بالسلطات المختصة؛ إذ يتجاوز دور هذه التقنيات مجرد ضبط تدفقات الهجرة ليمتد أثرها المحتمل إلى إجراءات الحماية الدولية وفحوصات التدقيق المسبق، مما قد ينعكس بشكل مباشر على مخرجات قرارات تحديد وضع اللاجئين. وبناءً عليه، يستوجب هذا السياق فحصًا دقيقًا للمهام المتعددة التي تؤديها أنظمة الذكاء الاصطناعي، بغية فهم تأثيراتها الجوهرية على دقة التقييمات القانونية والإجرائية المتبعة في مسارات اللجوء⁽²⁾.

وأفادت **بيغي هيكس** (Peggy Hicks)، مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قائلة: «تعيد التكنولوجيات الرقمية تشكيل نسيج الإدارة وتؤثر على حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، في وقت يتم فيه دمجها بشكل متزايد في عمليات الهجرة». وقد أدلت هيكس ببيانها هذا خلال إطلاق دراسة أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالشراكة مع جامعة إسيكس وتناولت الإدارة الرقمية للحدود⁽³⁾. ومن الممكن استخدام التكنولوجيات من أجل الخير من خلال تزويد المهاجرين بالقدرة على البقاء على اتصال بأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وعلى رفع الشكاوى بشأن الانتهاكات الموثقة. وفي مقابل ذلك، بإمكان التكنولوجيات أيضًا أن تشكل خطرًا يضرّ بحقوق الإنسان في سياق الهجرة، لا سيما في غياب ضمانات حقيقية، بحسب ما كشفته الدراسة. وأكدت نائبة رئيس شعبة السلام وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية السويسرية **كريستين لوي** قائلة: «ما نحتاج إليه اليوم هو الشفافية بشأن كيفية اعتماد الحكومات على التكنولوجيات

(1) التحكم في الحدود، المصدر السابق.

(2) Mario Pasquale Amoroso ; Intelligent Borders: Exploring the Suitability of Artificial Intelligence Systems in Refugee Status Determination Under International Law, Refugee Survey Quarterly, Volume 43, Issue 4, December 2024 1 - 17

(3) Digital Border Governance: a Human Rights Based Approach, (18 September 2023), Digital Border Governance: A Human Rights Based Approach - Published September 2023

الجديدة في إدارة الحدود، وتحديد المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان، وإنشاء إطار مساءلة صارم وفعال قادر على مواكبة التقدم التكنولوجي⁽¹⁾.

ثمة فوائد واضحة يمكن جنيها من التبنى الدقيق لتقنيات الذكاء الاصطناعي في سياق مراقبة الحدود، مثل زيادة القدرة على اكتشاف الاحتيال والانتهاكات، والوصول بشكل أفضل وفي الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة لاتخاذ القرارات، وتعزيز حماية الأشخاص. ولكن، يجب موازنة هذه الفوائد بالمخاطر الكبيرة التي تشكلها هذه التقنيات على الحقوق الأساسية⁽²⁾. ولا تعمل هذه الابتكارات التكنولوجية على تعزيز أمن الحدود فحسب، بل تسهل أيضا حركة الأشخاص والبضائع، مما يساهم في النمو الاقتصادي والتعاون الدولي. ومع استمرار العالم في التطور، ستتطور أيضًا التقنيات التي تحمي الحدود وتديرها، مما يضمن بقاءها صامدة في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة⁽³⁾. وعليه يمكن أن تكون لهذه التكنولوجيات تطبيقات إما لتأمين الحدود أو إدارة التدفق المشروع للأشخاص والتجارة عبر حدود الدولة⁽⁴⁾.

إن تنوع التقنيات والوظائف المتعددة التي يمكن أن يحققها الذكاء الاصطناعي قد جعل حتى الآن أي محاولة للتنظيم الشامل للموضوع أمرًا صعبًا. وفي 13 مارس/آذار 2024، وافق البرلمان الأوروبي على قانون الذكاء الاصطناعي (المشار إليه فيما بعد بقانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي) الذي يحتوي على قواعد منسجمة تهدف إلى ضمان استخدام هذه التقنيات بطريقة آمنة وغير تمييزية. وفي هذه الأداة الطموحة، تعد حماية حقوق الإنسان هدفًا رئيسيًا، ويعتمد تحقيقها على إنشاء التزامات متباينة لكل من المزودين والمستخدمين، والتي يتم تحديدها وفقًا لنهج قائم على المخاطر ويستند إلى تصنيف الضرر المحتمل الذي يمكن أن تسببه أنظمة الذكاء الاصطناعي لحقوق الأفراد. ومن بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الحقوق الأساسية استخدام هذه التقنيات في إجراءات تحديد وضع اللاجئين وأنشطة مراقبة الحدود. يسلط قانون الاتحاد

(1) (2) التكنولوجيات الرقمية في إدارة الحدود: خطر يهدد المتنقلين (09 تشرين الأول/أكتوبر 2023):

<https://www.ohchr.org/ar/stories/202310/digital-technologies-borders-threat-people-move>

(2) Artificial intelligence at EU borders Overview of applications and key issues ; EPRS | European Parliamentary Research July 2021. p2

(3) التحكم في الحدود، المصدر السابق.

(4) Managing International Borders, Op.cit., p. 23

الأوروبي بشأن الذكاء الاصطناعي الضوء على كيفية تأثير الأنظمة المستخدمة في الهجرة ومراقبة الحدود على الأشخاص الضعفاء وكيف أن دقتها وشفافيتها مهمة بشكل خاص لضمان احترام الحقوق الأساسية. وعلى وجه الخصوص، تم تحديد أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة لإدارة مراقبة الحدود في الملحق الثاني من النص النهائي للقانون المشار إليه على أنها «ذكاء اصطناعي عالي المخاطر»، أي التقنيات التي يجب وضعها في الخدمة فقط إذا كانت تتوافق مع المتطلبات الإلزامية، بما في ذلك تنفيذ نظام إدارة المخاطر والإشراف البشري فيما يتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي هذه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن حظر بعض التقنيات التي يمكن استخدامها في أنشطة مراقبة الحدود في أي حال، لأنها قد تندرج ضمن ممارسات الذكاء الاصطناعي المحظورة لأنها تشكل خطراً غير مقبول على الحقوق الأساسية، مثل أنظمة التعريف البيو - مترية عن بعد في الوقت الفعلي لأغراض إنفاذ القانون أو أنظمة التصنيف البيو - مترية التي تستنتج العرق لغرض تصنيف الأشخاص الطبيعيين⁽¹⁾.

ونظراً لما ذكر أعلاه، فإن تطبيق الذكاء الاصطناعي على إدارة الحدود يواجه تحديات بيئية، فعلى الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بتقنيات تحديد الهوية البيو - مترية، فإن دقة النتائج لا تزال تختلف عبر التقنيات وتعتمد على العوامل السياقية. وحتى تطبيقات تحديد بصمات الأصابع الراسخة نسبياً تواجه تحديات، وخاصة في مرحلة جمع البيانات البيو - مترية (المتعلقة، على سبيل المثال، بعمر الأشخاص والظروف البيئية). تعتمد موثوقية تقنيات التعرف على الوجه بشكل كبير على جودة الصور الملتقطة وعلى جودة الخوارزميات المستخدمة للمطابقة البيو - مترية. وتعتمد جودة الخوارزميات بدورها على جودة مجموعات بيانات التدريب (بما في ذلك جودة واكتمال وملاءمة صور التدريب) وتقنيات التحسين المختلفة. وقد أثبتت مخاوف بشأن دقة البيانات فيما يتعلق بالعديد من أنظمة المعلومات وأطر تبادل المعلومات في الاتحاد الأوروبي بشأن الحدود والأمن، أيضاً يجب ملاحظة أنه حتى أنظمة الذكاء الاصطناعي الدقيقة وغير المتحيزة قد تشكل مخاطر أخرى كبيرة، بما في ذلك حماية البيانات والخصوصية⁽²⁾.

وعلى الرغم من التقنيات والحلول الذي يوفرها الذكاء الاصطناعي والفوائد التي تعود على المستخدمين، فإنها تثير مخاوف كبيرة بشأن الخصوصية وأمن البيانات. فعلى سبيل المثال،

(1) يُنظر:

Mariya Polner, Op cit., p2 .

(2) Artificial intelligence at EU borders Overview of applications and key issues ; op. cit.p2

يتطلب جمع واستخدام البيانات البيو - مترية للتعرف على الوجه دراسة متأنية لتداعيات الخصوصية. ولا بد من وضع لوائح قوية وممارسات أخلاقية لحماية المعلومات الحساسة للأفراد ومعالجة إساءة الاستخدام المحتملة. ويعد إيجاد التوازن بين الأمن المعزز والخصوصية أمراً ضرورياً في التكامل المسؤول للذكاء الاصطناعي في أنظمة الهجرة ومراقبة الحدود⁽¹⁾.
وعند الحديث عن أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في إدارة الحدود نجد أنها تتكون من التالي:

1. **أنظمة التحقق البيومترية:** أحدث تنفيذ أنظمة التحقق البيو - مترية ثورة في إدارة الهوية عند نقاط التفتيش الحدودية. ومن خلال الاستفادة من الخصائص الفسيولوجية الفريدة مثل بصمات الأصابع، والتعرف على الوجه، ومسح قزحية العين، توفر هذه الأنظمة مستوى عالٍ من الدقة في تحديد هوية الأفراد. على سبيل المثال، يستخدم نظام SmartGate في أستراليا تقنية التعرف على الوجه للسماح للمسافرين بالمعالجة الذاتية من خلال مراقبة جوازات السفر، مما يعزز الأمن وتجربة الركاب.

2. **المركبات الجوية (الطائرات) من دون طيار (UAVs):** تم نشر هذه الطائرات، المعروفة باسم «الطائرات المسيرة»، لمراقبة المناطق الحدودية النائية والتي يصعب الوصول إليها؛ فهي توفر نقل البيانات في الوقت الحقيقي، وهو أمر بالغ الأهمية للكشف عن الإدخالات غير المصرح بها أو أنشطة التهريب. فعلى سبيل المثال، تستخدم وكالة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية هذه الطائرات من طراز (بريداتور) للقيام بدوريات على حدودها، مما يوفر رؤية شاملة تدعم العملاء الأرضيين.

3. **تقنيات المسح المتقدمة:** يتم استخدام هذه التقنيات أو الأنظمة، مثل الماسحات الضوئية بالأشعة السينية وأشعة جاما، في الموانئ والمعابر الحدودية لتفتيش البضائع والمركبات دون الحاجة إلى التفتيش اليدوي. ويمكن لهذه التقنيات اكتشاف البضائع المهربة والأسلحة وغيرها من المواد غير القانونية المخفية، مما يزيد بشكل كبير من كفاءة العمليات الجمركية. ويستخدم (ميناء روتردام) في هولندا هذه التقنية عبر مساحات ضوئية عالية الإنتاجية يمكنها معالجة كميات كبيرة من البضائع بسرعة بأقل قدر من التعطيل.

4. **أنظمة الاتصالات المتكاملة:** تعد شبكات الاتصالات الآمنة والموثوقة ضرورية لتنسيق عمليات أمن الحدود. يسمح هذا النوع من الأنظمة التي تجمع بين الاتصالات اللاسلكية

(1) Md Shahin Kabir, Easmat Jabin Sumi, Mohammad Nazmul Alam ; op. cit. p1 - 4

والأقمار الصناعية والإنترنت بمشاركة المعلومات بسرعة والاستجابة للحوادث بفعالية. تستفيد وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس) من هذه الأنظمة المتكاملة لتسهيل التعاون بين الدول الأعضاء في إدارة الحدود الخارجية لمنطقة شنغن.

5. **الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي:** يتم دمج خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في أنظمة أمن الحدود لتحليل كميات هائلة من البيانات للتعرف على الأنماط والتحليلات التنبؤية. يمكن لهذه التقنيات تحديد المخاطر المحتملة وأتمتة عمليات صنع القرار. فعلى سبيل المثال، يتم اختبار أنظمة كشف الكذب التي تعمل بالذكاء الاصطناعي عند نقاط التفتيش الحدودية في الاتحاد الأوروبي لتقييم مدى صحة تصريحات المسافرين.

6. **أنظمة تصريح السفر الإلكتروني (ETA):** تعمل أنظمة تصريح السفر الإلكتروني على تبسيط عملية تقييم المسافرين قبل وصولهم إلى الحدود. ومن خلال مطالبة المسافرين بتقديم تفاصيلهم عبر الإنترنت مقدماً، تستطيع السلطات إجراء فحص مسبق للأفراد ومقارنتها بقوائم المراقبة وقواعد البيانات، وبالتالي تعزيز الأمن. يعد هذا نظام تصريح السفر الإلكتروني الكندي مثلاً رئيسياً على ذلك، حيث يجب على المواطنين الأجانب المعفيين من التأشيرة الحصول على تصريح قبل السفر إلى كندا أو العبور عبرها⁽¹⁾.

يتطلب التنفيذ الناجح لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الهجرة ومراقبة الحدود نهجاً منهجياً يشمل جمع البيانات وتحليلها ونشر التكنولوجيا وإشراك المستخدم، وعلى النحو التالي:

1. جمع البيانات وتحليلها: حجر الزاوية.

يُعد جمع البيانات وتحليلها حجر الزاوية لتطوير إدارة الحدود، حيث تعتمد الوكالات على مصادر متنوعة كشركات السفر والشحن بدلاً من الطرق التقليدية. ويسهم هذا النهج في تعزيز الأمن الوطني من خلال استخدام تحليلات البيانات وفحص القوائم الأمنية للتنبؤ بالمخاطر وتوجيه الموارد بفاعلية. كما تؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) دوراً مهماً كقوة موحدة ترفع كفاءة تبادل المعلومات الاستخباراتية والتهديدات بسرعة بين الدول. يؤدي هذا الدمج التكنولوجي إلى قفزة هائلة تدعم جهود الأمن العالمية وتزيد من قدرة الدول على مواجهة التحديات المشتركة. بذلك، يتحول التعاون الدولي في مجال الهجرة ومراقبة الحدود إلى منظومة أكثر كفاءة، دقة، وسرعة في حماية الحدود الدولية⁽²⁾.

(1) التحكم في الحدود، المصدر السابق.

(2) يُنظر:

2. تقنية التعرف على الوجه.

يُمثل التعرف على الوجه ركيزة تكنولوجية أساسية تعتمد على خوارزميات التعلم العميق والشبكات العصبية التلافيفية (CNNs) وقد أثبتت هذه الأنظمة فاعلية كبيرة عند اختبارها في سيناريوهات واقعية معقدة مثل المطارات والمعابر الحدودية الدولية. تسهم هذه التقنية في تسريع إجراءات المسافرين وتسهيل التحقق من الهويات، مما يقلل الاعتماد على الوثائق الورقية التقليدية. ويؤدي التحول الرقمي في هذا المجال إلى الحد من مخاطر التزوير والاحتيال، ويسهم بشكل مباشر في رفع مستوى الأمن العام. علاوة على ذلك، تتيح التحليلات التنبؤية لوكالات الحدود تحديد الأفراد عاليي المخاطر وتخصيص الموارد الأمنية بكفاءة أعلى⁽¹⁾.

3. التحليلات التنبؤية.

عملت التحليلات التنبؤية كمكون أساسي للنهج القائم على الذكاء الاصطناعي. لقد تم الاستفادة من نماذج التعلم الآلي، بما في ذلك نموذج (Random Forest) و(XGBoost)، لتطوير أنظمة تحليلات تنبؤية قوية. تم تدريب هذه النماذج على البيانات التاريخية التي تشمل معلومات المسافرين وتفاصيل طلب التأشيرة والعديد من المتغيرات الأخرى ذات الصلة. من خلال إنشاء ملفات تعريف للمسافرين بناءً على تحليل شامل للبيانات، والقيام بتمكين أنظمة التحليلات التنبؤية لتقييم المخاطر المرتبطة بكل مسافر. وقد سهّل هذا اتباع نهج أكثر استنارة ودقة في مراقبة الحدود.

4. اكتشاف التهديدات في الوقت الفعلي.

لتعزيز التدابير الأمنية، يتم نشر كاميرات مراقبة تعمل بالذكاء الاصطناعي ومجهزة بقدرات التعرف على الأشياء عند نقاط التفتيش الاستراتيجية. تمت برمجة هذه الكاميرات لمراقبة البيئة المحيطة باستمرار في الوقت الفعلي. أتاح دمج التعرف على الأشياء المدعوم بالذكاء الاصطناعي الكشف السريع عن التهديدات الأمنية المحتملة، مما يسمح باستجابات فورية واستباقية من قبل أفراد الأمن.

-State of Border and Movements. ; SOUTHERN AFRICA TRUST, A POLICY BRIEF JUNE 2021.p12 ;

- Md Shahin Kabir, Easmat Jabin Sumi, Mohammad Nazmul Alam; op. cit. p1 - 4

- The Future of Border Management: Maintaining security; facilitating prosperity, Part of a Public Safety, Justice & Security Series of Publications, PWC.2015. www.pwc.com

(1) Md Shahin Kabir, Easmat Jabin Sumi, Mohammad Nazmul Alam ; op.cit. p1 - 4

5. برامج الدردشة الآلية.

كان إشراك المستخدم ومساعدته مهما جدا في تطوير ونشر برامج دردشة آلية تستخدم تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP). تم تصميم برامج الدردشة الآلية هذه للتفاعل مع المسافرين، وتقديم المساعدة في طلبات التأشيرة والرد على الاستفسارات. لم يعمل دمج برامج الدردشة الآلية على تبسيط العمليات فحسب، بل أدى أيضاً إلى تحسين تجربة المسافر بشكل كبير، وتوفير الدعم والتوجيه في الوقت الفعلي. لقد أدى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تحسن ملحوظ في كفاءة عمليات الهجرة ومراقبة الحدود. لقد أدى أتمتة المهام الروتينية، التي تيسرها الأنظمة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، إلى تقليل أوقات المعالجة وتحسين تجربة المسافر بشكل عام. ساعدت برامج الدردشة الآلية، المزودة بقدرات معالجة اللغة الطبيعية (NLP)، المسافرين بكفاءة في طلبات التأشيرة والاستفسارات، مما خفف العبء على الموظفين البشريين⁽¹⁾.

في حين تقدم هذه التقنيات فوائد كبيرة، فإنها تثير أيضاً اعتبارات أخلاقية وخصوصية تتطلب اهتماماً دقيقاً. إن إيجاد توازن بين تعزيز الأمن والكفاءة وحماية الخصوصية والتعاون الدولي أمر ضروري لتحقيق الإمكانيات الكاملة للذكاء الاصطناعي في هذه المجالات الحرجة. وبينما نتقل في المشهد المتطور للهجرة ومراقبة الحدود، فمن الواضح أن الذكاء الاصطناعي سيستمر في أداء دور مركزي في تشكيل مستقبل هذه الوظائف الحيوية⁽²⁾.

وعليه، فإن تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات لإدارة الحدود والأمن يدعم في المقام الأول اتخاذ القرارات التكتيكية والعملياتية بدلاً من تسهيل التوقعات طويلة الأجل. تعتمد فعاليتها إلى حد كبير على البيانات المحددة التي تستخدمها، مما يعزز الاستجابات الفورية في سياق العمليات الجارية⁽³⁾.

ومن بين الشركات المهمة في موضوع الذكاء الاصطناعي لإدارة الحدود الذكية شركة (IDEMIA). تساعد هذه الشركات، عبر أحدث جيل منها، بما في ذلك تكنولوجيا البيانات الحيوية غير التلامسية، ضبط الهجرة في مهام أمن الحدود اليومية. توفر التكنولوجيا بالفعل

(1) Ibid

(2) Ibid.

(3) Erdal Düzdaban ; AI in Border Management: Implications and Future Challenges 8th October 2024, BORDER SECURITY REPORT, AI in Border Management: Implications and Future Challenges - Border Security Report

أماً أفضل، وتجعل تدفقات الركاب أكثر سلاسة وتحسن تجربة سفر الأشخاص من خلال العدادات الإلكترونية وتسجيل الوصول الذاتي وضوابط جوازات السفر التلقائية. فضلاً عن أحدث جيل من التأشيرات الإلكترونية وتصاريح السفر. أصبحت إدارة التأشيرات وتصاريح السفر في الوقت الحاضر جزءاً لا يتجزأ من أنظمة أمن الحدود الحديثة والمتكاملة. وهذا عامل رئيسي في تحسين أمن الركاب وراحتهم. وتقدم هذه الشركة حلول التأشيرات الإلكترونية وتصاريح السفر لتحويل وتبسيط الإجراءات لكل من المسافرين والسلطات التي تصدر وثائق السفر. تعمل حلولها على تعزيز الكفاءة وأمن الحدود من خلال تقديم دليل لا يقبل الجدل على الهوية مدعوماً بفحص المستندات مع القوائم الوطنية والدولية قبل السفر. كما تتيح التكنولوجيا التحكم بشكل أسهل في حالات تجاوز مدة الإقامة وتسهيل الوصول من خلال تقليص الطوابير في المطارات والموانئ البحرية والحدود البرية بناءً على الطلب المتوقع⁽¹⁾.

ثالثاً: التجارب الدولية في إدارة الحدود الذكية وإمكانية استفادة العراق منها

تسبقت العديد من الدول نحو تبني التقنيات الرقمية والأنظمة الذكية في إدارة حدودها الدولية، مدفوعةً بالدور المحوري الذي تؤديه التكنولوجيا في تعزيز الأمن القومي بشكل عام وأمن الحدود بشكل خاص، ورفع كفاءة الرقابة، ومعالجة الثغرات التي قد تعجز عنها ملئها الوسائل التقليدية؛ ونظراً لما يواجهه العراق من تحديات أمنية وجغرافية معقدة، تبرز الحاجة الملحة للاستفادة من النماذج العالمية الناجحة وتطويرها بما يتوافق مع طبيعة الحدود التي تربطه مع جيرانه، لذا سنستعرض فيما يلي مجموعة من التجارب الدولية الرائدة التي شكلت علامة فارقة في تأمين الحدود وكل ما يتعلق بها، سعياً لاستخلاص الدروس التي يمكن استثمارها في تحديث المنظومة الحدودية العراقية.

1 - التجربة الأوروبية

يتجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بشكل متزايد إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في جهوده لتعزيز مراقبة الحدود وتخفيف المخاطر الأمنية المتعلقة بالإرهاب عبر الحدود والجرائم الخطيرة. وهذا مظهر حديث لاتجاه أوسع نحو تحسين حدود الاتحاد الأوروبي، وهو اتجاه يشمل أيضاً تطوير وربط أنظمة المعلومات المركزية واسعة النطاق ونشر آلية تبادل المعلومات اللامركزية للحدود والأمن. وقد تم توسيع هذه الأنظمة وترقيتها تدريجياً من

(1) Artificial Intelligence Serving Border Security ; op. cit

أجل تغطية المزيد والمزيد من فئات الأشخاص (أي سد فجوات المعلومات)، ومعالجة أنواع متزايدة التنوع من البيانات (بما في ذلك زيادة معالجة البيانات البيو - مترية)⁽¹⁾.

ثمة أربعة أنواع رئيسية من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي أو يفكر في استخدامها في سياق مراقبة الحدود وأمن الحدود: (1) التعرف البيو - متري (ويعني التعرف الآلي على بصمات الأصابع والوجه)؛ (2) الكشف عن المشاعر؛ (3) تقييم المخاطر؛ و(4) أدوات الذكاء الاصطناعي لمراقبة الهجرة وتحليلها والتنبؤ بها. تدمج أنظمة المعلومات المركزية للاتحاد الأوروبي للحدود والأمن بشكل متزايد التقنيات البيو - مترية لغرض التحقق من الهوية أو تحديد الهوية. تُستخدم تقنية التعرف الآلي على بصمات الأصابع حالياً في ثلاثة أنظمة معلومات: أولاً، نظام معلومات شنغن، وقاعدة بيانات بصمات الأصابع الأوروبية (يوروداك)، وثانياً، نظام معلومات التأشيرة وسيتم استخدامها أيضاً في نظامين آخرين فرعيين (نظام الدخول والخروج، ونظام معلومات السجل الجنائي الأوروبي لمواطني الدول الثالثة).

لم يتم استخدام تقنية التعرف الآلي على الوجه (FRT) بعد في أي نظام معلومات في الاتحاد الأوروبي، ولكن من المتوقع أن تقوم جميع الأنظمة باستثناء نظام واحد (نظام تفويض معلومات السفر الأوروبي) بمعالجة صور الوجه في المستقبل القريب لغرض التحقق و/أو التعريف. تشكل تقنيات الكشف عن المشاعر أحد أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي إثارة للجدل على الحدود وأماكن أخرى. وفي حين لا توجد حالياً أنظمة للكشف عن المشاعر منتشرة على حدود الاتحاد الأوروبي، فقد استكشف عدد من المشاريع والمبادرات الممولة من الاتحاد الأوروبي مثل هذه التقنيات وجربتها بغرض تعزيز مراقبة الحدود⁽²⁾. وكان أحد العناصر الرئيسية لهذه السياسات هو تطوير وتوسيع أنظمة تكنولوجيا المعلومات وآليات تبادل المعلومات التي تدعم إدارة الحدود والتعاون في إنفاذ القانون.

شهدت منظومة إدارة الحدود واللجوء في الاتحاد الأوروبي تحولاً استراتيجياً من الأنظمة التقليدية (1995 - 2004) إلى مفهوم «الحدود الذكية». ورغم تعثر مقترحات عام 2013 المتعلقة بنظامي الدخول والخروج وتصاريح السفر نتيجة انتقادات حول الجدوى، إلا أن أزمة الهجرة عام 2015 شكلت دافعاً لتبني الأجندة الأوروبية للهجرة. وبموجب بيان نيسان/أبريل 2016، توجهت المفوضية الأوروبية نحو سد الثغرات المعلوماتية عبر تطوير هندسة

(1) Artificial intelligence at EU borders Overview of applications and key issues; op. cit. p1

(2) Ibid, p.1

البيانات وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة. وقد تُوجت هذه الجهود بإرساء دعائم الإدارة المتكاملة للحدود الأوروبية (EIBM)، والتي قُننت بموجب اللائحيتين (1624/2016) و(1896/2019) لضمان التنسيق المؤسسي المشترك⁽¹⁾.

يعتمد نظام إدارة المعلومات والبيانات الإلكترونية على نموذج تحكم في الوصول من أربع طبقات يشتمل على تدابير تتعلق ليس فقط بالضوابط والعمليات على الحدود الخارجية، ولكن أيضًا بالتدابير التي تتجاوز الحدود الخارجية (مثل تبادل المعلومات وأنشطة التدريب في الدول المجاورة وفي بلدان المنشأ وعبور الهجرة غير النظامية) وداخل منطقة شنغن (على سبيل المثال، التعاون بين الشرطة وتحليل المخاطر وعمليات العودة). هناك 11 مكونًا لـ (إدارة الحدود الأوروبية المتكاملة) والتي تُعرف باختصار EIBM، منها: مراقبة الحدود؛ البحث والإنقاذ؛ التعاون بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي وهيئاته ومكاتبه ووكالاته ذات الصلة؛ التعاون مع دول ثالثة؛ التدابير الفنية والتشغيلية داخل منطقة شنغن؛ إعادة مواطني دول ثالثة؛ أحدث التقنيات وأنظمة المعلومات؛ آلية مراقبة الجودة؛ آليات التضامن.

في السياق ذاته، تم إنشاء «نظام مراقبة الحدود الأوروبية» (EUROSUR) في عام 2013، وبدأ العمل به في عام 2014. إن هذا النظام هو إطار لتبادل المعلومات والتعاون بين الدول الأعضاء وفرونتكس⁽²⁾، بهدف تحسين الكشف عن الهجرة غير الشرعية والجرائم عبر الحدود والوقاية منها ومكافحتها على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. ويتم إدارة «نظام مراقبة الحدود الأوروبية» بواسطة فرونتكس ويغطي مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية (بما في ذلك المناطق قبل الحدودية)، فضلاً عن عمليات التفتيش عند نقاط عبور الحدود والعمليات الحدودية والتخطيط المتكامل. فضلاً عن ذلك، يتبع هذا النظام نهجاً قائماً على تحليل المعلومات الاستخباراتية والمخاطر، وهو مفيد في إنشاء صور للوضع الوطني والأوروبي على الحدود، وإجراء تحليل المخاطر ودعم قدرات رد الفعل. كما يستخدم هذا النظام ما يُعرف بالصورة الظرفية التي تُعرّف بأنها «تجميع للبيانات والمعلومات الجغرافية المرجعية شبه الحقيقية التي تم تلقيها من سلطات وأجهزة استشعار ومنصات ومصادر أخرى مختلفة»⁽³⁾.

(1) Ibid, p. 5

(2) وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية، تتمحور مهمتها حول دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة بمنطقة شنغن في إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ومكافحة الجريمة العابرة للحدود (هياة التحرير).

(3) Ibid, p. 6

قامت المفوضية الأوروبية بتشكيل فريق من الخبراء الاختصاصيين في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن نطاق الشؤون الداخلية، بهدف رفد صياغة المقترحات التشريعية والمبادرات السياسية بالخبرات الفنية اللازمة. وفي هذا السياق، خلصت دراسة مرجعية أجرتها المفوضية عام 2020 إلى تحديد خمسة محاور استراتيجية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات أمن الحدود والهجرة، شملت: أنظمة المساعدين الافتراضيين، ورقمنة عمليات تقييم المخاطر وفرز طلبات التأشيرات، فضلاً عن تطوير أدوات متقدمة لإدارة المعرفة وتحليل السياسات، وتطبيقات الرؤية الحاسوبية الرامية إلى استخلاص البيانات الحيوية من صور الأفراد والأجسام. فضلاً عن ذلك، بحثت أوراق عمل إضافية للمفوضية سبل تطوير أنظمة للتنبؤ والإنذار المبكر في تدفقات الهجرة، وتعزيز أطر تبادل البيانات لدعم إنفاذ القانون. كما أوعزت المفوضية بإعداد دراسة تحليلية لتقييم الأثر المترتب على المتطلبات التنظيمية للذكاء الاصطناعي في الفضاء الأوروبي. وقد تجسد هذا التوجه في استراتيجية (شنجن) الصادرة في حزيران/يونيو 2021، حيث أكدت المفوضية على ضرورة الاستثمار الأمثل في التقنيات الناشئة لتعزيز إدارة الحدود والارتقاء بالمنظومة الأمنية. وفي سياق ذاته، استعرض تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي لعام 2020 منهجية العمل المتبعة، والتي تركز على محورين أساسيين: أولهما؛ توفير البنية التحتية الحوسبية اللازمة لتطوير واختبار أدوات الذكاء الاصطناعي، وثانيهما؛ ابتكار حلول تقنية متخصصة في مجالات مراقبة الأداء، وإدارة الخدمات والأمن السيبراني، وكفاءة الطاقة⁽¹⁾.

بناءً على ما تقدّم، فإن التجربة الأوروبية تشكل نموذجاً متقدماً في الانتقال من المفهوم التقليدي لإدارة الحدود إلى منظومة الحدود الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وقابلية ما يعرف بـ «التشغيل البيئي» بين قواعد البيانات المركزية، والإدارة المتكاملة للحدود (EIBM)، نظام مراقبة الحدود الأوروبية أو ما يعرف بـ «يوروسور» (EUROSUR) التي تأتي أهميتها من قدرتها على تعزيز أمن الجغرافيا الحيوية (Biogeography)، وتحليل المخاطر المسبق، وإدارة تدفقات الهجرة بكفاءة عالية دون الإخلال بمرونة العبور. ونظراً إلى التحديات الأمنية والحدودية التي يواجهها العراق، يمكن للمؤسسات الأمنية والعراقية الاستفادة الاستراتيجية من المبادئ النازمة لهذه التجربة الأوروبية؛ وذلك من خلال تبني إطار وطني للإدارة المتكاملة للحدود يربط المنافذ البرية والبحرية والجوية بمركز بيانات مركزي موحد، وتطوير تطبيق تقنيات التعرف البيومتري المتقدمة لحصر وتدقيق الوافدين. كما يُعد

(1) Ibid. p.10

الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر والتنبؤ والمراقبة شبه الحقيقية للمناطق الحدودية النائية خطوة محورية لتعزيز ضبط الحدود الوطنية، ومكافحة الجرائم عبر الوطنية والتسلل، شريطة إرساء (بُنى تحتية حوسبية) وأطر تنظيمية تضمن كفاءة الأداء السيبراني وحماية البيانات.

2 - تجربة الولايات المتحدة

عند بحث التجربة الامريكية في إدارة الحدود، نرى وجود المجلس التنفيذي للوكالات الحدودية (BIEC)، وهو هيئة حكومية اتحادية مشتركة تأسست في عام 2014 استجابةً لتوقيع الرئيس الأسبق باراك أوباما على الأمر التنفيذي رقم 13659، «تبسيط عملية التصدير/الاستيراد للشركات الأمريكية». تشمل عضوية المجلس التنفيذي للوكالات الحدودية كبار القيادات من الوزارات والوكالات ذات السلطات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة الحدود، بالإضافة إلى ممثلين من المكتب التنفيذي للرئيس. يرأس المجلس وزارة الأمن الداخلي، وهيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية. ويشغل ممثل رفيع المستوى من (PGA)⁽¹⁾ منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي للوكالات الحدودية على أساس تناوبي لمدة عامين⁽²⁾.

وعليه، تعمل هذه الهيئة الاتحادية على تحسين البنية التحتية وزيادة عدد الموظفين في الموانئ لاستيعاب المزيد من طالبي اللجوء وزيادة المعالجة لهم، وتوسيع وتعزيز فيلق اللجوء التابع لخدمات المواطنة والهجرة الامريكية (USCIS)، والتأكد من أن ضباط اللجوء المدربين جيداً التابعين لخدمات المواطنة والهجرة يقومون بفحص اللجوء بطريقة مستنيرة بالصدمات (informed manner - trauma) في جميع مراحل عملية المقابلة. فضلاً عن وقف لائحة «التحايل على المسارات القانونية»، وإنشاء مكتب لحماية المهاجرين لتنسيق التوسع السريع المتعدد الوكالات في عمليات الفحص والحماية في المناطق ذات الحجم الكبير على الحدود الجنوبية. وينبغي لهذا المكتب الجديد أن ينشئ مراكز استقبال قصيرة الأجل في الولايات المتحدة لتحسين المعالجة، واستهداف عمليات التهريب التي تعرض المهاجرين

(1) هي مجموعة من الهيئات والوكالات الحكومية الأمريكية (أكثر من 50 وكالة)، تمتلك سلطة تنظيمية على السلع التي تدخل أو تخرج من الولايات المتحدة، وتعمل هذه الوكالات جنباً إلى جنب مع مصلحة الجمارك وحماية الحدود (CBP) لضمان امتثال البضائع للقوانين الصحية، البيئية، والأمنية. (المحررون).

(2) Coordinated Border Management in the United States, Submitted by: United States, 2020/ SOM1/CTI/A2C2007/:

https://mddb.apec.org/Documents/2020/CTI/A2C220/_cti_a2c2_007.pdf

الضعفاء بالفعل لخطر أكبر، ووضع سياسات موحدة وأنظمة مركزية وتبادل المعلومات بشكل مناسب بين إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP)، وهيئة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE)، وخدمات المواطن والمهاجرة الأمريكية (USCIS)، والمكتب التنفيذي لمراجعة الهجرة (EOIR)⁽¹⁾.

وفي ظل ضرورات «العولمة الاقتصادية» و«الأمن الإقليمي» على الحدود بين الولايات المتحدة وكندا، نجد أن التعاون الحدودي بين الولايات المتحدة وكندا يقع كحل وسط بين المصالح الوطنية المتباينة حيث تهتم كندا في المقام الأول بالتجارة بينما تهتم الولايات المتحدة أكثر بالإرهاب والهجرة غير الشرعية. ومع ذلك، فإن نتيجة هذا التعاون الثنائي عبر الحدود تعكس تسوية بين المثل العليا والسيادة والبرجماتية. لذا، بدلاً من التركيز على الأمن على الحدود المشتركة، اتخذت الولايات المتحدة وكندا نهجاً ثنائياً لبناء نظام أمني شامل حول المصالح المشتركة المتعلقة بالحدود كما تتجلى في الشرطة ومكافحة الإرهاب والاستخبارات والدفاع للكشف عن التهديدات وتعطيلها وردعها⁽²⁾.

ويتناقض هذا النهج بشكل صارخ مع المستويات المنخفضة من التعاون على طول الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، والتي تأتي بتكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. الواقع أن مفارقة الحدود الصلبة تشير إلى أنه كلما كانت الحدود أكثر صرامة، كلما كانت التكاليف أكبر. وعلى النقيض من ذلك، فإن التعاون الثنائي عبر الحدود بين الولايات المتحدة وكندا يجسد مفارقة الحدود المفتوحة: فالمنفعة المتبادلة التي تترتب على الحدود المفتوحة هي وظيفة التعاون المكثف. وعند الرجوع الى أصل هذا التعاون الثنائي، نجد انه عشية الحرب العالمية الثانية، توصلت الولايات المتحدة وكندا إلى إجماع استراتيجي: كان الدفاع عن القارة في مصلحتهما المشتركة ومن ثم سيتعاونان وفقاً لذلك. وفي العقود التي تلت ذلك، أصبحت أميركا الشمالية المجتمع الديمقراطي الأكثر ازدهاراً واستقراراً وتناغماً في العالم. وترتب على ذلك أثرٌ جوهري تمثل في تقاسم الدولتين لما يُصطلح على تسميته بـ «أطول حدود غير محمية في

(1) Policy Brief: What Does Effective Border Management Look Like?, American Immigration Lawyers Association, May 9, 2023.

(2) Christian Leuprecht et al, The United States - Canada security community: a case study in mature border management, Commonwealth & Comparative Politics, Vol. 59, No. 4, 2021.

العالم». ومع ذلك، يفتقر هذا التوصيف للدقة الموضوعية؛ إذ تُجسد الحدود الكندية الأمريكية ما يُعرف بـ «مفارقة الحدود المفتوحة». وتتجلى هذه المفارقة في كون كفاءة الحدود المفتوحة وشرعيتها ترتكزان، في المقام الأول، على تكامل بنيوي وتنسيق ثنائي مكثف. من زاوية أخرى، يتبلور هذا التعاون عبر مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لإدارة الحدود، بهدف إيجاد توازن دقيق بين تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي المتبادل، وبين رفع كفاءة الآليات الأمنية المشتركة وإنفاذ القانون على طول الشريط الحدودي⁽¹⁾. وحتى الآن، تمتلك هيئة خدمات الحدود الكندية وهيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية أكثر من 21 ترتيباً جمركياً وهجرة لتبادل المعلومات والاستخبارات والوثائق المتعلقة بالمسافرين والسلع التجارية، والوقاية من الجرائم الجمركية والتحقيق فيها⁽²⁾.

ومن الأدوات المهمة المستخدمة في مراقبة الحدود الأمريكية هناك رادار يُدعى (Accipiter) والذي يتمتع بسمعة طيبة في قطاع المراقبة الذكية. تعد حلول المراقبة وشبكات الرادار واسعة النطاق من طراز (Accipiter) عوامل تمكين رئيسية لعمليات الطائرات من دون طيار خارج خط الرؤية (BVLOS) ومكافحة الطائرات من دون طيار. ولتأمين حدود المياه التي يبلغ طولها 2000 كيلومتر والتي تمر عبر البحيرات العظمى في موانئ وندسور وديترويت، تم تصميم شبكة (Accipiter) لمشاركة المعلومات بشكل آمن من خلال التوليد التلقائي وتسليم المعلومات ذات الصلة المستمدة من المراقبة. يتم تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من معالجة الإشارات والبيانات المتقدمة، واستخراج البيانات، وتقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان وصول المعلومات الصحيحة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب. وعليه علق رئيس شركة (Accipiter) والرئيس التنفيذي تيم نوهارا، قائلاً: «إن شبكة المراقبة الذكية هذه تحتاج ببساطة إلى التوسع كما كان مخططاً لها في الأصل في عهد هاربر وأوباما لتغطية البحيرات والأنهار الحرجة التي تمر عبرها الحدود، من أجل تحقيق أمن حدودي فعال بسرعة عبر قطاع ديترويت وقطاع بافالو وقطاع سوانتون كما حث ترامب وهومان»⁽³⁾.

(1) Ibid, p. 378

(2) Ibid, p. 382

(3) Summer James, Accipiter Radar to Boost US - Canada Border Security with Smart Surveillance, Unmanned Systems Technology Feb 5, 2025
<https://www.unmannedsystemstechnology.com/>

تجسد التجربة الأمريكية نموذجاً بارزاً في الإدارة الذكية للحدود، فهي تقوم بشكل أساس على التنسيق المؤسسي الموحد عبر المجلس التنفيذي للوكالات الحدودية (BIEC)، وتفعيل التعاون الثنائي عبر الحدود استناداً إلى مبدأ مفارقة الحدود المفتوحة والتكامل الأمني، فضلاً عن التوظيف المكثف للتقنيات الحديثة مثل شبكات الرادار الذكية (Accipiter)، والذكاء الاصطناعي، والطائرات من دون طيار لمراقبة المناطق الحدودية (براً وبحراً). ويمكن للعراق تحقيق استفادة استراتيجية من التجربة الأمريكية لتطوير منظومته الخاصة بالحدود عبر تشكيل هيئة عليا تنسيقية تربط كافة الأجهزة الأمنية والتنفيذية المعنية بالمنافذ والحدود لتوحيد السياسات وتبادل البيانات بشكل آني. فضلاً عن ذلك، كما يمكن للعراق تبني استراتيجيات التعاون والتنسيق الأمني والتنفيذ المشترك مع دول الجوار للحد من التهديدات العابرة للحدود. كما يُعد الاستثمار في أجهزة الرادار المتطورة وتقنيات الاستشعار والاستخبارات الميدانية خطوة بالغة الأهمية باتجاه تأمين الشريط الحدودي والحدود المائية والمناطق النائية، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني وتسهيل حركة التجارة.

3 - التجربة الافريقية

تعاني المناطق الحدودية في افريقيا بسبب غياب البنية الأساسية وعدم القدرة على ممارسة السيطرة الفعّالة على الأراضي بسبب كونها متنازع عليها، فضلاً عن التهميش الموجود بين المواطنين. ففي افريقيا، غالباً ما لا تكون حدود الدولة متطابقة مع حدود الشعوب، ومن ثم فمن المعروف أنها تعزز ثلاثة أنواع من التوترات: بين الدول المجاورة، وبين الدول وشعوبها، وبين الدول والجهات الفاعلة العنيفة، بما في ذلك عصابات الجريمة الدولية والجماعات الإرهابية⁽¹⁾.

في السياق ذاته، تواجه الدول الافريقية بشكل متزايد مهام شاقة تتمثل في إدارة حدودها بطرق تضمن سيادتها وسلامتها الإقليمية، وتضمن أن تكون بمثابة جسور، وليس حواجز، للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي، وتمنع الدخول والخروج غير القانوني للأشخاص والبضائع مع السماح بسهولة حركة البضائع والأشخاص، وتسمح للأقارب بزيارة أقاربهم مع إبعاد المجرمين (مثل تجار المخدرات والبشر والإرهابيين، إلخ)، وتسهل على السياح العبور بسهولة مع إبعاد الإرهابيين⁽²⁾.

(1) African Union Strategy for a Better Integrated Border Governance, African Union, June 2020.

(2) Wafula Okumu, Border Management and Security in Africa, June 2011, <https://n9.cl/wglk0>

إن ثلث الحدود الأفريقية فقط محددة ومُرسّمة بوضوح. والحدود غير المحددة أو غير الواضحة تشكل مصدراً محتملاً للصراعات، وخاصة فيما يتصل بالنزاعات حول الحدود التي رسمتها إلى حد كبير القوى الاستعمارية. ويلتزم الاتحاد الأفريقي بأجندة حدودية تقدّمية تعترف بالمساهمة الإيجابية لحوكمة الحدود في السلام والأمن والتكامل وتقاسم الموارد وتسهيل التجارة، فضلاً عن النمو الشامل والتنمية المستدامة للأراضي الحدودية. ويتجلى هذا التصور الإيجابي للحدود في اعتماد برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي في عام 2007؛ والذي أثبت تنفيذه الأهمية الاستراتيجية للتدابير المستمرة والمستدامة التي تُنفَّذ على الحدود⁽¹⁾.

ارتبط السلام والأمن في إفريقيا بشكل أساسي بالحوكمة الرشيدة للحدود وتحقيق التنمية المستدامة للأراضي الحدودية. وغالباً ما تعيق التحديات السياسية والاجتماعية في المناطق الحدودية جهود التنمية وتعقد التدخلات المتعلقة بمرونة وازدهار المجتمعات في الأطراف الوطنية. لقد تم فهم الإرث التاريخي لإفريقيا من الحدود الاستعمارية وتداعياتها على الاستقرار بشكل لا لبس فيه، وتم التعامل معها بحكمة من قبل الأسلاف في المنظمة الوحدة الأفريقية (OAU)، السلف للاتحاد الأفريقي (AU)، في قمته المنعقدة في القاهرة عام 1964. ومنذ ذلك الحين، كانت منظمة الوحدة الأفريقية، ومن بعدها الاتحاد الأفريقي، في طليعة القيادة في مجال حوكمة الحدود، حيث بادرت بالعديد من المبادرات المتعلقة بالحدود. وقد أظهرت مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) التزامها الراسخ بتحويل طبيعة حوكمة الحدود من خلال إنشاء برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي (AUBP). وبوصفها منصة للتشاور والمداولات، فقد طورت خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الحدود وحشدت الدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن العديد من المبادئ التوجيهية المعيارية والوثائق الإرشادية بما في ذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي)⁽²⁾. ومع ذلك، فإن الأطر المعيارية ليست ذاتية التنفيذ. وتهدف استراتيجية حوكمة الحدود للاتحاد الأفريقي (AUBGS) إلى توضيح طرق التنفيذ بشأن حوكمة الحدود لتعزيز مبادرات السلام والأمن والتعاون الثنائي بين الدول الحدودية. وفي

(1) Border Governance in Africa: An African Union Strategy, African Union, June 2020, p.3

(2) عقدت معاهدة للاتحاد الأفريقي في عام (2014)، وتهدف لتعزيز التكامل القاري وتحويل الحدود المشتركة إلى جسور للتعاون والتنمية والأمن بين الدول الأعضاء في الاتحاد (المحررون).

حين أن اتفاقية نيامي تمثل قفزة معيارية إلى الأمام، فإن استراتيجية حوكمة الحدود للاتحاد الأفريقي، بناءً على متطلبات الموقف، تعطي زخمًا جديدًا لحوكمة الحدود الأفريقية.

وبالرجوع الى اتفاقية نيامي، فإنها تهدف الى «ضمان الكفاءة والفعالية في إدارة الحدود المتكاملة» (المادة 5/2). وتشكل اتفاقية نيامي الإطار القانوني للتعاون عبر الحدود على المستوى المحلي والإقليمي والقاري. ويقدم نهجًا عمليًا للجوانب المتعددة الأبعاد للتعاون والأمن عبر الحدود من خلال الارتقاء بحوكمة الحدود إلى مستوى جديد: تحويل الحدود كعناصر للوقاية الهيكلية من الصراعات إلى مواقع لتعزيز السلام وعلاقات حسن الجوار بين الدول⁽¹⁾، والأمر الأكثر أهمية هو أنه من المتوقع أن تضيق الاستراتيجية المشار إليها أعلاه الفجوة الواسعة بين السياسات وتنفيذها في حوكمة الحدود، وتهدف إلى تعميق التعاون عبر الحدود الذي يعتمد تنفيذه على الإدارة المركزية والمستوى الإقليمي، فضلًا عن المشاركة المهمة للمجتمع المحلي. وتأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار التحديات الأمنية الناشئة مثل الهجمات الإلكترونية والإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالبشر والمخدرات، وما إلى ذلك. كانت المناطق الحدودية ملاذًا للجماعات الإجرامية التي تنفذ أنشطة تهدد الأمن الإقليمي والوطني. الى جانب ذلك، تؤدي الحواجز أمام التجارة وتنقل الأشخاص في هذه مناطق إفريقيا إلى زيادة الفقر ومحفزات ومسرعات للصراعات. وعلى النقيض من ذلك، تسمح الحدود المفتوحة بتجارة قوية وحرية تنقل الأشخاص التي يمكن أن تساهم في التكامل والازدهار والسلام⁽²⁾.

وقد كُلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بمواصلة جهودها الرامية إلى الوقاية البنيوية للصراعات، كما أنشأت برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي من خلال القرار الذي اعتمدته الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في أديس أبابا في يناير/كانون الثاني 2007. وتؤكد إعلانات برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي وطرق تنفيذه، التي اعتمدها مؤتمر الوزراء الأفارقة المسؤولين عن قضايا الحدود (2007 و2010 و2012)، على «الحاجة إلى وضع شكل جديد من أشكال إدارة الحدود العملية التي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار، ولكن أيضًا إلى تيسير عملية التكامل والتنمية المستدامة في أفريقيا» (2007، الفقرة 3) والحاجة، في ضوء التحديات الحالية المتمثلة

(1) African Union Strategy for a Better Integrated Border Governance, Op.cit. p11.

(2) African Union Border Governance Strategy, African Union, November 2017, pp. 2 - 3

في إدارة الحدود المتكاملة، إلى معالجة تحديات التنمية والأمن في المناطق الحدودية بطريقة شاملة⁽¹⁾.

تهدف استراتيجية الاتحاد الأفريقي لحوكمة الحدود إلى تزويد القارة برؤية توافقية لدور ومكانة الحدود بين الدول في تنفيذ السياسات القارية التي تحددها هيئات صنع القرار في الاتحاد الأفريقي. من ناحية، فهي مرادفة لـ 35% فقط من حدود أفريقيا البالغة 170.000 كم، إن الحدود هي بالتأكيد الأماكن التي يجد فيها التنفيذ المشترك والمتفق عليه لقرارات رؤساء الدول والحكومات أرضية راسية واضحة. «ومن هذا المنظور، تقترح الاستراتيجية خطوط عمل وإرشادات عملية يمكن أن تلهم الاختيارات السيادية للدول الأعضاء»⁽²⁾.

إن أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 هي الإطار الاستراتيجي للقارة الذي يهدف إلى تحقيق هدفها المتمثل في التنمية الشاملة والمستدامة، وإرساء قارة متكاملة ومتحدة سياسياً ومستندة إلى مُثُل الوحدة الأفريقية ورؤية نهضة أفريقيا⁽³⁾. تسعى هذه الأجندة إلى إرساء بنية تحتية تكاملية عالمية المستوى عابرة للقارات، وتكريس واقع جغرافي يتسم بسيولة الحدود والإدارة التشاركية للموارد الطبيعية عبر قنوات الحوار والعمل المشترك، لا سيما في تنفيذ الاستثمارات العابرة للحدود. وبهذا الصدد، تبرز هذه الاستراتيجية كإطار توجيهي يهدف إلى تحقيق التماسك والاتساق بين السياسات الحدودية على الصعد القارية والإقليمية والوطنية، موفرةً للدول الأعضاء مرجعية لمواءمة تشريعاتها المحلية مع أحكام الاتحاد الأفريقي وتوصياته؛ شريطة أن تتم هذه المواءمة في إطار الاحترام التام لخصوصية كل دولة والتزاماتها الدولية القائمة⁽⁴⁾.

تُشير القراءات التحليلية إلى أن استقرار المنطقة الأفريقية مرهون بالالتزام بتسوية النزاعات الحدودية، في وقتٍ تشهد فيه منظومة إدارة الحدود تحولات جوهرية متأثرة بالنماذج الغربية في أوروبا وأمريكا؛ وتتجلى هذه التحولات في ثلاثة اتجاهات رئيسية: أولاً، (تجريم الهجرة) عبر دمج مكافحتها ضمن استراتيجيات الحرب على الإرهاب والجريمة

(1) Ibid, p.10

(2) Border Governance in Africa: Op. cit. p. 3

(3) يُنظر: أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها، موقع الاتحاد الأفريقي،

<https://au.int/en/agenda2063/overview>

(4) Border Governance in Africa: Op. cit. p.4

المنظمة، ثانياً، (أمننة الحدود) التي انعكست في تضخم الإنفاق العسكري والتقني لتشييد حدود محصنة تقنياً وبشرياً، ثالثاً، (تدويل الرقابة) أو إضفاء الطابع الخارجي على سياسات الهجرة عبر نقل المسؤولية الأمنية إلى دول العبور (دول الطرف الثالث) للعمل كحائط صد أمامي، مما يعيد صياغة مفهوم السيادة والحدود في القارة⁽¹⁾.

من جانبه، يساهم برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي في تحسين إدارة الحدود في أفريقيا من خلال تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على ترسيم حدودها، ومساعدة المجتمعات المحلية في أنشطتها عبر الحدود، ومن خلال تطوير منهج يسعى إلى تعزيز قدرات الموظفين على إدارة الحدود بشكل فعال. ويقوم برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي بتطوير استراتيجية ومنهج تدريبي لتعزيز إدارة الحدود في أفريقيا من خلال الاستفادة من جهود الاتحاد الأفريقي السابقة. ومن بين هذه المبادرات المادة 4 (2ج) من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب المؤرخة في 1 تموز/يوليو 1999، والتي تدعو الحكومات الإفريقية إلى «تطوير وتعزيز أساليب السيطرة على الحدود البرية والبحرية والجوية ونقاط التفتيش الجمركية والهجرة ومراقبتها من أجل منع أي تسلل من جانب الأفراد أو الجماعات المتورطة في التخطيط أو التنظيم أو تنفيذ الأعمال الإرهابية»⁽²⁾.

يعد الإطار السياسي للهجرة في افريقيا، والذي اعتمده المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية التاسعة التي عقدت في بانجول عام 2006، مرجعاً جوهرياً في تحديد فلسفة إدارة الحدود القارية في افريقيا. وينص هذا الإطار على أن الإدارة الفعالة للحدود تمثل الركيزة الأساسية لأي نظام وطني للهجرة، حيث حدد أهدافاً استراتيجية للأمن الحدودي تشمل: مكافحة تهريب السلع المحظورة كالمخدرات والأسلحة، وضبط استخدام تصاريح الاستيراد والتصدير والحصص، فضلاً عن تنظيم حركة الأفراد للحد من المعابر غير القانونية وجرائم الاتجار بالبشر. كما يقر الاتحاد الأفريقي بأن أنظمة إدارة الحدود الإفريقية، على غرار النظم العالمية، تواجه ضغوطاً متزايدة ناتجة عن تدفقات الهجرة «المختلطة» وغير النظامية، فضلاً عن التحديات الأمنية المتصاعدة؛ إذ تشكل وثائق

(1) Wafula Okumu, Op.cit, p. 11

(2) يُنظر:

OAU Convention on the Prevention and Combating of Terrorism, 1999, <https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/OAU - english.pdf>

السفر المزورة تهديداً مباشراً لاستقرار الحدود لا يقل خطورة عن الإرهاب الدولي العابر للحدود⁽¹⁾.

تأخذ التجربة الأفريقية في حوكمة الحدود مساراً يسعى الى تحويل المناطق الحدودية من بؤر للنزاع والتهميش إلى جسور للتكامل والاستقرار بين المجتمعات الإفريقية، من خلال أطر تتسم بالشمولية مثل (برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي) واتفاقية (نيامي). وتقوم هذه الطريقة على الإدارة المتكاملة للحدود، والتنمية المستدامة للمجتمعات الحدودية التي غالباً ما تكون متنازعة، وتفعيل التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. إن هذ التجربة يمكن أن تكون ذات فائدة للعراق من خلال اعتماد استراتيجية وطنية لحوكمة الحدود تركز على إشراك المجتمعات المحلية النائية وتمييتها اقتصادياً لتعزيز الانتماء وتجريد الجماعات الإجرامية من البيئات الحاضنة، فضلاً عن إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية مع دول الجوار تؤسس لآليات تنسيق أمني مشترك وتدير الموارد الحدودية بشكل سلمي وتشاركي لضمان استقرار المناطق الحدودية بشكل مستدام.

4 - التجربة الصينية

في أكتوبر 2021، أصدرت الصين أول قانون لتنظيم وحماية حدودها البرية، وقد وُصفت هذه الخطوة بأنها التزام قانوني ومؤسسي تهدف الصين من خلاله الى سلامة أراضيها وسيادتها. ويُعد هذا التشريع مهم بشكل خاص واستراتيجي لكونه التشريع الأول من نوعه في تاريخ البلاد المنظور، على الرغم من تشابك حدودها البرية بنزاعات إقليمية مع معظم دول الجوار (الصين تتميز بحدود مشتركة مع دول غير قليلة). وتُعد الحدود المتنازع عليها مع الهند، والتي شهدت توترات حادة منذ عام 2020، الدافع الرئيس وراء تسريع وتيرة إقرار هذا القانون وتفعيله.

وافقت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني على هذا القانون الذي يُعرف بـ «قانون الحدود البرية» في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي ختام اجتماع تشريعي، حُصّل الى أن سيادة الصين وسلامة أراضيها مقدسة وغير قابلة للكسر. هذا هو أول قانون في الصين يركز على حدودها البرية للحفاظ على الأمن القومي والسلامة الإقليمية للصين. تم اعتماد قانون الحدود البرية في أكتوبر 2021 ودخل حيز التنفيذ منذ 1 كانون الثاني/يناير 2022، بهدف تعزيز

(1) Wafula Okumu, Op.cit.,p. 16

سيطرتها على حدودها البرية. كان الدافع وراء هذا القانون بالذات هو اشتباك وادي جالوان مع الهند في حزيران/يونيو 2020، وتم اعتماد هذا القانون بعد أن اعتمدت الصين ونفذت قانون خفر السواحل وقانون سلامة المرور البحري في وقت سابق من العام الماضي⁽¹⁾.

يُقنن هذا التشريع الصيني الجديد استراتيجية «الاندماج المدني العسكري» عبر إلزام المواطنين بدعم حماية الحدود وتفويض جيش التحرير الشعبي والشرطة المسلحة بالمسؤولية الأساسية عن أمنها، مع السماح باستخدام القوة ضد المتسللين. ويهدف القانون إلى مأسسة إدارة الموارد المائية وتبسيط التنسيق بين الجهات الحكومية، بالتوازي مع تنمية المناطق الحدودية اقتصادياً لتحقيق توازن بين الأمن والرفاهية. مع ذلك، ووفقاً للعديد من المراقبين، فإن صياغته تخدم رغبة الصين بفرض رؤية بكين الأحادية في حل النزاعات الإقليمية، مما يضعف فرص نجاح المفاوضات الحدودية، لا سيما مع الهند، ويزيد من تعقيد المشهد الميداني والسياسي مستقبلاً⁽²⁾.

هناك العديد من العوامل الأخرى غير الوضع الحدودي مع الهند والتي أدت إلى هذا التطور. فإلى جانب تجدد المخاوف الأمنية وتراجع أولوية الأمن البحري نسبياً لصالح البري، فرضت جائحة كوفيد - 19 ضرورة ضبط الحدود المسامية (Porous Borders) لمنع تسلل الفيروس عبر حالات الهروب الحدودي. كما تعاضم القلق الصيني بشأن الاستقرار في آسيا الوسطى، لاسيما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وتخوف الصين من انتقال الإرهاب إلى إقليم شينجيانغ. فضلاً عن ذلك، يُعد القانون أداةً لترسيخ سياسة الرئيس الصيني شي جين بينغ إزاء الأقليات العرقية، بهدف صهرها في «هوية وطنية صينية مشتركة» وتأمين الأقاليم الحساسة مثل التبت وشينجيانغ، وهو ما يراه المراقبون محاولة لمحو التنوع العرقي وتجانس المجتمع تحت غطاء الأمن القومي للصين⁽³⁾.

وبالنظر إلى الوضع الخاص للمناطق الحدودية، وعلى أساس اللوائح والسياسات الوطنية، يقدم الباحثان (قو هو) و(يوان فانغ) آراء حول الطريقة المناسبة لحل مشكلة الأجانب في المناطق الحدودية القديمة للصين، مثل الصينيين العائدين من الخارج عديمي الجنسية

(1) Yukti Panwar, China's New Land Border Law A Comparative Analysis Of Regional Consequences, Issue Brief, Centre For Security Studies, (February 2022), p. 1, <https://n9.cl/okbx1>

(2) Ibid, p.3

(3) Ibid.

وأقاربهم، والزواج عبر الحدود وما إلى ذلك؛ على مستوى الحكم المحلي، ويؤكد أن من الضروري التكيف بشكل أكبر مع سياسة الإدارة والواقع في المناطق الحدودية، وتنسيق السياسات واللوائح الحكومية ذات الصلة، وتعزيز فعالية السياسات والتدابير ذات الصلة. إن التشكيل النهائي للنظام متعدد الطبقات المتعلق بإدارة الأجانب في المناطق الحدودية (كتلك الموجودة في الحدود بين الصين وميانمار)، وطبقات نظام إدارة التعاون، يكمل بعضها البعض⁽¹⁾.

أخذت الأراضي الحدودية في الصين تحتل حيزاً مهماً في العديد من الاستراتيجيات الكبرى، كما هو مضمّن في مبادرة «التنمية الغربية الكبرى» و«مبادرة الحزام والطريق». وتعمل هذه الجهود الوطنية على إضفاء الطابع المؤسسي على الأطر المستدامة للتعاون والتبادلات التي تتوسطها المصالح المحلية والإقليمية. إن ظهور الأراضي الحدودية في الصين في السياسة الوطنية، وحتى الدولية، يمنح فرصة لفحص العمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية والمجتمعية والأمنية المعقدة والسريعة على مدى العقدين الماضيين، ومن ثم، فليس من المستغرب أن تخضع دراسات الأراضي الحدودية لإعادة معايرة منهجية بعيداً عن التفكير الحدودي الإقليمي، وبوصفها «التضاريس الأكثر تحدياً للتوسع والتنمية البشرية»، تمثل الأراضي الحدودية في الصين حالياً «خيالاً بشرياً وطبيعياً متحركاً وغير إقليمي ومتعدد المقاييس» و«مشهداً طبيعياً متحركاً ومتعدد المقاييس»⁽²⁾.

لقد أدى انهيار إمبراطورية تشينغ، ثم قيام دولة صينية تكافح أولاً ضد الهجوم الخارجي، ثم عدم الاستقرار الداخلي، إلى ترك العديد من الحدود الدولية للصين غير مستقرة، مكتظة بالسكان من الأقليات من غير الهان، مع وجود مناطق على طول الحدود الخارجية لسيطرتها الإقليمية تعاني من الفقر والضعف في العديد من النواحي. وقد جلبت نهضة الصين معها دفعاً سياسياً واقتصادياً إلى حافة سيادتها، حيث سعت إلى إكمال عملية بناء الأمة إلى الحدود الخارجية لسيادتها الإقليمية وتوسيع نموذجها الموجه نحو التجارة للنمو الاقتصادي. ومع هذا الدفع إلى الحافة، فإن نفوذ الصين في الدول عبر حدودها الإقليمية آخذ في النمو. وبصرف

(1) Gu He, Yuan Fang ; The Management of Foreigners in the China - Myanmar Border Region, Innovation in Regional Public Service for Sustainability (ICPM 2016).pp. 66 - 67

(2) Tianlong You and Mary Romero, China's borderlands in the post - globalization era, China Information, Vol. 36 No. 3 (2022), p. 310

النظر عن القوى العسكرية الكبرى، روسيا والهند، اللتين كانتا لفترة طويلة تلوحان في الأفق على طول حدود الصين وتتصدران قائمة المخاوف الأمنية للصين، فإن معظم الدول الأربع عشرة التي تشترك مع الصين في حدود برية تزيد عن 22000 كيلومتر صغيرة نسبياً في مكانتها⁽¹⁾.

من خلال ما تقدم، نجد أن التجربة الصينية تجسد نموذجاً يقوم على التأسيس التشريعي الحازم عبر «قانون الحدود البرية» (2021) لفرض السيادة القومية، وتقنين استراتيجية «الاندماج المدني العسكري» لحماية الأراضي، إلى جانب الربط بين أمن الحدود وتنميتها اقتصادياً ضمن مبادرات كبرى كـ (مبادرة الحزام والطريق). أما إمكانية استفادة العراق من هذا النموذج الصيني في إدارة الحدود، فيمكن أن يكون عبر إعطاء الزخم لتشريع وطني متكامل وشامل لإدارة الحدود البرية والمنافذ، يحدد المسؤوليات الأمنية بدقة ويشرك المجتمعات العشائرية والمحلية الحدودية في أمن شريطهم الجغرافي، مع دمج الرؤية الأمنية بمشاريع تنموية واقتصادية حيوية (ك طريق التنمية) لضمان تحويل المناطق الحدودية من ثغرات أمنية إلى مناطق استقرار وازدهار اقتصادي.

5 - التجربة السعودية

كانت السعودية تعتمد في مراقبتها للحدود على الطرق التقليدية، من خلال تسيير دوريات متحركة تعمل على مدار الساعة ولا تتوقف. فعلى سبيل المثال، كانت هذه الدوريات تنطلق من 36 مركزاً حدودياً بقوة 6252 شخصاً (ضباط وجنود)، وتقوم بمسح خطوط متتالية عدة مرات. بعد ذلك، قررت المملكة التعاون مع الجانب الأوروبي عبر الاستعانة بالمجموعة الأوروبية للصناعات الجوية والدفاعية في إنشاء حدودها الذكية. بدأت المرحلة الأولى من هذا التعاون عام 2014، وتمثلت بإنشاء سياج أمني على طول الحدود الشمالية، ويضم المشروع مليون و450 ألف متر شبكة ألياف بصرية و50 راداراً بطول 900 كم. ويضم المشروع 8 مراكز للقيادة والسيطرة، و32 مركز استجابة على طول الحدود مجهزة بثلاث فرق للتدخل السريع و38 بوابة خلفية وأمامية مزودة بكاميرات المراقبة، وبلغت عدد أبراج المراقبة والاتصالات في هذا المشروع 78 برج، منها 38 برج اتصالات و50 كاميرا ليلية ونهارية، و40 برج مراقبة، و85 منصة للمراقبة، و10 عربات

(1) Carla Freeman, and Drew Thompson, China on the Edge China's Border Provinces and Chinese Security Policy, The Center for the National Interest and Johns Hopkins SAIS, April 2011. p. 2

مراقبة واستطلاع. ويبلغ عدد المتدربين في المشروع 3397 متدرب، وبلغ وعدد المدربين 60 مدرب لضمان استمرار التشغيل. فضلاً عن سائر تراقي وسياج من الشبك وآخر من الشبك الملحوم، بحيث قربت نسبة عدد المتسللين ومهربي المخدرات ومهربي الأسلحة والمواشي من الصفر⁽¹⁾.

شكّلت هذه النقلة النوعية في تأمين الحدود على امتداد 900 كم منظومة متطورة من أنظمة المراقبة والسيطرة العالية التقنية والمعززة بعربات المراقبة والاستطلاع المتطورة، وتتم حماية الحدود من خلال ساترين ترابين وسياج. وعُززت الحدود بأبراج استشعار وكاميرات نهارية وليلية تعمل بالأشعة فوق البنفسجية. ترتبط هذه المنظومة الموزعة على جميع القطاعات بمراكز القيادة والسيطرة التي ترتبط بدورها بالمديرية العامة لحرس الحدود ومقر وزارة الداخلية السعودية عبر الألياف البصرية. ولأهمية بناء الإنسان وتأهيله وتطوير أدواته للتعامل مع التكنولوجيا المستجدة، فقد تم إنشاء مركز إقليمي للتدريب والتأهيل لقيادة المنطقة الشمالية، ولملائمة الظروف المعيشية انشئت ثلاث مجمعات سكنية لمنسوبي حرس الحدود وعائلاتهم في كل من قطاعات حفر الباطن، ورفحا، وطريف. ولكشف محاولات التسلل من وإلى الأراضي السعودية، تقوم العشرات من أبراج المراقبة الرادارية التي تغطي كل منها دائرة قطرها 40 كم على جانبي الحدود لاكتشاف محاولات الاختراق والسيطرة في القطاعات والتي ترتبط بدورها بقيادة المنطقة الشمالية في مدينة عرعر. يعمل في غرفة القيادة والسيطرة مشرف التدخل السريع على توجيه كاميرات الرؤية الليلية لتحديد الهدف وطبيعته بدقة فائقة بعد تحديد موقع الاختراق. ويقوم المشرف بإبلاغ أحد مراكز الاستجابة وعددها 32 مركز على طول الحدود، ويوجه المشرف ضابط المركز محدداً له نقطة الاختراق الحدودية. وتتم معالجة الخروقات من خلال فرق التدخل السريع داخل كل مركز من المراكز المتأهبة على مدار الساعة. وتشكل الأسلاك الشائكة إعاقة زمنية للمتسلل، لذا أصبحت مهمة اكتشاف المتسللين والقبض عليهم لا تتجاوز بضع دقائق، وفي حال تعطل الرادار أو استعمال المتسلل لمناطق تُعرف بالمناطق العمياء كالأودية والمنحدرات والأخاديد العميقة، تقوم عربات المراقبة والاستطلاع بالتمركز على منصات مخصصة لها ومزودة بنقاط اتصال عبر الألياف البصرية التي تستبدل

(1) احمد ايدابير: استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود (الحدود الذكية انهودجا)، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص571

برج المراقبة لكشف الاختراق كما تسهم في البحث عن الضائعين داخل المناطق الحدودية للسعودية⁽¹⁾.

تجسد التجربة السعودية انتقالاً من الحراسة التقليدية إلى منظومة الحدود الذكية المترابطة تقنياً؛ إذ اعتمدت على إنشاء أسيجة أمنية متعددة الطبقات مدعومة بألياف بصرية، ورادارات متقدمة، وأبراج مراقبة بكاميرات ليلية ونهارية، وربطها بمراكز قيادة وسيطرة وفرق تدخل سريع لتقليل التسلل والتهريب وغيرها من خروقات الحدود إلى الصفر تقريباً بفضل اعتمادها على التقنيات الحديثة. ويمكن للعراق الاستفادة من هذه التجربة لتأمين حدوده الممتدة والأودية النائية عبر إقامة منظومة موحدة للمراقبة والاستشعار تقنياً، واستخدام أجهزة الرادار والألياف البصرية، وتوزيع مراكز استجابة سريعة، فضلاً عن إنشاء مراكز تدريبية متخصصة ومجمعات سكنية لتأهيل القوات الحدودية وضمان استقرارها الميدان لتكون منتجة أكثر.

خاتمة واستنتاجات

حرصت المادة المقدمة في هذا الفصل على دراسة التحول المهم في إدارة الحدود بين الدول. فالنجاح في تأمين الحدود الوطنية لم يعد يكمن في التحصينات التقليدية المرتبطة بالجغرافيا فقط، بل في التحول نحو أنظمة ذكية تعتمد على التقدم التقني العالمي والإدارة المتكاملة. وخَلَصَت الدراسة إلى استنتاجات رئيسة؛ يمكن استعراضها في النقاط أدناه:

- أن تطبيق التقنيات البيو - مترية وأنظمة المراقبة والتنبؤ في الوقت الفعلي يرفع كفاءة الرقابة إلى مستويات قياسية، مع أهمية تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على الخصوصية الرقمية.
- من خلال استعراض النماذج الدولية (كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والصين، والتجربة السعودية) يتبين أن نجاح المنظومة الحدودية يتطلب تكاملاً مؤسسياً بين مختلف الأجهزة، وتنسيقاً أمنياً ثنائياً أو متعدد الأطراف مع دول الجوار، فضلاً عن ربط أمن الحدود بمشاريع التنمية الاقتصادية في المناطق النائية وتطوير البنية التحتية والموارد البشرية.

- تبرز إمكانية العراق للاستفادة من هذه التجارب عبر صياغة استراتيجية وطنية موحدة للإدارة المتكاملة وإدارة الحدود بذكاء. ومن المفيد التحرك نحو تأسيس مؤسسة تكون مسؤولة عن قاعدة بيانات مركزية تربط المنافذ الحدودية كافة.
- الحرص على نشر تقنيات المراقبة والرادار في المناطق المعقدة، مع مؤسسة التعاون الإقليمي والأمني بين العراق ودول جواره.
- تنمية القرى الحدودية لتحويل الشريط الحدودي العراقي من مصدر للثغرات إلى ركيزة للأمن القومي والتنمية المستدامة.

المصادر

المصادر العربية

- أحمد ايدابير، استخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود (الحدود الذكية انموذجا)، مجلة افاق علمية، المجلد 12، العدد 4، 2020.
- أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها، موقع الاتحاد الافريقي،
<https://au.int/en/agenda2063/overview>
- التحكم في الحدود: تعديلات مراقبة الحدود في عصر الاتحادات الجمركية كابيتال فاستر، 9 كانون الأول/ديسمبر 2025:
<https://shortlink.uk/1m99B>
- التكنولوجيات الرقمية في إدارة الحدود: خطر يهدّد المتنقلين (09 تشرين الأول/أكتوبر 2023):
https://www.ohchr.org/ar/stories/202310//digital_technologies_borders_threat_people_move
- سحقي سمر، الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، (العدد 15، 2021). ينظر أيضاً: صالح زياتي، العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، (العدد 5، 2010).
- كلاوس دودز، كيف تُعيد الجغرافيا تشكيل حروب المستقبل؟، عرض انترريجيونال للتحليلات الاستراتيجية:
<https://www.interregional.com/article/32022/1/>
- كيف تحدث منظمة العفو الدولية ثورة في تحسين CVR، فاستر كابيتال، 29 كانون الأول/ديسمبر 2025:
<https://shortlink.uk/1rkyj>

- ما وراء الحدود: دور الاتحادات الجمركية في تعزيز التجارة، فاستر كابيتال، 15 كانون الأول/ديسمبر 2025:

<https://shortlink.uk/1m98a>

- محمد عز العرب، الحدود السائبة: المشاكل المستعصية لضبط الحدود بالشرق الأوسط، دورية (اتجاهات الأحداث)، العدد 1، 2014
- نوال بلحربي، التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، (المجلد 7 العدد 1، 2022).

المصادر الأجنبية

- Daniel M. Gerstein et al, Managing International Borders: Balancing Security with the Licit Flow of People and Goods, (RAND Corporation, 2018).
- State of Border and Movements, (A Policy Brief, Southern Africa Trust, June 2021).
- Boakye Danso Ephraim Kobe, an Assessment of The Challenges Associated with The Implementation of Integrated Border Management (IBM) System In Ghana, (Master Thesis, Kwame Nkrumah University Of Science And Technology, 2020).
- Border Management, Global Compact Thematic Paper (International Organization of Migration), pp. 5 - 6: IOM - Thematic - Paper - Border - Management.pdf
- Franziska Plümmer, «Contested administrative capacity in border management: China and the Greater Mekong Subregion», China Information, , Vol. 36, No. 3 (2022).
- Good Practices in the Area of Border Security and Management in the Context of Counterterrorism and Stemming the Flow of «Foreign Terrorist Fighters», (United Nations Office to Counter - Terrorism).
- Cornelis Jan G, Intelligence Analysis and Border Security: Approaches,

- Challenges, and Best Practices for Effective Border Protection, LinkedIn, (March 12, 2023): <https://www.linkedin.com/pulse/intelligence-analysis-border-security-approaches-best-groeneveld/>
- Wafula Okumu, Border Management and Security in Africa, June 2011, <https://shortlink.uk/1rllM>
 - Gerard McLinden et al (eds), Border Management Modernization, (Washington DC; World Bank, 2011
 - Md Shahin Kabir, Easmat Jabin Sumi, Mohammad Nazmul Alam; Artificial Intelligence (AI) and Future Immigration and Border Control, International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR) E - ISSN: Volume 5, Issue 5.
 - Mario Pasquale Amoroso; Intelligent Borders: Exploring the Suitability of Artificial Intelligence Systems in Refugee Status Determination Under International Law, Refugee Survey Quarterly, Volume 43, Issue 4, December 2024 1 - 17
 - Digital Border Governance: a Human Rights Based Approach, (18 September 2023), Digital Border Governance: A Human Rights Based Approach - Published September 2023
 - Artificial intelligence at EU borders Overview of applications and key issues; EPRS | European Parliamentary Research July 2021.
 - State of Border and Movements. ; SOUTHERN AFRICA TRUST , A POLICY BRIEF JUNE 2021.
 - The Future of Border Management: Maintaining security; facilitating prosperity, Part of a Public Safety, Justice & Security Series of Publications, PWC.2015. www.pwc.com

- Erdal Düzdaban; AI in Border Management: Implications and Future Challenges 8th October 2024, BORDER SECURITY REPORT, AI in Border Management: Implications and Future Challenges - Border Security Report
- Coordinated Border Management in the United States, Submitted by: United States, 2020/SOM1/CTI/A2C2/007: https://mddb.apec.org/Documents/2020/CTI/A2C2/20_cti_a2c2_007.pdf
- Policy Brief: What Does Effective Border Management Look Like?, American Immigration Lawyers Association, May 9, 2023.
- Christian Leuprecht et al, The United States - Canada security community: a case study in mature border management, Commonwealth & Comparative Politics, Vol. 59, No. 4, 2021.
- Summer James, Accipiter Radar to Boost US - Canada Border Security with Smart Surveillance, Unmanned Systems Technology Feb 5, 2025
- <https://www.unmannedsystemstechnology.com/>
- African Union Strategy for a Better Integrated Border Governance, African Union, June 2020.
- Wafula Okumu, Border Management and Security in Africa, June 2011, <https://n9.cl/wglk0>
- Border Governance in Africa: An African Union Strategy, African Union, June 2020.
- OAU Convention on the Prevention and Combating of Terrorism, 1999, <https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/OAU - english.pdf>
- Yukti Panwar, China's New Land Border Law A Comparative Analysis Of Regional Consequences, Issue Brief, Centre For Security Studies, (February 2022), p. 1, <https://n9.cl/okbx1>

- Gu He, Yuan Fang; The Management of Foreigners in the China - Myanmar Border Region, Innovation in Regional Public Service for Sustainability (ICPM 2016).
- Tianlong You and Mary Romero, China's borderlands in the post - globalization era, China Information, Vol. 36 No. 3 (2022).
- Carla Freeman, and Drew Thompson, China on the Edge China's Border Provinces and Chinese Security Policy, The Center for the National Interest and Johns Hopkins SAIS, April 2011.

ملحق

جدول (3) جدول إجمالي بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات المنعقدة بين العراق ودول الجوار الست (إيران، تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الكويت)

المعاهدات والبروتوكولات بين العراق وإيران عبر التاريخ		
اسم المعاهدة	التاريخ	أبرز المضمين
معاهدة بين دولة أكد العراقية وبلاد عيلام في الشرق (إيران)	في عهد الملك نرام سين (2291 - 2255 ق.م)	نصت على وجوب أن تحترم (عيلام) حدود الدولة الأكديّة، وتأمين تجارتها ودفع الخطر الذي كان يهدد حدودها الشمالية الشرقية، إلا أن المعاهدة سرعان ما تم نقضها من قبل العيلاميين بعد وفاة نرام سين.
معاهدة (أماسية) (Amasya) العثمانية - الصفوية	29 ايار (مايس) 1555م	بموجبها أنشئت ولاية عثمانية عراقية باسم إيالة شهرزور، وبقيت ولاية بغداد خاضعة للدولة العثمانية، وتنازل الصفويون رسمياً عن أي إدعاءات لهم في (وسط وجنوب العراق، بالإضافة إلى الموصل).
معاهدة (فرهاد) باشا) العثمانية - الصفوية	21 اذار (مارس) 1590م	ثبتت بموجبها الدولة العثمانية سيادتها على مناطق مهمة، وأصبح العراق كله (بغداد، الموصل، البصرة، ديالى، كركوك، السليمانية، شهرزور) عثمانياً. بينما بقيت (أذربيجان، أرمينيا الشرقية، لورستان، اصفهان، فارس) أقاليم صفوية. وأصبحت جبال زاغروس الحد الطبيعي الفاصل بين الجانبين، وتم ضمان وصول الزوار الإيرانيين إلى المراكم المقدسة في العراق.
معاهدة زهاب أو قصر شيرين العثمانية - الصفوية	17 أيار (مايس) 1639م	تم ترسيم حدود واضحة بين مناطق نفوذ الدولتين العثمانية والصفوية، حيث أُنقِط (نينوى، الموصل، شهرزور، كركوك) ضمن الحكم العثماني، ومنحتها بعض السيادة على أجزاء من لورستان القريبة من حدود شهرزور، مثل نهر ديالى. كما أُرست المعاهدة حدوداً قريبة جداً من الحدود الدولية الحالية بين تركيا - إيران - العراق.
معاهدة أحمد باشا 1731 العثمانية - الأفشارية	10 كانون الثاني (يناير) 1732	حصل العثمانيون بموجبها على مكاسب في القوقاز وتخلى حكام إيران الجدد من الأفشاريين عن طموحاتهم في أراضيهم من جهة الغرب، ولم تمسّ المعاهدة جوهر ومضامين الحدود السابقة بين الدولتين.
معاهدة كردن	4 أيلول (سبتمبر) 1746	اعترف العثمانيون بموجبها بنادر شاه أفشار حاكماً على إيران، وبالعودة إلى الحدود الدولية نفسها التي أقرتها معاهدة زهاب.
معاهدة أرضروم الأولى العثمانية - القاجارية	18 تموز (يوليو) 1823	ألزمت الحكومة الإيرانية عدم التدخل في شؤون كرد العراق، ولا في أمور تعيينات سلطات بغداد لمناطقهم هناك. وضرورة مراعاة الزوار والحجاج الإيرانيين المتوجهين إلى العراق وغيره.
معاهدة أرضروم الثانية العثمانية - القاجارية	31 اذار (مارس) 1847	يمكن اعتبارها الأهم والأعظم في تاريخ المعاهدات العراقية الإيرانية في العصر الحديث، إذ بقيت الحدود التي رسمتها كما هي منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر، إلا بتعديلات سطحية.

اتفاقية 1869	3 آب (أغسطس) 1869	عُقدت برعاية بريطانية - روسية، ونصّت على أن ((تقوم الدولة العثمانية وإيران بإبقاء الحدود الفاصلة بينهما على ما هي عليه، وأن تبذلا قصارى جهدهما لاستتباب الأمن فيها)).
بروتوكول طهران العثماني - القاجاري	21 كانون الأول/ ديسمبر 1911	نصّ على تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي الحكومتين العثمانية - القاجارية (الإيرانية)، تُكلف مهمة تحديد الحدود على أساس معاهدة أرضروم الثانية، وتثبيت الدعامات الحدودية وعددها 233 دعامة.
بروتوكول الاستانة العثماني - القاجاري	17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1913	وضع حداً لمشكلات الحدود وأعطى تعريفاً للحدود العراقية - الإيرانية بشكل مفصل ودقيق، ليبقى ميناء المحمرة الأعلى وأسفل ملتقى نهر الكارون بشط العرب تحت السيادة الإيرانية، وجميع مياه النهر للدولة العثمانية (أي للعراق) مع بعض الاستثناءات.
معاهدة سنة 1937م العراقية الإيرانية	18 تموز (يوليو) 1937	استغلت إيران موجة الاضطرابات الداخلية التي سادت العراق بعد انقلاب 1936، لتوقع مع العراق معاهدة سنة 1937م، وأهم ما جاء فيها: إنها انتزعت من العراق تنازله عن 7 كيلو متر أخرى من مياه شط العرب طولاً، ويعرض مجرى الملاحة «خط التالوك»
اتفاقية الجزائر العراقية الإيرانية	6 آذار (مارس) 1975	دعمت إيران أكراد العراق، وساعدتهم على شنّ حرب استنزاف صعبة ضد الجيش العراقي، مما أرغم العراق على التنازل عن سيادته على نصف شط العرب للجانب الإيراني.
اتفاق أمني عراقي إيراني	19 آذار (مارس) 2023	اتفاق أمني عراقي مع إيران يهدف إلى تعزيز أمن الحدود المشتركة ومكافحة التهديدات الإرهابية.
المعاهدات والبروتوكولات بين العراق وتركيا		
اسم المعاهدة	التاريخ	أبرز المضامين
خط بروكسل	27 تشرين الأول (أكتوبر) 1924	مشروع ترسيم خط حدود مؤقت رسمه مجلس عصبة الأمم بين العراق وتركيا. وهو خط يطابق تقريباً الحدود القديمة بين ولايتي الموصل العراقية وما فيها السليمانية، وحيكاري العثمانية (التركية).
قرار عصبة الأمم بشأن خط بروكسل	16 كانون الثاني (يناير) 1925	أقرّ مجلس عصبة الأمم تقرير اللجنة الأُممية واعتبر (خط بروكسل) حدوداً دولية بين العراق وتركيا، مع تعديل طفيف.
اتفاقية أنقرة العراقية التركية	5 حزيران (يونيو) 1926	اعترفت تركيا بموجبها بسيادة العراق على ولاية الموصل (كركوك، أربيل، السليمانية، الموصل حالياً). مقابل حصولها على نسبة 10 % من عائدات الولاية النفطية لمدة 25 عاماً (تنازلت عنها لاحقاً مقابل 500 ألف جنيه إسترليني من بريطانيا).
ميثاق سعد آباد	8 أيلول (سبتمبر) 1937	اتفاقية دولية شملت أربع دول هي: العراق، إيران، تركيا، أفغانستان. شملت حل الخلافات الحدودية والمحافظة على الأمن الإقليمي.
اتفاقية الصداقة وحسن الجوار التركية - العراقية	29 آذار (مارس) 1946	أولت الاتفاقية أهمية بالغة لأمن الحدود بين الطرفين، ومنع أي اختراق أو تهديد يأتي من خارجها.
اتفاقية خط أنابيب النفط الخام العراقي التركي	27 آب (أغسطس) 1973	تنظيم عمل وإيرادات تدفق النفط والغاز الطبيعي العراقيين عبر الأنبوب من العراق - تركيا إلى أوروبا

اتفاق عراقي - تركي	شباط (فبراير) 1983	عقدت الحكومتان العراقية والتركيا اتفاقاً خاصاً في لتحقيق الأمن على الحدود بين البلدين، سمح من خلاله العراق للأتراك بالدخول (10 كم) ضمن أراضيه، بهدف مهاجمة مواقع سيطرة حزب العمال الكردستاني (PKK).
البروتوكول الأمني التركي العراقي	15 تشرين الأول (أكتوبر) 1984	أصبح موجه للجيش التركي الحق في دخول الأراضي العراقية حتى عمق 5 كيلومترات للمطاردة الحثيثة دون الحصول على إذن من العراق.
المعاهدات والبروتوكولات بين العراق والكويت والسعودية		
اسم المعاهدة	التاريخ	أبرز المضامين
بروتوكول الاستانة (إسطنبول)	29 تموز (يوليو) 1913	برعاية بريطانية لتسييم حدود إمارة الكويت. ورغم تمسك العثمانيين بسيادتهم الفعلية على الكويت ففي نهاية المطاف تغلبت الإرادة البريطانية بأن أبقت تبعية الكويت للدولة العثمانية إسمية فقط.
اتفاقية المحمرة	4 أيار (مايو) 1922	عقدت بريطانيا مؤتمراً في مدينة المحمرة العربية، ضم: ممثلي عن سلطنة نجد وإمارة الكويت ومملكة العراق لبحث المسائل الحدودية والتي موجهها أبقيت الحدود العراقية - الكويتية على وفق الاتفاقية العثمانية - البريطانية عام 1913
بروتوكول مؤتمر العقير	2 كانون الأول (ديسمبر) 1922	جمعت بريطانيا الأطراف أعلاه من جديد: سلطنة نجد، إمارة الكويت، مملكة العراق في ميناء العقير السعودي لتسوية حدودهم المشتركة والمتماخلة. ورسمت للجميع خطوطهم الحدودية الفاصلة.
مذكرات حدودية	بين نيسان (أبريل) وآب (أغسطس) 1932	مذكرات لتسوية الحدود بين أطراف أربعة هي: الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، المندوب السامي البريطاني في العراق، شيخ الكويت، رئيس الحكومة العراقية. توافقوا جميعاً على أن تكون الحدود طبقاً لما جاء في مؤتمر العقير.
مراسلات دبلوماسية حدودية	13 تشرين الأول (أكتوبر) 1963	(المحضر المشترك) أقرت من خلاله الحكومة العراقية بسيادة الكويت واستقلالها بحدودها المؤتفة في المراسلات المتبادلة عام 1932
قرار مجلس الأمن الدولي رقم (687) لتحديد الحدود بين العراق والكويت	3 نيسان/أبريل 1991	أوجب القرار على العراق التزامات مشددة، منها: نزع أسلحة الدمار الشامل، ترسيم الحدود، تعويضات الحرب، وغيرها. وتم موجه إنشاء عدة لجان، مثل لجنة تخطيط الحدود الدولية. وأقام القرار منطقة منزوعة السلاح بين البلدين.
قرار مجلس الأمن الدولي رقم (773) لتحديد الحدود بين العراق والكويت	26 آب/أغسطس 1992	شكّل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة لتخطيط الحدود وفي منتصف نيسان/أبريل 1992، أعلنت اللجنة رأيها حول الحدود البرية. بعد ذلك أصدر مجلس الأمن قراره بتاريخ 26 آب/أغسطس 1992.
قرار مجلس الأمن الدولي رقم (833)	27 أيار/مايو 1993	أصدر المجلس قراره الذي شدد فيه على حُرمة الحدود الدولية العراقية الكويتية والتأكيد على الالتزام بقرارات لجنة الحدود. ورغم ملاحظات العراق ورفضه المتكرر للقرارات السابقة، إلا إنه ونتيجة الضغط الدولي والقيود الخارجية والعقوبات الاقتصادية أقرّ أخيراً بتاريخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1994 بالحدود المرسومة موجه القرار المذكور.
اتفاقية ثنائية للإدارة المشتركة للقناة الملاحية (خور عبد الله)	29 نيسان/أبريل 2012	عُدت الاتفاقية معالجة فنية وإدارية للممر الملاحي المشترك، وأكدت مادتها السادسة أنها «لا تؤثر على الحدود بين الطرفين في خور عبد الله المقررة موجه قرار مجلس الأمن رقم (833) لسنة 1993».

أودعت وزارة الخارجية العراقية قوائم بالإحداثيات الجغرافية لنقاط محددة. تضمنت تحديد خطوط الأساس المستقيمة والمستندة إلى أدنى الجزر لقياس عرض البحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لجمهورية العراق.	19 كانون الثاني/ يناير و9 شباط/ فبراير 2026	إيداع العراق قوائم إحداثيات خط الأساس للبحر الإقليمي العراقي والمناطق البحرية لدى الأمم المتحدة
المعاهدات والبروتوكولات بين العراق والسعودية		
أبرز المضامين	التاريخ	اسم المعاهدة
جرت اجتماعات ثنائية، تمخضت عن الاتفاق على تشكيل لجان لتعديل خط الحدود بين البلدين وتثبيت الدائم الحدودية، وتقسيم «المنطقة المحايدة» مناصفةً.	2 تموز (يوليو) 1975	اتفاق 1975 بين العراق والسعودية
تم التوصل في بغداد إلى معاهدة بشأن تثبيت الحدود البرية حسبما جاء في محاضر اللجان التخصصية المشتركة بين الطرفين. ثم تم التوقيع في الرياض بتاريخ 22 شباط (فبراير) 1982 على بروتوكولين إثنين، الأول يحدد صلاحيات سلطات الحدود لدى كليهما. وثانٍ لوضع مبادئ محددة لضمان تمتع مواطنيهما بالمراعي والمياه الواقعة في المنطقة الحدودية.	26 كانون الأول (ديسمبر) 1981	اتفاق 1981 العراقي السعودي والبروتوكولات الملحقة
المعاهدات والبروتوكولات بين العراق والأردن		
أبرز المضامين	التاريخ	اسم المعاهدة
تم تبادل مذكرات ورسائل دبلوماسية أسفرت عن توقيع أول اتفاق رسمي لتسليم الحدود، تضمن الاعتراف بخط حدود مستقيم يبدأ من النقطة الثلاثية مع سوريا شمالاً (جنوب جبل التنف) وينتهي عند نقطة الثلاثية مع نجد (السعودية لاحقاً) بالقرب من جبل عنزة.	1932	اتفاقية رسم الحدود بين العراق وشرق الأردن 1932
بعد استقلال الأردن عام 1946، جرى التأكيد على استمرارية خط الحدود الذي رُسم لأول مرة مع إقرار تعديلات إدارية وفنية بسيطة لاستيعاب مسارات تدفق البدو الرحّل وطرق القوافل ونقاط المياه.	1946	الاتفاق العراقي - الأردني 1946
جرى تبادل محدود للأراضي لتحسين الوضع الجغرافي والانتظام الخطّي وإعادة التأكيد على الحدود القائمة، وعلى نقاط العبور الرسمية مثل طريبيل - الكرامة.	1958 - 1970	مذكرات عارقية - أردنية 1958 - 1970
اتفاقية تعديل الحدود لصالح الأردن، إذ منح العراق جزءاً من أراضيه للأردن وتراجع 72 كم إلى الخلف مقابل الاحتفاظ بقاعدة جوية في منطقة خريبط.	19 آذار (مارس) 1984	اتفاقية الحدود العراقية الأردنية 1984
المعاهدات والبروتوكولات بين العراق وسوريا		
أبرز المضامين	التاريخ	اسم المعاهدة
العمل على وضع حدٍ للمنازعات وتأمين الحدود السورية العراقية، وتحديد حدود نفوذ الانتداب البريطاني في العراق بعد ضمّ الموصل ونفوذ الانتداب الفرنسي في سوريا.	منذ 23 كانون الأول (ديسمبر) 1920	اتفاق بين السلطات المنتدبة الفرنسية والبريطانية في سوريا والعراق

اتفاق ضم جبل سنجار للعراق	5 آب (أغسطس) عام 1933	نظراً لمطالبة الحكومة العراقية بضم جبل سنجار، أُجري استفتاء عام 1932 كانت نتيجته بجانب العراق. لذلك أصبح خط الحدود يبدأ من قرية خانك السفلى السورية وينتهي جنوب خط التنف حيث ملتقى الحدود مع الأردن.
اتفاق حسن الجوار العراقي السوري	نيسان (أبريل) 1937	اتفاق تأمين الحدود لضمان سلامة الحدود والنقل والري والزراعة بين العشائر الرحّل والحضر وفصل النزاعات التي قد تنشأ بين البلدين.
معاهدة الصداقة وحسن الجوار	29 آذار (مارس) 1946	تضمن نص المعاهدة سبع مواد، مع ست بروتوكولات، كان أحدها بشأن الحدود
مذكرة أمنية مشتركة	12 أيار (مايو) 2024	اتفاق شامل لتعزيز الأمن ومكافحة تهريب المخدرات، وضبط الجريمة المنظمة عَبر الحدود.
بروتوكول الاجتماع الحدودي	6 تموز (يوليو) 2026	اتفاق ميداني مرن جرى لتأسيس قنوات اتصال سريعة بين القادة الميدانيين لتأمين الشريط الحدودي.

ملحق الكتاب

الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2030-2025

إعداد
مستشارية الأمن القومي
المركز الوطني للتخطيط المشترك

جمهورية العراق

رئاسة الوزراء

مستشارية الأمن القومي/المركز الوطني للتخطيط المشترك

الإستراتيجية الوطنية

للإدارة المتكاملة للحدود في العراق 2020 - 2025

رئاسة الفريق والتنسيق والإعداد

مستشارية الأمن القومي - الدكتور علي عبد العزيز الياسري - المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك

الجهة المرجعية والأوراق الأساسية

(هيئة المنافذ الحدودية)، (قيادة قوات الحدود - وزارة الداخلية)

ضبط المحاور وسياق التحليل الاستراتيجي والصياغة

الامانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي وشؤون المواطنين

الجهات المشاركة في إعداد الإستراتيجية

(مكتب رئيس مجلس الوزراء) - (مستشار شؤون المنافذ الحدودية والكمارك والنقل) - (الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي وشؤون المواطنين) - (مستشارية الأمن القومي/المركز الوطني للتخطيط المشترك، مركز النهريين للدراسات الإستراتيجية) - (قيادة العمليات المشتركة) - (وزارة الدفاع - قيادة القوة البحرية) - (وزارة الداخلية/قيادة قوات الحدود - مديرية شرطة الكمارك، والمديرية العامة للتخطيط والمتابعة، والمديرية العامة للأحوال المدنية والجوازات والإقامة، ومديرية الشرطة العربية والدولية، مديرية التعاون العربي والدولي) - (وزارة الخارجية/الدائرة العربية، دائرة أوربا، الدائرة القانونية) - (وزارة المالية/الهيئة العامة للكمارك) - (وزارة التخطيط/دائرة التنمية البشرية، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية) - (وزارة الصحة/الدائرة الفنية) - (وزارة الزراعة/دائرة وقاية المزروعات) - (وزارة النقل/الشركة العامة للموانئ العراقية، الشركة العامة للنقل البري) - (جهاز المخابرات الوطني العراقي) - (جهاز الأمن الوطني العراقي) - (قيادة العمليات المشتركة) - (هيئة المنافذ الحدودية) - (الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبيولوجية) - (سلطة الطيران المدني) - (نقابة الكيميائيين) - (إتحاد الصناعات العراقي) - (ممثلية حكومة إقليم كردستان) - (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة - ICMPD).

سكرتارية المهمة

مستشارية الأمن القومي - المركز الوطني للتخطيط المشترك

1. الرؤية الوطنية:

حدود وطنية آمنة تحت إدارة موحدة.

2. الرسالة:

ان جميع متطلبات واهداف الإدارة المتكاملة للحدود (الأمنية والاقتصادية والسياسية السيادية) هي مسؤولية تكاملية لجميع الجهات المعنية في السلطات (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، (الاتحادية والمحلية) و(الجهات الساندة لها) وحماية وتطوير الأمن والاقتصاد والعلاقات التجارية العراقية لتعزيز الأمن القومي العراقي فضلاً عن الأمن الاقليمي والدولي.

3. الغاية الاستراتيجية:

تعزيز إجراءات ضبط إدارة وأمن الحدود، لحماية الدولة من الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وتعظيم الإيرادات، وتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، لتعزيز الأمن القومي العراقي.

4. التقديم:

استناداً إلى المادتين (78) و(110) من الدستور العراقي، وتوجيهات وتوجهات السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم ومضامين البرنامج الحكومي، ولتحقيق متطلبات الأمن القومي في العراق وتعزيز الاستقرار والازدهار، تضافرت الجهود الوطنية بقيادة وتنسيق مستشارية الأمن القومي، وبإشراف مباشر من معالي مستشار الأمن القومي المحترم، ورئاسة المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك لفريق عمل من المستويات العليا في المؤسسات القطاعية ذات المسؤولية المباشرة، والجهات الساندة لها، في كل متطلبات إدارة وقيادة ودعم وتطوير المنافذ الحدودية والحدود البرية والبحرية العراقية، وفريق فني عالي المستوى لتحديد نقاط القوة والضعف وتشخيص الفرص والتحديات، تم تشكيلهما بموجب كتاب مستشارية الأمن القومي ذي العدد (435/27/4/6) المؤرخ في 2023/1/30، لتنظيم العمل بروح الفريق الوطني الواحد لإعداد هذه الإستراتيجية، ورسم ملامح أهدافها الرئيسية والفرعية، والمتطلبات اللازمة لإنفاذها وتحقيق أهدافها، مع مشاركة فاعلة ودعم من الاتحاد الأوروبي متمثلاً بالمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) الذي أسهم في توفير الخبراء الدوليين ودراسة النماذج والتجارب الإقليمية والدولية، فضلاً عن دعم الأنشطة والفعاليات وورش العمل والزيارات

الدراسية لتطوير مهارات وخبرات فريق إعداد الإستراتيجية لإنجاز هذه الوثيقة الوطنية المهمة، مع دور فاعل وحضور ايجابي دائم للسادة (رئيس هيئة المنافذ الحدودية، والسيد قائد قوات حرس الحدود من وزارة الداخلية)، فضلاً عن الدعم والمشاركة الفاعلين للسيد (مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون المنافذ الحدودية والكمارك والنقل)، مع الإشارة إلى الجهود المتميزة، لممثلي الامانة العامة لمجلس الوزراء في تطوير فقرات تحليل البيئة الاستراتيجية والصياغة والتدقيق اللغوي، وممثلي (مكتب رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، وتشكيلات وزارة الداخلية ذات العلاقة، وهيئة الكمارك من وزارة المالية، ووزارة التخطيط، وسلطة الطيران المدني، وجهازي المخابرات والأمن الوطني الوطنيين العراقيين، وممثلي إقليم كردستان)، فضلاً عن جهود متميزة من الذوات رؤساء وممثلي الجهات المذكورة في الملحق (1) لهذه الوثيقة، وقد تم اعتماد هيكلية موضوعية للمحاور والفقرات الخاصة بمتطلبات وسياقات ومستويات أنفاذها وتنفيذها، والمتابعة، والتفعيل، والتقييم والتقييم، بجهود وطنية كبيرة خلال عشرات الاجتماعات والندوات وورش العمل، وتحقيق زيارات دراسية ميدانية داخل وخارج العراق للاطلاع على التجارب والنماذج المعتمد لإدارة الحدود، وعدة مراحل لتعديل المسودة وتطويرها بما يتناسب وحجم المهمة وخطورتها، في ظل تحديات المهمة نفسها، وتحديات موضوعها، ومتطلبات تحقيق أهدافها الخاصة بـ (المنافذ الحدودية) و(الشريط الحدودي)، وفق المعطيات والمحاور المدرجة في هذه الوثيقة.

5. التعريف بالاستراتيجية:

أ. إن الهدف الأساسي من اعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة المتكاملة للحدود في العراق في تعزيز الأمن القومي العراقي، وتوفير الإرشادات والسياقات المناسبة للسلطات المعنية والجهزة المشاركة في ادارة وحماية وأمن الحدود، كما ان هذه الاستراتيجية تعبر عن تأكيد التزام العراق بمبادئ وأحكام المعاهدات الدولية ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه، تسعى إلى تحقيق توازن مناسب بين ضمان سلامة الحدود وأمنها من جهة، وتسهيل السفر والسياحة والتجارة والاستثمار من جهة أخرى.

ب. اعتماد هذه الإستراتيجية سيتمكن السلطات المعنية بالحدود من تحديد مناطق القوة والضعف في منظومة إدارة وأمن (المنافذ الحدودية) و(الشريط الحدودي البري والبحري) ويسهم في تشخيص دقيق للتهديدات والمخاطر، ويساعد المعنيين المسؤولين من الإدارات كافة على صناعة القرارات واتخاذها في المستويات والتوقيتات المناسبة، لحماية العراق وتعزيز اقتصاده وأمنه واستقراره وسمعته الدولية.

ج. ان إدارة المنافذ الحدودية، وقيادة قوات الحدود، مهمتان مختلفتان في الجوانب القانونية والهيكل التنظيمية وسياقات العمل في العراق، حسب القوانين النافذة والجهات الرسمية المسؤولة عن كل ميدان، والجهات الساندة لها، لكنهما يشكلان الإطار العام لأمن العراق وسلامة أراضيهِ ومصالحهِ الاقتصادية وحقوقه السيادية في ما يتعلق بالتدخل مع المجتمع الدولي في مواضيع عبور السلع والأشخاص، والفاصل الجغرافي والسياسي بين العراق والدول المجاورة والعلاقات الدولية ضمن متعلقات وإجراءات ومتطلبات عمل المنافذ الحدودية، والشريط الحدودي حسب القوانين الوطنية والدولية ذات العلاقة.

د. تسهم الإستراتيجية في تحسين التنسيق والتعاون بين جميع الجهات ذات الصلة، مما يمهّد الطريق نحو حدود أكثر سلاماً وأماناً، مع تسهيل السفر والتجارة بشكل قانوني عبر المنافذ الحدودية وبالتالي، تعمل الإستراتيجية كأداة رئيسية في تسهيل حركة الأشخاص والبضائع، ومكافحة الجريمة عبر الحدود، وتعظيم الإيرادات، وحماية صحة الناس والبيئة.

هـ. الأساس الوظيفي لهذا المفهوم يستند إلى انها منظومة عمل مدروسة لتوجيه القرارات وتنسيق الأدوار لتحقيق نتائج مستهدفة، تقدم الحكومة الوطنية من خلالها عقيدة سياسية حول كيفية إدارة حدودها، لتعزيز قدراتها في السيطرة على أهم متطلبات العمل الحدودي مثل: (سياسات الهجرة، والسياسات الكمركية التي تتعامل مع عبور البضائع عبر المنافذ الحدودية وسياسات أمن الحدود لتحديد مهمة القوات الحدودية في حمايتها، وسياقات عبور الأشخاص وفق القوانين الوطنية والدولية النافذة، فضلاً عن حماية الأمن الداخلي للبلد، والإسهام بتحقيق الأمن للدول المجاورة) لذلك يجب تحديد الأولويات بين قضايا مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والإتجار غير المشروع بوضوح، من خلال اعتماد الرؤية المناسبة لتحديد الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية بتحقيق أهدافها، انسجاماً وتكاملاً مع سياسات وإجراءات محددة للمحاور التالية:

أولاً: سياسة وإجراءات التعامل مع الهجرة فيما يتعلق بالتحكم في تدفق الناس.

ثانياً: السياسات والإجراءات الكمركية التي تنظم حركة البضائع داخل وخارج الدولة.

ثالثاً: سياسات وإجراءات قوات الحدود التي تعزز الأمن القومي من خلال منع الدخول والمغادرة غير المشروعة للأشخاص والبضائع.

رابعاً: سياسات الاستخبارات التي تحدد ما هي المعلومات التي يمكن مشاركتها مع أفراد الحدود.

و. المبادئ والأسس المعتمدة لإعداد الاستراتيجية:

أولاً: اعتماد التشريعات والقوانين والسياسات الوطنية لجميع القطاعات ذات الصلة، فضلاً عن البرنامج الحكومي النافذ، مع مراعاة واحترام القوانين والاتفاقات الدولية، ومبادئ حسن الجوار والتعامل بالمثل.

ثانياً: تعزيز أمن وسيادة الدولة واحترام سيادة القانون وأ اعتماد القوانين النافذة.

ثالثاً: التوازن بين متطلبات تعزيز الأمن القومي العراقي وحماية أمن وسلامة المواطنين من جهة، ومتطلبات تنظيم وتنشيط إجراءات التبادل التجاري وحركة مرور الأشخاص والبضائع والعلاقات الإقليمية والدولية للعراق.

رابعاً: مبدأ المشروعية لتكون جميع الأنشطة اللازمة لتنفيذ أهداف وتدابير وإجراءات متطلبات المهمة محددة للإدارة المتكاملة للحدود على أساس الإجراءات التنظيمية المعمول بها وفقاً لاختصاصات كل سلطة وسياقات التعاون بين المؤسسات الرسمية المعنية.

خامساً: مبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في تنفيذ جميع الأنشطة التي تقوم بها السلطات المسؤولة عن أنفاذ القانون في إدارة وأمن الحدود، ضمن نظام الإدارة المتكاملة للحدود بما يتوافق مع أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تعتبر جمهورية العراق طرفاً فيها.

سادساً: مبدأ الاستمرارية والاستدامة بحيث تستمر الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية في اتباع التدابير المتخذة لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية الأخرى.

سابعاً: احترام جهود وتخصصات الجهات العاملة في اطار المهمة، واعتماد ما تراه مناسباً وضرورياً، ومتفق عليه لإعداد الخطط التنفيذية لمحاو الاستراتيجية انطلاقاً من مبدأ الشراكة والتعاون والتنسيق وتكامل الأدوار والمهام للعمل على أساس المهنية وتحقيق المصالح الوطنية.

ثامناً: الاعتماد على مهنية القيادات والمسؤولين عن مهام الادارة المتكاملة للحدود والادارة المهنية لهذه المهام وبجودة عالية في الأداء والخدمات المقدمة ضمن منهجية الحوكمة الجادة في تطوير المؤسسات ذات المهام المشتركة التي تستند إلى الكفاءة والنزاهة في العمل.

6. التعريف ب (هيئة المنافذ الحدودية) و(قيادة قوات الحدود) في العراق:

أ. هيئة المنافذ الحدودية:

هي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية وترتبط بمجلس الوزراء وتستند في أداء مهامها لأحكام القانون رقم (30 لسنة 2016)، الذي حدد مهامها بما يأتي:

أولاً: السيطرة والاشراف والمراقبة على اداء الدوائر العاملة في المنفذ الحدودي بما يضمن تطبيق القانون.

ثانياً: وضع خطة لتدريب العاملين واقتراح اشتراكهم بدورات تدريبية بالتنسيق مع دوائرهم.

ثالثاً: وضع الخطط الأمنية وتوفير الحماية لمقر الهيئة والمنافذ الحدودية والاشراف على تطبيقها بالتنسيق مع الجهات الأمنية في الاقاليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم.

رابعاً: وضع ضوابط وتعليمات خاصة بتنظيم العمل في المنفذ الحدودي وتكون ادارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير منتظمة في اقليم.

خامساً: معاقبة العاملين في المنافذ الحدودية من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة عند اخلالهم بواجباتهم الوظيفية وفقاً للقانون.

سادساً: المسؤوليات المبينة بموجب التعليمات رقم (3 لسنة 2018) الخاصة بمهام عمل تشكيلات هيئة المنافذ الحدودية.

سابعاً: رئاسة (مجلس هيئة المنافذ الحدودية) المشكل بموجب المادة (4) - أولاً، من قانون الهيئة آنفاً.

ب. قيادة قوات الحدود:

هي قوات اتحادية أمنية تتبنى القيادة والسيطرة بشكل مركزي على الحدود العراقية مع دول الجوار، وفق المسؤوليات الآتية:

أولاً: المهام:

- 1 - مهمة قيادة قوات الحدود الشعبية: تقوم قيادة قوات الحدود والتشكيلات المرتبطة بها بحماية حدود جمهورية العراق مع الدول المجاورة ومكافحة عمليات التسلل والتهريب والتخريب وحماية املاك ومنشآت الدولة والمواطنين في المناطق الحدودية من أي تجاوز، والجرائم العابرة للحدود.

2 - مهمة قيادة قوات الحدود التدريبية: رفع القدرة القتالية والبدنية لمنتسبي قيادة قوات الحدود بما يتلاءم ومهام القيادة مع مراعاة تنفيذ الواجبات بكفاءة ورفع مستوى الأداء وإتقان المهارات الإضافية.

ثانياً: الواجبات:

1 - مراقبة وحماية حدود العراق البرية والمائية مع دول الجوار بالقيادات والتشكيلات المرتبط بها على شكل مخافر وملاحق وكمائين ودوريات ومنع التسلل والتهريب والتخريب وحماية الممتلكات والمنشأة الحكومية وغير الحكومية والثروات الطبيعية الكائنة في منطقة الحدود.

2 - بالالتزام بالمعاهدات والبروتوكولات ومراقبة تنفيذها من قبل الجانب المقابل ورفع التقارير الفورية إلى المراجع حول أي خرق.

3 - عدم السماح لأي جهة حكومية أو غير حكومية من استخدام منطقة الحدود بعمق (1 كم) عدا قوات الحدود.

4 - مساندة دوريات الكمارك وتسهيل عملها على طول الشريط الحدودي بعمق (10 - 7 كم) ومراقبة وتسهيل عملهم ضمن المحافظات بواسطة مديريات شرطة كمارك المناطق.

5 - التنسيق مع الهيئة العامة للكمارك في المنافذ والموانئ والمطارات حول تنفيذ مهام شرطة الكمارك وفق القانون.

6 - مراقبة الدعامات الحدودية ومنع العبث والتلاعب بها وأخبار المراجع عن أي تجاوز عليها وصيانتها دورياً بموجب لجان مشتركة مع الدولة المجاورة ومقاضاة أي جهة ترتكب جريمة التحويل أو العبث فيها وفق القوانين الدولية النافذة.

7 - الاتصال مع دول الجوار عبر قنوات ضابط الارتباط وقومسييري الحدود والزيارات المتبادلة لتنسيق العمل الحدودي وتذليل المشكلات التي تواجه البلدين وبموجب موافقات أصولية من المراجع عبر قسم السياسية والفنية.

8 - مراقبة المناطق المحرمة بين دول الجوار ومنع تواجد الاشخاص العجلات والرعاة من الطرفين فيها.

9 - تنظيم منطقة الرعي خلف خط الحدود وبأعماق مختلفة حسب الموقف التعبوي والاتفاقيات مع الدول المجاورة.

10 - تمثيل العراق في الاجتماعات الحدودية مع دول الجوار.

11 - مكافحة التسلل والتهريب والارهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية.

ثالثاً: تشكيلات قيادة قوات الحدود الماسكة للشريط الحدودي، تم تفصيلها في الملحق (2).

7. الحقائق العامة ذات العلاقة بالحدود والمنافذ الحدودية في العراق:

أ. الحقائق الجغرافية والبشرية والطبيعية

يغطي العراق مساحة إجمالية قدرها (438.317) كيلومتر مربع، تضم (3650) كيلومترا من الحدود البرية مع الدول المجاورة التالية، وحدود برية، ونافذة بحرية، وكما يأتي:

أولاً: الحدود العراقية - الإيرانية (1493) كم.

ثانياً: الحدود العراقية - السعودية (811) كم.

ثالثاً: الحدود العراقية - التركية (362) كم.

رابعاً: الحدود العراقية - الكويتية (254) كم.

خامساً: الحدود العراقية - الاردنية (181) كم.

سادساً: الحدود العراقية - السورية (618) كم.

سابعاً: كما أن لديه نافذة بحرية بطول (58) كم من الخط الساحلي المهم استراتيجياً على ممر شط العرب المائي في الخليج العربي.

ب. الجهات والدوائر العاملة في المنافذ الحدودية حالياً، هي الجهات المدرجة في الملحق (3).

ج. المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية والمنافذ المقابلة لها:

أولاً: المنافذ الحدودية البرية:

ت	اسم المنفذ	المحافظة	الدولة المقابلة	المنفذ المقابل
1.	منفذ سفوان الحدودي	البصرة	دولة الكويت	منفذ العبدلي
2.	منفذ الشلامجة الحدودي	البصرة	جمهورية إيران الإسلامية	منفذ الشلامجة
3.	منفذ الشيب الحدودي	ميسان	جمهورية إيران الإسلامية	منفذ جذابة
4.	منفذ زرباطية الحدودي	واسط	جمهورية إيران الإسلامية	منفذ مهران
5.	منفذ مندلي الحدودي	ديالى	جمهورية إيران الإسلامية	منفذ سومار
6.	منفذ المندرية الحدودي	ديالى	جمهورية إيران الإسلامية	منفذ خسروي
7.	منفذ ربيعة الحدودي	نينوى	الجمهورية العربية السورية	منفذ البعربية
8.	منفذ القائم الحدودي	الانبار	الجمهورية العربية السورية	منفذ البوكمال
9.	منفذ الوليد الحدودي	الانبار	الجمهورية العربية السورية	منفذ التنف
10.	منفذ طربيل الحدودي	الانبار	المملكة الأردنية الهاشمية	منفذ الكرامة
11.	منفذ عرعر الحدودي	الانبار	المملكة العربية السعودية	منفذ جديدة عرعر
12.	منفذ برويزخان الحدودي	السليمانية	الجمهورية الإسلامية في إيران (ضمن إقليم كوردستان)	منفذ برويزخان (ضمن إقليم كوردستان)
13.	منفذ باشماخ الحدودي	السليمانية	الجمهورية الإسلامية في إيران (ضمن إقليم كوردستان)	منفذ باشماخ (ضمن إقليم كوردستان)
14.	منفذ حاج عمران الحدودي	أربيل	الجمهورية الإسلامية في إيران (ضمن إقليم كوردستان)	منفذ تمرجين (ضمن إقليم كوردستان)
15.	منفذ إبراهيم الخليل الحدودي	دهوك	الجمهورية التركية	منفذ خابور (ضمن إقليم كوردستان)

ثانياً: المنافذ الجوية (المطارات)، والمنافذ البحرية (الموانئ):

ت	المنافذ الجوية	المحافظة	ت	اسم المنفذ البحري	المحافظة
1.	مطار بغداد الدولي	بغداد	1.	ميناء أم قصر الشمالي	البصرة
2.	مطار البصرة الدولي	البصرة	2.	ميناء أم قصر الأوسط	البصرة
3.	مطار النجف الاشرف الدولي	النجف	3.	ميناء أم قصر الجنوبي (خور عبدالله)	البصرة
4.	مطار كركوك الدولي	كركوك	4.	ميناء المعقل	البصرة
5.	مطار الناصرية الدولي	ذي قار	5.	ميناء خور الزبير	البصرة
6.	مطار أربيل الدولي	أربيل	6.	ميناء أبو فلوس	البصرة
7.	مطار السليمانية الدولي	السليمانية			
8.	مطار الموصل الدولي	نينوى			

تشكل قيادة القوة البحرية احدى صنف وتشيكلات وزارة الدفاع ركيزة أساسية لتأمين الحماية للمياه الإقليمية والاهداف الحيوية ضمن هذه المياه، مثل ميناء البصرة النفطي (الذي يصدر منها 90 % من نفط العراق)، وميناء العمية، وتأمين الحماية للموانئ العراقية ولمدنيتي (خور الزبير وام قصر) في محافظة البصرة، إضافة إلى مسؤولية تفتيش جميع السفن الداخلة إلى الموانئ العراقية قبل دخولها إلى المياه الإقليمية.

بموجب مواد ومبادئ الدستور العراقي وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم (رقم 21 لسنة 2008)، يمارس النظام الإداري لإقليم كوردستان (اربيل، دهوك، السليمانية) بموجبها، استقلالية سياسية واقتصادية واسعة، وجهود أمنية كبيرة، ضمن جغرافية شمال العراق مع ثلاث دول مجاورة (إيران، تركيا، سوريا) وتقع ضمنها (منافذ حدودية رسمية) و(شريط حدودي) و(منافذ ومعابر غير رسمية)، ولايزال واقع نقاط العبور الحدودية غير الرسمية في المناطق المذكورة يشكل مصدرا للخروقات الأمنية وجرائم التهريب والاتجار بالبشر وغيرها من تحديات أمن الحدود في العراق والمنطقة.

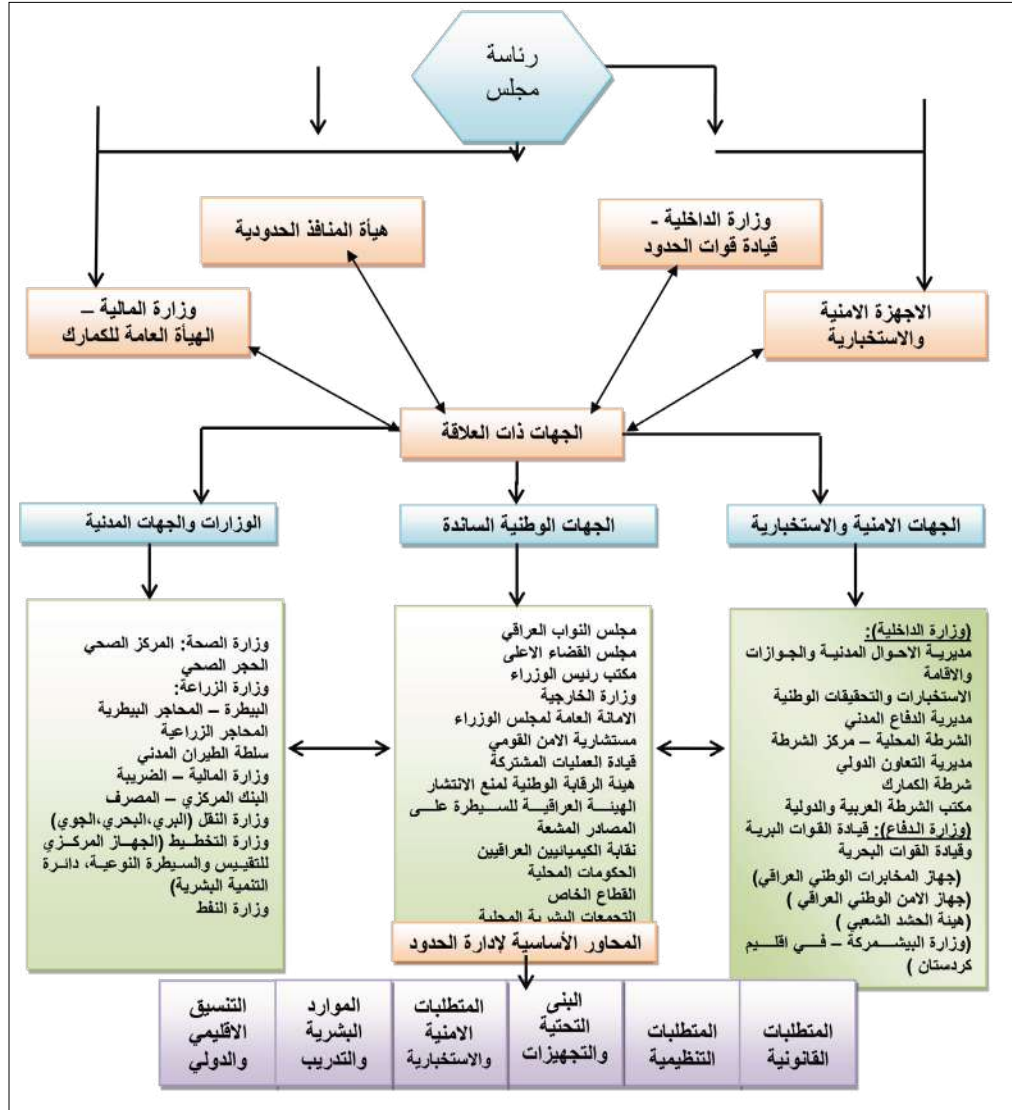
د. الجهات المستفيدة من عدم ضبط المنافذ الحدودية والشريط الحدودي:

أولاً: التنظيمات الارهابية، والجماعات الخارجة على القانون التي تتحرك في المنطقة.

ثانياً: عصابات تجارة المخدرات ومن يقف خلفها من الانظمة والتنظيمات الاقليمية.

ثالثاً: عصابات وتنظيمات تجارة الاسلحة في المنطقة.

- رابعاً: عصابات الاتجار بالبشر والهجرة غير شرعية.
- خامساً: تجار ومهربو المواد الغذائية والادوية غير المرخصة والمواشي والسلع المهربة من الكمارك والرقابة.
- سادساً: ناقلي الأسلحة لإدامة الصراعات والأرهاب والعنف والجريمة في المنطقة.
- سابعاً: الفاسدون في كل مكان أو موقع أو وظيفة تتعلق بأمن وإدارة الحدود في المنطقة.
- ثامناً: الأنظمة السياسية والتنظيمات القلقة من نجاح التجربة الديمقراطية في العراق.
- هـ. اهم مقومات المنفذ المثالي حسب رؤية هيئة المنافذ الحدودية.
- و. اهم مقومات المخفر الحدودي المثالي حسب رؤية قيادة قوات الحدود.
- تم أدراجها في الملحق (4).
- ان الجهد الساند من قطعات الجيش العراقي والحشد الشعبي وجهاز مكافحة الارهاب له دور كبير في تعزيز أمن المنافذ والشريط الحدودي وأسناد قوات الحدود والجهات الأمنية المسؤولة على حماية المنافذ.
- موقف المنافذ الحدودية التي تم احالتها للبناء والتطوير خلال العامين 2012 - 2013، تم إحالة المنافذ (سفوان، الشلامجة، الشيب، زرباطية) إلى شركات القطاع الخاص، لغرض تطويرها وتأهيلها أو بنائها من قبل مديرية عقود وزارة الداخلية عندما كانت هيئة المنافذ الحدودية مديرية عامة تابعة إلى وزارة الداخلية، وقد تم توضيح موقف الإنجاز وأسباب التلكؤ في تنفيذها، في الملحق (16).
- ز. الهيكلية الحالية للجهات المسؤولة والمعنية بإدارة الحدود في العراق:



8. تحليل البيئة الاستراتيجية لإدارة الحدود والمنافذ الحدودية في العراق:

أ. الوصف العام للبيئة الاستراتيجية:

نظراً لتعقيد الوضع الإداري والقانوني والفني في المنافذ الحدودية والشريط الحدودي جرى تصميم نموذج خاص للتحليل الاستراتيجي يدمج ثلاث أدوات للتحليل، هي (تحليل القدرات التنظيمية، تحليل شجرة المشكلات وتحليل الفجوات)، بما يضمن تأشير نقاط القوة والضعف والقدرات والممارسات الرئيسة والثانوية المتعلقة بالموضوع، مع تثبيت واقع الحال والفجوة بينه وبين ما هو مطلوب بحسب كل فقرة فرعية، فضلاً عن تحديد الأسباب الداخلية والخارجية التي أوجدت الفجوة وما هي الاثار الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى اقتراح إجراءات سد تلك الفجوة مع تحديد الجهة المعنية بتنفيذ كل إجراء، ثم تم اعتماد خلاصة هذا التحليل الاستراتيجي في الفقرات والتفاصيل التالية، وبالتالي يمكن الاستفادة من تلك الإجراءات المقترحة في تكوين الخطط التنفيذية لمحاوَر الاستراتيجية، ويمكن تكوين رؤية شاملة للبيئة الاستراتيجية لإدارة الحدود في المحاور، وكما يأتي:

أولاً: وحدة القيادة والرؤية الاستراتيجية والإطار المؤسسي:

حيث تم تسليط الضوء على القضايا والقدرات الرئيسة وهي: وحدة القيادة والسيطرة والتعاون المشترك بين المؤسسات، لفك الازدواجية في المهام، والصلاحيات، والتعاون الإقليمي والدولي، وواقع التشريعات والسياسات الوطنية وعلاقتها بهذه الاستراتيجية، فضلاً عن تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد الإداري والمالي، مع التخطيط للطوارئ والأزمات.

ثانياً: بيئة العمل في المنافذ الحدودية الجوية والبرية والبحرية والشريط الحدودي:

انطلاقاً من أهمية الموقع الجغرافي للعراق وعلاقته بطبيعة المنافذ الحدودية والشريط الحدودي، فضلاً عن تنظيم حركة عبور الأشخاص والبضائع في المنافذ، ومدى توفر المعدات الأساسية والمباني والمتطلبات والسياقات الإدارية والمرافق العامة المطلوب توفرها، بالإضافة إلى الممارسات المعيارية للتعامل مع السفن الداخلة إلى الموانئ والخارجة منها وخدمات الجمارك، مع مراعاة إجراءات الأمن داخل المنافذ وعلى الشريط الحدودي، والجهد الاستخباري المقدم من الجهات الأمنية والاستخبارية لمنع التهريب أو دخول المواد الممنوعة.

ثالثاً: تم تحديد محاور تحليل البيئة الاستراتيجية (القوة، الضعف، الفرص، التحديات)، لكل من (المنافذ الحدودية) و(الشريط الحدودي)، منفصلين في الملحق (5)، وتم دمجهما لسهولة الاطلاع عليه في الفقرات الآتية:

ب. نقاط القوة:

أولاً: وجود القوانين التي تنظم عمل الدوائر العاملة في المنافذ (البرية، البحرية، الجوية) والحركة التجارية والإجراءات الكمركية وكذلك عمل قيادة قوات الحدود.

ثانياً: استمرار جهود اتممة الكترونية للإجراءات الكمركية في الأستيراد والتصدير لكافة المنافذ (برية - بحرية - جوية).

ثالثاً: توفر الخبرة والكفاءة لدى الكوادر والمؤسسات العاملة في المنافذ ومنتسبي قيادة قوات الحدود.

رابعاً: قوة الجانب الإعلامي لهيئة المنافذ الحدودية وقيادة قوات الحدود من خلال الصفحات الرسمية للهيئة والقيادة على مواقع التواصل الاجتماعي واللقاءات الدورية مع القنوات الفضائية لنشر كافة النشاطات المهمة التي تخص عمل المؤسسات.

خامساً: وجود (5) مدارس تدريبية ضمن الهيكل التنظيمي لقيادة قوات الحدود موزعة اماكنها في محافظات (السليمانية، الرمادي، النجف، البصرة، نينوى) لتدريب ضباط ومنتسبي القيادة والقيادات المرتبطة بها.

سادساً: التشكيلات التي سيكون لها دور في تطوير مهام قيادة القوة البحرية في تعزيز أمن وإدارة الحدود والمنافذ في العراق:

1 - اكااديمية الخليج العربي للدراسات البحرية:

أ. الكلية البحرية.

ب. مركز التدريب المهني - البحري.

2 - المدرسة البحرية في ام قصر.

سابعاً: وجود ضباط أرتباط لتنسيق عمل قطعات الحدود مع الدول المجاورة في الأمور الطارئة.

ثامناً: تضاريس العراق الجغرافية في الوسط والجنوب تمتاز بالانبساط وعدم وجود المناطق الوعرة مما يسهل تنفيذ مشروع المنفذ المثالي.

تاسعاً: موقع العراق الجغرافي والاستراتيجي في قلب العالم مما يساعد على تنشيط الترانزيت (العبور) مع دول الجوار وهذا يحتاج إلى دراسة تفصيلية يتم دعم توصياتها للإستفادة من الموقع لتنشيط الاقتصاد العراقي.

عاشراً: وجود تمثيل متنوع للجهات العاملة في المنافذ مما يسهل اعتماد سياق تنظيم الإدارة الموحدة.

أحد عشر: دعم الحكومة العراقية لتعزيز إجراءات ضبط الحدود العراقية مع سوريا وتركيا وإيران، كما في التفصيل المبين في الملحق (6).

ج نقاط الضعف:

أولاً: التلکؤ في تاهيل البنى التحتية للبنىات في معظم المنافذ الحدودية، وخصوصاً البرية، وعدم وجود شبكة طرق نظامية متكاملة على الشريط الحدودي.

ثانياً: نقص في الموارد البشرية قياساً بالملك المصادق عليه لقوات الحدود مع العرض أغلب منتسبي الحدود هم من الفئات العمرية المتقدمة وكذلك النقص الحاصل للعاملين في حياة المنافذ الحدودية والجهات الساندة لعمل الهيئة في المنافذ (البرية، البحرية، الجوية).

ثالثاً: تدمير المخافر والملاحق والمقرات ضمن الحدود العراقية - السورية مع تهالك البنى التحتية وتقدم الطرق.

رابعاً: عدم الاهتمام الكامل من الحكومات المحلية في المحافظات بتطوير المنافذ الحدودية لعدم وجود خطة مسبقة وجدول المواعيد لتنفيذ القرار (455) لسنة 2021.

رابعاً: النقص في بعض التجهيزات (العجلات والمعدات الاختصاصية الحديثة، والاسلحة الحديثة، النواظير ومعدات المراقبة الألكترونية الحديثة، ومتعلقات الاشغال).

خامساً: التأخير الحاصل في أكمال التحصينات (جدار كونكريتي - اسلاك شائكة - سواتر ترابية - خنادق شقية) على الشريط الحدودي ادى إلى ضعف السيطرة على محاور التسلل والتهريب بشكل فعال.

سادساً: بناء المخافر الحدودية والمقرات على بعد عشرات الكيلومترات من الشريط الحدودي والخط الصفري بعد 2003.

سابعاً: قلة وجود سيطرات بحرية ومراسي زوارق نظامية لغرض السيطرة على الحدود المائية مع دول الجوار، ضمن نقاط الضعف في جهوزية قيادة القوة البحرية في وزارة الدفاع، المتمثلة في:

- 1 - تقادم أعمار القطع البحرية، حيث ان هذه القطع تم بناؤها بين عام (2010 - 2012)، وبسبب كثرة الواجبات التي تم تكليفها بها، تم استهلاك محركاتها ومنظوماتها وأجهزتها الملاحية وحاجتها الدائمة والمستمرة لأعمال الصيانة.

2 - **محدودية وضعف التسليح**، حيث ان اعلى سلاح متوفر هو المدفع البحري عيار (30) ملم وهو مدفع لايتناسب مع تسليح القطع البحرية لدول الجوار البحري (الكويت، إيران).

3 - **البعد عن ساحة العمليات**، ان الوقت المستغرق لأقلاع القطع البحرية من مراسي قاعدة ام قصر ولحد منطقة العمليات يحتاج من (2 - 3) ساعات في الظروف الجوية الاعتيادية والحاجة إلى قاعدة متقدمة قريبة من منطقة العمليات لضمان رد الفعل السريع وتقليل الوقت والجهد والوقود.

4 - **أعمار الموارد البشرية**: والحاجة إلى دماء شابة جديدة لمتطلبات عمل تشكيلات هذه القيادة.

ثامناً: ضعف إيصال الخدمات (ماء - كهرباء) إلى المخافر الحدودية وبعض المنافذ الحدودية.

تاسعاً: تقادم الاجهزة والمعدات وعطل اغلبها مع نقص في الاجهزة الحديثة الخاصة بفحص (الأشخاص الحقائق - الكشف والفحص عن المخدرات - الكشف عن المتفجرات - الكشف عن مواد CBRN) والحيوانات المدربة (K9) الخاصة بالمخدرات، وعدم توفر المختبرات المعتمدة لفحص المواد الخطرة والبضائع التي يتطلب فحصها مختبرياً داخل المنفذ.

عاشراً: بعض حالات التنازع في الاختصاص والمسؤوليات ومستويات الإدارة في الجهد الميداني لممثلي الجهات العاملة في المنافذ، لكثرتها، وكثرة القوانين والتعليمات والأوامر التي تزيد من التعقيدات وارباك سياقات التنظيم وتبسيط الإجراءات.

إحدى عشر: قلة الدعم لتطوير المهارات والتدريب للعاملين في المنافذ الحدودية وتشكيلات قيادة قوات الحدود التي تحتاج إلى دراسة وإعادة الترتيب في مجال التدريب والتأهيل للعاملين في مجالات أمن وإدارة الحدود والمنافذ الحدودية، بما يتناسب وأهمية وخطورة التحديات التي تواجهها.

أثنى عشر: الافتقار إلى تحليل المخاطر والتخطيط للطوارئ المتعلقة بإدارة الحدود المتكاملة.

ثلاثة عشر: حالات الفساد الإداري والمالي التي تمثل تحدياً وتهديداً كبيراً على إدارة وأمن الحدود والمنافذ.

أربعة عشر: مشكلات ارتباط منافذ المحافظات العراقية التي تقع تحت إدارة إقليم كردستان، الرسمية وغير الرسمية، بإدارة وسياقات المنافذ الحدودية على المستوى الوطني، وعدم التزام الجهات المعنية بإدارة الحدود في الإقليم بتطبيق قرار مجلس الوزراء (13 لسنة 2019)، مع وجود عدة معابر غير رسمية وطرق متعددة للتهريب في الشريط الحدودي للمحافظات العراقية في الإقليم المذكور، وهي خارج عمل هيئة المنافذ الحدودية، وتتم من خلالها العديد من عمليات التهريب.

خمسة عشر: عدم مسك العمق العراقي من قبل قطعات الجيش العراقي وخاصة قاطع لواء (الخامس، السادس) الحدود ضمن قيادة حدود المنطقة (2، 5).

سنة عشر: عدم وجود مربعات آمنة لخبز المواد الخطرة ومواد (CBRN) التي يتم الكشف عنها وحجزها في اغلب المنافذ الحدودية (البرية والجوية).

سبعة عشر: عدم توحيد التعرفة الكمركية بين المنافذ الاتحادية ومنافذ إقليم كردستان الرسمية بالإضافة إلى الإعفاءات من الرسوم الكمركية والضريبة.

د. التحديات:

أولاً: عدم وجود قوات نظامية سورية يمكن التعامل معها حسب بروتوكولات العمل الحدودي وعدم استقرار الوضع الأمني في الحدود العراقية - السورية.

ثانياً: وجود سجناء عصابات داعش الارهابية في سجن الحسكة القريب من الحدود العراقية - السورية ووجود معسكر (الهول) لعوائل تنظيم داعش الارهابي بالقرب من منطقة سنجار الحدودية.

ثالثاً: توغل الجيش التركي داخل الحدود العراقية لمسافة (165) كم بعمق (5 - 30) كم بسبب تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني المعارض (PKK).

رابعاً: قرب القرى في أماكن متعددة من الخط الحدودي والمأهولة بسكان تربطهم صلة قرابة مع سكان القرى في دول الجوار.

خامساً: عدم تطبيق المادة (266) من قانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984 المعدل التي تتضمن تخصيص مكافئة مالية إلى المتميزين والعناصر الفعالة في اكتشاف الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

سادساً: عدم تفعيل قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم 18 لسنة 2008 من قبل المحافظات المناط بها تنفيذ مواده.

سابعاً: ضعف إجراءات المحافظات لتطوير المنافذ الحدودية لعدم وجود خطة مسبقة وجدول بالمواعيد لتنفيذ القرار (455) لسنة 2021 الخاص بتأهيل المنافذ الحدودية من قبل المحافظات التي تقع فيها المنافذ.

ثامناً: وجود منافذ حدودية غير رسمية ضمن (اقليم كردستان) مع الدول المجاورة وهذا يشكل تهديد مباشر لسلامة وأمن البلد.

تاسعاً: ساحات التبادل التجاري داخل أراضي دول الجوار.

عاشراً: التهديد الأمني الذي يعيق عمل هيئة المنافذ الحدودية في المنافذ البرية والبحرية، بسبب ارتباط العديد من التجار ووكلاء الاخراج بجهات فاعلة خارج الإطار الرسمي لإدارة المنافذ مع عدم كفاية قوة حماية المنفذ.

أحد عشر: تنامي الجرائم الإلكترونية وحروب الأمن السبراني في المنطقة والعالم.

إثنا عشر: امتهان بعض المواطنين الذين يقطنون في المناطق والقرى القريبة من خط الحدود التهريب لكسب قوتهم اليومي لعدم تيسر فرص عمل بالإضافة إلى تكرار الجفاف لعدة سنوات أدى إلى حرمانهم من واردات زراعة أراضيهم.

ثلاثة عشر: عدم التزام السلطات في اقليم كردستان في تطبيق قرارات وتعليمات الحكومة الاتحادية وخاصة بما يتعلق بتنظيم وتوحيد الإجراءات الكمركية والسيطرة على الشريط الحدودي ما يتسبب بعدم السيطرة والارباك في العمل.

اربعة عشر: أنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة وخصوصاً من جهة الحدود السورية.

خمسة عشر: ضعف الدور الدولي في تحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية لمعالجة المشكلات الحدودية العراقية مع (تركيا).

سته عشر: وجود مساحات حدودية كبيرة تحتوى على ألغام ومخلفات حربية قديمة كثيرة.

هـ. الفرص:

أولاً: الجهد الساند، من قطعات الجيش العراقي والحشد الشعبي لتعزيز قدرات قوات الحدود لمواجهة التحديات.

ثانياً: وجود الجهد الدولي الداعم في مجال التدريب والتجهيز والاستشارات، وفق التفصيل المبين في الملحق (15) للخدمات والجهد الساند الذي تم تحقيقه لدعم الجهات القطاعية وتطوير مستوى جهوزيتها وفق متطلبات الإدارة المتكاملة للحدود - اثناء فترة اعداد

الأستراتيجية - من خلال استثمار الدعم المقدم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD).

ثالثاً: وجود المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات الخاصة بالحدود مع دول الجوار.

رابعاً: وجود تنسيق مع وزارة التخطيط في مجال ادراج المشاريع الأستثمارية ومع وزارة الموارد المائية في القيام بأعمال السدة الترابية على الحدود العراقية - الإيرانية ضمن منطقة هور الحويزة ومع وزارة الخارجية من خلال البروتوكولات والأجتماعات الحدودية ومع وزارة الإسكان والأعمار في مجال تبليط الطرق الحدودية ومنها طريق (عرعر - عنازه).

خامساً: وجود لقاءات دورية واجتماعات منظمة بين قادة قيادات المناطق لقوات الحدود وبين القيادات المعنية في الدول المجاورة.

سادساً: التعاون والتنسيق بين عمليات قيادة قوات الحدود والعمليات المشتركة.

سابعاً: حضور قادة المناطق للمؤتمرات الأمنية والتي تنظمها قيادات العمليات في المحافظات للتداول مع مدراء الأجهزة الأمنية ورقد قوات الحدود بمعلومات ذات قيمة ساعدتها على إحباط عمليات التسلل والتهريب.

ثامناً: انفتاح وحدات من قطعات وزارة الدفاع خلف خط الحدود لمسافة مناسبة (10) كم ضمن قاطع قيادة حدود المنطقة السادسة فقط، وتعتبر كقوة إسناد في حالات تعرض المنفذ الحدودي والشريط الحدودي لاي اختراق.

تاسعاً: تفعيل عمل الوكلاء والمصادر من خلال تعاون أهالي المناطق الحدودية كان له دور فعال في الحد من عمليات التسلل والتهريب.

عاشراً: وجود تعاون مع منظمة الهجرة الدولية من خلال ادخال منظومة حديثة لتسجيل معلومات المتسللين عبر الحدود (ميداس) - (MEDAS).

أحد عشر: وجود تعاون مع بعثة الاتحاد الاوربي الاستشارية من خلال حضور ورش عمل لسياسة ادارة الموارد البشرية واعداد استراتيجية قوات الحدود.

إثنا عشر: وجود تعاون مع المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) من اجل اعداد استراتيجية الادارة المتكاملة للحدود (IBM).

ثلاث عشر: وجود تعاون مع مكتب التعاون الأمني في السفارة الأمريكية فيما يخص دورات تدريبية في (عمان - الأردن) للكشف عن المواد ذات الصلة في اسلحة الدمار الشامل

والتجهيز بمعدات هندسية ثقيلة بالتنسيق مع وكالة الحد والتخفيف من التهديدات (DTRA) ووكالة تطوير الصادرات وأمن الحدود (EXBS).

اربعة عشر: وجود مركز عمليات مشترك مع الجانب التركي.

9. التخطيط للطوارئ في سياق الادارة المتكاملة للحدود في العراق:

أ. التعريف بمفهوم التخطيط للطوارئ:

هناك العديد من التعريفات للتخطيط للطوارئ، وهو يعني بشكل عام إعداد المؤسسة لتكون جاهزة للاستجابة بفعالية في حالة الطوارئ، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، وتعتمد على المنهجية التحضيرية للعناصر التالية:

أولاً: توحيد قدرات أصحاب المصلحة في الإدارة المتكاملة للحدود.

ثانياً: دعم النهج القائم على السيناريو، كأساس للتخطيط.

ثالثاً: المرونة واستمرارية التعاون في انجاز الأعمال على الحدود وبين السلطات ذات الصلة.

ب. يجب أن يعتمد التخطيط للطوارئ في سياق الادارة المتكاملة للحدود على المبادئ العامة للإدارة المتكاملة للحدود: مع مراعاة احترام الالتزامات والمهام والواجبات القانونية لأصحاب المصلحة أثناء البحث عن فرص تحسين الأداء في القطاع المعني.

ج. بعض الحوادث المحتملة التي يجب ان يكون التعامل معها بمستوى الطوارئ في المنافذ الحدودية وعلى الشريط الحدودي والتوصية الاساسية بخصوصها، الملحق (7).

10. الاهداف الاستراتيجية للمهمة والأهداف الفرعية لها:

أ. الهدف الاستراتيجي الاول: (حماية أمن العراق من خلال تأمين الشريط الحدودي والمنافذ الحدودية):

أولاً: اطار الهدف: ((تنظيم الجهد الوطني لكافة المستويات والتشكيلات الأمنية والمدنية، الرئيسية والسائدة، لحماية الأمن القومي العراقي داخل العراق ضمن محيطه الإقليمي والاوزاع الدولية)).

ثانياً: الاهداف الفرعية لهذا الهدف:

1 - منع الخروقات الأمنية والقانونية من خلال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود

الوطنية والهجرة غير النظامية بالسيطرة الفعالة على الشريط الحدودي والمنافذ ونقاط العبور الحدودية غير الرسمية.

2 - تحقيق أعلى مستوى من الجهوزية في إجراء التدقيق الأمني على جميع الوافدين والمغادرين عبر المنافذ الحدودية من خلال نظام التدقيق والتعاون الأمني والاستخباري المناسب لضبط الحدود.

3 - تعزيز التعاون الأمني على المستويين الوطني والدولي (بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات) لتوفير استجابة سريعة وفعالة للتهديدات الداخلية والخارجية المباشرة ودعم الأمور المتعلقة بالأمن.

4 - تعزيز الأمن الغذائي والسلامة الصحية للأفراد والمنتجات وفق المعايير الوطنية والدولية.

ب. الهدف الاستراتيجي الثاني: (تطوير منظومة تحصيل فعالة لإيرادات السلع دعماً للاقتصاد الوطني):

أولاً: إطار الهدف: ((إيرادات المنافذ الحدودية تعتبر من أهم موارد الدخل القومي وهي ركن أساسي للاقتصاد الوطني للدولة، وحماية الصناعة الوطنية، وتعزيز ميزان التبادل التجاري، يجب تنظيمها وتطوير اليات المراقبة من خلال سياقات محددة لحماية ودعم الاقتصاد الوطني بموجب القوانين الوطنية والدولية)).

ثانياً: الأهداف الفرعية لهذا الهدف:

- 1 - رقابة راسخة وفعالة على البضائع من أجل تأمين وتحصيل الإيرادات في المنافذ الحدودية وفي الداخل، مع مكافحة تهريب البضائع.
- 2 - تنسيق وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتحصيل الإيرادات عند المنافذ الحدودية مدعومة بقدرة تحليل المخاطر والوعي بالإيرادات.
- 3 - تطوير بيئة تقنية معلومات مركزية للتخليص الجمركي وتحصيل الإيرادات (الامتة) لتكون قابلة للتشغيل المتبادل على المستوى المحلي المركزي.

ج. الهدف الاستراتيجي الثالث: (التعاون والتنسيق الفعال بين سلطات الحدود والشركاء على المستويين الوطني والدولي):

أولاً: إطار الهدف: ((الخصوصية في مهام وتشريعات الجهات الوطنية، والتباين في مصالح

الدول، حالة طبيعية لكنها تؤثر سلباً على أمن وإدارة الحدود حال عدم فهمها وتنسيقها لذا يجب اعتماد سياق تنسيق وتكامل وتعاون مدروس ومخطط له)).

ثانياً: الاهداف الفرعية لهذا الهدف:

1 - تنفيذ وتحديث الإطار القانوني وسياسات تدعم التعاون المؤسسي والتنسيق بين السلطات الحكومية ذات الصلة بالحدود الوطنية.

2 - تنظيم وتفعيل سياقات عمل مشتركة بين جميع الجهات والتشكيلات العاملة في المنافذ، ضمن منظومة الادارة المتكاملة للحدود.

3 - إطار عمل راسخ بين سلطات الحدود لدعم نهج الإدارة المتكاملة للحدود على المستوى الوطني.

4 - تنظيم وتطوير التعاون مع دول الجوار لتعزيز الأمن في مناطق المنافذ الحدودية والشريط الحدودي.

د . الهدف الاستراتيجي الرابع: (تعزيز وإدامة القدرات في المنافذ الحدودية والشريط الحدودي من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية والقدرات البشرية والمعدات الفنية):

أولاً: اطار الهدف: ((ان تنفيذ أية مهمة يستلزم توفير متطلبات نجاحها، لذلك يجب توفير كافة التجهيزات المناسبة لمتطلبات عمل ونجاح كل المهام والتشكيلات العاملة في المنافذ الحدودية ومتطلبات عمل قيادة قوات الحدود، من البنى التحتية والبنائات والتجهيزات والمعدات ومستوى تدريب الموارد البشرية فيها)).

ثانياً: الاهداف الفرعية لهذا الهدف:

1 - توفير بنية تحتية مستدامة وآمنة، تليق بسمعة ومكانة العراق وتفي بأغراض عمل المنافذ وقوات الحدود ومتطلبات تنفيذ مهام الجهات العاملة فيها والمستفيدة منها.

2 - تأمين معدات تقنية حديثة وعالية الجودة، بما في ذلك أنظمة المراقبة للسيطرة على الحدود.

3 - تطوير الاداء المؤسستي للمنافذ الحدودية وقوات الحدود ونظم تقييمها. (إدارة الجودة).

تنفيذ برامج تدريبية فاعلة لتطوير قدرات العاملين في المنافذ الحدودية وعلى الشريط الحدودي لإدارة الحدود على المستوى الوطني.

هـ. الهدف الاستراتيجي الخامس: (أنشاء قدرات رد فعل قابلة للتطبيق لإدارة فعالة للمخاطر والتخطيط للطوارئ):

أولاً: اطار الهدف: ((امتيازات الموقع الجغرافي للعراق مهمة ويجب الحفاظ عليها في ظل تحديات ومخاطر كثيرة وصراعات ونزاعات إقليمية ودولية، عانى منها العراق ولا تزال احتمالات تكرارها حاضرة وممكنة، لذا لابد من تأسيس منظومة رصد وتحليل ومراقبة وتقييم متكاملة ومؤهلة للتصدي للمخاطر وقادرة على التخطيط وتنظيم الموارد للتعامل مع الأزمات بالطوارئ في الشريط الحدودي والمنافذ الحدودية)).

ثانياً: الاهداف الفرعية لهذا الهدف:

- 1 - تأسيس منظومة رصد وتقييم قادرة على اعداد خطة طوارئ مشتركة للإدارة المتكاملة للحدود.
- 2 - تطوير هيكل إدارة المخاطر والأزمات على جميع المستويات ذات الصلة.
- 3 - تعزيز القدرات التشغيلية للإدارة المتكاملة للحدود وردود الفعل لحالة الأزمات على الشريط الحدودي والمنافذ الحدودية وقوات الحدود.

11. متطلبات تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها:

أ. قرار اعتماد الاستراتيجية والالتزام بتنفيذها:

أولاً: اصدار قرار اعتماد الإستراتيجية من مجلس الأمن الوطني، ودخولها حيز التنفيذ والتاكيد على الالتزام بمحاورها ومتطلبات تحقيق أهدافها.

ثانياً: يتم اعمام الاستراتيجية بشكل رسمي على جميع الجهات الرسمية في الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية، الحكومات المحلية) لغرض الاستجابة وتوفير الدعم المناسب للمتطلبات المحددة في الاستراتيجية وتنفيذ اهدافها لمصلحة الأمن القومي العراقي.

ثالثاً: التوجيه بإعتماد الاستراتيجية ضمن مهام فريقتي (متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي) في الامانة العامة لمجلس الوزراء، وفي مكتب رئيس مجلس الوزراء.

رابعاً: يكون فريق اعداد الاستراتيجية هو المسؤول عن متابعة وتفعيل انفاذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها مع اعتماد سياق اعداد تقارير سنوية لبيان مستوى الإنجاز والاستجابة وتحقيق الأهداف.

خامساً: مباشرة الجهات المحددة في تفاصيل الملحق (8) بإعداد الخطط التنفيذية، لكل

محور، بجهد ساند وتشاركي مع أعضاء مجلس المنافذ الحدودية، بالتنسيق مع قيادة قوات الحدود، ويتم المباشرة بإعدادها، فور إقرار الاستراتيجية، بسقف زمني لا يتجاوز (ثلاثة أشهر) ويتم تحديثها، سنوياً ضمن سياق تحديث الاستراتيجية نفسها.

ب. تنظيم ودعم الهيكل التنظيمي للقيادة والسيطرة وتشكيل الفرق الفرعية لتنفيذ محاور الاستراتيجية تحت قيادة وإشراف مجلس المنافذ الحدودية بالتنسيق مع قيادة قوات الحدود:

أولاً: التأكيد على هيكلية القيادة والسيطرة لهذه الاستراتيجية حسب مستوى أهميتها وخطورة موضوعها:

1 - الاستراتيجية برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء - القائد العام للقوات المسلحة المحترم وضمن اهداف برنامج الحكومة.

2 - تكون مهمة الاشراف على تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها ومهام المتابعة والتقييم والتقويم مسؤولية مستشارية الأمن القومي، من قبل فريق القيادة والسيطرة الذي قام باعداد الاستراتيجية وبأشراف السيد مستشار الأمن القومي.

ثانياً: الالتزام بالمهام الرئيسية لتحقيق اهداف الاستراتيجية من خلال جهود مخطط لها ومسؤوليات محددة لفرق عمل يتم تنشيطها من الذوات أعضاء مجلس المنافذ الحدودية، تتضمن تنفيذ المتطلبات الآتية:

1 - المتطلبات القانونية لمراجعة وتفعيل القوانين النافذة، واقتراح مشاريع التعديلات والقوانين المناسبة للمهمة، واقتراح التعليمات والقرارات ذات العلاقة.

2 - المتطلبات الأمنية والاستخبارية، والتحذيرات اللازمة لخطط الطوارئ.

3 - متطلبات بناء القدرات البشرية والتدريب، وتطويرها ومتابعة استهدافها وتعزيزها بما يضمن سلامة وتكامل هذا الركن من أركان الإدارة المتكاملة للحدود.

4 - متطلبات البنى التحتية والتجهيزات المناسبة لقوات الحدود والمنافذ الحدودية.

5 - متطلبات التنسيق الوطني والإقليمي والقومي واستثمار الجهد الدولي الساند لدعم كل متطلبات أهداف الإستراتيجية.

ج. تشكيل فرق العمل الفرعية لتنفيذ محاور ومتطلبات الاستراتيجية، برئاسة المدراء العاملين المناسبين من وزارة الداخلية وهيئة المنافذ الحدودية، كما تم تفصيله في الملحق

(8)، واعتماد الخطة التنفيذية الأساسية المبينة تفصيلها في الملحق (9)، والعمل على تطويرها وتحديثها بموجب المتغيرات الحالية والمتطلبات المناسبة لكل محور أو مكان وزمان تنفيذه.

12. مصادر توفير التخصيصات المالية المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية:

أ. دعم التخصيصات المالية في موازنة قيادة قوات الحدود في وزارة الداخلية وموازنة هيئة المنافذ الحدودية استناداً إلى متطلبات تنفيذ البرنامج الحكومي.

ب. التخصيصات المالية لخطط الطوارئ، حيث لا يمكن إدارة أية أزمة أو الاستعداد لها من دون تخطيط مالي مدروس وتخصيصات مالية مناسبة تضعها الجهات المسؤولة عن تنفيذ المهمة، ضمن ميزانية الطوارئ، أو التخصيصات المالية لكل مطلب تنفيذي لتطوير وهيئة متطلبات تحقيق أهداف السياسة، وفق متطلبات محددة وجدول اولويات، لضرورة استكمال: أولاً: التجهيزات المناسبة للمهمة.

ثانياً: التسليح المناسب للمهمة.

ثالثاً: تأهيل البنى التحتية الخاصة بمتطلبات تحقيق أهداف المهمة (لقواعد البيانات، المواقع البديلة، آليات الأخلاء، الائتلاف).

ج. الالتزام بالنسبة التي تحددها القوانين النافذة، كالمادة (21/ثانياً) من قانون الموازنة الاتحادية رقم (13) للسنوات (2023 - 2024 - 2025)، إضافة إلى الالتزام بتنفيذ وتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (425) لسنة 2022، لتخصيص نسبة من موارد المنافذ الحدودية لتأهيلها وتطويرها.

د. ادراج الاستراتيجية ضمن المشاريع الوطنية في وزارة التخطيط، لمصلحة (هيئة المنافذ الحدودية) و(قيادة قوات الحدود في وزارة الداخلية)، لضمان دعمها ومتابعة تحويلها وتنفيذها، إضافة إلى مجاء في ورقة وزارة التخطيط لضمان تحقيق النهج المتكامل لإدارة الحدود بما لا يتقاطع مع الصلاحيات والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بإدارة الحدود، وبالتعاون مع وزارة الداخلية في دعم وتنفيذ المشاريع التي تتعلق بحماية الشريط الحدودي وان أي ادراج لمشاريع تتعلق بحماية الحدود يكون ادراجها ضمن موازنة وزارة الداخلية وبناءً على طلب الوزارة، اما فيما يتعلق بالمنافذ الحدودية فيتم تخصيص التمويل اللازم لها من موازنة تنمية الأقاليم وهي من مسؤولية المحافظات التي يوجد فيها المنفذ الحدودي، ومن الأنشطة التي يمكن لوزارة التخطيط ادراجها ضمن موازنات المحافظات أو الوزارات

مثل (الداخلية، الصحة، التخطيط/الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية) لدعم وتطوير المنافذ الحدودية:

أولاً: مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال تدريب الكوادر الأمنية واكتساب خبرات متنوعة والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة والعناصر البشرية والمادية، ويمكن تمويلها من الموازنة الجارية.

ثانياً: إجراء التدقيق الأمني وتعزيز الجهد الاستخباراتي المنظم وتحديث البيانات بالتعاون مع المنظمات الدولية، ويمكن تمويلها من الموازنة الجارية.

ثالثاً: تعزيز التعاون الأمني من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة لرصد ومتابعة الحدود باستخدام الأجهزة المتطورة كالمستحسسات الحرارية وأنظمة المراقبة (طائرات حديثة وطائرات درون) والاقمار الصناعية.

رابعاً: تعزيز الأمن الغذائي والسلامة الصحة للأفراد من خلال الفرق الصحية الجواله والدائمة في المرافق الحدودية وتعزيزها بكافة المستلزمات الطبية من لقاحات وادوية ومستلزمات طبية لمكافحة الأوبئة والأمراض التي قد تؤثر بطريقة أو بأخرى على الأمن الغذائي والسلامة الصحية، ويمكن تمويلها من الموازنة الجارية.
هـ. استثمار وتفعيل الجهد الدولي الساند.

13. التوصيات حسب الاسبقية لمراحل تنفيذ الاستراتيجية:

أ. الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية:

تغطي الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق الفترة (2030 - 2025) ويتم مراجعة وتحديث الأولويات سنوياً وفق متغيرات وظروف إدارة الدولة، من قبل الفريق المسؤول عن متابعة تنفيذها بالتنسيق مع مجلس المنافذ الحدودية، حيث تكون عملية المراقبة مستمرة وإعداد التقارير جزء لا يتجزأ من عملية الحوكمة لتفعيل متابعة انفاذ هذه الاستراتيجية.

ب. الإجراءات التنفيذية حسب الاسبقية:

أولاً. انجاز اعداد الخطط التنفيذية، وتحديد مؤشرات تحقيق الأهداف من قبل فرق العمل المسؤولة هذه المهمة، كما في المرفق رقم (8) لفترة (3 - 6 اشهر) من تاريخ إقرار الاستراتيجية في مجلس الأمن الوطني واعامها على الجهات المعنية.

ثانياً. التدريب والتثقيف على الاستراتيجية (1 - 12 شهر من تاريخ المصادقة):

المباشرة ببرامج التدريب والتثقيف على الاستراتيجية لكافة المستويات والتشكيلات، وإكمال مراجعة الأدوار والمستويات واعتماد سياق وطني لمتابعة وتفعيل تنفيذ الإستراتيجية.

ثالثاً. بناء وتأهيل البنى التحتية والتجهيزات الضرورية (1 - 24 شهر):

1 - تكليف رئاسات المؤسسات المسؤولة عن إدارة وأمن الحدود بإعداد مواقف تفصيلية لمتطلبات البنى التحتية في المنافذ الحدودية وقوات الحدود.

2 - المباشرة بإجراءات تأهيل (أو بناء) البنيات، والبنى التحتية، والمدن العصرية المخطط لها، في المنافذ الحدودية، وخصوصاً البرية، بإشراف مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء، والجهد الوطني لاعداد التصاميم والكلف التخمينية من قبل وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة، واعتماد الموارد المالية المخصصة للمنافذ حسب القوانين النافذة.

3 - الالتزام بمراحل تنفيذ مشروع الربط الشبكي للمنافذ الحدودية لاهميته في تعزيز مبادئ الإدارة الموحدة للحدود.

4 - استكمال بناء القدرات البشرية - القيادات الميدانية وفرق العمل الفنية حسب الاختصاصات.

رابعاً: تحديث السياقات التنظيمية وتحديد المسؤوليات واليات العمل المشترك:

1 - المباشرة بتحديث وتنظيم سياقات العمل والتكامل الوظيفي القطاعي للجهات العاملة في المنافذ الحدودية، من خلال مجلس المنافذ الحدودية لتحديد الأدوار والمسؤوليات وسياقات التنسيق الفاعلة ومعالجة المشكلات التنظيمية وسياقات تحديد المسؤوليات للتصدي إلى الحوادث الأمنية وفق سياقات عمل واضحة ومسؤوليات محددة.

2 - الالتزام بأعتماد سياق واضح للمتابعة والتقييم والتقويم، والتقارير الدورية السنوية، لرصد الحالات الإيجابية ودعمها، والحالات السلبية ومعالجتها، كما تم تفصيله في الملحق (10) لضمان اعتماد متطلبات العمل التالية:

أ. مهمة المتابعة والتقييم والتقويم (بإشراف مستشارية الأمن القومي - فريق اعداد الاستراتيجية).

ب. سياقات اعداد التقارير الدورية (الفصلية - للعرض امام مجلس الأمن الوطني).

خامساً. التخصيصات المالية والتشريعات:

- 1 - المباشرة بإجراءات تنفيذ التزامات الجهات القطاعية والحكومات المحلية بتوفير التخصيصات المالية المناسبة لتطوير (الحدود) و(المنافذ) بجهد وطني تحت اشراف ومتابعة مكتب رئيس مجلس الوزراء، وفقاً للقوانين والتعليمات النافذة، من خلال:
 - أ. اعتماد الخيارات المدرجة في الفقرة (12) انفا.
 - ب. حسم الإجراءات القانونية لمشكلة إحالة مشاريع بناء المنافذ الحدودية المبينة في المرفق رقم (16).
 - ج. تفعيل أو تعديل قرار مجلس الوزراء (455) لسنة 2022 لاستثمار الأبنية المخصصة من إيرادات المنافذ لتطويرها.
 - د. فتح باب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للخدمات العامة والبنى التحتية ذات الطابع الاستثماري في المنافذ مع الأخذ بالاعتبار الجوانب الأمنية والسيادية.
 - هـ. إلزام المحافظات بتطبيق المادة (21/ثانياً) من قانون الموازنة الاتحادية رقم (13) للسنوات (2023 - 2024 - 2025).
- 2 - تشكيل فريق عمل من الدوائر القانونية (للمنافذ) و(الداخلية) و(الكمارك) لمراجعة القوانين والتشريعات وتحليلها، وإصدار التعليمات المناسبة لتنفيذها، وكتابة مشاريع التعديل اللازمة لتطويرها.
- سادساً. مباشرة دوائر العلاقات والتعاون الدولي في وزارة الداخلية وهيئة المنافذ الحدودية ووزارة التخطيط، بالتنسيق لاعتماد خارطة التعاون الإقليمي والدولي ومراجعة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وتقييمها، تفعيل المناسب منها، لتوسيع دائرة التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي.
- ج. الرؤية (الحالية) لاعتماد الاستراتيجية:
- التوصية هي دعم الجهات الرسمية المسؤولة عن قيادة وتنفيذ متطلبات إدارة وأمن الحدود (قيادة قوات الحدود) و(هيئة المنافذ الحدودية) و(الهيئة العامة للكمارك) وتطوير مستوى جهوزيتها وفق محاور واهداف هذه الاستراتيجية.

الملاحق

- الملحق (1):** أسماء الجهات والذوات الذين اسهموا بإعداد الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق، (1 - 3) صفحة.
- الملحق (2):** تشكيلات قيادة قوات الحدود الماسكة للشريط الحدودي، (1 - 2) صفحة.
- الملحق (3):** جدول الجهات والدوائر العاملة في المنافذ الحدودية، (1 - 1) صفحة.
- الملحق (4):** مقومات المنفذ المثالي والمخفر الحدودي المثالي، حسب رؤية هيئة المنافذ الحدودية وقيادة قوات الحدود، (1 - 2) صفحة.
- الملحق (5):** محاور تحليل البيئة الاستراتيجية، (1 - 5) صفحة.
- الملحق (6):** إجراءات ضبط الحدود العراقية مع سوريا وتركيا وإيران، (1 - 2) صفحة.
- الملحق (7):** جدول بعض الحوادث المحتملة التي يجب ان يكون التعامل معها بمستوى الطوارئ في المنافذ الحدودية وعلى الشريط الحدودي، (1 - 2) صفحة.
- الملحق (8):** تشكيل فرق العمل الفرعية لتنفيذ محاور ومتطلبات الاستراتيجية، برئاسة المدراء العاملين المناسبين من وزارة الداخلية وهيئة المنافذ الحدودية، (1 - 3) صفحة.
- الملحق (9):** الخطة التنفيذية الأساسية للاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق، (1 - 21) صفحة.
- الملحق (10):** اعتماد سياق واضح للمتابعة والتقييم والتقويم - (1 - 1) صفحة.
- الملحق (11):** المراجع والمصادر الوثائق المعتمدة لإعداد الاستراتيجية، (1 - 4) صفحة.
- الملحق (12):** الصور التوثيقية لجوانب من عمل فريق إعداد الاستراتيجية، (1 - 4) صفحة.
- الملحق (13):** تعاريف ملحق قائمة العناوين والتعاريف للمصطلحات ذات العلاقة، (1 - 10) صفحة.
- الملحق (14):** مخطط مرتكزات نجاح الإدارة المتكاملة للحدود، (1 - 1) صفحة.
- الملحق (15):** الخدمات والجهد الساند الذي تم تحقيقه لدعم الجهات القطاعية وتطوير مستوى جهوزيتها وفق متطلبات الإدارة المتكاملة للحدود - اثناء فترة اعداد الاستراتيجية - من خلال استثمار الدعم المقدم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، (1 - 3) صفحة.
- الملحق (16):** موقف المنافذ الحدودية التي تم احوالها للبناء والتطوير خلال العامين 2012 - 2013، (1 - 1) صفحة.

الملحق (1)

أسماء الجهات والذوات الذين أسهموا بإعداد

الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق

- 1 - رئاسة الفريق الوطني والإشراف والتنسيق والإعداد: الدكتور علي عبد العزيز الياسري
- المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك/مستشارية الأمن القومي.
- 2 - ممثلي الجهات ذات العلاقة:
أ. ممثلي تشكيلات رئاسة الوزراء:
أولاً: السيد مستشار رئيس الوزراء للمنافذ والكمارك والنقل - الفريق سامي السوداني.
ثانياً: مكتب رئيس مجلس الوزراء - السيد صادق عبد الله حسن - مكتب معاون مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء - مركز العمليات الوطني.
ثالثاً: ممثلي الامانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين:
1 - السيد علي مكي الشهرستاني - المدير العام.
2 - السيد محمود شاكر مزهر.
3 - السيد زيد الصدر.
4 - السيد خلدون حيدر سلطان - قسم السياسات العامة.
رابعاً: قيادة العمليات المشتركة - اللواء الركن سالم هادي عبد سالم.
- ب. ممثلي الجهات الأمنية والاستخبارية:
أولاً: ممثلي وزارة الدفاع:
1 - الفريق الركن مازن عبد الواحد - قائد القوة البحرية.
2 - العميد الركن حاتم كريم - قيادة القوة البحرية.
ثانياً: ممثلي وزارة الداخلية:
1 - الفريق محمد عبد الوهاب سكر - قائد قوات الحدود.
2 - الفريق الركن حامد عبد الله إبراهيم - قائد قوات قوات الحدود (السابق).
3 - اللواء رياض جندي عبد الكاظم - مدير عام الأحوال المدنية (السابق).

- 4 - اللواء الدكتور حسين كعير - المدير العام السابق للتعاون الإقليمي والدولي.
 - 5 - اللواء المهندس فارس فالح عبد - مدير عام التخطيط والمتابعة.
 - 6 - اللواء الحقوقي محمد كمال عابد - معاون قائد قوات الحدود للـ CBRN.
 - 7 - العميد المهندس زياد طارق - قيادة قوات الحدود.
 - 8 - العميد سعد محسن محمد - مديرية الاحوال المدنية والجوازات والاقامة.
 - 9 - العميد رافد عباس - مديرية الشرطة العربية والدولية.
 - 10 - الرائد حسام عباس جحيني - مديرية التخطيط والمتابعة.
 - 11 - الرائد قيس عبد بخيت - مديرية التعاون العربي والدولي.
- ثالثاً: ممثلي جهاز المخابرات الوطني العراقي:
- 1 - السيد أ.ف. الجلابي.
 - 2 - السيد حسين غ. المكصوي - قسم الـ PISCES.
- رابعاً: ممثلي جهاز الأمن الوطني العراقي:
- 1 - الدكتور علي ابو الشون.
 - 2 - السيد عباس محمد حسن - معاون المدير العام لدائرة المنافذ.
- خامساً: مستشارية الأمن القومي - السيد محمد عبد الكاظم العكيلي - معاون المدير العام لمركز النهرين للدراسات الإستراتيجية.
- ج. ممثلي الجهات المدنية:**
- أولاً: ممثل وزارة الخارجية:
- 1 - السيد ياسر المهداوي - مكتب وكيل الوزارة.
 - 2 - السيد خليل عبد الرضا محيسين - الدائرة العربية.
- ثانياً: وزارة المالية - الهيئة العامة للكمارك:
- 1 - السيد شاكر محمود حسين الزبيدي.
 - 2 - السيد أثير ثامر منعم - معاون المدير العام.

ثالثاً: وزارة التخطيط:

- 1 - الدكتورة مها الراوي - المدير العام لدائرة التنمية البشرية.
 - 2 - السيد شاكراً العبادي - الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.
- رابعاً: وزارة العلوم والتكنولوجيا.

الدكتور رياض فوزي حسن - هيئة الرقابة الوطنية لمنع الإنتشار.

خامساً: وزارة الصحة:

- 1 - د. رعد محمد مزبان - قسم الرقابة الصحية/الدائرة الفنية.
- 2 - السيد رعد هادي مهدي - قسم الرقابة الصحية/الدائرة الفنية.
- 3 - د. محمد جاسم أحمد - قسم اللوائح الصحية.

سادساً: وزارة النقل:

- 1 - الكابتن عادل علي دشر - معاون المدير العام للشركة العامة للموانئ العراقية.
- 2 - السيد حسين عبد علي جودة - الشركة العامة للنقل البري.
- 3 - السيد واصف رحيم صالح - الشركة العامة للنقل البري.

سابعاً: وزارة الزراعة - الدكتور حسن مؤمن ليلو - المدير العام لدائرة وقاية المزروعات.

د. ممثلي الجهات والهيئات غير المرتبطة بوزارة:

أولاً: ممثلي هيئة المنافذ الحدودية:

- 1 - اللواء الدكتور عمر الوائلي - رئيس الهيئة.
 - 2 - السيد سالم والي الحيدري - المدير العام للدائرة الادارية والمالية.
 - 3 - السيدة ميادة عبد الزهرة - قسم تكنولوجيا المعلومات.
- ثانياً: الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة - السيد هادي نجم عبد الله.

- 1 - سلطة الطيران المدني - السيد نصير سالم - قسم التخطيط.
- 2 - إتحاد الصناعات العراقي - السيد عادل عكاب حسين - رئيس الإتحاد.
- 3 - نقابة الكيميائيين العراقية - السيد فارس اليعقوبي - نائب النقيب.

4 - ممثلي حكومة إقليم كردستان:

- أ. اللواء طارق أحمد إبراهيم - مدير عام شرطة الإقليم - وزارة داخلية الإقليم.
 ب. اللواء حافظ محمد علي - أمين سر عام رئاسة الأركان/وزارة البشمركة.
 ج. العميد محمد عولا علي - ضابط المديرية السياسية/مديرية الأسايش العامة.
 ثالثاً: الجهد الدولي الساند: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD).
 3. سكرتارية المهمة - مستشارية الأمن القومي:

أ. المركز الوطني للتخطيط المشترك:

- أولاً: الدكتور حسن فائز حسين - معاون مدير عام المركز الوطني للتخطيط المشترك
 ثانياً. السيدة بيداء محمد الشيخ - قسم الرصد والتحليل.
 ثالثاً. السيدة همسة حسن علي - مدير قسم التخطيط والسياسات العامة.
 رابعاً. السيد علي حسين بريسم - قسم التخطيط والسياسات العامة
 خامساً: السيد محمد صادق علي عبد العزيز - قسم التخطيط والسياسات العامة.
 ب. امانة سر مجلس وكلاء الأمن الوطني - السيد فراس حسن شقي.

الملحق (2)

تشكيلات قيادة قوات الحدود الماسكة للشريط الحدودي

تمسك قيادة قوات الحدود جميع الشريط الحدودي (البري والمائي) من دون استثناء من خلال ست قيادات حدود مناطق وكالاتي:

1. قيادة حدود المنطقة الأولى:

تمسك قيادة حدود المنطقة الأولى قاطع المسؤولية مع الحدود العراقية - السورية - التركية - الإيرانية ضمن الحدود الإدارية لمحافظة نينوى ودهوك واربيل والسليمانية من شمال نهر دجلة ملحق كلهي/3 شمالاً داخل م ت (KF 4963187652) الى منطقة شرق كلار ملحق قره تو جنوباً داخل م ت (ND48316 - 28220) طول قاطع مسؤوليتها (1020) كم.

2. قيادة حدود المنطقة الثانية:

تمسك قيادة حدود المنطقة الثانية قاطع المسؤولية مع الحدود العراقية - الأردنية - السورية ضمن الحدود الإدارية لمحافظة الانبار ونيوى من مخفر المحسن شمالاً داخل م ت (FU 82972 - 10511) الى مخفر عنيزة جنوباً خارج في المثلث العراقي الأردني السعودي م ت (ER 22419 - 58729) طول قاطع مسؤوليتها (421) كم.

3. قيادة حدود المنطقة الثالثة:

تمسك قيادة حدود المنطقة الثالثة قاطع المسؤولية مع الحدود العراقية - الإيرانية ضمن الحدود الإدارية لمحافظة ديالى وواسط وميسان من نقطة رستم شرق كلار م ت (ND46718 - 24505) شمالاً داخل حتى ملحق لسان عجيرة/2 ناحية قلعة صالح جنوب هور الحويزة م ت (QV53867 - 64272) جنوباً خارج طول قاطع مسؤوليتها (639) كم.

4. قيادة حدود المنطقة الرابعة:

تمسك قيادة حدود المنطقة الرابعة قاطع المسؤولية مع الحدود (العراقية - الإيرانية - الكويتية) ضمن الحدود الإدارية لمحافظة البصرة من ملحق لسان عجيرة/3 ناحية قلعة صالح جنوب هور الحويزة م ت (QV53867 - 64272) خارج الى ملحق عوجة الباطن/3 جنوباً داخل المثلث العراقي - الكويتي - السعودي م ت (PT53420 - 23967) طول قاطع مسؤوليتها (483) كم.

5. قيادة حدود المنطقة الخامسة:

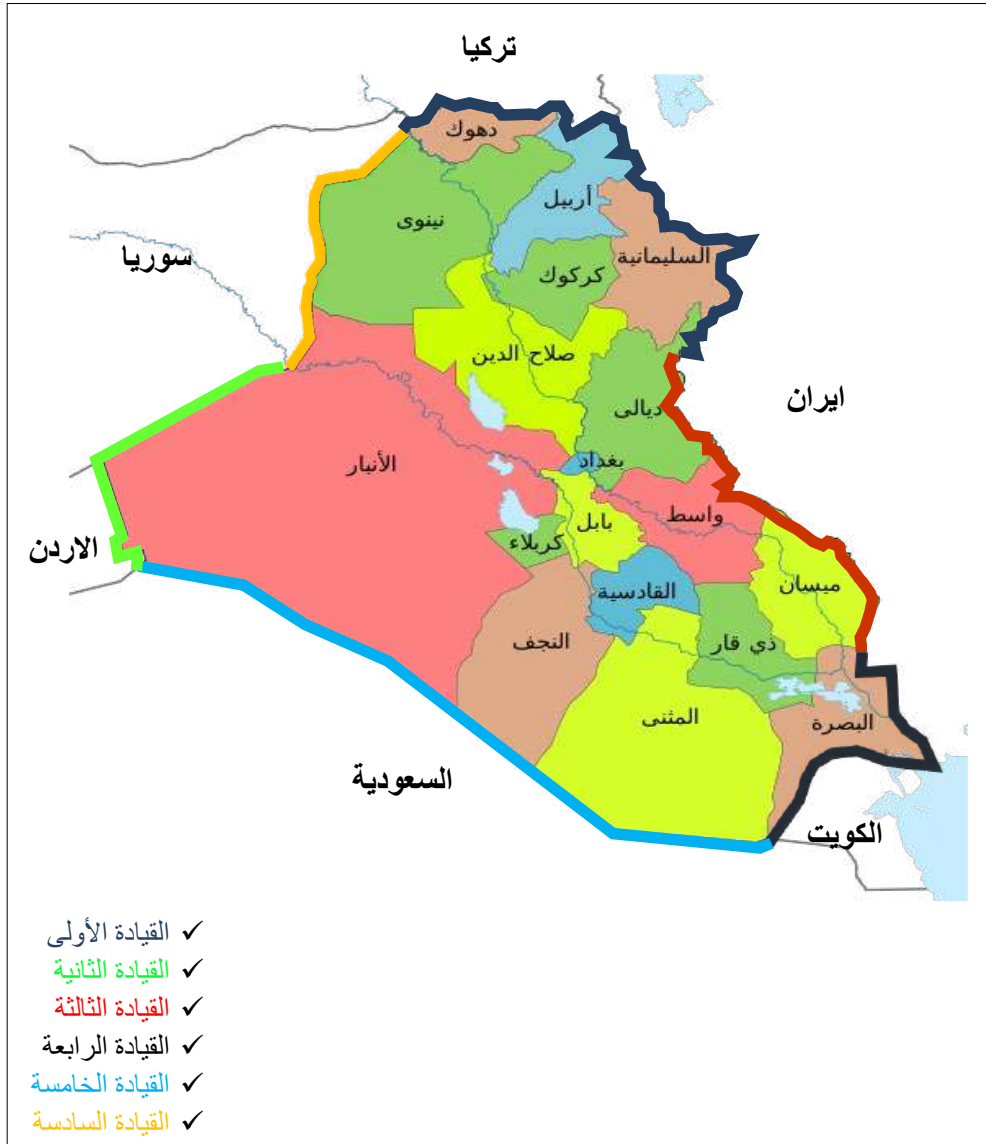
تمسك قيادة حدود المنطقة الخامسة قاطع المسؤولية مع الحدود العراقية - السعودية ضمن الحدود الادارية لمحافظة المثنى والنجف والانباء من ملحق عوجة الباطن/3 جنوبا م ت (53420 - PT 23967) خارج المثلث العراقي الكويتي السعودي الى مخفر عنيزة شمالا داخل المثلث العراقي الأردني السعودي م ت (22419 - ER 58729) طول قاطع مسؤوليتها (814) كم.

6. قيادة حدود المنطقة السادسة:

تمسك قيادة حدود المنطقة السادسة قاطع المسؤولية مع الحدود (العراقية - السورية) ضمن الحدود الإدارية لمحافظة نينوى من ملحق جلبارات شمالا داخل م ت (KF42978 - 81295) الى نهر الفرات جنوبا خارج م ت (FU 83204 - 10864) طول قاطع مسؤوليتها (349) كم.

7. القطاعات الساندة:

انفتاح وحدات من قطعات وزارة الدفاع بالعمق العراقي خلف الشريط الحدودي لمسافة (10) كم ضمن قاطع قيادة حدود المنطقة السادسة فقط.



الملحق (3)

جدول الجهات والدوائر العاملة في المنافذ الحدودية

ت	اسم الدائرة	الوزارات
1	هيئة المنافذ الحدودية	وزارة الداخلية
2	مكتب الجوازات والإقامة	وزارة الداخلية
3	شعبة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية	وزارة الداخلية
4	مركز شرطة الكمرك	وزارة الداخلية
5	مركز الشرطة المحلية	وزارة الداخلية
6	مركز الدفاع المدني	وزارة الداخلية
7	قسم الكلاب البوليسية	وزارة الداخلية
8	شعبة مكافحة المتفجرات	وزارة الداخلية
9	دائرة الكمرك (المدني)	وزارة المالية
10	مكتب الوحدة الضريبية	وزارة المالية
11	مكتب شركة التأمين العراقية العامة	وزارة المالية
12	فرع مصرف حكومي	وزارة المالية
13	مكتب الشركة العامة للنقل البري	وزارة النقل
14	مكتب الشركة العامة لإدارة النقل الخاص	وزارة النقل
15	دائرة الحجر الزراعي	وزارة الزراعة
16	دائرة الحجر البيطري	وزارة الزراعة
17	المركز الصحي	وزارة الصحة
18	دائرة الرقابة الصحية	وزارة الصحة
19	مكتب الجهاز المركز للتقييس والسيطرة النوعية	وزارة التخطيط
20	مكتب جهاز المخابرات الوطني العراقي (البايسز)	جهاز المخابرات الوطني العراقي
21	مكتب وزارة التجارة	وزارة التجارة
22	مكتب تسويق النفط ومشتقاته	وزارة النفط
23	مكتب هيئة السياحة	وزارة الثقافة والسياحة والآثار
24	دائرة الكهرباء الوطنية	وزارة الكهرباء
25	مكتب الاتصالات والبريد	وزارة الاتصالات
26	مكتب البيئة	وزارة البيئة
27	مكتب جهاز الأمن الوطني العراقي	جهاز الأمن الوطني العراقي

الملحق (4)

مقومات المنفذ المثالي والمخفر الحدودي حسب رؤية هيئة المنافذ الحدودية وقيادة قوات الحدود

1. أهم مقومات المنفذ المثالي حسب رؤية هيئة المنافذ الحدودية:

أ. الأبنية: (بناية النافذة الواحدة تابعة لهيئة المنافذ الحدودية مقسمة الى جزئين، للشاحنات القادمة، والشاحنات المغادرة، حيث يتم فيها اتمتة المعاملة الكمركية من قبل كافة الدوائر العاملة بالمنفذ الحدودي وكافة الإجراءات الخاصة بإنجاز المعاملة)، (مركز للبيانات ضمن المواصفات العالمية)، (بناية لإدارة المركز الكمركي مع سكن للموظفين)، (بناية لإدارة الوحدة الضريبية مع سكن للموظفين)، (بناية للجوازات مخصصة للنافذة الواحدة للمسافرين)، (صالات انتظار عدد 2 (للمسافرين والمغتربين والحجاج))، (بناية للمصرف مع سكن للموظفين)، (بناية للاتصالات مع سكن للموظفين)، (دار ضيافة للوفود واللجان)، (فندق سياحي للمسافرين)، (مركز طبي مع سكن للموظفين)، (بناية للمحجر الطبي مع سكن لموظفي المحجر)، (حمامات خارجية للمراجعين)، (بناية للمحجر الزراعي مع سكن لموظفي المحجر الزراعي)، (بناية لجهاز المخابرات مع سكن لموظفي المخابرات)، (بناية لسكن موظفي هيئة المنافذ الحدودية)، (مختبرات لفحص البضائع مع سكن للموظفين)، (مسجد)، (بناية للدفاع المدني)، (بناية للاستخبارات مع سكن للموظفين)، (بناية لمركز الشرطة مع سكن للموظفين)، (بناية لشرطة الكمارك مع سكن للموظفين)، (محلات تصلح كمطعم وأسواق وكافتيريا)، (سكن للمخلصين)، (غرف لموظفي التصاريح الأمنية)، (غرف لموظفي الحماية مع أبراج الحماية حول المنفذ)، (بناية للنقل البري مع سكن للموظفين)، (مخازن للأغذية)، (محطة لتصفية وتحلية المياه)، (محطة كهرباء)، (بناية لورشة الاليات)، (محطة وقود)، (ابنية لعمل موظفي النقل البري مع سكن لموظفيها)، (غرف لعمل موظفي الشركات الاهلية مع سكن لهم)، (سكن للعمال)، (غرف خاصة للكلاب البوليسية)، (بناية للدفاع المدني).

ب. ساحات: (ساحة للتبادل التجاري)، (ساحة مخصصة للسونارات الخاصة بفحص الشاحنات)، (ساحة لانتظار الشاحنات)، (ساحة لانتظار العجلات الصغيرة والباصات)، (ساحة مخصصة للميزان الجسري وغرفة خاصة بالسيطرة).

ج. طرق: طرق معبدة ذات إشارات مرجعية لطريق الشاحنات وطريق السيارات الصغيرة مسيجة بأسيجة (brc) أو صبات كونكريتية.

د. أجهزة: (أجهزة فحص الحقائق والمسافرين عدد 2 مغادرة + قدوم)، (أجهزة سونارات عدد 4 لفحص الشاحنات (2) مغادرة + 2 قدوم (مع مولدة كهربائية لتشغيل السونارات)، (مولدات كهربائية كبيرة عدد 3)، (أعمدة انارة على طول الطرق والحدود للمنفذ تعمل بالكهرباء والطاقة الشمسية مع الواح طاقة شمسية)، (ميزان جسري عدد (12 قدوم + 1 مغادرة)، (اثاث لمكاتب الدوائر)، (حاسبات الكترونية منضدية للعاملين في الدوائر)، (حاسبات محمولة)، (أجهزة ايباد)، (طابعات)، (سكنرات)، (أجهزة اتصالات انترنت وانترنت)، (أجهزة ارشفة)، (أجهزة مختبرية)، (بوابات الكترونية عند بوابة الدخول للمنفذ من جهة الدولة المقابلة وبوابة الكترونية لبوابة المنفذ من جهة مغادرة المنفذ الى داخل العراق تعمل الكترونيا)، (غرف لموظفي البحث عند البوابات)، (كلاب بوليسية (K9) لفحص الحقائق والسيارات)، (أجهزة كشف المخدرات)، (أجهزة كشف المتفجرات)، (أجهزة الفحص الاشعاعي).

هـ. سيارات وعجلات: (سيارات دفع رباعي)، (سيارت حمل 1 طن)، (سيارات إطفاء)، (سيارات اسعاف)، (رافعات شوكية).

2. أهم مقومات المخفر الحدودي المثالي حسب رؤية قيادة قوات الحدود:

أ. مساحة المخفر (2500) م² 50 متر X 50 متر، يحيط به من الخارج سائر ترابي ارتفاعه (1,5 متر) مكسو بالحجر.

ب. يتكون البناء من (10) غرف يتخللها (4) أبراج مراقبة مجهزة بكافة مستلزمات المراقبة الحديثة.

ج. يجهز المخفر بالمعدات، مولدات طاقة كهربائية عدد (2)، عجلات عمل للدوريات، عجلة إسقاء، عجلة حوضية للوقود، بالإضافة الى عجلات حمل.

د. يجهز بأسلحة خفيفة ومتوسطة سائدة.

هـ. أجهزة اتصال ومنظومة مراقبة الكترونيه، وأجهزة اختصاصية.

الملحق (5)

محاور تحليل البيئة الاستراتيجية

1. تحليل البيئة الاستراتيجية لقيادة قوات الحدود: هي قوات أمنية اتحادية تتبنى القيادة والسيطرة بشكل مركزي على الحدود العراقية مع دول الجوار.
أ. نقاط القوة:

أولاً: ضبط الحدود السورية بنسبة أكثر من 90 % من خلال:

1 - اكتمال معظم التحصينات (سياج (BRC), سياج منفاخي , حفر خندق, سائر ترابي نصب كاميرات المراقبة الحرارية, نصب أبراج مراقبة كونكريتية, بناء مخافر) ونصب سياج كونكريتي (TWALL) على الحدود العراقية السورية في المناطق الخطرة والتي تستخدم لعمليات التسلل والتهريب والتي حدثت من عمليات التسلل والتهريب في القاطع اعلاه.

2 - انشاء طريق بطول (75) كم بالتنسيق مع محافظة نينوى.

3 - انشاء سدة في مملحة طريفواي بطول (8) كم.

4 - تشكيل فوج مشاة آلي لكل من قيادة حدود المنطقة الثانية والمنطقة السادسة.

5 - تشكيل فوج مغاوير قيادة حدود المنطقة الثانية.

6 - نصب جدار كونكريتي (TWALL) والذي سيصل طول مقاطعة (160) كم.

7 - نقل مقر قيادة حدود المنطقة الثانية من منطقة الـ(35 كيلو) الى ناحية الوليد لتأمين

القيادة والسيطرة على الشريط الحدودي العراقي - السوري.

8 - تحرير فوج من لواء المغاوير ليكون احتياط مناسب الى قيادة حدود المنطقة السادسة

9 - تشكيل (3) بطرية هاون 120 ملم في قيادة حدود المنطقة الثانية والسادسة ولواء

المغاوير

10 - اعادة افتتاح القطعات من خلال ربط لواء المغاوير بالمنطقة السادسة وجعل نهر

الفرات حدود فاصلة بين المنطقة الثانية والسادسة.

11 - نصب معمل الكونكريت في منطقة سنجار لغرض تصنيع ونصب صبات كونكريتية

شمال جبل سنجار باتجاه ربيعة.

12 - التعاقد لتجهيز كيبيل ضوئي بطول (370) كم الى الحدود السورية شمال الفرات.

ثانياً: ضبط الحدود التركية من خلال:

- 1 - بناء (23) مخفر على الشريط الحدودي (الخط الصفري).
- 2 - تجهيز (160) عجلة قتالية نوع لاندكروز دبل قمارة.
- 3 - تجهيز ونصب منظومة كاميرات حرارية مع ملحقاتها عدد (189) كامرة.
- 4 - تجهيز ونصب الواح طاقة شمسية على الحدود عدد (230) لوح.
- 5 - تجهيز مواد تحصين وانشاء سياج منفاخي رباعي.
- 6 - تجهيز معدات هندسة (حفار، بلدوزر، كريد، شغل) عدد (40).

ثالثاً: ضبط الحدود الإيرانية من خلال:

- 1 - المباشرة ببناء (91) مخفر حدودي على الخط الصفري.
 - 2 - بناء (44) ملحق حدودي
 - 3 - تجهيز (9) معدات هندسية (شغل - حفار).
 - 4 - تجهيز ونصب كاميرات حرارية من رأس البيشة الى الحدود الفاصلة مع ق ح م/1 من الحدود العراقية الإيرانية عدد (207) كامرة.
 - 5 - تجهيز ونصب سياج (BRC) مع منفاخي بطول (316) كم
 - 6 - تجهيز ونصب سياج منفاخي رباعي مع اوتاد لمسافة (208) كم.
 - 7 - انشاء طريق ساحلي على ضفة شط العرب بطول (95) كم.
 - 8 - تجهيز ونصب (988) برج كونكريتي على الشريط الحدودي.
 - 9 - فتح مسار طريق لمسافة (884) كم بمحاذاة الشريط الحدودي.
 - 10 - التعاقد والمباشرة على نصب مانع منفاخي بطول (681) كم.
- رابعاً: انشاء ملاحق حدودية عدد (97) ملحق حدودي ضمن مختلف قواطع الحدود
- خامساً: ادامة طريق لمسافة (657) كم على الحدود العراقية - السعودية.
- سادساً: تعزيز الحدود العراقية - الاردنية بفوج حدود
- سابعاً: ادامة طريق لمسافة (181) كم على الحدود العراقية - الأردنية.
- ثامناً: وجود دعم من الحكومة الاتحادية والقيادات العليا في الوزارة لقيادة قوات الحدود.

تاسعاً: امتلاك قيادة قوات الحدود لكتائب هندسة الميدان في القيادات ورعائل الهندسة في الالوية ساهم في إجراء التحصينات المهمة والضرورية (فتح طرق ,عمل سواتر وخنادق).
عاشراً: امتلاك قيادة قوات الحدود لمعمل (الكونكريت - الاسفلت - الكرفانات) ساهم في اكمال التحصينات وبكلفة اقل.

أحد عشر: استحداث تشكيلات مختلفة ضمن ملاك قيادة قوات الحدود(افواج حدود - افواج الية - بطريات هاون - اقسام وشعب مختلفة) ساهم بانسيابية العمل (الاداري, والتعبوي ,واللوجستي)

اثني عشر. توفر الخبرة والكفاءة لمنتسبي قيادة قوات الحدود.

ثلاثة عشر. قوة الجانب الإعلامي لقوات الحدود من خلال الموقع الرسمي للقيادة على مواقع التواصل الاجتماعي واللقاءات الدورية مع القنوات الفضائية المحلية لنشر كافة النشاطات المهمة التي تخص عمل الحدود.

أربعة عشر. وجود (5) مدارس تدريبية ضمن الهيكل التنظيمي لقيادة قوات الحدود موزعة اماكنها في محافظات (السليمانية ,الرمادي, النجف , البصرة, نينوى) لتدريب ضباط ومنتسبي القيادة والقيادات المرتبطة بها.

خمس عشر. وجود ضباط ارتباط لتنسيق عمل قطعات الحدود مع الدول المجاورة في الامور الطارئة.

سنة عشر. التعاقد على تجهيز (80) طائرة مسيرة.

سبعة عشر. المباشرة بتجهيز (250) كامرة حرارية على مختلف القواطع.

ب. نقاط الضعف:

أولاً: عدم وجود شبكة طرق نظامية حيث يبلغ طول الشريط الحدودي (3719) كم، والذي تم تبليط (314) كم وحسب الجدول المبين ادناه:

ت	المنطقة	الدول المجاورة	طول الطريق	الملاحظات
1	شمال نهر الفرات باتجاه طريفاي	سوريا	82كم	
2	جنوب قضاء القائم	سوريا	60كم	
3	شمال عرعر باتجاه عنيزة	السعودية	54كم	
4	قاطع لواء الحدود/16	الكويت	100كم	
5	قاطع جميمة (بجهود ذاتية)	السعودية	18كم	
			مجموع الطرق المبلطة فقط	

ثانياً: نقص في الموارد البشرية قياساً بالملك المصادق عليه لقوات الحدود مع العرض
أغلب منتسبي الحدود هم من الفئات العمرية المتقدمة.

ثالثاً: تدمير المخافر والملاحق والمقرات ضمن الحدود العراقية - السورية.

رابعاً: نقص في العجلات والمعدات الاختصاصية الحديثة.

خامساً: الحاجة الى الأسلحة الحديثة التي تتناسب مع مهام عمل قيادة قوات الحدود 0

سادساً: الحاجة الى مراقبة الكترونية حديثة متكاملة كفوءة (طائرات مسيرة - كاميرات
حرارية - رادارات - مستشعرات - نواظير رؤيه ليلية ونهارية) للسيطرة على عملية مراقبة
الشريط الحدودي.

سابعاً: عدم اكمال التحصينات (جدار كونكريتي - اسلاك شائكة - سواتر ترابية - خنادق
شقية) على الشريط

ثامناً: الحدودي ادى الى ضعف السيطرة على محاور التسلل والتهريب بشكل فعال.

تاسعاً: بناء المخافر الحدودية والمقرات على بعد عشرات الكيلومترات من الشريط
لحدودي والخط الصفري بعد 2003.

عاشرأ: عدم وجود سيطرات بحرية ومراسي زوارق نظامية لغرض السيطرة على الحدود
المائية مع دول الجوار.

أحد عشر: عدم ايصال الخدمات (ماء - كهرباء) الى المخافر الحدودية.

اثنا عشر: عدم تجهيز مديرية الهندسة والمتفجرات قيادة قوات الحدود والكتائب التابعة
لها بمتعلقات الاشغال (مفرقات - قذاحات - فتائل تفجير).

ثلاثة عشر: عدم اخضاع المنافذ الحدودية الرسمية لإقليم كردستان الى سلطة هيئة المنافذ
الحدودية الاتحادية.

أربعة عشر: عدم وجود اجهزة الكشف والفحص عن (المخدرات - المتفجرات - CBRN)
والحيوانات المدربة (K9) الخاصة بالمخدرات.

خمسة عشر: عدم مسك العمق العراقي من قبل قطعات الجيش العراقي وخاصة قاطع
اللواء (الخامس، السادس) ضمن قيادة حدود المنطقة (2،5).

ج. التحديات:

أولاً: عدم وجود قوات نظامية سورية يمكن التعامل معها حسب بروتوكولات العمل
الحدودي وعدم استقرار الوضع الأمني في الحدود العراقية - السورية.

ثانياً: وجود سجناء تنظيم داعش الارهابي في سجن الحسكة القريب من الحدود العراقية - السورية ووجود معسكر (الهول) لعوائل تنظيم داعش الارهابي بالقرب من منطقة سنجار الحدودية.

ثالثاً: توغل الجيش التركي داخل الحدود العراقية لمسافة (165) كم بعمق (5 - 30) كم بسبب تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني المعارض (PKK).

رابعاً: تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل الاراضي العراقية القريبة من الحدود العراقية - التركية - الإيرانية يؤدي الى حدوث عمليات التسلل والتهريب وادخال الاسلحة والمتفجرات والمخدرات يصعب السيطرة عليها لعدم وجود قطعات أمنية في تلك المناطق.

خامساً: قرب القرى في أماكن متعددة من الخط الحدودي والمأهولة بسكان تربطهم صلة قرابة مع سكان القرى في دول الجوار.

سادساً: عدم تطبيق المادة 266 من قانون الكمارك التي تتضمن تخصيص مكافئة إلى المتميزين والعناصر الفعالة في اكتشاف الجرائم المنصوص عليها في القانون.

سابعاً: عمل قوات الحدود في تضاريس وظروف جوية صعبة.

ثامناً: عدم تفعيل قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم 18 لسنة 2008 الخاص بالمحافظات.

تاسعاً: امتهان بعض المواطنين الذين يقطنون في المناطق والقرى القريبة من خط الحدود التهريب لكسب قوتهم اليومي لعدم تيسر فرص عمل بالإضافة الى تكرار الجفاف لعدة سنوات أدى الى حرمانهم من واردات زراعة أراضيهم.

عاشراً: أنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة وخصوصاً من جهة الحدود السورية.

أحد عشر: ضعف الدور الدولي في تحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية لمعالجة المشكلات الحدودية العراقية مع تركيا.

اثنا عشر: وجود مساحات حدودية كبيرة تحتوي على الغام ومخلفات حربية قديمة كثيرة.

د. الفرص:

أولاً: الجهد الساند من قطعات الجيش والحشد الشعبي لتعزيز قوات الحدود في مواجهة التحديات.

ثانياً: وجود الجهد الدولي الداعم في مجال التدريب والتجهيز والاستشارات.

ثالثاً: تعزيز قيادة قوات الحدود من قبل قوات التحالف الدولي بعجلات حديثة ومعدات هندسية غطت جزء من الحاجة وأعطت منتسبها مرونة في الحركة بالدوريات الآلية لمعالجة الخروقات التي تحصل بعمليات التسلل والتهريب ضمن قاطع الحدود العراقية - السورية من خلال الساتر الحدودي.

رابعاً: وجود المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات الخاصة بالحدود مع دول الجوار يعتبر عامل قوة في تحسين السيطرة على أمن الحدود.

خامساً: وجود تنسيق مع وزارة التخطيط في مجال ادراج المشاريع الاستثمارية ومع وزارة الموارد المائية في القيام بأعمال السدة الترابية على الحدود العراقية - الإيرانية ضمن منطقة هور الحويزة ومع وزارة الخارجية من خلال البروتوكولات والاجتماعات الحدودية ومع وزارة الإسكان والأعمار في مجال تبليط الطرق الحدودية ومنها طريق (عرعر - عنازه).

سادساً: وجود لقاءات دورية واجتماعات منظمة بين قادة قيادات المناطق لقوات الحدود وبين القيادات المعنية في الدول المجاورة.

سابعاً: وجود تعاون مع مكتب التعاون الأمني في السفارة الأمريكية فيما يخص دورات تدريبية في عمان - الاردن للكشف عن المواد ذات الصلة في اسلحة الدمار الشامل وتجهيز بمعدات هندسية ثقيلة بالتنسيق مع وكالة الحد والتخفيف من التهديدات (DTRA) ووكالة تطوير الصادرات وأمن الحدود (EXBS).

ثامناً: حضور قادة المناطق للمؤتمرات الأمنية في المحافظات والتي تنظمها قيادات العمليات بالتداول مع مدراء الأجهزة الأمنية ورقد قوات الحدود بمعلومات ذات قيمة ساعدتها على إحباط عمليات التسلل والتهريب 0

تاسعاً: انفتاح وحدات من قطعات وزارة الدفاع خلف خط الحدود لمسافة مناسبة (10) كم ضمن قواطع محددة وتعتبر كقوة إسناد في حالات تعرض الشريط الحدودي لأي اختراق.

عاشراً: تفعيل عمل الوكلاء والمصادر من خلال تعاون أهالي المناطق الحدودية كان له دور فعال في الحد من عمليات التسلل والتهريب 0

أحد عشر: وجود تعاون مع منظمة الهجرة الدولية من خلال ادخال منظومة حديثة لتسجيل معلومات المتسللين عبر الحدود ميداس (MEDAS).

اثنا عشر: وجود تعاون مع بعثة الاتحاد الاوربي الاستشارية من خلال حضور ورش عمل لسياسة ادارة الموارد البشرية واعداد إستراتيجية قوات الحدود.

ثلاثة عشر. وجود تعاون مع المركز الدولي لتنسيق سياسات الهجرة (ICMPD) من اجل اعداد إستراتيجية الادارة المتكاملة للحدود (IBM).
أربعة عشر. التعاون والتنسيق بين عمليات قيادة قوات الحدود والعمليات المشتركة.
خمسة عشر: وجود مركز عمليات مشترك مع الجانب التركي.

2. التحليل الاستراتيجي الخاص بهياة المنافذ الحدودية:

أ. نقاط القوة

أولاً: تضاريس العراق الجغرافية في الوسط والجنوب تمتاز بالانبساط وعدم وجود المناطق الوعرة مما يسهل تنفيذ مشروع المنفذ المثالي.
ثانياً: موقع العراق الجغرافي والاستراتيجي في قلب العالم مما يساعد على تنشيط الترانزيت (العبور) مع دول الجوار وهذا يحتاج الى دراسة تفصيلية يتم دعم توصياتها للإستفادة من الموقع لتنشيط الاقتصاد العراقي.
ثالثاً: وجود تمثيل متنوع للجهات العاملة في المنافذ (خصوصاً البرية) مما يسهل اعتماد سياق تنظيم الإدارة الموحدة.
رابعاً: المباشرة بالأتمتة الكترونية لمتطلبات عمل وإجراءات الاستيراد والتصدير وغيرها في المنافذ (البرية، البحرية، الجوية).

ب. نقاط الضعف

أولاً: عدم ارتباط منافذ المحافظات العراقية التي تقع تحت إدارة إقليم كردستان، الرسمية وغير الرسمية، بإدارة وسياقات المنافذ الحدودية على المستوى الوطني، وعدم التزام الجهات المعنية بإدارة الحدود في الإقليم بتطبيق قرار مجلس الوزراء (13 لسنة 2019)، مع وجود عدة معابر غير رسمية وطرق متعددة للتهريب في الشريط الحدودي للمحافظات العراقية في الإقليم المذكور، وهي خارج عمل حياة المنافذ الحدودية، وتتم من خلالها العديد من عمليات التهريب.

ثانياً: تهالك البنى التحتية وتقدم الطرق والساحات وعدم الفحص بصورة دقيق مما يسبب هدرًا بالمال العام وعدم جدية المحافظات بتطوير المنافذ الحدودية لعدم وجود خطة مسبقة وجدول بالمواعيد لتنفيذ القرار (455) لسنة 2021.

ثالثاً: تقادم الاجهزة والمعدات الخاصة بالفحص والعمل وعطل اغلبها، مع نقص في

الأجهزة الحديثة الخاصة بالفحص (الأشخاص/الحقائب/الكشف عن المخدرات/الكشف عن المتفجرات/الكشف عن المواد الكيميائية والاشعاعية)، والحيوانات المدربة (K9).

رابعاً: عدم توحيد التعرفة الكمركية بين المنافذ الاتحادية ومنافذ إقليم كردستان.

خامساً: عدم توفر المختبرات المناسبة لفحص المواد الخطرة والبضائع التي يتطلب فحصها مختبرياً داخل المنفذ والاعتماد على الشركات المتعاقدة مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التابعة للقطاع الخاص.

سادساً: عدم توفر أجهزة كاميرات حرارية وكاميرات عادية ذات بعد عالي، يمكن من خلالها السيطرة على تامين الحدود أو المنافذ الحدودية.

سابعاً: بعض حالات التنازع في الاختصاص والمسؤوليات ومستويات الإدارة في الجهد الميداني لممثلي الجهات العاملة في المنافذ، لكثرتها، وكثرة القوانين والتعليمات والاعتمادات التي تزيد من التعقيدات وارباك سياقات التنظيم وتبسيط الإجراءات.

ثامناً: مستويات مهارة وتدريب وعدد العاملين في المنافذ تحتاج الى دراسة واعادة ترتيب لتعزيز النقص في الافراد والتأهيل والتدريب لكل العاملين في المجالات المحددة لأمن وإدارة الحدود والمنافذ الحدودية، بما يتناسب مع اهمية وخطورة هذه المهام والتحديات التي تواجهها.

تاسعاً: الافتقار إلى التحليل المناسب للمخاطر وتوافر الإحصاءات والبيانات وغياب نظام مناسب لرصد الوضع مع جمع شامل للبيانات وتحليل المخاطر.

عاشراً: تمثل ظاهرة حالات الفساد المتوارثة على جميع المستويات تحدياً وتهديداً كبيراً لسير عمل الحكومة وسلطاتها ووكالاتها ويؤثر هذا الامر سلباً على التجارة عبر الحدود والأساس المالي القوي للعراق.

ج. الفرص

أولاً: وجود تعاون مع الدول المانحة والمنظمات الداعمة للعراق.

ثانياً: وجود مربع آمن في منطقة الهدامة - محافظة البصرة لخزن المواد الخطرة ومواد الـ(CBRN) والكشف عليها خاص بميناء ام قصر.

د. التحديات

أولاً: التهديد الأمني الذي يعيق عمل المنافذ (البرية، البحرية، الجوية) بسبب ارتباط التجار ووكلاء الاخراج بجهات فاعلة سياسية واجتماعية مع عدم كفاية قوة حماية المنفذ.

ثانياً: ساحات تبادل التجاري داخل اراضي دول الجوار.

ثالثاً: عدم التزام السلطات في اقليم كردستان في تطبيق قرارات وتعليمات الحكومة الاتحادية وخاصة بما يتعلق بتنظيم وتوحيد الإجراءات الكمركية والسيطرة على الشريط الحدودي ما يتسبب بعدم السيطرة والارباك في العمل.

رابعاً: وجود أكثر من معبر غير رسمي ضمن حدود اقليم كردستان ليشكل تهديد مباشر لسلامة وأمن البلد.

خامساً: تنامي الجرائم الإلكترونية وحروب الأمن السيبراني في المنطقة والعالم.

سادساً: الارهاب المتواصل في المنطقة وخصوصا من جهة الحدود السورية.

سابعاً: ضعف الدور الدولي في تحمل المسؤوليات القانونية الاخلاقية لمعالجة المشكلات الحدودية العراقية مع (تركيا).

ثامناً: عدم ضبط الحدود السورية، والتركية أمنياً بسبب الاوضاع الأمنية والسياسية فيها.

الملحق (6)

إجراءات ضبط الحدود العراقية مع سوريا وتركيا وإيران (2022 - 2024)

1. ضبط الحدود السورية بنسبة أكثر من 90 % من خلال: -

أ. اكتمال معظم التحصينات (سياج (BRC)، سياج منفاخي، حفر خندق، سائر ترابي، نصب كاميرات المراقبة الحرارية، نصب أبراج مراقبة كونكريتية، بناء مخافر) على الحدود العراقية السورية في المناطق الخطرة والتي تستخدم لعمليات التسلل والتهريب والتي حدثت من العمليات آنفا في القاطع اعلاه.

ب. انشاء طريق بطول (75) كم بالتنسيق مع محافظة نينوى.

ج. انشاء سدة في مملحة طريفواي بطول (8) كم.

د. تشكيل فوج مشاة آلي لكل من قيادة حدود المنطقة الثانية والمنطقة السادسة.

هـ. تشكيل فوج مغاوير في قيادة حدود المنطقة الثانية.

و. نصب جدار كونكريتي (TWALL) الذي سيصل طول مقاطعه (160) كم.

ز. نقل مقر قيادة حدود المنطقة الثانية من منطقة الـ(كيلو 35) الى ناحية الوليد لتأمين

القيادة والسيطرة على الشريط الحدودي العراقي - السوري.

ح. تحرير فوج من لواء المغاوير ليكون احتياط مناسب الى قيادة حدود المنطقة السادسة.

ط. تشكيل (3) بطرية هاون (120 ملم) في قيادة حدود المنطقة الثانية والسادسة ولواء

المغاوير.

ي. اعادة انفتاح القطعات من خلال ربط لواء المغاوير بالمنطقة السادسة وجعل نهر

الفرات حدود فاصلة بين المنطقة الثانية والسادسة.

ك. نصب معمل الكونكريت في منطقة سنجار لغرض تصنيع ونصب صبات كونكريتية

شمال جبل سنجار باتجاه ربيعة.

ل. تجهيز كيبيل ضوئي بطول (370) كم الى الحدود السورية شمال الفرات.

2. ضبط الحدود التركية من خلال: -

أ. بناء (23) مخفر على الشريط الحدودي (الخط الصفري).

ب. تجهيز (160) عجلة قتالية نوع لاندكروز دبل قمارة.

ج. تجهيز ونصب منظومة كاميرات حرارية مع ملحقاتها عدد (189) كامرة.

د. تجهيز ونصب الواح طاقة شمسية على الحدود عدد (230) لوح.

- هـ . تجهيز مواد تحصين وانشاء سياج منفاخي رباعي.
- و. تجهيز معدات هندسة (حفار - بلدوزر - كريد - شفل) عدد (40).
3. ضبط الحدود الإيرانية من خلال: -
 - أ. المباشرة ببناء (91) مخفر حدودي على الخط الصفري.
 - ب. بناء (44) ملحق حدودي
 - ج. تجهيز (9) معدات هندسية (شفل - حفار).
 - د. تجهيز ونصب كاميرات حرارية من رأس البيشة الى الحدود الفاصلة مع ق ح م 1 من الحدود العراقية الإيرانية عدد (207) كامرة.
- هـ. تجهيز ونصب سياج (BRC) مع منفاخي بطول (316) كم
- و. تجهيز ونصب سياج منفاخي رباعي مع اوتاد لمسافة (208) كم.
- ز. انشاء طريق ساحلي على ضفة شط العرب بطول (95) كم.
- ح. تجهيز ونصب (988) برج كونكريتي على الشريط الحدودي.
- ط. فتح مسار بطول (884) كم بمحاذاة الشريط الحدودي.
- ي. التعاقد والمباشرة على نصب مانع منفاخي بطول (681) كم.
4. انشاء ملاحق حدودية عدد (97) ملحق حدودي ضمن مختلف قواطع الحدود.
5. ادامة طريق لمسافة (657) كم على الحدود العراقية - السعودية.
6. تعزيز الحدود العراقية - الاردنية بفوج حدود.
7. ادامة طريق لمسافة (181) كم على الحدود العراقية - الاردنية.
8. وجود دعم من الحكومة الاتحادية والقيادات العليا في الوزارة لقيادة قوات الحدود
9. امتلاك قيادة قوات الحدود لكثائب هندسة الميدان في القيادات ورعائل الهندسة في الالوية ساهم في إجراء التحصينات المهمة والضرورية (فتح طرق، عمل سواتر وخنادق).
10. امتلاك قيادة قوات الحدود لمعمل (الكونكريت - الاسفلت - الكرفانات) ساهم في اكمال التحصينات وبكلفة اقل.
11. استحداث تشكيلات مختلفة ضمن ملاك قيادة قوات الحدود (افواج حدود - افواج الية - بطريات هاون - اقسام وشعب مختلفة) ساهم بانسيابية العمل (الإداري ، والتعبوي ، واللوجستي).
12. التعاقد على تجهيز (80) طائرة مسيرة.
13. المباشرة بتجهيز (250) كامرة حرارية على متلف القواطع.

الملحق (7)

جدول بعض الحوادث المحتملة التي يجب ان يكون التعامل معها بمستوى الطوارئ في المنافذ الحدودية وعلى الشريط الحدودي

ت	الحوادث المحتملة	الجهة الرئيسية المسؤولة	الجهة الساندة
1.	تعرض أو خلل في منظومة الإنترنت (تهديد سبراني).	قيادة قوات الحدود هيئة المنافذ الحدودية	وزارة الاتصالات الاجهزة الأمنية المختصة
2.	حادث في مخازن المواد الخطرة	الدفاع المدني	الدوائر الأمنية في المنفذ
3.	تحطم طائرة	الدفاع المدني سلطة الطيران	الاجهزة الأمنية المختصة
4.	اختطاف طائرة	سلطة الطيران	الاجهزة الأمنية المختصة
5.	باخرة مصابة بوباء	- وزارة الصحة	- شركة الموانئ العراقية شرطة الكمارك هيئة المنافذ الحدودية الهيئة العامة للكمارك
6.	ادخال او اخراج مواد الـ(CBRN) خارج القوانين النافذة	الهيئة العامة للكمارك شرطة الكمارك	هيئة المنافذ الدفاع المدني السكرتارية الدائمة الاجهزة الأمنية المختصة
7.	محاولات التهريب للمواد بكافة انواعها عبر الشريط الحدودي	قيادة قوات الحدود شرطة الكمارك	الهيئة العامة للكمارك المحافظات السلطة القضائية
8.	محاولات التسلل غير الشرعي عبر الشريط الحدودي (تدفق بشري كبير)	قيادة قوات الحدود شرطة الكمارك	الاجهزة الأمنية المختصة السلطة القضائية الشرطة المحلية وزارة الهجرة
9.	التجاوز على الشريط الحدودي أو المخافر الحدودية من قبل دول الجوار	قيادة قوات الحدود	وزارة الخارجية
10.	باخرة تحمل ارهابيين أو مطلوبين أو مهاجرين أو الاتجار بالبشر	الهيئة العامة للكمارك شرطة الكمارك الجوازات والاقامة	هيئة المنافذ الحدودية السلطة القضائية وزارة الهجرة الاجهزة الأمنية المختصة شركة الموانئ العراقية

ت	الحوادث المحتملة	الجهة الرئيسية المسؤولة	الجهة الساندة
11.	عودة المهاجرين العراقيين الى العراق/ عدد كبير	الجوازات والاقامة وزارة الهجرة	هيئة المنافذ الحدودية شرطة الكمارك قوات الحدود الهيئة العامة للكمارك
12.	تلوث اشعاعي داخل أو خارج المخزن	الدفاع المدني الهيئة العراقية الطاقة الذرية	هيئة المنافذ الحدودية شرطة الكمارك
13.	انفجار داخل المنفذ	الدفاع المدني مديرية مكافحة المتفجرات	هيئة المنافذ الحدودية الاجهزة الأمنية المختصة
14.	حشود خارج المنفذ	هيئة المنافذ الحدودية	الدوائر العاملة في المنفذ فض الشغب
15.	انهيار أمن البلد المجاور	قيادة قوات الحدود	وزارة الدفاع
16.	انهيار أمن المنطقة في موقع المنفذ	هيئة المنافذ قيادة قوات الحدود	القطعات الماسكة الاجهزة الأمنية المختصة
17.	النسخة الجديدة من داعش/ هجوم مباشر	قيادة قوات الحدود جهاز مكافحة الارهاب	القطعات الماسكة
18.	ارهابيون يحتلون منفذ (رهائن) - حادث ارهابي	هيئة المنافذ الحدودية جهاز مكافحة الارهاب	قيادة قوات الحدود الاجهزة الأمنية المختصة
19.	حالة تمرد داخل منفذ	هيئة المنافذ الحدودية	الدوائر الأمنية العاملة في المنفذ
20.	حادث طبيعي - حريق	الدفاع المدني	قيادة قوات الحدود هيئة المنافذ الحدودية
21.	حادث طبيعي - سيول	قيادة قوات الحدود وزارة الدفاع	الدفاع المدني
22.	حادث طبيعي - انقطاع التيار الكهربائي	وزارة الكهرباء	القطعات الماسكة
23.	حادث طبيعي - زلزال	الدفاع المدني	القطعات الماسكة
24.	احتلال خارجي (من الدول المجاورة)	قيادة قوات الحدود وزارة الدفاع القطعات الماسكة	الاجهزة الأمنية اجهزة الدولة المعنية
25.	حالة مرضية مفاجئة - تقتل أو تمرض العمال	وزارة الصحة هيئة المنافذ الحدودية	الاجهزة الأمنية المختصة
26.	قرارات رسمية تربك العمل في المنفذ	هيئة المنافذ الحدودية الوزارات المعنية	الامانة العامة لمجلس الوزراء

ت	الحوادث المحتملة	الجهة الرئيسية المسؤولة	الجهة الساندة
27.	حالات إصابة أو اشتباه الإصابة/ حالة وبائية	وزارة الصحة	هيئة المنافذ الحدودية قيادة قوات الحدود السكرتارية الدائمة
28.	بضائع أكثر من المتوقع أو اخطر	الهيئة العامة للكمارك شرطة الكمارك	هيئة المنافذ الحدودية وزارة النقل شركة الموانئ العراقية
30.	امراض أو اوبئة داخلية للعراق/أو تم اكتشافها في دول الجوار أو ضمن الوافدين	وزارة الصحة	قيادة قوات الحدود هيئة المنافذ الحدودية السكرتارية الدائمة
31.	حوادث اخرى تهدد أمن وإدارة المنافذ والشريط الحدودي	يتم تحديده حسب طبيعة الحادث	

الملحق (8)

تشكيل فرق العمل الفرعية لتنفيذ محاور ومتطلبات الاستراتيجية، برئاسة المدراء العامين المناسبين من وزارة الداخلية وهيئة المنافذ الحدودية

1. مسؤولية الاشراف وقيادة مهام تنفيذ المحاور لتحقيق الأهداف المعتمدة في الاستراتيجية تكون من ضمن مهام (مجلس المنافذ الحدودية) بالتعاون والتنسيق مع (قيادة قوات الحدود) و(الهيئة العامة للكمارك في وزارة المالية)، مع الاسناد والدعم من مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون المنافذ الحدودية والكمارك والنقل، اما اعداد الخطط التنفيذية ومتابعة تنفيذها، وتحديد مؤشرات تحقيقها، تكون من مهام الفرق الفرعية التالي ذكرها.

2. الفريق الفرعي المسؤول عن وضع الخطط التنفيذية ومتابعة تنفيذ المتطلبات القانونية (مسؤولية مدير عام القانونية في هيئة المنافذ الحدودية)، وتكون مهامه:
أ. اعتماد رؤية ومحاور الاستراتيجية ووضع الخطة التنفيذية لهذا المحور وفق القوانين النافذة لتحقيق اهداف الاستراتيجية.

ب. اقتراح مشاريع تعديل القوانين او تشريعات جديدة.

ج. اعداد التعليمات المناسبة لتنظيم الادوار وتسهيل إجراءات تحقيق متطلبات واهداف الاستراتيجية.

د. معالجة المشكلات القانونية ومناطق وحالات التنازع في الاختصاص اثناء العمل الميداني بين منتسبي الكيانات العاملة في المنافذ الحدودية وقوات الحدود.

هـ. متابعة كل المتطلبات ذات العلاقة بالتشريعات والتعليمات والقرارات ذات العلاقة.

و. العمل على دراسة المشكلات الحدودية من الناحية القانونية وتفكيكها واقتراح متطلبات معالجتها لمصلحة العراق بما لا يتعارض مع القوانين والاتفاقات الإقليمية والدولية.

ز. معالجة المشكلات القانونية العالقة لخدمات المنفذ الجوي وشركة الخطوط الجوية العراقية، بالتنسيق مع سلطة الطيران المدني، فضلاً عن المشكلات القانونية بين المؤسسات الوطنية العاملة في الحدود.

3. الفريق الفني المسؤول عن وضع الخطة التنفيذية، ومتابعة تنفيذ المتطلبات الأمنية والاستخبارية (مسؤولية مدير عام الاستخبارات في وزارة الداخلية)، وتكون مهامه:

أ. اعتماد سياق مناسب للمراقبة وآليات الإنذار المبكر على الشريط الحدودي والمنافذ الحدودية.

ب. تقييم مستمر لمستوى أداء وفعالية وأجهزة المراقبة الأمنية وكوادرها وقدراتها على تغطية جميع الثغرات الأمنية، ومتطلبات العبور الآمن والسلس للأشخاص والبضائع.

ج. تطوير متطلبات الجهد الاستخباري البشرية والمادية.

د. اعداد خطط الطوارئ وتنفيذ الممارسات عليها.

هـ . التنسيق مع المجتمع المحلي من العوائل والأشخاص الذين يسكنون في محيط ومقتربات المنافذ والشريط الحدودي، وفق سياسة مستدامة وشراكة أمن وسلامة وتعاون فاعلة.

4. الفريق التنفيذي المسؤول عن وضع الخطة التنفيذية، ومتابعة تحقيق متطلبات بناء القدرات (مسؤولية مدير عام التدريب في وزارة الداخلية)، وتكون مهامه:

أ. تنظيم سياقات تدريب مناسبة بإشراف المدير العام للتدريب في وزارة الداخلية وعضوية لكل مدراء التدريب في الجهات الأعضاء في مجلس المنافذ وفق رؤية مستقبلية لنوع التدريب والمتدربين.

ب. العمل على استهداف بيئة التدريب ومتطلباتها اللوجستية، ودعم مراكز التدريب الرئيسية والفرعية، في وزارة الداخلية، وفي هيئة المنافذ الحدودية والتشكيلات الأخرى، في بغداد والمحافظات، وتطويرها وتعزيزها بالوسائل والمعدات الحديثة، والتمارين والمهارات المشتركة.

ج. إعداد تقارير سنوية، دورية، تفصيلية لمستوى التدريب والتأهيل، واقتراح تطويرها وتعزيزها بشكل مستمر.

5. الفريق التنفيذي المسؤول عن وضع الخطة التنفيذية، ومتابعة تطوير جهوزية واستدامة البنى التحتية والتجهيزات وتطويرها (مسؤولية مدير عام البنى التحتية في وزارة الداخلية)، وتكون مهامه:

أ. إعداد تقييمات سنوية، دورية، تفصيلية لمستوى البنى التحتية والتجهيزات الحقيقية في المنافذ الحدودية والشريط الحدودي، وتقييمها، واقتراح تطويرها وتعزيزها بشكل مستمر.

ب. إعداد قوائم المتطلبات الرئيسية لتطوير التجهيزات الأساسية وحسب الأولوية للمناطق والتشكيلات والدوائر والمهام.

ج. العمل على استثمار الجهد الدولي الساند والعلاقات الإقليمية، وقدرات المحافظات المالية والإدارية لتعزيز مستوى البنى التحتية والتجهيزات في المنافذ الحدودية والشريط الحدودي.

د. العمل على تنفيذ متطلبات ساحات التبادل التجاري وتطويرها.

هـ . التنسيق مع السلطات المحلية في المحافظات (معاوني المحافظ) وتفعيل دور السادة المحافظين ومجالس المحافظات في تطوير البنى التحتية للمنافذ وقدرات تشكيلات قيادات الحدود ضمن الحدود الإدارية لمحافظاتهم.

6. الفريق التنفيذي المسؤول عن وضع الخطة التنفيذية لمتطلبات التنسيق الوطني والإقليمي والدولي (مسؤولية مدير عام التعاون الدولي في وزارة الداخلية)، وتكون مهامه:

أ. خطة عمل سنوية لتفعيل التنسيق الداخلي لمهام مجلس المنافذ الحدودية وقوات الحدود على المستوى الوطني لتحديد المتطلبات الأساسية لدعم مهامهم من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والحكومات المحلية والتشكيلات التابعة إلى الوزارات والمؤسسات الرسمية، لمصلحة ومتطلبات تحقيق اهداف الإستراتيجية.

ب. خطة عمل لتفعيل العلاقات الإقليمية والدولية واستثمارها.

ج. مراجعة الاتفاقيات الدولية الثنائية بين العراق ودول جواره الجغرافي، ومذكرات التفاهم وتفعيلها، وتطوير نطاقها واقتراح تطويرها لخدمة المنافذ الحدودية وقوات الحدود.

د. إعداد خطة العمل الوطنية لانضمام العراق إلى المشاريع الدولية والإقليمية لتطوير الحدود واستثمار الموقع الجغرافي في حركة التجارة العالمية، مثل مشروع الحزام والطريق - طريق الحرير، أو أية مشاريع أخرى لتحقيق نفس الأهداف وفق هذه الرؤية.

هـ . التحقق من جدوى جميع الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم التي وقعها العراق او صادق عليها ولا يزال عضواً فيها لغرض تفعيلها لمصلحة تعزيز أمن الحدود (المنافذ، والحدود).

و. رسم خارطة طريق لتعزيز العلاقات العراقية الخارجية مع دول الجوار الجغرافي للعراق، واعتماد آليات التنسيق المناسبة، على شكل اجتماعات مشتركة أو مذكرات تفاهم قد تتحول إلى اتفاقات والتزامات إقليمية أو دولية.

ز. دراسة محاور وخط سير مشروع الحزام والطريق (طريق الحرير) بشكل موضوعي والعمل على لعب الدور المناسب لموقع ومكانة العراق وفرص الاستفادة من هذا المشروع الكبير أو العمل على خلق دور إقليمي في إطار المصالح الإقليمية والإمتهيازات التي يوفرها أي جهد او مشروع دولي او إقليمي لمصلحة تطوير أمن وإدارة المنافذ والشريط الحدوديين.

ح. استمرار التنسيق مع الجهد الساند من الدول الأوروبية لتطوير الحدود العراقية من

خلال جهود ومشاريع وبرامج المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الـ(ICMPD) المعتمد في الاتحاد الأوروبي، إضافة الى أي منظمات دولية يمكن استثمار جهودها لدعم العراق في مجالات هذه الاستراتيجية.

ط. تفعيل الجهود الوطنية في مجال إزالة الألغام في المناطق الحدودية المشتركة، بالتنسيق مع الجهد الدولي الساند والعلاقات الإقليمية المباشرة.

ي. إعداد تقارير حماية المنافذ الحدودية والشريط الحدودي من السياسات والإجراءات التي تستهدف استقرارها وعملها بشكل مقصود أو غير مقصود أو اقتراح آليات التعامل معها وفق القوانين والأعراف الدولية والقوانين الوطنية النافذة.

الملحق (9)

الخطة التنفيذية الأساسية للاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق

الهدف الإستراتيجي الأول: حماية أمن العراق من خلال تأمين الشريط الحدودي والمنافذ الحدودية

الاهداف الفرعية	الاجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الانشطة الداعمة	المؤشرات (لكل اجراء)	التمويل والاسبقية
			الرئيسية	الداعمة			
الهدف الفرعي الاول: 1-1 مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والهجرة غير النظامية من خلال السيطرة الفعالة على الشريط الحدودي والمنافذ (البرية والبحرية والجوية) ونقاط العبور غير الرسمية	1.1.1 تحسين و/أو زيادة تطوير الإجراءات التشغيلية في محاربة الجريمة العابرة للحدود، والتعاون بين المؤسسات والشركاء الدوليين، وتقاسم المعلومات والمهام.	1. تحديد المسؤوليات والأنشطة المتداخلة وإعادة تخصيص الموارد. 2. تحديد الفجوات التشغيلية وحلها. 3. إنشاء هيكل حوكمة مشترك بين المؤسسات (الإدارة المتكاملة للحدود). 4. تحديث وتنفيذ الاتفاقات الدولية.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ، الهيئة العامة للكمارك، شرطة الكمارك، الجوازات والإقامة	الامانة العامة لمجلس الوزراء، وزارة الداخلية، وزارة المالية، مجلس القضاء الاعلى	• دورات تدريبية مشتركة حول الجريمة العابرة للحدود مع المؤسسات الأمنية ذات الصلة • تطوير إجراءات وآلية لتبادل المعلومات بطريقة متسقة ومتفق عليها وقابلة للتشغيل المتبادل • مراجعة ومواءمة وثائق السياسة الوطنية الحالية والقوانين من أجل إنشاء السياسة الداعمة والإطار القانوني للنهج الوطني للإدارة المتكاملة للحدود .	• إحصاءات عن عمليات التوقيف والاعتقالات والمصادرة وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها السلطات.	الموازنة التشغيلية (متوسط)
	2.1.1 تطوير تشريعات متماسكة ومتسقة لإنفاذ القانون لإدارة الحدود المتكاملة، مع تفويضات ونطاق واضح للتطبيق.	1. إزالة الثغرات الموجودة والتداخل في مجال التشريع والمسؤوليات التشغيلية على الحدود، والمساهمة في رفع الكفاءة والفعالية	قيادة قوات الحدود، كافة الدوائر العاملة في المنفذ الحدودي بضمنهم إدارة المنفذ	مجلس النواب، الوزارات المعنية	• مراجعة الإطار التنظيمي الحالي المتعلق بالحدود، وتحديد أوجه القصور، واقتراح التعديلات/المراجعة. • مراجعة القوانين النافذة على يتلاءم مع فك التداخل الاختصاصات الحاصل بين الدوائر ذات العلاقة بإدارة الحدود، وتفعيل القوانين المعطلة والقرارات ذات الصلة 1. قانون مصادرة الاموال المهربة والممنوعة تداولها في الاسواق المحلية رقم 18 لسنة 2008 1. قانون المنافذ الحدودية رقم 30 لسنة 2016 3. القرار التشريعي رقم 810 لسنة 1985 النافذ . 4. قرار مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2019 .	• عدد ورش العمل واللجان العاملة على الإطار التنظيمي. • عدد مقترحات تعديل اللوائح. عدد المقترحات القانونية المعتمدة والمصادقة.	الموازنة التشغيلية (بعيدة)

الأهداف الفرعية	الإجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			رئيسية	داعمة			
	3.1.1 إنشاء نظام شامل لمراقبة الحدود والبنية التحتية على المستوى الوطني والإقليمي	1. ضمان الوعي الكامل بالحالة على جميع المستويات الجغرافية، ودعم الاستجابة التشغيلية وتحليل المخاطر.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية	وزارة الداخلية، الجهد الدولي الداعم	• دراسة الجدوى التشغيلية والمالية. • تخطيط الميزانية، بما في ذلك الدعم الخارجي (الدولي). • تكامل نظام المراقبة مع الإجراءات التشغيلية وإدارة الموارد. • إنشاء نظام شامل لمراقبة الشريط الحدودي (منظومة مراقبة ذكية) ومنظومة مراقبة وسيطرة في المنفذ الحدودي . • اكمال البنى التحتية الخاصة بعمل قوات الحدود وشرطة الكمارك العاملين خارج الحرم الكمركي والدوائر العاملة في المنافذ الحدودية .	• الأقسام الحدودية المغطاة/غير المغطاة. • نسبة وقت التشغيل إلى التعطل. • مساهمة نظام المراقبة في مزيد من الإجراءات/العمليات. • عدد التدخلات على خط الحدود	الموازنة التشغيلية الدعم الدولي (عاجل)
	4.1.1 تثبيت إطار ونظام متكامل ومتزامن على المستوى الوطني لدعم الوقاية والكشف والتعرف ورد فعل السلامة في القضايا الصحية	1. تحسين الوعي بالأخطار التي تهدد الصحة العامة. 2. استعداد سلطات الحدود لاتخاذ إجراءات وقائية. 3. حماية الأمن والسلامة والصحة العامة عند الحدود.	وزارة الصحة، الجهاز المركزي، ادارة المنفذ	الهيئة العامة للكمارك، شرطة الكمارك، الجريمة المنظمة	• تقييم الأدوات وشبكات التواصل الموجودة. • صياغة خطة لدمج البيانات والمتطلبات والموارد المختلفة لأصحاب المصلحة. • دراسة جدوى حول حل مخصص لتكنولوجيا المعلومات .	• تقارير عن التقدم المحرز في تطوير مثل هذا النظام.	الموازنة التشغيلية (عاجل)

الأهداف الفرعية	الإجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			رئيسية	داعمة			
الغاية المحددة 3-1 تعزيز التعاون الأمني على المستويين الوطني والدولي (هما) في ذلك تبادل المعلومات والخبرات) لتوفير استجابة سريعة وفعالة للتهديدات الداخلية والخارجية المباشرة ودعم الأمور المتعلقة بالأمن.	1.3.1 تفعيل هيكل التبادل التشغيلي والمعلوماتي للإدارة المتكاملة للحدود ومبادئ وإجراءات التعاون، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود .	1. تحديد التداخلات والثغرات التشغيلية وإزالتها 2. السلطات ذو أصحاب المصلحة ملتزمون بالتعاون والتنسيق حسب القانون. 3. يتم تنظيم التعاون على أساس المبادئ والممارسات والبروتوكولات المتفق عليها بشكل مشترك وعلى أساس قانوني	ادارة المنفذ، الدوائر الأمنية المختصة	وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، الأجهزة الأمنية المختصة، هيئة المنافذ الحدودية،	• إنشاء لجنة مشتركة بين مختلف المؤسسات ذو صلاحيات متعددة التخصصات تكون مكلفة بالاتفاق على هيكل ووظائف وسلطات وتركيبات نظام إدارة الحدود المتكاملة. • صياغة وإقرار وتنفيذ خطط العمل القطاعية أو خرائط الطريق نحو نهج متكامل في إدارة الحدود. • إنشاء منظومة متطورة مؤمنة لتبادل المعلومات بين الدوائر الأمنية العاملة ضمن سلطات الحدود . • عقد اتفاقيات حدودية مع كافة دول الجوار قابلة للمراجعة والتحديث .	• هيكل تبادل المعلومات المنتهية. ومذكرات التفاهم متعددة الأطراف والاتفاقيات الأخرى بين سلطات الإدارة المتكاملة للحدود التي صدق عليها. • تنفيذ العمليات المشتركة ونتائجها.	الموازنة التشغيلية (عاجل)
2.3.1 توسيع نطاق الإدارة المتكاملة للحدود ليشمل جميع المستويات من الوطنية (الاستراتيجية) إلى المحلية (التكتيكية).	1. ربط اليه تدفق المعلومات والتنسيق بين المستويات المناسبة. 2. استناد القرارات إلى معلومات شاملة، وبالتالي تكون بشكل دقيقة وقابل او جاهزة للتطبيق الوقت المناسب. 3. فعالية الاستجابات التشغيلية.	1. ربط اليه تدفق المعلومات والتنسيق بين المستويات المناسبة. 2. استناد القرارات إلى معلومات شاملة، وبالتالي تكون بشكل دقيقة وقابل او جاهزة للتطبيق الوقت المناسب. 3. فعالية الاستجابات التشغيلية.	ادارة المنفذ، الدوائر الأمنية المختصة	وزارة الداخلية، الأجهزة الأمنية المختصة، هيئة المنافذ	• الاستفادة من (مجلس حياة المنافذ) لجنة متعددة التخصصات تجمع ما بين الجهات الحكومية، مكلفة بالاتفاق على الهياكل والوظائف والسلطات والتركيبات لنظام حوكمة الإدارة المتكاملة للحدود. • تعريف وتعليم الموظفين على جميع المستويات والمناصب ذات الصلة. • صياغة وتنفيذ خطة لتنسيق الإجراءات (هما) في ذلك جودة البيانات المجمعة والمرسلة) على مستويات مختلفة صياغة وتنفيذ خطة للفعاليات والتمارين التدريبية المشتركة (الأفقية).	• تقارير مرحلية عن تنفيذ إستراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود • عدد الموظفين المعرضين لتدريبات الإدارة المتكاملة للحدود	الموازنة التشغيلية (عاجل)

الأهداف الفرعية	الإجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			رئيسية	داعمة			
	5.3.1 تطوير إدارة الحدود نحو وظيفة تعتمد على المعلومات وتحليل المخاطر.	1. استخدام الموارد بشكل أفضل وزيادة فعالية التكلفة. 2. رفع مستوى المصادقية والمساءلة	قيادة قوات الحدود، هياة المنافذ الحدودية	وزارة الداخلية، الاجهزة الأمنية المختصة	• وضع منهجية منظمة لمعالجة المعلومات: الجمع والدمج والتحليل والتوزيع. • تطوير ودعم التعاون المشترك بين وزارة الداخلية - وكالة الاستخبارات وباقي الاجهزة الأمنية • تعزيز الجهود المشتركة مع مستشارية الأمن القومي وجهاز المخابرات الوطني العراقي، وتقسيم خطة العمل بين هاتين الهيئتين.	• صياغة التقارير والتحليلات القائمة على المعلومات وتبادلها. • عمليات تعتمد على معلومات وتحليلات الإدارة المتكاملة للحدود. • تقارير الإدارة المتكاملة للحدود إلى التسلسل الهرمي الأعلى والطبقة السياسية. • المراجعة المستمرة وردود الفعل على جودة المعلومات والعمليات والمخرجات ذات الصلة.	الموازنة التشغيلية (عاجل)
	2.4.1 تحسين التعاون مع السلطات الوطنية والجهات التجارية لحماية الناس من المواد الضارة	1. تحسين الصحة العامة. 2. تحسين السلامة في العمل في المنافذ الحدودية. 3. أن يصبح العراق سوقاً أقل جاذبية للمواد الضارة أو غير الصحية.	ادارة المنفذ، المركز الصحي، الجهاز المركزي، الحجر الزراعي، الهيئة العامة للكمارك، شرطة الكمارك	وزارة التجارة، الاعلام	• تنظيم حملات إعلامية تستهدف تجار التجزئة والمستهلكين حول سلامة الغذاء، وإبرام اتفاقيات ثنائية في مجال الأمن الغذائي والالتزام بمعايير التجارة الدولية، بما في ذلك مراقبة سياسات الإغراق الدولية. • إنشاء شبكات وظيفية بين السلطات وبين الجهات الفاعلة العامة والخاصة. • دمج قضايا سلامة الغذاء والصحة في مفهوم الإدارة المتكاملة للحدود	• تقارير عن الشبكات القائمة ونتائجها. • انخفاض عدد الحالات الطبية الناتجة عن استيراد المواد الضارة. • الكشف عن شحنات غير مشروعة على الحدود.	الموازنة التشغيلية (عاجل)

الأهداف الفرعية	الإجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			رئيسية	داعمة			
	3.4.1 تحسين التعاون مع الجهات الفاعلة والمنظمات والمستوردين الدوليين لتحسين الوعي بالأوضاع والاستعداد لها.	1. تحسين الصحة العامة. 2. تحسين السلامة في العمل في المنافذ الحدودية. 3. أن يصبح العراق سوقاً أقل جاذبية للمواد الضارة أو غير الصحية.	وزارة الصحة، وزارة التجارة، الهيئة العامة للكمارك، الجرمة الاقتصادية	وزارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة الداخلية	• إبرام اتفاقيات ثنائية في مجال الأمن الغذائي والالتزام بمعايير التجارة الدولية بما في ذلك مراقبة سياسات الإغراق الدولية. • التواصل مع الوكالات والسلطات الدولية والاقليمية المعنية بتطبيق وتنفيذ القانون الاستعانة بخبرات الهيئات الدولية المعنية بحماية أمن الحدود والاستفادة من برامجها الناجحة.	الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المبرمة. عدد التبادلات الدولية للمعلومات. عدد التحقيقات (الدولية) المشتركة. انخفاض عدد الحالات الطبية الناتجة عن استيراد المواد الضارة. الكشف عن شحنات غير مشروعة على الحدود.	الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (عاجل)

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير منظومة تحصيل فعالة لايادات السلع لدعم الاقتصاد الوطني

الأهداف الفرعية	الإجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			رئيسية	داعمة			
الغاية المحددة : 1-2 : رقابة راسخة وفعالة على البضائع من أجل تأمين وتحصيل الإيرادات في المنافذ الحدودية وفي الداخل، مع مكافحة تهريب البضائع .	1.1.2 توحيد الإجراءات القانونية الكمركية في جميع مناطق العراق بما في ذلك تحصيل الإيرادات	1. حركة البضائع بصيغة سلسلة عبر الحدود. 2. ضمان سلامة وأمن البضائع المستوردة والمصدرة. 3. زيادة المساهمة في الميزانية الوطنية. 4. تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الوطنية والدولية.	الهيئة العامة للكمارك، شرطة الكمارك، ادارة المنفذ	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، شركة الموانئ العراقية،	• تحليل الوضع الحالي والفجوات والاحتياجات بناءً على الممارسات والأطر الدولية الجيدة ذات الصلة • تنظيم رحلات دراسية إلى الدول ذات الصلة (دول الجوار). • التخطيط لإطار التنسيق والتعاون الضروري في سياق الإدارة المتكاملة للحدود • ضبط أمن الحدود • تفعيل قانون 18 لسنة 2008 وتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2019 • تفعيل العمل بساحات النفاض المركزي	• تقليص أوقات التخليص الكمركي عند المنافذ الحدودية. • جودة اتخاذ قرارات التخليص الكمركي (نسبة القرار الصحيح إلى الخطأ) • تقليل حالات الفساد. • زيادة عمليات مصادرة وضبط البضائع غير المشروعة على الحدود. • الاتجاه نحو تحصيل الإيرادات الكمركي كمساهمة مالية في الميزانية الوطنية.	الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (متوسط)
تطوير (أو) تحديث الاستراتيجية (الحالية) إستراتيجية عمل وخطة عمل ذات صلة لتشمل تطوير إنفاذ محدد على المدى المتوسط والطويل.	2.1.2 1. أقتان حركة البضائع عبر الحدود. 2. ضمان سلامة وأمن البضائع المستوردة والمصدرة. 3. زيادة المساهمة في الميزانية الوطنية. 4. تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الوطنية والدولية.	1. أقتان حركة البضائع عبر الحدود. 2. ضمان سلامة وأمن البضائع المستوردة والمصدرة. 3. زيادة المساهمة في الميزانية الوطنية. 4. تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الوطنية والدولية.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، الهيئة العامة للكمارك، باقي الدائر العاملة في المنفذ الحدودي	مستشارية الأمن القومي، الجهد الدولي الداعم	• إعداد وثيقة استراتيجية منفصلة لإنفاذ القانون • المشاركة في الإدارة المتكاملة للحدود	• تقليص أوقات التخليص الكمركي عند نقاط العبور الحدودية. • جودة اتخاذ قرارات التخليص الكمركي (نسبة القرار الصحيح إلى الخطأ) • تقليل حالات الفساد. • زيادة مصادرة وحجز البضائع غير المشروعة على الحدود. • اتجاه تحصيل الإيرادات الكمركية كمساهمة مالية في الميزانية الوطنية.	الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (متوسط)

الأهداف الفرعية	الإجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			رئيسية	داعمة			
	5.1.2 إنشاء ساحات تبادل تجاري ومكامل في جميع المنافذ الحدودية	1. التجارة السلسلة عبر الحدود 2. زيادة تحصيل الإيرادات. 3. المزيد من فرص العمل 4. حركة البضائع الخاضعة للرقابة 5. تقليص الحركة داخل المنافذ الحدودية	هيئة المنافذ الحدودية، الهيئة العامة للكمارك، هيئة المناطق الحرة	الامانة العامة، وزارة المالية	• دراسة الأمثلة ذات الصلة في الدول المجاورة. • تقييم القضايا الجغرافية والتضاريس وملكية الأراضي. • صياغة خطة مشتركة لعمليات ومتطلبات ساحات التبادل للمشغلين.	• عدد ساحات التبادل العاملة. • حجم وقيمة البضائع المنقولة عبر النظام.	الموازنة التشغيلية، المحافظات (متوسط)
الغاية المحددة 2-2 : تنسيق وتبسيط اجراءات التخليص الكمركي وتحصيل الايرادات في المنافذ الحدودية مدعومة بقدرة تحليل المخاطر والوعي بالإيرادات .	1.2.2 تطوير الترابط بين إستراتيجية IBM وإطار عمل تيسير التجارة الوطني.	1. تحسين الأمن والشفافية وتنسيق الإجراءات الكمركية.	ادارة المنفذ، الهيئة العامة للكمارك، شركة المعارض العراقية	وزارة المالية، وزارة التجارة، هيئة المنافذ الحدودية	إجراء تحليل للفجوات وصياغة خطة عمل وتوصيات وفقاً للمعايير والمتطلبات الدولية.	• وضع إطار عمل تيسير التجارة الوطنية موضع التنفيذ.	الموازنة التشغيلية (عاجل)
	2.2.2 مواءمة ممارسات الإجراءات الكمركية والأمنية العراقية مع المعايير والتوصيات الدولية بشأن تيسير التجارة.	1. تسهيل التجارة الخارجية للعراق. 2. تحسين بيئة الأعمال التجارية على الحدود في العراق.	ادارة المنفذ، الهيئة العامة للكمارك، شركة المعارض العراقية	وزارة المالية، وزارة التجارة، هيئة المنافذ الحدودية	• إجراء دراسة جدوى حول التوافق مع المعايير الدولية. • تقييم وإنشاء مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs).	• تقارير عن تغييرات الإطار التنظيمي العراقي لتتماشى مع المعايير الدولية.	الموازنة التشغيلية (عاجل)

الأهداف الفرعية	الإجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			رئيسية	داعمة			
	5.2.2 استثمار وتوظيف إيرادات الحدود، كأداة لدعم عمليات الحدود الكمركية بالإضافة إلى تخطيط الميزانية الوطنية.	1. تدفق الإيرادات أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ به. 2. قلة فرص التحايل على الإيرادات. قلة فرص الفساد والرشوة.	الهيئة العامة للكمارك، شرطة الكمارك، إدارة المنفذ	وزارة المالية، قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية	إدخال برنامج تدقيق ما بعد التخليص (PCA) لتوفير تخليص سريع المسار	• المساهمة المالية في الميزانية الوطنية. • جودة اتخاذ قرارات التخليص الجمركي (نسبة القرار الصحيح إلى الخطأ) • قضايا الفساد. • مصادرة وضبط البضائع غير المشروعة على الحدود.	الموازنة التشغيلية (عاجل)
الغاية المحددة 3-2 : تطوير بيئة تقنية معلومات مركزية للتخليص الكمركي وتحصيل الإيرادات (الاهتمّة) لتكون قابلة للتشغيل المتبادل على المستوى المحلي المركزي	1.3.2 تشغيل إطار تقني لتكنولوجيا المعلومات.	1. تحسين أهتمّة تدفق المعلومات وتبادل البيانات. 2. تحسين الوعي بالظروف والقدرة على رد الفعل. 3. الإيرادات المحصلة وفق الأصول المسجلة والمحسوبة.	الهيئة العامة للكمارك، إدارة المنفذ، شرطة الكمارك	وزارة المالية، قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، شركة الموانئ العراقية	• تصميم قاعدة بيانات لتبادل المعلومات بين دول مجلس التعاون الخليجي وسلطات IBM الأخرى ذات الصلة • تصميم نظام تكنولوجيا المعلومات لإنفاذ قانون الكمارك مع قواعد البيانات ذات الصلة (مثل المضبوطات، والتحقيق، والقضايا، والاستخبارات)	• جودة وملاءمة السجلات وقواعد البيانات. • مبلغ الإيرادات المحسوبة. • أعداد واتجاهات التخليص الجمركي	الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (عاجل)

الهدف الإستراتيجي الثالث: التعاون والتنسيق الفعال بين سلطات الحدود والشركاء على المستويين الوطني والدولي

الاهداف الفرعية	الاجراءات	النتائج المتوقعة	السلطات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			الرئيسية	الساندة			
الغاية المحددة : 1-3 : تنفيذ وتحديث الاطار القانوني وسياسات تدعم التعاون المؤسسي والتنسيق بين السلطات الحكومية ذات الصلة بالحدود الوطنية	1.1.3 وضع الأساس القانوني لتنفيذ الإدارة المتكاملة للحدود في العراق وضمان التنفيذ	1.الأساس القانوني والتنظيمي يدعم تعزيز التعاون في سياق الإدارة المتكاملة للحدود. 2.إدارة حدود أكثر فعالية من حيث تكلفة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود بطلاقة، ومن خلال إجراءات شفافة ومبررة.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، كافة الدوائر العاملة في المنفذ الحدودي	مجلس النواب،وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، كافة الوزارات للدوائر العاملة في المنفذ	•أنشاء وتنفيذ حوكمة الإدارة المتكاملة للحدود. •التقييم الأفقي للتعديلات القانونية المطلوبة المستمدة من الاستراتيجية المتكاملة لإدارة الحدود. •لجان و ورش عمل حول التعديلات القانونية. •دعم الخبراء الخارجيين والرحلات الدراسية إلى البلدان النظيرة. •ربط جميع الدوائر المتعلقة بإدارة الحدود المتكاملة تحت سلطة واحدة وتشريع قانون موحد ينظم عمل تلك المؤسسات (اسوة بما معمول به في اغلب دول العالم)	•عدد التعديلات القانونية المقترحة. •عدد التعديلات القانونية المعتمدة. •عدد الاجتماعات الفعالة لكيانات حوكمة الإدارة المتكاملة للحدود على المستوى الوطني.	الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (عاجل)

الأهداف الفرعية	الإجراءات	النتائج المتوقعة	الجهات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			رئيسية	داعمة			
الغاية المحددة 2-3 : تنظيم وتنفيذ سياقات عمل مشتركة بين جميع الجهات والتشكيلات العاملة في المنافذ ضمن منظومة الإدارة المتكاملة للحدود	1.2.3. تعزيز التعاون الثنائي مع الجوار والدول المعنية (المنشأ، العبور) في ضبط الحدود	1.تحسين جودة مراقبة الحدود. جميع الحدود وفقاً لاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. 3.تحديث وتنقيح البروتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف على المستويات المناسبة. 4.تحسين الاستجابة لحالات التشغيل. 5.تحسين التوجيه وتوزيع الموارد. تحسين التوجيه وتخصيص الموارد.	قيادة قوات الحدود، الجوازات والاقامة، ادارة المنفذ	وزارة الخارجية، الجهد الدولي الداعم	•مجموعة العمل لتقييم البروتوكولات/ الاتفاقيات المبرمة مع الدول المجاورة. •مجموعة عمل ثنائية (مع الدولة المجاورة) لمراجعة/ صياغة الوثائق المطلوبة وتشكيل التعاون. •تنظيم رحلات دراسية إلى بلد نظير لمراقبة سير ترتيبات التعاون عبر الحدود. •تحسين سياسات التأشيرات والتجارة والهجرة والعمل	•عدد البروتوكولات المنقحة الخاصة بالتعاون . عدد الهيئات المتخصصة بالتعاون المشترك/ نقاط الاتصال/ الخطوط الساخنة مع الدول المجاورة.	الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (متوسط)
	2.2.3.تكثيف التعاون وتبادل المعلومات مع دول الجوار في إدارة الحدود عبر منصات الاتصال الرقمية	1.المنافذ حدودية أكثر سلاسة وسرعة للأشخاص والبضائع الحسنة النية. 2.تحسين جودة مراقبة الحدود. 3.تحسين سلامة وأمن العملاء والموظفين.	قيادة قوات الحدود، ادارة المنفذ	وزارة الخارجية	•مجموعة عمل لتحديد امكانية الحل التقني الممكن لمنصات التعاون الرقمي. •البعثة الدبلوماسية لتوسيع نطاق استجابة الدول المجاورة. •في حالة الموافقة المتبادلة، تشكيل مجموعات عمل ثنائية أو متعددة الأطراف لتمهيد الطريق لحلول الاتصالات الرقمية.	•المبادرات المتعلقة بالمنصات/الاتصالات الرقمية.	الموازنة التشغيلية (عاجل)

التمويل والاسبقية	المؤشرات (لكل إجراء)	الأنشطة الداعمة	الجهات المسؤولة		النتائج المتوقعة	الإجراءات	الأهداف الفرعية
			داعمة	رئيسية			
الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (عاجل)	•المبادرات المتعلقة بالمنتصات/الاتصالات الرقمية.	•تقييم المجالات المشتركة ذات الاهتمام والقيمة المضافة المحتملة من المنتصات الرقمية. •دراسة الجدوى الفنية والمالية.	الجهد الدولي الداعم	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية	1.تحسين جودة وسرعة اتخاذ القرار. 2.تحسين فعالية إدارة الحدود من حيث التكلفة.	3.3.3. تطوير منصة إلكترونية لتبادل البيانات وأتمتة الإجراءات وتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة.	

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز وأدامة القدرات في المنافذ الحدودية والشريط الحدودي من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية والقدرات البشرية والمعدات الفنية

الاهداف الفرعية	الاجراءات	النتائج المتوقعة	السلطات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل اجراء)	التمويل والاسبقية
			الرئيسية	الساندة			
1-4: توفير البنية التحتية مستدامة وأمنة تليق بسمعة ومكانة العراق وتفي بأغراض عمل المنافذ الحدودية وقوات الحدود ومتطلبات تنفيذ مهام الجهات العاملة فيها والمستفيدة منها .	1.1.4. تأكد من توفر بنية أساسية آمنة ومأمونة في جميع مواقع الإدارة المتكاملة للحدود على الحدود بما يتماشى مع المعايير الوطنية.	1. تحسن السلامة في العمل. 2. تحسن الحماية ضد التهديدات الخارجية. 3. تحسين جودة مهام مراقبة الحدود. 4. تعزيز سلامة حركة المرور عند المنافذ الحدودية..	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة التخطيط، وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، الجهد الدولي الداعم	• وضع خطة تطوير وصيانة البنية التحتية للإدارة المتكاملة للحدود الوطنية • صياغة وتحديث خطة مشاريع تطوير البنية التحتية لئتم تمويلها بشكل منفصل من الميزانية الوطنية، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومن قبل مانحين خارجيين (دوليين).	• عدد المواقع المجهزة بشكل غير لائق حسب نوع البنية التحتية (المباني، الطرق، العقبات، مصادر طاقة، إلخ). • عدد البنى التحتية المؤهلة.	الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (متوسط)
2.1.4. إنشاء نظام دعم مستدام لدورة حياة للبنية التحتية	1. صيانة البنية التحتية عند مستوى مناسب مع إنفاق أقل. 2. التخطيط الصحيح والمدروس طويل الأمد لتنفيذ مشاريع البنية التحتية. 3. مراعاة الجوانب البيئية. 4. الاتفاق على الاستخدام المشترك ومشاركة تكاليف البنية التحتية بين مؤسسات الإدارة المتكاملة للحدود.	1. صيانة البنية التحتية عند مستوى مناسب مع إنفاق أقل. 2. التخطيط الصحيح والمدروس طويل الأمد لتنفيذ مشاريع البنية التحتية. 3. مراعاة الجوانب البيئية. 4. الاتفاق على الاستخدام المشترك ومشاركة تكاليف البنية التحتية بين مؤسسات الإدارة المتكاملة للحدود.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة التخطيط، وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، الجهد الدولي الداعم	• تقييم استراتيجي للبنية التحتية المتوفرة حالياً والذي يؤول الى تقديم خطة مقترحة رصينة وموثوقة وقابلة للتنفيذ خلال السنوات القادمة. • صياغة إستراتيجية وطنية حول البنية التحتية للإدارة المتكاملة للحدود. • تخصيص ميزانية ثابتة ومستقلة لاستدامة متطلبات عمل قوات الحدود والمنافذ الحدودية	• عدد مشاريع البنية التحتية المنفذة المدرجة/ غير المدرجة ضمن خطة إستراتيجية متعددة السنوات. • الأرقام المالية الخاصة بمشاريع البنية التحتية وصيانتها. • تعليقات وملاحظات المستخدمين. • تعليقات وملاحظات العملاء.	الموازنة التشغيلية (متوسط)

الاهداف الفرعية	الاجراءات	النتائج المتوقعة	السلطات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل إجراء)	التمويل والاسبقية
			الرئيسية	الساندة			
	3.2.4. تمكين القيادة والسيطرة والاتصالات وتبادل المعلومات التشغيلية بين الوحدات التشغيلية من خلال بيئة إلكترونية موثوقة وقوية	1. توضيح وتنفيذ مسؤوليات السلطات. 2. إزالة الثغرات الموجودة بين السلطات المسؤولة 3. تحسين فعالية مراقبة الحدود من حيث التكلفة. 4. تعتبر الإدارة المتكاملة للحدود مفهوماً ذات مصداقية وموثوق به بين المؤسسات الأخرى والعامّة.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة الاتصالات، وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ	• تقييم الخدمات الموجودة على الإنترنت وتحديد الواجبات الممكنة. • صياغة خطة لتحديث الخدمات عبر الإنترنت ومواءمتها.	• عدد المعدات وتغطية الشبكة مقابل المتطلبات التشغيلية. • نسبة وقت التوقف عن العمل لأنظمة الاتصالات.	الموازنة التشغيلية، الدعم دولي (متوسط)
3-4 تطوير الأداء المؤسسي للمنافذ الحدودية وقوات الحدود ونظم تقييمها (إدارة الجودة).	1.3.4. تقديم مفهوم الإدارة المتكاملة للحدود وحوكمتها أفقياً وفي جميع سلطات الحدود، بما في ذلك مراجعة الهياكل التنظيمية التعاونية الحالية.	1. اعتماد بيئة إلكترونية لإدارة الحدود. 2. توضيح مسؤوليات السلطات وإنفاذها. 3. إزالة الثغرات بين مسؤوليات السلطات. 4. تعزيز مردودية مراقبة الحدود. 5. تعتبر الإدارة المتكاملة مفهوماً موثقاً به بين المؤسسات الأخرى.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة الاتصالات، وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، الجهد الدولي الداعم	• إنشاء آلية مراقبة الجودة. • إنشاء هيكل إداري داعم للإدارة المتكاملة للحدود. • تنظيم سلسلة من الندوات وورش العمل على جميع المستويات الإدارية للترويج لمفهوم الإدارة المتكاملة للحدود وفوائده • تنظيم سلسلة من الممارسات قبل إطلاق مفهوم الإدارة المتكاملة للحدود للحصول على التغذية الراجعة.	• عدد الاجتماعات والمشاركين في منصة (منصات) الحوكمة. • نتائج الإدارة المتكاملة للحدود الوطنية على المستوى الإداري الاستراتيجي. • استطلاعات الرأي والاستبيانات على مستوى الإدارة المتكاملة للحدود.	الموازنة التشغيلية، الدعم دولي (متوسط)
	2.3.4. تبسيط وظائف المنظمات في سياق الإدارة المتكاملة للحدود.	1. توضيح وتنفيذ مسؤوليات السلطات. 2. إزالة الثغرات بين مسؤوليات السلطات. 3. تعزيز الفعالية من حيث التكلفة لمراقبة الحدود.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ	• التقييم وحلقات العمل الثنائية والمتعددة الأطراف حول تحديد وحل العقبات التي تحول دون التعاون المطلق. • صياغة مقترحات ضرورية (تنظيمية) لتمكين التعاون السلس خاصة في واجهات السلطات.	• عدد العمليات المنسقة. • عدد التداخلات التي تمت إزالتها/تم حلها. • عدد التعديلات القانونية المقترحة بخصوص التغييرات التنظيمية أو الوظيفية.	الموازنة التشغيلية (متوسط)

الاهداف الفرعية	الاجراءات	النتائج المتوقعة	السلطات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل اجراء)	التمويل والاسبقية
			الرئيسية	الساندة			
	2.4.4. إنشاء برامج تعليمية وتدريبية مشتركة قائمة على إدارة الحدود.	1. تحديد مجالات الاهتمام المشترك والتعاون بين السلطات، وإدخال التدريبات المشتركة. 2. تنفيذ برامج التدريب والتعليم المشتركة المتكاملة على إدارة الحدود على تحسين مستوى المهارات العامة للموظفين. 3. مواءمة مستويات المعرفة والمهارات بين السلطات وفي جميع أنحاء البلاد.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، الجهد الدولي الداعم	• إنشاء مراكز تدريب متخصصة داخل الدولة • المشاركة مع مراكز البحوث الدولية المتخصصة في أعمال المنافذ الحدودية وقوات الحدود • تطوير الإدارة الوطنية المتكاملة للحدود من خلال مناهج تدريبية بالشراكة مع جميع الجهات ذات الصلة.	• عدد الدورات التدريبية المشتركة المتكاملة على إدارة الحدود. • ردود الفعل من الضباط والوحدات .	الموازنة التشغيلية، الجهد دولي (متوسط)
	3.4.4. تطوير وتحديث مناهج تعلم الإدارة المتكاملة للحدود نحو الجوانب الدولية وتقنيات التعلم الحديثة	1. تحسين الاندماج في شبكات إدارة الحدود الدولية. 2. تحسين جودة إدارة الحدود من خلال التبادل الدولي للمعلومات والاتصالات. 3. توفير الدورات التدريبية والفعاليات التعليمية والتعلمية لجمهور أوسع من خلال حلول التدريب والتعليم عبر الإنترنت والتعلم الإلكتروني.	قيادة قوات الحدود، هيئة المنافذ الحدودية، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، الجهد الدولي الداعم	• التنسيق مع وزارة الخارجية لتوفير التدريب خارج العراق في الدول المتقدمة. • صياغة وتنفيذ خطة الإدارة المتكاملة للحدود التي تحدد احتياجات وأساليب التعليم من أجل التعاون الدولي. • الاتفاق على نهج مشترك تجاه تقنيات وتطبيقات التعلم الحديثة، والتي تهدف رُحماً إلى بيئة التعلم الإلكتروني لإدارة المتكاملة للحدود	• تضمين موضوعات دولية في مناهج التدريب	الموازنة التشغيلية، الدعم دولي (متوسط)

الهدف الإستراتيجي الخامس: إنشاء قدرات رد فعل قابلة للتطبيق لإدارة فعّالة للمخاطر والتخطيط للطوارئ.

الاهداف الفرعية	الاجراءات	النتائج المتوقعة	السلطات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل اجراء)	التمويل والاسبقية
			الرئيسية	الساندة			
الغاية المحدد 1-5 تأسيس منظومة رصد وتقييم قادرة على اعداد خطة طوارئ مشتركة للإدارة المتكاملة للحدود	1.1.5. تحديث وتكامل خطط الطوارئ لسلطات إدارة الحدود المتكاملة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.	1. تكامل تخطيط السلطات مع سياق الإدارة المتكاملة للحدود. 2. وضع سناريوهات لتطوير ردود فعل العمليات وخطط الطوارئ وقدرات رد الفعل. 3. يتم تحديث خطط الطوارئ الخاصة بالسلطات واختبارها والتدريب عليها.	قيادة قوات الحدود، الدوائر العاملة في المنفذ	مستشارية الأمن القومي، وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، هيئة المنافذ الحدودية	•تصميم هيكل مشترك للسلطات الخاصة لتنفيذ خطط للطوارئ. •صياغة خطة طوارئ متكاملة لإدارة الحدود تبدأ من المستوى الوطني ثم تنتقل إلى المحافظات والمنافذ الحدودية •تحديث خطط الطوارئ •اجراء التدريبات على خطط الطوارئ	•عدد الخطط الخاصة والتي تم اختبارها والتدريب عليها سواء على مستوى الإدارة الوطني والإقليمي والمحلي. •التقارير الخاصة بالتدريبات المخطط لها وغير المعلن عنها على الحدود.	الموازنة التشغيلية (متوسط)
	2.1.5. تحديث البنية التحتية والإجراءات لتمكين تنفيذ خطة الطوارئ.	1.تنفيذ المشتريات اللازمة وأعمال البناء. 2.المستودعات والأنظمة اللوجستية المحدثة. 3.ضمان استمرارية الأعمال.	قيادة قوات الحدود، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، هيئة المنافذ الحدودية	•خطة التقييم والتطوير المتعلقة بالبنية التحتية والمعدات والمستودعات ذات العلاقة بحالة الطوارئ. •خطة الميزانية/ الميزانية المقترحة إلى الحكومة العراقية. •مراجعة مستلزمات خطة الطوارئ	•التقارير المالية وغيرها عن المشتريات وتشييد البنية التحتية والمعدات ذات الصلة بالطوارئ. •التقارير عن التدريبات والبروفات المنفذة.	الموازنة التشغيلية (متوسط)

الاهداف الفرعية	الاجراءات	النتائج المتوقعة	السلطات المسؤولة		الأنشطة الداعمة	المؤشرات (لكل اجراء)	التمويل والاسبقية
			الرئيسية	الساندة			
	2.2.5. إنشاء نظام IBM لتحليل المخاطر المشترك لدعم قدرة التفاعل التشغيلي المحسن.	1. البيانات الإحصائية والبيانات الأخرى التي يتم جمعها على الحدود موثوقة وذات مصداقية ومفيدة. 2. تساهم تحليلات المخاطر المشتركة بإدارة الحدود في اتخاذ القرار على جميع المستويات. 3. الإدراك العام للأوضاع على مستوى مرضٍ. 4. سيناريوهات تطوير الاستجابة العملياتية والتخطيط للطوارئ وقدرات الرد.	قيادة قوات الحدود، الدوائر العاملة في المنفذ	وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، هيئة المنافذ الحدودية، الجهد الدولي الداعم	• تطوير مبادئ جمع الإحصائيات في سياق الإدارة المتكاملة من خلال ورش العمل والمساعدة الفنية. • تطوير الهياكل وتدقيق العمل والمعلومات ومبادئ إعداد التقارير في ورش العمل وهياكل الإدارة المتكاملة (المجلس التنفيذي والأمانة) • رحلات دراسية إلى البلدان النظيرة ذات الصلة ذات أنظمة تحليل المخاطر المتقدمة. • تقييم الأدوات التحليلية الموجودة وإمكانية تطبيقها على الاحتياجات. • صياغة مقترح/ برنامج شراء.	• عدد تحليلات الإدارة المتكاملة للمخاطر الدورية أو المواضيعية التي تمت صياغتها وتوزيعها على مستويات مختلفة. • نتائج التقييم/ المسح حول فائدة تقارير تحليل المخاطر وفعاليتها من حيث التكلفة	الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (عاجل)

التمويل والاسبقية	المؤشرات (لكل اجراء)	الأنشطة الداعمة	السلطات المسؤولة		النتائج المتوقعة	الاجراءات	الاهداف الفرعية
			الساندة	الرئيسية			
الموازنة التشغيلية، الدعم الدولي (متوسط)	•عدد القرارات المشتركة في إطار الإدارة المتكاملة للحدود. •عدد العمليات المشتركة المنفذة ضمن إطار الإدارة المتكاملة للحدود. •التقارير/المسوحات/التقييمات الداخلية. •تقارير خارجية/تغطية إعلامية/ملاحظات.	•تنظيم تمارين مكتبية للكشف عن الثغرات وأوجه القصور في نظام صنع واتخاذ القرار المشترك. •إجراء تقييم استراتيجي مشترك للمخاطر والتهديدات ونقاط الضعف من أجل تحديد الأولويات الجغرافية والتشغيلية.	وزارة الداخلية، وزارات الدوائر العاملة في المنفذ، هيئة المنافذ الحدودية، الجهد الدولي الداعم	قيادة قوات الحدود، الدوائر العاملة في المنفذ	1.القرارات التي تتخذ على جميع المستويات تستند إلى المعلومات ومن دون تأخير لا داعي له. 2.تخطيط العمليات وتنفيذها بشكل متناسب مع الوضع. 3.تفادي الفجوات والتداخلات.	1.3.5 تحديث ودمج آليات اتخاذ القرار والقدرات التنفيذية.	الغاية المحددة 3-5 تعزيز القدرات التشغيلية للإدارة المتكاملة للحدود وردود الفعل لحالة الازمات على الشريط الحدودي والمنافذ الحدودية .

الملحق (10)

اعتماد سياق واضح للمتابعة والتقييم والتقويم

1. مهمة المتابعة والتقييم والتقويم (بإشراف مستشارية الأمن القومي - فريق اعداد الاستراتيجية):

أ. يقوم كل فريق تنفيذي بأعداد خطة عمله التنفيذية ومتطلبات مهامه لكل محور من المحاور المحددة سلفاً، ويتم عرض خطط الفرق التنفيذية الفرعية في اجتماعات مجلس المنافذ بمشاركة قائد قوات الحدود للمصادقة عليها، ثم تفعيلها وتنفيذها وتطويرها حسب متطلبات العمل ومراحل تحقيق اهداف المهمة.

ب. يتم تعضيد مهام مسؤولي الفرق التنفيذية المذكورة بالأعضاء المناسبين من مجلس المنافذ وقيادة قوات الحدود، وباقي الجهات الرئيسية والساندة ذات العلاقة حسب مهمة كل فريق.

ج. يتم تقييم كل فريق تنفيذي فرعي وفق مستوى جهوده وانجازه ويتم مكافئة الانشطة المتميزة فيه.

د. يقوم كل فريق تنفيذي فرعي بإعداد تقارير عمله وانجازاته (ضمن مهام اعداد التقارير الشهرية أو الفصلية المبينة في الاستراتيجية).

2. سياقات اعداد التقارير الدورية (الفصلية - للعرض امام مجلس الأمن الوطني):

أ. كل فريق تنفيذي فرعي (لكل محور)، يقوم بإعداد تقرير عمله بشكل منفرد وفق المهام الموكلة اليه في اطار المحاور المثبتة في الاستراتيجية.

ب. يتم جمع التقارير وتوحيدها وفق سياق وترتيب واضح من قبل فريق عمل يترأسه معاون رئيس هيئة المنافذ الحدودية ونائب قائد قوات الحدود، مع تكليف سكرتارية مشتركة لهذه المهمة.

ج. يتم عرض إيجاز التقرير الشهري للذوات رئيس هيئة المنافذ وقائد قوات الحدود، لاطلاع على الإجراءات والانجازات والتحديات والمتطلبات الخاصة لكل محور، منفصل، واعتماد توجيهاتهما لدعم وتطوير الأداء.

د. يتم اعداد ايجاز مناسب للتقرير الفصلي، يعرضه (رئيس هيئة المنافذ وقائد قوات الحدود) في اجتماعات مجلس الأمن الوطني وحسب محاور ومتطلبات الاستراتيجية للمهمة محل البحث.

هـ . الهيكلية الرئيسية لتقارير الفرق التنفيذية الفرعية:

أولاً: هيكلية تتضمن تقديم يشمل أسم الفريق المكلف بالمحور، وأسم منسقه وأعضاءه ومهامه، ثم إيجاز عن الإجراءات والأنشطة المتحققة، ثم استعراض للبيانات أو الأوليات ذات العلاقة، والإجراءات التي يتم تنفيذها بعد التقرير السابق، ويتم تحديد تحديات المهمة، ومتطلباتها، والمقترحات المناسبة لإنجاح مهمة كل محور.

ثانياً: تقييم شامل لمستوى الشراكة الوطنية والتفاعل من الجهات المعنية والجهات الساندة لتحقيق اهداف الاستراتيجية.

الملحق (11)

المراجع والمصادر الوثائق المعتمدة لإعداد الاستراتيجية

1. دستور العراق 2005.
2. القوانين الوطنية النافذة في العراق:
 - أ - قانون وزارة الداخلية (20 لسنة 2016).
 - ب - هيئة المنافذ الحدودية (30 لسنة 2016).
 - ج - قانون الهيئة العامة للكمارك (23 لسنة 1984) المعدل.
 - د - قانون هيئة تنظيم المصادر المشعة (72 لسنة 2004).
 - هـ - قانون هيئة النزاهة (30 لسنة 2011).
 - و - قانون مجلس القضاء الأعلى (45 لسنة 2016).
 - ز - قانون الحجر الزراعي رقم (76 لسنة 2012).
 - ح - تعليمات وضوابط عمل المحاجر البيطرية في المنافذ الحدودية إستناداً إلى المواد (4 - 10) من قانون الصحة الحيوانية رقم (32 لسنة 2013).
 - ط - قانون ضبط الاموال المهربة والممنوع تداولها في الاسواق المحلية رقم (18 لسنة 2008).
 - ي - قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50 لسنة 2017).
 - ك - قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (54 لسنة 1979).
 - ل - قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم (65 لسنة 1970) المعدل.
 - م - قانون رقم (42 لسنة 1978) وسم الموازين والمقاييس والمكاييل التجارية.
 - ن - قانون النقل رقم (80 لسنة 1983) المعدل.
 - س - قانون الوكالات البحرية رقم (56 لسنة 1985) المعدل.
 - ع - قانون رقم (17) لسنة 2016، التعديل الرابع لقانون الطيران المدني رقم (148) لسنة 1974.
 - ف - التعليمات رقم (3) لسنة 2011 تعليمات تسهيل تنفيذ أحكام قانون ضبط الأموال المهربة والممنوع تداولها في الأسواق المحلية رقم (18 لسنة 2008).

- ص - تعليمات منح شهادة المطابقة العراقية رقم (1) لسنة 2022.
- ق - تعليمات تنظيم شؤون النقل النهري رقم (1) لسنة 2014.
- ر - قانون هيئة الرقابة الوطنية رقم (48 لسنة 2012).
- ش - قانون هيئة الاستثمار (13 لسنة 2006).
- ت - قانون مكافحة تهريب النفط ومشتقاته (41 لسنة 2008).
- ث - القرار التشريعي (810 لسنة 1985) وتعليمات تسهيل تنفيذه الصادرة بموجب القرار التشريعي رقم (1) لسنة 1993.

3. الاتفاقيات الدولية والمعاهدات ومذكرات التفاهم:

- أ - اتفاقية الأسلحة الكيميائية - 2009.
- ب - اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة والتخلص منها - 2011.
- ج - اتفاقية روتردام بشأن مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة - 2017.
- د - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب - 2012.
- هـ - مدونة لاهاي لقواعد السلوك - 2010.
- و - اتفاقية الضمانات - 1972.
- ز - اتفاقية سولاس/اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية - 1973.
- ح - اتفاقية الطيران المدني الدولي - 1944 والمصادق عليها في 1947.

4. الوثائق والدراسات ذات العلاقة:

- أ - دراسة انضمام العراق إلى مشروع الحزام والطريق - إعداد محلي جهاز المخابرات الوطني العراقي، المرافقة لكتاب الجهاز أنفأً (سري) في العدد (خ/2124/500) المؤرخ في 2023/2/8.
- ب - دليل إعداد الخطة الاحترازية المشتركة، النموذج استرشادي من إعداد الامانة العامة لمجلس الوزراء - المركز مشترك للتنسيق والرصيد(JCMC)، الإصدار الثاني - كانون الأول 2020.
- ج - كتيب التوصيات الأساسية لتطوير المنافذ الحدودية في العراق - إعداد المركز الدولي لتطوير السياسات الهجرة (ICMPD) أيار 2022.

د - السياسة الوطنية للحفاظ على ممتلكات الدولة في حالة تعرضها إلى أي عمل إرهابي أو تخريبي يؤدي إلى فقدان السيطرة الأمنية والإدارية عليها - إعداد مستشارية الأمن القومي - المركز الوطني للتخطيط المشترك - تم إقرارها واعتمادها بموجب قرار مجلس الأمن الوطني رقم (6) المتخذ بالجلسة (6 - 2021) المنعقدة بتاريخ 2021/3/17.

هـ - استراتيجية الادارة المتكاملة الحدود في لبنان - ايلول 2019.

و - دراسة حول تنفيذ استراتيجية الادارة المتكاملة للحدود في العراق - إعداد فريق عمل زيارة المنافذ الحدودية والجهات الساندة لها في (محافظة البصرة)، تنسيق مستشارية الأمن القومي/المركز الوطني للتخطيط المشترك، وبدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) أيار 2023.

ز - مسودة استراتيجية الأمن الوطني 2024 - 2028 - إعداد فريق عمل مشترك برئاسة مستشارية الأمن القومي - المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك.

ح - السياقات الوطنية لنقل المواد الخطرة في العراق - إعداد فريق عمل مشترك برئاسة مستشارية الأمن القومي - المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك، تمت المصادقة عليها بموجب قرار مجلس الأمن الوطني رقم (3 لسنة 2024).

ط - السياقات الوطنية لإصدار اجازات الاستيراد للمواد الكيميائية والمواد المزدوجة الاستخدام والخطرة ومتابعة المستخدم النهائي - إعداد فريق عمل مشترك برئاسة مستشارية الأمن القومي - المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك.

ي - دراسة انشاء مختبرات الفحص الكيميائي والبايولوجي والاشعاعي في المنافذ الحدودية - إعداد فريق عمل مشترك برئاسة مستشارية الأمن القومي - المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك - وتم احوالها الى امانة سر مجلس وكلاء الأمن الوطني للمصادقة عليها.

ك - الاستراتيجية الوطنية للحد من ظاهرة المخدرات في العراق 2024 - 2028 - إعداد فريق عمل مشترك برئاسة مستشارية الأمن القومي - المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك - وتم احوالها الى وزارة الصحة.

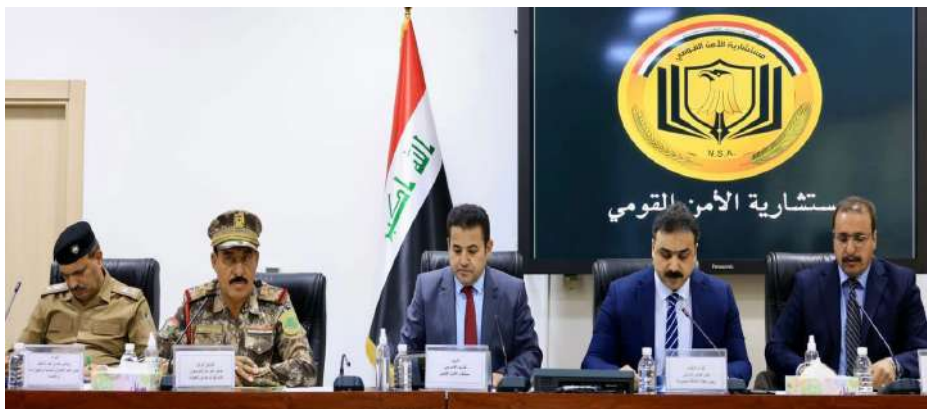
ل - الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تهديدات اسلحة الدمار الشامل في العراق - إعداد

- مستشارية الأمن القومي - المركز الوطني للتخطيط المشترك - تم إقرارها واعتمادها بموجب قرار مجلس الأمن الوطني رقم (2) لسنة 2019.
- م - الاستراتيجية الوطنية للأمن الكيميائي في العراق - إعداد مستشارية الأمن القومي - المركز الوطني للتخطيط المشترك - تم إقرارها واعتمادها بموجب قرار مجلس الأمن الوطني رقم (40) لسنة المتخذ بالجلسة (20 - 2018).
- ن - السياسة الوطنية لتنظيم الاسلحة وحصرها بيد الدولة والخطة التنفيذية لها - إعداد مستشارية الأمن القومي - المركز الوطني للتخطيط المشترك - تم إقرارها واعتمادها بموجب قرار مجلس الأمن الوطني رقم (21) لسنة المتخذ بالجلسة (13 - 2018).
- س - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب - إعداد مستشارية الأمن القومي - المركز الوطني للتخطيط المشترك - تم إقرارها واعتمادها بموجب قرار مجلس وكلاء الأمن الوطني بالجلسة (10 - 2018) المنعقدة بتاريخ 2018/10/1.
- ع - قرار مجلس الوزراء رقم (23150) لسنة 2023 - المأخوذ في الجلسة الاعتيادية (الثانية عشر) المنعقدة في 2023/3/20، قرار الربط الشبكة للمنافذ الحدودية.
- ف - ورقة التحديات والحلول الخاصة في المنافذ الحدودية - إعداد مستشارية الأمن القومي - مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مذكرتهم (479) المؤرخة في 2023/10/19.
- ص - التعليمات رقم (3) لسنة 2018 تشكيلات ومهام هيئة المنافذ الحدودية.
- ق - قرار مجلس الوزراء (106) لسنة 2018، الصادر في الجلسة الاعتيادية (التاسعة) المنعقدة في 2018/2/27.
- ر - ورقة (واقع المهام الرسمية للجهات العاملة في المنافذ الحدودية) إعداد مستشارية الأمن القومي - مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية - المهندس الاستشاري محمد عبد الكاظم العكيلي نيسان 2022.
- ش - ورقة (العلاقة بين الأمن القومي وإدارة الحدود - متطلبات وتحديات وطنية وإقليمية ودولية) - إعداد الدكتور علي عبدالعزيز الياسري - المدير العام للمركز الوطني للتخطيط المشترك - مستشاريه الأمن القومي/تشرين الثاني 2022.
- ت - برنامج اصلاح القطاع الأمني.

- ث - استراتيجية الأمن الوطني للأعوام (2014 - 2018).
- خ - الاستراتيجية الوطنية للهجرة.
- ذ - الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام (2021 - 2024).
- ض - استراتيجية الإصلاح الإداري في الدوائر الحكومية في العراق (2021).
- غ - كتاب مكتب القائد العام للقوات المسلحة (سري وشخصي) بالعدد (501) في 2008/12/6 (رئاسة اللجنة الفنية المشكلة في جميع المنافذ الحدودية).
- ظ - قرار مجلس الأمن الوطني رقم (15 لسنة 2020) - (إدارة نظام الباييسز (Pisces).
- أ. كتاب مكتب رئيس الوزراء بالعدد (م.ر.و/15107/9) في 2016/11/30 (جهاز الأمن الوطني يعمل ضمن مشروع مراقبة وتفتيش الحاويات في الموانئ العراقية (البحرية، البرية، الجوية).
- ب ب . كراس سياقات العمل في المنافذ الحدودية الصادرة من وزارة الداخلية في نيسان 2014 والمعتمد من قبل مجلس هيئة المنافذ الحدودية.
5. اراء ومقترحات فريق إعداد الاستراتيجية المشكل بموجب كتاب المستشارية الأمن القومي ذي العدد (435/27/4/6) المؤرخ في 2023/1/30.

الملحق (12)

الصور التوثيقية لجوانب من عمل فريق إعداد الاستراتيجية









الملحق (13)

قائمة العناوين والتعاريف للمصطلحات ذات العلاقة

- 1 - **خطة العمل:** هي خارطة طريق متكاملة تتضمن الإجراءات المحددة التي يجري إعدادها وتنفيذها للوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة.
- 2 - **مفهوم الأمن القومي** الذي تعمل مستشارية الأمن القومي على تعزيز مقوماته وبناء أسسه لمصلحة المواطن والوطن.
- منظومة إدارة المصالح الوطنية العليا، لحماية وتأمين كيان الدولة بجميع أركانها من التحديات والمتغيرات التي تهددها من الداخل والخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وتهيئة المتطلبات والأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وتعزيز الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة وعلاقتها ومصالحها الإقليمية والدولية.
- 3 - **السلطات:** هي الجهات المباشرة والمسؤولة عن إدارة الحدود.
- 4 - **الوكالات:** هي كافة الدوائر الحكومية العاملة ضمن المنفذ الحدودي.
- 5 - **الحدود الدولية:** هي الحدود الوطنية ضمن المنطقة التي تمارس فيها الدول سيادتها المطلقة وسلطتها الإدارية والتشريعية والتنفيذية وفق قوانينها الوطنية يمثل خط الحدود المكان الذي تنتهي فيه أراضي البلد أو إقليمية البري والمائي مع الدول المجاورة وهو تعيين مادي له تمثيل واقعي على الأرض ويتم الاتفاق عليه من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ويمكن ان يكون خطأً مستقيماً بين نقاط معينة حسب التضاريس الأرضية والجبال والأنهار ويمثل السطح وأعماق البحار والفضاء الجوي الذي يعلو عليه.
- 6 - **ادارة الحدود للمنافذ والمناطق الحدودية:** وهو كافة النشاطات التي تؤدي الى عبور الحدود بالطرق المشروعة وتقسم الى:
 - أ. عمليات التفتيش التي يتم إجراؤها في نقاط العبور الحدودية المصرح بها لضمان السماح للأشخاص وامتعتهم والبضائع التجارية ووسائل نقلهم والأشياء التي بحوزتهم بدخول أراضي الدولة أو السماح لهم بمغادرتها
 - ب. مراقبة الحدود وحمايتها ضمن الشريط الحدودي مع دول الجوار بين المعابر الحدودية المصرح بها ومراقبة المعابر الحدودية خارج ساعات العمل المحددة لمنع الأشخاص من التحايل على عمليات التفتيش على الحدود.

7 - **اجتياز الحدود الدولية:** يخضع عبور واجتياز الحدود الدولية للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية الموقعة بين البلدين وتختلف التطبيقات وفقا لنوع الحدود البرية والنهرية والبحرية والجوية مع الأخذ بنظر الاعتبار الغرض من السفر عند العبور فقد تكون للإعمال التجارية مرور الترانزيت أو السياحة المختلفة ويجري العبور بالمركبات أو القطارات أو السفن أو الطائرات.

8 - **نقطة العبور الحدودية:** هي نقطة اجتياز خط الصفر الحدودي في اقليم الدولة في الحدود البرية والنهرية والجوية أو حدود البحر الإقليمي والمصرح بها من قبل الجهات المختصة لدخول حدود الدولة.

9 - **القدرة:** مجموعة العوامل المتمثلة بالموارد البشرية والمادية والوسائل المتاحة.

10 - **الامكانية:** هي القابلية على تنفيذ مهام محدده أو مختصة لتحقيق افضل نتائج مطلوبة.

11 - **التخطيط للطوارئ:** هو مجموعة من الخطوات المنظمة والمنسقة التي يجب اتخاذها في حالة الطوارئ أو الكوارث (على الحدود) لمساعدة الدوائر المعنية على اجتيازها والتعافي بأسرع ما يمكن، من خلال وضع خطط الطوارئ اللازمة لإدارة المخاطر المحتملة وفق الموارد المتاحة، على ان تكون مرنة وقابلة للتطبيق والتعديل حسب المتغيرات المحتملة على ان تحدث بشكل مستمر.

12 - **ادارة الازمات:** هو توسيع نطاق الادراك والاستجابة لحالات الطوارئ لمنع الأزمات ومحاولة منع وقوعها والقدرة على معالجتها وتجاوز تأثيرها بأسرع ما يمكن لديمومة عمل الدوائر المعنية.

13 - **الجرائم العابرة للحدود:** مجموعة من الأنشطة الإجرامية المعقدة تقوم بها على نطاق واسع جماعات منظمة بقصد تحقيق الربح واكتساب السلطة وفتح أسواق وبيع وخدمات غير قانونية وتتجاوز الحدود الوطنية وتقوم على إفساد الشخصيات العامة بالرشوة واستخدام العنف والتهديد.

14 - **التخليص الجمركي:** هو آليات إتمام الإجراءات الجمركية اللازمة للسماح بدخول البضائع للاستخدام المنزلي أو تصديرها أو وضعها تحت إجراء جمركي آخر.

15 - الرقابة الكمركية: هي الإجراءات المحددة التي تقوم بها الجهات الكمركية لضمان تطبيق التشريعات الكمركية والإجراءات الصحية التي تحكم عملية الدخول والخروج للبضائع بالإضافة إلى عبورها ونقلها وتخزينها والتصرف النهائي بها في مستودعات ومخازن أخرى.

16 - الجريمة الالكترونية/ جرائم الانترنت أو الجرائم السبرانية: الأعمال الإجرامية المرتكبة عبر الإنترنت باستخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية وأنظمة المعلومات للتأثير السلبي على أداء الدوائر المعنية أو اختراق اجهزتها للحصول على البيانات غير المرخص بها وهي أيضاً كل فعل يعاقب عليه القانون يترتب عليه ضمناً استخدام التقنيات الالكترونية والمعلوماتية لشبكات الانترنت..

17 - الإستراتيجية الفعالة: هي الاداء الامثل للحصول على النتيجة المطلوبة والتأثير لتحقيق افضل النتائج الملموسة على ارض الواقع.

18 - الإستراتيجية الكفوءة: هي الاستخدام الفعال للموارد بشكل جيد وشامل ودقيق والاقتصاد في الموارد المتاحة بالاستفادة من عامل الوقت لرفع كفاءة المنظومة العاملة

19 - التمكين: منح السلطات المعنية الصلاحية والقدرة على اتخاذ القرارات المختلفة وفق المسؤوليات المتاحة لمعالجة الاوضاع المملكتة التي ترافق العمل.

20 - نماذج السيطرة: الاخذ بمعايير الاتحاد الاوربي في سياسة التأشيرات المشتركة والتدابير المتخذة مع البلدان المجاورة وكيفية مراقبة الحدود وتحليل المخاطر وتدابير معالجتها.

21 - المستندات أو الوثائق المزيفة/المزورة:

أ. المستندات المزيفة هي مستندات أو وثائق لم يتم إصدارها رسمياً أو لا يمكن الاعتراف بها. ان جميع عمليات التزييف والتزوير هي وثائق مزيفة. مثال: خطاب دعوة يتم عمله بشكل ذاتيًا لأغراض طلب التأشيرة.

ب. اما المستند المزور هو وثيقة أصلية بالأساس ولكن يتم تعديله لأغراض غير قانونية. مثال: تاريخ تم تغييره في خطاب دعوة أصلي، المستند المزيف هو نسخة أو شبيه بمستند أصلي، مثال: عملات ورقية مزيفة (نقود).

22 - **الاهداف الاستراتيجية:** مجموعة الافكار والرؤى المستقبلية بعيدة المدى تسعى المؤسسة لتحقيقها في برامجها.

23 - **الحكومة (الهيكل التنظيمي/الاطار العام):** هي التطبيقات الادارية والاجراءات الحكومية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنفذة على الوظائف بهدف زيادة الكفاءة والشفافية ويحقق التفاعل بين المكاتب الحكومية المختلفة وتعزيز مشاركة المواطن فيها كما يوفر هذا التطبيق للحكومة الإلكترونية زيادة مستويات الاداء والكفاءة في انجاز المهام المطلوبة وتسريع وتحسين العمليات والإجراءات وزيادة الجودة في الخدمات العامة ويؤدي الى تطوير عمليات النجاح الكامل في صنع القرار.

24 - **الصحة العامة:** هي كافة الإجراءات المتخذة من قبل الكوادر الصحية في الفحص الطبي للأفراد والمواد والمنتجات الداخلة لضمان سلامة البيئة الصحية ومنع الاوبئة والأمراض المعدية.

25 - **التهديدات المحتملة:** يشير مصطلح التهديد المختلط إلى أي عمل يتم من قبل مؤسسات حكومية/دول أو أي جهات فاعلة غير حكومية، والتي تهدف إلى تقويض هدف أو إلحاق الضرر به من خلال الجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية بشكل علني وسري.

26 - **المعلومات:** البيانات المُعالجة والمنظمة والمنظمة.

27 - **البنى التحتية (البنى التحتية الوقائية):** هي البنى التحتية التي تؤمن المأوى والسكن للأفراد العاملين من الظروف الجوية المناخية والتخفيف من تأثيرها على الافراد العاملين أو الاجهزة والمعدات وما يرافقها من بنى تحتية وقائية كالأسوار والخنادق والسواتر ومعدات المراقبة.

28 - **داخل المؤسسة:** كل الدوائر الرسمية ضمن حرم المنفذ الحدودي.

29 - **الإدارة المتكاملة للحدود (الاتحاد الاوربي):** التنسيق والتعاون الوطني والدولي بين جميع السلطات والهيئات ذات الصلة بأمن الحدود وتسهيل التجارة لإنشاء إدارة حدودية فعالة، من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

- 30 - **الأهداف/الأهداف المحددة:** مجموعة من الإجراءات للوصول إلى نتائج محددة.
- 31 - **التفعيل (الاستراتيجي):** تنفيذ الخطط والقرارات الإستراتيجية وتشغيل الموارد المخصصة وإعادة ومراجعة للخطط وسياق العمل اثناء التشغيل والعمل.
- 32 - **مراجعة النظراء:** تقييم لأنظمة وترتيبات العمل في الدوائر والجهات المعنية لتشخيص النواقص وتقديم افكار جديدة من اجل التنمية.
- 33 - **السياسة:** مبدأ راسخ او مقترح او مسار عمل لإرشاد الأنشطة والقرارات للجهات المعنية.
- 34 - **مراقبة الجودة:** عملية مراقبة ومراجعة للإجراءات التي تنفذها الدوائر المعنية في الإنتاج وتعرف (ISO 9000) مراقبة الجودة بانها جزء من الادارة الجودة التي تركز على ضمان تحقيق متطلباتها.
- 35 - **القدرة على رد الفعل:** القدرة على مواجهة الأنشطة غير القانونية عبر الحدود أو على طولها أو بالقرب منها بموجب الوسائل وجداول المناسبة.
- 36 - **التآزر الاستراتيجي:** ان اجتماع قوة مجموعة من الأشياء تعمل معًا بشكل أكبر من إجمالي القوة التي يحققها كل عمل على حدة.
- 37 - **السلطة:** الجهة الرسمية المسؤولة عن سياسة معينة أو مجال نشاط معين. في العراق، يُفسر ذلك على أنه طريقة للقيادة والإدارة تمكن، من خلال نظام صالح قانونيًا، شخصًا محددًا أو جهة مؤسسية محددة من اتخاذ إجراء في نشاط معين.
- 38 - **تفتيش الحدود:** عملية الفحص التي يتم إجراؤها في المنفذ الحدودي لضمان أن الأشخاص، بما في ذلك وسائل النقل الخاصة بهم والأشياء المملوكة لهم، مخولون بالدخول/المغادرة من الدولة.
- في العراق، يعد فحص الحدود إجراء يتم اتخاذه في الميناء (بري، بحري وجوي) وعند الحدود، حيث يدخل/يغادر الأشخاص الدولة مع أمتعتهم، وسياراتهم، والبضائع، لضمان عدم السماح بعبور الحدود لأي أشخاص أو مواد تنتهك أحكام قوانين العراق والتعليمات السارية.
- 39 - **ضبط الحدود:** النشاط الذي يتم تنفيذه عند الحدود استجابةً لنية ملموسة لعبور

تلك الحدود أو فعل عبور تلك الحدود، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى. يشمل ذلك:

- أ. الفحوصات التي يتم إجراؤها في المنافذ الحدودية المصرح بها لضمان أن الأشخاص ومركباتهم والأشياء المملوكة لهم مخولون بالدخول/المغادرة من البلد.
 - ب. المراقبة على الحدود بين المنافذ الحدودية المصرح بها ومراقبة المنافذ الحدودية خارج ساعات العمل الثابتة لمنع الأشخاص من التحايل على فحوصات الحدود.
- في العراق، يشمل السيطرة على الحدود الإجراءات التي تتخذها أجهزة إنفاذ القانون العامل في كلا الجانبين من الحدود فيما يتعلق بعبور الحدود، سواء كان ذلك بشكل قانوني أو غير قانوني.

40 - **المنفذ الحدودي:** أي نقطة عبور - على الحدود البرية والبحرية والنهرية والبحيرات والجوية - مصرح بها من قبل السلطات المختصة لعبور حدود الدولة.

في العراق، يُعتبر كل منفذ حدودي منطقة محددة من قبل السلطة المختصة يجب توفير الشروط القانونية للدخول/الخروج من خلالها. يمكن أن يكون المنفذ الحدودي على الأرض أو في الجو أو في البحر، أو نقطة معينة عمومًا مخصصة لعبور الأشخاص والبضائع والمركبات بين الدول، حيث يتم تفتيش الركاب والبضائع المارة بين الدول وفقًا لإجراءات محددة مسبقًا.

41 - **قوات الحدود:** أي موظف عام مكلف، وفقًا للقانون الوطني، بمنفذ حدودي أو على طول شريط الحدود أو في المنطقة المجاورة مباشرة للحدود، والذي يقوم بمهام مراقبة الحدود.

42 - **الكفاءة:** القدرة على القيام بشيء بشكل جيد: المهارة والموهبة والقدرة. وتشمل أيضًا المؤهلات والتفويض لأداء المهام نيابةً عن المؤسسة.

43 - **خطة الطوارئ:** هي خطة تستند إلى السيناريوهات المحتملة والموارد المتاحة، ويمكن تعديلها لتناسب مختلف الحالات والظروف. تعتبر الخطط الاحتياطية جزءًا من عملية التخطيط للحوادث والطوارئ، ويجب تحديثها وتجريبها بشكل متكرر.

44 - **التنسيق الاستراتيجي:** الاتفاق على تقاسم المهام والمسؤوليات للعمل معًا؛ مع التركيز على تحديد التكاملات المتبادلة المحتملة والتناغمات الممكنة مسبقًا، وتجنب الفجوات والتداخلات التشغيلية، بهدف الاستفادة الفعالة من الموارد المشترك.

45 - الكمارك: الجهة المخولة قانوناً لإدارة وتحصيل الرسوم والضرائب أو الرسوم التي تترتب عن الاستيراد والتصدير.

46 - الإجراءات الكمركية: المعاملة التي يتم تطبيقها من قبل الكمارك على البضائع التي تخضع للرقابة الكمركية. يجب أن يتم ملاحظة أن المصطلح «البضائع» يشمل وسائل النقل، وأن هناك إجراءات كمركية مختلفة تظهر في (اتفاقية كيوتو) التخليص للاستخدام المحلي، المستودعات الكمركية، المعالجة الداخلية، الدخول المؤقت، العبور الكمركي، إلخ.

47 - إجراءات العبور الكمركي: الإجراء الكمركي الذي يتم فيه نقل البضائع تحت رقابة الكمرك من مكتب كمرك إلى آخر.

48 - فحص البضائع: الفحص المادي الفيزيائي والتدقيق المباشر للبضائع للتأكد مما إذا كانت طبيعة البضائع وأصلها وحالتها وكميتها وقيمتها متوافقة مع المعلومات المبينة في أوراقها واجازات استيرادها وتصديرها.

49 - الفحص في الخط الأمامي: الفحص الأولي الذي يتم إجراؤه على جميع الأشخاص و/أو المركبات الساعية لعبور الحدود.

50 - المنطقة الحرة: جزء من أراضي الكمارك بيع السلع بشكل مباشر، خارج نطاق الرسوم الكمركية والضرائب.

51 - الضمان: التعهد الذي بموجبه يتحمل الكفيل التزامات تجاه الكمارك.

52 - التأثير: تأثير التهديد على الأمن الداخلي وسير العمل وأمان الحدود. انظر تحليل المخاطر.

53 - تحليل المخاطر المتكامل: نهج تحليل المخاطر الذي يوفر جسراً مع هيئات إنفاذ القانون والسلطات الأخرى المشاركة في الحدود والهيئات الأخرى المعنية بقضايا الهجرة، مثل جهات الكمارك ومكاتب الهجرة والشرطة الوطنية.

54 - الاستخبارات (انفاذ القانون): وظيفة تنظيم جمع وتحليل وتوزيع المعلومات حول موضوع ما، بهدف تحسين تأثير الأنشطة المتعلقة بإنفاذ القانون. عادة ما تشمل تبادل نشط للمعلومات داخل الهيئات وبينها أو خلالها.

- 55 - قابلية التشغيل المشتركة: قدرة منتج أو نظام على التعامل مع منتجات أو أنظمة أخرى. في الأصل، هو مصطلح يستخدم في مجال تكنولوجيا المعلومات وهندسة النظم لتحديد تبادل المعلومات، ولكن التعريف الأوسع يأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والسياسية والتنظيمية التي تؤثر على أداء النظام إلى النظام.
- 56 - وثيقة غير صالحة:

وثيقة تتعارض مع الأساس القانوني للوثيقة التي تدعي أنها عليه، وعادة ما يتم كشف ذلك أثناء عمليات التوثيق التي تجرى للتحقق من صحتها.

تنقسم هذه الوثائق إلى فئات مختلفة، اعتماداً على طبيعة عدم صحتها:

أ. وثيقة مزورة: وثيقة تحتوي على نسخ لعنصر واحد على الأقل من الوثيقة الأصلية.

ب. وثيقة مزيفة: وثيقة مزيفة بالكامل (المعروفة أيضاً باسم «النسخة المقلدة»).

ج. وثيقة مزورة: وثيقة حقيقية تم تعديلها لأغراض غير قانونية (على سبيل المثال، تغيير تاريخ في خطاب دعوة أصلي).

57 - وثيقة مزيفة: وثيقة لم يتم إصدارها أو اعترافها رسمياً (على سبيل المثال، خطاب دعوة يتم إنتاجه بواسطة الشخص نفسه، أو وثيقة سفر صادرة عن دولة غير موجودة).

58 - غسيل الاموال: عملية تتمثل في إخفاء مصدر العائدات غير المشروعة عن طريق المعاملات المالية أو وسائل أخرى بهدف جعل مصدر العائدات يبدو شرعياً.

59 - السياسات: نظام متعمد للإرشاد يهدف إلى توجيه القرارات وتحقيق نتائج منطقية. يمثل بيان النية ويتم تنفيذه كإجراء أو بروتوكول، وعادة ما يتم اعتماده من قبل هيئة إدارية داخل المؤسسة.

60 - تخليص الكمارك: الإجراء الذي تتخذه الكمارك للسماح بتوفير البضائع التي تخضع لإجراءات التخليص لصالح الأشخاص المعنيين.

61 - تحديد المخاطر: وظيفة تتعلق بإعادة توليد المخاطر، وتستند إلى تحليل عناصر التهديد والضعف والتأثير (المخاطر = التهديد + الضعف + التأثير).

62 - تحليل المخاطر: الفحص المنهجي لمكونات المخاطر لتوجيه عملية اتخاذ القرارات. في سياق الحدود، فإنها عملية منظمة تستند إلى هيكلية يتم فيها تقييم احتمالية التهديدات المحتملة لأمن وسلامة الحدود.

فيما يتعلق بالكمارك، فإنها الاستخدام المنهجي للمعلومات المتاحة لتحديد مدى حدوث المخاطر المعروفة ومقدار العواقب المحتملة لحدوثه.

63 - **مستوى الخطر:** الجمع بين احتمالية وقوع حدث ما وخطورة وتأثير الضرر أو الضرر الناجم عن الحدث.

64 - **إدارة المخاطر:** التعرف على المخاطر وتقييمها وتحديد أولوياتها، تليها تنسيق وتوجيه الموارد بطريقة اقتصادية للحد من احتمالية وتأثير الأحداث الضارة، أو لتعظيم استغلال الفرص.

65 - **الأمن:** حالة الحماية من الضرر أو الخطر الآخر

66 - **المسح الضوئي:** استرجاع المعلومات (التي قد تشمل الصور أو التوقيعات الإشعاعية) المتعلقة بالبضائع والمركبات من خلال استخدام أجهزة الكشف غير التدخلية.

67 - **الفحص في الخط الثاني:** فحص إضافي للشخص و/أو المركبات قد يتم إجراؤه عند الحدود، في موقع خاص مبعد عن الموقع الذي يتم فيه الفحص في الخط الأمامي. انظر الفحص في الخط الأمامي

68 - **الحماية:** حماية الشخص أو المبنى أو المنظمة أو البلد من التهديدات مثل الجريمة أو الهجمات من البلدان الأجنبية.

69 - **النافذة الواحدة:** مصطلح يستخدم لوصف مجموعة متنوعة من الأنظمة والبيئات المختلفة، يتم إدارتها ومتابعتها وإنجازها عبر منفذ محدد، وليس مقتصرًا على سياق واحد محدد.

70 - **الوعي الوضعي (التشغيلي/مراقبة الحدود):** القدرة على مراقبة واكتشاف وتحديد وتتبع وفهم الأنشطة (العابرة غير الشرعية) عبر الحدود، للعثور على أسباب مبنية بشكل معقول لاتخاذ تدابير رد فعل من خلال توفير معلومات جديدة مع المعرفة الحالية على طول أو في محيط الحدود.

71 - **الصورة الوضعية Situational picture:** تجميع للبيانات والمعلومات المكانية ذات الوقت الحقيقي والمستلمة من السلطات المختلفة والمستشعرات والمنصات ومصادر أخرى، والتي يتم نقلها عبر قنوات الاتصال والمعلومات المؤمنة، ويمكن

معالجتها وعرضها ومشاركتها بشكل انتقائي مع السلطات المعنية الأخرى لتحقيق الوعي الوضعي ودعم قدرة الاستجابة عند أو على طول أو في محيط الحدود الخارجية والمنطقة الحدودية المسبقة.

72 - **التهرب:** جريمة كمركية تتمثل في نقل البضائع عبر حدود كمركية بأي طريقة سرية، وبالتالي تفادي الرقابة الكمركية.

73 - **الاستدامة:** تنظيم وظيفة أو نشاط بطريقة تدعم الإجراءات طويلة الأمد في ذلك المجال أو القطاع، تمكين الموارد والصيانة والدعم اللوجستي يسمح بإجراء العمليات بتكلفة معقولة وكفاءة.

74 - **التهديد:** قوة أو ضغط يمكن أن يؤثر في إدارة الحدود. راجع تحليل المخاطر.

75 - **تسهيل التجارة:** تبسيط وتوحيد إجراءات التجارة الدولية، بما في ذلك الأنشطة والممارسات والإجراءات الرسمية المتعلقة بجمع وتقديم وتبادل ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية.

76 - **التنسيق:** هو عملية تنظيم الأشخاص والجماعات والمؤسسات كي يعملوا معاً على نحو ملائم وجيد من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

77 - **الأزمة:** هي أي حدث يحدث (أو من المتوقع أن يحدث) يؤدي إلى وضع غير مستقر وخطير يؤثر على فرد أو جماعة أو مجتمع بأسره، وتعتبر الأزمات تغييرات سلبية في الشؤون الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية، خاصة عندما تحدث فجأة، مع تحذيرات قليلة أو معدومة، هو مصطلح يعني (وقت الاختبار) أو (حدث الطوارئ).

78 - **إدارة الأزمة:** نهج شامل وانشطة للحد من التأثيرات السلبية للأزمة.

79 - **كارثة:** تعطيل خطير يعيق المجتمع المحلي أو المجتمع ككل عن أداء وظائفه مما يؤدي إلى خسائر انسانية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية واسعة النطاق، وإلى درجة تتجاوز قدرة المجتمع المتأثر على التصدي لتأثيرات هذا التعطيل اعتماداً على موارده الذاتية.

80 - **الحد من اخطار الكوارث:** الإجراءات المتخذة من أجل تقليص الاخطار الناجمة عن الكوارث وتأثيرات المخاطر الطبيعية، وذلك من خلال جهود منهجية لتحليل اسباب

الكوارث وإدارتها، بما في ذلك من خلال تجنب المخاطر، وتقليل الانكشاف الاجتماعي والاقتصادي امام هذه المخاطر، وتحسين التأهب لمواجهة الاحداث المؤذية.

81 - **الإنعاش المبكر:** عملية متعددة الأبعاد للتعافي تبدأ في اوضاع انسانية، وهي نهج متكامل ومنسق، باستخدام الآليات الانسانية، من اجل التحويل المتدرج لفوائد الأنشطة الانسانية الى انتعاش مستدام من الازمة، والى بناء القدرة على مواجهة الازمات، وتوفير فرص أنمائية.

82 - **الاستجابة الطارئة:** المساعدة الفورية لضحايا الازمات والنزاعات المسلحة لتمكينهم من البقاء على قيد الحياة، وتبدأ معظم عمليات الاستجابة في اعقاب فترة اشعار قصيرة كما ان فترة تنفيذها قصيرة (تكتمل عادة خلال سنة واحدة)، اما الهدف الرئيسي من الاستجابة الطارئة فهو انقاذ الارواح.

83 - **الممارسة الجيدة:** هي طريقة فعالة ومبتكرة وملهمة لأداء مهمة معينة، وتتسم بإمكانية نقلها كلياً أو جزئياً من اجل تطبيقها في اوضاع أو اماكن أو سياقات اخرى.

84 - **التنفيذ:** عملية تطبيق قرار أو خطة من خلال تنفيذ العمل المتفق عليه.

85 - **الدروس المستفادة:** هي النتائج التي يمكن تعميمها فيها يتجاوز الحالة المحددة ويمكن ان تتضمن دروسا ذات صلة على نحو اوسع ضمن وضع البلد المعني أو منظمة أو الحكومة أو المجتمع الدولي أو لجميع الاشخاص.

86 - **الرصد:** نظام يسمح بالمراقبة والقياس والتقييم على نحو مستمر للتقدم المحرز في عملية أو ظاهرة بغية اتخاذ إجراءات تصويبية.

87 - **تعدد اصحاب المصلحة:** نهج قائم على المشاركة ينهمك من خلاله المتأثرون بسياسة أو تدخل والمشاركة فيه خصوصا المستفيدين المقترحين انهماكا وثيقا في عملية تحديد المشكلات والاولويات ويتمتعون بسيطرة جيدة على تحليل الحلول والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها.

88 - **التخطيط:** اسلوب منظم للتفكير بالأنشطة والغايات بصفة مسبقة، اما المشروع فهو خطة مقترحة أو اولية وعادة ما يكون منفصلا وواسع النطاق.

89 - **الجاهزية:** القدرات والمعارف التي تطورها الحكومات والمنظمات المهنية

المتخصصة بالاستجابة والمجتمعات المحلية والأفراد للتأهب والاستجابة بفاعلية لتأثير أحداث أو ظروف خطيرة جارية أو وشيكة أو مرجحة.

90 - **الوقاية:** أنشطة ترمي لتجنب التأثيرات السلبية للأخطار ووسائل للحد من الكوارث الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والبيولوجية المرتبطة بتلك الاخطار.

91 - **استراتيجية:** خطة مدروسة لتحقيق سياسة أو اهداف كبير وغالباً على امتداد فترة زمنية طويلة وتعتبر استراتيجية جسراً يربط بين تلك الاهداف وبين الاساليب أو الإجراءات الملموسة المستخدمة.

92 - **مخاطر الكوارث:** الخسائر المحتملة في الارواح والوضع الصحي وسبل المعيشة والممتلكات والخدمات التي يمكن ان تصيب مجتمعاً وتجمع ما بسبب الكوارث، في فترة زمنية مستقبلية محددة.

93 - **خطر (وجمعها اخطار):** ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو ظروف خطيرة يمكن ان تؤدي الى خسارة في الارواح أو اصابات أو اثار صحية اخرى أو ضرر بالممتلكات أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات أو خلل اقتصادي واجتماعي أو ضرر بيئي.

94 - **ادارة مخاطر الكوارث:** العملية المنهجية التي تعزز من القدرة للتصدي ومواجهة الكوارث ضمن الموارد المتاحة من اجل تخفيف الاثار السلبية للمخاطر وذلك باستخدام التوجيهات الادارية والإجراءات التنظيمية والمهارات والقدرات العملية اللازمة لتطبيق هذه الاستراتيجيات والسياسات.

95 - **الحد من مخاطر الكوارث:** المفهوم والممارسات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنهجية للسيطرة على العوامل المسببة لحدوث الكوارث، بما في ذلك الحد من التعرض للأخطار، وتخفيف قابلية الانسان والممتلكات للتضرر، ومن هذه الجهود الادارة الحكيمة للأرض والبيئة، وتحسين مستوى الاستعدادات لمواجهة الاحداث السلبية.

96 - **نظام الانذار المبكر:** مجموعة من القدرات المنهجية اللازمة لتوقع حدوث الكوارث واعداد ونشر معلومات تحذيرية مفهومة وواضحة وفي الوقت المناسب للجُمهور، لتمكين الاشخاص والمجتمعات والمنظمات المهددة بالأخطار لتستعد وتتصرف بشكل مناسب وبالوقت الكافي للحد من الاضرار والخسائر.

- 97 - **ادارة الطوارئ:** تنظيم وادارة الموارد والمسؤوليات للتعامل مع كافة جوانب الطوارئ وبصفة خاصة خلال مراحل الاستعداد والاستجابة والخطوات الاولى للتعافي.
- 98 - **الاستعداد:** المعرفة والقدرات التي تم تطويرها مسبقا من قبل الحكومات والمجتمعات والافراد والمنظمات المعنية للتوقيع والاستجابة والتعافي بشكل فاعل من الآثار المحتملة أو وشيكة الحدوث أو القائمة للحوادث والاحوال الخطرة.
- 99 - **الاستجابة:** تقديم الخدمات الطارئة والمساعدات المدنية اثناء وقوع الكارثة وبعدها مباشرة وذلك لحماية الأرواح والتقليل من التأثيرات الصحية وضمان سلامة العامة وسد الاحتياجات الأساسية للمتأثرين.
- 100 - **التعافي:** الترميم والتحسين عند اللزوم للمنشآت وسبل المعيشة والظروف الحياتية للمجتمعات المتأثرة بما في ذلك بذل الجهود للحد من عوامل مخاطر الكوارث والاستفادة من الدروس المستنبطة عند وقوع الكارثة.
- 101 - **التخفيف:** التقليل أو الحد من الآثار السلبية للأخطار والكوارث المتعلقة بها.
- 102 - **مخاطرة (وجمعها مخاطر):** حصة احتمالية وقوع الحدث والعواقب السلبية المصاحبة له.
- 103 - **التوعية العامة:** مدة المعرفة المشتركة والوعي العام عن مخاطر الكوارث والعوامل التي تؤدي إليها , والاعمال التي قد تتخذ بصورة فردية أو جماعية للحد من التعرض للأخطار والتأثر بها.
- 104 - **تقييم المخاطر:** منهجية تحديد طبيعة ومستوى المخاطر وتحديد الاولويات عن طريق تحليل الاخطار المحتملة وتقييم الظروف الحالية لمدى القابلية للضرر والتي معا قد تحدث اضرار لافراد والممتلكات والخدمات وسبل المعيشة والبيئة التي يعتمدون عليها.
- 105 - **التنمية المستدامة:** التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم.
- 106 - **الوهن (قابلية التضرر):** سمات وظروف المجتمع أو المنظومة أو الممتلكات التي تجعلها سهلة التأثر والتضرر بالأخطار.

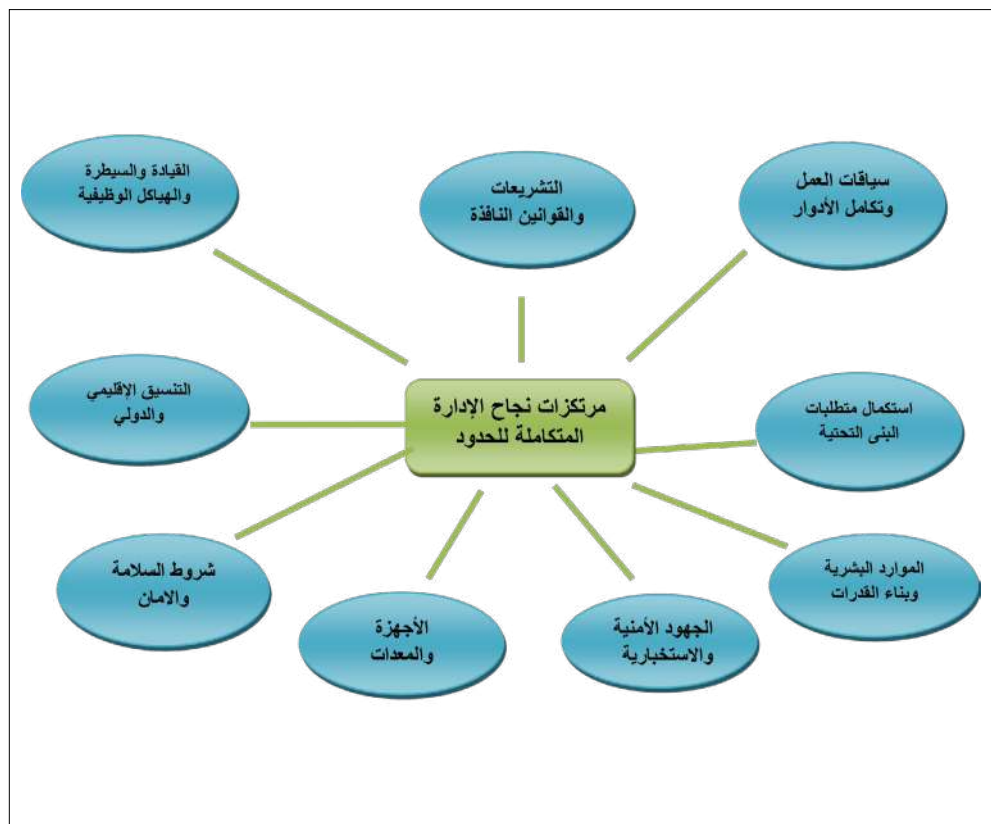
107- **القدرات:** تضافر كافة الامكانيات والسمات من قوة وموارد متاحة متاحة (بشرية ومادية) للمجتمع أو التجمعات أو المنظمات التي يمكن الاستفادة منها للوصول للاهداف المنشودة.

108- **بناء القدرات:** العملية المنهجية التي تقوم بواسطتها الشعوب والمنظمات والمنظمات باستنهاض وتطوير قدراتها البشرية والمادية والمؤسسية مع مرور الوقت , وذلك من اجل تحقيق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك تحسين المستوى المعرفي والمهارات والنظم والمؤسسات وتوفير المستلزمات.

109- **المرافق الحرجة:** المنشآت الرئيسية والمرافق الفنية والبنى التحتية والانظمة ذات الاهمية الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والعملية اللازمة للأداء الوظيفي للمجتمعات أو التجمعات , والتي يجب ان تستمر في عملها في الاحوال العادية أو حالات الطوارئ.

الملحق (14)

مخطط مرتكزات نجاح الإدارة المتكاملة للحدود



الملحق (15)

الخدمات والجهد الساند الذي تم تحقيقه لدعم الجهات القطاعية وتطوير مستوى جهوزيتها وفق متطلبات الإدارة المتكاملة للحدود - اثناء فترة اعداد الاستراتيجية - من خلال استثمار الدعم المقدم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)

1. دعم الحكومة العراقية على تطوير استراتيجية لأدارة الحدود المتكاملة في العراق وخطة العمل لتعزيز التعاون داخل كل وزارة على حدى وفيما بين الوزارات وعلى المستوى الدولي. وتم ذلك من خلال:

أ. ثمان ورش لبناء قدرات الكوادر المتقدمة في مجال الإستراتيجيات ولتطوير الإستراتيجية المتكاملة للحدود في العراق.

ب. ستة اجتماعات تنسيقية برئاسة وإشراف المركز الوطني للتخطيط المشترك في مستشارية الأمن القومي لتطوير ورقة الاستراتيجية بشكل رسمي.

2. تعزيز القدرات التشغيلية للجهات المعنية بإدارة الحدود والمنافذ الحدودية من خلال.

أ. تنفيذ ثلاث زيارات لتقييم الفجوات والاحتياجات في الادارة المتكاملة للحدود - في كل من بغداد والبصرة، العراق. خلال فترة عمل المشروع للأخذ بنظر الاعتبار تغير الاولويات والوضع الأمني طول فترة عمل المشروع.

ب. دراسة الوضع الاداري والتدريبي لمؤسسات الوزارات المعنية بإدارة الحدود واعداد توصيات ما يمكن معالجته.

ج. اجتماعات الفريق الوطني التوجيهي للمشروع بشكل دوري لاستعراض الاعمال المنجزة والخطط المقترحة كل ستة أشهر.

د. زيارات دراسية ميدانية محلية واقليمية ودولية للاطلاع على آليات عمل ادارة الحدود والمنافذ في الميدان وبشكل عملي الى كل من البصرة ولبنان وليتوانيا.

هـ. زيارة دراسية لتقييم واقع الحدود البرية والجوية والبحرية في البصرة ووضع توصيات لآليات تحسين العمل الممكنة.

3. زيادة قدرات الجهات التدريبية التابعة للجهات المذكورة أعلاه من خلال القيام ببرامج تدريبية متكاملة تشمل مستوى أساسي ثم متقدم ثم دورات تدريب مدرين يليها تزويد المتدربين بمنهاج تدريبي معتمد دوليا وتزويد الجهات المستفيدة بالمعدات التدريبية عند الحاجة. وتم تحقيق ذلك من خلال:

- أ - تسعة تدريبات حول أمن الوثائق المستوى الأساسي/عدد المتدربين الكلي 90.
- ب - ثلاث تدريبات حول أمن الوثائق المستوى المتقدم/عدد المتدربين الكلي 33.
- ج - ثلاث تدريبات للمدربين الوطنيين حول أمن الوثائق، TOT/عدد المدربين الكلي 25.
- د - تدريب تنشيطي لمعلومات المدربين الوطنيين عدد 2.
- هـ - ثلاثة تدريبات تجريبية نفذت ميدانيا من قبل المدربين الوطنيين بحضور الخبراء الدوليين، عدد المشاركين (62).
- و - تدريب حول التنميط ، المقابلات وتحديد الهوية المستوى الاساسي/عدد المتدربين الكلي 17.
- ز - تدريب حول التنميط ، المقابلات وتحديد الهوية المستوى المتقدم/عدد المتدربين الكلي 12.
- ح - تدريب حول التنميط ، المقابلات وتحديد الهوية TOT/عدد المتدربين الكلي 12.
- ط - تدريبين حول تحليل الصور من خلال أجهزة السونار الحديثة المستخدمة في المنافذ الحدودية، المستوى الأساسي/عدد المتدربين 29.
- ي - تدريب حول تحليل الصور من خلال أجهزة السونار الحديثة المستخدمة في المنافذ الحدودية، المستوى المتقدم/عدد المتدربين 16.
- ك - تدريب حول تحليل الصور من خلال أجهزة السونار الحديثة المستخدمة في المنافذ الحدودية، تدريب متدربين/عدد المتدربين 8.
- ل - تدريب حول الجريمة العابرة للحدود/عدد المتدربين 21.
- م - تدريب حول مراعات الاختلاف في التعامل بين الرجال والنساء على الحدود، عدد المتدربين (30).
- ن - تدريبين حول تسهيل التجارة/عدد المتدربين 32.
- س - ورشة رفع الوعي لقيادات الهيئة العامة للكمارك في ما يتعلق بتحليل المخاطر/عدد المتدربين 14.
4. تحسين البنية التحتية، رغم محدودية الدعم اللوجستي المقدم داخل أطار هذا المشروع الى أن المركز الدولي قام بالتالي:

أ - تأهيل غرفة تدريبية مختصة بتدريبات فحص وثائق السفر، في دوائر الجنسية العامة، لتسهيل عمل الضباط على الحدود بشكل أفضل.

ب - تزويد بعض ضباط الكاونترات في الخط الاول بمعدات الفحص الاساسية لوثائق السفر.

ج - تأهيل جزء من مدرسة البصرة التدريبية لتحسين كفاءة العمل التدريبي لما له من أهمية في تطوير الكوادر العاملة في الحدود.

د - المباشرة بإجراءات توفير مجموعة من أجهزة الفحص الأشعاعي والمناظير التي طلبتها قوات الحدود من أجل دعم عمل الضباط العاملين على الحدود بشكل أكبر ومن خلال أحدث التقنيات.

5. تطوير التعاون الدولي في مجال إدارة الحدود من خلال ضمان انخراط العراق في المحافل الدولية المعنية بإدارة الحدود والمشاركة الفعالة وايصال صوت الشركاء الوطنيين في المؤتمرات السنوية المنعقدة بهذا المجال. بالإضافة الى تحسين آلية التواصل وتبادل الخبرات والمعارف مع الشركاء الوطنيين والدوليين من خلال رفع الوعي بأهمية الادارة المتكاملة للحدود. من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية التالية:

أ - حضور مؤتمرات حوارات بودابست: الاجتماع المواضيعي حول الإدارة المتكاملة للحدود في صوفيا بلغاريا

ب - زيارة دراسية إلى لبنان ولتوانيا، للاطلاع على التجارب الاقليمية والدولية في مجال إدارة الحدود.

ج - المؤتمر الدولي الخامس لإدارة الحدود في عمان.

د - المؤتمر الدولي لأسبوع الهوية في مجال أمن الوثائق لعامين متتاليين في هولندا 2023 - 2024.

6. الحصول على دعم دولي إضافي، حيث كان للمشروع الدور في انطلاق مشروع ممول من الحكومة الدنماركية (إدارة الحدود على أساس الحقوق)، والذي وُلدت فكرته استناداً إلى اهداف الاستراتيجية الوطنية التي تم تطويرها من خلال مشروع الادارة المتكاملة للحدود. حيث يركز مشروع إدارة الحدود على أساس الحقوق الذي يعنى بتحليل المخاطر والتخطيط للطوارئ وحقوق الانسان على الحدود. وتم من خلال هذا المشروع تنفيذ التالي:

- أ - تقييم الفجوات والاحتياجات في مجال تحليل المخاطر والتخطيط لطوارئ وحقوق الانسان.
- ب - ثلاث ورش توعوية في مجال التخطيط للطوارئ على الحدود.
- ج - ثلاث ورش توعوية في مجال تحليل المخاطر على الحدود.
- د - مساعدة وزارة الداخلية في تطوير نموذج تحليل للمخاطر وسياسة معتمدة خاصة بالوزارة. تم مصادقة السيد وزير الداخلية على السياسة المذكورة.
- هـ - تدريب كوادر الوزارة على تحليل المخاطر من خلال:
- أولاً: مستوى اساسي.
- ثانياً: مستوى متقدم.
- ثالثاً: وسيتم لاحقاً تدريب المدربين TOT.
- و - دعم أتمتة تحليل المخاطر حيث يتم تطوير نظام الكتروني خاص بقوات حرس الحدود/ قيد الأنشاء.

الملحق (16)

موقف المنافذ الحدودية التي تم إحالتها للبناء والتطوير

ت	اسم المنفذ	نوع المشروع	نسبة الانجاز	التفاصيل
1.	منفذ سفوان الحدودي	بناء منفذ نموذجي	16 %	تم تجميد المشروع من قبل الشركة المنفذة بموجب قرار (347) لسنة 2014
2.	منفذ الشلامجة الحدودي	تطوير وتأهيل	صفر %	تم سحب العمل واحالة الشركة الى القائمة السوداء
3.	منفذ الشيب الحدودي	تطوير وتأهيل	37.5 %	وقام المقاول برفع نسبة الإنجاز الى (42 %) عن طريق التوريد وبناء عليه تم سحب مبالغ من المبلغ المرصود للمشروع وحاليا المقاول موقوف والدعوى لدى القضاء ولم تحسم لحد الان
4.	منفذ زرباطية الحدودي	بناء منفذ نموذجي	49 %	تم إحالة المشروع الى الاستثمار حسب طلب المستثمر وتحويل المشروع من وزارة الداخلية الى هيئة المنافذ الحدودية التي قامت بدورها بتوقيع عقد استثماري مع الشركة المنفذة بموجب القرار (347) لسنة 2014 وباشرت بالإنجاز وظهرت مشكلات قانونية أيضاً بسببها توقف المشروع أيضاً وتم سحب الاجازة الاستثمارية من الشركة المستثمرة وبعد المفاوضات مع وزارة التخطيط تم إحالة المشروع الى وزارة الإسكان لغرض اكمال البناء

خلال العامين 2012 - 2013 تم إحالة المنافذ (سفوان، الشلامجة، الشيب، زرباطية) الى شركات القطاع الخاص، لغرض تطويرها وتأهيلها أو بنائها من قبل مديرية عقود وزارة الداخلية عندما كانت هيئة المنافذ الحدودية مديرية عامة تابعة الى وزارة الداخلية

مركز الرافدين للحوار: (R.C.D)

مركز فكريّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورغد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حرّاً للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظف مخرجاته لمساعدة صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من مراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2 شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الإلكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفره من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البناء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبرائه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تُعرّف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس وثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاء ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهدافات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤثرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليمياً وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغير المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «معهد الخدمة الخارجية» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«مركز الدراسات المصرفية» التابع للبنك المركزي العراقي، و«جامعة صلاح الدين في أربيل»، و«مجموعة الأزمات الدولية (ICG)» (بلجيكا)، و«المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة» (GIWEH) (سويسرا)، و«المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية» (CFRP)، «معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة» (CICIR)، و«مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية»، و«مركز الشؤون الدولية الروسي» (RIAC)، «معهد السياسة والحكم» (GPTT) (إيران)، و«المعهد العربي للديمقراطية» (تونس)، و«مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا (CAMEA) في معهد الدراسات الاستراتيجية (ISSI)، إسلام آباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (ملتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُرّاً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيئة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنمية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيئة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.



أولاً: الكتب المؤلفة

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
1	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	زين العابدين محمد عبدالحسين صادق علي حسن	2018
2	أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة	عبد علي الخفاف حسين عليوي الزبيدي خالد كاظم الفرطوسي	2019
3	محاضرات في الشأن العراقي	مجموعة خبراء	2019
4	بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2020
5	الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق	أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2020
6	بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2021
7	البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل	مجموعة مؤلفين	2021
8	العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2021
9	الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية	د. أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني	2021
10	فلسفة أطر العلاقة البنينة للايتيقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية	أ.د. إياد مطشر صيهود	2021
11	العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيبي في العراق	أ. المتمرس د. عبد الأمير زاهد	2022
12	رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق	أ.د. جواد كاظم لفته الكعبي	2022
13	مشكلات عراقية معاصرة	أ.د. وليد عبد جبر	2022

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
14	العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2022
15	الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية	أ.د. حسن لطيف الزبيدي د. كرار أنور البديري د. أحمد أمين	2022
16	الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية-سياسية	أ. د. حسين عليوي ناصر الزبيدي	2023
17	انتهاكات داعش للقانون الدولي الإنساني	د. فاضل عبد الزهرة الغراوي	2023
18	مصادر الطاقة ومستقبل البشرية	د. حسين الشهرستاني	2023
19	دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق	مجموعة مؤلفين	2023
20	الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاستشرافية المعاصرة	هبة حسين الرماحي	2023
21	النجف الاشرف 2050 رؤية مستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2023
22	تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عام كامل -2022-2023	مجموعة مؤلفين	2023
23	العراق عقدان ملتبهان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد	2024
24	كركوك العراقية وصراع الهويات الفرعية	د. دهام محمد العزاوي	2024
25	الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق	أ.د. حميدة شاكر الإيدامي أ.م. د. أمجد راضي الزاهدي	2024
26	العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض أ.د. أسعد كاظم شبيب	2024
27	المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020	د. عماد هادي علو الربيعي	2024

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
28	العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2025
29	الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد الصدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض أ.د. أحمد سامي المعموري	2025
30	جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: حقائق جديدة على أرض قديمة	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد	2025
31	السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017 - 2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد	2025
32	النجف قبل الإسلام: حفريات في ذاكرة المنطقة	عبد الأمير المؤمن	2025
33	العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد	2025
34	السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. عامر عبد زيد الوائلي	2025
35	دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي امودجاً)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض	2025
36	الانتخابات البرلمانية في العراق 2025: ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب م. د. خالد عدنان الرماحي	2026
37	الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية	د. محمد محفوظ	2026

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
38	الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر في العراق: مقاربات مع نماذج عالمية	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب م.م. عمار كريم حميد	2026
39	العراق من الداخل دراسات استقصائية عن الدولة والمجتمع والاقتصاد	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض أ.د. محمد القرشي أ.د. أحمد شاكر العلق	2026
40	حصار التجربة السياسية العراقية: حوارات النخبة	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب د. حسن زهير الصراف	2026
41	موسوعة السياسة العراقية (4 أجزاء)	أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2026
42	مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد	2026
43	برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدم عبد الحسن الفياض م.م. عمار كريم حميد	2026
44	سيناريو لم تكتمل قصته: نصف البداية، رواية، الجزء 1	علي لفته سعيد	2026
45	سيناريو لم تكتمل قصته: نصف الخيبة، رواية، الجزء 2	علي لفته سعيد	2026
46	كيسولة النائبة: تقنية الموت المؤقت، رواية	وارد بدر السالم	2026
47	التمثال، رواية	إبراهيم سبتي	2026



ثانياً: الترجمات

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
1	حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق	مايكل شوارتز	2019
2	مقدمة في الفلسفة السياسية	جيسون برين	2019
3	ريع الموارد والنمو الاقتصادي	بيتر كازناتشيف	2019
4	العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال	عضيد داويشة	2019
5	المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003	كارولين مرجي الصايغ	2020
6	القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته	دانيال بايمن	2021
7	أوهام النصر صحوه الأنبار وصعود الدولة الإسلامية	كارتر مليكزيان	2021
8	شَنُّ حُرُوبِ التَّمَرُّدِ الدُّرُوسُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنْ حُرُوبِ التَّمَرُّدِ بَدْءًا مِنْ الْفَيْتِ كُونْغِ وَصُؤْلٍ إِلَى الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ	سيث ج. جونز	2021
9	النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية	فرح شاكر	2021
10	الاتجاهات العالمية 2040	مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي	2021
11	الشيعة العرب.. المسلمون المنسيون	كراهام فولر رند الرحيم فرانك	2021
12	حكّام وعقائد وثروات لماذا أثرى الغرب دون الشرق؟	جارِد روين	2021
13	جنود ومواطنون التاريخ الشفوي لعملية «حرية العراق» من ساحة المعركة إلى البنّتاغون	كارل ميرا	2021
14	الأمن في منطقة الخليج	فاطمة شايان	2021
15	بين الدولة واللدولة.. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين	مجموعة مؤلفين تحرير: كلستان كُري زابينه هوفمان فرهاد إبراهيم سيّدر	2022

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
16	الإسلام الشيعي والسياسة إيران والعراق ولبنان	جون أرمجاني	2023
17	فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية	مجموعة مؤلفين تحرير: جيمس دينكلي مارسيلو موليك	2023
18	الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران- تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة	أمير كامل	2023
19	نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي	محمد عاكف قومرال	2023
20	الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية	روبرت سبولدينغ ستيف كوفمان	2023
21	الحرب والسلام السيريانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
22	الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
23	صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
24	السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية	بول ريكت	2023
25	كيف أصبح العالم غنيًا؟	مارك كوياما جاريد روبين	2024
26	بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية	أندرو رادين	2024
27	المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من بنات المعرفة	نيكو شتر	2024
28	منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار	تحرير: جوليانو غارافاني	2024
29	العراق في مواجهة العالم: صدام، والولايات المتحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة	سامويل هلفونت	2025
30	العراق: السلطة والأنظمة والهويات	أندرو جيه فليبرت	2025
31	الجهاد في الاسلام دراسة تاريخية فقهية في مسألة الجهاد الابتدائي	آية الله الشيخ نعمة الله صالح النجف آبادي	2025
32	الحرب الباردة في العالم الإسلامي	ديليب هبرو	2026



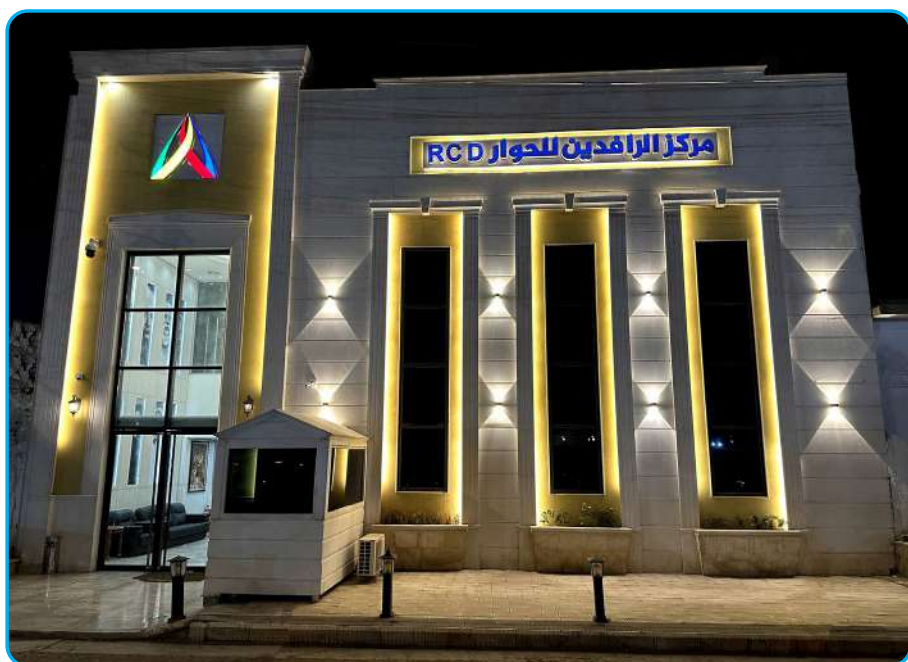
ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

ت	عنوان الرسالة / الأطروحة	الباحث/ة	سنة النشر
1	موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 – 1991 دراسة تاريخية	رماح سعد مرهون المعموري	2021
2	الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)	م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين	2021
3	صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة	د. لنجة صالح حمه طاهر حمه أمين	2021
4	التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003	د. فرزاق علي التميمي	2021
5	ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح	م. م. عمّار كريم حميد	2021
6	الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.	د. خالد محمد طاهر شبر	2022
7	الاستثمار الدولي باعتتماد أمموذج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية	د. علي عبد الأمير فليفل أ. د. حاكم محسن محمد الربيعي	2022
8	تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية «العراق أمموذجاً»	أ. م. د. إبراهيم جاسم جبار الياسري	2022
9	المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف	د. عصام صباح إبراهيم	2022
10	عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015	أ. م. د. حسين شناوة مجيد	2023
11	الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعاث	د. سيف حيدر الحسيني	2023
12	المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق	د. باسم محمد يونس	2025
13	نقد الحداثة في الفكر السياسي العربي المعاصر	أحمد عباس فاضل جاسم	2026
14	النظام الحزبي وضُعت السياسة العامة: دراسة مقارنة ألمانيا- العراق	سمية غالب زنجيل	2026
15	أثر الشراكات الاستراتيجية في التنافس الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا بعد العام 2001 (الصين والهند أمموذجاً)	د. شهلاء علي المندلاوي	2026



رابعاً: الإصدارات القادمة

ت	عنوان الإصدار	فئة الإصدار	سنة النشر
1	صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أمودجاً	كتب مؤلفة	2026
2	حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون	كتب مؤلفة	2026
3	العراق 2025: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	كتب مؤلفة	2026
4	آفاق السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2025	كتب مؤلفة	2026
5	المواقع الأثرية في محافظة النجف الأشرف	كتب مؤلفة	2026
6	موسوعة التشيع: تحولات الهوية والانتشار العالمي والاسهام الحضاري	كتب مؤلفة	2026
7	سيناريو لم تكتمل قصته نصف الإجابة، رواية، الجزء 3	كتب مؤلفة	2026
8	مدارس الفكر السياسي في حوزة النجف الأشرف	كتب مؤلفة	2026





www.alrafidaincenter.com



00964782622246



[alrafidaincent](https://twitter.com/alrafidaincent)



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter.com)



[alrafidaincent](https://www.telegram.com/alrafidaincent)



[alrafidaincent](https://www.tiktok.com/alrafidaincent)



info@alrafidaincenter.com



مركز الرافدين للحوار RCD



التحف الاشراف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

تكتسب الحدود الدولية للعراق أهمية استثنائية بوصفها تجلياً للسيادة الوطنية ومؤشراً على استقرار الدولة وبناء علاقاتها الإقليمية. يأتي كتاب "حدود العراق الدولية: إرث النزاع وبوابة التكامل والسلام" الصادر عن مركز الرافدين للحوار (R.C.D)، ليقدم دراسة علمية رصينة ومقاربة شاملة تفكك الأبعاد التاريخية، القانونية، الجغرافية، والأمنية لملف الحدود العراقية المعقد مع دول الجوار كافة: إيران، تركيا، الكويت، السعودية، الأردن، وسوريا.

يستعرض الكتاب الجذور التاريخية وتطور الجغرافيا السياسية للعراق منذ العصور القديمة وصولاً للدولة الحديثة، مناقشاً ملفات شديدة الحساسية كاتفاق الجزائر، مشكلة الموصل، قرارات مجلس الأمن، ملف خور عبد الله، المعاهدات والاتفاقيات المبرمة عبر قرون. ولا يتوقف العمل عند استذكار النزاعات، بل يستشرف فرص الحوار وبناء الثقة، والتحول الاستراتيجي نحو منظومات "الحدود الذكية" والذكاء الاصطناعي. إنه مرجع استراتيجي يهدف إلى تحويل الحدود من مناطق نزاع ومواجهة إلى ممرات حية للتواصل، والتكامل الاقتصادي، والاستثمار المشترك، بما يضمن صون الحقوق الوطنية وبناء سلام إقليمي مستدام. كما يتضمن ملحق الكتاب "الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للحدود في العراق (2025-2030)". المعدة من مستشارية الأمن القومي، والتي تركز على رؤية شاملة تحقق حدوداً آمنة تحت إدارة عالية الجودة.

ISBN 978-9-9227723-3-2



9 789922 772332 >

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

0 0 9 6 4 7 8 2 6 2 2 2 4 6

ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D.